

الأحزاب السياسية

موريس ديفرجيه

ترجمة

على مقلد

عبد المحسن سعد

الأحــزاب السيــاسيــة

موريس ديفرجيه

وزارة الثقافة



وزارة الثقافة



مطبوعات

الهيئة العامة لقصور الثقافة

• الأحزاب السياسية

• موريس ديفرجيه

الهيئة العامة لقصور الثقافة

القاهرة - 2011م

17×24 سم

• تصميم الغلاف: د.خالد سرور.

• رقم الإيداع: ٤٠٩٨/ ٢٠١١

• المراسلات:

باسم / إدارة النشر

على العنوان التالى: 16أ شارع

أمين سامي - القصر العيني

القاهرة - رقم بريدى 11561

ت: 27947897

البريد الإلكترونى:

elnashr@yahoo.com

التجهيزات والطباعة:

شركة الأمل للطباعة والنشر

ت: 23904096

موريس ديفرجيه

الأحزابُ السِياسِيَّة

الأحزاب السياسية



المحتويات

الاحزاب السياسية

يرتكز هذا الكتاب على تناقض اساسي : اذ يستحيل ، اليوم ، وصف ميكانيكية الاحزاب السياسية وصفاً مقارناً وجدياً . (ولكن من اللازم القيام بذلك) . وهكذا نقع في حلقة مفرغة . فالابحاث المتخصصة السابقة والمتعددة والعميقة ، وحدها تتيح يوماً ما بناء النظرية العامة للاحزاب . ولكن هذه الابحاث المتخصصة لا يمكن ان تكون معمقة حقاً ما لم تكن هناك نظرية عامة عن الاحزاب . لان الطبيعة تجيب فقط عندما تسأل : (انما هنا) ، لا تعرف الاسئلة التي يجب ان تطرح . والمثال من اميركا بيّن وواضح . ففيها تكثر الدراسات عن الاحزاب . وفيها ترتكز هذه الدراسات على جملة من الملاحظات (الجدية) . وغالباً ما تكون ذوات قيمة عالية جداً : ومع ذلك ، فاي واحدة منها لا توضح حقاً ، مشاكل تطور (التركيبات) الحزبية ، ولا مشاكل عدد الاحزاب وعلاقاتها المتبادلة ، ودورها في الدولة . لانها كلها (اي الدراسات) محصورة ضمن الاطار الاميركي فقط ، وانها تتناول المشاكل الاميركية الخاصة ، دونما رجوع الى المسائل العامة . ولكن كيف يمكن الرجوع الى هذه المسائل العامة ما دامت في غالبيتها غير محددة ؟

الجهد كله في هذا الكتاب يرمي الى كسر الحلقة ، والى تخطيط نظرية عامة اولية للاحزاب ، هي ، بالضرورة ، مبهمة ، افتراضية ، وتقريبية ، يمكن ان تستخدم كقاعدة وكدليل للتحليلات العميقة . والكتاب يحدد ، اولا ، طرقاً معينة للابحاث : وان كان بعضها يخلو من الاصالة، نظراً الى كون هذا البعض مجرد تبني تقنيات، معروفة ومجربة في السابق ، من قبل الاحزاب السياسية ، الا ان البعض الآخر منها اكثر حداثة ، وكلها تحاول ادخال الموضوعية في مجال تسود فيه الاهواء وسوء النية بوجه عام . ويأمل الكثيرون ان يتفهم قادة الاحزاب اهمية امثال هذه الدراسات فيقدموا ما يدعم حججهم من مراجع رصينة بعيدة المنال . ومن جهة ثانية يحاول هذا الكتاب رسم اطار عام للدرس ، عندما يضع جدولا بكل المشاكل الاساسية ، وعندما يربط بعضها ببعض ، بحيث يتم ، في آن واحد، اظهار تشابكها في ما بينها من جهة ، واهمية كل منها من جهة اخرى . وبدأ هذا الجهد من اجل التصنيف المنهجي من الاوليات .

فالعلم السياسي لا يمكن ان يتقدم تقدماً ملموساً ما دامت ابحاثه ذوات طابع مفكك بحيث تكون اقرب الى الاستقراء منها الى العلم . وانطلاقاً من هذه المشاهدات الاولية المتعددة والمنوعة والموسعة ، ما امكن ، والتي هي بالضرورة مجزأة وغير كافية ، يحاول هذا الكتاب اخيراً ان يشرح فرضيات من شأنها ان تؤدي في المستقبل الى استقصاءات تتيح ، يوما ما ، تكوين قوانين اجتماعية اكيدة وصحيحة . واذاً ، لا مجال للتعجب من هذا الجهد المستقر الرامي الى التصنيف والتنظيم ، والشائع في هذا الكتاب : لانه ناتج من ارادة هادفة ، ترمي الى نقل تقنية « النماذج » الى العلم السياسي . هذه التقنية التي تعيد الى الاعتبار الأصلي والاساسي الاستعمال المنهجي للفرضية ، في مجال العلم ، انما باشكال جديدة . وقد عملنا على بناء « نماذج » والافضل ان يقال « هياكل » — لا بالاساليب الرياضية او الاحصائية ذوات المجال الضيق هنا ، بل باستعمال وسائل الاستقصاء : الممكنة — ويقصد هنا بالنماذج المجموعات المتجانسة ذوات الصفة المتقاربة الى حد ما ، والتي تمتاز وحدها بانها قادرة على بعث ابحاث متخصصة لاحقة وتوجيهها. هدفها التثبت من هذه النماذج او اتلافها (على الارجح) . وفي كلا الحالين : تكون هذه النماذج قد خدمت ، في الوقت ذاته البحث عن الحقيقة . وهي ، اي النماذج ، ذوات مراتب ، تتغير حقيقتها فنجهد كل مرة في تحديدها بدقة ، بحسب مقدار ما بنيت عليه من ملاحظات .

ويرجى من القارىء اذاً ان لا ينسى مطلقاً الصفة الافتراضية العالية لاكثر الاستنتاجات المصوغة في هذا الكتاب . هذه الصفة التي لن ننفك نحن عن تذكيره بـ . ويمكن في مدى خمسين سنة ان يصبح متيسراً وصف المسار الحقيقي للاحزاب السياسية . اما حالياً . فلا نزال في عصر التكوين . فاذا بلغ العلم النضج فانه سيقسو في حكمه على هذه الاستنتاجات. الا انه بدونها ، لن يكون علماً او قد يكون علماً اكثر تخلفاً.

وتكتفي اغلب الدراسات المتعلقة بالاحزاب السياسية بتحليل عقائدها فقط . وهذا الاتجاه ناتج من المفهوم الليبرالي للحزب .

هذا المفهوم الذي ينظر الى الحزب كجماعة عقائدية . « فالحزب هو اجتماع رجال يعتنقون العقيدة السياسية نفسها » حسب ما يقول بنجامان كونستان سنة ١٨١٦. وقد صدرت حول هذا المفهوم مؤلفات مهمة وعديدة تدخل في تاريخ الافكار السياسية اكثر منها في التحليل السوسيولوجي . وفي اطار الدرس المقارن للاحزاب تكتفي تقريباً بوصف تأثير العقائد على الكيانات . هذا الوصف الذي تتدنى اهميته اكثر مما يظن . وقد اشار دافيد هيوم في كتاب « محاولة حول الاحزاب» (١) الى ان

---

(١) David Hume : *Essay on Parties*

البرنامج يلعب دوراً اساسياً في المرحلة البدائية ، بحيث يعمل على تكتيل افراد متفرقين ، وفي ما بعد يأتي التنظيم في المرتبة الاولى، بعد ان تصبح الافكار والمشاريع ثانوية بكل معنى الكلمة . الا ان هذه الملاحظة لا تنطبق ابداً ، وفي جميع الاحوال ، على بعض الاحزاب السياسية المعاصرة ، حيث اتخذت العقيدة طابعاً دينياً يعطي هذه الاحزاب سيطرة مطلقة على حياة المنتسبين اليها .

وفي السنوات الاخيرة ، وجه المفهوم الماركسي للحزب – الطبقة – هذا المفهوم الذي خلف المفهوم الليبرالي للحزب – العقيدة ، الدراسات وجهة مختلفة . ودار البحث حول العلاقات بين مستوى المعيشة ، والمهنة ، والثقافة ، ثم الولاء السياسي . وهذه التحليلات اساسية . ولذا سنعمد في الكثير من صفحات هذا الكتاب الى تعريف الطرق الدقيقة لقياس التركيب الاجتماعي للاحزاب وسنستعمل غالباً ايضاً التناقض الماركسي الاولى بين البورجوازية والطبقة العاملة بمفهومها الواسع «وقد نستعمل ايضاً « البروليتاريا » او « الجماهير » . وبالطبع ، تبقى هذه الثنائية تقريبية . وهذا امر يعرفه علماء الاجتماع الماركسيون كما يعرفه اخصامهم . فالتصنيف ، او التوزع الطبقي الاجتماعي اكثر دقة مما توحي به هذه المانوية (١) الفجة . وبالرغم من كل شيء يحتفظ هذا المخطط schéma بقسم غير قليل من الحقيقة : فالبورجوازية والبروليتاريا قد لا تشكلان من وجهة النظر الاقتصادية الدقيقة طبقتين . الا انهما تميزان عقليتين وموقفين اجتماعيين ، ونمطي حياة ، ينير التمييز بينهما بعض القضايا المتعلقة بكيانات الاحزاب . ولن يكون المحتوى الاجتماعي للاحزاب ، ولا عقيدتها ايضاً ، الهدف الرئيسي لهذه الدراسة الموجهة بصورة اساسية نحو المؤسسات الحزبية .

لان الاحزاب المعاصرة لا تعرف ببرامجها او بطبقة اتباعها اكثر مما تعرف بطبيعة تنظيماتها : الحزب هو مجموعة ذات كيان خاص . وتتميز الاحزاب المعاصرة قبل كل شيء بكياناتها وبنيتها : فالبساطة التي تشبه بساطة كيان الحيوانات البدائية Protozoaire زالت ليحل محلها حزب القرن العشرين (٢) ذو الجهاز المعقد

---

(١) المانوية نسبة الى مانس اومانيشه مؤسس المذهب (٢١٥ – ٢٧٦) . وهنا يقصد بها كل عقيدة ترتكز على المبدأين المتناقضين الخير والشر او الاسود والابيض او النور والظلام الخ (الترجمة)

(٢) ان اصالة الاحزاب في القرن العشرين تكمن في تنظيمها ، تلك هي واقعة وان نزوع هذا التنظيم ليصبح عنصراً اساسياً في عمل الحزب ، وفي تأثيره ، وفي دوره فتلك هي واقعة اخرى وكلا الامرين يفسران الاتجاه العام لهذا الكتاب . وعليه يجب ان لا نستنتج بان الكاتب يعتبر تنظيم الاحزاب اهم من عقيدتها ، او من ركيزتها الاجتماعية . والحقيقة انه يميل الى الاعتقاد ان الركيزة الاجتماعية تبقى هي المسيطرة حالياً . ولن

والمنوع . وهذا التطور ينعكس على اللغة ، فالاميركيون يصفقون سم « آلة » للدلالة على بعض الاشكال التي ترتديها احزابهم . والشيوعيون يسمون بالجهاز appareil الكيان التسلسلي لاحزابهم ، او هم يلقبونه عموماً بهذا التعبير المشبع « التنظيم » . واول من شق الطريق الى هذا التحليل المشوق (١) هو اوستروغورسكي : Ostrogorski . فقد عرف كتابه الكهنوتي ، التحليلي في اساسه . معجبين كثراً ، وقليلا من المقلدين. ثم انه اقتصر على بلدين ، وعلى الاحزاب البورجوازية فقط . واوحى نمو الاشتراكية ، في ما بعد ، لروبرتو ميشال Roberto Michels بكتاب صغير ممتاز (٢) وصف فيه ، بتعابير لا تزال عصرية الى اليوم . الميول الاوليغارشية في تنظيمات الجماهير . فاذا وضع هذان المؤلفان جانباً ، لم يعد هناك من دراسة مقارنة للكيانات الحزبية. ويمكن هنا ذكر كتاب هارتمان (٣) Hartmann حيث يوجد تحليل لاثني عشر ملاكاً للاحزاب الرئيسية في اوروبا الوسطى؛ ولكن المؤلف يبقى وصفياً ومحدوداً .

اذاً، تجب المغامرة على ارض بكر وعرة للغاية . فتنظيم الاحزاب يرتكز اساساً على الممارسة العملية وعلى العرف ، وبذلك يستمر عرفياً الى حد كبير . ولا تصف الملاكات والانظمة الداخلية ابداً الا قسماً بسيطاً من الواقع ، عندما تصف الواقع : لانها نادراً ما تطبق بشكل مضبوط .

ومن جهة ثانية ، تحاط حياة الاحزاب عن عمد بالغموض ، فلا يمكن اخذ المعلومات الدقيقة عنها بسهولة ، حتى ولا المعلومات الأولية . فالنظام هنا حقوقي بدائي . القوانين والاعراف فيه سرية . وينأى بها المطلعون عن اعين الاوغاد بصورة فظة . والمناضلون القدامى وحدهم يعرفون جيداً ، منعطفات التنظيم ودقة الألاعيب التي تحبك في داخله . ولكنهم نادراً ما يمتلكون فكراً علمياً يتيح لهم الاحتفاظ بالتجرد الموضوعي اللازم للبحث . ثم انهم لا يتكلمون ابداً مختارين .

يكون بعيداً ، في ما خص هذه النقطة ، ومع بعض التحفظات ، عن النظرية الماركسية القائلة بالبنيان التحتي infrastructure والبنيان الفوقي suprastructure . الا ان العلاقات بين هذا الاخير والبنيان التحتي ليست باتجاه واحد او في ما خص بعض انماط الاحزاب المعاصرة ، ينزع التنظيم الى النزول من البنيان الفوقي الى البنيان التحتي : وذلك هو بدون شك المعنى العميق للتطور الحاصل .

(1) La démocratie et l'organisation des partis politiques, 2 vol., Paris, 1903

(2) Zur Sociologie der Parteiwesens in der modernen Democratie. Traduction française de la 1ère edit.: Les partis politiques : essai sur les tendances oligarchiques des democraties, Paris 1919 — 2° éd. Leipzig 1925.

(3) Die Politische Partei Brunn, 1931

وبرغم سنوات من التقصي ، لم يتيسر لنا تجميع شيء غير المستندات الناقصة ، حيث الهنات والشكوك كثيرة العدد : لذا يرجو الكاتب التسامح الخاص عن اخطاء ، غالباً ما لا يمكن تفاديها . وسيسعده ان يجري تنبيهه اليها بحيث يتاح اتمام جهود في البحث ستؤول الى الفشل اذا لم تجد لها اكبر عدد ممكن من الاعوان . والكاتب يقدم جميل اعترافه بلجميع الذين مكنوه من تجميع المستندات ، التي بدونها ما رأى هذا الكتاب النور . وبالأخص الاستاذ جامس ك. بولوك James K. POLLOCK والسيد جان مينود Jean MEYNAUD – من الجمعية الدولية ومن الجمعية الفرنسية للعلوم السياسية ، والسيد جان ميريات Jean MEYRIAT، والمؤسسة الوطنية للعلوم السياسية ، والاستاذ بارنتز PARENTS ، والسيد دجونغ DE JONG والاستاذ كاستبرغ CASTBERG ، والسيد اينار لوشن Einar LOCHEN ، وطلاب العلوم السياسية في جامعة اوسلو ، والدكتور ج . غورماتي J. GOORMAGHTIGH ، والسيد هوز HEUSE، والسيد فان هوت Van HOUTE ، والسيد نلسون NILSON ، والمؤسسة ميشلسن Chr. Michelsen Institute، والمكتب الفدرالي للاحصاءات السويسرية ، والدكتور طارق ز. توناي Tarik Z. TUNAYA، والسيد الهان ارسل Ilhan ARSEL ، ومكاتب وامناء سر المحفوظات في مختلف الاحزاب السياسية ... الخ . من دون ان ننسى طلاب مؤسسات الدراسات السياسية في باريس وبوردو .

اصل الاحزاب

ان تشابه الكلمات ينبغي ان لا يخدع. فكلمة «احزاب» تطلق ايضاً على الفئات التي كانت تتوزع الجمهوريات القديمة، وعلى الزمر Clan التي كانت تتجمع حول احد قادة المرتزقة في ايطاليا ابان عصر النهضة، وعلى النوادي، حيث كان يجتمع نواب المجالس الثورية، وعلى اللجان التي كانت تعد الانتخابات المحصورة في الممالك الدستورية، وايضاً على التنظيمات الشعبية التي تسيطر على الرأي العام في الديموقراطيات المعاصرة. هذا التشابه اللفظي له ما يبرره من جهة، لانه يعبر عن تقارب عميق: وهو الا تلعب جميع هذه المؤسسات الدور نفسه، وهو الاستيلاء على السلطة السياسية وممارستها؟ ولكنا نرى، برغم كل ذلك انها لاتتوفر بالشيء ذاته. اذ في الواقع، يعود تاريخ الاحزاب الحقيقية الى قرن تقريباً. ففي سنة ١٨٥٠، لم يكن اي بلد في العالم (باستثناء الولايات المتحدة) يعرف الاحزاب السياسية بالمعنى العصري للكلمة. فقد كان يوجد قديماً اختلافات في الآراء، ونواد شعبية، وتكتلات فكرية، وكتل برلمانية، انما لم تكن هذه احزاباً بالمعنى الصحيح. وفي سنة ١٩٥٠، اخذت هذه الاحزاب تظهر في غالبية الامم المتحضرة، في حين كانت الدول الاخرى تجهد في تقليدها في ذلك.

فكيف تم الانتقال من نظام سنة ١٨٥٠ الى نظام سنة ١٩٥٠؟ والسؤال ليس مجرد حشرية تاريخية بسيطة فقط: فكما ان الرجال يحملون، طيلة حياتهم، طابع طفولتهم، كذلك الاحزاب تتأثر بعمق باصول نشأتها. ويستحيل، مثلا، فهم الفارق التكويني البنيوي الذي يميز بين حزب العمال البريطاني والحزب الاشتراكي الفرنسي، اذا لم نتعرف الى الظروف المختلفة لنشأة كل منهما. ويستحيل تحليل تعددية الاحزاب الفرنسية او النرلندية، او الثنائية الحزبية الاميركية، بجدية، اذا لم نرجع الى اصول الاحزاب في كل من هذه البلدان، هذا الرجوع الذي يفسر انتشارها في بعض البلدان، وانكماشها في الاخرى. وبوجه عام، يبدو نمو الاحزاب مربوطاً بنمو الديموقراطية اي باتساع الاقتراع العام الشعبي، وبالامتيازات البرلمانية. فكلما رأت المجالس السياسية وظائفها واستقلالها تكبر، كلما شعر الاعضاء بالحاجة الى التكتل تبعاً للتجانس والتشابه بغية العمل بصورة جماعية. وكلما انتشر الحق في

الاقتراع وتعدد ، كلما دعت الحاجة الى الاحاطة بالناخبين من قبل لجان قادرة على التعريف بالمرشحين وعلى توجيه الاصوات نحوهم. اذاً فنشأة الاحزاب متعلقة بنشأة الكتل البرلمانية . ومع ذلك ، فالبعض منها تبدو صورته مشوشة الى حد ما ، بالنسبة الى هذا المخطط العام نظراً الى أن نشأتها تقع خارج الدورة الانتخابية والبرلمانية على الرغم من ان هذا الخروج يشكل الصفة المشتركة الاكثر وضوحاً في ما بينها .

الاصل الانتخابي والبرلماني للاحزاب: — تبدو عملية تكوين الاحزاب بسيطة لأول وهلة: فتبدأ بخلق الكتل البرلمانية اولا ، ثم تظهر اللجان الانتخابية في ما بعد، واخيراً يقوم اتصال دائم بين هذين العنصرين . انما في الواقع يتشوه نقاء هذه الصورة النظرية ، بعدة ظلال . فالتكتلات البرلمانية شاهدت النور قبل اللجان الانتخابية : وبالفعل ، كانت هناك مجالس سياسية قبل ان تكون هناك انتخابات . وفي هذا الحال ، يمكن تصور وجود كتل برلمانية داخل مجلس اوتوقراطي كما هو الحال داخل مجلس منتخب : والواقع يدل على ان الصراع بين الشيع والفئات ظهر عموماً في جميع المجالس الوراثية او المعينة ، سواء أكانت هذه المجالس مجلس الشيوخ الروماني القديم ، ام ديت Diète بولونيا القديمة . هذا برغم ان القصد بكلمة « شيعة » او فئة لا يعني تكتلا برلمانياً اكيداً ، اذ بين الاثنين يوجد الفرق القوي الذي يفصل الشيء غير المنظم عن الشيء المنظم . هذا برغم ان الثاني وليد الاول ، بفضل تطور مختلف السرعة .

ويبدو ، لأول وهلة ، ان وحدة العقائد السياسية كانت المحرك الاساسي في تكوين الكتل البرلمانية . ومع ذلك فالوقائع لا تؤكد دائماً هذه الفرضية . اذ يبدو ، غالباً ، ان المجاورة الجغرافية او ارادة الدفاع المهنية (المصلحة المهنية المشتركة) هما اللتان اعطتا الدفقة الاولى ، اما العقيدة فجاءت في ما بعد. ففي بعض البلدان ، كانت الكتل البرلمانية الاولى كتلا محلية تحولت في ما بعد الى تجمعات عقائدية . وتعتبر نشأة الاحزاب داخل المجلس التشريعي الفرنسي لسنة ١٧٨٩ احسن مثال على هذا الواقع mécanismes . ففي ابريل « نيسان » سنة ١٧٨٩ ، بدأ نواب الارياف في الجمعية العمومية الفرنسية Etats généraux ، يصلون الى فرسايل ، حيث كانوا يشعرون بالغربة الى حد ما . وبالطبع عمد نواب كل مقاطعة الى التجمع كي يتخلصوا من هذا الشعور بالوحدة الذي تملكهم ولكي يتهيأوا في الوقت ذاته للدفاع عن مصالحهم الاقليمية. وقام بالبادرة الاولى النواب البرتون الذين استأجروا قاعة مقهى ، ونظموا فيها اجتماعات دورية منتظمة ، عندئذ تبينوا ان اتفاقهم في الرأي لم يتناول فقط القضايا الاقليمية ، بل ايضاً المشاكل الاساسية التي تمس السياسة الوطنية عامة . وعندئذ سعوا لاجتذاب نواب المناطق

الاخرى الذين كانوا يقاسمونهم وجهات النظر . وهكذا سلك نادي البرتون مسلك تكتل ايديولوجي . وعندما انتقلت الجمعية من فرسايل الى باريس ، اضطر النادي الى توقيف جلساته في البداية من اجل التفتيش عن مكان مناسب. ونظراً الى عدم امكان الحصول على منتدى ، اضطر المشرفون على النادي الى استئجار غرفة طعام في دير . وبأسم هذا الدير دخلوا التاريخ في ما بعد: فقد نسي الجميع تقريباً نادي البرتون ، ولكن من لا يعرف نادي اليعاقبة ؟ وبعملية مماثلة جرت في ما بعد نشأ نادي الجيروندين حيث تحول ، من تكتل اقليمي ، الى باعث ومحرك لقيام شيعة عقائدية .

ويجب ان لا يخلط بين الكتل المحلية ، والكتل التي سميت باماكن اجتماعها . ومثال اليعقوبيين بهذا الصدد جدير ايضاً بالذكر : لانه ، على ما يبدو ، طبع مرحلة كاملة من التاريخ الحزبي السابق . ففي الدستور الفرنسي لسنة ١٨٤٨ وجدت تكتلات عدة امثال : تكتل القصر الوطني Palais National ، وتكتل المعهد Institut (جمهوريون معتدلون) ، وتكتل شارع بواتيه (الملكيون الكاثوليك) وتكتل شارع كاستيغليون ثم تكتل شارع الاهرامات (يسار) . وكذلك ايضاً ، في برلمان فرانكفورت يمكن ان نعد حزب مقهى ميلاني (اقصى اليمين) ، وحزب الكازينو (وسط يمين) وحزب اوتيل ورتمبرج (وسط يسار ، حيث انفصل حزب وستندهال وحزب اوتيل اوغسبورغ) ، وحزب اوتيل المانيا (يسار) ، واخيراً حزب اوتيل مون تونير (اقصى اليسار) . انما تختلف ظاهرة هذه الكتل تماماً عن ظاهرة نادي البرتون او نادي الجيروندين : فالنواب فيها كانوا يجتمعون في المكان نفسه لان لهم افكاراً مشتركة ، في حين ان اعضاء الناديين كانوا يتعرفون بعضهم الى افكار بعض في الاجتماع الذي قضت به وحدة الاصل اولا . فالكتلة هنا هي كتلة ايديولوجية لا كتلة محلية . ولكن استعمال مكان الاجتماع للدلالة عليها يشهد على ان العقائد كانت يومئذ قليلة الوضوح حتى تستعمل كصفة مميزة للكتل .

فالى جانب العناصر المحلية الاقليمية والعناصر الايديولوجية ، يجب ان يحسب ايضاً حساب للمصالح : كقيام بعض الكتل ، بصورة صريحة او ضمنية ، بالدفاع عن مصالحها البرلمانية ، شأنها في ذلك شأن اي نقابة . والاهتمام باعادة الانتخاب يلعب هنا ، بالطبع ، دوراً كبيراً : فهو لا يفارق تماماً، واطلاقاً ، اذهان الكتل البرلمانية وحتى تلك التي بلغت مرحلة النضج. لا شك في ان اساليب الاقتراع التقنية التي تقتضي جهداً جماعياً ، وبالاخص الاقتراع على اساس اللائحة والتمثيل النسبي ، تنشط هذه النزعة البديهية : ففي بعض البلدان (سويسرا والسويد) تصادف تشكيل الكتل البرلمانية الاولى ، المنظمة فعلا ، مع اعتماد نظام التمثيل النسبي . ثم ان الامل

في الحصول على حقيبة وزارية هو ايضاً عامل مهم في تجميد القوى البرلمانية : حتى ان الكثير من كتل الوسط ، في المجالس الفرنسية ليس الا تحالفاً بين المستوزرين .

واخيراً اذا اعتمدنا قول اوستروغورسكي بهذا الشأن (لان تأويلاته قابلة للجدل وقد نوقشت فعلا) تكون الرشوة قد احتلت مكاناً بارزاً في نشأة الكتل البرلمانية البريطانية ونموها . وظل الوزراء الانكليز ، لفترة طويلة ، يؤمنون لانفسهم الاكثرية القوية بشراء اصوات النواب ، ان لم يكن ضمائرهم. وكان الامر يتم بصورة شبه رسمية : فقد كان يوجد في مجلس العموم بالذات شباك يأتي اليه البرلمانيون لقبض ثمن اصواتهم اوقات الاقتراع . وفي سنة ١٧١٤ انشىء مركز السكرتير السياسي لدى الخزينة ليؤمن هذه العمليات المالية . وسريعاً ما سمي هذا السكرتير ، « سكرتير التطبيقات » Patronage Secretary لانه كان يتحكم في التعيينات في وظائف الدولة ، عن طريق الرشوة corruption . وبفضل ما كان يقوم به من توزيع نعم الحكومة على نواب الاكثرية ، استطاع سكرتير التطبيقات ان يراقب عن كثب تصويتهم وخطبهم : فكأنما هو بالنسبة اليهم رجل السوط «The Whip» (والكلمة تعني لغوياً « السوط » وبلغة القنص ، تعني الرجل الذي يحمل وخازة وسوطاً لتوجيه كلاب الصيد نحو الطريدة) وهكذا نشأ تدريجاً نظام قاس خضع له حزب الاكثرية . وبحكم طبيعة الاشياء اخضعت الاقلية نفسها لنظام مشابه ، دفاعاً عن النفس وان كان يرتكز على اساليب مختلفة .

وطهرت الاعراف البرلمانية تدريجاً، في ما بعد ، في حين استمرت بنية الكتل البرلمانية بتنظيمها القوي ، وتحت سلطة جلاديها صامدة رغم زوال الاسباب التي عملت على تكوينها .

وسيكون من المفيد البحث عما اذا كان النظام البريطاني لم يطبق في بلدان اخرى ، وما اذا كانت الرشوة لم تعمل مباشرة او مداورة ، على تدعيم التنظيم الداخلي لتكتل النواب . فالكل يعرف الاهمية التي ترتديها ظواهر الفساد هذه ، خلال مرحلة التطور الديموقراطي ، كوسيلة في يد الحكومة من اجل مقاومة الضغط المتزايد الذي تمارسه المجالس النيابية عليها . ولم تغب عن الاذهان سوابق غيزو Guizot في فرنسا وجيوليتي Giolitti في ايطاليا . ولكن هل كانت لها في كل مكان الاثار نفسها التي كانت لها في بريطانيا في ما يتعلق بنمو الاحزاب؟ هنا يجب الحذر من كل تعميم مستعجل . ففي ايطاليا ، بدا ان نظام جيوليتي عمل على تمزيق الكتل البرلمانية التي كانت سائرة في طريق التكوين كما زاد في الصفة الفردية للصراع السياسي .

ويرتبط ظهور اللجان الانتخابية ، في البلد ، بصورة مباشرة ، باتساع الاقتراع الشعبي الذي يجعل احتواء الناخبين الجدد امراً ضرورياً . فقد ادى اعتماد الاقتراع

الشامل ، مثلا ، الى نمو الاحزاب الاشتراكية ، في بداية القرن العشرين ، في اكثر البلدان الاوروبية . الا ان هذا التوسيع الميكانيكي للاقتراع ليس العنصر الوحيد في نشأة اللجان : فلولا تطور مشاعر المساواة ، وارادة استبعاد النخبات الاجتماعية التقليدية ، بشكل او بآخر ، لما استطاع التوسيع ان يعمل عمله . ولنأخذ نظاماً سياسياً ذا اقتراع ضيق تماماً : فرنسا ابان بعث الملكية مثلا Restauration ، او انكلترا سنة ١٨٣٢. فهنا لم تدع الحاجة ابداً الى وجود لجان لاحتواء الناخبين، الذين هم ، في آن واحد ، متطورون اجتماعياً ، وقليلو العدد نسبياً بحيث يتيسر لهم القيام باختيار ممثليهم مباشرة وخارجاً عن نطاق حزب ما . فالاقتراع يجري نوعاً ما بين اشخاص « اجواد » من المستوى الاجتماعي نفسه، يعرف بعضهم بعضاً. لا شك في ان بعض اللجان الانتخابية قد وجدت احياناً في مثل هذا النظام الانتخابي الضيق ، ولكن دورها كان ضعيفاً تماماً . والآن لنفترض ان الاقتراع توسع فجأة : فاذا لم ترافق ذلك ،وفي الوقت ذاته ، لجان ناشطة ، قادرة على توجيه ثقة الناخبين الجدد واستيعابها، فان اصواتهم ستتوجه حتماً، نحو المرشحين المعروفين منهم، ولو قليلا ، اي نحو النخبة الاجتماعية التقليدية . مثاله انتخابات الجمعية الوطنية التي جرت في فرنسا سنة ١٨٧١ حيث اعيد فجأة نظام الاقتراع الحر بعد عشرين سنة من الترشيح الرسمي ، في حين لم يكن للاحزاب اي وجود ــ كتلة الناخبين تتجه نحو زعماء البلاد الاقطاعيين Chatelains ، في كل المقاطعات الريفية : وسميت الجمهورية يومئذ بجمهورية الاسياد ، Republique des Ducs .

ويكاد نشوء اللجان الانتخابية ان يكون مبادرة من اليسار ، لانه يفيد في الاساس هذا اليسار . اذ بفضلها ، يمكن التعريف بالنخبة الجديدة القادرة على مزاحمة النخبة القديمة في اذهان الناخبين . واضطر اليمين بحكم الضرورة الى اتباع هذه القدوة ، ليحاول الاحتفاظ بمنزلته . وسنجد ظاهرة العدوى من اليسار تتكرر عندما نحلل بنيات الاحزاب .

انه لمن الصعب وصف الميكانيكية (الآلية) الدقيقة لعملية انشاء لجنة انتخابية ، اذا اريد التزام المبادىء العامة ، لان الظروف المحلية تلعب هنا دوراً مؤثراً . فاحياناً ، يقوم المرشح بنفسه ، بتجميع بعض اصدقائه حوله بغية تأمين انتخابه او اعادة انتخابه : هذه اللجنة تعتبر الى حد ما وهمية مفتعلة . وفي بعض البلدان ــ كانكلترا مثلا ــ كان من غير المرغوب فيه ان يتقدم مرشح بمفرده للاقتراع الشعبي . لهذا كان مضطراً الى حمل بعض اصدقائه على دعم مبادرته وضمانها . وهكذا لم يكن ، في القرن التاسع عشر ، لكثير من اللجان الا هذا المنشأ . واحياناً كان العكس يتم فتجتمع فئة صغيرة من الرجال لتقدم مرشحاً وتساعده في حملته الانتخابية .

وعلى سبيل المثال نذكر اللجنة المشكلة سنة ١٨٧٦ ، في الدائرة الانتخابية السادسة في باريس ، من قبل مجموعة من الطلاب الذين انضم اليهم بعض العمال ، لدعم ترشيح اميل اكولاس Emile Acollas ، الاستاذ في كلية الحقوق ، الذي كان اول مرشح اشتراكي ، في الجمهورية الثالثة . وفي الغالب ، كانت المنظمات الموجودة هي التي توحي بانشاء لجنة . ففي ظل الجمهورية الفرنسية ، لعبت الجمعيات الثقافية Sociétés de pensée دوراً ناشطاً في الانتخابات. وفي سنة ١٨٤٨ قامت النوادي الشعبية بالشيء نفسه . وفي الولايات المتحدة كان نشاط النوادي المحلية الانتخابي مهماً في بداية قيام الاتحاد . وفي الغالب تكون الصحف هي صاحبة المبادرة في انشاء اللجان الانتخابية : واثر جريدة ناسيونال ورفورم معروف في فرنسا سنة ١٨٤٨ .

واحياناً ساعدت ظروف خاصة على نشوء اللجان : مثاله نظام تسجيل الناخبين المعتمد بموجب القانون الانكليزي سنة ١٨٣٢ . فقد ناط النص بمفتشي الفقراء في الابرشيات الحق في تنظيم اللوائح الانتخابية . وهؤلاء المفتشون كانوا موظفي مكوس قليلي الاعداد لهذا النوع من العمل : ولكن استدعاءات الافراد كانت تقبل بسهولة ، بحيث كانت المبادرة الخاصة تلعب دوراً كبيراً . ولكن هذه المبادرة كانت بكل تأكيد بطيئة التحرك ، خصوصاً ان القانون قد نص على رسم تسجيل مقداره « شلن » وان الكثيرين لم يكونوا يحبون دفعه . وتعددت ايضاً جمعيات التسجيل بسرعة نتيجة تزايد عدد المرشحين ، وذلك لتسهيل عمليات القيد ولدفع الناخبين الى الخضوع لها . وانطلقت الحركة على يد الليبراليين ، وسرعان ما لحق بهم المحافظون . وفي البداية لم تهتم « جمعيات التسجيل » Registration Societies ، بتعيين المرشحين الذين احتفظوا بكامل حريتهم بهذا الشأن . ولكنها اخذت تتدخل تدريجاً في هذا المجال كلما ازداد عددها .

وفي الولايات المتحدة استفادت اللجان الانتخابية ايضاً من ظروف خاصة. فقد كان العديد من الوظائف العامة انتخابياً . ولولا التوجيه من قبل لجان كفوءة ، لتعطل نظام الاقتراع الشعبي . ومن جهة ثانية تتم انتخابات الرئاسة ، في هذا البلد ، على اساس الاكثرية النسبية ، اذاً فتدخل اللجان المنظمة جيداً ضروري جداً لتجنب انقسام الاصوات . عدا ذلك كان تدفق المستوطنين الجدد المستمر يدخل في الجسم الانتخابي كتلة من القادمين الاغراب ، الجاهلين تماماً أمور السياسة الاميركية . اذاً كان من الضروري توجيه اصواتهم نحو مرشحين لم يكونوا يعلمون عنهم شيئاً ، غير انه كان مطلوباً انتخابهم من قبل اللجنة . واخيراً ساعد نظام المغانم systeme des dépouilles ، الذي اقره جاكسون Jackson والذي يحق

بموجبه للحزب الغالب ، الاستيلاء على جميع الوظائف والمناصب الحكومية ، على ان يكون بيد اللجان وسائل مادية فعالة . وكما ساعدت الرشوة . في انكلترا ، في تكوين الكتل البرلمانية فهي قد متنت في اميركا بنيان اللجان الانتخابية .

ويكفي ، بعد قيام هاتين الخليتين الرئيسيتين : الكتل البرلمانية واللجان الانتخابية ، ان يقوم تناسق دائم بين هذه الاخيرة وان تربطها بالكتل روابط منتظمة حتى يتكون منها حزب حقيقي .

وعلى وجه العموم تلعب الكتلة البرلمانية الدور الاساسي في هذه المرحلة الاخيرة . ففي القمة، تنسق الكتلة نشاط النواب، ولكن كان كل واحد منهم يحاول ان يوطد علاقاته بلجنته الانتخابية الخاصة التي عليها يتوقف تجديد ولايته في المستقبل، بحيث وجدت مختلف اللجان نفسها متحدة ، بصورة غير مباشرة ، عن طريق تعاون منتخبيها داخل الكتلة البرلمانية . وكان يكفي عندئذ ان تتحول هذه العلاقات من الصعيد الفردي الى الصعيد الجماعي المنظم institutionnel لكي تصبح واقعة ولادة حزب قائمة بصورة رسمية . ولكن التسجيل القانوني للوقائع اقل اهمية من تسلسلها العملي . ويجب تكملة هذا الوصف باضافة ما يلي : ان اول ما يشغل حزباً ما ، بعد ولادته ، هو عادة العمل على ايجاد لجان انتخابية في المناطق التي ليس له فيها لجان بعد. وهذا النوع الاخير ينشأ، اذاً، خلافاً للنوع الاول بناء على اجراء مركزي ونتيجة لذلك تنعكس آلية mécanisme تطور الاحزاب . وترتدي هذه الملاحظة كل اهميتها عندما يتعلق الامر بتحديد درجة المركزية واللامركزية في حزب ما ، او التأثير الخاص لكل من البرلمانيين والزعماء « الداخليين » في ادارته . وفي المرحلة الثانية يؤدي عادة قيام اللجان في المناطق غير الممثلة في المجلس ، الى اقامة اركان حرب للحزب منفصل عن المجموعة النيابية : فيبعد الحزب عن اصوله (بالرغم من طابعها العميق الذي يحمله) . وعندئذ يتجه الى التشبه بالاحزاب من النمط الثاني الاقل قرباً بكيانها وبنيتها من الآلية mécanisme الانتخابية والبرلمانية ، لانها تولدت بعيداً عن هذه الآلية. كانت تلك هي الاحزاب ذوات النشأة الخارجية .

المنشأ الخارجي للاحزاب – اثناء بحثنا في نشأة الاحزاب ، ضمن الاطار الانتخابي والبرلماني ، اشرنا الى تدخل الاجهزة الخارجية عن هذا الكادر : الجمعيات الثقافية ، النوادي الشعبية ، الصحف وغيرها . والفصل بين الاحزاب ذوات النشأة الانتخابية ، والاحزاب ذوات النشأة البرلمانية ليس دقيقاً لانه يتعلق باتجاهات عامة اكثر مما يتعلق بانماط مستقلة ، بحيث يكون وضعه موضع التطبيق العملي امراً صعباً احياناً . ففي الكثير من الحالات ، يتم انشاء الحزب بمجمله ، بصورة اساسية ،

بفضل مؤسسة قائمة من قبل ، وذات نشاط خاص خارج عن الانتخابات وخارج عن البرلمان ؛ وعندها يمكن الكلام ، بحق ، عن نشأة خارجية .

فالكتل والمنظمات التي تعمل على انشاء احزاب سياسية كثيرة ومتنوعة . وليست القضية في تنظيم جدول محدد بها : اذ يكفي فيها ، بكل بساطة ، ذكر بعض الامثلة . ومثال النقابات هو الاشهر : فالكثير من الاحزاب الاشتراكية ، مدين لها بوجوده بصورة مباشرة ، محتفظاً منها ، ولمدةمتفاوتة، بطابع « القضاء الارضي Bras Séculier » للنقابات في الشؤون الانتخابية والنيابية . والحزب الاشتراكي البريطاني هو اكثرها دلالة : فقد ولد على اثر القرار الذي اتخذه مؤتمر النقابات Trades-Unions سنة ١٨٩٩ القاضي بانشاء تنظيم انتخابي وبرلماني (اقتراح هولمس، الذي اقترع لمصلحته ٥٤٨٠٠٠ منتخب واقترع ضده ٤٣٤٠٠٠). نعم، لقد كان هناك « حزب عمالي مستقل » بزعامة كير هاردي وجماعة من المثقفين الاشتراكيين « الجمعية الفابية » . وقد لعب الاثنان دوراً مهماً جداً في تبني اقتراح هولمس (وهذا كان عضواً في حزب العمال المستقل) . ولكن القرار النهائي كان للنقابات : هكذا ظل الحزب تابعاً لسلطة النقابات الضيقة، وسنرى هنا اثر النشأة على البنية . اقترح جان بريس Jean Bryce التمييز بين فئتين من الاحزاب الاشتراكية : الاحزاب العمالية التي خلقتها النقابات ، والاحزاب الاشتراكية الصحيحة ، التي خلقها البرلمانيون والمفكرون ، لأن هذه الاخيرة اكثر اعتماداً على النظريات ، واكثر بعداً عن الواقع من الاولى .

ويقرب من تأثير النقابات العمالية على نشأة الاحزاب ، تلك التي تسود التعاونيات الزراعية والتكتلات المهنية الفلاحية . واذا كانت الاحزاب الزراعية اقل نمواً من الاحزاب العمالية ، الا انها اظهرت نشاطاً كبيراً في بعض البلدان : وعلى الاخص في الديموقراطيات السكندينافية ، وفي اوروبا الوسطى، وفي سويسرا ، واوستراليا ، وكندا وحتى في الولايات المتحدة . واحياناً كانت مجرد منظمات انتخابية او برلمانية بسيطة تشبه النمط الاولي الذي وصفناه لدى (فرنسا مثلا) . والا فهي بالعكس اقرب إلى آلية mecanisme نشأة الحزب العمالي البريطاني : حيث قررت النقابات والتجمعات الزراعية انشاء جهاز انتخابي ، او تحويل نفسها مباشرة الى حزب .

ويدل عمل الجمعية الفابية في نشأة حزب العمال من جهة اخرى على اثر الجمعيات الثقافية (كما كانت تسمى في القرن ١٨) والتكتلات الفكرية في ولادة الاحزاب السياسية .

ونحن نعلم دور منظمات الطلاب والتكتلات الجامعية على الحركات الشعبية في

القرن التاسع عشر في اوروبا ثم ظهور الاحزاب السياسية اليسارية الاولى . واليوم تجري حركة مماثلة في بعض دول اميركا اللاتينية . كما ان الماسونية ساهمت في نشأة الحزب الراديكالي في فرنسا وفي نشأة الاحزاب الليبرالية الاخرى في اوروبا . وفي بلجيكا يبدو تدخلها واضحاً تماماً : فقد اسس المعلم الاكبر للماسونية البلجيكية دفاكز Defackz سنة ١٨٤١ الجمعية السياسية « الاليانس » التي خلقت بدورها جمعيات اقليمية في انحاء البلاد وفي سنة ١٨٤٦ دعت الاليانس الى مؤتمر لجميع هذه الجمعيات الريفية في دار البلدية في بروكسل l'Hotel de Ville ضم ٣٢٠ مندوباً . وقرر المؤتمر الذي كان يرئسه دفاكز اقامة ليبرالية دائمة في المقاطعات.

وكذلك الامثلة على خلق حزب سياسي من قبل ندوة فكرية ، متعددة . ولكن قلّ ما استطاع الحزب في ما بعد ايجاد قاعدة شعبية تمكنه من النجاح في ظل نظام اقتراع شامل . والنكسة التي مني بها حديثاً التجمع الديموقراطي الثوري (R.D.R.) في فرنسا ، والذي جرب اقامته جان بول سارتر . وبعض الكتاب اليساريين خير دليل على ذلك . لان هذا الاسلوب في خلق الاحزاب يتلاءم مع نظام انتخابي ضيق ومحدود .

وبالعكس يبقى تأثير الكنائس والفرق الدينية دائماً كبيراً . ففي البلدان الواطئة مثلا ، تكون الحزب المعاكس للثورة بفضل اتباع «كالفن» ليقاوم الحزب الكاثوليكي المحافظ . وفي سنة ١٨٩٧ قامت فئة من البروتستانت المتزمتين فانشأت حزب المسيحيين التاريخيين ... احتجاجاً على تعاون الكاثوليك والمناوئين للثورة. وتدخلت منظمات كاثوليكية ، ان لم يكن الاكليروس بالذات ، مباشرة في خلق الاحزاب المسيحية اليمينية سنة ١٩١٤ ، وفي ظهور الاحزاب الديموقراطية المسيحية في ايامنا . وفي بلجيكا كان تدخل السلطات الدينية قاطعاً في نمو الحزب المحافظ الكاثوليكي . وعمل الاكليروس على خلق « اللجان المدرسية الكاثوليكية » لمقاومة « قوانين البؤس malheur» الصادرة سنة ١٨٧٩ حول التعليم العلماني ولحماية التعليم الديني ، وذلك في كل البلاد البلجيكية . وعملت هذه اللجان على سحب كل الاولاد من المدارس الرسمية وعلى زيادة المدارس الحرة . وفي سنة ١٨٨٤ تحولت هذه اللجان الى فروع محلية للحزب الكاثوليكي ، الذي اصبح من اقوى الاحزاب تنظيماً في اوروبا .

وبدت الكنيسة اقل تأثيراً في خلق الاحزاب الديموقراطية المسيحية سنة ١٩٤٥. ففي فرنسا مثلا لم تتخذ السلطات الاكليريكية اي مبادرة بهذا الصدد. انما تجب الاشارة الى الدور المساعد للجمعية الكاثوليكية للشبيبة الفرنسية A.C.J.F. وفروعها المختلفة المتخصصة (الشبيبة العاملة المسيحية والشبيبة الطلابية المسيحية والشبيبة الزراعية

المسيحية) . واذا لم تتدخل الجمعية المذكورة كمؤسسة فانها قدمت الكادرات والمناضلين من الحزب ، سواء على الصعيد الوطني ام على المستويات المحلية . ويبدو ان حزب « العمل الكاثوليكي Action Catholique » لعب دوراً مشابهاً ولكن تدخل الاكليروس كان مباشراً في الغالب ، وكذلك كان الحال في المانيا .

وبعد النقابات والجمعيات الثقافية والكنائس ، يجب ذكر جمعيات المحاربين القدامى على انها « تنظيمات خارجية » قادرة على خلق الاحزاب . لقد كان دورها كبيراً ، عقب الحرب العالمية الاولى (١٩١٤) في خلق الاحزاب الفاشية او الشبيهة بها . وتأثير قدامى Corps-francs من البلطيك في نشأة الوطنيين الاشتراكيين وتأثير المحاربين القدامى الايطاليين في قيام الفاشية . وهناك ظاهرة اكثر وضوحاً بهذا الصدد حصلت في فرنسا سنة ١٩٣٦ حيث تحولت جمعية لقدامى المحاربين (الصلبان النارية) الى حزب سياسي خالص سمي الحزب الاجتماعي الفرنسي . صحيح انه منذ سنتين خلتا فقد « الصلبان النارية » جزئياً صفة تكتل رفاق الحرب القدامى لير تدي لباس « التحالف » Ligue بالمعنى المقصود لهذه الكلمة في قاموس السياسة الفرنسي. فالتحالفات كالاحزاب هي منظمات تتألف لغايات سياسية ، خلافاً لبقية « التنظيمات الخارجية » التي درسناها حتى الآن . ولكنها لا تستعمل الوسائل نفسها لتصل الى غاياتها. فالاحزاب تعمل دائماً على الصعيد الانتخابي والنيابي ، بوجه عام ان لم يكن بوجه الحصر . وبالعكس لا تقدم التحالفات مرشحين للانتخابات ولا تسعى الى تكتيل النواب : انها فقط اجهزة للدعاية ولاثارة الاضطرابات . والتحالفات بطبيعتها اذاً هي ضد البرلمانية ، فهي ترفض ان تلعب اللعبة الديموقراطية ، بخلاف الاحزاب الفاشية والشيوعية ، التي وان كانت في عقيدتها ضد البرلمان لكنها تستخدمه للاستيلاء على السلطة .

وظاهرات « الاحلاف » تترجم اسلوباً سياسياً بدائياً ، فاستعمال الاساليب الانتخابية والبرلمانية اكثر فعالية في الديموقراطية لتحطيم النظام من الداخل بدلا من العمل من خارجه . واذاً فتطور الاحلاف الطبيعي هو ان تتحول الى احزاب متطرفة . وفي الواقع ، كانت لبعض هذه الاخيرة صفة التحالف قبل ان تتحول الى احزاب حقة وبالاخص الحزب الفاشي الايطالي .

وشبيه بتأثير التحالفات في تكوين الاحزاب يمكن ان نورد تأثير الجمعيات السرية والتكتلات الممنوعة . والامر في كلا الحالين يتعلق بمنظمات ذوات هدف سياسي . وهي جميعها لا تعمل على الصعيد الانتخابي والبرلماني . فالاولى لا تريد ان تعمل، والثانية لا تستطيع العمل نظراً الى كونها موضوعة تحت طائلة المنع القانوني (وقد رأينا في تعريفنا للجمعيات السرية لا يدخل فيها الماسونية ، التي ليست سرية

بالمعنى الصحيح ، ولكنها كتوم) فاذا زال منع شرعي . تتحول تجمعات الخفية الى احزاب. وهكذا حاولت، سنة ١٩٤٥ . حركات مقاومة . في العديد من البلدان التي كانت محتلة في السابق، ان تنقلب الى احزاب سياسية. من دون ان توفق اجمالا . ولكن الحركة الجمهورية الشعبية في فرنسا .M.R.P ثم بعض الحزب الديموقراطي المسيحي في ايطاليا، يمكن ان يعتبرا الى حد كبير منبثقين من منظمات ممنوعة قديماً . والحزب الشيوعي ، في الاتحاد السوفياتي . انه منشأ ذاته . حيث انتقل في سنة ١٩١٧ من اللاشرعية الى تسلم السلطة ، محتفظاً مع ذلك بالكثير من مميزات تنظيمه السابق (الذي ادخل في ما بعد في كل الاحزاب الشيوعية في العالم ، حيث اعيد تنظيمها على نمط الحزب الاول) . وايضاً تجب ملاحظة تأثير ولادة الحزب في بنيته النهائية . ففي حال الشيوعية كن صحيحاً ان الابقاء على التنظيم السري كان له ما يبرره وهو امكان العودة بسرعة الى بنية التجمع السري لو ان الاضطهادات الحكومية كانت توجب ذلك .

وهذا التعداد لمختلف الاجهزة الخارجية التي تعمل على انشاء حزب سياسي لا يمكن ان تنسينا اخيراً تدخل التجمعات الصناعية والتجارية: مصارف، مشاريع كبيرة ، تكتلات صناعية ، نقابات اصحاب الاعمال الخ . ومع الاسف لا يمكن ، في هذا المجال تجاوز مرحلة العموميات والفرضيات، لان هذا التدخل يرتدي غالباً طابع السرية المطلق .

في موسوعة العلوم الاجتماعية Encyclopedia of Social Sciences يبين ف . ه . اندرهيل F.H. Underhill دور بنك مونريال وغران ترونك ريلوي وبيغ برنس اوف مونريال ، في نشأة الحزب المحافظ الكندي سنة ١٨٥٤ . وتمكن مشاهدة تأثيرات مماثلة في منشأ جميع الاحزاب الكندية المحافظة تقريباً . ولكننا لا نمتلك في هذا الشأن، غالب الاحيان ، الا القرائن (القوية تماماً) وليس الاثباتات . وتمس الحاجة الى ابحاث دقيقة بشكل خاص من اجل توضيح اشكال الدور ودرجاته والذي لعبته التكتلات الرأسمالية في تكوين الاحزا ب السياسية .

ومهما كان اصل الاحزاب ذوات المنشأ الخارجي (عن الاساليب البرلمانية والانتخابية) فانها ذوات صفات تميزها ، الى حد ما ، عن الاحزاب التي تحدرت من النظام البرلماني والانتخابي . فالاحزاب الخارجية هي اكثر مركزية من هذه الاخيرة . ولأنها تنطلق من القمة ، في حين ان الثانية تنطلق من القاعدة . ففي الاولى تنشأ اللجان والفروع المحلية تحت تأثير المركز الموجود سابقاً ، كما يستطيع هذا المركز وكما يشاء الحد من حريتها في العمل. وفي ما خص الثانية، فعلى العكس من ذلك تعمل اللجان المحلية الموجودة سابقاً على خلق تنظيم مركزي يعمل على تنسيق نشاطاتها

ويحد بالتالي من سلطاتـــه لكي يحتفظ لنفسه باقصى حد من الاستقلال . وبكل تأكيد تؤثر درجة التركيز في المؤسسة الخارجية التي تسببت في خلق الحزب على درجة اللامركزية فيه . مثاله ان الاحزاب العمالية هي اقل مركزية من الاحزاب الشيوعية ، والاحزاب التي عملت على خلقها الكتل الرأسمالية هي اقل تركيزاً من الاحزاب العمالية ، الخ . وبالرغم من كل ذلك ، يبقى صحيحاً التوافق بين عملية الخلق الخارجي والصفة المركزية بوجه عام . ولاسباب مماثلة تبقى الاحزاب ذوات المنشأ الخارجي اكثر تماسكاً واكثر انضباطاً من الاحزاب ذوات المنشأ البرلماني والانتخابي . فالنوع الاول يتصرف بموجب تنظيم قائم سلفاً يربط بالطبع بين كل خلايا الاساس. اما النوع الآخر فمضطر الى اقامة هذه الروابط من كل نوع بأي شكل كان ومن البداية كوجود بعض النواب المسبق داخل البرلمان نفسه .

وتأثير الكتلة الانتخابية مختلف ايضاً في نوعي الاحزاب . فالاحزاب من الفئة الاولى هي اكثر تأثراً لان النواب يلعبون في هذا الاتجاه دوراً اساسياً اما بان يؤلفوا في مجموعهم الجهاز الموجه للحزب ، او انهم يتمثلون شخصياً وبعدد كبير داخل لجنة ادارية منفصلة نظرياً عن المجموعة البرلمانية .

ويمكن تفسير هيمنة المنتخبين بسهولة ، بفضل طريقة نشأة الحزب حيث يحتل النواب مكان الصدارة. وعلى العكس من ذلك تألفت الاحزاب ذوات النشأة الخارجية بدون تدخلهم . ولهذا يضمحل تأثيرهم فيها . والواقع ان الكتلة البرلمانية داخل هذه الاحزاب تلاقي نوعاً من انعدام الثقة المعترف بها الضمني او الصريح ، وارادة تتفاوت في وضوحها على اخضاعها لسلطة لجنة الادارة المستقلة عنها. لا شك في ان هناك عوامل اخرى عدة تفسر هذه الظاهرة . فالملاحظ مثلا انها تبدو في كل الاحزاب الاشتراكية ، سواء كانت ذوات نشأة برلمانية ، كما هو الحال في فرنسا، او ذوات نشأة خارجية كما هي في انكلترا . ولكن هذا المثال لا يناقض الملاحظة الاولى ، بل بالعكس ربما ثبتها . اليس من الملاحظ ان التأثير الفعلي للكتلة البرلمانية هو اقوى في الحزب الاشتراكي الفرنسي منه في حزب العمال البريطاني ؟ او لم تتأثر كل الاحزاب الاشتراكية ، حتى تلك التي هي اقرب ما يكون الى المحيط الانتخابي والبرلماني ، الى حد ما بالعناصر الخارجية ؟ ومن بين العناصر التي تحدد تأثير النواب على الحزب تبقى النشأة هي الاساس .

ولكن يجب توسيع النقاش. فمجمل حياة الحزب تحمل سمة نشأته، اما الموقف تجاه المنتخبين فليس الا مظهراً خاصاً ذا دلالة على الاهمية العامة المعطاة للنشاطات الانتخابية والبرلمانية بالنسبة الى بقية العناصر. فالاحزاب ذوات النشأة الخارجية تظهر تجاهها عدم اكتراث اقوى مما تظهره تلك التي ترعرعت في السرايا ونشأت في

ظلها . فبالنسبة الى (البرلمانية) يعتبر الحصول على المقاعد في المجالس السياسية هو الاساس في حياة الحزب وعلة كيانه والغاية النهائية من وجوده . اما بالنسبة الى الاحزاب الخارجية فيبقى الصراع الانتخابي والبرلماني مهما جداً .الا انه ليس الا احد عناصر عمل الحزب بوجه عام ، واحدى الوسائل التي يستعملها ، من جملة وسائل اخرى ، لتحقيق غايات سياسية . فبالنسبة الى الحزب الراديكالي الفرنسي ، مثلا، المهم هو الحصول على اكبر عدد من المقاعد البرلمانية. اما بالنسبة الى الحركة الجمهورية الشعبية .M.R.P فالاصل هو بعث بعض القيم الفكرية والادبية في الحياة السياسية ، الامر الذي يعطي للعمل التربوي مكاناً اكثر اهمية من المعارك الانتخابية .

وبالنسبة الى الحزب الشيوعي ، ليست هذه في الغالب الا عنصراً ثانوياً جداً ، من ضمن استراتيجية عامة تهدف الى الاستيلاء الكامل على الحكم ، والى ممارسته بصورة كاملة . لا شك في ان اختلافات الاحزاب من حيث المنشأ لا تفسر وحدها هذه الاختلافات ولكن تأثيرها غير منازع فيه. وينتج من ذلك ان الاحزاب ذوات النشأة الخارجية ، حتى ولو كانت مرتبطة عقائدها بالنظام البرلماني ، لا تعطيها الاهمية ذاتها التي تعطيها اياها الاحزاب من النوع الآخر ، واذاً فتطور الاحزاب الخارجية يؤدي الى نوع من الانفصال الفعلي (غير المقصود غالباً والمستبعد) عن المجالس وعن الانتخابات .

وهذه الملاحظة هي من الخطورة بقدر ما تبدو النشأة الانتخابية والبرلمانية منطبقة ومتجانسة مع النمط القديم وبقدر ما تنسجم النشأة الخارجية مع النمط الحديث . فحتى سنة ١٩٠٠ كانت غالبية الاحزاب السياسية ذوات نشأة برلمانية. واذا وضع جانباً تأثير الكنيسة في بعض الاحزاب الكاثوليكية (خصوصاً الحزب المحافظ البلجيكي) ما خلا تأثير تكتل الصناعيين والماليين في احزاب اليمين وتأثير الجمعيات الثقافية (والماسونية) في بعض الاحزاب الليبرالية ، لا نجد الا القليل من التدخل الخارجي قبل نشوء الاحزاب الاشتراكية ، وعلى العكس من ذلك ومنذ بداية القرن اصبحت النشأة الخارجية هي القاعدة والنشأة البرلمانية ارتدت طابع الاستثناء. وعلى سبيل المثال ، فان الحزب الجمهوري للحرية في فرنسا وفشله يدل دلالة واضحة على نشاز هذه الطريقة في الوقت الحاضر . انما يجب ان نعالج على حدة حالات البلدان الجديدة من الوجهة الديموقراطية اي البلدان التي بدأت فيها المجالس السياسية والاقتراع العام على العمل لاول مرة. ففيها ينسجم تطور الاحزاب، بوجه عام ، مع النمط الاول الذي مرّ وصفه وهذا لا يناقض التأكيدات السابقة ، بل يؤكدها حيث يبين ان النشأة الانتخابية والبرلمانية للاحزاب تتوافق مع مرحلة من مراحل التطور

الديموقراطي . وهي مرحلة اقرار الاقتراع العام تدريجاً (في الواقع وليس فقط في النصوص التشريعية) ، لان هذه النصوص غالباً ما تسبق الواقع) . المهم اذاً هو الاحاطة التدريجية بكتلة الناخبين الجدد ، وذلك بالانتقال من نظام الاقتراع الفردي personnel الى نظام الاقتراع الجماعي Collectif . وتطور اللجان يساعد على ذلك تماماً . فاذا تمت هذه المرحلة الاولى ، واذا تركزت الاحزاب ، اصطدم ظهور احزاب جديدة بحاجز الاحزاب القديمة . وعندئذ لا تعود المبادرات المحلية والمتفرقة تكفي لكسر هذه المقاومة لان هذه المبادرات لا تستطيع تجاوز الاطار الذي نشأت فيه ، وتبقى عاجزة عن توليد حزب وطني صحيح . وبكلمات اخرى يتوافق النمط الاول الذي نعنيه مع نشأة الاحزاب السياسية في بلد لا يوجد فيه من قبل ، نظام حزبي منظم . فاذا وجد مثل هذا النظام يصبح الاسلوب الثاني ، في خلق الاحزاب ، مفروضاً (ملزماً) في الغالب .



الكِتابُ الأوّل



بنية الاحزاب

تتميز بنية الاحزاب باختلاف طبيعتها . فالاسم ذاته يُدلُ به على ثلاثة او اربعة انماط اجتماعية مختلفة بعناصرها الاصلية ، وبهيكلها العام ، وبروابط انتمائها وبمؤسساتها القيادية . فالنوع الاول ينطبق تقريباً على الاحزاب البورجوازية التي قامت في القرن التاسع عشر ، والتي لا تزال قائمة على شكل الاحزاب المحافظة والليبرالية . ففي الولايات المتحدة لا تزال هذه الاحزاب تملأ وحدها المسرح السياسي (رغم ان الاحزاب الاميركية تحتفظ لنفسها بطابع اصالة مميز) . وهي تعتمد على لجان قليلة الاتساع الى حد ما بعضها عن بعض . وغالباً ما تكون غير مرتبطة بالمركز . وهي لا تعمل على مضاعفة المنتسبين اليها ولا على الاحاطة بمجموعات شعبية كبيرة بل تحاول تجميع الشخصيات واستقطابها . ونشاطها موجه بكامله نحو الانتخابات والترتيبات البرلمانية ، ولهذا لا يكون له الا طابع فصلي . اما هيكلها الاداري فبدائي ، وادارتها تبقى بصورة رئيسة بين أيدي النواب ، وهي ذوات طابع فردي ظاهر . والسلطة الفعلية فيها تعود لاحدى الفئات الملتفة حول زعيم برلماني . وحياة الحزب تكمن في الخصومة بين هذه الفئات او المجموعات الصغيرة . ولا يهتم الحزب بالمشاكل السياسية . والعقيدة والمسائل الايديولوجية لا تلعب فيه الا دوراً ضعيفاً . اما الانتساب اليه فيرتكز على المنفعة او على العرف .

اما الاحزاب الاشتراكية للقارة الاوروبية فذوات بنية مختلفة تعتمد على الاحاطة باكبر عدد ممكن من الجماهير الشعبية . ولذا يوجد فيها تنظيم دقيق للانتساب يتممه عملية mécanisme دفع اشتراكات فردية ، بالغة الدقة ، وعليها يعتمد تمويل الحزب ، (في حين ان تمويل الاحزاب من النوع الاول ، يرتكز على العطايا والهبات من بعض مقرضي الاموال — التجار او المؤسسات الصناعية او المصارف ... الخ — وهكذا ننتقل من نظام التمويل الخاص الى نظام التمويل العام القائم على الضريبة) . اما اللجان فتزول لتحل محلها الشعبات او جماعات عمل اكثر اتساعاً واكثر انفتاحاً حيث يحتل فيها التثقيف السياسي مكاناً كبيراً الى جانب النشاط الانتخابي الصرف . فعدد المنتسبين المرتفع واستيفاء الاشتراك الالزامي يقضيان بانشاء ادارة مهمة . فنجد في داخل الحزب بعض الموظفين — « المداومين » — الذين يتوقون في الواقع الى تشكيل طبقة يكون لها بعض السلطة : وهكذا تنمو بذور

البيروقراطية . وتخف وطأة التوجيه الشخصي ليقوم مقامه نظام تشريعي معقد (كونغرس ، لجان وطنية ، مجالس استشارية ومكاتب وامانات سر) تفصل فيه بين السلطات . ويسود نظام الانتخاب بصورة مبدئية جميع المستويات . وهكذا تظهر بصورة عملية ، بوادر ميول قوية نحو حكم الاقلية . وتلعب العقيدة دوراً اكبر في داخل الحزب : فبدلا من الانتماءات الشخصية ، تنزع الخصومات الى الظهور بمظهر الصدام بين الاتجاهات ويتجاوز الحزب الاطار السياسي الصرف لكي يتدخل في الحقل الاقتصادي والاجتماعي والاحوال الشخصية الخ .

وقريبة منا النظم الشيوعية والفاشية التي ابتدعت نمطاً اجتماعياً اكثر اصالة . وهذه النظم تتميز بالمركزية القوية ، التي تتعارض مع نصف اللامركزية التي تقول بها الاحزاب الاشتراكية . ونظام العلاقات العمودية يفرض انفصالا دقيقاً بين عناصر القاعدة التي تحمي الحزب من كل انشقاق او انقسام ، ويؤمن انضباطاً ادق . اما الادارة فترتكز على طرق اوتوقراطية (تعيين من قبل القيادة وتنصيب الذات) ينعدم معها كل اثر للبرلمانية . والفاشية والشيوعية لا تعيران الا اهمية ثانوية للخصومات الانتخابية . فعملهما الحقيقي ينصب على مكان آخر ، على صعيد الدعاية واثارة الاضطرابات المستمرة ، ويطبق اساليب فظة واحياناً عنيفة : كالاضرابات والتخريب ، والهجوم ... الخ . وكلا المذهبين يعمل على التكيف مع ظروف النضال العلني او الخفي ، تبعاً لموقف الدولة وما تتخذه من اجراءات كالحظر او القمع . وكلاهما يرتكز كذلك على مذهب صارم جماعي ، حيث لا يطلب انتساب سياسي فقط بل التزام مطلق شامل لا يفرق بين الحياة العامة والحياة الخاصة ، بل يدعي الوصاية على هذه وتلك . فالحزب الشيوعي وخاصة الحزب النازي كلاهما يُنميان لدى اتباعهما تعلقاً غير عقلاني مبنياً على اساطير ومعتقدات ذوات طبيعة دينية، جامعين بين ايمان الكنيسة وانضباطية الجيش . ومع ذلك فالاحزاب الشيوعية والفاشية تبقى مختلفة بعضها عن بعض بصورة جذرية . ففي ما خص تركيبها : فالاولى تعتمد على نظام الخلايا والثانية على انواع من الميليشيا الخاصة. اما في ما خص تركيبها الاجتماعي فالاولى تقدم نفسها على انها التعبير السياسي للطبقة العاملة ، والطليعة المتقدمة للبروليتاريا المناضلة من اجل تحررها ، في حين تشكل الثانية القوة الدفاعية عن الطبقات المتوسطة والبورجوازية ضد محاولة القضاء عليها والحؤول دون استيلاء الطبقة العاملة على السلطة . اما في مجال العقائد والفلسفات العميقة فالشيوعية تؤمن بالجماهير ، بينما تؤمن الفاشية بالنخبة . فالاولى تدين بالمساواة والثانية بالارستوقراطية . وترتكز الشيوعية على ماورائية متفائلة واعتقاد بالرقي العلمي وايمان عميق بالفضائل الحضارية للتقنية . اما الفاشية فتحتفظ بالنظرة المتشائمة الى الانسانية . وهي ترفض علمية

القرن التاسع عشر وعقلانية الثامن عشر ، وتلح على القيم التقليدية والبدائية ووحدة العرق والدم والارض ، وفي نظر الفاشي يمثل الفلاح ، من دون العامل ، القيم العليا .

ومع ذلك تبقى انواع كثيرة من الاحزاب خارج هذا المخطط العام . كالاحزاب الكاثوليكية والديموقراطية المسيحية ، التي تحتل مكاناً متوسطاً تقريباً بين الاحزاب القديمة والاحزاب الاشتراكية ، وكذلك الاحزاب العمالية المرتكزة على اساس النقابات والتعاونيات . وهي ذوات نموذج في البنية ، غير مباشر ، يتطلب تحليلا خاصاً . وتليها الاحزاب الزراعية ، التي تسودها التنظيمات المختلفة والتي يبقى دورها محصوراً في بعض البلدان . ثم تأتي الاحزاب ذوات التركيب الهرم والسابق للتاريخ والتي نراها في بعض بلدان الشرق والشرق الاوسط وافريقيا واميركا اللاتينية واميركا الوسطى (قبل ١٩٣٩) : اتباع عاديون يجتمعون حول شخص نافذ ، او فئات ملتفة حول عائلة اقطاعية ، او عصابات يجمعها زعيم عسكري ، وهي اشكال لن ندرسها مباشرة في هذا الكتاب .

ومن جهة ثانية ، يبقى المخطط موضوع البحث تقريبياً وشديد الغموض فهو يصور اتجاهات اكثر مما يصور فروقات واضحة المعالم . وبصورة اوضح : يرتكز هذا العرض على التوافق بين نماذج كثيرة ذوات فروقات خاصة مميزة ومقدمات تتعلق بعناصر المكون الاساسي وترابطها العام وباجراءات mécanisme الانتساب اليها وبدرجات المساهمة فيها وطبيعتها وبتعيين القادة ، ودور البرلمانيين الخ ... والغرض الاساسي من هذه الدراسة يهدف الى تحديد هذه المميزات الاساسية باعلى قدر ممكن من الدقة في حين كانت الدراسة السابقة منطلقاً هندسياً لتجميعها .

١ – هيكل الاحزاب

ان التمييز بين عنصرين داخل مجموعة بشرية ، الاعضاء والقادة ، المطيعون والآمرون – الـ « حاكمون » والـ « محكومون » كما يقول دوغي (١) – هو رؤية صحيحة للواقع ولكنها سريعة . فمن جهة نرى جمهرة من الافراد مرتبطة بنوع من التضامن ومن جهة ثانية بعضاً من القادة . هذا الوصف يصدق على الجماهير يوم شغب ، او على اجتماع تلاميذ في ملعب اثناء الفرصة ، او على عصابة من قطاع طرق في قيادة زعيم او على جاليات صغيرة وغير مستقرّة ، او على احزاب قديمة لا تزال تشكل فرقاً شخصية ، او اتباع يتحلقون حول رجلهم . واذاً فالتعريف لا ينطبق على الجماعات الكبرى والمستقرة . يدخل الاعضاء هنا ضمن اطار مؤسسي او هيكل مختلف التعقيد . والوحدة الشاملة هي مجموعة وحدات مرتبطة باجهزة تنسق بينها . اما في الاحزاب المعاصرة فيرتدي الهيكل اهمية كبرى: اذ يكون الاطار العام لنشاط الاتباع والشكل المفروض لتضامنهم . وهو الذي يحدد نظم انتقاء القادة ، وسلطاتهم. وهو الذي يفسر غالباً قوة بعض الاحزاب وفعاليتها وضعف الاحزاب الاخرى وعدم فعاليتها.

وبهذا الصدد حصلت تغييرات مهمة منذ خمسين سنة . فبينما هيكل الدولة العامة بقي هو هو في خطوطه العامة في داخل الامم الغربية الكبرى ، تغير هيكل الاحزاب تغيراً جذرياً مرتين على الاقل . فقد حدثت ثورتان ، بل ثلاث في بعض البلدان ، كان من نتائجها تغيير الشروط العامة للحياة السياسية وقلب الاساس البنيوي للديموقراطية. فبين سنتي ١٨٩٠ و ١٩٠٠ احلت الاحزاب الاشتراكية محل الهياكل الهرمة للجان المصغرة ، المستقلة الى حد ما بعضها عن بعض ، مجموعة من الخلايا الشعبية المفتوحة تماماً امام الاتباع جميعهم والمتينة الترابط في ما بينها. وبين ١٩٢٥ و ١٩٣٠ اعتمدت الاحزاب الشيوعية بنية اكثر اصالة ايضاً ، ترتكز على مجموعات من الحلقات الصغيرة التي تربطهـا ببعضها اساليب « المركزية الديموقراطية » ، ومع ذلك تظل منفصلة عن بعضها بواسطة تقنية الاتصال العمودي: هذا التنظيم البديع للاحاطة بالجماهير عمل على انتصار الشيوعية اكثر مما عملت العقيدة الماركسية او مستوى العمال المعيشي المتواضع . اخيراً ، وحوالي

(١) Duguit

التاريخ نفسه ، انشأت الاحزاب الفاشية جيوشاً حقيقية سياسية ، وميليشيا خاصة قادرة على الاستيلاء على السلطة بالقوة او القيام نحوها في ما بعد بوظيفة الحارس .

في هذه الاثناء لم تعرف كل امم الغرب مثل هذه التحولات . فاميركا ظلت تجهل هذا التحول فاحتفظت الاحزاب فيها بطابعها التقليدي وتعاصرت فيها التقنية المادية الاحدث مع التقنية السياسية البالية . وانكلترا لم تعرف احزاباً شيوعية او فاشية مهمة ؛ اما الاحزاب الاشتراكية فقد اتخذت فيها بنيات اصيلة جداً ، حيث انها تكونت على اساس نقابي . هذه البنية « غير المباشرة » والتي قد يوجد منها بصورة استثنائية ، في بلدان اخرى ، تستحق دراسة خاصة قبل البدء بتحليل العناصر التي تتكون منها الاحزاب السياسية من جهة ، او تحليل الترابط العام الذي يوحّد وينسق بين هذه الخلايا المكوّنة لها من جهة اخرى .

البنيات المباشرة والبنيات غير المباشرة

لنقارن بين الحزب الاشتراكي الفرنسي الحالي وحزب العمال البريطاني سنة ١٩٠٠ . فالاول يتألف من افراد وقعوا على عريضة انتساب، وهم يدفعون اشتراكاً شهرياً ويحضرون بانتظام اجتماعات شعبتهم المحلية . اما الآخر فيتألف من النقابات ، والتعاونيات ، والجمعيات المتضامنة (تعاضديات) ، ومن التجمعات الثقافية التي اتحدت من اجل تكوين تنظيم انتخابي مشترك . ولم يكن للحزب من اتباع ، ولا اعضاء ، بل كان له فقط اتباع « تجمعات الاساس » ، واعضاء النقابات ، والجمعيات المتضامنة ، والتعاونيات ، الخ . فالشعبة الفرنسية للاتحاد العمالي الدولي S.F.I.O. تقدم المثال على الحزب المباشر ؛ بينما يكون حزب العمال سنة ١٩٠٠ مثال الحزب « غير المباشر » .

هذا التفريق يوافق ، على صعيد الاحزاب ، التفريق بين الدولة الموحدة والدولة الاتحادية على الصعيد الدولي . ففي الدولة الموحدة يرتبط المواطنون مباشرة بالامة، بالطائفة القومية . وكذلك الحال في الحزب المباشر حيث يشكل الاتباع بانفسهم الطائفة الحزبية من دون واسطة غيرهم من الطوائف الاجتماعية. وبالعكس، في الدولة الاتحادية ، يرتبط المواطنون بالامة بواسطة الدول الاعضاء . وكذلك فان الحزب غير المباشر يتألف من اتحاد المجموعات الاجتماعية الاساسية (المهن وغيرها) . ولكن هذا التشبيه ايضاً ليس مرضياً تماماً لان الفدرالية في مجال الدول تجمع ، بعضها فوق بعض ، الطائفة كلها ، الى كل طائفة من الطوائف الخاصة المكونة من الاعضاء . فهناك امة سويسرية ومواطنية سويسرية وكيان سويسري حقيقي فوق الكيانات

والمواطنية الاقليمية .
ومفهوم الحزب غير المباشر يفترض بالعكس ان لا كيانات حزبية منفصلة حقاً عن الكيانات الاجتماعية الاساسية . وبكلام ادق لا تنسب العضوية الى الحزب بل الى المجموعة الاجتماعية التي هي بدورها منتسبة الى الحزب . ولكن هذه الصورة النظرية تتشوه غالباً عندما تتجسد في الواقع العملي .

اشكال الاحزاب غير المباشرة

ترتدي الشكل غير المباشر فئتان من الاحزاب : الاحزاب الاشتراكية والاحزاب الكاثوليكية . ففي الاولى تتكون نواة الحزب من نقابات العمال وتعاونيات اليد العاملة وتعاونيات التضامن العمالي والتعاونيات العمالية . ويرتدي الحزب صفة الطائفة القائمة على طبقة اجتماعية وحيدة . اما في الثانية ، فيبدو الحزب كاتحاد نقابات وتعاونيات عمالية متحدة مع جمعيات فلاحية واتحادات تجار وصناعيين ، الخ ... فالحزب يجمع طبقات اجتماعية مختلفة تحتفظ كل منها بتنظيمها الخاص . وفي الفئتين يكون التباين البنيوي كبيراً جداً ، ولكل حزب اصالته . ويجب الاكتفاء بوصف بعض الامثلة المحددة على ان تربط باتجاهات وميول عامة : كحزب العمال البريطاني وحزب العمال البلجيكي ، عن الاحزاب الاشتراكية ؛ والكتلة الكاثوليكية البلجيكية والحزب الشعبي النمساوي ، عن الاحزاب الكاثوليكية .
وهناك فئة ثالثة من الاحزاب غير المباشرة هي الاحزاب الزراعية التي تلعب من داخلها النقابات والتعاونيات الزراعية الدور نفسه الذي تلعبه التعاونيات والنقابات العمالية داخل الاحزاب الاشتراكية .
الا ان احداً منها لم يبلغ درجة التنظيم المتقن الذي وصلت اليه هذه الاخيرة . فالشكل غير المباشر يكون لديها اتجاهاً في الاساس ، لم يتحقق بكامله في اي مكان ، بل غالباً ما بقي على صفته البدائيـــة . ويمكن ان نذكر على سبيل المثـــال الاحزاب الزراعية في اوروبا البلقانية ، وبالاخص الحزب الزراعي البلغاري ، وحزب الوطن الاشتراكي المكون اساساً على شاكلة حزب العمال ، وحزب البوربوند الفلاماني ، فرع الكتلة الكاثوليكية ، بين سنتي ١٩٢١ و ١٩٣٩ ، والذي سنصفه في ما بعد. ويمكن ايضاً الاشارة من جهة ثانية الى الاحزاب غير المباشرة التي يتكون تجمعها السياسي الاول من اتحاد كل اعضاء الكتل المنتسبة على الصعيد المحلي ، وتلك الاحزاب التي يكون عنصرها الاساسي مؤلفاً من مندوبين عن هذه الكتل والتجمعات . فحزب العمال البريطاني ينطبق تماماً على النوع الاول وحزب العمال البلجيكي

والحزب الاجتماعي الديموقراطي السويدي يمثلان الفئة الثانية. والاول فقط ينطبق تماماً على المفهوم الدقيق للحزب غير المباشر .

وحزب العمال البريطاني تطور كثيراً منذ نشأته في سنة ١٩٠٠ . ويمكن سرد عدة مراحل في تاريخه الطويل ، حيث ابتدأ اولا بقانون النقابات العمالية سنة ١٩١٣ ، ثم باصلاح النظام في سنة ١٩١٨ ثم بقانون اتحاد العمال لسنة ١٩٢٧ وتعديله في سنة ١٩٤٦. وبوجه عام تم الانتقال فيه من حزب غير مباشر الى نظام مختلط. اي من نظام منتسبين متجمعين فقط الى اعضاء متضامنين . واستمر عهده الاول حتى سنة ١٩١٨ ، مع تعديل اولي في سنة ١٩١٣ عقب قضية اوسبورن المشهورة Osborne .

ولم يكن الانتساب الفردي مقبولا بمعزل عن النقابات او غيرها من التجمعات الاشتراكية . وفي داخل هذه لم يكن التمييز موجوداً بين الاعضاء الذين يعملون على دعم الحزب وغيره من المنظمات الاشتراكية . وكانت اجهزة الحزب ، في مختلف درجاتها مكونة من ممثلين للتجمعات المؤسسة ، كهيئات ، ومع ذلك فوجود وظائف دائمة في قلب هذه الاجهزة ، وبالاخص وظيفة سكرتير (قد اعطيت لرمسي ماكدونلد)، لعب دوراً كبيراً في تكوين ضمير الحزب. وهكذا تمت سريعاً نشأة جماعة حزبية حقيقية على مستوى القادة .

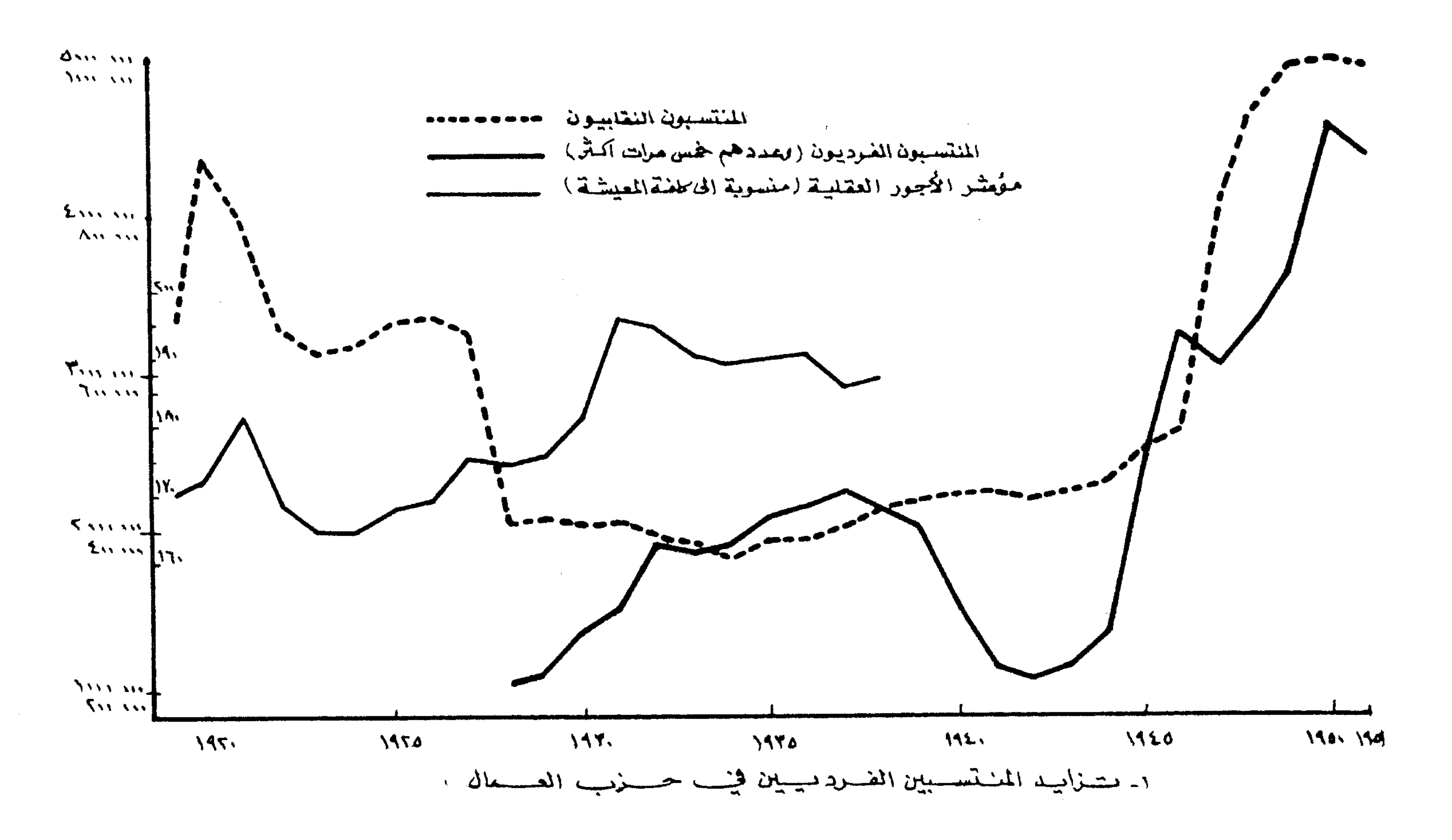
ولكن الاصلاح الذي فرض على حزب العمال بقانون ١٩١٣ والاصلاح الذي فرضه الحزب على نفسه سنة ١٩١٨ كان من نتائجهما التخفيف من الصفة غير المباشرة . فقبل سنة ١٩١٣، كانت النقابات المنضمة الى حزب العمال تدفع للحزب اعانة مقتطعة من مجموع الاشتراكات التي تأخذها من اعضائها ، بدون ان تطلب الى هؤلاء اي مبلغ خاص ذي طابع سياسي . ولكن ، في سنة ١٩٠٨ ، اقام عامل في السكك الحديدية ، اسمه اوسبورن (١) ، دعوى على نقابته قصد منها منع استعمال اموالها في العمل السياسي . وبعد عدة احكام استئنافية ، وصلت القضية اخيراً امام مجلس اللوردات الذي حكم لمصلحة المستدعي (١٩٠٩) ، الامر الذي طرح قضية وجود حزب العمال على بساط البحث حتى جاء قانون النقابات في سنة ١٩١٣ اخيراً فتبنى حلاً يرتكز على مبدأين : ١- يمكن للنقابات مجتمعة ان تقرر الانتساب الى جمعية سياسية ومدها بالمال (عملياً حزب العمال) ، وذلك على اثر تصويت سري ، وبغالبية الاصوات ؛ ٢- وعند اتخاذ القرار هذا تصبح الاموال المدفوعة من النقابة الى الحزب عوناً اضافياً خاصاً ملحقاً بالاشتراك الذي يدفعه كل منتسب الى النقابة ، انما يستطيع كل فرد ان يرفض هذا الاشتراك السياسي ، شرط ان يوقع

---

(1) W. V. Osborne

على تصريح واضح بذلك.
ولم يكن من شأن الاجراء الاول ان يغير شيئاً في تنظيم حزب العمال هذا، سوى فرض الاقتراع السري من اجل انتساب النقابات. وفي المقابل، غيّر الاجراء الثاني بناء الحزب تغييراً جذرياً. فقبل سنة ١٩١٣، لم يكن للحزب المباشر اي اثر، اذ لم يكن اي رابط فردي يربط اعضاء النقابة المنتسبة بالحزب. اما بعدها فعلى العكس، اوجد «الاشتراك السياسي» آصرة جديدة بحيث امكن التمييز، في داخل النقابة، بين المنتسبين للحزب (الذين يدفعون الاشتراك السياسي) والاخرين (الذين يرفضونه). وبالرغم من ذلك فقد كان الانتساب اوتوماتيكياً تقريباً. فالساكت راض؛ والعضو الجديد لنقابة ما، الذي لا يحتج، يعتبر عضواً داخلا في الحزب. الا ان اصلاحاً رئيساً جرى بفعل قانون النقابات لسنة ١٩٢٧، الذي اقره المحافظون عقب محاولة (فاشلة) للقيام باضراب عام، ادى الى عكس ذلك بحيث اصبح «الساكت رافضاً»؛ واصبح اعضاء النقابات الذين يصرحون خطياً بذلك ملزمون بدفع الاشتراك السياسي دون غيرهم. في هذا النظام، اتخذ الحزب حقاً الصفة المباشرة، اذ اصبح التصريح الخطي للنقابي الجديد بانه يرضى بدفع الاشتراك السياسي بمثابة انتساب فردي الى الحزب. بل هو اوضح وادق من التعهد المفروض من قبل كثير من الاحزاب على دخول عضو جديد. وفي هذه المرحلة، يمكن القول ان حزب العمال كان اقرب الى الحزب من النوع الكلاسيكي منه الى الحزب من النوع الفدرالي الخالص الذي كان عليه عند انشائه. الا ان العمال، منذ سنة ١٩٤٦، عملوا على ابطال قانون سنة ١٩٢٧ واعادة اقرار النظام السابق. بحيث اقرت من جديد نظرية الانتساب من خارج (contracting out): فيكفي مجرد سكوت النقابي حتى يترتب عليه دفع الاشتراك السياسي الذي لا يعفيه منه الا التصريح الخطي بالرفض. وفي هذا نعود الى البنية غير المباشرة.

ومن جهة ثانية فان اصلاح انظمة الحزب التي تمت في سنة ١٩١٨ ابعدته الى وجهة نظر اخرى. فالى جانب الانتساب الجماعي للنقابات والكوبراتيفات وغيرها من المجموعات الاشتراكية، قبل الحزب منذ سنة ١٩١٨ الانتسابات الفردية المقدمة من الرجال والنساء الذين لم يكونوا منتسبين لتنظيمات سابقة. وهكذا، استقرت الى جانب النقابات المهنية والحرفية المنضمة الى الحزب والمرتبطة معه بروابط فدرالية، مجموعة حزبية مباشرة. ومنذ ذلك الحين اخذت اهمية الحزب تتزايد. ويعتبر حزب العمال الذي بلغ عدد اعضائه سنة ١٩٤٩، ٧٢٩٦٢٤ فرداً، اليوم، اقوى حزب اشتراكي في اوروبا، بصرف النظر عن تأييد النقابات له. ومع ذلك فالنقابات لا تزال تتحكم بغالبية كبرى في الاجهزة الموجهة للحزب، وعلى كل المستويات.



١- تزايد المنتسبين الفرديين في حزب العمال .

هذا التحول من تركيب غير مباشر نحو تركيب مباشر نراه بصورة اوضح في الحزب الاشتراكي البلجيكي الذي تعدل تعديلا جذرياً سنة ١٩٤٥ ، وقد ادى التغيير في العلاقات الى تغيير في الاسم . فبدلا من حزب العمل البلجيكي اصبح الحزب يسمى الحزب الاشتراكي البلجيكي . وبشكله الاول ظهر الحزب كأنه اتحاد تعاونيات ونقابات ومنظمات اشتراكية (الشباب الاشتراكي والاتحادات الثقافية الخ ...) مشابه تقريباً لحزب العمال البريطاني ، رغم الفروقات المهمة ، فالمقام الاول كان للتعاونيات من دون النقابات . وقبل ولادة الحزب ، لم يكن لهذه الاخيرة اي تنظيم قوي فالحزب هو الذي اوجد التنظيم بدلا من ان يوجد التنظيم الحزب . ونمو الحزب المدعوم من قبل التعاونيات اعطى دفعة للحركة النقابية . وكذلك لم يكن للنقابات اي تنظيم مركزي متين خارج الحزب ، ما عدا «اللجنة العامة» التي كان يدل اسمها المتواضع على دورها الثانوي .

ومن المفروض ، من حيث المبدأ ، ان يكون جميع اعضاء النقابات اعضاء في الحزب وبالعكس . وهذا الانتساب المزدوج كان يساعد على قيام الانتساب الثلاثي او الرباعي ، لان النقابيين الحزبيين ملزمون بالاشتراك في التعاونيات . الا ان الانسجام لم يكن تاماً بين هذه التجمعات المختلفة : فالاعضاء في التعاونيات لم يكونوا بالضرورة نقابيين ، ولا كل النقابيين كانوا « تعاونيين » . كما ان اعضاء « الاحلاف الاشتراكية» كانوا يظلون احياناً خارج النقابات .

ومن جهة اخرى ، لم تكن الخلية الأولية في الحزب مؤلفة من مندوبي التجمعات المؤلفة للحزب (نقابات وكوبراتيفات وتعاونيات) بل من الاعضاء انفسهم : فقد كان « الحلف العمالي » المحلي يضم كل منتسبي الحزب . ويمكن تقريب هذه البنية من بنية «حزب العمال الاشتراكي الديموقراطي السويدي» حيث كان بامكان الافراد الانضمام الى الشعبة المحلية ، او التجمعات– بصورة عملية : اي الى النقابات والتعاونيات ، الخ . وينتخب عادة رؤساء الشعبة باجتماع عام ، من قبل مجموع الاعضاء ، مهما كان نوع انتسابهم ، وبدون تمثيل مستقل لمختلف الكتل الموجودة . فالتنظيم اذاً يرتكز في الحزب السويدي على الاسلوب المباشر اكثر منه في حزب العمال البريطاني . وعقب سنة ١٩٤٥ اصبح الحزب العمالي البلجيكي P.O.B. اكثر اعتماداً على الاسلوب المباشر ايضاً ، بعد ان انفصلت عنه النقابات (تحت تأثير الضغط الشيوعي) فاعاد تنظيم نفسه على اساس الانتسابات الفردية ، وعلى نمط الاحزاب الاشتراكية الاخرى القارية . وبالرغم من كل شيء ، ظلت انظمته تنص على قبول الانتساب الجماعي « للتكتلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العازمة على توحيد جهودها مع جهود الحزب » وتقوم لجان متجانسة بتأمين الاتصال باجهزة الحزب على مختلف

المستويات . والواقع ، ان النضال ضد الملك ليوبولد الثالث اتاح مزيداً من التقارب بين الحزب والنقابات التي تكتلت مع الكوبراتيفات والتعاونيات داخل « اللجنة القومية للعمل المشترك » وهكذا ارتسم اتجاه نحو عودة الى الاوضاع (البنيات) القديمة .

وما بين سنة ١٩٢١ وسنة ١٩٤٥ قدم الحزب الكاثوليكي البلجيكي المثال على بنية غير مباشرة ، هي ، في آن واحد ، مختلفة عن بنية حزب العمال البريطاني وعن بنية حزب العمال البلجيكي . وعقب حرب سنة ١٩١٤ ، اضعف نمو الاتجاهات والميول الديموقراطية المسيحية اتحاد النوادي الكاثوليكية القديم الذي احتفظ بطابعه البورجوازي المحافظ ، وبالتالي عمق انقسامات الحزب . ولكي تعاد اليه وحدته ولو نسبياً على الاقل ، ولكي يعطى الكاثوليك الاجتماعيون مزيداً من المقاعد ، تم انجاز اصلاح اساسي تناول البنية الاساسية سنة ١٩٢١ ، التي ركزت الحزب على « الطبقات » الاجتماعية .

وهكذا ضم الحزب تحت اسم « الاتحاد الكاثوليكي » اربعة اتحادات كبرى : الاتحاد القديم للنوادي الكاثوليكية الذي يمثل البورجوازية المحافظة ، حلف الفلاحين الفلامان (الذي تضاعف اعضاؤه سنة ١٩٣١ بالحلف الزراعي الوالوني) ، ثم الحلف الوطني للشغيلة المسيحيين وفيه النقابات العمالية والكوبراتيفات والتعاونيات ، واخيراً اتحاد الطبقات المتوسطة الذي يضم الحرفيين والتجار. وكل واحد من هذه المجموعات كان يرسل ستة ممثلين عنه الى المجلس الوطني للاتحاد الكاثوليكي ، حيث تكون الرئاسة دورية . وكان تأثير المجلس العام ضعيفاً : حيث لم يكن له الا الحق في الاقتراح والحق في التحكيم. وكانت مهمته الاساسية الوصول الى اتفاق بين الطبقات حول اقرار لوائح كاثوليكية موحدة في الانتخابات . وهكذا لم يكن من وجود ، مطلقاً ، لأي جماعية حزبية فعلية ، على مستوى القادة . ولم يكن الانتساب المباشر الى الحزب ممكناً ، لانه كان محصوراً بالطبقات (Staden) ولم يكن المجلس العام للحزب الا نوعاً من الدييت Diète المشكل من ممثلي الطبقات ، على الاقل في شكله الاولي ، ولكنه اخذ يستقل تدريجاً ، وذلك بعد ان تم تعيين رئيس دائم له ، وبعد قبول شخصيات غير منتدبة من قبل الطبقات فيه ، ثم بمنحه سلطة تقريرية حقيقية . وكانت هذه هي الخطوة الاولى الصغيرة ، نحو تشكيل جماعة حزبية مباشرة على مستوى عال .

ويمكن تشبيه الحزب الشعبي النمساوي بالكتلة الكاثوليكية البلجيكية لسنة ١٩٢١ ، ١٩٣٩ فقد كان هذا الحزب مؤلفاً من ثلاثة تكتلات ذوات ركيزة مهنية ، احدها للفلاحين Bund وثانيها للعمال والموظفين وثالثها للطبقات المتوسطة classes

moyennes . وهناك جمعيات اتحدت بهذه الطبقات الاخيرة ، وخاصة النوادي الثقافية والرياضية الخ ... الا ان فلاحي الحزب الشعبي النمساوي كانوا اقل استقلالا من الطبقيين Staden في الكتلة الكاثوليكية البلجيكية. فهؤلاء الطبقيون كانوا يرتبطون بقياداتهم عن طريق مديرية مشتركة ذات سلطات ضعيفة جداً وذات بنية كونفدرالية . اما اولئك الفلاحون من كتلة البند فكانوا متضامنين على جميع المستويات بواسطة اجهزة معقدة ، وذوات تسلسلية ادارية ، وامتيازات ذوات شأن ، ولم يكن اعضاؤها ممثلين فقط للكتلة الفلاحية حتى ليمكن التساؤل عما اذا كان الامر لا يتعلق بتقسيم طائفة سياسية موحدة الى شعبات كتلوية ، بدلا من تكديس طوائف مستقلة من اجل عمل سياسي : في مثل هذه الحال يقترب الوضع من نمط الحزب المباشر اكثر مما يقترب من نمط الحزب غير المباشر . ولكن هذا التأويل ليس صحيحاً . فكل كتلة فلاحية كانت مستقلة ، اقتصادياً ومالياً ، حالها كحال الطبقات . وهي مزودة مثلها ايضاً بشخصية حقوقية خاصة . وفي قلب المجموعة البرلمانية الشعبية Populiste يمكن ان نلاحظ بوضوح انفصال نواب كل كتلة (وهذا لم يكن يحصل دائماً في الكتلة الكاثوليكية البلجيكية). واذاً فالصورة هنا تقرب ان تكون صورة حزب غير مباشر، ولكن تنظيمه اكثر كمالا واكثر اتقاناً.

عوامل البنية غير المباشرة

الاحزاب المباشرة هي القاعدة والاحزاب غير المباشرة هي الاستثناء : اي ان الاولى هي اكثر انتشاراً من الثانية . فمن المفيد اذاً ان نبحث في العوامل التي تحمل حزباً على اعتماد البنية غير المباشرة بدلا من اتباع النهج الكلاسيكي اي البنية المباشرة . ولكن تعريف المخططات العامة يبدو صعباً . فغالباً ما تلعب ظروف سياسية خاصة دوراً اساسياً في الموضوع . مثاله ، انفصال النقابات عن الحزب الاجتماعي في بلجيكا ، الذي حد من صبغته غير المباشرة ، نتيجة لضغط الشيوعيين على النقابات ، سنة ١٩٤٥ ، وحملها على ان تقيم لنفسها تنظيماً مستقلا هو الـ F.G.T.B.O. اي الاتحاد العام للعمال البلجيكيين . وبالعكس ادى ضغط الشيوعيين ، في فرنسا ، الى قيام انشقاق نقابي بحيث اصبح حزب المركز الجديد، غير الشيوعي C.G.T.B.O. اكثر ارتباطاً بالحزب الاشتراكي منه بالحزب القديم . وكذلك كان تقارب النقابات والحزب الاشتراكي البلجيكي سنة ١٩٥٠ نتيجة حتمية لحادث سياسي محلي هو مشكلة الملكية : فقد استمرت لجنة العمل المشترك ، المنشأة لمقاومة ليوبولد الثالث ، في عملها بعد ذهابه ، لتصبح اداة تعاون مستمر . وهكذا يتبين ان استخراج قواعد عامة يصطدم بصعوبات جمة .

لا شك في ان المؤثرات العقائدية لعبت دوراً في تبني البنية غير المباشرة، ومن المغري ان نقرب بين الصفة غير المباشرة لبعض الاحزاب الكاثوليكية والعقائد التي تبنتها الجمعيات الديموقراطية المسيحية، المستوحاة من المجامع الكنسية.

والتقارب يبدو اكثر وضوحاً، في ما خص الحزب الشعبي النمساوي مثلا، بمقدار ما كان لهذه العقائد النقابية التكتلية من تأثير عميق في النمسا، قبل عملية الادماج (Anschluss) حيث اتخذت هذه العقائد ركيزة للتنظيم الرسمي في الدولة. ومع ذلك تبقى الاستنتاجات السريعة غير ناضجة، هنا، وفي اي مكان آخر. فاغلب الاحزاب الاجتماعية الكبرى المسيحية المعاصرة، وعلى الاخص في فرنسا وفي المانيا وايطاليا، ذوات بنية مباشرة. ومن المحتمل ان ارادة تقليد الاحزاب الاشتراكية، واعتماد اساليبها، قد لعبا دوراً اكبر من دور العقائد النقابية: فكل الاحزاب الكاثوليكية المعاصرة، هي الى حد ما، مرتبطة بمنظمات النقابات المسيحية، كارتباط الاحزاب الاشتراكية بالنقابات العلمانية.

ففي هذه الاحزاب الاخيرة يبدو الميل اكبر لربط البنية غير المباشرة بعقائد الحزب والمفهوم الماركسي للحزب، الذي هو التعبير السياسي لطبقة ما، أفلا ينطبق انطباقاً ادق على بنية الحزب العمالي البريطاني؟ ولكن واقع كون حزب العمال اقل الاحزاب الاشتراكية اهتماماً بتعاليم ماركس يكفي لاستبعاد هذا التفسير والتعليل. وعلى العموم تتمثل صفة المساهمة غير المباشرة، خصوصاً، لدى الاحزاب الاشتراكية الشمالية، حيث تلعب العقائد الماركسية دوراً ضعيفاً، في حين ان الاحزاب الاشتراكية اللاتينية (خصوصاً الفرع الفرنسي للعالمية العمالية S.F.I.O. التي تهتم كثيراً بالايديولوجيات، تنظم نفسها على اساس مباشر. وهنا يتوجب قلب الشرح والتفسير: تفسر البنية النقابية لحزب العمال البريطاني وللاحزاب المشابهة له وجهة هذه الاحزاب الواضحة والاصلاحية دونما اهتمام كبير بالعقائد، في حين ان البنية السياسية المباشرة للحزب الاشتراكي الفرنسي، وما يشاكله من احزاب هي التي توجهه نحو القضايا النظرية. وليست الماركسية هي التي ادت الى البنية النقابية، ولكن البنية النقابية هي التي ابعدت الماركسية، فاسحة في المجال للاهتمام بالاصلاح الفعال على الاهتمام بالتحولات الشاملة في المجتمع. وكان للمزاج الوطني تأثير اكبر من تأثير العقائد على اعتماد البنية غير المباشرة. ولا توجد مطلقاً احزاب غير مباشرة في البلدان اللاتينية، الا في البلدان الشمالية فقط، الانكلوسكسونية والجرمانية. وفي بلجيكا، حيث اعتمد الحزبان الرئيسان، على التوالي، التنظيم غير المباشر، في فترة من تاريخهما، يبدو ان هذا التنظيم هو اقوى اثراً في الفلاندر منه في فالونيا. اولا يمكن ان نستشف هنا غريزة نقابية قوية ينبىء

بها تاريخ الفلاندر عن كثير من اثارهم ؟ ويظهر ان النظام الانتخابي قد لعب دوره في هذا المجال ، وسنرى ان زوال الاقتراع العام ، قد ساعد ، بتقييده من نمو الاحزاب الاشتراكية لمصلحة النقابات والتعاونيات ، على تدخل هذه الاخيرة في بنية الاحزاب . ومن جهة ثانية يمكن ان يكون نظام الاقتراع على اساس اللائحة قد ساعد في بلجيكا والنمسا ، على اعتماد التنظيم الفدرالي في الاحزاب الكاثوليكية على اساس الطبقات « الستادن » و (البوند) وذلك بتمكينه كلا منها من اختيار مندوبيها لوضعها على اللائحة المشتركة بينما يجبرها النظام الفردي على التفاهم في كل مكان على مرشح واحد وبالتالي على الاندماج في ما بينها . ومع الاسف تبقى هذه التفسيرات جزئية وسطحية وبالتالي افتراضية الى حد بعيد . ويمكن للتحليل ان يذهب بعيداً شرط حصره في مجال الاحزاب الاشتراكية فقط . ففي بداية القرن كان الصراع جاداً بين الاحزاب العمالية ذوات التركيب غير المباشر والاحزاب الاشتراكية ذوات التركيب المباشر . وغالباً ما تعايش النوعان في البلد نفسه (مثلا في اوستراليا ونيوزيلاندا وبلجيكا وانكلترا). الاحزاب الاشتراكية كانت تنتهي غالباً الى الزوال لمصلحة الاحزاب العمالية . وفي بلدان اخرى نشأت وحدها احزاب اشتراكية صرفة ، ذوات تركيب مباشر ، بينما كانت النقابات تحتفظ بتنظيم مستقل ومستمر خارج نطاق العمل السياسي . فالتركيب غير المباشر يبدو هنا نتيجة تطور مسبق للنقابات بالنسبة الى تطور الحزب بينما الوضع المعاكس اي تطور الاحزاب قبل ظهور النقابات يؤدي الى التركيب المباشر . وفي بعض البلدان ، ونتيجة عدم وجود الاقتراع العام (بلجيكا والبلدان الشمالية) او لوجود ظروف خاصة تتعلق بالصراع الانتخابي كنظام الحزبين في بريطانيا (لم يكن تمثيل البروليتاريا برلمانياً ممكناً ابداً ، كما لم يكن لها اي اثر في الانتخابات العامة او المحلية خلال آخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين) . وبنتيجة ذلك تطور النشاط العمالي اولا في المجال المهني عن طريق النقابات والكوبراتيفات التي اصبحت قديمة ومنظمة قبل وجود الاحزاب الاشتراكية . وعندما سمح المناخ السياسي والانتخابي بظهور الاحزاب الاشتراكية ، قدمت لها التنظيمات المهنية التي سبقتها الى الوجود الكادرات الكاملة التجهيز كما قدمت لها كل دعم ولهذا غلب على هذه الاحزاب التركيب غير المباشر . ومثال انكلترا هنا واضح ، حيث اكتسبت النقابات قوة هائلة منذ اواخر القرن التاسع عشر . ففي سنة ١٨٩٥ ، جمعت هذه النقابات ٥٠٠ ٠٠٠ ١ نقابي يمثلون خمس عدد العمال الراشدين .

في هذه الاثناء لم يكن الحزب المستقل للعمل الذي اسسه كير هاردي يضم الا ٠٠٠ ٤٥ صوت كما لم يكن له اي مقعد نيابي . وذلك بسبب

نظام الحزبين . ولم يكن لغير التنظيم النقابي وحده من امكان العمل على تكوين حزب سياسي جديد بأن يأخذ مكاناً بين العملاقين الكبيرين حزب الاحرار وحزب المحافظين .

وفي السويد وبلجيكا منع عدم وجود الاقتراع العام الطبقة العاملة من التعبير عن نفسها سياسياً بواسطة حزب . وبالعكس اتاح نشاط العمل النقابي والتعاوني للعمال تحسين اوضاعهم. وبالتالي ادى الى نمو النقابات في السويد والتعاونيات في بلجيكا. ففي كلا البلدين جرت المعركة السياسية من اجل الاقتراع العام بسلاح نقابي هو الاضراب (الاضرابات العامة في سنة ۱۸۹۱ و ۱۸۹۳ في بلجيكا و ۱۹۰۲ و ۱۹۰۸ في السويد) . وبالطبع كان الحزب الاشتراكي مدفوعاً الى بناء نفسه على اساس منظمات الطبقات الموجودة والى اعتماد التركيب غير المباشر . وقد عرفنا تركيب حزب العمال البلجيكي المرتكز على التعاونيات . اما في السويد فقد قررت النقابات الانتساب الى الديموقراطية الاشتراكية في سنة ۱۸۹۸ وجعلت الانتساب الزامياً على كل النقابات في البداية ثم اختيارياً في سنة ۱۹۰۰. وفي سنة ۱۹۰۸ ادخل نص اجاز الانسحاب الفردي للنقابيين عن طريق التصريح الخطي الصريح مما اعطى الحزب تركيباً قريباً من تركيب حزب العمال البريطاني . وبالعكس في فرنسا ، مكن الاقتراع العام الطبقة العاملة من التدخل السياسي في حين كان النمو النقابي مقيداً بعوائق (شرعية او غيرها) ناتجة من ذكريات الحكومة الشيوعية (Commune) الاولى . وقد تأسس حزب العمال الفرنسي سنة ۱۸۷۹ على يد جول غسد، والاتحاد العام للعمل في سنة ۱۹۰۲ فقط. واذاً فالتركيب النقابي للحزب لم يكن ممكناً ، لان تنظيم الحزب سبق تنظيم النقابات . وعندما اشتد ساعد المنظمات النقابية وجدت امامها حزباً اشتراكياً قوياً ، حكمت عليه بانه اكثر برلمانية واكثر عقائدية واكثر بورجوازية ، ولكنها لم تكن تستطيع المنافسة في شق الطبقة العاملة على الاقل . الامر الذي حملها على العمل النقابي الصرف . وفي البلدان الاخرى ، المانيا مثلا ، وصل الحزب الى درجة عظيمة من التطور بالنسبة الى النقابات التي اتخذت لنفسها وبصورة واضحة صفة التابع بحيث اصبحت تقريباً اداة الحزب. وهذا وضع معاكس تماماً للوضع في بريطانيا حيث الحزب هو اداة النقابات .

وفي بلجيكا كان الوضع مشابهاً تقريباً حتى سنة ١٩٤٥ لان النقابات نمت داخل الحزب بشكل منظمة ملحقة وقدمت التعاونيات العناصر الاولى الاساسية للتركيب غير المباشر .

وقد يبدو تعميم هذه الملاحظات ووضع مخطط اجتماعي عام مغريين : فعندما

نشأت النقابات والتعاونيات قبل نشأة الحزب الاشتراكي كان الاتجاه الطبيعي لدى هذا الحزب ان ينتظم في اطارها على اساس مشاركة غير مباشرة وبالعكس فيما اذا سبقت نشأة الحزب نشأة النقابات فان الحزب يتبع السبيل الكلاسيكي في المشاركة المباشرة (فالنقابات تميل اما الى الاستقلال او الى التبعية بالنسبة الى الحزب، وذلك تبعاً لقوة هذا ساعة قيام النقابات). ولكن هذه الاستنتاجات تكون خاطئة اذا عممت بشكل قانون اجتماعي مطلق. ولكنها اذا اتخذت كتعبير عن ميل اساسي يتآلف مع كثير من المقومات الاخرى التي يمكن ان تزيد او تخفف من اثرها فانها تبدو جديرة بان تقدم مبدأ تفسير.

العناصر الاساسية

الحزب ليس طائفة بل مجموعة طوائف. واجتماع مجموعات صغيرة منتشرة في البلاد (شعب، لجان، جمعيات محلية ...الخ) تربط في ما بينها نظم تنسق بينها. والتعبير «عناصر اساسية» يدل على خلايا يتكون منها الجهاز الحزبي». والتعارض بين الاحزاب المباشرة والاحزاب غير المباشرة كان يقع على صعيد افقي. اما مفهوم «عناصر اساسية» فيعود الى صعيد عمودي، وكل مجموعة من المجموعات النقابية او المهنية التي يتألف منها الحزب غير المباشر هو اتحاد «عناصر اساسية» كالنقابات والتعاونيات، وجمعيات البورنبوند، والاحلاف المحلية للطبقات المتوسطة ... الخ. ولكن هذه ليست ذوات طبيعة سياسية. والحزب لا يظهر الا في تجمعها، اما في القمة فقط، او على مختلف الاصعدة. ويجب ان لا نخلط بين «العناصر الاساسية» وبين الخلايا الام للحزب والاجهزة الملحقة التي هي مؤسسات تدور حوله اما لتجميع المحبذين واما لتقوية تعلق المنتسبين مثل حركات الشباب، والمنظمات النسائية والنوادي الرياضية والمؤسسات الثقافية ... الخ. والتمييز ليس سهلا ابداً بين هذه والتجمعات المهنية او التعاونية المنظمة التي يشكل اجتماعها الاحزاب غير المباشرة: فالنقابات مثلا تكون مرة اجهزة تابعة لحزب مباشر او فرعاً لحزب غير مباشر والتحليل وحده لتركيب الحزب يساعد على التمييز بين الاثنين.

والعناصر الاساسية لكل حزب ذوات تركيب اصيل. فاللجنة الراديكالية(١) الاشتراكية الفرنسية والشعبة الفرنسية للحزب الفاشي العمالي S.F.I.O. واللجان

(١) الحزب الراديكالي هو الحزب الذي يعمل للاصلاحات الجذرية.

الانتخابية وممثلو الاحزاب الاميركية ، وخلايا الاحزاب الشيوعية ، وكتائب الحزب الفاشي الطلياني كل هذه المؤسسات تختلف اختلافاً جذرياً بعضها عن بعض. ولكل حزب تركيبه الخاص الذي لا يشبه في شيء تركيب الاحزاب الاخرى. وبالرغم من كل ذلك يمكن التمييز بين اربعة انواع كبرى من العناصر الاساسية واليها يمكن رد اغلب الاحزاب الموجودة . اللجنة ، الشعبة ، الخلية ، والميليشيا .

اللجنـــة : يدل هذا التعبير على المدلــول الواقعي نفسه الذي هو لكلمة « كوكيس »(١) في المفهوم الانكلوسكسوني وتتحدد اللجنة اولا بمدلولها الضيق اذ لا تضم الا عدداً صغيراً من الاعضاء ومن دون ان تسعى الى تكاثرهم. فهي لا تقوم باي دعاية لنفسها لكي توسع قوة جذبها. زد على ذلك انه ليس لها منتسبون بالمعنى الصحيح لان مجموعتها مغلقة . ولا يدخل فيها من يشاء ولا يمكن الانضمام اليها الا بالاختيار الضمني او بالتعيين الصريح . وبالرغم من قلة عددها فان اللجنة قد تتمتع مع ذلك بسلطة قوية . وقوتها لا ترتكز بالفعل على كمية اعضائها بل على صفاتهم . وتشكل اللجنة تجميعاً للوجهاء المنتخبين بسبب نفوذهم . واللجنة تتصرف ضمن نطاق جغرافي واسع يتطابق غالباً مع المنظمة الانتخابية الرئيسة . وفي فرنسا تعمل اللجان اساساً ضمن نطاق القضاء arrondissement الذي كان التقسيم السياسي الاساسي في ظل الجمهورية الثالثة . وفي اميركا تأخذ اللجان اهميتها في نطاق الكونتية التي تجري في اطارهاالانتخابات لمــلء المراكز الادارية الرئيسة التي تشغر وفقاً لنظام التجريد الحزبي .

ومن جهة ثانية فان نشاط اللجنة موسمي، حيث يبلغ ذروته في ايام الانتخابات ليتلاشى تقريباً في الفترة التي تفصل بين انتخابين . وعلى العموم فان اللجنة ذات صفة نصف دائمة . فهي ليست مؤسسة عرضية توجد من اجل حملة انتخابية لتنتهي بانتهائها . وهي ايضاً ليست مؤسسة دائمة شبيهة بالاحزاب المعاصرة التي تبقى في حركة دائمة ودعاية لا تتوقف .

فوراء هذه الصفات العامة يمكن لحظ العديد من انواع اللجان . فهناك«المباشرة» « واللامباشرة ». فاللجان الراديكالية الاشتراكية الفرنسية تصلح مثالا على النوع الاول اذ هي تضم المختارين الأعيان بناء على صفاتهم الفردية وتأثيرهم الشخصي: تجار مرموقون، وملاكون متوسطون، وريفيون، وكتبة العدل، واطباء ريفيون او من سكان المدن الصغرى ، او موظفون او اساتذة ومدرسون او محامون الخ . ولا يمثل احد منهم رسمياً طبقة او مجموعة وليسوا منتدبين بل هم شخصيات .

---

(١) Caucus او لجنة انتخابية .

وانتقاؤهم لا يرتكز على اي قاعدة محدودة . بل هو نتيجة اختيار ضمني . وبالعكس فلو أخذنا لجنة من حزب العمال البريطاني في منطقة انتخابية قبل وجود الاعضاء الفرديين لرأيناها تتألف من اعضاء منتخبين من قبل الفروع المحلية لنقابات العمال وجمعيات التجار Trade Councils والجمعيات الاشتراكية والمنظمات التعاونية الخ ... هذا العنصر الاساسي في الحزب العمالي نتج من اجتماع مندوبي العناصر المحلية لكل الطوائف التي كان مجموعها يؤلف الحزب . واللجنة هذه لجنة لامباشرة تقترب من اللجنة الراديكالية الفرنسية ذات المنشأ المباشر بالعناصر العامة التي عرفناها لتونا ، مهما اختلفت عنها . اذ ان كل عضو فيها له صفة الوجاهة لا بسبب شخصيته بل بسبب التفويض الذي تلقاه . وهذا يترجم ترك مفهوم النخبة التقليدية الموروثة او المنتقاة على الطبيعة لمصلحة مفهوم نخبة « مؤسسة » متوجة بالثقة الممنوحة لها من الجماهير المنظمة .

وتجاه لجان الاعيان هذه يمكن وضع لجان « التكنيكيين » المؤلفة من اشخاص مختارين لمعرفتهم بالاساليب الانتخابية اكثر مما لهم تأثير شخصي كلجان الاحزاب الاميركية مثلا . الا ان التقنيين قلما يلتقون داخل اللجنة بل على مستوى العملاء المحليين كممثلي اللجنة المحلية الضيقة حيث يمكنون لها من التأثير في ادنى مستويات البلاد . وفي فرنسا تعمل اللجان المشكلة على مستوى القضاء على ان يكون لها عميل في كل بلدية . وفي الولايات المتحدة تنسق اللجان المشكلة على مستوى الكونتية او المدينة عمل القادة Captains ضمن البلديات (ويوجد تقريباً ٣٠٠٠ كونتية و ١٤٠٠٠٠ بلدية) . ويجب عدم الخلط بين هؤلاء العملاء الانتخابيين وحملة الدعاية المجانيين الذين يساعدون لجان الحزب اثناء الحملات الانتخابية ، الدعاة في بريطانيا ، الذين يشبهون « المحبذين » الذين سنتكلم عنهم في ما بعد ، لان القادة يشكلون عنصراً في هيكل الحزب .

والتحليل المفصل لدور العملاء الانتخابيين ووضعيتهم سيكون مفيداً. اذ قلما يكونون موظفين في اللجان ، يأخذون رواتبهم منها ويعملون كل وقتهم لحسابها . وليسوا ايضاً مساعدين مجانيين تماماً شبيهين بالمحبذين الذين ذكرناهم . وغالباً ما يتخذون وضعاً وسطاً ، آخذين من الحزب بعض المنافع المادية ، مع احتفاظهم بمهنة خاصة تعطيهم بعض الاستقلال. ومع ذلك نجد في الولايات المتحدة ان القادة يقبضون احياناً راتباً كاملا من الحزب ، اما مباشرة او مداورة . (كأن يهيىء الحزب وظيفة ادارية وهمية لهم تمكنهم من العمل له) . وتجدر الاشارة الى المكانة المرموقة التي يحتلها باعة المشروبات في جماعة العملاء الانتخابيين ، واي مكان افضل للدعاية السياسية من « البار » او القبو او المقهى حيث يأتي الناس للراحة ولشرب المرطبات

وحيث يتاح الاجتماع بالكثيرين ، وحيث تتم المناقشات بحرية ؟ ومن احسن مقاماً من « المعلم » لقيادة المناقشة ونشر الافكار ؟ فمع قليل من الفهم للنفسيات يمكنه ان يمارس تأثيراً كبيراً . وتعرف الاحزاب ذلك فتجهد في اجتذابه اليها . ويصبح البار مجمع الشعب Agora في الديموقراطيات المعاصرة .

وتؤلف اللجان نموذجاً قديماً لتركيب الاحزاب السياسية كما تشكل التنظيم العادي للاحزاب في نظام الاقتراع المحـــدود Censitaire او في نظام الاقتراع العام الذي لا يزال في بدايته . واذا وضعنا جانباً اللجان اللامباشرة ، فان البقية منها تضم النخبة الاجتماعية التقليدية . فهي بتأليفها وتركيبها (تنظيم جماعي ضعيف ، وسيطرة الاعتبارات الشخصية) تترجم تأثير البورجوازية الصغرى او الكبرى . ولكي نتكلم بلغة الماركسية ، نقول بأنها التعبير العادي عن الطبقة البورجوازية . وفي اوروبا منذ أواخر القرن التاسع عشر ، يمكن باختصار ملاحظة نموذجين من اللجان: الاول ، المطابق للاحزاب المحافظة يضم الارستوقراطيين وكبار الصناعيين واصحاب المصارف بالاضافة الى رجال الدين النافذين، والآخر ويتطابق مع الاحزاب الليبرالية والراديكالية (بالمعنى الفرنسي للكلمة) يضم التجار والصناعيين الصغار والموظفين ، والاساتذة والمحامين والصحافيين والكتاب .

وطبيعي ان الاحزاب ذات النظم الانتخابية المقيدة في القرن التاسع عشر ليست الا اتحادات لجان . والصلة ظاهرة بين هذه اللجان واللجان الانتخابية في العصر السابق لعصر الاحزاب . فقد كفى هذه ان تأليفها بقي هو هو في كل اقتراع حتى تحيا بعد الانتخابات وتكتسب ديمومة نسبية لتصبح لجنة حزب بالمعنى الصحيح . ولكن ليس من السهل دائماً القول اين تبدأ الاولى واين تنتهي الثانية . واقرار الاقتراع العام لم يؤد الى الزوال المباشر لنظام اللجان في كل البلاد . وبقدر عجز الجماهير الشعبية عن تكوين تنظيماتها الذاتية (النقابية او السياسية) فانها بقيت تتصرف ضمن الاطر السابقة . وعملت اللجان على التأثير فيها وبالأخص بالاكثار من العملاء الانتخابيين وهذا يترجم جهداً ، غالباً ما يكون غير واع لفرض هياكل قديمة على الجماهير الشعبية ولالزامها بدور سلبي بالرغم من الاقتراع العام ، وكذلك للحد من النتائج السياسية لهذا الاخير . وبالرغم من ذلك فان الفعالية العالية لاصحاب تقنيات الاطار الملائمة مباشرة للجماهير (كنظام الشعب مثلا) ادت غالبـــاً الى انحطاط اللجان .

ولكن الانحطاط ليس عمومياً ، فنظام اللجان غير المباشرة انعش تنظيم الاحزاب القديم ومكنه من التلاؤم بشكل مرض مع التركيب الاجتماعي الجديد . وباحلال الممثلين المنتدبين بالوراثة او بالملكية من قبل التنظيمات العمالية او النقابية او التعاونية

محل الوجهاء البورجوازيين ، مكن نظـــام اللجان من تنظيم الاحزاب الشعبية الشرعية المرتكزة فعلياً على الجماهير ، وضمن اطار هذه اللجان كحزب العمال البريطاني . ومع ذلك فيجب الاعتراف بان هذا الاطار قد تغير عندها تغيراً عميقاً : فالاختلاف في التركيب كان واسعاً بين اللجان القديمة المحافظة او الليبرالية ، في القرن التاسع عشر الانكليزي ولجان حزب العمال . فاللجان غير المباشرة ذات صفة واضحة بالنسبة الى النموذج الكلاسيكي للجنة . وبالرغم من التطور الديموقراطي فان اللجنة تحتل دائماً مكاناً مهماً جداً في التركيب الحـــالي للاحزاب السياسية ويمكن ذكر حالة الاحزاب اليمينية في اغلب بلدان العالم ، والحالة الخاصة للاحزاب الاميركية . فحالة الاحزاب الاولى طبيعية جداً — والبورجوازية التي تتمثل بها تنفر من الاحاطة والعمل الجماعي الذي تتطلبه الشعب والخلايا . وهي ترتكز دائماً على الاعتراف بالنخبة التقليدية الناتجة من الولادة او من المزاحمة الحرة واذاً فمن الطبيعي ان تجد دائماً تعبيرها السياسي ضمن اطار اللجان. فهذا الموقف مشترك بين البورجوازية الكبرى المحافظة والبورجوازية الصغرى ، التي كانت ليبرالية وتقدمية في مطلع العصر والتي تميل للانسجام مع السابقة . والحزب المحافظ الانكليزي والاحزاب الليبرالية والمحافظة في اوروبا الشمالية ، واحزاب اليمين والحزب الراديكالي الفرنسي (رغم محاولة التجدد سنة ١٩٥٥ ، ١٩٥٧) تبقى منظمة على اساس اللجان والبعض منها حاول تبني نظام الشعبة من دون جدوى لأن هذا النظام لا يتلاءم مع تركيبها الاساسي الاجتماعي . وفي الولايات المتحدة ، فان حزبيها الكبيرين هما في الوضع نفسه ، وبقدر ما يمكن تشبيههما بالاحزاب الاوروبية وهذا التشبيه يبقى خاطئاً في كثير من النقاط فالاحزاب الاميركية هي قبل كل شيء آلات انتخابية تؤمن تعيين المرشحين بانواع من الانتخابات الاولية المنظمة رسمياً بقوانين الولايات اثناء ما يسمى بالكونفانسيون والبريمير Conventions et primaires وبهذا الصدد تشكل اجهزة اصيلة تماماً . (راجع الصفحة ٣٩٨) ومن جهة ثانية ليس لها صفة التجمعات الايديولوجية او الطوائف الطبقية . ويجمع كل حزب خلال اراضي الاتحاد الواسعة شخصيات ذوات آراء مختلفة واوضاع اجتماعية متباينة ... هي في الاساس مجموعات من التقنيين المختصين في السيطرة على الانتخابات والمراكز الادارية الشاغرة بموجب نظام التجريد spoil system ، تقنيون غالباً ما يتبادلون الادوار (فالقادة يضعون احياناً مقدراتهم في خدمة الحزب الخصم كالمهندس الذي كان يغير رئيسه) .

ولكن هذه الاهتمامات وهذه الميزات ليست بعيدة عن الاحزاب الاوروبية، فالفرق يكمن في الاساليب لا في الاهداف . ومن جهة ثانية نجد لدى الاحزاب

الاميركية اثار الاحاطة السياسية والبرلمانية التي تتميز عن مثيلاتها في العالم القديم. والاختلاف هنا ليس مطلقاً والمقارنة تبقى ممكنة الى حد ما .

واذا استثنينا هذه التحفظات يمكن اعتبار الاحزاب الاميركية كانها مكونة على اساس اللجان : ويجب التمييز بين اللجان الرسمية المتسلسلة ابتداء من لجان الكونتيات والاقضية Wards والمدن حتى اللجنة الوطنية واللجان شبه الرسمية المكونة من المفاتيح الانتخابية bosses والاجهزة machines وهنا يتعلق الامر بمجموعات صغيرة من الوجهاء المعتمدين على النفوذ الشخصي اكثر من اعتمادهم على العدد ، والوجهاء المعينون بنوع من الانتقاء من داخل الاجهزة وفقاً للنظام الكلاسيكي للجان المباشرة . وكون هؤلاء الوجهاء منتمين غالباً الى نوع معين من السياسيين المرموقين ، فان ذلك لا يغير شيئاً في الواقع . وهكذا تعتبر الاحزاب الاميركية ذات تركيب جامع قديم. واذا كانت هذه الاحزاب قد زادت العملاء الانتخابيين ونمت الصفة التكنيكية في اللجنة فقد احتفظت بالاطار السياسي القديم للديموقراطية البورجوازية. وتفسير هذه الظاهرة يستحق دراسة معمقة والمسألة ليست لماذا لم تستعض الاحزاب الاميركية عن اللجان بالشعب او الخلايا، لان التجربة تثبت ان عدداً قليلا جداً من الاحزاب في العالم قد بدلت تركيباتها في هذا المجال . فالاحزاب القديمة الاوروبية بقيت محتفظة باللجنة كمثيلاتها في ما وراء الاطلسي . والمسألة الحقيقية هي معرفة لماذا لم يسبب الاقتراع العام ودخول الجماهير في الحياة السياسية الاميركية تأسيس حزب يساري ذي تركيب حديث . انها مسألة عدم وجود حزب اشتراكي كبير التي تبدو وكأنها تعود الى انعدام الشعور بالطبقية لدى العامل الاميركي والى فرديته العميقة اي وفقاً لما يسميه لينين عقلية البورجوازي الصغير . فالتركيب القديم للاحزاب الاميركية يبدو كأنه نتيجة مذهب المحافظة الاساسية في السياسة الاميركية (المحافظة بالمعنى الاوروبي). والحزبان الاميركيان الكبيران يتركزان في الوسط واليمين من الجغرافية البرلمانية الاوروبية واذاً فارتكازهما على اللجان يتطابق مع الاتجاه العام الذي اشرنا اليه سابقاً .

الشعبة : تعني الكلمة بحد ذاتها عنصراً اساسياً اقل لامركزية من اللجنة ، فالشعبة ليست الا جزءاً من كل لا يستقيم تصور وجودها منفردة وبالعكس فكلمة « لجنة » تبعث واقعاً مستقلا قادراً على العيش وحيداً . وسنرى في الواقع ان الاحزاب المؤسسة على الشعب هي اكثر مركزية من الاحزاب المؤسسة على اللجان ولكن الاصالة العميقة في الشعبة ترتكز على تركيبها لا على اتصالها ببقية الشعب . وبهذا الصدد يمكن تعريف الشعبة بمقارنتها بدقة باللجنة . فاللجنة تتصف بالضيق ، بينما الشعبة تتصف بالسعة . الشعبة تحاول اجتذاب المنتسبين ومضاعفة عددهم وتنمية ملاكاتها effectifs

وهي لا تحتقر الكيفية لكن الكمية تهمها قبل كل شيء . واللجنة مجموعة مغلقة ، اذ لا يمكن الدخول اليها الا بالانتقاء او التفويض. بينما الشعب مشرعة ابوابها في وجه الجميع . وعملياً يكفي الاختيار لمن يريد الانتساب للشعبة . ولا شك في ان الاحزاب تضع قواعد رعائية وتحدد شروط الانتساب كما سنرى ذلك في ما بعد. ولكن هذه تبقى نظرية بوجه عام على الاقل في نظام الشعبة (من دون نظام الخلايا). واللجنة تضم فقط الوجهاءالمختارين نتيجة لنفوذهم بينما الشعبة تتوجه الى الجماهير .

وهي تحاول ايضاً المحافظة على الاتصال بهذه الجماهير . ومن هنا جاءت قاعدتها الجغرافية التي تعتبر اكثر ضيقاً في الغالب من قاعدة اللجنة . ففي فرنسا مثلا تعمل اللجان على مستوى القضاء بينما تعمل الشعب في نطاق البلديات. وفي المدن الكبرى تميل الشعب كذلك الى التكاثر على مستوى الاحياء وبعض الاحزاب (لا كلها). تفتح ايضاً داخل الشعبة فروعاً ثانوية تمكن من احاطة اشمل باعضائها : تنظيمات البلوكات والعقارات المبنية للاحزاب الاشتراكية الالمانية والنمسوية ، وتجمعات الحزب الاشتراكي الفرنسي . ومع ذلك تمكن الاشارة الى نوع من الحذر تجاه التقسيمات الجزئية الصغيرة جداً والمؤدية الى الخصومات والفوضى : فانظمة الحزب الاشتراكي الفرنسي المتحد في سنة ١٩٠٥ اكدت هيمنة الشعبة على التجمع رافضة اي استقلال له وذلك كي تقاوم الخصومات بين التجمعات الصغيرة التي اضعفت الاحزاب الاشتراكية السابقة .

واخيراً فاستمرار الشعبة يتعارض مع نصف استمرار اللجنة . فخارج الحقبة الانتخابية تبقى اللجنة في خدرها حيث تصبح اجتماعاتها قليلة وغير ثابتة . وبالعكس يبقى نشاط الشعبة، وان بلغ ذروته في الانتخابات، مهماً ومنتظماً بعدها. فالشعب الاشتراكية تجتمع عموماً كل شهر او كل نصف شهر . واجتماعها لا يتصف بما يتصف به اجتماع اللجنة : اذ الامر لا يتعلق فقط بالتكنيك الانتخابي وانما يتناول الثقافة السياسية . فيأتي محاضرون من الحزب يعالجون بعض المشاكل امام المنتسبين الى الشعبة ؛ وتعقب المحاضرة مناقشة . وبكل تأكيد ثبت بالتجربة ان الاجتماعات تتحول غالباً نحوالمسائل المحلية الصغيرة والانتخابية. ولكن الاحزاب تقوم غالباًبجهود مشكورة لمناهضة هذا الاتجاه ولاعطاء مجال اكبر للمناقشات العقائدية والمصلحة العامة.

وبما ان الشعبة تشكل مجموعة اكبر عدداً من اللجنة فهي تشتمل على تنظيم داخلي اكثر اكتمالا . ففي اللجنة يكون التسلسل بدائياً . وعلى العموم يكفي فيها تأثير الرئيس الشخصي . واحياناً يكون هذا التأثير ظاهراً : ففي الولايات المتحدة ليست اللجنة سوى حاشية من المفاتيح الانتخابية. واحياناً نرى وظائف والقاباً رسمية : رئيس ، نائب رئيس ، امين صندوق ، سكرتير وامين محفوظات. ولكن التقسيمات

لا تنطبق على تقسيم دقيق للعمل بل يجب ان نرى فيها امتيازات فخرية (فالرئيس له اعتبار خاص) . وبالعكس فان التسلسلية في الشعب تبدو اكثر وضوحاً وفصل المهمات اكثر بروزاً. ويقتضي ايجاد مكتب منظم للاشراف على مجموع المنتسبين يضم على الاقل سكرتيراً يؤمن دعوة الاعضاء وتنظيم جدول الاعمال وكذلك صندوقاً يتولى استيفاء الاشتراكات الفردية . ولذا يجب اقرار اصول منظمة لتعيين المكتب كالانتخاب كما سنرى في ما بعد .

والشعبة هي ابتكار اشتراكي. فالاحزاب الاشتراكية التي تنظمت على اساس سياسي مطلق وتركيب مباشر اختارتها كعنصر اساسي في عملها . وتبنتها ايضاً بعض الاحزاب الاشتراكية غير المباشرة . فالمجموعة الاساسية في الحزب العمالي البلجيكي كانت « الحلف العمالي » المحلي الذي يجمع النقابيين والتعاونيين وعدداً كبيراً من الاعضاء كان ينتسب في آن واحد الى عدة منظمات .

هذا التركيب يخفف من الصفة غير المباشرة بحيث يقترب من الحزب المباشر ذي الاجهزة الملحقة المتعددة المهيئة لتقوية الاحاطة بالمنتسبين . واختيار الشعبة من قبل الاحزاب الاشتراكية كان طبيعياً تماماً . فهذه الاحزاب هي الاولى التي عملت على الاحاطة بالجماهير وعلى تثقيفها سياسياً وعلى استخراج النخبات الشعبية من بينها . والشعبة كانت تتلاءم مع هذه المقتضيات الثلاثية . وتجاه اللجنة ، العضو الطبيعي للتعبير السياسي عن البورجوازية ، كانت الشعبة تبدو العضو الطبيعي للتعبير السياسي عن الجماهير . ولكن هذه الجماهير لم تكن تحبذ جميعها الاشتراكية . ولهذا عمل كثير من الاحزاب البورجوازية على اجتذابها بالاساليب نفسها التي ادت الى انتصار الاحزاب العمالية . وفي كثير من البلدان عدلت احزاب الوسط واليمين حتى في تركيبها وذلك بابدال اللجنة بالشعبة كعنصر اساسي . وقد اتبعت كل الاحزاب الجديدة تقريباً التكتيك ذاته وتبعها في ذلك ايضاً كثير من الاحزاب القديمة . وفي هذا مثال على العدوى في التركيب. ومع ذلك فاثر العدوى يبقى محدوداً . ففي الكثير من الاحزاب المحافظة والوسط التي تبنت الشعبة بقي نظامها نظرياً اكثر منه فعلياً . وفي العموم بقي تواتر الاجتماعات ضعيفاً (جمعية عمومية كل سنة وفقاً للحزب المسيحي الاشتراكي البلجيكي . ومع ذلك من اصل ٦٧٧ شعبة موجودة في سنة ١٩٤٨ كانت ٢٣٣ شعبة فقط تجتمع مرة على الاقل في الشهر) (١) . ومن جهة ثانية لم يكن تسجيل المنتسبين مراقباً ولا استيفاء الاشتراكات منتظماً بحيث لم يكن يعرف بالضبط من هم المنتسبون الى الشعبة باستثناء المكتب ونواة من المخلصين ، وهذه الاخيرة مختصرة جداً لان الغياب كان على نطاق واسع. وبالفعل

---

(١) نشرة الحزب المسيحي الاشتراكي ١٩٤٨ ص ٤٢٩

لم يختلف اجتماع الشعبة كثيراً عن اجتماع اللجنة بالنسبة الى عدد الحضور . وفي الاساس ، كان العنصر الاساسي الحقيقي للحزب هنا هو مكتب الشعبة الذي كان يجتمع بانتظام ويؤمن سير العمل اليومي للمنظمة. وهذا المكتب ليس الا لجنة من نوع خاص. وتحت ظاهر الشعبة تكمن الشعبة القديمة الفقيرة قليلا والمتجددة قليلا. ويرثي قادة الاحزاب على العموم لهذه الحالة من دون ان يتبين لهم انها لا بد منها لانها تتعلق بالتركيب التكويني الاجتماعي للمجموعة . فالبورجوازية الصغيرة او المتوسطة او الكبرى لا تحب العمل الجماعي لانها ترى (وهي على خطأ في هذا) ان ثقافتها السياسية كافية وانها ليست بحاجة الى التعليمات المنشورة في اجتماعات الشعب . وهي تنتقي من داخلها بمشقة بالغة الخلصاء من المتحمسين الذين يمكنهم جعل الاجتماعات مفيدة . وادابها واعرافها تهيىء لها مشاغل اخرى غير هذه الندوات السياسية ، التي تقدرها جداً الطبقة العمالية . وامامها فرص كثيرة لتؤكد اهميتها الاجتماعية وهي تحتفظ دائماً ببعض الاحتقار للسياسة بينما ترى فيها الجماهير الشعبية وسيلة صعود . وبعض العوامل المختلفة قليلا تستدعي نتائج مشابهة في الطبقات الفلاحية بحيث ينطبق نظام الشعبة خصوصاً على العقلية العمالية . ومفهوم تماماً ان هذه الاعتبارات في السيكولوجيا الاجتماعية ذات صفة عامة وسطحية فالسلوك يختلف بحسب البلدان والاعراف والتقاليد. ومع ذلك يبدو اننا نجد في كل مكان اثاراً لهذا الاتجاه الشامل . واستعارة نظام الشعبة من قبل الاحزاب المحافظة والوسط ليس قليل الاهمية في معناه الاجتماعي. واذا وضعنا جانباً اهتمامات الفعالية التي اوحت بها ، والامل بالوصول عن طريقها الى الاستيلاء على قسم ذي شأن من الطبقات العاملة فان الدافع العميق اليها يبدو انه ارادة « دیمقرطة » الحزب واعطائه تركيباً اكثر انسجاماً مع العقائد السياسية المعاصرة اذ ليس من شك في ان اللجنة ليست ديموقراطية (الا في شكلها غير المباشر الذي يبقى استثناء) . فهذه المجموعة الصغيرة المنغلقة المؤلفة من الوجهاء نصف المختارين تبدو ذات صفة اوليغرشية (حكم القلة) واضحة وبالعكس فالشعبة المنفتحة على الجميع ، حيث ينتخب القادة من قبل الاعضاء (على الاقل نظرياً) تنطبق على مستلزمات الديموقراطية السياسية . وهكذا تشكل الشعبة التركيب الشرعي للاحزاب ، بالمعنى الاجتماعي للكلمة: شرعية المؤسسة المنسجمة مع العقائد السائدة في عصر ما ومع المعتقدات الاكثر انتشاراً حول طبيعة الحكم وشكله. وتبني نظام الشعبة من قبل الاحزاب المحافظة له المعنى ذاته الذي يعطى لتبني نظام الاقتراع العام والنظام البرلماني من قبل الامم المتأخرة والاقطاعية: كتضحية امام افكار العصر وكخضوع تؤديه الرذيلة امام الفضيلة (اذا سمينا فضيلة الاورثوذوكسية ورذيلة الهرطقة). وليس لهذا التبني فعالية عملية لان العقائد لا تكفي لضمان فعالية المؤسسات اذا لم تكن هذه منطبقة

على التركيب الاجتماعي الذي يدعمها . واذا وضع الاشتراكيون على حدة فالوحيدون الذين استطاعوا احياء الشعبة بحق هم عموماً الاحزاب الكاثوليكية او الاحزاب ذات النزعة الفاشية مما يؤيد تحليلنا السابق . فالايمان الديني لدى الأولين والصوفية الوطنية عند الآخرين دفعا بالطبقات الوسطى نحو الخضوع السياسي الذي تكرهه بطبعها . وهذان النموذجان من الاحزاب يتجاوزان بصورة واسعة حدود الطبقة ، حتى بالعقيدة ، وينجحان على العموم في اجتذاب قسم لا يستهان به من الجماهير العمالية . وتدل الابحاث بكل تأكيد ان الشعب ذات السيطرة العمالية تعمل فيها بأحسن مما تعمل الشعب ذات السيطرة البورجوازية او الفلاحية. ويمكن لتحليل الاحزاب الاشتراكية ان يؤكد هذه النتائج . ونلاحظ لديها تنازلا متدرجاً لنظام الشعبة يتماشى على ما يبدو مع بورجوازيتها المتزايدة . وسيكون من المفيد القيام بسلسلة من الابحاث حول حياة شعبة اشتراكية منذ نشأتها حتى ايامنا (مع الاسف لا تحفظ المحفوظات الا نادراً واكثر ندرة ان تكون كافية) . وسيتبين بدون شك ان نشاطها هو اليوم ادنى منه في الازمنة البطولية لسنوات ١٩٠٠ - ١٩١٤ . وهذا التدهور في النشاط ينطبق حسب الظن مع تطور تركيب الشعبة الاجتماعي : حيث تخف صفتها العمالية قليلا قليلا . وفي الوقت الحاضر تبدو الشعب البروليتارية في اغلب الاحزاب الاشتراكية ، ذوات حيوية اقوى من الشعب البورجوازية او المختلطة.

الخلية: ميزتان تميزان الخلية عن الشعبة هما : اساس التجمع وعدد الاعضاء. ترتكز الشعبة كاللجنة على اساس اقليمي : فهي اضيق في تلك منه في هذه ولكنه جغرافي دائماً . وبالعكس ترتكز الخلية على اساس مهني : اذ تجمع كل المنتسبين الى الحزب الذين لهم نفس مكان العمل. وتتميز كذلك خلايا المصنع عن خلايا المعمل وعن خلايا المخزن والمكتب والادارة. وليس لموطن المنتسبين من اهمية تذكر. ففي المدن الكبرى ، حيث تستخدم كثير من المشاريع عمالا يسكنون الضواحي ، يمكن لاعضاء الخلية نفسها ان يظهروا بمظهر التشتت الى حد كبير . هذا التشتت هو ايضاً مهم في بعض الاحوال الخاصة كحال خلايا البحارة التي تجمعً بحارة السفينة نفسها. ومع ذلك توجد حتماً خلايا محلية بجانب خلايا المشاريع ، اما لجمع العمال المنفردين (في الاحزاب الشيوعية ، يجب ان يجتمع ثلاثة منتسبين من المشروع نفسه ليكونوا خلية) واما لجمع اعضاء الحزب الذين لا يشتغلون في مجموعة ما : الحرفيون والاطباء والمحامون والتجار والصناعيون والمزارعون. والخلية المحلية تشبه الشعبة بالنظر الى اساسها الجغرافي. انما تتميز هذه الاخيرة بصغرها فبدلا من الشعب البلدية نجد خلايا القرية او المزرعة او خلايا احياء او شوارع او خلايا بنايات (في المدن ذات الوحدات السكنية الكبرى) ولكن الخلايا المحلية تبقى خلية مساعدة ، لان الخلية الحقيقية هي خلية المشروع التي

تجمع اعضاء الحزب في مكان العمل بالذات ومن جهة ثانية ، وبالنظر الى عدد المنتسبين تكون الخلية مجموعة اكثر صغراً من الشعبة . ففي المحلة الوسطى يفوق عادةً عدد اعضاء الشعبة المئة . ويوجد غالباً شعب من عدة مئات من المنتسبين بل من عدة آلاف وبالعكس فان عدد المنتسبين الى الخلية يجب ان لا يبلغ المئة ابداً : « علمنا بدهشة ان بعض خلايانا كانت تتجاوز المئة من المنتسبين ، ومن غير المجدي ان نشير الى الصعوبة التي تلاقيها مثل هذه الخلايا للقيام بعمل ايجابي » . هذا ما قاله ليون موفه في تقريره عن مشاكل التنظيم في اجتماع الحزب الشيوعي الفرنسي لسنة ١٩٤٥ (١) ثم يوضح في ما بعد : « هناك خلايا من ١٥ الى ٢٠ عضواً تحقق ثلاثة اضعاف العمل الذي تنجزه الخلايا ذات الـ ٥٠ الى ٦٠ عضواً» . وهكذا يكون العدد الانسب من ١٥ الى ٢٠ منتسباً . ومع ذلك فانظمة الحزب الشيوعي لا تحدد مجالا محدداً لان عدد المنتسبين ليس هو المهم فقط بل امكان زيادة المديريات . فقسمة خلية كبرى تتطلب ايجاد سكرتير آخر قادر على القيام بالمهمات. ويحسن ليون موفه الشرح جيداً ، عندما يصرح في التقرير نفسه: «عندما تتوافر الشروط لانشاء مديريتين يجب تقسيم الخلايا ذات العدد الوفير » .

وطبيعة الخلية وحجمها يعطيانها سيطرة على اعضائها اكبر كثيراً من سيطرة الشعبة فالخلية مجموعة دائمة ابداً لانها تشكل في مكان العمل بالذات : فعدا عن الاجتماعات نفسها يكون الاتصال بين الاعضاء مستمراً. فعند الدخول وعند الخروج من العمل يمكن للسكرتير ان يذيع بسهولة التعليمات . ويوزع المهمات ويراقب نشاط كل عضو . والعمل يكون اكثر قوة بمقدار ما يكون عدد المنتسبين الوسطي قليل الارتفاع . ففي شعبة من عدة مئات لا يستطيع المديرون معرفة كل واحد شخصياً ولا الاتصال الدائم بالجميع . بينما لا يشكل هذا في الخلية المؤلفة من ١٥ الى ٢٠ عضواً صعوبات خاصة وينتج عن ذلك ايضاً ان التعارف بين اعضاء الخلايا اوثق وتضامنهم المهني اقوى .

والطبيعة المهنية تقوي التضامن المهني اذ تقدم له قاعدة مباشرة ومعينة : فمشاكل المشروع وشروط العمل والاجور هي نقطة انطلاق ممتازة لثقافة سياسية متينة . وبكل تأكيد يسبب ذلك خطراً : وهو ان تغوص الخلية تماماً في المطالب المهنية وتنسى المسائل السياسية الصرفة اي ان تقوم بعمل النقابة الصرف . وهذا الانحراف « الاقتصادي » يشكل النزعة الخطرة والدائمة على الخلايا : فمن قراءة التقارير

---

(١) الحزب الشيوعي الفرنسي ، عامل قوة في اتحاد ونهضة فرنسا . نشرة مطبوعات الحزب ١٩٤٥ صفحة ١٠ .

عن التنظيم في مجامع الحزب الشيوعي نرى ان كثيراً من الجهود ضرورية لتفادي الوقوع فيه . ولكنه اذا امكن تفادي خطره فاي قاعدة مدهشة يمكن اقامتها من اجل التثقيف السياسي للجماهير ! والصعوبة الكبرى في هذا الشأن تقوم في الفصل الحتمي بين المبادىء وتطبيقها اليومي . فاذا قدمنا للجماهير الشعبية افكاراً عامة ، ومغرية جداً ، من دون ان نبين لها النتائج المباشرة فانها تتنكر لها بسرعة ، فبالنسبة اليها لا تشكل السياسة « أموراً ترفية » بعكس ما يراه قسم كبير من البورجوازية ، خصوصاً في البلدان اللاتينية التي تحب الافكار ، من اجل الافكار . والحالة هذه لا تساعد التجمع المحلي ضمن اطار الشعبة على هذا الاتصال بين المبادىء والحقائق اليومية : فالسياسة العامة قليلة الاتصال المباشر بتنفيذ مشروع المجارير العامة ، واستصلاح الطرق الزراعية او الشجار بين الافراد . وبالعكس فهي على علاقة وثيقة بمقدار الاجور واستقرار التوظيف وشروط العمل وتنظيم المشاريع وهذه العلاقات هي ايضاً اوثق اذا كان الحزب يدعو الى العقيدة الماركسية التي ترى في السياسة التركيب الفوقي للاقتصاد. واذا كان الحزب يجهد دائماً لربط كل مطلب خاص بمبدأ عام ولالحاق كل مشكلة خاصة بمجموع سياسته ، ولوضع كل مسألة فرعية ضمن اطار عقيدته فانه يعطي لاعضائه ثقافة لا مثيل لمتانتها وتكون له عليهم سيطرة فريدة .

وبكل تأكيد فان مرمى هذا التحليل محدود . فهو يصح خصوصاً للاحزاب العمالية : اما الاحزاب الاخرى فان اطار الخلية يضعف الثقافة السياسية والارتباط بالحزب بدلا من ان يقويهما. فالعقلية العمالية (في اوروبا) تعتبر شروط العمل والحياة المهنية كنتيجة لعمل جماعي ، ذي طابع سياسي لانها لم تتوافر فعلياً في تحسينهما الا بعمل جماعي ذي طابع سياسي . وبالعكس فان البورجوازية والطبقات الوسطى والفلاحين تميل الى اعتبار العمل والحياة المهنية كمسألة خاصة لان تقدمهما ينتج اساساً من جهد فردي وشخصي (الطبقة العاملة الاميركية ترى الرأي نفسه) . فالتطور الاقتصادي ، الذي يدفع بوضوح الى التوجيه لم يغير حتى الآن وبعمق هذا الموقف ، وبالضبط بسبب ان الطبقات الوسطى والفلاحين يرفضون ذلك. وبالنسبة الى الاحزاب العمالية نفسها فان مشاكل العمل ليست الاساس الوحيد للحياة السياسية . اذ ان كثيراً من العوامل الاخرى تدخل في القضية ، وخصوصاً الهوى والصوفية والايمان . وبالرغم من كل شيء ، فان اطار الخلية يبقى متيناً ، بمقدار تزايد ربط سير المشروع بالمسائل السياسية في الظاهر التي هي ابعد ما تكون عن الحياة المهنية : فاطار الخلية يسمح مثلا بالاضراب السياسي اما مباشرة او تحت رقابة النقابات. ولنذكر اخيراً ان الخلية تناسب تماماً العمل المحظور بينما الشعبة لا تصلح له ، اذ فيها يتم الاصطدام بمصاعب العمل السري : كاستدعاء كل عضو واختيار مكان الاجتماع . اما في

الخلية فان هذه المصاعب يمكن تجنبها بسهولة لان الاعضاء يتلاقون كل يوم في مكان العمل ومن السهل الاتصال بهم في كل لحظة وليس من الضروري تقريباً جمعهم في مجموعة . ويسهل توزيع التعليمات وتنظيم اجتماعات سرية صغيرة عند الدخول وعند الخروج من المشروع : ويكفي ان تضاعف الخلايا باعطاء كل منها حجماً صغيراً جداً . هذا التوفيق بين الخلية والعمل المحظور طبيعي جداً لان الخلية انشئت بالضبط للعمل المحظور. فالخلايا كانت توجد في المعامل الروسية قبل ١٩١٧ ، ندوات صغيرة مضطهدة من البوليس تعمل للدعاية الثورية تحت طائلة اعظم المخاطر . هذه الخلايا ، بالاضافة الى ندوات المثقفين المحظورة كانت تشكل ركيزة الحزب الاشتراكي الديموقراطي الروسي . وعندما جاء فرع الاكثرية من هذا الحزب الى الحكم ثم تحول الى حزب شيوعي ، احتفظ بتنظيمه هذا الذي كان يشكل ركيزة ممتازة لتثقيف البروليتاريا واستيعابها .

الشعب كانت اختراعاً اشتراكياً اما الخلايا فاختراع شيوعي . وبالتحديد انها اختراع الحزب الشيوعي الروسي ، الذي فرضها مؤتمره العالمي الثالث على جميع الاحزاب الشيوعية في العالم في قراره المؤرخ في ٢١ كانون الثاني سنة ١٩٢٤. « مركز الثقل في العمل السياسي المنظم يجب ان يتحول الى الخلية » والانصياع لهذا القرار لم يتم بدون مشقة . خصوصاً في فرنسا حيث تفرع الحزب الشيوعي من انشقاق الحزب الاشتراكي في سنة ١٩٢٠ واحتفظ بالتنظيم القديم اي بالشعبة . وحيث قاوم المناضلون بعض الشيء النظام الجديد . ويجب الاعتراف بأن تقسيم الشعب القائمة ، واعادة تجميع اعضائها في اطار المشاريع ، واختيار عدد كبير من المسؤولين عن الاجهزة الجديدة كانت تضع مشاكل ضخمة يصعب حلها بدون خطأ في التفصيل، نظراً الى سرعة التحول (الذي تم في نيسان سنة ١٩٢٥). ويوجد في تقرير السيد موريس توريز في مجمع ليل سنة ١٩٢٦ ملاحظات مهمة بهذا الصدد .

وعلى العكس من الشعبة لم تكن الخلية موضوع التقليد ، على الاقل التقليد الناجح . فقد توصلت عدة احزاب غير اشتراكية الى تنظيم نفسها على اساس الشعبة . بينما استقرت الاحزاب الشيوعية وحدها على اساس الخلية (١). والظاهرة تستحق بعض التفسيرات . فمن المعلوم ان الاحزاب البورجوازية تستطيع بصعوبة تبني الاطار الخلوي : لا يمكن الجمع على اساس خلية المشاريع التجار والصناعيين والاطباء والملاكين الريفيين . فالخلايا يمكنها فقط جمع الموظفين والمستخدمين

---

(١) تجب الاشارة الى تطور الخلايا في بعض الاحزاب الفاشية .

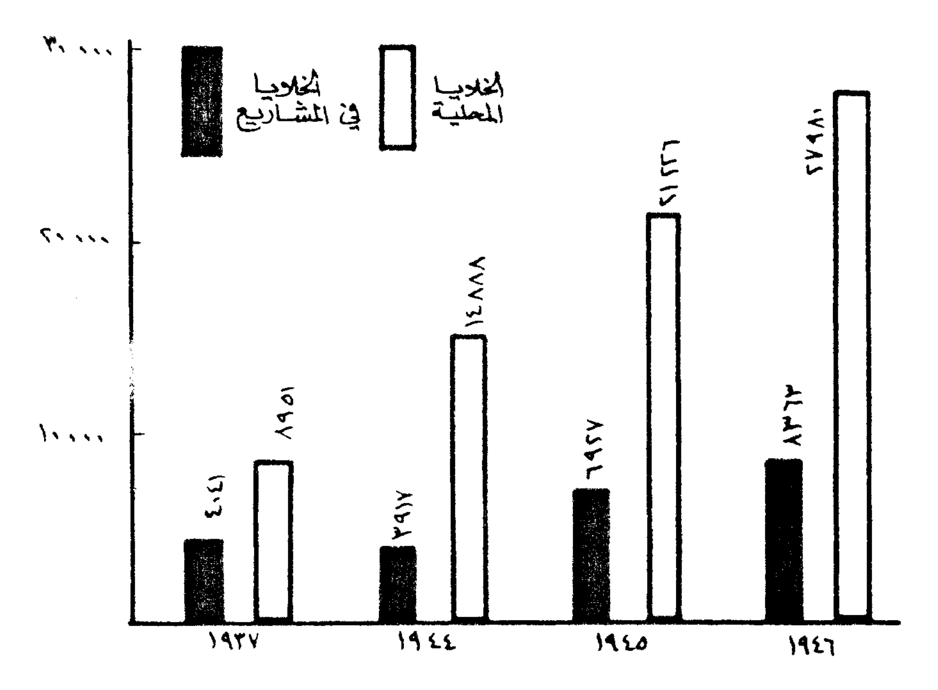
والمهندسين . وهي لا تحتل الا مركزاً صغيراً جداً . ولكن لا تصلح للاحزاب الاشتراكية . ولماذا لم تعتمد هذه تركيباً اكثر فعالية من نظام الشعبة للسيطرة على المتنسبين ؟ لقد كانت مقاومة النقابات مؤثرة بدون شك حيث رأت في خلية المشروع منافسة خطرة . في الاحزاب الاشتراكية اللامباشرة لم يكن ممكناً حتى طرح قضية الخلايا . وفي الاحزاب الاخرى كانت الروابط الفعلية مع النقابية مؤدية الى رفضها . ولا ننسى انه حوالي ١٩٣٠ حيث بدأت فعالية نظام الخلايا تظهر كان الاشتراكيون يتمتعون بتأييد غالبية اعضاء كبرى المنظمات النقابية في اغلب البلدان . فبالنسبة الى الشيوعيين كانت النقابات حصناً يجب محاصرته وكانت الخلايا افضل آلة للحرب ضدها . اما بالنسبة الى الاشتراكية فقد كانت حصناً يجب الدفاع عنه . وكان المراد ابعاد كل ما يهدد باضعافها .

ومن جهة ثانية لعبت ارادة المنتسبين دوراً مهماً. فالمقاومات التي قامت ضد اعادة تنظيم الحزب الشيوعي سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ تدل على ان الاتباع كانوا يفضلون الاطار القديم للشعب على النظام الجديد . ويجب الاخذ بعين الاعتبار بصورة واضحة العادات المكتسبة والتعلق بالتقاليد . ومع ذلك فالمقاومة للخلية اعمق من مقاومة التجديد. وفي الحالة الراهنة وبعد ان مضى على وجود النظام خمس وعشرون سنة في الاحزاب الشيوعية نلاحظ اتجاه الاعضاء الى تفضيل الخلايا المحلية على خلايا المشاريع . وفي آخر اجتماعات الحزب في فرنسا ، وخصوصاً سنة ١٩٥٠ ، لوحظت هذه الظاهرة عدة مرات وشدد زعماء الحزب الشيوعي طويلا على الصفة الجوهرية لخلية المشروع . « انها مسألة سياسية ذات اهمية بالغة تتعلق بصميم مفهوم حزبنا » . هذا ما اوضحه السيد موريس توريز(١). وفي تقريره عن التنظيم يعتبر السيد آلكور ان هذا الكره لخلية المصنع متــأت عن توجيهها الخاطىء لانهــا تتقوقع ضمن المطالب المهنية الخالصة وتهمل المشاكل السياسية . ويمكن التساؤل عن مدى كفاية الشرح وما اذا كان تفضيل التجمع المحلي (اي الشعبة) لا يرتبط باسباب اكثر عمقاً . ان يكون عمل الشعب (او الخلايا المحلية) اقل فعالية ، فهذا امر لا شك فيه . ولكن كثيراً من الناس الذين لا ينتسبون الى حزب من اجل العمل فقط وانما هم يبغون فيه شاغلا عن همومهم اليومية ، او توسيعاً لافاقهم بل وتسلية كما يقول باسكال .

وتعتبر من هذه الوجهة اجتماعات الشعب ، باطارها الاوسع وامكان لقاء رجال من اماكن مختلفة والخطب والمناقشات والمحادثات ذات الاهمية المحلية ذات

---

(١) النضال من اجل الاستقلال الوطني والسلام منشورات الحزب ١٩٥٠ (صفحة ٩١)



٢ - إعداد خلايا المنشآت أو المشاريع والخلايا المحلّية في الحزب الشيوعي الفرنسي(١)

قدرة مؤثرة تفوق اجتماعات الخلايا .

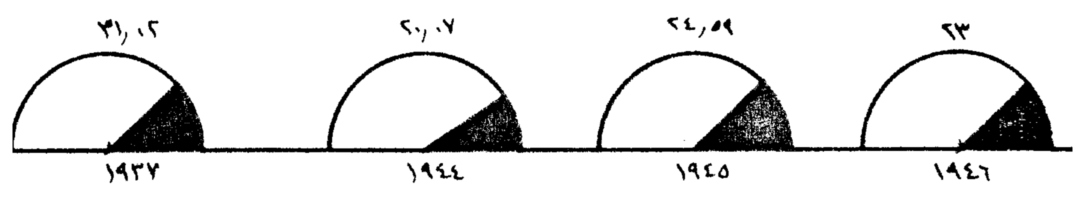
لا يمكن لنظام الخلايا اذاً ان يستقر وان يستمر الا بجهد مستمر من المركز . هذا الجهد ممكن في حزب شيوعي حيث تكون سلطة الادارة في الحزب قومية وغير ممكن في حزب اشتراكي اكثر لامركزية واقل انضباطاً .

ومغزى القول ان نظام الشعب طبيعي في حزب يضم الجماهير الشعبية اي انه ينطبق على الاتجاه الغالب وعلى قانون الجهد الادنى بينما نظام الخلايا مصطنع اي انه يتطلب توتراً دائماً ليستمر . ومع ذلك فلا نسترسل في المبالغة بهذا التعارض ولا في صعوبة العمل على استمرار حزب على اساس الخلايا . ويمكن ان تكون المبالغة

---

(١) اخذ عن الارقام التي اوردها السيد ليون موفى في تقريره الى مجمع باريس سنة ١٩٤٥ صفحة ٦ وما يليها ومحاضر ستراسبورغ (١٩٤٧) صفحة ٢٣٠ — ٢٣٣

في الاصرار على الخلايا اليوم ، في الحزب الشيوعي بسبب واقع اندماج اقوى اتحاد نقابي (الاتحاد العمالي العام C.G.T.) مباشرة في الحزب الشيوعي . عندما تكون اهم النقابات اشتراكية ، فان الخلية الشيوعية ترتكز على اساس العمل المهم والواضح : صراع ضد النقابات ونشر المطالب بلهجة اقوى ثم النسف من الداخل . وبالعكس اذا كانت النقابات شيوعية ، فهناك خطر من المزايدة قد يبدو بين العمل النقابي الصرف ونشاط الخلية. ومهما يكن من امر فيجب الاشارة الى ان اهمية خلايا المشاريع قد تضاءلت بشكل محسوس في الحزب الشيوعي الفرنسي سنة ١٩٤٥ بالنسبة الى ما قبل الحرب . تراجع المصورات ٢ و ٣ .



٣- نسبة خلايا المنشآت أو المشاريع في الحزب الشيوعي الفرنسي[1]

فالتحول في تركيب الحزب الاجتماعي يفسر جزئياً هذه الظاهرة ، وتزايد الملاكات كان نسبياً اكبر في الطبقات المتوسطة والزراعية منه في الطبقة العمالية (يراجع المصور الرقم ٤) . ولكن هذا العامل ليس وحده السبب: في سنة ١٩٤٤ كان عدد خلايا المشاريع اضعف منه في سنة ١٩٣٧ في حين ازداد عدد الملاكات العمالية. ومنذ ١٩٤٦ بدا ان النسبة العمالية في الحزب تتزايد في حين كان عدد خلايا المشاريع يتناقص : والتقرير المقدم من السيد آلكور الى اجتماع سنة ١٩٥٠ ذكر بدون اعطاء ارقام ، امثلة كثيرة مثيرة ثم اضاف (في الصفحة ١٤) « ولا يتعلق الامر ببعض الحالات الفريدة بل بامثلة تنسجم مع الاتجاه العام » .

ويبدو اذاً ان استمرار الخلية كعنصر اساسي في الحزب يصطدم بصعوبات يحاول الزعماء التغلب عليها لانهم يرون ان النظام هو اكثر فعالية من نظام الشعبة بكثير . وهم بكل تأكيد على حق في ما يتعلق بحزب عمالي. فالشعبة لا تتيح الا سيطرة ضعيفة . سطحية ومتقطعة بينما الخلية بالعكس وبسبب ابعادها ودوامها تؤمن سيطرة منتظمة متراصة وعميقة . ومن المؤكد ان عمل الخلايا ينفر كثيراً من المنتسبين الذين يفضلون عليه دردشات الشعب . ولكن هؤلاء هم بالضبط الاقل صلاحاً واخلاصاً ومتانة . وبالعكس يجد الآخرون في الخلية وسيلة عمل مباشر دقيق وجدي وفي الوقت نفسه مركز تثقيف . وبكل تأكيد يشكل نظام الخلايا عنصر قوة الاحزاب الشيوعية ولكن

السنة	المناطق الصناعية		المناطق النصف صناعية		المناطق الزراعية	
	عدد المنتسبين	نسبتهم الى السكان	عدد المنتسبين	نسبتهم الى السكان	عدد المنتسبين	نسبتهم الى السكان
١٩٣٧	١٤٤٣٨٣	١،٠٢	٩٣٩٢٦	٠،٦٤٦	٥٤٣٩٢	٠،٢٨٤
١٩٤٤	١٥٣٠٠٠	١،٠٨	١٢٠٦٣٤	٠،٨٣	٩٧٨٣٤	٠،٥١٢
١٩٤٥	٢٢٢٣٢٣	١،٥٧	٢٠٢٠١٨	١،٣٨٩	١٩٢٠١٤	١،٦
نسبة التزايد في سنة ١٩٤٥ بالنسبة الى ١٩٣٧	٪٥٣،٩		٪١١٥		٪٢٥٣	

مصور ٤ = تطور الملاكات الشيوعية في فرنسا قبل وبعد حرب ١٩٣٩ (١)

يجب التذكير بأن من نتائجه نقل مركز العمل السياسي . فاللجنة هي اساساً جهاز انتخابي وبرلماني واداة مناسبة للسيطرة على الناخبين وللضغط على المنتخبين ، وتمكن من تنظيم اقتراع وجعل المواطنين على اتصال بنائبهم . اما في الشعبة فتضعف هذه الخاصة ضعفاً محسوساً : فاجتماعاتها تتيح تثقيفاً للاعضاء . وهي لا تحاول فقط الحصول على نجاحات انتخابية بل تولي المنتسبين اليها تثقيفاً سياسياً وبالتالي تكون نخبة منطلقة من الجماهير مباشرة وقادرة على العمل باسمها ، وبالرغم من كل شيء تبقى الاهتمامات البرلمانية والانتخابية المسيطرة وبالعكس تصبح هذه الاهتمامات في الخلية ثانوية . لان الخلية بابعادها واطارها ليست اداة مناسبة للمعركة الانتخابية : اذ لا تنطبق على الدائرة الانتخابية او اجزائها ، فهي مصممة للعمل داخل مشروع وليس للمساهمة في اقتراع سياسي . وبكل تأكيد يمكن للنشاط الجاري في الخلايا ان يخدم الحملات الانتخابية ولكن بصورة غير مباشرة وملتوية لان هذه الحملات يجب ان تقاد من قبل اجهزة اخرى .

واختيار الخلية كاساس للتنظيم يؤدي اذاً الى تطور جذري في مفهوم الحزب

---

(١) هذا المصور نظم وفقاً للارقام التي ذكرها السيد ليون في تقريره عن التنظيم الى مؤتمر سنة ١٩٤٥ صفحة ٤ و ٥ ولم يشر الكاتب الى المناطق التي يعتبرها صناعية ونصف صناعية او زراعية . ومن جهة ثانية فان مجموع السكان الذي يذكره لهذه الفئات الثلاث سنة ١٩٣٧ يبلغ - ٤٧٧٤٤٥٠٠ - نسمة وهو عدد اعلى من سكان الوطن الام في نفس التاريخ (٤١ مليوناً) اذاً تحتوي هذه الارقام اراضي ما وراء البحار .

السياسي بالذات . فبدلا من جهاز مخصص للاستيلاء على الاصوات ولربط المنتخبين ، ولاقامة الاتصال في ما بينهم وبين الناخبين، يصبح هذا الجهاز اداة عمل ودعاية وسيطرة وعند اللزوم اداة عمل محظور تكون الانتخابات والمناقشات البرلمانية بالنسبة اليه وسيلة عمل من مجموعة وسائل وبل وسيلة عمل ثانوية. ولا نعرف كيف نشير الى اهمية هذا التحول اذ هو يدل على الفصل بين النظام السياسي والاجهزة التي خلقها لتؤمن سيره . فحدث الاقتراع العام والديموقراطية البرلمانية ادى الى نشوء الاحزاب السياسية : ولكن تطور هذه الاحزاب اعطى لبعضها تركيباً يبعدها عن الانتخابات وعن البرلمان . علماً بان نظام الخلايا ليس الا مظهراً صغيراً من هذه الظاهرة . وسنلاقي منها ما هو اخطر .

الميليشيا : الفصل بين الاحزاب السياسية والعمل البرلماني والانتخابي هو ايضاً اكثر وضوحاً في الاحزاب التي اعتمدت الميليشيا كأساس : نوع من الجيش الخاص عسكري الاطار خاضع كالجند لذات الانضباط ولذات التمرين ، يلبسون مثلهم البزات والاشارة ، ويقدرون مثلهم على القيام بالاستعراضات المنظمة تسبقهم الموسيقى والاعلام ، وهم جديرون مثلهم على محاربة الخصم بالسلاح والقوة البدنية ولكن هؤلاء الاعضاء يبقون مدنيين الا في حالات خاصة . وليسوا دائماً مستنفرين بصورة دائمة ولا مرعيين من قبل المنظمة بل هم ملزمون فقط بالاجتماع وبالتمارين احياناً كثيرة . ويلزمون دائماً بالاستعداد ليكونوا في تصرف قادتهم ولهذا نجدهم عموماً مقسومين الى قسمين : الاول يشكل نوعاً من الجيش العامل والآخر يشكل الاحتياطي . ففي داخل فرق الصاعقة الهتلرية مثلا كان الاعضاء العاملون يدعون ثلاث او اربع مرات في الاسبوع وتقريباً كل الاحاد الى مسارات دعائية او الى حماية الاجتماعات السياسية . وبالعكس كان الاعضاء المعمرون (فوق الـ ٣٥ سنة) او الذين تحبسهم مشاغلهم المهنية مجمعين كتائب منفصلة وملزمين بواجبات اقل ثقلا . وكذلك كان تنظيم كتائب القتال الطليانية المنشأة سنة ١٩٢١ يميز بين العناصر العاملة « برانسيبي » والعناصر الاقليمية « ترياري » التي كانت تكلف مهمات ثانوية.

فالصفة العسكرية للميليشيا لا تبدو فقط في تشكيلها بل وفي تركيبها . فالتركيب يرتكز على قاعدة من مجموعات صغيرة جداً تتجمع بشكل هرمي لتأليف وحدات اكثر فأكثر حجماً . وفي فرق العاصفة الوطنية الاشتراكية كان العنصر الاساسي الفصيلة المشكلة من اربعة اعضاء الى اثني عشر عضواً . واجتماع ثلاث الى ست فصائل يشكل شعبة . واربع شعب تكون السرية واجتماع سريتين يشكل فوجاً واجتماع ثلاثة الى خمسة افواج يشكل فيلقاً يتراوح افراده بين ١٠٠٠ و ٣٠٠٠ شخص واجتماع ثلاثة فيالق يكون لواء واجتماع ثلاثة الى سبعة الوية يشكل فرقة .

وكل فرقة توازي مقاطعة من اصل الاحدى والعشرين مقاطعة في الارض الالمانية . واتحاد مناضلي الجبهة الحمراء (ميليشيا الحزب الشيوعي الالماني المنحلة في سنة ١٩٢٩ والمعاد تكوينها باسم عصبة النضال ضد الفاشية) ، كان يرتكز على مجموعات من ثمانين رجلا (ثم من خمسة رجال) يسكنون الحي نفسه ، واذا امكن البناء نفسه لكي يسهل استنفارهم. واجتماع اربع مجموعات كان يشكل شعبة وثلاث شعب تكون « رفقة » او زمرة . اما تنظيم الكتائب الموسيلينية فكان منسوخاً عن النموذج ذاته . فالركيزة كانت « فصيلة القتال » التي يشكل تجمعها الشعب ثم المئويات ثم الشراذم ثم الكتائب وذلك وفقاً للتسميات الرومانية القديمة .

ولم يتسن لحزب سياسي ان يتألف كلياً على اساس الميليشيا فقط . فبجانب شعب القتال كنا نجد في الحزب الوطني الاشتراكي الالماني خلايا مشاريع وشعب من النموذج الكلاسيكي . وهكذا في الحزب الفاشي الايطالي . وحتى في زمن الغزوات التأديبية والسكوادريسم Squadrisme ، وبحجة اولى في الحزب الشيوعي في جمهورية واسمار حيث لم تلعب ميليشيا الحزب الشيوعي الا دور حماية . ومن جهة ثانية اضطرت كل الاحزاب تقريباً الى تشكيل ميليشيا مختلفة التطور عندما كانت تريد حفظ النظام في اجتماعاتها وحماية الخطباء والمؤيدين . هذا لا يمنع من اعتبار الميليشيا كعنصر ركيزة اساسي لبعض الاحزاب، بينما يلعب في الاحزاب الاخرى دوراً ثانوياً ومتواضعاً . ويندر ان يرتكز حزب ما بصورة مطلقة على عنصر واحد من العناصر الاربعة الاساسية ، باستثناء احزاب القرن التاسع عشر القديمة المرتكزة على اللجان . وفي الاحزاب المؤلفة من شعب ، نجد على العموم مراسلين فرديين في البلديات التي لم يكن فيها بعد شعب مرتبطة بلجنة القضاء : وهؤلاء يشبهون تماماً العملاء الانتخابيين للاحزاب المؤسسة على اللجان (وعلى سبيل المثال في والونيا) .

كان الحزب الاشتراكي المسيحي مؤلفاً في سنة ١٩٤٨ من ٦٧٧ شعبة محلية و ١٨٤٧ مراسلا في المحلات الخاليــة من الشعب . والاحزاب القائمة على الخلية تنمي بالضرورة الخلايا المحلية ، التي تشبه كثيراً الشعب ، لتجمع المنتسبين اليها الذين لا يمكن جمعهم في اطار المشروع . وكذلك يمكن للحزب القائم على الميليشيا ان يضم ايضاً شبكة من الشعب والخلايا من دون ان يفقد اصالته. والتمييز بين الاحزاب ذات الركيزة اللجانية وبين الاحزاب ذات الركيزة الشعبية والاحزاب ذات الركيزة الخلاوية والاحزاب الميليشية الاساس ، يقوم على العنصر التكويني الاساسي ، من دون التطلع الى وحدانيته . وليس من الضروري ان يكون هذا العنصر محتوياً على الغالبية العددية لاعضاء الحزب . فخلايا المشاريع في الحزب الشيوعي الفرنسي هي

اقل عدداً بكثير من الخلايا الاقليمية . وفي الحزب الوطني الاشتراكي الالماني ، يبدو ان ملاكات شعب القتال لم تتجاوز ثلث ملاكات الحزب (في سنة ١٩٢٢ بلغ عدد اعضاء شعب القتال ٦٠٠٠ عضو من اصل ١٥٠٠٠ منتسب الى الحزب . وفي سنة ١٩٢٩ بلغوا ٦٠٠٠٠ من اصل ١٧٥٠٠٠ وفي سنة ١٩٣٢ ٣٥٠٠٠٠ من اصل ١٢٠٠٠٠٠) (١) .

وبالرغم من كل شيء تبقى خلية المشروع الركيزة الاساسية للحزب الشيوعي ، كما ان الميليشيا تبقى ركيزة الحزب النازي ، وكل منهما يعطي للحزب اتجاهه العام ، وتكتيكه واصالته ، وشكله. وكما ان الخلية هي اختراع شيوعي فالميليشيا هي خلق نازي . لانها تنطبق على عقيدة الفاشية ، على هذا الخليط من سورل وموراس وبارتيو ، خليط يؤكد سيطرة النخبة ، والاقلية الفاعلة ، وضرورة العنف التي تمكن من السيطرة والاحتفاظ بالحكم : فالميليشيا تنظم هذه الاقليات وتعطيها وسائل العمل العنيف . وهي تفسر ايضاً بالتركيب الاجتماعي للفاشية اداة البورجوازية والطبقات الوسطى لتمنع تسلط الطبقات الشعبية ، بمقاومة قوة الجماهير بقوة السلاح وهي ايضاً تتعلق بالظرف التاريخي للنازية. في وسط الفوضى والاضطراب الايطاليين، سنة ١٩٢٠ ، اقرت الكتائب نظاماً صارماً ولكن حاسماً وجلياً، لتعويض تقصير الحكومة ، كذلك انتزعت شعب القتال من الجماهير الشيوعية والاشتراكية السيطرة على الشارع ، وفي الوقت نفسه احيت الامل بجيش اعيد تكوينه في المانيا المغلوبة .

وبكل تأكيد فان الميليشيا اكثر بعداً من الخلايا عن العمل الانتخابي والبرلماني. فهي تشكل بصورة اوضح وربما مؤكدة اكثر مما تشكل الخلايا اداة لقلب النظام الديموقراطي لا اداة تنظيم له. فالميليشيا الفاشية حملت موسوليني الى الحكم عن طريق السير الى روما والميليشيا النازية تبنت هتلر عندما حرق سفاريو الرايخستاغ وما تلاه من حل للحزب الشيوعي الامر الذي امن الاكثرية النيابية للنازيين بدون مقاومة شعبية. وبالرغم من كل شيء فالاحزاب الميليشيا لا تحتقر ابداً الانتخابات والبرلمانات في مرحلة الاستيلاء على الحكم . حالها كحال احزاب الخلايا : فقد تصرف هتلر بعنف ضد مرامي بوهن ، وموسوليني ضد تطرفات السكواد وكلاهما شاركا في الاقتراع ، ونظما دعاية انتخابية مكثفة ، وعقدا المؤامرات البرلمانية المعقدة . ولكن هذا لم يكن الا وجه من اوجه عملهما ولم يكن اهمه . فقد استعملا

(١) ارقام ذكرها ج بنوا مشن . تاريخ الجيش الالماني، باريس ١٩٣٨ مع كل التحقيقات .

الاساليب الانتخابية والبرلمانية خصيصاً لهدمهما ، وليس ليتصرفا ضمن اطاريهما . وكذلك تفعل احزاب الخلايا . ويمكن التساؤل ايضاً ما اذا كان نظاما الخلية والميليشيا لا يميلان الى التداخل والى ان يتمم احدهما الآخر . ومما يثير الفضول ان نرى الاحزاب التي ترتكز بصورة رئيسة على الميليشيا تهتم كثيراً ايضاً بالخلايا وتجهد في اعطائها قسماً كبيراً من تركيبها . فخلايا المشاريع كانت نامية في الحزب الوطني الاشتراكي ، وفي داخل الشعبة الاولى للتنظيم الموضوعة على رأس الحزب كانت ادارة الخلايا المشروعية تؤلف احد التقسيمات الثلاثة الاساسية (تحت امرة و . شومان) . واذا لم يكن الحزب النازي قد فسح لها في المجال قبل الاستيلاء على الحكم فلانها لم تكن قد وجدت بعد (اذ معلوم ان الاحزاب الشيوعية غير الروسية لم تتبناها الا في سنة ١٩٢٤) . ولكن الاحزاب الصغيرة الفاشية التي عملت في بلدان مختلفة من اوروبا ، عشية حرب ١٩٣٩ جهدت ، وبمشقة في انشائها. ومن جهة ثانية فان الاحزاب المرتكزة على الخلية هي وحدها التي اعطت احياناً اتساعاً كبيراً لنظام الميليشيا (من غير الاحزاب الفاشية) . وبكل تأكيد فان الاحزاب التي استعملته كثيرة : فالاجتماعيون الديموقراطيون الالمان كان لديهم «راية الامبراطورية» والاجتماعيون الديموقراطيون النمسويون كانت لديهم «الميليشيا العمالية» وحتى حزب العمال البلجيكي انشأ ميليشيا الشباب سنة ١٩٢٠ . ولكن هذه الجهود لم تنمُ تماماً . فالحزب الوحيد السياسي الالماني ، غير النازي الذي انشأ ميليشيا قوية تجاه شعب القتال الهتلرية كان الحزب الشيوعي . وتطور الميليشيا الشيوعية سنة ١٩٤٥ ، في اوروبا ، يعتبر اكثر دلالة رغم ان هناك بعض الاحزاب الاخرى التي ناضلت في المقاومة وحاربت العدو . والاحزاب الشيوعية وحدها هي التي توصلت الى انشاء تنظيم عسكري مستقل تحت الاحتلال ، وشكلت منه نواة ميليشيا شعبية قوية بعد التحرير . ونحن نعرف الدور الذي لعبته هذه الميليشيا في بعض بلدان اوروبا الشرقية وخصوصاً في تشيكوسلوفاكيا .

هذا الاتجاه لاستخدام الميليشيا والخليه في آن واحد يمكن ان يفسر بسمتهما المشتركة وهي النفور من الاساليب الانتخابية والبرلمانية. فالحزب المرتكز على الميليشيا لا يتورع عن استعمال الثانية وبالعكس. وربما بصورة اعمق وجبت ملاحظة صلة قربى من التركيب بين النظامين : صغر المجموعات الاساسية ، تجاور الاعضاء ، تكاثر عملهم. ألا تهيىء الخلية نوعاً من التعبئة المدنية للمنتسب كما تهيىء الميليشيا التعبئة العسكرية؟

وهناك ايضاً الترابط العام الذي يجمع في كيان واحد هذه المجموعات الصغيرة :

الفصائل والخلايا والذي يظهر نفس القصد الجماعي .

الترابط العام

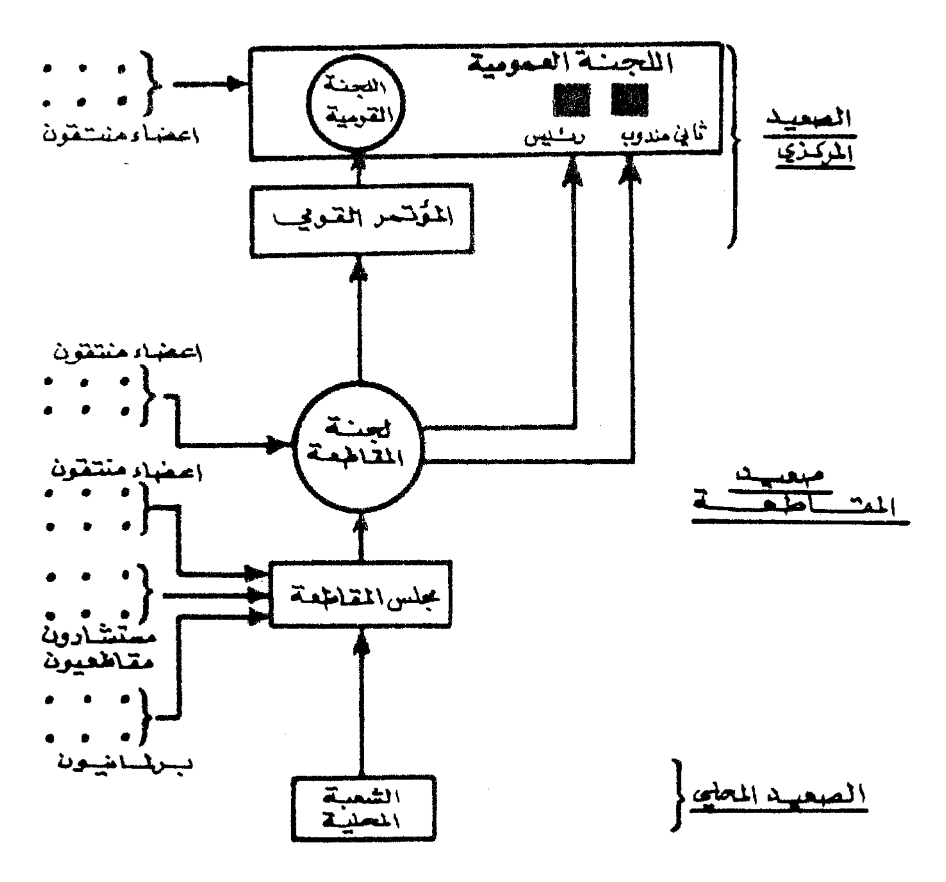
كيف يكون ترابط هذه المجموعات الاساسية في ما بينها ، لجان ، شعب ، خلايا وميليشيا والتي يشكل تجمعها الحزب ؟ ذلك هو موضوع الترابط العام ، موضوع فني خالص في الظاهر وثانوي بالنتيجة ، موضوع سياسي في اساسه الواقعي واولي ، لان احكام العلاقات والاتصالات بين المجموعات الاولية للحزب تؤثر بعمق في المناضلين وفي وحدة الحزب العقائدية وفي فعالية عمله وحتى في اساليبه ومبادئه .

وعلى العموم يميل الترابط السياسي الى تقليد الترابط الاداري للدولة : فتجمع « عناصر الاساس » يتخذ مظهر الهرم ذي المراتب متطابقاً مع تقسيمات البلاد الرسمية على ان يكون لاحدى هذه الدرجات صفة مهمة تنطبق في الغالب مع المنطقة الادارية الاساسية . ففي فرنسا تجمع الخلايا والشعب في اتحادات محافظات ، بينما تكون لمجموعات الدوائر والاقضية اهمية ثانوية او ملحقة . وفي بلجيكا يقوم الترابط على القضاء وشعب الدوائر او الاقاليم الاقل اهمية . وفي البلاد الواطئة يعتمد الترابط على الاقليم وفي سويسرا على القضاء الخ . ومع ذلك تظهر بعض الاحزاب ميلها الى فصل ترابطها عن الاطر الادارية : فاستعمل الحزب الشيوعي الفرنسي طويلا « الشعاع » ثم المنطقة كوحدات حزبية مستقلة عن التقسيمات الادارية . وامتاز ترابط الميليشيا الفاشية باصالة واضحة في مختلف مراتبه . فالمناطق في الحزب الاشتراكي الديموقراطي الالماني لم تطابق حدود اللاندر (مصور رقم ٧) الخ . ومن جهة ثانية فالميل الى اعطاء احدى درجات الترابط صفة ممتازة ليس عاماً . بل على العكس نجد بعض الاحزاب تضاعف هذه الدرجات معطية للكل اهمية متعادلة تقريباً . هذا التركيب يجر الى نتائج ذات اثر في درجة مركزية الحزب .

الترابط الضعيف والترابط القوي : لنقارن بين الحزب الراديكالي الاشتراكي الفرنسي والحزب المسيحي الاشتراكي البلجيكي . فكل منهما يؤلف نموذجاً ممثلا لفئة من المنظمات الحزبية . فترابط الاول ضعيف جداً لان الحزب يتألف اساساً من شعب واتحادات وصحف تشترك فيه جميعها . وكقاعدة عامة يمكن لاتحادات المقاطعات وحدها ان تنتسب مباشرة لان الانظمة لا تقر الاشتراك لشعبة الا اذا ادرجت في جداول الاتحاد عندما يوجد . ولكن لا شيء محدد في ما يتعلق بالتركيب الداخلي لهذه الاتحادات واندماج الشعب داخلها بحيث يستطيع كل اتحاد ان ينظم

نفسه كما يشاء . اما ترابط الاتحادات داخل الحزب فيكاد ان يكون اوضح . وبكل تأكيد تحدد الانظمة تمثيلا للمؤتمر « الكونغرس » وللجنة التنفيذية ولكن هذا التمثيل ليس دقيقاً . فقبل حرب ١٩١٤ كان المؤتمر « الكونغرس » يتألف من منتخبي الحزب ومن مندوبي الصحف واللجان والاتحادات من دون ان يحدد عدد المندوبين وطريقة تعيينهم . وفي الوقت الحاضر يستطيع اعضاء اللجان والاتحادات الذين دفعوا الاشتراك استلام بطاقة المؤتمر (في مقابل دفع ثمنها) وبالتالي الانضمام الى المجتمعين . وهكذا يمكن لاي كان تقريباً ان يدخل في مؤتمر الحزب .

وليس تأليف اللجنة التنفيذية ، التي هي العضو المركزي الاهم باحسن تحديداً .



٥ ـ تفصيلات الحزب المسيحي الإجتماعي البلجيكي

فهي تضم اعضاء معينين حكماً واعضاء منتخبين من قبل المؤتمر . والاعضاء المعينون حكماً هم : اعضاء مجلس الشيوخ ونواب الحزب ومستشاروه العامون ومستشاروه البلديون (للمدن التي تزيد على ٥٠٠٠٠ نسمة) ورؤساؤه الفخريون ونوابهم ورؤساؤه السابقون وامناء السر والقدامى منهم ثم رؤساء اتحادات المحافظات وامناؤها. وكان الاعضاء المنتخبون من قبل المؤتمر يضمون قبل ١٩١٤ مندوبين عن كل محافظة وعن كل ٢٠٠٠٠٠ ساكن. وبعدها كان المؤتمر ينتخب لكل محافظة ١ً – عضواً عن كل ١٠٠٠٠٠ ساكن او كسرهم ٢ً – عضواً عن كل ٢٠٠ مشترك او كسرهم . ومنذ ١٩٤٥ ظلت الفئة الثانية وحدها ولكنها لم تكد تمثل ربع اللجنة التنفيذية، والباقي كان مكوناً من الاعضاء الحاكمين. وهكذا يتبين ضعف الارتباط . فبدلا من تجمع الفئات الاساسية بحيث يتاح لكل منها ان يعبر عن مقدار قوته، كان الحزب الراديكالي يشبه تجمعاً غير متماسك من اللجان التي ترتبط بوشائج ضعيفة متغيرة ناتجة من تدابير سرية وخصومات المتآمرين ونزاعات بين تكتلات الاحزاب وبين الشخصيات . ونجد النموذج نفسه من التركيب عند عدد كبير من الاحزاب المعتدلة او المحافظة في العالم على ان هذا النموذج لا يبلغ لدى الجميع درجة التفكك نفسها ولكن البعض منها له ارتباط اكثر وهناً وابهاماً كالاحزاب الاميركية مثلا .

ويصبح الفرق واضحاً بالنسبة الى الحزب الاشتراكي البلجيكي . ففيه ينظم الارتباط بدقة بحيث يكفل اشتراك كل عناصر الاساس في حياة الحزب العامة (المصور الرقم ٥). وتنتخب الشعب المحلية كل سنة مفوضين بمعدل واحد لكل مئة منتسب (والحد الادنى اثنان) وهؤلاء يشكلون بعد ان ينضم اليهم البرلمانيون والمستشارون الاقليميون الجمعية العمومية للمقاطعة التي تنتخب رئيساً واثني عشر عضواً على الاقل. وهؤلاء يختارون بانفسهم عدداً من الاعضاء يعادل نصف الاعضاء المنتخبين . والمجموع يشكل لجنة المقاطعة التي تؤمن الادارة المحلية للحزب . وتنتخب كل لجنة بنفسها مندوبين عنها الى المؤتمر الوطني من الجمعية الوطنية بمعدل واحد لكل ٢٥٠ منتسباً منتظم التسجيل في مجموع الشعب التابعة لها. والمؤتمر هو المرجع الاعلى للحزب الذي يعين اكثرية اعضاء اللجنة الوطنية (والباقي ينتقى انتقاءاً) وهذه تؤمن الادارة الدائمة للحزب . ويمكن ان توسع نفسها لتصبح مجلساً اعلى باضافة رؤساء لجان المقاطعات مع ممثل ثان لكل مقاطعة وعضوين تنتقيهما هي بنفسها . والمجلس الاعلى يشكل جهازاً وسيطاً بين المؤتمر واللجنة الوطنية . هذا الجهاز يسمح باستشارة الاتحادات مباشرة وبسرعة حول المسائل المهمة .

هذا الترابط في الحزب المسيحي الاجتماعي ليس اصيلا (لانه مستوحى

بشدة من تركيب الحزب الاشتراكي البلجيكي) . فقد اخذ كمثال بسبب اتصافه بالحداثة وبالتفصيل : ولكنه يطبق فقط نظاماً توحد خطوطه الكبرى في كل الاحزاب الاشتراكية في العالم تقريباً ، وفي معظم الاحزاب الكاثوليكية والديموقراطية المسيحية وفي عدد كبير من الاحزاب ذات الميول الاخرى. ففي الاحزاب الشيوعية والفاشية (وفي كثير غيرها التي ليست شيوعية ولا فاشية) يختلف شكل الترابط . لان مراتب التسلسل اكثر عدداً والاطر الجغرافية ليست هي ذاتها: ولكن تتفق في صفة الاساس اذ يتعلق الامر بترابط قوي بعكس ترابط الحزب الراديكالي الاشتراكي الفرنسي الواهي : يبدو الحزب طائفة منظمة حيث يكون لجميع عناصر الاساس مكان محدد يعين اهميتها المختلفة. وفي الواقع تبقى التكتلات الداخلية والمؤامرات ممكنة: ولكن فقط بمقدار ما يكون لها سند في الطائفة الحزبية او الفئات المكونة لها . فاتجاه ما ، كما هو قائم في الحزب الاشتراكي الفرنسي ، يجب ان يجهد نفسه لاكتساب بعض المؤيدين في كل شعبة ، وبعض الشعب في كل اتحاد ، وبعض الاتحادات في المؤتمر حتى يكون ذا اثر في الحزب .

ويجب ان لا نخلط بين الترابط القوي والتركيب الديموقراطي ، وبكل تأكيد لا يكون الترابط الضعيف ديموقراطياً : فتنظيم الحزب الراديكالي مصمم من اجل خنق صوت المنتسب ومن اجل اعطاء السلطة في الحزب لمجموعات صغيرة اوليغارشية. ولكن العكس ليس صحيحاً : فالترابط الشديد يمكن ان يكون ديموقراطياً او لا يكون . ففي الاحزاب الاشتراكية يؤمن الانتخاب المقرر على كل المستويات ، مع مراقبة الوكالات بدقة وتنظيم الاصوات ، ديموقراطية عالية . وفي الاحزاب الديموقراطية المسيحية تضعف الوسائل المختلفة (التعيين في الحزب المسيحي الاجتماعي البلجيكي مثلا) هذه الديموقراطية. وفي الاحزاب الشيوعية يؤدي تعيين القادة من قبل المركز الى اوليغارشية (حكم القلة) فعلية : فمتانة الترابط تصبح عنصراً لهذه الاوليغارشية ووسيلة لتقوية سيطرة القادة على المؤيدين .

ما هي العوامل التي تدفع الى ضعف الترابط او تقويته في الحزب ؟ يمكن هنا ان نشير الى الاختلاف التقليدي بين الامزجة الوطنية ، ومهما كان هذا المفهوم مهماً وخطراً فلا يخلو من اهمية . فمن الملاحظ مثلا ان الاحزاب الاشتراكية اللاتينية اقل قوة ارتباط من الاحزاب الاشتراكية الشمالية. والايطالية اقل قوة من الفرنسي (في الواقع ان لم يكن في نصوص الانظمة) . ولكن ذلك لا يقودنا بعيداً : فالحزب الشيوعي الفرنسي اكثر تصلباً من الحزب الاشتراكي الالماني ، والحزب الاشتراكي الفرنسي اكثر تصلباً من الحزب المحافظ الانكليزي ... الخ. وبالامكان الاخذ بالحسبان الظروف التاريخية الخاصة : فضرورات المقاومة السرية حملت الاحزاب السياسية الاوروبية على تقوية ترابطها بين سنتي ١٩٤٠ و ١٩٤٥ وبقيت

من ذلك بقايا تجاوزت عهد التحرير ولكن هذه العناصر تبقى ثانوية .
ويبدو النظام الانتخابي اكثر اهمية . فالاقتراع بحسب اللائحة ، الناشط في اطار منطقة كبرى يضطر اللجان او الشعب المحلية للحزب الى اقرار ترابط قوي في ما بينها داخل المنطقة لكي يتم التفاهم على تشكيل اللوائح. وبالعكس فان الاقتراع الفردي ، الناشط في منطقة ضيقة ينحو الى جعل كل مجموعة صغيرة محلية من الحزب كياناً مستقلا وبالتالي الى اضعاف الترابط فيه . فاذا كان الاقتراع على اساس اللائحة يتلاءم مع التمثيل النسبي ، فعدم امكان الشطب عملياً واقرار الترتيب الدقيق بين المرشحين هو الذي يحدد انتخابهم. عندها يصبح من الضروري تقوية الترابط بصورة اشد. والاقتراع وفقاً لنظام اللائحة سواء كان نسبياً ام لا ، يؤدي الى ترابط يتعدى المستوى المحلي : اذ يوهن تأثير الاشخاص ويقوي اثر الافكار، ويعطي للبرامج العامة سيطرة على الخلافات التافهة ، ويدفع اذاً الى تنظيم وطني للاحزاب فالتمثيل النسبي يتطلب بالضرورة في بعض الانظمة ، مثل هذا التنظيم اذا كان توزيع البقايا يتم على المستوى الوطني .
هذه الاستنتاجات ليست مأخوذة من تحليل نظري ، بل من مجموعة كبيرة من الملاحظات العملية . وبحسب التسلسل التاريخي ، يمكننا الاستشهاد بمثل من بلجيكا حيث كانت احزابها في اواخر القرن التاسع عشر تحتضن امتن الانظمة في اوروبا وهذا ما كان يتلاءم مع نظام اللائحة . ويشار بالتالي الى ان تبني التمثيل النسبي عمل في كل مكان على تقوية الترابط : ومن الواضح انه في كثير من البلدان ، في ذلك الحين بدأت الاحصاءات الرسمية فقط بتصنيف نواب الحزب ، الامر الذي لم يكن ممكناً من قبل بسبب ضعف التنظيمات . واخيراً فان المثال الفرنسي اكثر دلالة حيث استبدلت احزاب الجمهورية الثالثة القليلة الترابط باحزاب قوية في الجمهورية الرابعة . فقد كان اقتراع الدائرة يزول امام التمثيل النسبي : فالحزب الراديكالي وليد الدائرة ، ولا يزال يحتفظ لها بحنين الى الماضي (نوستالجيا) وبالذات يتطابق نظام الدائرة الفردية مع الترابط الضعيف للاحزاب الاميركية . ومع ذلك فتأثير النظام الانتخابي لا يبدو حاسماً : ففي داخل البلد نفسه ، توجد فروقات واضحة جداً في قوة الترابط الحزبي وضعفه . فالاحزاب الاشتراكية في كل مكان اقوى ترابطاً من الاحزاب المحافظة مهما كان النظام الانتخابي . وفي فرنسا بالذات يمكن التساؤل ما اذا كانت المتانة الاقوى لاحزاب الجمهورية الرابعة بالنسبة الى الثالثة لم تأت من زوال الاحزاب الضعيفة الترابط (الراديكاليون والمعتدلون) سنة ١٩٤٥–١٩٤٦ ومن نمو الاحزاب ذات التركيب القوي (الاشتراكيون والشيوعيون) يضاف اليها الحزب الجديد (الحركة الجمهورية البرلمانية).

وفي الواقع يبدو ان العامل الاساسي هو طبيعة عناصر الاساس التي تكون الحزب. ويبين التحليل ان هناك تطابقاً بينها وكذلك يظهر قوة او ضعف الترابط الحزبي. ففي القرن التاسع عشر كانت الاحزاب ترتكز على اللجنة وعلى ترابط ضعيف. واليوم نجد اغلب الاحزاب المحافظة والمعتدلة والليبرالية في اوروبا تعتمد العنصرين الاساسيين. وكذلك الحال في الاحزاب الاميركية وبالعكس من ذلك فان الاحزاب الاشتراكية واغلب الاحزاب الكاثوليكية التي تعتمد الشعبة تتبنى ايضاً ترابطاً قوياً . ويقوى هذا الترابط اكثر في الاحزاب الاشتراكية حيث تثبت الشعبة وتعمم بصورة اقوى منها في الاحزاب الديموقراطية المسيحية حيت تعمل الشعبة بصورة اقل انتظاماً... واخيراً في الاحزاب الشيوعية المكونة على اساس الخلية ، وفي الاحزاب الفاشية التي تشكل الميليشيا وحدتها الاساسية يبدو الترابط اكثر وضوحاً وصلابة ومتانة . وبالامكان اكتشاف الفروقات التفصيلية نفسها : فالحزب الفاشي الايطالي حيث كانت الميليشيا اقل تنظيماً كان له ترابط اقل قوة من ترابط الحزب الوطني الاشتراكي الالماني حيث كانت قدبلغت فرق الصاعقة الكمال في التنظيم. ولكن الطبائع القومية لم تكن غريبة ايضاً عن هذه الفروقات . ويمكن البحث عن تفسيرات لهذه الظاهرة والتحقق من ان نظام اللجان يعبر عن فردية عميقة وعن الاثر السياسي للشخصيات وان بدا ضعف الترابط فيها كظاهرة طبيعية. وبالمقابل فان نظام الخلايا يفترض تناسقاً دقيقاً وواضحاً لجهود هذه الوحدات الصغيرة المشتتة في المشاريع اذا لم يرد لها ان تذوب في عمل المطالبة الخالص ذي الاهداف الضيقة جداً . هذا التشدد هو اعظم ايضاً في نظام الميليشيا : فطبيعة الجهاز العسكري ذاته تتطلب تعاوناً دائماً بين وحدات الاساس المختلفة واتصالا تسلسلياً دقيقاً في ما بينها. اما الشعبة فاسمها يفترض اندماجاً في طائفة اوسع والتركيب الديموقراطي للاحزاب الذي حاولت الشعبة تحقيقه ، يتطلب ان تقوم كل مجموعة اساسية بدور يتناسب مع اهميتها الصحيحة في ادارة الحزب، الامر الذي يؤدي الى ترابط صلب وقوي. هذهالتفسيرات المتأخرة هي قليلة الاهمية . فالحدث المهم هو عملياً التطابق العام بين نظام اللجان والترابط الضعيف، ونظام الشعب والترابط القوي وانظمة الخلايا والميليشيا والترابط الاشد متانة . وهناك تفسيرات اخرى ممكنة في هذا المجال تدل على وجود انفصام اساسي ، وعلى تباين عميق بين نموذجين من الاحزاب. فنتحقق مثلا من ان الترابط القوي يتطابق مع هيكل معقد ، وان الترابط الضعيف ينطبق على هيكل بسيط . وبمقدار ما نريد تأمين اتصال دقيق بين الاجهزة الاساسية بمقدار ما نضطر الى مضاعفة اجهزة الحزب ، وتطوير دورها ، وتحديد المهمات في ما بينها ، وبالتالي خلق جهاز حكومة حقيقي مع الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات بدلا من سلطة بدائية

ضعيفة التنظيم : على ان تكون السلطة التشريعية للمؤتمر والكونغرس او للجمعية العمومية او للجمعية الوطنية في حال غيابه والسلطة التنفيذية للجنة الادارية (او للجنة الوطنية او الهيئـــة التنفيذية ، او المكتب التنفيذي ... الخ) وان تكون السلطة القضائية للجان التحكيم او المراقبة او الخلافات . هذا التعقيد المتزايد للآلة الحكومية تمهد له من غير شك واقعة ان الاحزاب ذات الترابط المتين هي ايضاً الاحزاب التي ترمي الى السيطرة على جماهير اكثر عدداً (في الشعب والخلايا والميليشيا) بعكس الاحزاب ذات الترابط الضعيف (في اللجان). ومن هنا نشأ تفريق آخر . هو التفريق بين احزاب الملاكات واحزاب الجماهير . وهذه المسائل المختلفة ستوضح في ما بعد .

الاتصال العمودي والاتصال الافقي : مهما كان مهماً التفريق بين الترابط القوي والترابط الضعيف فانه يبقى غير كاف . اذ يقدم مصوراً اولياً فقط للتصنيف واساساً اولياً للتوجيه تقريبياً جداً. ولكي يتوضح ذلك يجب تحديد اتجاه الترابط ، الامر الذي يجر الى مقارنة الاتصالات العمودية من جهة والاتصالات الافقية ، ومن جهة ثانية الى مقارنة المركزية واللامركزية .

ومفهوم الاتصال العمودي ليس جديداً واذا كان الحزب الشيوعي قد رفعه الى درجة الكمال فانه لم يخترعه . وبمعنى عام يسمى اتصالا عمودياً الاتصال الذي يجمع جهازين تابع احدهما للآخر : مثاله الشعبة البلدية ولجنة الدائرة ، او لجنة الدائرة واتحاد مقاطعة ، واتحاد مقاطعة واللجنة المركزية . وبالعكس يعتبر افقياً الاتصال بين جهازين من المستوى ذاته : كالاتصال بين شعبة نيللي وشعبة باسي بين شعبة لبورن وبين شعبة ريول بين اتحاد دوردونيه واتحـــاد لوت وقارون . ونظـــام الاتصال العمودي يفترض ان لا يقبل في حزب الا النـــوع الاول من دون الآخر ؛ الامر الذي يؤدي الى انقسام كبير : فالمجموعات من الرتبة ذاتها لا تستطيع التواصل في ما بينها الا عن طريق القمة . وهذا يفترض امرين : غياب اي اتصال افقي مباشر واعتماد التفويض لتشكيل « المراجع العليا » . ولنفترض ان الشعبتين البلديتين ليس لهما الحق في اقامة اتصالات افقية مباشرة ؛ فاذا كان المؤتمر الفدرالي مؤلفاً من مجموع اعضاء الشعب المحلية فان الشعب المعينة يمكنها ان تتواصل داخل المؤتمر ، وهكذا يتكون اتصال افقي غير مباشر . وبالعكس اذا كان المؤتمر يتألف من مندوبين مفوضين عن الشعب فقط فلا وجود للاتصال المباشر بين الشعب ذاتها .

ويقدم الحزب الشيوعي خير مثال دقيق ومتماسك لنظام الاتصالات العمودية . فالخلايا لا تتواصل في ما بينها بل بواسطة الشعبة التي تشكل المرتبة العليا . والشعبة تتألف من مندوبي الخلايا . وهؤلاء المندوبون ينتخبون لجنة تعين مكتباً .

والشعب ذاتها لا تتواصل في ما بينها بل عن طريق المرتبة العليا، الاتحاد ، المكون من مندوبي الشعب الذين يجتمعون كل ستة اشهر للتشاور وفي الاجتماع ينتخبون لجنة فدرالية تسمى بدورها مكتباً واخيراً لا تتواصل الاتحادات في ما بينها مباشرة بل بواسطة « القمة » « المؤتمر الوطني » الذي يجمع كل سنتين مندوبي الاتحادات فينتخب لجنة مركزية تعين بدورها المكتب السياسي والسكرتاريا ومفوضية المراقبة السياسية . وهذا النظام يمنع بتاتاً كل نمو للبدع ، او التجزئات او المعارضات داخل الحزب والانشقاق الحاصل داخل خلية ما لا يمكن ان ينتقل الى الخلايا المجاورة ولا يمكن ان يصل الى مرتبة الشعبة الا بواسطة مندوب الخلية : حيث يصل الى وسط اكثر اصطفاء واكثر ضماناً. والحواجز نفسها موجودة في كل من المراتب العليا ، انما بشكل امتن اذ ان الاطر تكون احسن تكويناً واعمق تجربة . ومن الملاحظ ان حرية النقاش تكون كبيرة في قلب الخلايا (فكل الشواهد تتوافق على هذه النقطة) ولكنها تتضاءل كلما سرنا صعداً في المراتب .

واخطار العدوى تقل ايضاً بالمركزية التي تقوي الصفة العمودية للاتصالات . فكل مندوب عن جهاز ادنى ليس مسؤولا امام منتدبيه ، بل امام الجهاز الاعلى : وهو اذاً ملزم باطلاع هذا الجهاز على الخلافات المحتملة التي تولد داخل المجموعة التي ائتمن عليها ، لا ليدافع عن وجهة نظرها بل ليمهد للتدخل الانقاذي من قبل المركز . وتكون هذه الحواجز المختلفة اكثر قوة لان المركز يلعب دوراً كبيراً في تعيين مختلف المسؤولين ، ولانه على اتصال دائم مع هؤلاء الذين يعلمونه بكل حركة مشبوهة ، وبسبب وجود جهاز سري من قبله ليراقب الجهاز الرسمي (١) . فيمكنه التدخل اذاً بقوة كبيرة وفعالية كبيرة منذ ظهور اي انشقاق في اي مكان من الآلة. والجهاز يشبه تماماً عملية الامان المقررة على السفن، مع ما فيها من تقاطع يفصل ويعزل تماماً الاجزاء عن بعضها (٢) . وليس نظام الاتصالات العمودية الوسيلة المثلى لاقامة الوحدة والتجانس في الحزب فقط بل هو يمكنه بسهولة من القيام بالعمل بسرية ايضاً . لان الاتصالات العمودية والفصل المحكم في ما بينها كل ذلك يشكل بدقـــة القاعدة الاساسية للسرية : فالتدخل البوليسي يصبح عندها محدوداً بقطاع ضيق جداً من المنظمة وعملية الانتقال من العمل العلني الى

(١) من جملة المعلومات يراجع روث فيشر (ستالين والحزب الشيوعي الجرماني) بالانكيزية، نيويورك ١٩٤٨. علما بان كل المعلومات ماخوذة عن الهاربين من الحزب وهي موضوع شك اكيد .

(٢) هذا التشبيه مستعمل من قبل الحزب نفسه. يراجع (حياة الحزب) محظور (١٩٤١) الثلاثة اشهر الثانية رقم ٣ صفحة ٩ و ١١ و ١٢

العمل السري بسيطة جداً . يتخلص الحزب اولا من المنتسبين الاقل ولاء الذين يتركونه نتيجة المنع او خوفاً من الاضطهاد . ثم يفتت اكثر قليلا مجموعاته الاساسية : كما جعلها سنة ١٩٤٥ مجموعات خماسية ثم ثلاثية فقط ولكنه يحتفظ بمجموعة جهازه ، مطبقاً ببساطة ولكن بدقة شديدة القواعد الدائمة المتعلقة بمنع الاتصالات الافقية . هذه الامكانية للعمل السري لعبت دوراً كبيراً في تبني نظام الاتصالات العمودية في المجمع العالمي لسنة ١٩٢٤ : وكنا في العصر البطولي حيث كان يجب على الحزب ان يعمل مرة في العلانية ومرة في الخفاء فالحزب والاحتلال من جهة والاضطهادات وقوانين الحظر الجديدة من جهة ثانية ، كانت تعطي لهذا المبرر القديم ، كل قيمته ومع ذلك فكثـيرون هم الاشخاص الذين ينظرون اليوم الى نظام الاتصالات العمودية الشيوعي فقط من زاوية تلاؤمه مع السرية . ولكن قيمته كوسيلة توحيد هي بدون شك اكبر . ونظام الاتصالات العمودية لم يكن حكراً على الحزب الشيوعي وحده فالاحزاب الفاشية تبنت الى حد ما نظاماً مشابهاً : فالحزب الوطني الاشتراكي مثلا اعتمدها بصورة اساسية . وتعيين القادة مباشرة من قبل المركز ، وعلى كل المستويات ، يسهل الفصل بهذا الشأن . وفي الحزب الاشتراكي الالماني ، قبل قانون المنظمات لسنة ١٩٠٨ ادت تدابير المنع التي اتخذها بسمارك الى اعتماد نظام اصيل جداً للعلاقات العمودية : فالاشتراكيون في كل محلة كانوا ينتخبون باجتماع علني «رجل ثقة» . وكان مجموع هؤلاء الرجال يشكل المنظمة الشرعية للاشتراكية الديموقراطية وهكذا لم تكن الشعب لتتصل في ما بينها بل كان اتصالها يجري عن طريق رجال الثقة. ومع ذلك فقد كان هذا الانفصال ذا طبيعة حقوقية اكثر منها سياسية اذ كان يستعمل للتحايل على القانون اكثر مما كان للحصول على الانسجام السياسي . فالواقع يكشف عن ميل الى الاتصالات العمودية عند كل الاحزاب تقريباً ، وعلى الاقل عند الاحزاب ذات الترابط القوي نسبياً . فالشعب لا تتصل ابداً في ما بينها مباشرة وكذلك الاتحادات . والترابط الاساسي ينطلق من القاعدة نحو الاعلى عن طريق التفويض . ومن الخطأ مقارنة الاحزاب ذات الاتصال الافقي بالاحزاب ذات الاتصال العمودي اذ ان الصحيح مقارنة الاحزاب ذات الاتصال الافقي الصرف والاحزاب ذات الاتصال المختلط ، اي الافقي والعمودي معاً ، علماً بان الأولى تسيطر عموماً على الثانية . وفي الاحزاب ذات الترابط الضعيف تبلغ الاتصالات الافقية ذروتها فهي تتطور على مستويين : مستوى الاعضاء ومستوى القادة . والاتصال الافقي ينتج عادة اما من الاتصال المباشر بين الاعضاء في مجموعات الحزب الاساسية واما باتصال قادة شعبتين محليتين متجاورتين او اتحادين متجاورين ... الخ . وكان بامكان هذه

الاخيرة ، في الحزب الراديكالي الاشتراكي ان تتطور بكل حرية تقريباً فالانظمة لم تكن تتضمن اي توضيح او منع بهذا المعنى .

اما في الاحزاب ذات الترابط المتين فالاتصال الافقي يعتبر استثنائياً . بينما يشكل في الاحزاب غير المباشرة الترابط الاساسي ، وعلى شكل اتصال بين قادة مجموعات القاعدة . ففي الكتلة الكاثوليكية البلجيكية ، بين ١٩٢١ و ١٩٣٦ كانت اللجنة الادارية تشكل اتصالا افقياً بين البورنبون Boerenbond وحلف الطبقات الوسطى ، واتحاد الندوات الكاثوليكية والنقابات المسيحية. وكذلك لجان حزب العمال البريطاني تتصل وفقاً لنظام افقي بين مندوبي الاتحادات العمالية والتعاونيات والاحلاف الاشتراكية الخ ... وفي الاحزاب المباشرة ذاتها تبقى للاتصالات الافقية اهمية كبرى ، لا كنظام ترابط داخلي بل كوسيلة تسلط خارجي . فهي تستعمل للسيطرة على الاجهزة الملحقة بالحزب او لنسف الاحزاب العدوة او الاجهزة الشبيهة من الداخل . ففي الحالة الاولى تستعمل الاتصالات الافقية عن طريق القادة ، وفي الحالة الثانية يتم الاتصال عن طريق اعضاء مجموعات القاعدة . حزب يطور نقابــات او جمعيات ثقافية ورياضية وتجمعات سياسية ذات اهداف محددة (الجبهة الوطنية وانصار السلام الخ) وتهدف هذه المنظمات كلها الى استيعاب المحبذين والى تقوية اثر الحزب بواسطتها . والحزب يحتفظ بالرقابة عن طريق الاتصالات الافقية بين لجانه العليا ولجانها وفي كل المستويات . وقادة المنظمات الملحقة اما ان يكونوا هم قادة الحزب انفسهم او انهم يعينون من قبل الحزب ومراقبين من قبله .

وغالباً ما تبقى هذه الاتصالات خفية . فالنقابات والمنظمات الثقافية والرياضية والجبهات والجمعيات المختلفة تكون رسمياً مستقلة ومنفصلة عن الحزب . الا ان كل المراكز القيادية تبقى في الواقع بين يديه . وكثيرة هي الوسائل الممكن استعمالها لهذه الغاية . فالحزب الاشتراكي الالماني طور في الماضي اسلوب الاتحاد الشخصي فكل قادة وموظفي النقابات المستقلة نظرياً يجب ان يؤخذوا من بين اعضاء الاحزاب . واكمل الحزب الشيوعي النظام بان اضاف اليه تكتيك التمويه : فاللجان الرئيسة للمنظمات الملحقة تضم كثيراً من الشخصيات المستقلة ، الاكثر بروزاً اذا امكن والتي تلعب دور الواجهة الخالصة . ووراء هذه الشخصيات تبقى كل المراكز الرئيسة فعلياً بين يدي الحزب : فالجبهة الوطنية في فرنسا سنة ١٩٤٥ ، باركانها المزدانة بالاكاديميين وبالجنرالية والمطارنة والفنانين والعلماء هي خير مثال على هذا التكتيك . اما التفتيت من الداخل، فلا يطبق على المنظمات التابعة للحزب ولكن على المؤسسات المشابهة كالنقابات المستقلة والاحزاب المعادية ... الخ. والحزب المفتت

يقيم مجموعات عمل مشتركة بين هذه المؤسسات وبينه على مستويات القاعدة . وبواسطة هذه المجموعات يمارس التفتيت ضغطاً على المفتت فاما ان يتوصل الى السيطرة عليه او الى تفكيكه جزئياً . وبكل تأكيد تفترض العملية ان يكون هيكل المفتِت اقوى بكثير من هيكل المفتَت : فكأنما هو صمغ بين اناء من خزف واناء من حديد . اذاً فالتفتيت يستعمل خصوصاً من احزاب تعتمد الخلية او الميليشيا كأساس . وقد اعتمده كثيراً الحزب الشيوعي : تفتيت الاتحاد العام للعمال قبل حرب ١٩٣٩ في فرنسا ؛ لجان عمل مشتركة مع ا لحزب الاشتراكي في فرنسا وفي بلدان اخرى ؛ نظام التحالف والجبهات الذي فكك الاحزاب المعارضة في الديموقراطية الشعبية الخ .

المركزية واللامركزية : غالباً ما يقع التباس بين الاتصال العمودي الافقي واللامركزية. واذا كانت الفئتان من المفاهيم تلتقيان في كثير من المسائل فهما لا تقلان ارتكازاً على اسس مختلفة تماماً . فالاتصالات العمودية والاتصالات الافقية تحدد اساليب توافق عناصر الاساس التي يتألف منها الحزب ؛ والمركزية واللامركزية تعودان الى توزيع السلطات بين مستويات القيادة .

فلنفترض وجود حزبين أ و ب . في الحزب الاول تستطيع الشعب المحلية اقامة علائق متينة في ما بينها . والسلطة الفعلية على الصعيد المحلي تعود الى المؤتمر « الكونغرس » الفدرالي ، حيث يجتمع جميع اعضاء الشعب بحرية وحيث يمكن لجميع الاهواء ان تظهر : ذلك هو الاتصال الافقي . اما في الثاني فالشعب المحلية معزولة تماماً بعضها عن بعض والسلطة على الصعيد المحلي هي بين يدي مكتب مشرف ومنتخب من قبل مؤتمر « كونغرس » هو بحد ذاته مؤلف من مندوبين معينين من قبل الشعب، ذلك هو الاتصال العمودي . ولكن لنفرض ان المكتب المشرف والمحلي للحزب يمتلك تماماً سلطات المؤتمر المحلي للحزب نفسها ، وان هذه السلطات واسعة جداً بالنسبة الى الصلاحيات المعترف بها للادارات المركزية لكل من الحزبين أ وب وان القرارات المهمة تتخذ، على المستوى المحلي. فالحزبان اذاً لامركزيان. وبالعكس لنفترض ان السلطات في الحزبين أ و ب لا تمتلكان اي صلاحية جدية وان كل شيء يتقرر من قبل الادارات المركزية . فالحزبان كذلك مركزيان. اذاً فاللامركزية نظرياً لا تشبه الاتصال الافقي وكذلك المركزية لا تشبه الاتصال العمودي . اما عملياً فالميل الى التشبيه لا يناقش ولكنه غير عام ولا مطلق : ففي الحزب الاشتراكي الفرنسي مثلا تسيطر الاتصالات العمودية بالرغم من اللامركزية الواسعة جداً . ومن باب اولى يجب تنحية الابهام الحاصل بين الترابط الضعيف واللامركزية، والترابط المتين والمركزية. فالشعبة الفرنسية للاتحاد العمالي S.F.I.O.

هو لامركزي ولكن متين الترابط ، والحزب المحافظ الانكليزي مركزي ولكن ضعيف الترابط .

وترتدي المركزية واللامركزية كثيراً من الاشكال المختلفة . ويمكن تمييز اربعة نماذج من اللامركزية المحلية ، والايديولوجية والاجتماعية والاتحادية . فالاولى تتوافق مع المفهوم العام للامركزية . وتعرف بواقع ان قادة الحزب المحليين هم امتداد للقاعدة ، وانهم ذوو سلطات واسعة ، وان المركز يحتفظ بسلطان قليل عليهم وان القرارات الاساسية تتخذ من جانبهم . هذه اللامركزية المحلية تتطابق احياناً مع الترابط الضعيف ، كما يرى ذلك في الحزب الراديكالي الاشتراكي الفرنسي او الاحزاب الاميركية . ويمكنها ايضاً ان تتلاءم مع الترابط القوي ، كما يرى ذلك في الشعبة الفرنسية للاتحاد العمالي . وهي ذات نتائج مهمة على المواقف السياسية للاحزاب . وهي تنزع الى «الاقليمية» اي انها توجه الحزب نحو المشاكل ذات الاهمية الاقليمية على حساب القضايا الكبرى الوطنية والعالمية ولن تكون هناك سياسة للحزب بالمعنى الصحيح بل سياسات اقليمية متراكمة ومتناقضة تستوحي المصالح الخاصة من دون اهتمام بالمصلحة العامة او بالنظرة الشاملة الى الامور . وضيق افق السياسة الفرنسية في ظل الجمهورية الراديكالية تفسر الى حد بعيد باللامركزية للحزب الذي كان يتولاها ، وكذلك حال عدم الاستقرار السياسي في المجالس الاميركية . وانه لخطير ان تكون اعظم دولة في العالم ، والتي تحمل مسؤوليات في مستوى الكرة الارضية ترتكز على نظام حزبي موجه كلياً نحو افاق محلية ضيقة جداً.
اما اللامركزية الايديولوجية فليس لها ابداً الطبيعة ذاتها : فهي ترمي الى منح بعض الاستقلال لمختلف « الاجنحة » و «النزعات» المتكونة داخل الحزب بواسطة المركز المعطى لكل منها في اللجان القائدة وبالاعتراف بها كتنظيم مستقل الخ . فالحزب الاشتراكي الفرنسي طور هذا النظام كثيراً بحيث اصبح لكل اتجاه تنظيم قوي . وهكذا وحتى سنة ١٩٤٥ كانت الاتجاهات المختلفة ممثلة بالنسبة الى قوتها في المفوضية الادارية . وجاءت الانظمة الجديدة تلغي هذه القاعدة بصورة شكلية ، ولكنها لا تزال في الواقع تطبق الى حد ما . وقد عرفت كل الاحزاب الاشتراكية المباشرة الى حد ما اللامركزية الايديولوجية واختلافاً في الاتجاهات . ولم يكن البولشفيك شيئاً غير اتجاه للأكثرية في قلب الحزب الاشتراكي الروسي الممنوع بينما كوّن المنشفيك الاتجاه للاقلية . وعملت العقلية السلافية من جهتها على مضاعفة هذه الفروع وتقسيماتها وهو امر شجعت عليه ظروف المقاومة السرية . وبقيت الاتجاهات المختلفة مدة طويلة داخل الحزب الشيوعي الروسي بعد استلامه الحكم ، وطال الصراع من اجل المركزية الايديولوجية حتى يمكن القول انه لم ينته حقيقة الا في

سنة ١٩٣٦ . واحياناً يشجع اختلاف التركيبات في الحزب على اللامركزية الايديولوجية . وهكذا تصبح منظمات الشباب المستقلة غالباً مركزاً لمختلف الاتجاهات (ومن المهم بهذا الصدد البحث في تاريخ الشبيبة الاشتراكية في فرنسا وفي بلدان اخرى عديدة). وفي المانيا حاول قادة فرق الصاعقة، ذات مرة ، تأليف فرع مستقل داخل الحزب النازي .N.S.D.A.P ، الى ان كانت حركة القمع الرهيبة في حزيران ١٩٣٤ لوضع نهاية للمحاولة . والخطر من اللامركزية الايديولوجية كائن في انها تؤدي الى الانشقاق : وقد ذاقت الاحزاب مرارة التجربة عدة مرات . الا انها ايضاً تمتاز بانها تهيىء جو النقاش والخصومة الفكرية والحرية . وفي الوقت ذاته انها تعطي الافضلية للقضايا العامة على الاعتبارات المحلية : وبهذا الصدد تختلف آثارها جذرياً عن الآثار المتولدة عن اللامركزية المحلية .

واللامركزية الاجتماعية تلائم الاحزاب غير المباشرة من النموذج الكاثوليكي . وهي تعنى بتنظيم كل فئة اقتصادية في كل حزب : الطبقات الوسطى ، المزارعون ، اجراء الخ . وتعنى ايضاً باعطاء صلاحيات واسعة الى هذه الشعب النقابية . وقد وصفنا هذا التركيب في الصفحات التمهيدية من هذا الفصل . ومن المغري ان نقارنها باللامركزية المحلية من بعض النواحي . اوليست نموذجاً في تنظيم المصالح الخاصة ، على غرار اللامركزية المحلية ؟ فالاطار ليس نفسه ولا طبيعة المصالح ، ولكن خصوصيتها تبقى . ومع ذلك يمكن الحكم بان اللامركزية الاجتماعية اكثر فعالية من الاخرى لأن تقسيم العمل وتطور المبادلات والتقدم التكنولوجي تولد تنوعاً في المصالح الخاصة التي تكون غالباً اقوى من التحديدات الجغرافية . فالتناقضات الاجتماعية اليوم اكثر وضوحاً من التناقضات المحلية . وللامركزية الاجتماعية ايضاً فضل استجلاء الخطوط العريضة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية . ولكنها لا تسمح بحلها لانها تعمد الى تكديس الحلول المتناقضة . فكل فريق يحاول تغليب وجهة نظره ، بحيث يبقى التحكيم بينها صعباً . واللامركزية الاجتماعية كاللامركزية الايديولوجية ، تدخل في داخل الحزب انشقاقاً عميقاً . وتجربة الكتلة الكاثوليكية البلجيكية تبدو هنا مفيدة حيث ان التركيب غير المباشر زاد على ما يبدو في حدة الخلافات بدلا من تخفيفها .

والتركيب الفدرالي للدولة يتراءى احياناً من خلال تركيب احزابها كما في سويسرا مثلا حيث يظل تنظيم الاحزاب اقليمياً ولكن هذه المطابقة ليست قاعدة عامة. فقبل كل شيء نرى المجموعات الوطنية المكونة لقاعدة التقسيمات السياسية والادارية للدولة الاتحادية . وان استقلالها داخل الحزب يأخذ بصورة اولى شكل لامركزية محلية وبعمق اكثر لان الشكل الفدرالي للدولة مكن كلا من هذه المجموعات

من ان يعبر مباشرة عن اصالته في الاجهزة الحكومية. فاستقلالها داخل الاحزاب لم يعد له ما يبرره . وتملك كثير من الدول الفدرالية ايضاً احزاباً من النموذج الكلاسيكي ، التي لا تكاد تصل الى لامركزية محلية اكثر . وبالعكس ، ففي الامم التي لم تستطع المجموعات المختلفة اظهار اصالتها ضمن التركيب الفدرالي للدولة يصبح مهماً اظهارها داخل الاحزاب . وبهذا الشكل يمكن ادخال عنصر فدرالي داخل الاجهزة الحكومية في دولة وحدوية . تلك هي مثلا حال النمسا والمجر قبل سنة ١٩١٤ حيث اضطر الحزب الاشتراكي الى تجزئة نفسه الى سبع منظمات شبه مستقلة: المانية، مجرية ، تشيكية ، بولونيـــة ، روسية ، سلوفانيـــة ، وايطالية . وبالامكان تشبيه حالها بحال بلجيكا اليوم . ففي سنة ١٩٣٦ اعـــادت الكتلة الكاثوليكية البلجيكية تنظيم نفسها على اساس فدرالي بحيث اصبحت تتضمن فرعين : الحزب الكاثوليكي الاشتراكي ، والون وبروكسيليون ثم الحزب الكاثوليكي الفلامي الممثل بمجموعه بمديرية مشتركة . ومنعت الحرب هـــذا التنظيم من العمل ، وعملت الاتجاهـــات السياسية التي ولدتها هذه الحرب على تركيب اكثر وحدوية في الحزب المسيحي الاشتراكي. وبالرغم من كـــل ذلك تضمن التركيب الوحدوي لامركزيـــة فدرالية واسعة : فتضمن الحزب جناحه الاول ، فلامان والآخر والون . وكان كل جناح يتضمن عدداً متساوياً من الممثلين في اللجنة المركزية وفي المجلس الاعلى . ويجتمع كل جناح في جلسات مستقلة اثناء انعقاد المؤتمر الوطني (باستثناء بعض الاجتماعات الرسمية المشتركة) . هذا التركيب يعتبر لمصلحة الجناح الوالوني الذي يتعادل مع الجناح الفلاماني داخل الاجهزة القائدة ولو ان هذا الجناح يضم قليلا من المنتسبين. ففي سنة١٩٤٧ كان مجموع عدد جناح الوالوني ٣٩٧٣٩ عضواً بينما يضم الجناح الفلاماني ٨٤٧٧٩ عضواً . وفي سنة ١٩٣٨ (٤٩٧٣٧) في مقابل(١٢٠١٩٧). وفي سنة ١٩٤٩ (٦٥٨٨٨) في مقابل (١٦٠٠٧٧) ولم يشأ ابداً الحزب الاشتراكي البلجيكي ان يرتدي مثل هذا التركيب الفدرالي : بل نادى بالوحدوية . وبالرغم من كل شيء يلاحظ اهتمام شديد فقط من اجل بعض المساواة بين الكتلتين اللغويتين داخل الاجهزة القائدة .

كثيرة هي الاحزاب التي تعتبر نفسها لامركزية في حين انها في الواقع مركزية . واذاً يجب ان لا يؤخذ بحرفية الانظمة بل يجب تحليل واقعها الفعلي قبل الاستنتاج . ويغلب على القادة المحليين الغرور باهميتهم فيحبون ان يقتنعوا بانهم يلعبون دوراً رئيساً حتى عندما تكون الحقيقة خلاف ذلك. واحزاب اخرى تعترف بصراحة بأن تركيبها مركزي ولكنها تصحح تأثير هذه العبارة التي تحمل حقيقة نوعاً من الابتذال عن طريق إضافة صفة شعبية على تسميتها . فالحزب الشيوعي يتكلم عن « مركزية ديموقراطية» ، والتعبير يستحق الحفظ . فيمكن التفريق بين مسلكين من المركزية :

الاول اوتوقراطي والثاني ديموقراطي اذا اعتبرنا هذا التعبير الاخير دليلا على ارادة الاحتفاظ بالاتصال بالقاعدة . وفي المركزية الاوتوقراطية تأتي القرارات كلها من اعلى وتطبيقها مراقب محلياً من قبل ممثلين للقمة . وعلى العموم تتركب الاحزاب الفاشية على هذا الاساس ، بالرغم من تعرضها غالباً لمقاومة ميول بعض القادة الثانويين نحو الاستقلال . وقد اشرنا الى جهود « روهم » بهذا المعنى ، في الحزب النازي ، ويمكن ان نقارن بها النزعة الى المركزية التي حصلت في الحزب الفاشي الايطالي عقب استلام الحكم حيث قام كل قائد محلي يلعب دور الحاكم المطلق في منطقته . وتلك الحقبة كانت تسمى حقبة الرؤساء « الرأس او الاقطاعي الحبشي » . وهناك مثل مفيد جداً عن المركزية الاوتوقراطية نجده اليوم في فرنسا في « تجمع الشعب الفرنسي ». فالى جانب كل مجلس محافظة ، منتخب ، لا يلعب في الواقع الا دوراً استشارياً ، نجد مندوباً يعينه المركز ، ويمارس عملياً صلاحية البت النهائي . وفي انتخابات مجلس الشيوخ في سنة ١٩٤٨ اندلعت عدة نزاعات بين مكتب المحافظة ومفوض المركز ، بمناسبة التعيينات الانتخابية . وهنا نضع ايدينا على الصفة الاوتوقراطية للمركزية : اذ يجب تغليب وجهات نظر السلطة العليا على وجهات نظر المنتسبين المحليين .

ولكي تكون اكثر فعالية تعمد «المركزية الديموقراطية» الى المرونة. فيحدد الحزب الشيوعي مجموعة من الانظمة المعقدة تكون غاياتها هي التالية : ١ــ اعلام المركز ، باكثر ما يمكن من الدقة ، وجهة نظر القاعدة لكي يتمكن من اتخاذ القرار الصالح . ٢ ــ تأمين تطبيق هذا القرار المركزي على كل المستويات بصورة دقيقة وواضحة ولكن مفهومة : اي بموافقة القاعدة . وهكذا يكون النظام مركزياً لان القرارات تتخذ من اعلى ويبقى ديموقراطياً لانها تؤخذ بناء على آراء القاعدة وان موافقة هذه هي في كل حين مطلوبة اثناء التطبيق . وللوصول الى هذه النتيجة ، يعتبر القادة المحليون ، بالرغم من كونهم منتخبين من القاعدة (مع بعض التدخل من المركز الذي سنوضحه في ما بعد) مسؤولين امام المراتب العليا لا امام مفوضيهم . ومهمتهم اذاً هي نقل ردود الافعال وآراء القاعدة باكثر ما يمكن من الصحة الى هذه المراتب العليا وان يشرحوا للقاعدة بصبر ودقة اسباب قرارات المركز . فهم اذاً ليسوا منتخبين سلبيين مهمتهم تسجيل وجهة نظر مفوضيهم ومحاولة تغليبها كما هو الحال في نظام لا مركزي ، ولكنهم ليسوا كذلك ممثلين عاديين للمركز مكلفين فرض ارادته بغباوة على القاعدة كما هو الحال في المركزية الاوتوقراطية. فهؤلاء لهم دورهم المعقد كمخبرين ومربين ومع ذلك يبقى هذا الدور مهماً جداً .

وتفترض المركزية الديموقراطية من جهة ثانية ان مناقشات حرة جداً تجري في

القاعدة قبل اتخاذ اي قرار من اجل تنوير المركز ، وان النظام الصارم يراعى من قبل الجميع بعد اتخاذ القرار . والواقع ان الشهادات تجمع على حدوث هذا النقاش حقيقة في الخلايا : ومع ذلك فهذا النقاش يجب ان يجري في اطار مبادىء الحزب ، مبادىء الماركسية اللينينية (١) . وهو امر طبيعي . ولكن النقاش يجب ان يتوقف بعد القرار . وكل شيء يجب ان يكون جاهزاً للتنفيذ . وبهذا الصدد ، تفترض المركزية الديموقراطية مراقبة للتنفيذ دقيقة جداً يؤمنها المركز . فقادة الحزب ، على كل المستويات ، ملزمون بالتحري عن تطبيق القرارات من قبل الاطر الموضوعة تحت امرتها . وهي تفرض في الوقت ذاته ان يعمل المنفذون دائماً على افهام القاعدة اسباب القرار المنفذ بحيث لا يفقد ابداً الاتصال الاساسي معها .

يمكن ان تكثر الظنون حول الحزب الشيوعي ولكن يجب الاعتراف بأن الاساليب التي اتبعها ذات فعالية ممتازة وانه لا يمكن ان لا نقر لها ببعض صفة الديموقراطية، بسبب هذا الاهتمام الدائم بالتزام الاتصال بالقاعدة وبدوام الاستماع للجماهير . وقد عرف ذلك بالحس والتجربة بعض العملاء الانتخابيين في الاحزاب القديمة (مثاله المرسلون الراديكاليون في الجمهورية الثالثة وبعض المفاتيح الانتخابية الاميركيين) وفهموا احساسات الجماهير العميقة، وظلوا دائماً بقربها . وتأتت قو الحزب الشيوعي من بنائه بطريقة علمية تمكنه من بلوغ هذه النتائج بفضل مكاسب الطريقة العلمية المزدوجة وهي ، الدقة العظيمة وامكان الاستعمال من قبل الجميع بعد الاعداد الكافي. واذا تعمقنا اكثر نجد ان قيمة هذه الطريقة تأتي من واقع انها ليست سلبية مطلقة وانها لا تكتفي بتسجيل ردود افعال الجماهير . ولكنها تمكن من التأثير فيها وتوجيهها بهدوء وبيقظة ولكن بعمق . ويمكن ان نرثي لاستعمال هذه الطريقة . ولكن يجب الاعتراف لها بكمالها التكنيكي . ويبقى ان نعرف العوامل التي تحمل الاحزاب على تبني الاتصال المركزي او الاتصال اللامركزي خارجاً عن ارادتها المصممة على اعتماد هذا النظام او ذاك بسبب فعالية العملية او علاقته بعقائد الحزب . لقد سبق واشرنا الى بعض هذه الاسباب الخاصة التي يمكن ان تفسر المركزية واللامركزية في بعض البلدان . فالى جانب هذه العوامل الخاصة هل توجد عوامل عامة يتداخل فعلها مع فعل سابقتها ؟ هنا يمكن التذكير بأثر التاريخ : فعملية mécanisme ولادة الاحزاب تلعب على ما يبدو بعض الدور في درجة التمركز . لقد اشرنا سابقاً الى ان الاحزاب ذات المنشأ الخارجي التي نشأت بمبادرة من المركز لا من القاعدة.

---

(١) موريس توريز . مؤتمر الحزب في سنة ١٩٥٠ . نشرة صفحة ٨٧-٨٨

وهكذا فالاحزاب العمالية هي اكثر مركزية من الاحزاب الاشتراكية البرلمانية . والاحزاب الكاثوليكية هي على العموم مركزية الى حد ما بسبب دور الاكليروس او المنظمات الكاثوليكية (العمل الكاثوليكي ، A.C.J.F.) في انشائها .

وتلعب طريقة التمويل اهمية كبيرة . ففي الاحزاب « البورجوازية » حيث يتحمل نفقات الانتخابات بمجملها المرشحون او من يدعمهم محلياً ، وتكون لجان القاعدة التي هي اكثر غنى من المركز ، اكثر استقلالا . وبالعكس اذا اعتاد الممولون امداد المركز مباشرة فان هذا يستطيع ممارسة ضغط اكبر على المجموعات المحلية . ويهمنا ان نعلم ايضاً كيفية توزيع الموارد بين المركز والشعب المحلية في الاحزاب التي تمول باشتراكات منتظمة ومرتفعة تستوفى عن طريق شراء بطاقات سنوية او طوابع شهرية . ففي الحزب الاشتراكي الفرنسي مثلا يبيع المركز كل طابع شهري بستة عشر فرنكاً للاتحادات Fédérations وهذه بدورها حرة في تحديد السعر للمنتسبين . وفي اتحاد السين تأخذ الاتحادات ٤٠ فرنكاً لنفسها من اصل ثمن الطابع المباع من الشعب بـ ٥٦ فرنكاً وتأخذ الشعب ٢٠ الى ٥٠ فرنكاً من ثمن الطابع المباع بـ ٧٥ الى ١٢٥ فرنكاً . وهكذا نرى ان النظام يعطي الافضلية للقاعدة على حساب المركز . وفي الواقع يعتبر الحزب الاشتراكي الفرنسي لا مركزياً للغاية . وبالعكس تستوفي كل منظمة في الحزب الشيوعي (الخلية والشعبة او الاتحاد او اللجنة المركزية) ٢٥ في المئة من الاشتراكات بالتساوي .

ويبدو ان للنظام الانتخابي ايضاً بعض الاثر في هذا المجال . فالنظام الفردي (Scrutin uninominal) ذو الاغلبية المطلقة يساعد على اللامركزية بتفضيله لوجهات النظر المحلية الضيقة ولشخصية المرشحين الذين يمكنهم الاستقلال عن المركز ، هم ولجانهم الحزبية. ولكن نظام اللائحة لا يساعد بصورة مباشرة على المركزية لكنه يفسح في المجال فقط للامركزية. ففي فرنسا يجعل النظام الانتخابي الفردي لجان الاقضية متمادية الاستقلال ، بينما يجعلها نظام اللائحة مرتبطة بالاتحادات الموجودة في المحافظات ، ولكنه يحفظ لهذه استقلالها تجاه المركز . وفي الواقع ، وعند تطبيق نظام الاقتراع النسبي قاوم الكثير من الاتحادات الاشتراكية محاولات المركز فرض مرشحيه او نظام تسجيلهم . وعلى العموم يمكن القول ان نظم الاقتراع النسبي الشامل وحدها هي التي تساعد على المركزية . ولكنها نادراً ما تطبق . واذاً يمكن الاستنتاج ان العمليات الانتخابية mécanismes تتجه عادة الى اللامركزية ، اكثر منها الى المركزية . والواقع يدل على ان الاحزاب الاكثر مركزية هي التي لا تعطي للانتخابات الا اهمية ثانوية والتي لا تنظم نفسها على اساسها كالاحزاب ذات الطابع الشيوعي او الفاشي .

ومع ذلك فالنموذج الانكليزي يثير مسألة دقيقة : الا يمكن الاعتراف ببعض الاثر لنظام الاقتراع الفردي ذي الدورة الواحدة على المركزية القوية في الاحزاب البريطانية ؟ فالنزعة الاستقلالية لدى المجموعات المحلية الصغيرة تصطدم هنا بعامل آخر : ضرورة منع تشتت الاصوات وبالتالي تأمين انتظام دقيق للترشيح يؤدي بطبيعة الحال الى تكوين حزبين مركزيين قويين الى حد ما . ولكن اذا كانت الاحزاب الانكليزية مركزية فالاحزاب الاميركية لامركزية مسرفة بالرغم من قيام نظام انتخابي فردي ذي دورة واحدة . علماً بان الانتخابات الاميركية بطابعها الخاص جداً ، وما يسبقها من تعيين مسبق للمرشحين ومن وجود عدد من المراكز الادارية التي يجب املاؤها تجعل كل مقارنة جدية مستحيلة . عدا ذلك هناك عوامل عدة اثرت حتماً في اقرار المركزية البريطانية وبالاخص الانضباط البالغ للكتل البرلمانية ، الذي يمتد بحكم الطبيعة الى تنظيم الاحزاب ، وتوزيع الاموال الانتخابية من قبل المركز كما اشار الى ذلك سابقاً جامس بريس . والخلاصة انه لا يمكن استخلاص اي استنتاج واضح عن مدى تأثير نظام الاقتراع ذي الاغلبية المطلقة في الدورة الواحدة على المركزية في الاحزاب .

٢ - اعضاء الاحزاب

من هو العضو في الحزب ؟ الجواب يختلف باختلاف الاحزاب اذ لكل منها مفهوم للعضوية خاص به . والتعبير «عضو حزب» لا يعني الحقيقة نفسها عند الشيوعيين والراديكاليين ، وعند الحزب الاشتراكي الفرنسي وحزب العمال البريطاني وعند الكتلة الكاثوليكية البلجيكية لسنة ١٩٢٠ - ١٩٣٦ والحزب الاشتراكي المسيحي لسنة ١٩٤٥ . اما في الاحزاب الاميركية فليس لها اي معنى : بالامكان فقط تعداد المناضلين المندمجين في « الآلة » mécanisme والمحبذين الذين يناصرونها اثناء الحملات الانتخابية ، والمشتركين في « الاوليات » والمواطنين الذين يصوتون لمرشحي الحزب في الانتخابات . عدا ذلك توجد في داخل كل حزب عدة فئات من الاعضاء كما هو الحال في حزب العمال البريطاني الذي يميز منذ ١٩١٤ بين الاعضاء الجماعيين والاعضاء الافراد. واذا كانت الاحزاب المباشرة التي لا تعرف غير الاعضاء الفرديين ، تبدو اكثر انسجاماً فان هذا الانسجام لا يكون الا ظاهرياً . فالمحبذون والمنتسبون والمناضلون والدعاة : ترتسم فيه سلسلة من الحلقات ذات المحور الواحد حيث يبدو التضامن المهني اكثر فاكثر قوة . ولأبقاء هذه الفروقات شبه الرسمية غالباً ، فهي لا تعدو ان تكون واقعية ، فهناك درجات في المساهمة – اذا سمينا بهذا الاسم علاقة التضامن التي تربط بين الحزبيّ والحزب . أيمكننا الكلام فقط عن الدرجات ؟ فمساهمة زيد من الناس هل يمكن ان تفوق بثلاث او اربع مرات مساهمة عمرو او ان المساهمات تختلف ؟ وهكذا يؤدي الامر الى البحث عن طبيعة المساهمة بالذات والى تفريق محتوى الرابط الاجتماعي الذي يوحد بين اعضاء الطائفة الحزبية .

بحث مشوق تتجلى فيه صفتان اساسيتان للعصر : تجدد الجماعات وتجدد الاديان. وتصبح روابط المساهمة اكثر فاكثر قوة ، وفي الوقت ذاته تنزلق نحو تركيب ديني محض . وافول نجم الاديان الرسمية يتعاصر مع ازدهار الاديان السياسية . واليوم تغطي كلمة حزب الكنائس باكليروسها ، ومؤمنيها ، وايمانها ، وارثوذوكسيتها وعدم تسامحها . ومع ذلك فهذه الظاهرة ليست عامة بحيث نراه معاصراً في هذا المجال ايضاً احزاباً ذات طبائع مختلفة جداً . وعلى العموم يتطابق تنوع الطبائع تقريباً مع تنوع التركيب الذي اشرنا اليه : فالاحزاب القديمة المرتكزة على اللجنة والتركيب

الضعيف غير المركزي تحتفظ بالصفات القديمة للاحزاب التكنيكية التي يقل المنتسبون اليها وهؤلاء لم يكونوا متحمسين لها كثيراً . اما الاحزاب الحديثة التي ترتكز على الخلايا والميليشيا المركزية والمنظمة فتضم جماهير متعصبة ذات ايمان ديني يضاف الى انضباط شبه عسكري ! اما الاحزاب التي ترتكز على الشعب فتقع تقريباً في مركز وسط حيث يتلاءم العدد الكبير من المنتسبين مع التضامن المعتدل ، ذي الطبيعة العلمانية . ولكن هذه الفروقات في المساهمة قد تكون نتيجة للفرق في العمر لان الاولين (الاحزاب القديمة) هم الاقدمون والتالين وهم اكثر شباباً اما الأخيرون فيحتلون محلا وسطاً في الزمان وفي التركيب .

١ – مفهوم المنتسب

في اللغة الدارجة يتوافق مفهوم العضو في حزب مع مفهوم المنتسب ، على الاقل في اوروبا . ونميز عن هذا الاخير « المحبذ » الذي يصرح بانه مؤيد لعقائد الحزب ويقدم له احياناً مساندته ولكنه يبقى خارجاً عن تنظيماته : فالمحبذ ليس عضواً في الحزب بالمعنى الصحيح . ومع ذلك وعند التعمق القليل يضعف الفرق واحياناً يزول . ولا شيء يظهر وهن هذا الفرق افضل من الفروقات الضخمة التي تفصل بين الاحزاب من زاوية تعداد المنتسبين . ففي بعض الاحزاب لا تؤدي الابحاث الدقيقة جداً الا الى ارقام تقريبية . ففي سنة ١٩٣٩ عزا مقالان صادقان وموضوعيان ، نشرا في العدد نفسه من مجلة «الفكر» Esprit الى الحزب الراديكالي الاشتراكي الفرنسي العددين التاليين : الاول ٨٠٠٠٠ منتسب والثاني ٢٠٠٠٠٠ منتسب(١) وبالعكس ، يمكن لاحزاب اخرى اجراء تعداد للمنتسبين اليها يشبه في دقته احصاء السكان كالاحزاب الاشتراكية والشيوعية مثلا .

والفرق لا يتأتى عن تنظيم افضل ، وعن امساك اكثر دقة للسجلات والمستندات ، بل هو يتعلق بطبيعة الطائفة الحزبية ذاتها . ففي هاتين الفئتين من الاحزاب ، ليس للتعبير « منتسب » المعنى ذاته ولا الاهمية ذاتها . ومصداق القول انه ليس له من معنى في الفئة الاولى . ومفهوم المنتسب مرتبط بمفهوم خاص للاحزاب السياسية نشأ في بداية القرن العشرين مع الاحزاب الاشتراكية وقلدتها في ما بعد احزاب اخرى . هذا المفهوم لا ينطبق على المفهوم القديم للحزب ، الذي كان قد ازدهر في

---

(١) الفكر Esprit ايار ١٩٣٩ صفحة ١٧٦ و ٢٠٩

القرن التاسع عشر في الانظمة البرلمانية التي كانت تحد من الاقتراع . ومفهوم المنتسب هو نتيجة التطور الذي قاد الاحزاب ذات الملاكات الى احزاب جماهير .

احزاب الاطر واحزاب الجماهير: التفريق لا يرتكز هنا على حجم الاحزاب ولا على عدد اعضائها فالفرق ليس في الضخامة بل في التركيب . ولننظر الى الحزب الاشتراكي الفرنسي . فاجتذاب المنتسبين يعتبر بالنسبة اليه امراً مهماً من الوجهتين السياسية والمالية . وهو يحاول اولا القيام بالتثقيف السياسي للطبقة العاملة والى استخلاص لجنة منها جديرة بان تستلم الحكم والادارة في البلاد : فالمتنسبون اذاً هم مادة الحزب بالذات ، وقوام عمله . فبدون المنتسبين يشبه الحزب استاذاً بدون تلاميذ . ومن وجهة النظر المالية يرتكز الحزب بصورة رئيسة على الاشتراكات المدفوعة من قبل الاعضاء ، واول واجب على الشعبة هو تأمين الاستيفاء المنتظم . وهكذا يجمع الحزب الاموال اللازمة لعمله التثقيفي سياسياً ونشاطه اليومي : وهكذا ايضاً يمكنه تمويل الانتخابات : فتجتمع له الغاية المالية الى الغاية السياسية . والغاية الاخيرة من المسألة اساسية لان الانتخابات تكلف مبلغاً كبيراً . وتكنيك احزاب الجماهير انها تستبدل بالتمويل الرأسمالي للانتخابات التمويل الديموقراطي. فبدلا من الاتجاه الى بعض كبار الواهبين الخصوصيين كالصناعيين واصحاب المصارف والتجار الكبار لتغطية نفقات الحملة — الامر الذي يضع المرشح (والمنتخب) تحت سيطرة هؤلاء — توزع الاحزاب الجماهيرية العبء على اعداد المنتسبين اليها الذين يساهمون كل بمبلغ بسيط . ويمكن تشبيه تدابير الحزب الجماهيري هذا بسندات الدفاع الوطني سنة ١٩١٤ : ففي ما مضى كانت سندات الخزينة مقتطعات ضخمة توضع لدى بعض المصارف الكبرى التي تقرض الدولة . وفي سنة ١٩١٤ جاءت الفكرة العبقرية بتعداد المقتطعات الصغيرة وبعرضها على اكبر عدد ممكن من الناس . كذلك احزاب الجماهير تتميز بتوجهها الى الناس : الى العامة التي تدفع وتمكن للحملة الانتخابية من التخلص من عبوديات الرأسماليين، والى العامة المنصتة والفاعلة ، والتي تتلقى التثقيف السياسي وتتعلم كيف تتدخل في حياة الدولة .

اما حزب الاطر فيتجاوب مع مفهوم مختلف ... اذ المهم تجميع الوجهاء لاعداد الانتخابات ، وتوجيهها والمحافظة على الاتصال بالمرشحين . فالوجهاء النافذون اولا بما لهم من اسم وهيبة وتأثير يستخدمون كضمان للمرشح وكسب الاصوات له ؛ والوجهاء التكنيكيون بعدهم يعرفون فن تحريك الناخبين وتنظيم حملة انتخابية . واخيراً الوجهاء الممولون الذين يأتون بعصب الحزب. فهنا، الاهمية للكيفية قبل كل شيء: قوة النفوذ واللباقــة في التكنيك واهمية الثروة . وما تحصل عليــه احزاب الجماهير بالعدد تحصل عليه احزاب الاطر بالاختيار . فالانتساب لا يأخذ هنا ابداً

المعنى ذاته : اذ هو عمل شخصي جداً مرتكز على الكفاءات والوضع الخاص للانسان وتحدده الصفات الفردية . وهو عمل محصور ببعض الافراد ويرتكز على اختيار دقيق ومغلق . فاذا فهمنا بالمنتسب من يوقع تعهداً لمصلحة الحزب ويسدد بعده اشتراكه بانتظام ، نجد ان الاحزاب الاطر لا تكتسب المنتسبين . وان تظاهر بعضها باجتذابهم بالعدوى تقليداً لاحزاب الجماهير . ولكن ذلك لا يكون جدياً . واذا كان موضوع عدد المنتسبين الى الحزب الراديكالي الاشتراكي الفرنسي لا يتضمن جواباً واضحاً ذلك ان السؤال بذاته ليس بذي معنى . اذ ليس بالامكان احصاء المنتسبين الى الحزب الراديكالي لان الحزب الراديكالي لا يفتش عن المنتسبين جدياً . اذ هو حزب اطر وتدخل في الفئة نفسها الاحزاب الاميركية وغالبية الاحزاب المعتدلة والمحافظة الاوروبية .

واذاً فالتمييز اذا بدا واضحاً في مبدئه فهو ليس سهلا في تطبيقه .

وقد اشرنا الى ان احزاب الاطر تستقبل احياناً المنتسبين العاديين تقليداً لاحزاب الجماهير . ومصداق القول ان هذا الاجراء شائع : لقلة الاحزاب ذات الاطر الخالصة . والاحزاب الاخرى لا تبعد عنها كثيراً في الواقع وان كان شكلها الخارجي يوشك ان يخدع المراقب. ويجب عدم الاكتفاء بالوقوف عند القواعد الرسمية الموضوعة في الانظمة ، ولا عند تصريحات القادة . فعدم وجود نظام لتسجيل المنتسبين او لاستيفاء الاشتراكات بانتظام هو مقياس لا بأس به : اذ لا يتصور انتساب حقيقي بدونهما كما سنرى . وعدم وضوح الارقام المقدمة هو ايضاً افتراض مفيد . في سنة ١٩٥٠ ، في تركيا (قبل الانتخابات) صرح الحزب الديموقراطي بان لديه (ثلاثة او اربعة ملايين منتسب) ومن الواضح ان الكلام كان عن المحبذين . فقد كان في الواقع يشكل حزب اطر . والتمييز يصطدم ايضاً بوجود الاحزاب غير المباشرة : احزاب جماهير انما لا تقبل الانتساب الفردي . ولنأخذ مثلا حزب العمال البريطاني . فقد الف الحزب سنة ١٩٠٠ للتمكين من تمويل الترشيحات العمالية للانتخابات . فهو مثال حزب الجماهير بالمعنى المالي ، لان النفقات غطيت من قبل النقابات كمجموعات . ولكن هذا الانتساب الجماعي يبقى مختلفاً تماماً عن الانتساب الفردي فهو لا يتضمن سيطرة سياسية حقيقية ولا تعهداً شخصياً نحو الحزب . وهذا يغير تماماً طبيعة الحزب والانتساب ، تغييراً سنحاول توضيحه في ما بعد . ولننظر من جهة ثانية الى الاحزاب الاميركية في الولايات حيث يعمل نظام الاوليات (الانتخابات الاولية) المغلقة ، مع تسجيل للمشتركين . فهي تشبه الاحزاب الجماهيرية من الناحية السياسية اذ يمكن اعتبار الاشتراك في الاوليات كانتساب مع ما فيه من تسجيل وتعهدات. ثم ان التدخل في تسمية المرشحين المقدمين الى الانتخابات من قبل حزب يشكل

احد النشاطات النموذجية للمنتسب ... ولكن هذه التسمية تشكل تدخله الوحيد، ولا نجد لهذا شبيهاً في اجتماعات شعب الأحزاب الجماهيرية . وعلى الاخص لا يوجد نظام منتظم للاشتراكات يؤمن تمويل الحزب والانتخابات : فمن الوجهة المالية تبقى تماماً تجاه حزب اطر . وبالنهاية يجب اعتبار الاحزاب غير المباشرة والأحزاب الاميركية ذات الانتخابات الاولية Primaires المغلقة كاحزاب نصف جماهيرية ، من دون ان نجعل من هذا المفهوم فئة تتميز عن الفئتين الاخريين بسبب تنافرهما . والتمييز بين احزاب الاطر وبين احزاب الجماهير يرتكز على تجهيز اولي اجتماعي وسياسي . وقد تصادف وجوده اولا ، وفي خطوطه الكبرى ، مع احلال الاقتراع العام محل الاقتراع الضيق . اما في النظم الانتخابية المحددة مالياً Censitaires والتي كانت القاعدة في القرن التاسع عشر ، فقد اخذت الاحزاب بوضوح شكل احزاب الاطر : اذ لم تكن مسألة حشد الجماهير واردة حيث لم يكن لها اي تأثير سياسي. ومن جهة ثانية كان يبدو طبيعياً ان يمول الرأسماليون الانتخابات ، الامر الذي استمر حتى بعد زوال الاقتراع المحصور . وفي الواقع لم تؤد سيادة الاقتراع العام لأول وهلة الى سيادة احزاب الجماهير . فقد عمدت احزاب الاطر ببساطة الى محاولة تعديل تركيبها ، متظاهرة بالانفتاح على الجماهير . فنظام اللجنة الانتخابية (Caucus de Birmingham) في الحزب الليبرالي الانكليزي ، وبريمروز ليغ Primrose Ligue في حزب المحافظين ، ومجيء الاوليات الاميركية صادف وجودها في هذه المرحلة الاولى . واقتضى الامر اعطاء الجماهير نوعاً من النشاط السياسي ، والاسباغ على وجود الوجهاء في اللجان مظهر التنصيب الشعبي . وفي الحالين الاولين نكون اقرب من حال الحزب الجماهيري من نظام الانتساب الرسمي وفي الوقت ذاته دفع الاشتراك بانتظام . ولكن الحياة الحقيقية للحزب كانت تدور خارجاً عن نطاق المنتسبين : فالبريمروز ليغ كان جهازاً منفصلا عن الحزب بالذات غايته تحريك المجتمع بينما تكتفي الانتخابات الاولية Primaires بتسمية المرشحين . بينما كانت الكوكوس Caucus وحدها ، بشعبها في الاحياء تشكل بداية حزب جماهيري . ولكنها لم تشكل الا تجربة عابرة ، فالقاعدة السياسية والقاعدة المالية لاحزاب الجماهير كانتا تنقصانها : فلا استغناء عن التمويل الرأسمالي للترشيحات والانتخابات ولا عزم على تثقيف الجماهير واستعمال نشاطها في الحياة السياسية . بل كان المهم استعمال قوى الجماهير السياسية والمالية كقوة احتياط اضافية . والخطوة الاولى قد وقعت ولكن لم تكن الا خطوة اولى واحدث تطبيق الاقتراع العام تقريباً في كل مكان (ما عدا الولايات المتحدة الاميركية) تطويراً في الاحزاب

	ALLEMAGNE	AUTRICHE	DANEMARK	FRANCE	GRANDE-BRETAGNE			NORVÈGE	PAYS-BAS	SUÈDE	SUISSE
					Adhérents syndicaux	Adhérents individuels	Total				
1900					353 070		375 931		3 200	44 100	
1901					455 450		469 311		4 000	48 241	
1902					847 315		861 150		6 500	49 190	9 155
1903			22 061		956 025		969 800	17 000	5 600	54 552	8 912
1904					885 270		900 000		6 000	64 835	19 840
1905	400 000			34 688	904 496		921 280		6 816	67 325	20 337
1906	384 327		29 651	40 000	975 182		998 338	19 100	7 471	101 929	20 000
1907	530 466			52 913	1 049 673		1 072 418		8 423	133 388	
1908	587 338		34 078	56 963	1 127 035		1 158 565	27 838	8 748	112 693	20 439
1909	633 309			57 977	1 450 648		1 486 308	27 789	9 504	60 813	21 132
1910	720 038			69 085	1 394 402		1 430 539		9 980	55 248	20 671
1911	836 562			69 578	1 501 783		1 539 092		12 582	57 721	21 508
1912	970 112			72 692	1 858 178		1 895 498	43 557	15 667	61 000	27 500
1913	982 850	89 628	48 985	75 192					25 708	75 444	29 730
1914	1 085 905		57 115	93 218	1 572 391		1 612 147	53 866	25 609	84 410	29 585
1915	585 898		60 072	25 393	2 053 735		2 093 365	62 952	25 642	85 937	27 485
1916	432 618		67 724	25 879	2 170 782		2 219 764		24 018	105 275	31 307
1917	243 061		78 320	28 224	2 415 383		2 465 131		24 893	114 450	
1918	249 411		91 791	15 827	2 960 409		3 013 129	94 165	27 093	129 432	39 765
1919	1 012 299	332 391	115 900	133 277	3 464 020		3 511 290		37 628	151 364	52 163
1920	1 180 208	335 863	126 603	179 787	4.317 537		4 359 807		47 870	143 090	51 250
1921	1 028 574	491 160	129 756	50 449	3 973 558		4 010 361	45 946	37 412	134 753	40 483
1922	1 464 868	553 022	124 549	49 174	3 279 276		3 311 036		41 472	133 042	36 552
1923	1 261 072	514 273	130 371	50 496	3 120 149		3 155 911		42 047	138 510	34 000
1924	940 078	566 124	143 203	72 659	3 158 102		3 194 399	40 394	41 230	153 187	31 306
1925	844 495	576 107	146 496	111 276	3 337 635		3 373 870		37 894	167 843	31 788
1926	823 526	592 346	144 680	111 368	3 352 347		3 388 286		41 221	189 122	33 339
1927	867 671	669 586	148 472	98 034	3 238 939		3 293 615	68 016	43 196	203 338	36 727
1928	937 381	713 834	149 120	109 892	2 025 139	214 970	2 292 169		46 169	221 419	41 621
1929	1 021 777	718 056	163 193	119 519	2 044 279	227 897	2 330 845	76 579	53 395	234 962	43 867
1930	1 037 384	698 181	171 407	125 563	2 011 484	277 211	2 346 908	80 177	61 162	277 017	47 444
1931	1 008 953	653 605	173 890	130 864	2 024 216	297 003	2 358 066	83 071	69 263	296 507	50 722

1932		648 497	179 579	137 684	1 960 269	371 607	2 371 787	87 315	78 920	312 934	55 186
1933			190 070	131 044	1 899 007	366 013	2 305 030	95 327	81 914	326 734	57 227
1934			191 995	110 000	1 857 524	381 259	2 278 490	104 517	87 212	330 350	55 571
1935			195 142	120 083	1 912 924	419 311	2 377 515	122 007	84 269	346 786	52 881
1936			191 424	202 000	1 968 538	430 694	2 441 357	142 719	87 826	368 158	50 599
1937			199 283	286 604	2 037 071	447 150	2 527 672	160 245	87 312	398 625	45 039
1938			198 836	275 373	2.158 076	428 826	2 630 286	170 889	88 897	437 239	42 860
1939			206 995		2 214 070	408 844	2 663 067		82 145	458 831	37 129
1940			188 825		2 226 575	304 124	2 571 163			487 257	33 842
1941			193 599		2 230 728	226 622	2 485 458			498 209	31 742
1942			206 565		2 206 209	217 783	2 453 932			519 322	32 995
1943			216 816		2 237 307	235 501	2 503 240			538 747	34 606
1944			232 215		2 373 381	265 763	2 672 845			553 724	37 453
1945		357 818	243 532	335 705	2 510 369	487 047	3 038 697	191 045		563 981	40 956
1946	701 448	500 181	267 876	354 878	2 635 346	645 345	3 322 358	197 638	114 588	558 584	47 662
1947	875 479	570 768	287 736	296 314	4 386 074	608 487	5 040 299	202 043	108 813	588 004	51 342
1948	844 653	616 232	296 175	223 495	4 751 030	629 025	5 422 437	203 094	117 244	635 658	52 697
1949	736 218	614 366	294 969	157 897	4 946 207	729 624	5 716 947	204 055	109 608	668 817	52 983
1950	684 698	607 283	283 907	140 190	4.971 911	908 161	5 920 172	203 094	105 609	722 073	53 697
1951	649 529	621 074		126 858	4 937 427	876 275	5 849 002		112 000	739 474	53 852
1952	627 827	627 435		116 327	3 071 935	1 014 524	6 107 859		110 000	746 004	53 911
1953	607 456	657 042		113 455	5 056 912	1 004 685	6 096 022	178 004	111 000	753 785	54 346
1954	585 479	666 373	283 221	115 494			6 498 027		112 000	757 426	54 111
1955		689 040							125 000		

ALLEMAGNE : 1. Chiffres antérieurs à 1919 d'après J. LONGUET, *Le Mouvement socialiste international* (Encyclopédie socialiste, syndicale et coopérative de l'Internationale ouvrière), Paris, 1913, p. 231-232 ; cf. aussi *Yearbook of the International Labor Movement*, 1956-1957, Londres, 1956. — 2. Chiffres de 1946-1950 pour l'Allemagne occidentale seulement (en 1931, le Parti socialiste comptait 610 212 membres sur le territoire correspondant). — BELGIQUE : Le Parti socialiste belge déclare avoir 150 000 membres en 1951 (par adhésions individuelles) contre 650 000 en 1939 (par adhésions collectives : les deux n'étant pas comparables, à cause des doubles ou triples affiliations, qui grossissent les chiffres apparents). En 1911, il en avouait 222 669 (toujours par adhésions collectives : cf. J. LONGUET, *op. cit.*, p. 115-116). — GRANDE-BRETAGNE : le total inclut non seulement les adhérents syndicaux et les adhérents individuels, mais les adhérents par l'intermédiaire des coopératives, des mutuelles et des sociétés socialistes. — PAYS-BAS : Depuis 1946, chiffres au 31 décembre de chaque année, sauf en 1950 (au 30 septembre). Les chiffres de décembre sont généralement inférieurs de 2 000 environ à ceux de septembre. — *Sauf indication contraire, tous les chiffres sont cités d'après les annuaires officiels des partis.*

Fig. 6. — NOMBRE D'ADHÉRENTS DES PARTIS SOCIALISTES EUROPÉENS (1900-1955).

الاشتراكية التي اجتازت المرحلة النهائية ، وان لم يكن ذلك دائماً دفعة واحدة (المصور الرقم ٦) . ففي فرنسا مثلا ، لا تختلف المجموعات الاشتراكية كثيراً عن الاحزاب البورجوازية ، فتسجيل المنتسبين واستيفاء الاشتراكات ، والتمويل الذاتي للانتخابات كلها لم تتطور الا ببطء . واكثر من ذلك جرى في ايطاليا وفي البلاد الاقل تطوراً سياسياً . ومع ذلك في عشية حرب ١٩١٤ كانت الاحزاب الاشتراكية الاوروبية تشكل طوائف انسانية كبرى مختلفة تماماً عن احزاب الاطر السابقة. فالحزب الاشتراكي الديموقراطي الالماني خصوصاً مع المليون منتسب او يزيد ومع موازنة سنوية تقارب المليونين من الماركات كان يشكل دولة حقيقية اكثر قوة من بعض الدول الوطنية . والمفهوم الماركسي — الطبقة للحزب يساعد على هذا التركيب الجماعي . فاذا كان الحزب يشكل التعبير السياسي للطبقة فمن الطبيعي ان ينزع الى استيعابها بكاملها والى تثقيفها سياسياً والى استخراج النخبة منها القادرة على الادارة والتوجيه . هذا الاستيعاب يساعد في الوقت ذاته على تحرير الطبقة العاملة من وصاية الاحزاب «البورجوازية». فلكي يتم تقديم مرشحين عمال مستقلين للانتخابات يتوجب الاستغناء عن التمويل الرأسمالي (الا بصورة احتياطية حيث تنعكس الادوار) الامر الذي لم يكن ممكناً الا بالتمويل الجماعي . ولكي تقوم صحافة سياسية عمالية ضد الصحافة السياسية البورجوازية يجب جمع الاموال وتنظيم نشر الصحيفة وهذا امر لا يستطيعه غير حزب جماهيري .

وهكذا يتضح ان التمييز بين احزاب الاطر واحزاب الجماهير ينطبق ايضاً وبصورة تقريبية ، على التمييز بين اليمين واليسار او بين الاحزاب البورجوازية والاحزاب البروليتارية . فاليمين البورجوازي ليس بحاجة الى استيعاب الجماهير لا مالياً ولا سياسياً لانه يستولي على مموليه، ووجهائه ، والنخبة. وهو ايضاً يعتقد ان ثقافته السياسية كافية . وهكذا فشلت بوجه عام محاولات انشاء احزاب جماهيرية محافظة حتى جاءت الفاشية . فالحذر الغريزي البورجوازي من الاحاطة الجماهيرية ومن العمل الجماعي لعب ايضاً دوراً في هذا المجال ، وبالعكس من ذلك عملت النزعة المعاكسة لدى الطبقة العاملة على تحبيذ الصفة الجماعية للاحزاب الاشتراكية. وبالامكان هنا اعادة ذكر ملاحظاتنا السابقة. وكان لا بد من تطور الشيوعية والطرق الثورية لكي تفهم البورجوازية عدم كفاية احزاب الاطر لكي تعمل بجدية على خلق احزاب جماهيرية. ففي سنة ١٩٣٢ بلغ عدد المنتسبين الى الحزب الوطني الاشتراكي ٨٠٠٠٠٠ منتسب . ولكن ذلك حدد بالواقع انفصاله عن الديموقراطية . ففي النظام الانتخابي والبرلماني اكتفى اليمين على العموم باحزاب الاطر . وفي مقاومتها للنظام الانتخابي والبرلماني نادراً ما بلغت احزاب الجماهير

من النموذج الفاشي الاستقرار والتوازن اللذين بلغتهما الاحزاب البروليتارية ، ذلك انها نزعت الى فقدان طبيعة الاحزاب الجماهيرية الصحيحة كما سنرى ذلك .
واخيراً ينطبق التمييز بين احزاب الاطر واحزاب الجماهير على الفروقات التي توجد بين مختلف نماذج التركيب المهني . فاحزاب الاطر تتوافق مع احزاب اللجان ، ذات الترابط الضعيف واللامركزية، واحزاب الجماهير تتوافق مع الاحزاب المرتكزة على الشعب ، الاكثر مركزية والاكثر ترابطاً . فالاختلافات في تكنيك الاحاطة تتلاقى مع الاختلافات الموجودة في طبيعة الطوائف المحاطة . اما الاحزاب المرتكزة على اساس الخلايا والميليشيا فهي ايضاً احزاب جماهيرية ولكن هذه الصفة أقل وضوحاً . والاحزاب الشيوعية والفاشية تستقطب بكل تأكيد جماهير غفيرة كالتي تستقطبها الاحزاب الاشتراكية ، حتى قبل استلامها الحكم او تحويلها الى احزاب موحدة . فالحزب الوطني الاشتراكي الالماني كان يضم سنة ١٩٣٢، ٨٠٠٠٠٠ عضو وبلغ اعضاء الحزب الشيوعي الفرنسي سنة ١٩٤٥ مليون عضو اما اعضاء الحزب الشيوعي الايطالي سنة ١٩٥٠ فبلغوا ٢٠٠٠٠٠٠ عضو . وبالرغم من كل شيء فقد حدث تطور ملحوظ . فالاحزاب الشيوعية تعمد الى تطهيرات داخلية بصورة دورية غايتها ابعاد المعتدلين ، وغير العاملين ، والمشبوهين وهكذا تعود الكيفية مفضلة على الكمية. عدا ذلك فهذه الاحزاب تميل الى مراقبة الانتسابات بشدة . وبعض الاحزاب الاشتراكية تعمد الى مراقبات من هذا النوع . ولكن العملية لا تقع الا نادراً في حين ان الاحزاب الشيوعية تطبقها بصورة اشد . اما في الاحزاب الفاشية فيتضح بصورة اكثر الميل الى تفضيل الكيفية ايضاً . وربما في العقيدة الارستوقراطية الخالصة اكثر مما في الواقع. فتضخم الحزب الوطني الاشتراكي في السنوات التي سبقت استلام الحكم لم تكن لتمكن من غربلة المنتسبين بدقة . ومهما يكن من امر فالنزعة العامة لا جدال حولها . فهي تؤدي الى التساؤل عن حقيقة وجود احزاب الجماهير، ام ان هناك انحرافاً بطيئاً نحو مفهوم جديد ، نحو فئة ثالثة . فأحزاب المؤمنين ، هي اكثر انفتاحاً من احزاب الاطر، لكنها اكثر انغلاقاً من احزاب الجماهير . وفي معتقد لينين لا يتوجب على الحزب ان يضم كل الطبقة العاملة ، انه معها الجناح السائر والطليعة المتقدمة فقط ، والقسم الاكثر وعياً . وهذا ليس مفهوم الحزب الطبقة : انه مفهوم الحزب النخبة . اما الأحزاب الفاشية فاكثر وضوحاً بهذا الصدد فهي عديمة المساواة وارستوقراطية بجوهرها . فهي ترى في الحزب تنظيماً مؤلفاً من الفضلاء الأكثر اخلاصاً والاكثر شجاعة والاكثر كفاءة . فقد مضى عصر الجماهير ودخلنا في عصر النخبة وبدأ مفهوم المنتسب يتشعب . ففي داخل الحزب نفسه توجد حلقات ذات مركز مشترك تتناسب مع مختلف درجات

الاخلاص والنشاط . ففي الحزب الوطني الاشتراكي كنا نجد الحزب بالذات ثم جماعة .S.A ثم جماعة S.S. وفي الحزب الشيوعي تتعارض مبادىء المساواة الرسمية مع مثل هذا التسلسل ومع ذلك فيمكن ان نلاحظ وجود « ندوة داخلية » مستقرة ومتينة يلتف حولها جمهور المنتسبين العاديين غير المستمرين غالباً (وكان الفرق شديد الظهور في الحزب الشيوعي الفرنسي قبل الحرب) .

ويجب ان لا نبالغ في اثر هذه الظواهر التي تبقى ايضاً محدودة . وبالامكان دائماً تصنيف الاحزاب الشيوعية والاحزاب الفاشية ضمن احزاب الجماهير شرط الاشارة الى صنفتها الخاصة قليلا خصوصاً ان الاحزاب الاشتراكية كانت تتصف ببعض صفات الاحزاب السابقة في بداية عهدها اذ كانت في حينها اكثر تشدداً في عمليات الانتساب . فقبل ان يوهن الهرم من احتياجاتها ارادت ان تكون احزاب الخلص. ومفهوم الاخلاص مهم جداً خصوصاً من اجل تشكيل فئة على حدة . ولكنه ينطبق على حقيقة اكيدة: فتحليل طبيعة المشاركة يفضي الى معالجة مفهوم الاخلاص بشكل آخر .

مقاييس الانتساب : الاحزاب الجماهيرية وحدها هي التي كانت تطبق طريقة شكلية للانتساب مؤداها التوقيع على تعهد مرة واحدة ودفع اشتراك سنوي . اما احزاب الاطر فتتجاهل الامرين، حيث الدخول يتم من دون اجراءات رسمية وحيث يحل نظام الهبات غير المنتظمة محل الاشتراكات . فلا مقاييس واضحة للانتساب . والنشاط الظاهر المبذول داخل الحزب هو وحده الذي يحدد درجة المشاركة . وللدخول في حزب جماهيري فان التكنيك الاكثر شيوعاً هو تكنيك بطاقة الانتساب وهي نموذج مطبوع يتضمن على العموم نصاً يفيد ان صاحب العلاقة يتعهد بالتقيد بنظام الحزب وبنشر مبادئه و (بياضات) لتسجيل الاسم والعنوان وتـــاريخ الولادة ومختلف المعلومات. اذاً فالانتساب يعني اولاً توقيع بطاقة الانتساب ولهذا الاجراء مزايا اساسية فهو يجسد ارتباط الحزبي . فكل الانظمة الحقوقية تعطي للمخطوطة قيمة خاصة ليس فقط من اجل قوتها الثبوتية (المخطوطات تبقى) ولكن بسبب الاهمية السيكولوجية المعطاة لها . ففي حضارتنا يعتبر التعهد الخطي اقوى بكثير من التعهد الشفهي . فقد اخذ التوقيع صفة سحرية كانت الانظمة البدائية تعطيها لبعض الحركات او لبعض العبارات ولبعض الطقوس . وبعض الاحزاب الفاشية تمادت اكثر فنظمت حفلات جماعية معقدة لكي ترفع من قيمة التعهد . فهي اذاً وببساطة تبالغ في نزعة عامة لدى الاحزاب الجماهيرية. الا ان لبطاقة الانتساب ميزة اخرى : فهي تشكل بطاقة معلومات عن المنتسب وتختلف دقتها باختلاف الاحزاب . واحياناً لا تسجل هذه المعلومات على بطاقة الانتساب بالذات بل على

مستند منفصل يملأ عند القيام بالتحريات عن المنتسب الجديد .

ويمكن بهذا الصدد تمييز نموذجين من الانتساب : الانتساب المفتوح والانتساب المنظم . فالاول لا يتطلب اي شرط آخر او معاملة سوى التوقيع على بطاقة الانتساب (ودفع الاشتراك). واذاً فالدخول الى الحزب حر . ويمكن مقارنته بنظام التسجيل المفروض في بعض انتخابات اولية مغلقة تجري في الولايات المتحدة . فالتسجيل على لوائح الاوليات يتطابق تقريباً مع توقيع بطاقة الانتساب بالرغم من عدم وقوع انتساب فعلي الى الحزب بل مجرد احتفاظ بالحق في الاقتراع من اجل تسمية المرشحين. وبالعكس يختلف تماماً الانتساب المنظم . اذ هو يتم بعملين منفصلين : طلب انتساب ذي العلاقة ، وقرار قبول يتخذه الجهاز المسؤول في الحزب . وتعود سلطة القبول عموماً الى الشعبة المحلية ، مع امكان اللجوء الى المراجع العليا في حال الرفض . واحياناً تدرس الطلب لجنة خاصة . وغالباً ما تتمم العملية بتزكية مطلوبة : حيث يضمن عضو او اكثر الصفات السياسية والاخلاقية للمرشح على مسؤوليتهم وتوقيعهم . والانتساب المنظم مع التزكية وقرار من الحزب هو الاجراء الاعتيادي في انظمة الاحزاب الاشتراكية والشيوعية . وسبب هذه الاحتياطات الصعوبات التي لاقتها هذه الاحزاب عند قيامها وبالأخص محاولة البوليس ادخال عناصر شغب فيها . من هنا كانت مراقبة الضامنين ، والتحقيق المسبق والقرار النهائي من قبل الشعبة . الا انه بمقدار ما اصبح نشاط الاحزاب اقل خطراً واضعف مراقبة سقطت هذه الاحتياطات من الاستعمال . وغالباً ما انقلبت الى شكليات غير مهمة واصبح الانتساب المنظم انتساباً مفتوحاً بالنهاية . ولم يقو التنظيم مجدداً الا في بعض الظروف الاستثنائية حيث دعت الضرورة الى الغربلة من جديد . فمثلا عقب التحرير ، عادت مراقبة الانتساب فاصبحت اكثر جدية في كثير من الاحزاب الاوروبية لكي تمنع المتعاونين مع العدو من الدخول فيها . وفي المانيا وفي النمسا وفي ايطاليا تعتبر مراقبة الانتساب دقيقة في الوقت الحاضر بسبب النظم الفاشية السابقة : فيدقق موقف الطالب من هذه الاحزاب يوم كانت موجودة .

فاذا قبل في الحزب تلقى المنتسب بطاقة اسمية تجسد عضويته في الحزب. ويرتبط شكل البطاقة بنظام الاشتراك. ويمكن هنا التفريق بين نوعين من الاحزاب. ففي الاول يستوفى الاشتراك سنوياً ومرة واحدة ، وقيمته الاجمالية قليلة الى حد ما، واذاً فليست عبئاً ثقيلا على المنتسب . والدفع يثبت بطابع مؤرخ سنوياً يلصق على بطاقة الانتساب ، اذاً فهي ذات صفة دائمة . اما في النوع الآخر ، فبالعكس يتضمن الاشتراك عنصرين : العنصر السنوي الذي يتطابق مع شراء بطاقة الحزب (التي تجدد في هذه الحال سنوياً) والعنصر الشهري المثبت بطوابع تلصق على البطاقة

السنوية (او على اوراق تتضمنها) . والاشتراكات من هذا النوع الثاني اعلى قيمة : ففي الحزب الاشتراكي البلجيكي مثلا يتراوح الاشتراك بين ٦ و ١٠٠ فرنك (بلجيكي) في الشهر . اما في الحزب الاشتراكي الفرنسي فيتراوح بين ٧٥ و ٢٠٠ فرنك . الا ان هذا النوع الثاني ينطبق اساساً على الاحزاب العمالية والاشتراكية والشيوعية . وانه لأمر عجيب ان تتبنى الاحزاب التي ترتكز على الطبقات الاكثر فقراً مبدأ الاشتراكات الارفع . والتفسيرات تُعزى عموماً لاسباب سيكولوجية ! فالواقع ان الاخلاص للحزب يكون اقوى في الاحزاب الشعبية منه في البورجوازية ، الامر الذي يسهل اقرار اشتراك عال . الا ان التفسير المالي يجب ايضاً ان يذكر . ففي الاحزاب المحافظة ليس للاشتراك الاهمية ذاتها التي يأخذها في الاحزاب العمالية . فالمنتسبون يعلمون ان تقدمات الممولـــين تغطي عجز صناديق الحزب وان هذه التقدمات تشكل المورد الرئيسي . اما في احزاب العمال ، فعلى العكس ، تشكل الاشتراكات سبيل التمويل الاساسي للحزب وللانتخابات: (فالاعتماد على الاشتراكات) هو الغاية التي ينادي بها الحزب اذ ان تحقيقها يمكن ان يضمن للحزب استقلاله . ويعرف المنتسبون هذه الخاصة الحيوية للاشتراك فيقبلون بالتضحية وما تقدمه لهم .

حاولت الاحزاب ادخال نوع من العدالة في استيفاء الاشتراكات . فبدلا من الاشتراكات المتساوية ، التي تنطبق على النظام الضريبي البدائي جداً ، وهو نظام الرقبة البسيط ، اعتمدت بعض الاحزاب نظام الاشتراك المتناسب مع الدخل (او نظام الاشتراك العائلي ، الموجود خصوصاً في الحزب الاشتراكي النمسوي) . وفي الحزب الاشتراكي البلجيكي مثلا توجد سبعة معدلات مختلفة للاشتراك تعادل المدفوعات التالية : ٦ ، ١٠ ، ١٥ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٥٠ ، و ١٠٠ فرنك بلجيكي (يضاف اليها معدل مخفوض قدره ٧ فرنكات في السنة للمتقاعدين وللنساء العاطلات عن العمل). وانه واجب ادنى على المنتسب ان يختار بنفسه طبقة الاشتراك المقابل لامكاناته المالية . ونجد في الحزب الاشتراكي الديموقراطي الالماني اثني عشر معدلا للاشتراك ابتداء من ٢٥ الى ٣٠ مارك ؛ اما توزيع المنتسبين بين مختلف المراتب فغير متساو (المصور الرقم ٧) . اما الاشتراكات في الحزب الشيوعي الفرنسي فلها مظهر النسبية،: فالمنتسبون الذين لا يمارسون مهنة مأجورة يدفعون ١٠ فرنكات في الشهر . اما الذين يتقاضون اجراً يقل عن ١٠٠٠٠ فرنك فيدفعون ثلاثين فرنكاً . اما اولئك الذين يتراوح اجرهم بين ١٠ و ١٥٠٠٠ فرنك فيدفعون ٤٠ فرنكاً . والذين يزيد اجرهم على ١٥٠٠٠ فرنك فيدفعون ٦٠ فرنكاً . وقد خفضت القيمة الى هذا الحد (الى مستوى الحد الادنى للمعيشة) بسبب ان هذه النسبية تهدف بصورة

DISTRICT	TOTAL d'Adhérents	Cotis[ts] à 0,25	Cotis[ts] à 0,30	Cotis[ts] à 0,50	Cotis[ts] à 1 DM.	Cotis[ts] à 2 DM.	Cotis[ts] à 3 DM.	Cotis[ts] à 5 DM.	Cotis[ts] à 7 DM.	Cotis[ts] à 10 DM.	Cotis[ts] à 20 DM.	Cotis[ts] à 25 DM.	Cotis[ts] à 30 DM
Slesvig-Holstein	67 765	18 207	—	13 220	20 813	2 093	373	269	—	27	2	—	—
Hambourg N.-O.	71 648	—	12 064	14 502	33 725	1 759	636	226	—	98	54	—	—
Weser-Ems	20 502	716	1 148	4 891	8 165	631	174	45	—	11	1	—	—
Hanovre	72 522	4 919	—	18 851	31 909	1 050	692	239	—	56	20	—	1
Brunswick	19 595	1 435	—	5 112	10 014	757	268	105	4	20	3	—	1
Westphalie-O.	28 274	—	—	7 285	16 466	238	106	79	17	36	6	3	2
Westphalie-E.	89 354	2 988	—	29 899	48 644	862	272	159	11	22	6	—	1
Rhin inférieur	48 383	774	—	12 781	26 292	878	645	305	3	79	14	—	2
Rhin moyen	15 296	1	—	5 167	8 267	1 854	304	150	5	14	8	—	—
Rhin-Esse-Nassau	12 230	111	—	1 993	5 773	519	84	46	5	2	—	—	—
Hesse-N.	21 395	—	754	5 408	11 793	122	56	14	—	15	—	—	—
Hesse-S.	45 056	763	—	9 871	28 323	1 178	402	165	5	35	6	3	4
Hesse-Rhin	5 953	88	—	1 803	3 103	367	35	27	—	4	—	—	—
Wurtemberg-Bade	31 260	5 831	—	4 845	16 520	541	171	51	3	15	3	—	3
Wurtemberg-S.	4 035	467	—	413	2 272	90	28	16	1	2	1	—	—
Bade-S.	8 950	—	—	1 380	5 540	104	40	23	—	7	4	—	—
Bavière-E.	13 795	—	—	6 607	3 816	180	38	17	—	3	—	—	—
Franconie	53 645	—	3 368	15 949	25 281	1 196	225	147	—	17	6	—	—
Bavière-S.	35 588	4 698	—	11 753	15 762	192	70	54	25	1	4	3	—
Palatinat	23 024	346	—	6 769	14 017	550	163	42	1	12	5	—	2
Berlin	47 948	—	—	7 481	26 026	4 778	455	743	7	229	84	11	6
TOTAL	736 218	41 344	17 334	185 980	362 521	19 939	6 237	3 022	87	705	227	20	22

مصور ٧ – توزيع المشتركين في الحزب الاشتراكي الديموقراطي الالماني (١٩٤٩)

خاصة الى اقرار اشتراك بسيط من اجل الحزبيين ذوي الدخل المحدود. و لذا يكون الباقون عملياً على قدم المساواة . في الحزب الاشتراكي الفرنسي نوقشت مسألة الاشتراك النسبي طويلا في السنوات الاخيرة . واخذ قرار بالموافقة سنة ١٩٥٠ بعد ان سبق لكثير من الشعب ان طبقت المبدأ لمصلحتهـــا . ومن العجيب ان مقاومة القرار جاءت من اولئك الذين يعتبر النظام لمصلحتهم من فقراء المنتسبين الذين ارادوا تجنب «الشعور بانهم اشتراكيون ناقصون»(١) . وهذه الصفة تدل على الطبيعة العميقة للاشتراك . ونعترف بقصر النظر اذا اخذنا بعين الاعتبار الناحية المالية فقط . فالاشتراك عنصر سيكولوجي في الانتساب والمشاركة . فهو دلالة الاخلاص ومورد للاخلاص في آن واحد . فدفع الاشتراك بانتظام ودفع اشتراك عال يتضمن تضحية . فهذا العمل يظهر قوة الروابط التي تربط بين الحزب والعضو . ولكنه يقويها ايضاً : فالتعلق بالمجموعة كتعلق بكائن ، يكون بمقدار التضحيات التي نقدمها لها .

ومن زاوية زخم المشاركة، يتمتع نظام الاشتراكات المطبق من قبل الاحزاب المباشرة بمزايا اكيدة . ومن زاوية المردود المالي الخالص يمتاز نظام التمويل الجماعي ، من قبل النقابات ، المطبق لدى بعض الاحزاب غير المباشرة (وبالاخص حزب العمال الانكليزي) بمزايا رفيعة اكيدة . فثروة هذا الحزب تتأتى بصورة رئيسة من الاموال التي تدفعها له النقابات العمالية . فاذا قرر الاستغناء عن مساندتها وسعى وراء الانتسابات والاشتراكات الفردية العمالية خارجاً عن النطاق النقابي فان موارده تنخفض بنسب هائلة . وحتى نظام ١٩٢٧ - ١٩٤٦ يبقى افضل من الانتساب خارج النقابات : فبموجب اظهار الموافقة على الاشتراك السياسي ، يوم الانتساب الى نقابة، يختلف عن ضرورة تقديم طلب انتساب مختلف ومنفصل الى حزب ما. فالاجراء الثاني يتطلب مبادرة اكبر وعملا ارادياً متحرراً .

والاجراء الثاني اذاً اقل ايجابية من الانتساب الى الحزب المباشر، من جهة نظر التضامن الحزبي : فتوقيع بطاقة انتساب مستقلة تنشيء رابطة امتن من القبول بالاشتراك السياسي . ولكن هذا التكتيك الاخير اكثر مردوداً من وجهة النظر الماليـــة : فالاستيفاءات اكثر سهولة لأن الاشتراك السياسي ليس الا زيادة في الاشتراك النقابي . فاذا استوفي الاثنان معاً فان الاشتراك السياسي يتميز عن الاشتراك النقابي بوضوح . وهو لا يتميز عنه البتة في نظام التعاقد الخارجي .

ومن هنا خفة عبء التضحية ومن هنا تبسيط الاستيفاء . والاشتراك الحزبي يتخذ هنا مظهر الضريبة غير المباشرة ، المتجسدة في ثمن الخدمة المؤداة وبالتالي الاقل

---

(١) تصريح السيد ستوب في المجلس الوطني لسنة ١٩٤٧

ظهوراً واقل عبثـاً. هذه الصفة تبرز اكثر في المساعدة المالية المقدمة للحزب من قبل التعاونيات وغيرها من المنظمات المشابهة : بحيث نصل في النهاية الى تمويل صناعي وتجاري قريب جداً من التمويل الذي تعتمده الاحزاب المحافظة . ونظام الاشتراك الجماعي وغير المباشر هو اذاً مجز جـداً من جهة المردود . ولكنه لا ينمي ابداً المشاركة: فهنا الاشتراك والانتساب مفصولان بالنهاية ، لان الاول ليس مقياساً ولا عنصراً في الثاني . ولكن هل يصح الكلام عن الانتساب في حزب غير مباشر ؟ لاول وهلة لا يبدو ذلك امراً مشكوكاً فيه. بل يبدو ان المشاركة فيه اقوى منها داخل الاحزاب المباشرة . فالعامل الانكليزي ، العضو في نقابة هي نفسها منضمة الى حزب العمال ، لا يبدو اكثر تقيداً بحزبه من العامل الفرنسي الذي ينبثق بالنسبة اليه العمل النقابي والعمل السياسي من منظمات مختلفة . فتوالي الارتباطات يؤدي على ما يبدو الى تقوية كل منها . اذ يتضمن هذا التجميع نوعاً من التزاوج . ومثل الفلاح الفلاماني ، المنتسب بصورة غير مباشرة الى الكتلة الكاثوليكية البلجيكية بواسطة البورنبوند ، يبدو ايضاً اكثر وضوحاً . فهذه المنظمة المدهشة التي انشأها خوري من الكامبيين سنة ١٨٨٧ تنتظم اليوم كل الحياة الدينية والثقافية والمهنية والسياسية والاجتماعية للفلاحين . فهي كدار رعاية وكمدرسة مسائية ، ونقابة ، وكوبراتيف ، وتعاونية تهتم بتقوية الاحساس الديني لدى اعضائها وباتمام تثقيفهم فكرياً، وتنمية موقفهم الادبي، وفي الوقت نفسه تحسين حياتهم المادية بالوسائل المختلفة. كالبيع والشراء الجماعي للمنتوجات والاسمدة وصناديق الادخار والقروض الزراعية والتعاونية والتأمين ضد امراض الماشية والحريق والمخاطر الفلاحية ... الخ. وفي الوقت ذاته ، وبين سنتي ١٩١٩ و ١٩٤٠ كانت تشكل اطار حياة الفلاحين السياسية لأنها كانت تشكل واحدة من دعائم الحزب الكاثوليكي الأربع . ونفهم القوة العظيمة التي يمكن لهذا ان يجنيها من مثل هذه الركيزة .

ولكن اساس المشكلة ليس هنا. فمفهوم الطائفة الحزبية هو الذي يجعل التركيب غير المباشر للاحزاب موضوع تساؤل. لا شك في ان التضامن الحزبي يشتد ساعده بوحدة المصالح الطبقية كما تفهمها مجموعات القاعدة؛ ولكن القضية لا تتعلق بالتضامن السياسي الخالص « بالمشاركة » الاكيدة . اذ لا يمكن اعتبار المنتسبين الى مجموعات القاعدة كمنتسبين حقيقيين للحزب لان الروابط بينهم وبين الحزب واهية جداً رغم المظاهر . وهنا يجب التنبه لابهام كثير الوقوع : فعندما نشدد على متانة الروابط التي تجمع الفلاح الفلاماني الى البورنبوند فذلك يدل على قوة البورنبوند لا على قوة الحزب الكاثوليكي. فبالنسبة الى الفلاح الفلاماني المنخرط في البورنبوند لم يكن الحزب الكاثوليكي بين سنتي ١٩٢١ و١٩٣٩ شيئاً مهماً جداً، ولكن بفضل البورنبوند اصبح هذا الفلاح

بكل تأكيد ناخباً في الحزب ولا يزال، الا انه لا يمكن اعتباره منتسباً حقيقياً للحزب. اذ لا يغير في الامر شيئاً كون البورنبوند هو نفسه قد انتسب الى الكتلة الكاثوليكية : فالانتساب غير المباشر ليس انتساباً فعلياً ولم يسبق لطائفة بالمعنى الاجتماعي للكلمة ولا لمجموعة انسانية ترتكز على الروابط التضامنية ان تماسكت حقاً على مستوى المنتسبين بتحالف اربع جمعيات (ستاندن). فتعاون مندوبي الستاند وحده داخل اجهزة الحزب يمكن ان يولد طائفة بالمعنى الصحيح، ولكن فقط على المستوى العالي : فالحزب لم يكن موجوداً الا على مستوى الاطر ولم يكن على مستوى الجماهير.

وتجربة حزب العمال يمكن ان تؤكد عملياً هذه الادعاءات وان تصححها في الوقت ذاته في كل ما فيها من اطلاق. فبعد الغاء التعاقد من الخارج Contracting out سنة ١٩٢٧ نزل عدد النقابيين المنتسبين للحزب (اي الذين ارتضوا دفع الاشتراك السياسي) من ٣٢٠٠٠٠٠ الى ٢٠٠٠٠٠٠ وظل مستقراً حول هذا العدد طيلة سنوات طويلة (المصور الرقم ١٥). وعقب العودة الى الانتساب الخارجي في سنة ١٩٤٦ عاد الرقم فصعد من ٢٦٠٠٠٠٠ الى ٤٠٠٠٠٠٠.

وهكذا وفي سنة ١٩٢٨ رفض ١٢٠٠٠٠٠ نقابي الاستمرار في انتسابهم للحزب لأنه طلب منهم موافقة صريحة بدلا من الضمنية. من قبل لم يكونوا ليجرؤوا على الرفض. وبعدها لم يجرؤوا على القبول. وفي سنة ١٩٤٧ انتسب الى الحزب ١٤٠٠٠٠٠ نقابي فقط لكي لا يظهروا رفضهم الصريح بالرغم من انهم من قبل لم يقبلوا ان يظهروا قبولهم الصريح. فالانتساب المستند الى ظروف بمثل هذه التفاهة هو ضعيف جداً. وهل يمكن الكلام عن تنظيم حقيقي بمثل هذا التضامن الواهي. ونلاحظ في الحالين المطابقة المدهشة بين نسب المنتسبين الحاصلة من جراء عملية التعاقد الخارجي « Contracting out » وبين مجموع المنتسبين النقابيين: ٣٧,٨٥ في المئة سنة ١٩٢٧ و ٣٥ في المئة سنة ١٩٣٧. وهكذا يمكن الزعم ان اكثر من ثلث اعضاء حزب العمال داخل الاتحادات العمالية لا يشعر بارتباط صحيح تجاه الحزب : وانتسابها ناتج عن ضعف اكثر مما هو ناتج عن قناعة. ويبقى ان ما يقارب الثلثين هم مستعدون لشهر انتسابهم الضمني الناتج عن سكوتهم بمناسبة دفعهم الاشتراك السياسي. واذاً فالمساهمة غير المباشرة ليست بالواقع ضعيفة، في حزب العمال البريطاني الا في ما خص قلة من اعضائه: واحد على ثلاثة تقريباً. اما لدى الباقين فليست ادنى من معظم المساهمات المباشرة. وبالنتيجة فان ثلث الاعضاء غير المباشرين في حزب العمال يجب ان لا يعتبروا كمنتسبين الى الحزب بالمعنى الدقيق للكلمة. فالثلثان الباقيان فقط يمكن ان يقارنا حقاً بالمنتسبين الى احزاب الجماهير العادية. ولكن اي مقياس فردي لا يسمح بالتمييز بين الفئتين : ويمكن

القيام بتقدير اجمالي بالاستناد فقط الى تجربتين صالحتين لحزب العمال البريطاني ، اذ لا شيء يسمح بكل تأكيد بنقل النتائج الى احزاب غير مباشرة (١) .

وبالنهاية يبدو عبثاً البحث عن تعريف دقيق للمنتسب صالح لكل الاحزاب . ففي احزاب الجماهير المباشرة وحدها يمكن اعتماد صك الانتساب ودفع الاشتراكات بانتظام كمقاييس . ولكن هذه المفاهيم الخارجية والشكلية لا تكفي : فالمنتسب الى الحزب الاشتراكي والمنتسب الى الحزب الشيوعي يختلفان تماماً بالرغم من تشابه الاجراءات .

في ما بين المنتسبين الى حزب واحد كم هي الفروقات البسيطة والدرجات في المشاركة ؟ والتحليل الكمي يسمح بأخذ فكرة عامة اولى ومختصرة وبالتالي يمكن من اتمام مفهوم المنتسب .

تعداد المنتسبين: يمكن اجراء تحليلات عددية مفيدة حول المنتسبين الى حزب ما . الا ان هذه التحليلات تصطدم بصعوبات من نوعين ، فالاحزاب لا تنشر دائماً احصاءات عن اعضائها . ثم ان هذه الاحصاءات قلما تستند الى اسس متينة .

فبعض الاحزاب يرفض السماح بمعرفة عدد اعضائه . حتى هؤلاء يجهلونه احياناً ، وذلك بسبب الاهمال في امساك البطاقات والاشتراكات وتنظيمها . فالاحزاب الاشتراكية والشيوعية والفاشية فقط (وبعض الاحزاب الديموقراطية المسيحية) كذلك تعمد الى احصاءات دورية بمناسبة استيفاء الاشتراكات . ولكن قلة منها تنشر النتائج . بعضها يكتفي بنشرها في اجتماعات الحزب او بواسطة تعاميم داخلية محصورة بين ملاكاتها . واخرى تحتفظ بها سرية للغاية مكتفية باعطاء ارقام تقريبية منتهية بأصفار للباحثين . والحصول على وثائق جديدة امر صعب جداً في هذا المجال . ثم انه يجب ان لا تستعمل بدون تدقيق . ففي تقرير لليون موفي في مؤتمر الحزب الشيوعي سنة ١٩٤٥ نرى ان الحزب الشيوعي كان قد بلغ « في آخر ١٩٤٤ ، ٣٨٥٠٠٠ منتسب مسجل فعلا » (٢) ولكن اذا جمعنا الارقام بحسب المناطق ، المعطاة في كانون الاول ١٩٤٤ في المستند ذاته ، وبعد عدة اسطر نحصل على ٣٧١٤٦٨ فقط(٣) . الفرق بسيط . ولكن الفرق يظهر بصورة اكبر

---

(١) بوجه عام قليلون هم النقابيون الذين يستعملون حق الانسحاب الفردي بتصريح خطي صريح . ففي الحزب الاجتماعي الديمقراطي في السويد مثلا ٥و٤ بالمئة من اعضاء النقابات المشتركة رفضت الانتساب الى الحزب سنة ١٩٣٨ . هذه النسبة تدنت الى ٢،٥ بالمئة سنة ١٩٤٨.

(٢) ليون موفي التقرير الى مؤتمر ١٩٤٥ نشرات الحزب ١٩٤٥ صفحة ٤ .

(٣) المرجع ذاته صفحة ٤ .

في الارقام المذكورة لسنة ١٩٣٧ : ٣٤٠٠٠٠ منتسب حسب رأي موريس توريز في تقريره العام الى مؤتمر ١٩٤٥ بينما هو (١) ٢٩١٧٠١ حسب ارقام السيد ليون موفي في المؤتمر ذاته اذا اضفنا الارقام المعطاة من قبله بحسب المناطق (٢) . فهل يمكن ان يفسر الفرق بسبب اختلاف اساليب الاحصاء؛ علماً بان السيد موفي يستند الى الارقام المسجلة فعلا في حين ان السيد موريس توريز يستند الى ارقام البطاقات والطوابع المشتراة من قبل الخلايا ؟

هنالك نوعان من الاحصاءات الممكنة : الاول ويستند الى عدد البطاقات المشتراة من قبل الشعب لدى الخزينة المركزية والآخر الى عدد البطاقات المباعة فعلا من المنتسبين . وبما ان الشعب والخلايا توصي على بطاقاتها وطوابعها سلفاً، فان الارقام الاولى هي على العموم اكبر من الثانية . وهذا محسوس خصوصاً في منتصف السنة ، وبالاخص عشية مؤتمر او حملة انتخابية : وتحسباً للمنتسبين الجدد ، توصي الشعب على طلبيات كبيرة . جاء في تقرير السيد ليون موفي ان الحزب في آخر نيسان ١٩٤٥ كان يعد ٦١٦٣٣٠ منتسباً مسجلا وفي ٢٥ حزيران سجلت الخزينة المركزية للحزب ٩٠٦٦٢٧ بطاقة . ومن المؤكد ان الحزب لم يكتسب ٣٠٠٠٠٠ منتسب جديد في اقل من شهرين (وهذا ما صرح به السيد موفي علناً) . الفرق ناتج من اختلاف الاحصاءات . ففي آخر السنة، يجب ان يتطابق الرقمان، وكل البطاقات الموزعة يجب ان تسلم مبدئياً . ولكن توجد عملياً بطاقات غير مباعة بحيث تظهر الاحصاءات المرتكزة على البطاقات الموزعة من دون البطاقات المسلمة ارقاماً اعلى من الواقع . وهذا ما يفسر اعتمادها من قبل الاحزاب، ومحاولات البعض للخلط بين الاسلوبين في التعداد . وقد فرق الحزب الشيوعي الفرنسي بوضوح بين نوعي الاحصاءات سنة ١٩٤٥ ، لانه كان في اوج نموه. واظهار الفرق في الارقام يسمح بصورة اجلى لقياس نجاحه . ولكن منذ ١٩٤٧ حيث بدأ تقهقره لم يعد الفرق يظهر بوضوح . ومع ذلك فحزب العمال البريطاني واكثر الاحزاب الاشتراكية تنظم بدقة احصاءاتها ، وفقاً للبطاقات المسلمة فعلا ولهذا اختيرت غالباً كامثلة .

ولكن الشعب والاتحادات المحلية تحاول غالباً جمع اموال لشراء بطاقات اكثر من منتسبيها للاحتفاظ بها . وفي الاحزاب الاوتوقراطية ، يكون هذا التدبير وسيلة لارضاء المركز . وفي الاحزاب الديموقراطية يكون وسيلة لتضخيم التمثيل في المؤتمر ، وبالتالي للتأثير في اجهزة القيادة . فعدد المندوبين والمفوضين

---

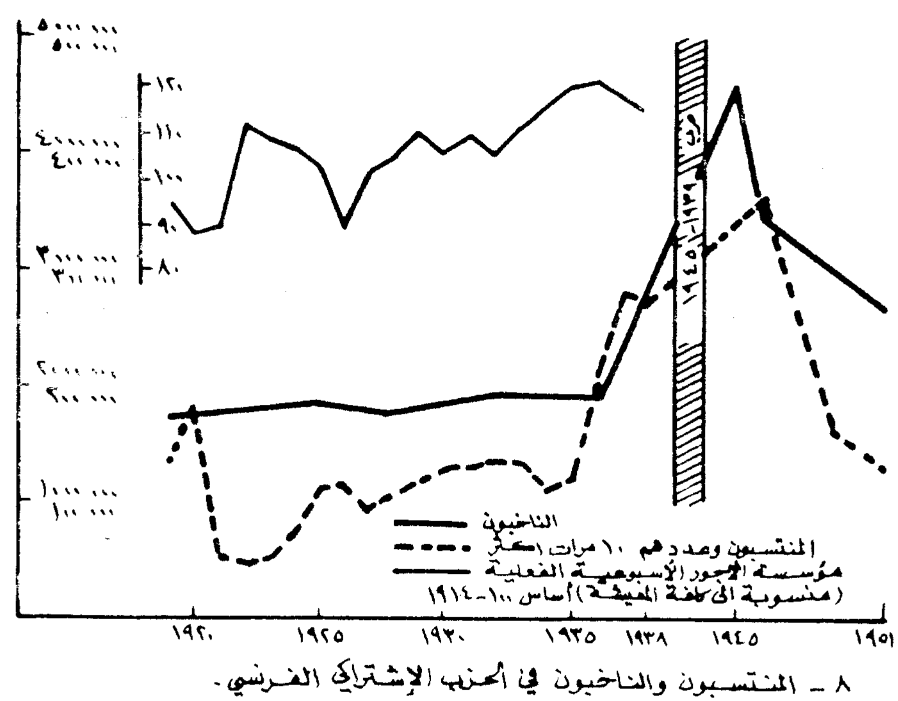
(١) ليون موفي التقرير الى مؤتمر ١٩٤٥ نشرات الحزب ١٩٤٥ صفحة ٥٦

(٢) المرجع ذاته صفحة ٦ .

الممنوح لكل اتحاد محلي يتناسب عموماً مع عدد الطوابع والبطاقات التي يدفع الاتحاد ثمنها فعلا . ولذا كانت مصلحة الاتحاد تقضي بان يشتري اكبر عدد ممكن من الطوابع . ومن الواضح ان المقدرة المالية تلعب دوراً اساسياً : لهذا كانت الاتحادات الغنية تبدو في وضع افضل . والمثـال على ذلك نجده في اتحـاد بادكاله واتحاد السنغال ، (لكي لا نذكر غيرهما) ، حيث تقدما في تمثيلهما في الحزب الاشتراكي الفرنسي على غيرهما . والاحصاءات المرتكزة على البطاقات والطوابع المباعة تظهر دائماً ارقاماً تتجاوز الحقيقة ، الا انه يتعذر الاستغناء عنها كقاعدة عامة ، ولذا كان لا بد من الاستعانة بها رغم ان احتمال الغلط فيها ثابت تقريباً في ارقام كل حزب . وقد تصبح هذه الاحصاءات المرتكزة على اسس مالية اكثر صلاحاً اذا جرت مقارنة ارقامها باعداد المنتسبين الى كل حزب خلال حقبات مختلفة . انما تزداد هذه الاحصاءات وقوعاً في الخطأ اذا قورنت ارقامها المأخوذة من احزاب متشابهة من مختلف البلدان (كالبلدان الاشتراكية مثلا) ، نظراً لاختلاف الاعراف المتبعة في كل منها . وينتفي صلاحها تماماً عند مقارنة ارقام احزاب مختلفة داخل بلد واحد . علماً بان المقارنة تخلو من المعنى اطلاقاً ما دام مفهوم ومعنى كلمة منتسب ليس متشابهاً لدى كل الاحزاب .

الا ان تعداد المنتسبين يمكن ان يستفاد منه في فئتين من الابحاث مع التحفظ اللازم في ما يختص بمحتواه : الفئة الاولى وتتعلق بتطور الاحزاب والاخرى بتشكيلها ، والفئة الثانية تتيح قياس العلاقة بين الاحداث السياسية والاقتصادية وابعادالمجموعات الحزبية . وهنا يبرز ، على ما يبدو من خلال الملاحظات العامة ، استنتاج عجيب هو ان هذه العلاقة هي اقل وثوقاً مما يظن عادة . لان المجموعة الحزبية اقل تحسساً ، نسبياً ، بتغير الظروف الاقتصادية .

صحيح ان الحربين العالميتين عملتا على احداث تغيرات في اعداد المنتسبين الى الاحزاب كلها ، بحيث تزايدت الاحزاب الاشتراكية في كل من فرنسا وانكلترا في السنوات ١٩١٩ ، ١٩٢٠ ، ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ بشكل لافت للنظر ، باستثناء الاحزاب السكندينافية التي لم تتأثر بهذا العامل كثيراً . ولكن الحالة الاكثر دلالة على عدم تأثر عدد المنتسبين بالاحداث الاقتصادية هي الازمة الاقتصادية الكبرى التي وقعت سنة ١٩٢٩. فهي على العموم لم تؤد الى احداث تشويش شديد في عدد المنتسبين الى الاحزاب الاوروبية خصوصاً ان مثال الاحزاب الاشتراكية بهذا المعنى نموذجي . فقد بدأ الاحساس بالازمة يظهر في فرنسا ابتداء من سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ الى ان بلغ اوجه في سنة ١٩٣٤ ، وظل عدد المنتسبين الى الشعبة الفرنسية لاتحاد العمال الفاشي (S.F.I.O.) ثابتاً تقريباً طيلة هذه السنوات حول .



٨ ـ المنتسبون والناخبون في الحزب الإشتراكي الفرنسي.

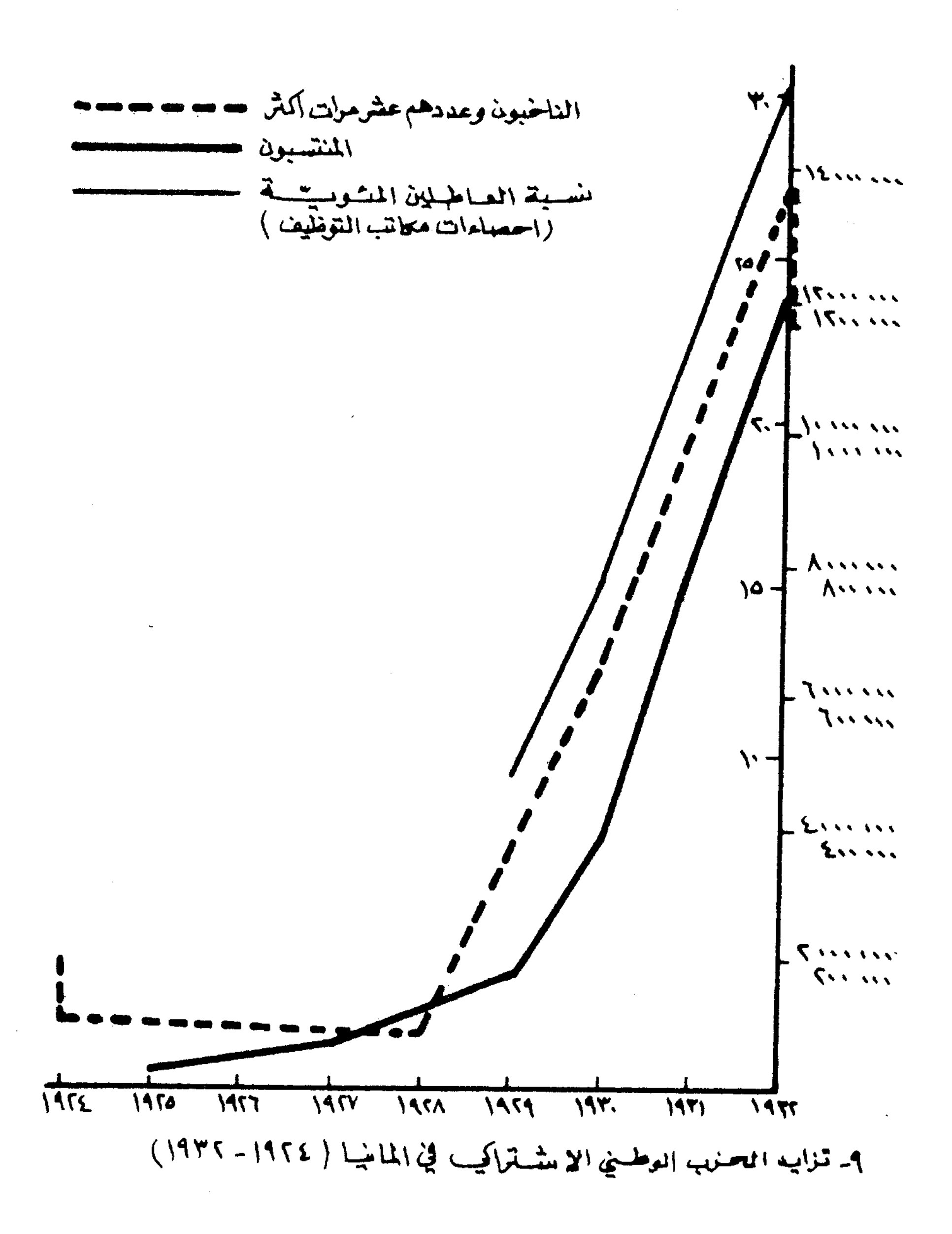
١٢٠ الى ١٣٠ الفاً (١)

وقد يكون الرأي القائل بان الصعوبات الاقتصادية تزيد في قوى احزاب اليسار ، صحيحاً بالنسبة الى الناخبين لكنه غير صحيح تماماً في ما يتعلق بالمنتسبين . بل على العكس : يبدو ان الصعوبات الاقتصادية تتوافق مع انخفاض بسيط في عدد المنتسبين بالرغم من كون الحزب في المعارضة . ومع ذلك قد يلاحظ احياناً بعض التوافق بين منحنى الاجور الحقيقية وبين ملاكات الاحزاب الاشتراكية .

(١) جرى تعداد الناخبين الاشتراكيين في سنة ١٩٣٤ بالاستقطاب على اساس الـ ١٩ مقاطعة التي قدم فيها الحزب لوائح منفصلة كسنة ١٩١٩ وفي غيرها حيث اتحد مع الراديكاليين في لوائح اتحاد اليسار . ففي هذه التسع عشرة مقاطعة حصل على ٦٢٨٨٨٣ صوتاً مقابل ٥٩٥٠٣٤ سنة ١٩١٩ الامر الذي يؤدي الى ان يعزى اليه . . . ١٨١٤ صوتاً في فرنسا كلها مقابل ١٧٢٧٩٦٣ سنة ١٩١٩ .

انما يبدو ان هذا التوافق مبهم جداً (المصوران ١ و ١٦) . وفي انكلترا أظهرت اعداد اعضاء النقابات في حزب العمال البريطاني استقراراً اكثر بروزاً ، خلال هذه الفترة ، حيث بلغ مقدارها ٢٠٠٠٠٠٠ بالرغم من وجوب تأثرها بصورة اعمق بالازمة (المصوران ١ و ١٥) . والبون بين التغيرات من سنة الى اخرى لم يزد البتة على ٢ ، ٣ في المئة : خسارة ١,٧ في المئة سنة ١٩٣٠ : ربح قدره ٠,٦٥ في المئة سنة ١٩٣١ وخسارة ٣ في المئة سنة ١٩٣٢ و ٣,٢ في المئة ١٩٣٣ ، و ٢,٢ في المئة سنة ١٩٣٤ وربح ٢,٧٥ في المئة سنة ١٩٣٥ . وهكذا لم يبلغ الانجاه نحو الانخفاض الحاصل بين سنتي ١٩٣٢ و ١٩٣٥ نسبة الـ ١٠ في المئة من اعداد الاعضاء خلال ثلاث سنين. وفي الواقع ازداد عدد المنتسبين الفرديين خلال الفترة ذاتها بنسب عالية جداً حيث ارتفع من ٢٢٣٨٧٧ عضواً سنة ١٩٢٩ الى ٤١٩٣١١ عضواً سنة ١٩٣٥ . امـا الارتفاع الاقصى فقد حصل بين سنة ١٩٣٠ و ١٩٣٢ (بمعدل ٢٥ في المئة كل سنة) ومن العجيب ان نلاحظ ان التغيرات قد حدثت باتجاه عكسي : مجموعتا المنتسبين الى حزب العمال البريطاني الفرديين والنقابيين لم تتحركا بالشكل نفسه تجاه الحدث ذاته . ويبدو ان المجموعتين مختلفتان الى حد ما ، الامر الذي يؤيد ملاحظاتنا السابقة حول تفرد المنتسبين غير المباشرين بميزة خاصة . وعلى العكس نلاحظ في المانيا في الوقت نفسه تطابقاً محسوساً جداً بين تقدم الحزب الوطني الاشتراكي وتطور الازمة الاقتصادية . فهناك موازاة ما ترتسم مثلا بين البطالة والمنتسبين الى الحزب الوطني الاشتراكي الالماني (N.S.D.A.P.) (المصور الرقم ٩) . ويمكن ابداء الملاحظات ذاتها بشأن الحزب الشيوعي الالماني ، وان بدت الظاهرة اقل بروزاً . ولكن الحزب الشيوعي الفرنسي ظل مستقراً بين ١٩٣٠ و ١٩٣٤ منتقلا من ٤٠٠٠٠ منتسب الى ٤٥٠٠٠ بمعدل تزايد سنوي يزيد قليلا عن ١ في المئة علماً بان الازمة الاقتصادية كانت بالضبط اخف وطأة في فرنسا منها في المانيا . فهل يجب التمييز بين نوعين من الاحزاب : الاحزاب التقليدية القليلة الحساسية نسبياً تجاه تغيرات الظروف الاقتصادية والاحزاب الجديدة التي تعتمد على هذه الظروف في نموها او سقوطها ؟ فكل من النوعين ينتمي الى نموذج اجتماعي مختلف : فالفئة الاولى وهي من المجموعات المستقرة التي تعمل من اجل الاستقرار ، تلعب دور المهدىء السياسي الى حد ما . اما الفئة الاخرى ، وهي من المجموعات النشيطة الهزيلة ، فتجسم حركات الرأي المتولدة من الحوادث .

والامتناع عن الاستنتاجات المتسرعة جداً واجب انما يكفي ان نشير الى اللاحساسية النسبية لدى المجموعة الحزبية والى انعزالها الجزئي عن الاحداث السياسية والاقتصادية ، في حين انها تبدو بالعكس اكثر حساسية تجاه المسائل الحزبية الصرفة : فالازمات



٩- تزايد الحزب الوطني الاشتراكي في المانيا (١٩٢٤ - ١٩٣٢)

والانشقاقات الداخلية مثلا تحدث تغيرات عظيمة في عدد المنتسبين . فبعد مؤتمر تورس ، نقص عدد المنتسبين ، في الحزب الاشتراكي الفرنسي ، من ١٧٩ ٧٨٧ عضواً سنة ١٩٢٠ الى ٤٤٩ ٥٠ عضواً سنة ١٩٢١ ، وظل على هذا المستوى طيلة

ثلاث سنوات ، ولم يرتفع الا ابتداء من الحملة الانتخابية في سنة ١٩٢٤ . وكذلك ادى الانشقاق في حزب العمال النروجي ، سنة ١٩٢٠ الى تناقص عدد المنتسبين من ١٦٥ ٩٥ عضواً الى ٩٤٦ ٤٥ عضواً. وقريب من هذا التغيرات التي اصابت حزب العمال البريطاني والحزب الاشتراكي السويدي عقب الاصلاحات المتعلقة بانتساب اعضاء النقابات . فالمجموعة الحزبية هي بدون نزاع طائفة مغلقة ، منكمشة على نفسها ، تعيش وفقاً لقوانينها الخاصة المختلفة عن قوانين المجموعة الوطنية التي هي جزء منها ، كما انها تنمو وفقاً لوتيرة خاصة بها .

هذه الوتيرة تتأثر كثيراً بوتيرة الانتخابات : وقد سبقت الاشارة الى ان بعض الاحزاب ، لا تمارس الا نشاطاً موسمياً بمناسبة الحملات الانتخابية فقط وبعدها تدخل بما يشبه الجمود . ويبدو ان هذه التغيرات لا تصيب الدعاية الحزبية فقط بل كيان الحزب ايضاً . ويكشف تحليل التبدلات في عدد المنتسبين احياناً آثار حركة منتظمة مرتبطة بالانتخابات (وخصوصاً بالانتخابات العامة التي تعتبر لوحدها بحق، ذات صفة سياسية) . وعلى سبيل المثال ظهر في الحزب الاشتراكي الفرنسي نوع من « الدورة الانتخابية» بين سنتي ١٩١٩ و ١٩٣٩ : حيث اخذ عدد المنتسبين يزداد في سنة الانتخابات ثم في السنة التي تعقبها مباشرة ، ولكن استقراراً وانكماشاً للوضع يعقبان بعد ذلك . وهكذا يكون هناك سنتا تضخم وسنتا انكماش . وقد برزت الظاهرة بوضوح في انتخابات ١٩٢٤ و ١٩٣٦ وبصورة اقل وضوحاً في انتخابات ١٩٢٨ .

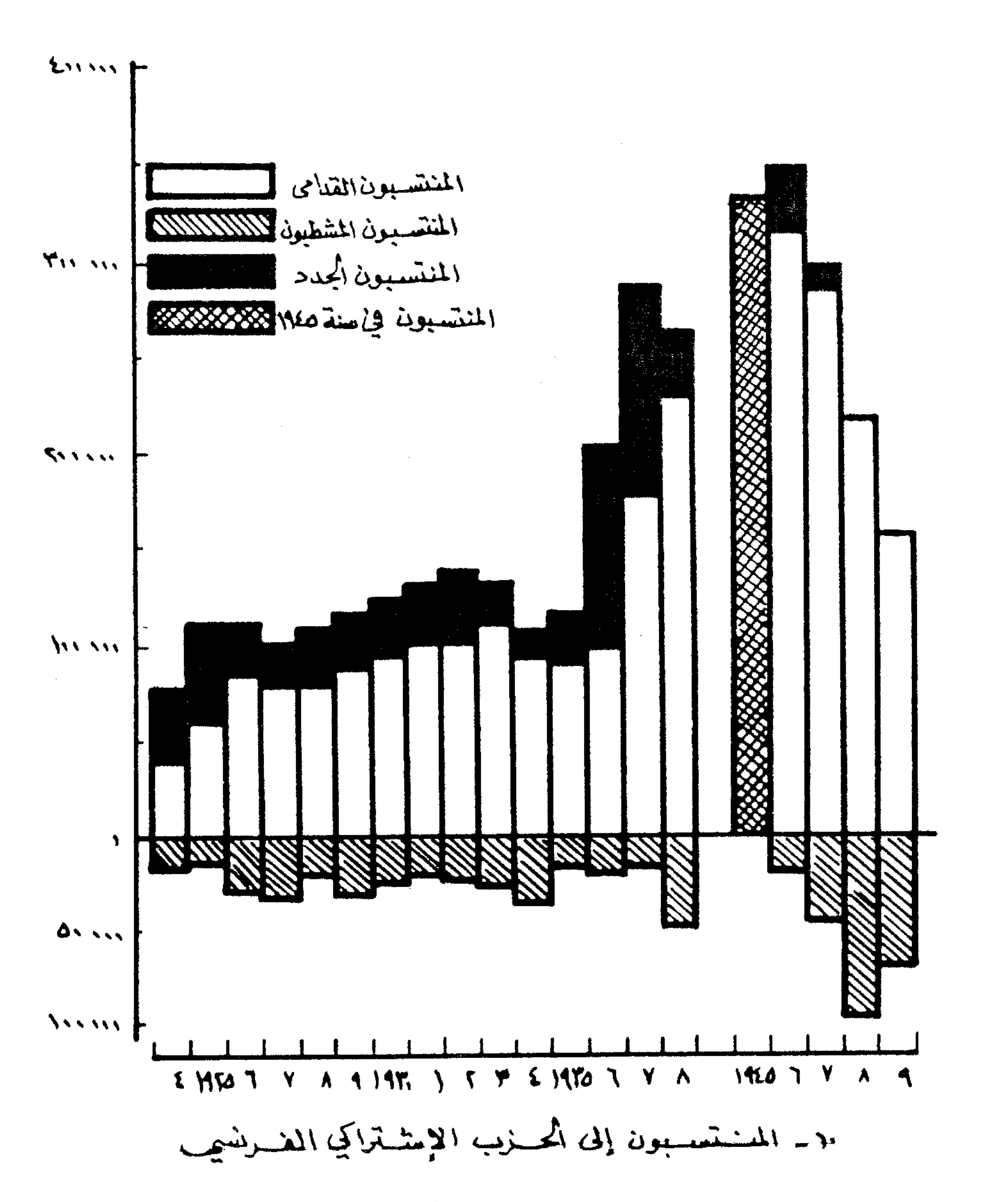
السنة	النسبة المئوية	السنة	النسبة المئوية	السنة	النسبة المئوية
١٩٢٢	– ٢,٥٠	١٩٢٨	+ ١٢,٠٠	١٩٣٤	– ١٦,١٠
١٩٢٣	+ ٢,٧٠	١٩٢٩	+ ٨,٨٠	١٩٣٥	+ ٩,١٥
١٩٢٤	+ ٤٩,٠٠	١٩٣٠	+ ٥,٠٠	١٩٣٦	+ ٦٨,٠٠
١٩٢٥	+ ٥٣,٢٠	١٩٣١	+ ٤,٢٠	١٩٣٧	+ ٤١,٥٠
١٩٢٦	+ ٠,٠٧	١٩٣٢	– ١٢,٠٠	١٩٣٨	– ٣,٩٠
١٩٢٧	– ١١,٩٠	١٩٣٣	– ٤,٧		

وقد يكون من الواجب ان نرى هنا اثراً للازمة الاقتصادية العالمية ، كما ان الزيادة الحاصلة في انتخابات ١٩٢٤ و ١٩٣٦ قد تأثرت بالظروف الخاصة للحملة والحماس الذي رافقها تحت تأثير نظام « الكارتك » ونظام « الجبهة الشعبية » . واذا دققنا عن قرب احصاء المنتسبين ، فعزلنا كل سنة الجدد ثم حذفنا المشطوبين

(وحصرا الوفيات وبالاخص الاستقالات الخطية او الضمنية) لتأكدت لنا صحة هذه الحركات الدورية : ففي سنة الانتخابات والسنة التي تليها تكون الفئة الاولى اكثر قوة بوجه عام ، اما الثانية فتقوى في السنتين التاليتين (المخطط الرقم ١٠). ورغم ذلك فالظاهرة ليست مطلقة ولا هي كذلك عمومية : فالحركة ليست بادية في الاحزاب الاشتراكية البريطانية والسويدية والنروجية... الخ. ولا يمكن استخلاص الاستنتاجات وتعميمها استناداً الى تحليل يتناول فقط اربعة انتخابات وحزباً واحداً (في بلد واحد) .

انما قد يتيح التحليل التمييز بوضوح بين المنتسبين المستقرين والمنتسبين غير المستقرين . فالكثير من الاشخاص يوقعون، ذات يوم ، طلب انتساب ، ويستلمون بطاقة الحزب ، ولكنهم لا يجددون البطاقة في السنة التالية. ويتناسون انتسابهم ، وقد يرسل البعض استقالة خطية ، اما الاكثرية فتقطع اتصالها بالحزب كلية (في حين انهم يظلون على اللوائح في الاحزاب التي لا تضبط قيودها بحيث تتضخم ارقام الاعضاء تضخماً وهمياً) . وكثيراً ما يحدث ان تضيق مدة الانتساب اكثر من ذلك فينسى الحزبي الجديد حزبه بعد بضعة اشهر او بضعة ايام . واحياناً يمتد ارتباطه سنتين او ثلاث سنوات ولكن بالرغم من ذلك لا يعتبر من المستقرين الذين لا ينحل ارتباطهم بالحزب خلال فترة طويلة ، او طيلة حياته . واذاً سيكون من المهم ان يتاح التمييز بوضوح بين هاتين الفئتين . ومن المؤسف ان لا تميز احصاءات الاحزاب بينهما او هي لا تميز بينهما بدقة . وقد كان الحزب الاشتراكي الفرنسي حتى سنة ١٩٥٠ يفصل كل سنة ، بين « المنتسبين الجدد » والقدماء « والمشطوبين » (المصور الرقم ١٠) . ولكن « الجدد » يصبحون « قدامى » منذ السنة التالية الامر الذي كان يدخل التشويش في فئة هؤلاء ، خصوصاً ان تعداد « المشطوبين » لم يكن يشير الى اقدمية الذين يتركون ، والاحصاء الدقيق المطلوب يجب ان يفرق : ١ — بين المنتسبين الجدد الداخلين خلال السنة . ٢ — وبين المنتسبين الذين مضى عليهم سنة او سنتان او ثلاث سنوات ... الخ. كما يتوجب توزيع المشطوبين الى فئات حسب اقدميتهم. وعندئذ يمكن اجراء دراسات دقيقة حول استقرار الانتساب ، ولكن الاحزاب ليست مستعدة لهذا الامر . فهي ذات مصلحة اكيدة في اخفاء المنتسبين غير المستقرين بالنسبة الى المستقرين ، مما يدل على ضعفها .

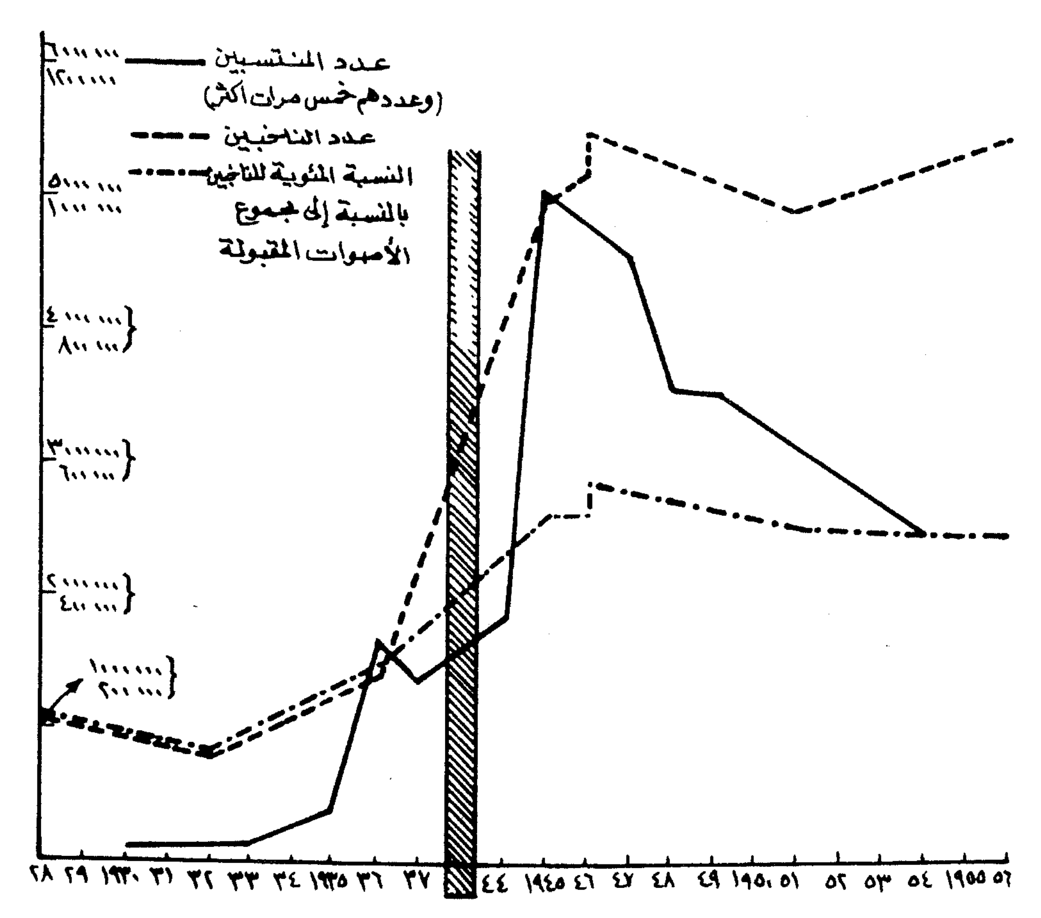
وهذه النسبة بين المستقرين وغيرهم ضخمة جداً لدى بعض الاحزاب بكل تأكيد . ويرى بعض المراقبين الجديين ان من خصائص الحزب الشيوعي الفرنسي الثابتة تجدده الدائم : وقد سبق القول الى ان اقل من ٣ الى ٤ في المئة من اعضائه



١٠ ـ المنتسبون إلى الحزب الإشتراكي الفرنسي

في سنة ١٩٣٩ هم من الذين مضى عليهم اكثر من ست سنوات في الحزب (١) . ويصعب التثبت من هذه المعلومات . الا ان الاختبار الجاري على عينات مختارة من الخلايا المختلفة قد اعطى نتائج قريبة . اما احصاءات الحزب الرسمية فتكشف عن

(1) Esprit, mai 1939 p. 157



١١ - المنتسبون والناخبون الشيوعيون في فرنسا ١٩٢٨ - ١٩٥١ (١)

(١) عدد المنتسبين	السنة	عدد المنتسبين	السنة	عدد المنتسبين	السنة
٤٠ ٠٠٠	١٩٣٠	٣٨٥ ٠٠٠	١٩٤٤		
٤٥ ٠٠٠	١٩٣٣	١٠٣٢ ٠٠٠	١٩٤٥		
٨٠ ٠٠٠	١٩٣٥	٩٠٧ ٧٠٠	١٩٤٧		
٣٦٣ ٠٠٠	١٩٣٦	٧٩٨ ٤٠٠	١٩٤٨		
٣٤٠ ٠٠٠	١٩٣٧	٧٨٦ ٨٠٠	١٩٤٩		

هذه الارقام استيقت من المراجع التالية :

١٩٥٤ - الرقم ورد في مؤتمر الحزب (نقلا عن ليكور - النقد الذاتي المنظر ١٩٥٥=

بعض الوقائع : بلغ عدد الاعضاء سنة ١٩٣٧ ، ٣٤٠٠٠٠ عضو في مقابل ٤٥٠٠٠ عضو في شباط ١٩٣٤ . واذاً فاكثر من ٨٧ في المئة من الاعضاء في سنة ١٩٣٧ كانت لهم اقدمية تقل عن ٤ سنوات . وفي كانون الاول من سنة ١٩٤٤ اقرّ الحزب بـ ٣٨٥٠٠٠ منتسب ثم بـ ١٠٣٢٠٠٠ في كانون الاول سنة ١٩٤٥ . واذاً في هذا التاريخ كان لكل اثنين من اصل ثلاثة اعضاء في الحزب اقل من سنة اقدمية . وفي كانون الاول سنة ١٩٤٩ اعترف الحزب بان عدد اعضائه انخفض الى ٧٨٦٠٠٠ عضو ، وهكذا يكون واحد من كل اربعة منهم قد مر بالحزب مروراً سريعاً (المصور الرقم ١١). ولم يكن تضخم الحزب الاشتراكي الفرنسي سنة ١٩٢٤ . ١٩٢٥ اكثر استقراراً : ففي سنة ١٩٢٤ انتسب للحزب ٣٤ ٦٦٨ عضواً جديداً (في مقابل ٣٨٠٠٠ قديم) ، وفي سنة ١٩٢٥ ، ٥٠ ٧٣٧ جديداً في مقابل ٦٠ ٩٣٩ قديماً ، ولكن ٢٨ ٠٣١ منتسباً تركوا الحزب سنة ١٩٢٦ و ٣١ ٥٢٢ سنة ١٩٢٧ في حين ان معدل التاركين الوسطي لم يبلغ ١٢٠٠٠ في كل من السنوات السابقة . وكذلك القول عن الازدهار في حزب العمال البريطاني سنة ١٩٢٠ ، فهو لم يتأت الا عن منتسبين غير مستقرين : فمن ١٩١٨ الى ١٩٢٠ ، اي خلال سنتين ، انتسب الى الحزب ١ ٣٥٣ ١٢٦ عضواً جديداً اي بمعدل ٤٦,٣ في المئة. ولكن الارقام انخفضت بمعدل ٣١,٥ في المئة

=صفحة ٦٢ . وفيه مبالغة كبيرة كما ضخم عدد المنتسبين منذ ١٩٤٥ ، ويقدر البعض الرقم الحقيقي ٣٥٠٠٠٠ منتسب سنة ١٩٥٤ .

- ١٩٤٧ — ١٩٤٩ موريس توريز « النضال من اجل الاستقلال ومن اجل السلام » . خطاب في مؤتمر سنة ١٩٥٠ مطبوعات الحزب ١٩٥٠ صفحة ٩٠ (ارقام البطاقات السنوية الموزعة) .
- ١٩٤٥ توريز «في خدمة الشعب الفرنسي»، خطاب في مؤتمر سنة ١٩٤٧ مطبوعات الحزب ١٩٤٧ صفحة ٨٤
- ١٩٤٤ ليون موفي « تقرير عن تنظيم مؤتمر ١٩٤٥» مطبوعات الحزب صفحة ٤
- موريس توريز « سياسة فرنسية » خطاب في مؤتمر ١٩٤٥ ، مطبوعات الحزب ص ٥٦
- ١٩٣٦ جيرار ولتر « تاريخ الحزب الشيوعي الفرنسي » باريس ١٩٤٨ صفحة ٣٨٠ (ارقام تشرين الاول ١٩٣٦)
- ١٩٣٥ موريس توريز — سياسة فرنسية صفحة ٥٦ (مؤتمر فيوربان كانون الثاني ١٩٣٦)
- ١٩٣٣ موريس توريز — سياسة فرنسية صفحة ٥٦ (مؤتمر فيوربان (ارقام شباط ١٩٣٤ عن سنة ١٩٣٣).
- ١٩٣٠ موريس توريز في خدمة الشعب الفرنسي صفحة ٨٥ .

من سنة ١٩٢٠ الى ١٩٢٢ لتبقى مستقرة تقريباً حتى ١٩٢٧ . وهكذا يكون الحزب قد خسر في خلال سنتين ٣٥١ ٠٣٤ ١ عضواً اي بمعدل ٧٦,٤ في المئة من الزيادة المحققة خلال الفترة السابقة . ويمكن القول ان اكثر من ثلاثة ارباع المنتسبين الجدد الداخلين في الحزب بين ١٩١٨ و ١٩٢٠ لم يكونوا الا منتسبين غير مستقرين . وبالعكس ، بدت الزيادة التي حققها الحزب الاشتراكي الفرنسي سنة ١٩٣٦ — ١٩٣٧ اكثر متانة : حيث قبل انتساب ٢١١ ١٠٠ عضواً جديداً في سنة ١٩٣٦ و ٣٣٢ ١٠١ آخرين سنة ١٩٣٧ في حين انه لم يسجل الا ٧٢٨ ١٦ تاركاً سنة ١٩٣٧ و ٣٣٨ ٤٩ سنة ١٩٣٨ .

وقد تفتح التحليلات المنتظمة التي تتيح التفريق بين المنتسبين المستقرين وغير المستقرين ، الطريق الى معرفة اكثر عمقاً بالطائفة الحزبية . وعندئذ فقط ، يمكن التمييز بين التغيرات السطحية ، التي تتناول غير المستقرين فقط ، والتحولات العميقة ، التي تحيق بالمستقرين . وهكذا تتخذ الزيادة التي اصابت الشعبية الفرنسية للاتحاد العمالي الفاشي .S.F.I.O معنى آخر غير المعنى الحاصل من تضخمه في سنة ١٩٢٤-١٩٢٥ . ومن هذه الزاوية يمكن اعتبار الازمة الحالية التي اصابته كانكفاء نحو المنتسبين المستقرين . الا ان هذا مقرون بانخفاض جدي في العدد الوسطي للانتسابات الجديدة . فالحزب لم يعرف ابداً قبل الحرب اقل من ١٥ في المئة من الانتسابات الجديدة (بالنسبة الى عدد المنتسبين القدامى) . وقد نزلت هذه النسبة الى ادنى من ٤ في المئة في سنة ١٩٤٧ والى ٠,٣١ في المئة سنة ١٩٤٨ والى ١,٩ في المئة سنة ١٩٤٩ . ويدل هذا النقص في الانتساب على تحجر خطير .

ولا يعود التمييز بين المنتسبين المستقرين وغير المستقرين الى تطور المجموعة الحزبية فقط بل الى تركيبها . وفي هذا المجال يجب القيام بدراسات مهمة يزيد في مشقتها عدم دقة الاحصاءات . اذ يتوجب على الاقل تصنيف المنتسبين حسب الاعمار والجنس ، ثم حسب المنزلة الاجتماعية وحسب التوزيع الجغرافي . والتعداد الحالي لا يعطي غالباً الا التوزيع الاقليمي بالاضافة الى الجنس . انما قد يهمل هذان الامران ايضاً . اذاً لا بد من احلال هذه التفصيلات المجزأة مكان المعلومات العامة الناقصة بحيث تتم دراسة حياة شعبة من الحزب خلال فترة طويلة ، ثم تعميم مثل هذه الدراسات على اكبر عدد ممكن من الشعب ، وفي اماكن مختلفة . الا ان كلا من هذه الابحاث التفصيلية يصطدم ، مع الاسف ، بعقبات كبرى : منها ان غير الحزبيين لا يسمح لهم الا بعد لأي بالاطلاع على المستندات اللازمة . في حين ان الحزبيين يعمدون الى تأويلها من وجهة نظر واحدة . في حين ان الابحاث من هذا النوع تعتبر متمماً لازماً لابحاث الجغرافيا الانتخابية ولابحاث علم الاجتماع

الانتخابي : ذلك ان توزيع الناخبين يتعلق ، بكل تأكيد ، بقوة الاحزاب وبطبيعتها . وهاتان الصفتان لا يمكن ان يعرفا فقط بالتعداد الخارجي والاجمالي لعدد المنتسبين بل يجب تحديد فئاتهم المختلفة وابعادها وتطورها باكثر ما يمكن من الدقة . كما يجب ايضاً ان يلحق بالمنتسبين الذين هم القاعدة الاساسية للطائفة الحزبية كلها الذين يدورون حولهم والذين يتميزون عنهم كذلك: كالمحبذين والمحازبين والدعاة.

٢ — مراتب المشاركة

في الاحزاب التي لا تعمل بنظام الانتساب الخطي قد تتخذ المشاركة ثلاثة اشكال او حلقات . فالحلقة الاوسع تشمل الناخبين الذين يصوتون للمرشحين الذين يقدمهم الحزب للانتخابات العامة او المحلية (مع امكان الفصل بين هذين النوعين . علماً باننا سنهمل ذلك سعياً وراء التبسيط). والحلقة الثانية تضم «المحبذين»، وتعبير محبذ غامض المدلول وان كان مستمداً من الواقع . فالمحبذ منتخب بل اكثر من منتخب ، لانه يعترف بميله نحو الحزب، ويدافع عنه ويسانده احياناً بالمال، وقد يشترك في مؤسسات الحزب الفرعية . وهناك اسماء تطلق على مناصري الشيوعية تدخل كلها فئة المحبذين . اما الحلقة الثالثة ، او الحلقة الداخلية (١) ، فتشتمل على المناضلين ، وهؤلاء يعتبرون انفسهم اعضاء الحزب ، وعناصر تكوينه . فهم منظموه ومسيروه . وهم الذين يؤمنون الدعاية له والنشاط العام . والمتسلطون Comitards في احزاب الاطر هم المناضلون . وبشكل مفهوم المنتسب في الاحزاب التي فيها منتسبون ، فئة رابعة ، تدخل بين فئتي المحبذين والمناضلين ، وهي اضيق من فئة هؤلاء واوسع من فئة اولئك ، والانتساب يستدعي مشاركة اعمق من التحبيذ ، ولكنه اقل عمقاً من النضال . ويمكن اجراء مقارنات مفيدة بين المنتسبين من جهة ، وبين كل فئة من الفئات الثلاث الاخرى من جهة ثانية . وهكذا يشكل الانتساب اسلوباً جيداً في المشاركة .

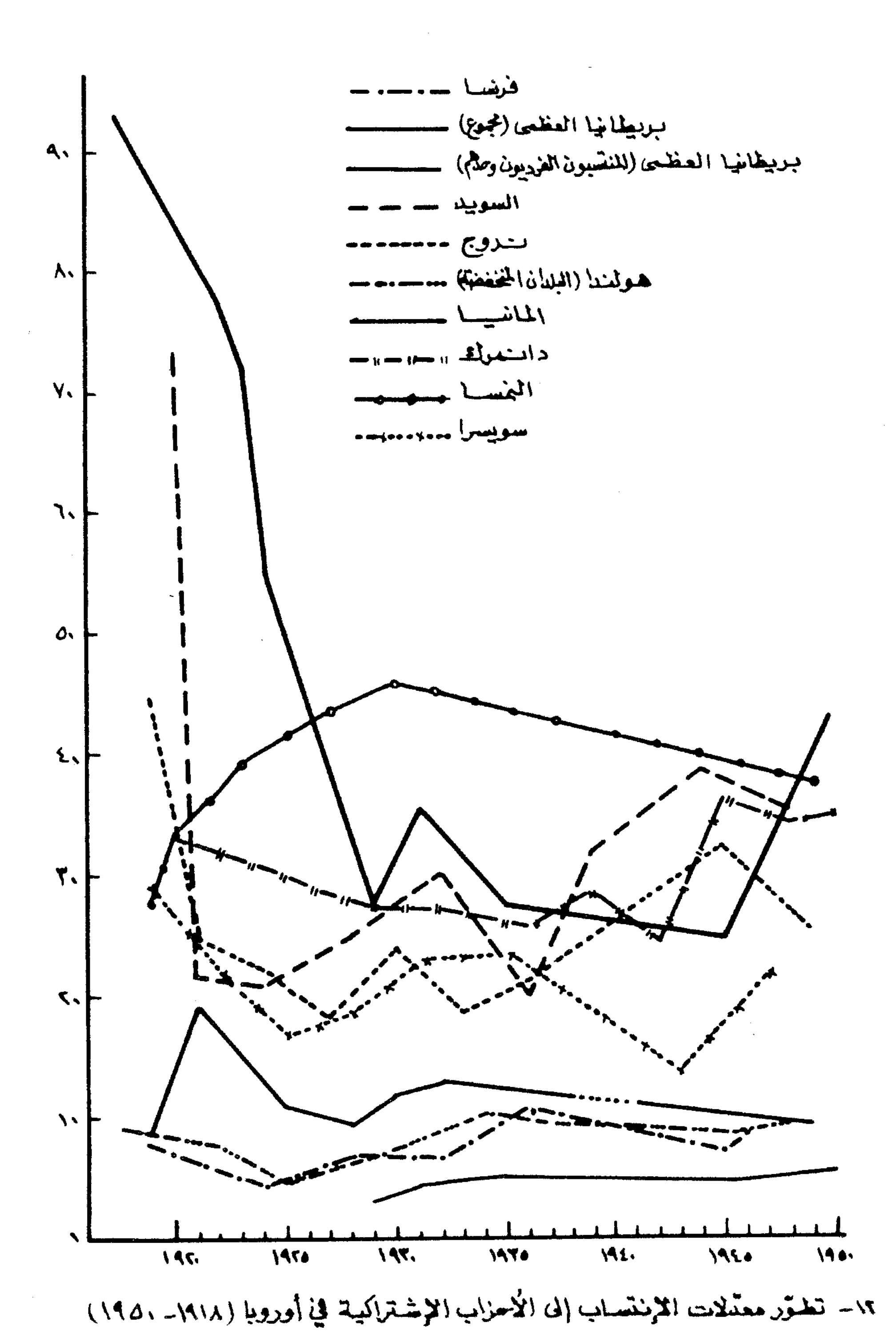
والمشكلة الاساسية هي في تحديد العلاقات بين الحلقات المختلفة . وحل هذه المشكلة لا يمكن ان يكون خالياً من اي غاية ولا خالصاً لوجه المعرفة العلمية . لانه يبحث في طبيعة الاحزاب السياسية والصفة الديموقراطية لتركيبها. ولان الحلقات الداخلية تحرك الحلقات الخارجية وتقودها . وبمقدار ما تمثل الحلقات الداخلية الحلقات الخارجية او بالاحرى بمقدار ما تنسجم الحلقات في خطة سيرها ، بمقدار

---

(١) بالمعنى الواسع للكلمة ، ويطلق التعبير « حلقة داخلية » بمعناه الضيق على القادة ، خصوصاً عندما يشكلون اوليغارشية (يراجع الفصل ٣) .

ما يتصف النظام بالديموقراطية . فاذا لم يتوافر الانسجام تحولت سلسلة الحلقات المركزية هذه الى نوع من الاوليغارشية (حكم القلة) .

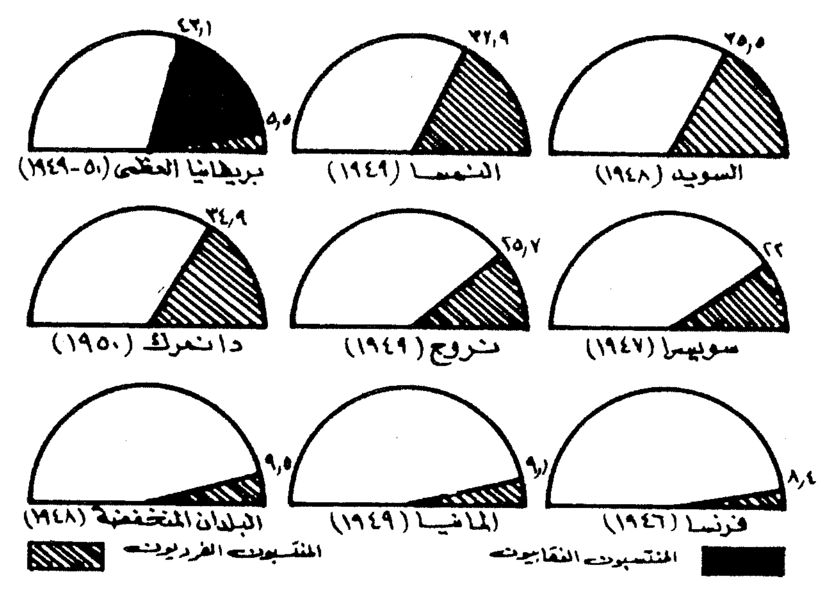
الناخبون : تمتاز فئة الناخبين عن غيرها من الفئات ، من وجهة نظر العلم السياسي بكونها سهلة العد . فالاحصاءات الانتخابية المتقنة نوعاً ما متوافرة بشأنها ، الا انها لا تشير دائماً بوضوح الى هوية المرشحين: كالنواقص التي تتجلى خصوصاً في الاحصاءات الاوروبية ، قبل اقرار نظام الاقتراع النسبي . وتزداد هذه النواقص فداحة في الانتخابات المحلية . ولكن هذه الانتخابات ليست بذات اهمية ، في هذا المجال ، لان المشاكل الفردية والمصالح الخصوصية تلعب فيها دوراً اكبر من الدور الذي تلعبه في الانتخابات العامة بالنسبة الى الولاء للاحزاب. ويشكل تعداد الناخبين في احزاب الاطر المقياس الوحيد الممكن للطائفة الحزبية . وهكذا يمكن تحديد قوة حزب ما وضعفه بتعداد ناخبيه . ويمكن متابعة تطور حزب ما من خلال تطور ناخبيه . ويمكن قياس ديموقراطية اجهزة القيادة بمقارنة توزعها مع توزع ناخبي الحزب . من اجل هذا يرى المؤلفون الاميركيون ان « المؤتمر الوطني » (المكلف اختيار مرشح الحزب لانتخابات رئيس الجمهورية) ليس له صفة تمثيلية لان مندوبيه ليسوا بنسبة عدد ناخبي الحزب ، ذلك ان الناخبين الريفيين هم اكثر تمثيلا، وكذلك الحال في ناخبي الجنوب في الحزب الجمهوري (المصور الرقم ١٩) . اما في احزاب الجماهير ، فيؤخذ المنتسبون كاساس لهذا التمثيل، الا انه يتوجب عندها ، تحديد العلاقات بين فئتي الناخبين والمنتسبين لان كلا منهما يشكل طائفة متميزة تحاول فيها فئة المنتسبين ان توجه الاخرى كما سنرى ، وهي تحاول اكثر فأكثر ، عن طريق لجان القيادة المنبثقة من المنتسبين ، اخضاع النواب الذين يختارهم الناخبون . اذاً كان من المهم توضيح ما اذا كانت تفاعلات هاتين الطائفتين تتوافق او تتعارض. ويمكن للمقارنات الاحصائية ان تقدم بهذا الصدد ، معلومات مفيدة . ولكن هذه المقارنات ليست دائماً سهلة . فهي تصطدم اولا بعدم الوضوح العام في تعداد المنتسبين الذي اشرنا اليه . وهكذا يبقى احد حدود المقارنة دائماً موضوع شبهة . وتصطدم المقارنات ، من جهة ثانية ، بصعوبة تقريب الاحصاءات الانتخابية من الاحصاءات الحزبية . اذ ان طريقة المعدلات النسبية Méthode des coefficients de correlation لا يمكن ان تستعمل في هذا المجال. لان نقاط المقارنة تبقى قليلة العدد . فاحصاء المنتسبين لم يكن موجوداً الا منذ ١٩٠٥ - ١٩١٠ . يضاف الى ذلك ان هذا الرقم يجب ان يتقلص في كثير من البلدان ، لان المقارنة لا تعود ممكنة ابداً عندما تكون الاحزاب متطورة تطوراً ضعيفاً جداً .



١٢- تطوّر معدّلات الإنتساب إلى الأحزاب الإشتراكية في أوروبا (١٩١٨- ١٩٥٠)

وهكذا تكون الجداول ضئيلة جداً حتى يتاح اجراء حساب دقيق . ومن جهة ثانية ، تتيح المعدلات النسبية فقط مقارنة المنتسبين بالناخبين وقت الانتخابات العامة . ولكن تبدلات عدد المنتسبين خلال الفترة بين انتخابين تشكل احد العوامل الرئيسية في المشكلة . وتختلف بالواقع وتيرة الجداول : فاحصاءات المنتسبين ذات وتيرة سنوية ، اما وتيرة الاحصاءات الانتخابية فرباعية او خماسية ، وغالباً ما يشوهها الحل او التمديد . والمعدلات النسبية لا تعطي ابداً تحليلا انتقائياً كافياً . والطريقة المثلى تتكون من تقريب الخطوط البيانية للناخبين ، من خطوط المنتسبين ، المنظمة استناداً الى احصاءات اساسية . ولا يمكن لسلالم المنحنيات ان تكون متشابهة ، بسبب الفرق الكبير الذي يباعد بين عدد الناخبين وعدد المنتسبين . اذاً تعتمد السلالم ذات النسبة المطابقة تقريباً للنسبة الوسطية القائمة بين الطائفتين خلال كامل الفترة المعتبرة . وللفائدة تتمم هذه المنحنيات بمعدلات التزايد لدى كل من الناخبين والمنتسبين ، معدلات تتيح مقياساً اكثر دقة .

ولكي نقارن وضعية كل من الناخبين والمنتسبين لعدة احزاب (احزاب مختلفة من بلد واحد ، او احزاب متماثلة من بلدان مختلفة) نضع لكل منها معدله الانتسابي ، في التاريخ المعين ، اي النسبة بين عدد المنتسبين وعدد الناخبين . فاذا قربنا المعدلات الانتسابية ، في الحزب الواحد ، للانتخابات المتتالية ، امكن رسم منحنيات الانتساب على اساسها . وهذه تتيح اجراء المقارنات زمانياً ومكانياً في آن واحد . (المصور الرقم ١٢). ولا يعطى معدل الانتساب قيمة اكثر مما يستحق، فهو يشكل آلة للقياس لا اكثر . ولا يغرب عن البال ان الانتساب ليس له المعنى ذاته في كل الاحزاب، وانه ليس له اي معنى حقيقي في احزاب الاطر، وان احزاب الجماهير نفسها تختلف جداً في اساليب التسجيل وفي دقة التعداد . فمقارنة معدلات الانتساب في الحزب الراديكالي الاشتراكي وفي الحزب الشيوعي ، مثلا ، لن يكون لها اي معنى ما دام مفهوم المنتسب مختلفاً تماماً في الحالتين . وكذلك لا يقارن معدل الانتساب في حزب العمال البريطاني بمعدل الانتساب في الحزب الاشتراكي الفرنسي بسبب التركيب غير المباشر في الاول والتركيب المباشر في الثاني . وفي النهاية ، تبقى ثلاثة انماط من المقارنة ممكنة : ١) مقارنة معدلات الانتساب الى حزب واحد خلال مختلف ازمنة تطوره . (هذه المقارنة تتمم منحنيات المقارنة المحددة سابقاً) . ٢) مقارنة معدلات الانتساب الى حزب واحد في المناطق المختلفة من البلد او في الفئات الاجتماعية في البلد او في مختلف الفئات الاجتماعية او طبقات الاعمار (الا ان هذه الاخيرة ليست تقريباً ممكنة ، بسبب صمت الاحصاءات في



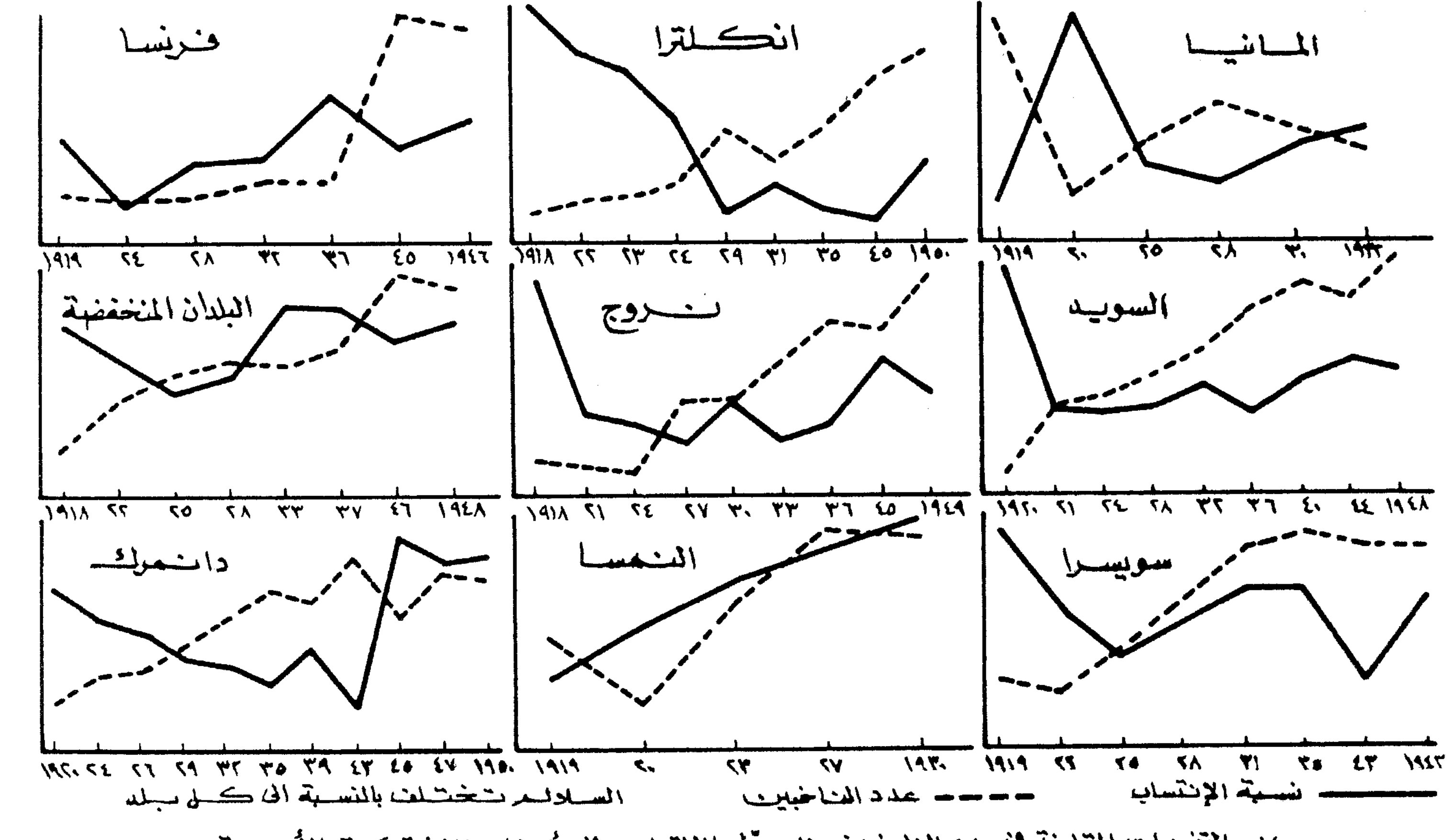
١٣ - معدلات الإنتساب الى الأحزاب الاشتراكية الأوروبية

موضوعها. وهكذا يتوجب على الملاحظ، عن طريق سبر الغور، او البحث الافرادي، ان ينظم بنفسه احصاءاته الذاتية) . ٣) مقارنة معدلات الانتساب الى الاحزاب المتشابهة ، في البلدان المختلفة ، وهي اكثر دقة في الاحزاب الشيوعية منها في الاحزاب الاشتراكية ، واكثر دقة في الاحزاب الاشتراكية منها في الاحزاب الديموقراطية المسيحية. ٤) فالمقارنة ، داخل البلد الواحد ، بين احزاب متقاربة نوعاً ما : بين الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي مثلا ، او بين الحزب الاشتراكي والحزب الديموقراطي المسيحي ، مع ابداء اشد التحفظات بالنسبة الى هذا الاخير .

وهكذا ينفتح مجال واسع للدراسات امام الباحثين ، قد يتيح اكتشافات مفيدة . ويبدو ان الاستقصاءات يمكن ان تتجه حول موضوع رئيسي : هو المقياس المنظم للفجوة بين تفاعلات الناخبين وتفاعلات المنتسبين . وهكذا يمكن التقريب ، بحسب المناطق او البلدان ، بين معدلات الانتساب المئوية في الاصوات التي حصل عليها حزب ما ، من اجل البحث عن وجود نسب بينها وعما اذا كانت هذه النسب تتغير في اتجاه واحد او في اتجاهين متعاكسين ، وعما اذا كانت تبدلاتها متعاصرة . ويمكن اجراء المقارنة ذاتها بين المهن ، او الفئات الاجتماعية او مراتب الاعمار .

ومن المفهوم طبعاً ، ان هذه التحليلات يجب ان تتناول اكثر عدد ممكن من الاحزاب وان تذهب مع الماضي الى اقصى ما تسمح به الاحصاءات . وفي كل مرة يتوجب استبعاد فترة حضانة الاحزاب حيث لا يتيح النمو البطيء لعدد الناخبين او المنتسبين اليها ، اجراء اية مقارنة جدية لانها ، ساعتئذ لا تستطيع تقديم غير بعض المرشحين الفرديين ، الامر الذي يشوه عدد الناخبين المنسوبين اليها في الاحصاءات القومية . وهي ، اي الاحزاب ، ايضاً لا تمتلك شعباً ولجاناً في كل المناطق من البلد ، الامر الذي يشوه ايضاً عدد المنتسبين اليها لدى الاحصاءات الحزبية. وهكذا لا يمكن تحليل الاحزاب الا انطلاقاً من حد معين من التوسع ، اي انطلاقاً من الوقت الذي تبلغ فيه سن الرشد .

امثال هذه الاستقصاءات ، المعمقة والمتعددة هي وحدهاالتي تتيح التأكد من صحة ، او من درجة خطأ فرضية ادت اليها بعض اعمال سبر الغور الاولية ، المحددة ، والحق يقال ، والقليلة العدد : كفرضية الاستقلال النسبي للمنتسبين والناخبين ، والاختلاف بين التفاعلات التي تبديها هاتان الطائفتان تجاه الاحداث السياسية ، وتعارض تطور كل منهما. ولا شك في ان التحليل المقارن يكشف عن فترات من النمو المتوازي بين الناخبين والمنتسبين ، كما حصل مثلا في الحزب الاشتراكي الفرنسي بين ١٩٠٦ و ١٩١٤، وبين ١٩٢٤ و ١٩٣٢ (المصور الرقم ٨) ؛ وفي الحزب الاجتماعي الديموقراطي السويدي بين ١٩٢٤ و ١٩٤٠، الخ ... ولكن التطابق بين الطائفتين كان نادراً نسبياً ، اذ انه يحصل ، على ما يبدو ، في مراحل من نمو الاحزاب او عند ارتقائها الى مرتبة السيطرة. وايضاً يحدث غالباً ان لا تكون سرعة النمو واحدة عند الناخبين والمنتسبين ، اذ تسبق الاولى، بوجه عام ، الثانية . فيلاحظ بهذا الصدد ان معدل الانتساب ينزع نحو الانخفاض عندما يأخذ عدد الناخبين بالارتفاع وانه يرتفع عندما يأخذ عددهم بالانخفاض . ولم تشر الابحاث الجارية على الاحزاب الاشتراكية في تسعة بلدان تناولت ثلاثاً وستين حالة الا الى عشرين حركة انحراف عن هذه الحركة العامة (المصور الرقم ١٤) ؛ منها ، ايضاً ، خمس حالات (فرنسا ١٩١٩ — ١٩٢٨ ، نروج ١٩١٨ — ١٩٢٤ ، بريطانيا ١٩٤٥ — ١٩٥٠) سببتها ازمة داخلية في الحزب ، او تغيير في نظام الانتساب اديا الى تعطيل معنى الحركة . واذاً فطائفة المنتسبين تبدو اكثر استقراراً من طائفة الناخبين . ولكن هذه الاستنتاجات لا تصلح الا للاحزاب الاشتراكية (وقد اشرنا الى عدم استقرار المنتسبين الشيوعيين) ثم انها لا ترتدي الا الطابع التقريبي جداً . ففي فرنسا ، مثلا ، يتعارض ، بصورة بارزة استقرار الناخبين ، خلال الفترة بين ١٩١٩ — ١٩٣٩ مع عدم استقرار المنتسبين. فبالنسبة الى الأولين كان الفرق الاعلى ١٤,٧ في المئة بالنسبة الى متوسط



١٤ - التغييرات المقارنة في عدد الناخبين وفي معدّل الإنتساب وفي الأحزاب الإشتراكية الأوروبية

مجموع العددين الاقصيين . وبالنسبة الى الآخرين بلغ الفرق ١٢١,٧ في المئة . وفي سويسرا كان استقرار الناخبين اعظم بكثير من استقرار المنتسبين منذ ١٩٣٠ . فقد بلغ هذا الفرق ١,٤ في المئة بالنسبة الى الأولين و ٢٨,٧ بالنسبة الى الآخرين .

وتعتبر الفروقات في سرعة التطور ادنى اهمية من التنافرات الكاملة التي تبدو ايضاً اكثر عدداً . فهي تترجم تفاوت ردود الفعل عند كل طائفة تجاه الحوادث السياسية والاقتصادية من جهة ، والازمات الداخلية في الحزب ، من جهة ثانية . وهناك خطان يبدوان مرتسمين بوضوح ما :

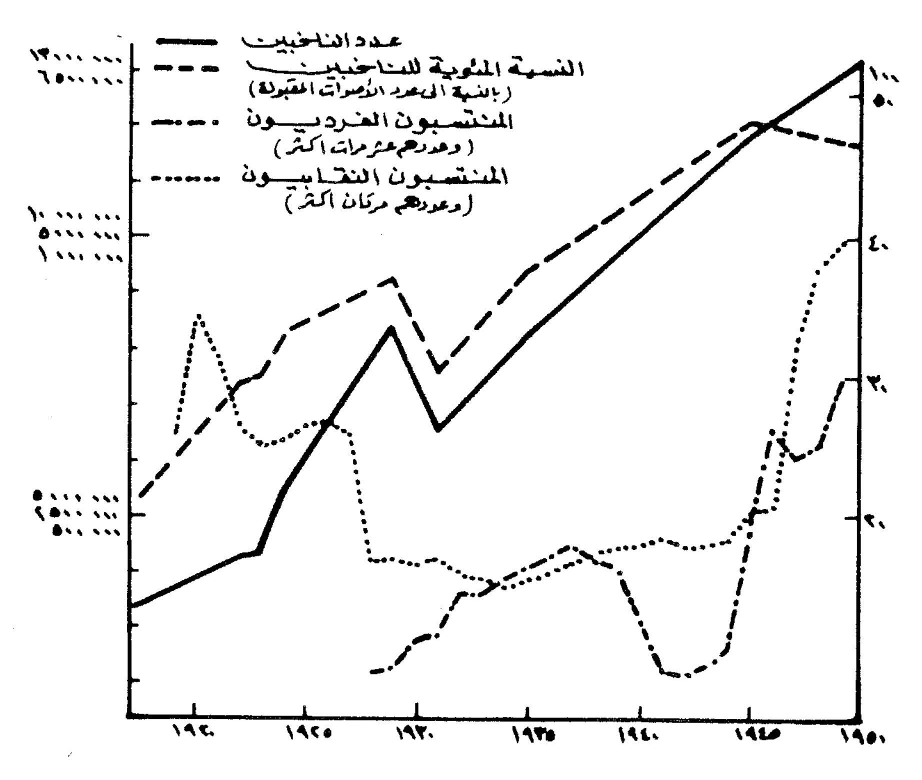
١ً ـ ان رد فعل المنتسبين على الازمات والاحداث الداخلية هو اكثر قوة من رد فعل الناخبين .

٢ً ـ ولكن رد فعل الفئتين تجاه الاحداث السياسية والاجتماعية مختلف، من دون ان يكون ممكناً الجزم بالقول انه اقوى او اضعف . وردود فعل الاحزاب الاشتراكية على الانشقاقات الشيوعية او «اليسارية» ، في اعقاب حرب ١٩١٤ ، تظهر جيداً الاتجاه الاول . وفي فرنسا ، خسرت الشعبة الفرنسية للاتحاد العالمي للعمال (S.F.I.O.) ٤٦,٦ في المئة من المنتسبين اليها بين سنتي ١٩١٩ و ١٩٢٤ ولكنها خسرت ٢,٤ في المئة فقط من ناخبيها . وفي النروج ادى انفصال الاجتماعيين الديموقراطيين الى ان يفقد حزب العمل ما يقارب من ٦٠ في المئة من المنتسبين اليه بين ١٩١٨ و ١٩٢١ في حين ان ناخبيه تناقصوا بنسبة ٨ في المئة فقط. اما في المانيا ، فقد جرى العكس ، اذ رافق الانشقاق في الحزب الاشتراكي المستقل بين ١٩١٩ و ١٩٢٠ انخفاض شديد بين ناخبي الحزب الاجتماعي الديموقراطي (انخفاض بمعدل ٤٦,٥ في المئة) في حين ان المنتسبين اليه تزايدوا بمعدل ٦,٨ في المئة (المصور الرقم ١٦). ثم ان رد فعل المنتسبين والناخبين تجاه تقلبات عملية الانتساب من الخارج او الانتساب من الداخل هو اكثر تشعباً ايضاً .

فبين ١٩٢٤ و ١٩٢٩ ادى تبني العملية الثانية بدلا من الاولى الى تقلص عدد المنتسبين النقابيين بمعدل ٣٥,٣ في المئة ، ولكنه لم يمنع عدد الناخبين من التصاعد بمعدل ٥١,٥ في المئة. وكان الفرق اقل ضخامة بين ١٩٤٥ و ١٩٥٠ على اثر العودة الى النظام الاول ، الذي عمل على تزايد عدد المنتسبين النقابيين بمعدل ٩٦,٣ في المئة في حين ان عدد الناخبين ارتفع بمعدل ١٠,٥ في المئة .

وتجلى اختلاف سلوك الناخبين والمنتسبين تجاه الاحداث السياسية والاجتماعية من خلال تصرفات كل فئة حيال مواجهة حربي ١٩١٤ و ١٩٣٩ . فقد ادت كل حرب منها الى نمو الاحزاب الاشتراكية عامة ، سواء في صفوف الناخبين او في صفوف

المنتسبين. ولكن النمو نادراً ما كان متوازياً في الطائفتين، ولم يكن قياس الفرق في المعدلات سهلا بسبب الاصلاحات الانتخابية التي ادت غالباً الى زيادة عدد الناخبين. من هنا توجب اجراء التصحيح. وبصورة استثنائية تحققت الموازاة في الحزب الاشتراكي الفرنسي بين ١٩١٤ و ١٩١٩ حيث ارتفع عدد الناخبين بمعدل ٣١,٥ في المئة كما ارتفع عدد المنتسبين بمعدل ٣٠. وبالعكس، فقد ارتفعت في انكلترا، بين ١٩١٠ و ١٩١٨، النسبة المئوية لناخبي حزب العمال (بالقياس الى مجموع الاقتراعات الحاصلة) بمعدل ٢٠٠ في المئة (المصور الرقم ١٥). وفي ما بين ١٩٣٥ و ١٩٤٥ تزايد المنتسبون النقابيون في حزب العمال بمعدل ٢٠,٥ في المئة، والمنتسبون الفرديون بمعدل ١٦,٢ في المئة، في حين ان عدد ناخبي الحزب قد ارتفع بمعدل ٤٣,٧ في المئة. هذه الامثلة توحي بقلب الرسم البياني السابق. فهنا كانت ردود فعل الناخبين اقوى من ردود فعل المنتسبين. ولكن مثل هذا الاستنتاج يعتبر



١٥ـ المنتسبون والناخبون في حزب العمال

سابقاً لأوانه : ففي فرنسا ، مثلا ، ارتفعت النسبةالمئوية لاصوات الاشتراكيين (بالنسبة الى مجموع الاقتراعات الحاصلة) من ٢٠ في المئة الى ٢٥ في المئة (١٩٤٥)، اي بمعدل تزايد قدره ٢٥ في المئة، في حين ان عدد المنتسبين قد ارتفع بمعدل ٦٥,٨ في المئة .

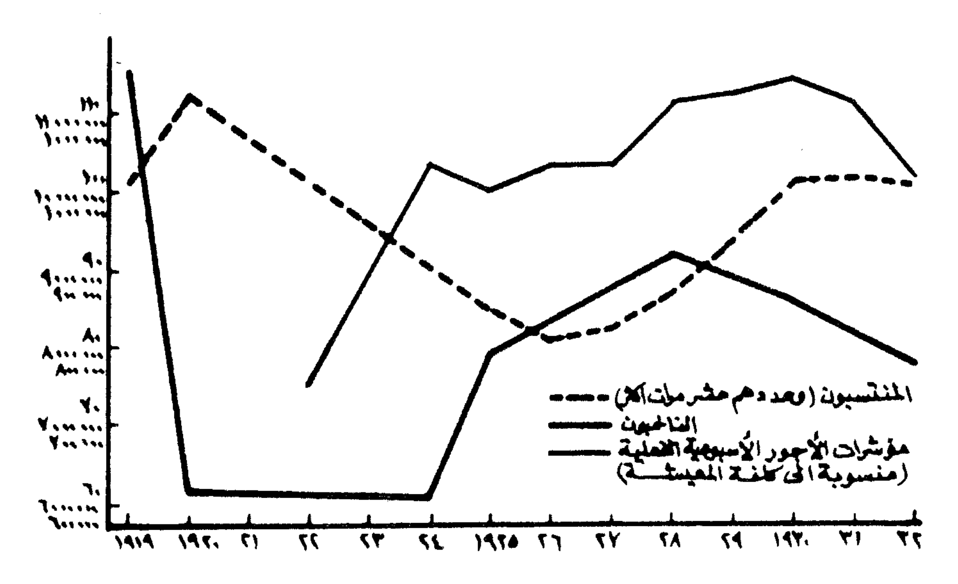
وهناك ، ببساطة ، اختلاف في السلوك هو اكثر خطورة ايضاً في بعض البلدان . ففي السويد مثلا ، انخفض عدد الناخبين الاشتراكيين من ٤٢٨ ٢٦٥ سنة ١٩١٤ الى ١٢١ ١٩٥ سنة ١٩٢٠ ، في حين ان عدد المنتسبين ارتفع من ٨٤٤٠ الى ١٤٣٠٩٠ . ومثله ، انخفض عدد الناخبين من ١ ٥٤٦ ٨٠٤ سنة ١٩٤٠ الى ١ ٤٣٦ ٥٧١ سنة ١٩٤٤ في حين ان المنتسبين ارتفعوا من ٤٨٧ ٢٥٧ الى ٥٥٣ ٧٢٤ . وفي النروج ، انخفض عدد الناخبين الاشتراكيين من ٦١٨ ٦١٦ سنة ١٩٣٦ الى ٣٤٨ ٦٠٩ سنة ١٩٤٥ في حين ان المنتسبين تزايدوا من ١٤٢ ٧١٩ الى ١٩٧ ٦٨٣ . وهكذا فتجاه الحدث ذاته ، وهو حدث هائل ، تفاعلت الفئتان بشكل متعارض تماماً .

ويمكن ذكر امثلة اخرى نموذجية ايضاً . لقد كان سلوك الناخبين العماليين وسلوك المنتسبين الى حزب العمال مختلفين تماماً اثناء الازمة السياسية التي حصلت في انكلترا ، بين ١٩١٨ و ١٩٣٥ ، من جراء زوال نظام الحزبين . فمن سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٢٢ تزايد الناخبون والمنتسبون الى حزب العمال بمعدل اسرع للاولين (الناخبين) منه للثانين (اي بمعدل ٣٠ في المئة في مقابل ١٠في المئة) . وبين ١٩٢٢ و ١٩٢٣ ، تزايد الناخبون تزايداً بطيئاً بمعدل ٢,٦ في المئة، اما عدد المنتسبين فقد انخفض بمعدل ٤,٧ في المئة. وبين سنتي ١٩٢٣ و ١٩٢٤ ارتفع عدد الناخبين بصورة اكثر (تقريباً ٢٦ في المئة) ، في حين بقي عدد المنتسبين تقريباً على حاله (تزايد بمعدل ١,٢ في المئة) وبين ١٩٢٤ و ١٩٢٩ كان ارتفاع عدد الناخبين اكثر وضوحاً حيث بلغ ٥١,٥ في المئة. ولكن المنتسبين انخفضوا بمعدل ٢٦ في المئة. وهذا الانخفاض يمكن ان يفسر ، في الحقيقة ، بالاقلاع عن نظام الانتساب من الخارج . وبين ١٩٢٩ و ١٩٣١ ، فعلى العكس قد تناقص عدد الناخبين ، لكن المنتسبين تزايدوا قليلا بمعدل ١,١٦ في المئة (في حين كان تزايد المنتسبين الفرديين ، وحدهم ، اكثر من هذا بكثير : ٣٨ في المئة) .

وفي المانيا ، كانت ردود فعل الناخبين والمنتسبين من الاجتماعيين الديموقراطيين ، بوجه عام ، مختلفة في ظل جمهورية ويمار . فبين ١٩١٩ و ١٩٢٠ انخفض عدد الناخبين وارتفع عدد المنتسبين ، ومن ١٩٢٠ الى ١٩٢٥ تناقص المنتسبون وتزايد الناخبون ، ومن ١٩٢٨ الى ١٩٣٠ تزايد المنتسبون وتناقص الناخبون . ولم تتوافق حركات هذه الطائفة مع تلك الا بين ١٩٢٥ و ١٩٢٨ وبين ١٩٣٠ و ١٩٣٢ ،

علماً بأن التقلبات بين الناخبين كانت اقوى من التقلبات بين المنتسبين (المصور الرقم ١٦) . وبالاختصار ، اتبعت الفئتان سلوكاً مختلفاً جداً . ففي فرنسا ، تجلى انتصار الجبهة الشعبية سنة ١٩٣٦ بانخفاض ١,٧ في المئة من اصوات الاشتراكيين بالنسبة الى ١٩٣٢ ، ولكن بزيادة ضخمة في المنتسبين بلغت ٤٥ في المئة. وكذلك تطابق انخفاض عدد الناخبين الاشتراكيين من ١٩٤٥ الى ١٩٤٦ ، حيث تناقصوا من ٤ ٥٦١ ٠٠٠ مقترع الى ٣ ٤٣٢ ٠٠٠ وبمعدل ٢٣,٨ في المئة الى ١٧,٩ في المئة من الاصوات المعلنة ، مع تزايد مجموع المنتسبين العام الذي بلغ ٥,٧ في المئة .

تبقى هذه الملاحظات سطحية ومجزأة . بيد انها تتيح رغم كل شيء المحافظة على فكرة التباين القائم بين طائفة الناخبين وطائفة المنتسبين كمخطط للابحاث .



١٦ـ تطور الناخبين والمنتسبين في الاجتماعية الديمقراطية الألمانية

كل شيء يبدو وكأن الطائفة الثانية تشكل عالماً مطلقاً بالنسبة الى الطائفة الاولى ، او حظيرة مقفلة ، تفاعلاتها وسلوكها العام تخضع لقوانين خاصة مختلفة عن القوانين

التي تنتظم تقلبات الناخبين ، اي « تقلبات الرأي العام » . ويبدو من النافل ان نشير الى اهمية امثال هذه الملاحظات . وبقدر ما تتحقق هذه بقدر ما يتحدد فعلاً ، « قانون التباين » ، وعندها ينقلب رأساً على عقب المفهوم التقليدي للديموقراطية السياسية لان لجان القيادة في الاحزاب ، المنبثقة من المنتسبين ، تنزع الى السيطرة على البرلمانيين ، المعينين من قبل الناخبين ، كما سنرى . ولن يكون الا نصف ضرر اذا كانت المواقف السياسية للاولين والآخرين متشابهة تقريباً ، واذا كان المنتسبون قد اعتبروا انفسهم القسم الاوعى ، والجناح السائر للناخبين . ولكن « قانون التباين » سيقضي على هذا الوهم ، عندما يثبت ان الفروقات الاساسية في سلوك الطائفتين لا تتيح اطلاقاً لاحداهما ان تدعي لنفسها انها صورة للاخرى وممثلة لها . وقياس تباين الناخبين والمنتسبين يؤدي اذاً الى قياس درجة الاوليغارشية التي تتسرب الى النظم التي نسميها نحن ديموقراطية .

المحبذون : كان مفهوم الناخب بسيطاً وواضحاً . اما مفهوم المحبذ فمبهم ومعقد . فالمحبذ هو اكثر من ناخب وادنى من منتسب . وهو كالناخب ، يعطي صوته للحزب ولكنه لا يقف عند هذا الحد . فهو يعلن موافقته للحزب ، ويعلن تفضيله له سياسياً . يقترع الناخب بالسرية التي يؤمنها المعزل ولا يعلن عن اختياره . ويثبت اهمية هذه الواقعة تلك الدقة الشديدة وضخامة التدابير المتخذة من اجل ضمان سرية الاقتراع . فالناخب الذي يعلن صوته لا يبقى ناخباً عادياً بل يشرع في ان يغدو محبذاً . وفي الوقت ذاته ، يحرك بعمله هذا ظاهرة العدوى الاجتماعية : فاعترافه يحمل بين طياته عنصر الدعاية ، وهو يقربه ايضاً من بقية المحبذين ويخلق الارتباطات الاولى في الطائفة . والناخبون لا يشكلون طائفة حقيقية ، لانهم لا يعرفون بعضهم بعضاً ، فهم جماعة محددة بمجموعها الكلي فقط وقابلة للمقاييس الاحصائية. والمحبذون يشكلون طائفة ، غالباً ما تكون بدائية ، ومفككة ولكنها موجودة فعلا .

والاقرار بالتفضيل السياسي ، والاعتراف بالتحبيذ لحزب ما ، يمكن ان يرتديا اشكالا مختلفة وان يكونا على درجات . والتصريح بالتصويت مرة واحدة لحزب ما لا يكفي ، اذا اضفنا ان هذا التصويت كان استثنائياً ، او انه يعود الى ظروف خاصة ، او انه لن يتكرر ابداً . ففي ذلك دليل على الحقد لا على التحبيذ . ويختلف الامر تماماً اذا اعتبر هذا التصويت اعتيادياً وطبيعياً – كما هو الحال تقريباً في موقف المواطن الاميركي في نظام الاوليات المقفل . ونتقدم خطوة اخرى اذا كان اعلان التحبيذ لم يبق في المرحلة السلبية الخالصة ، بل يرافقه جهد ايجابي مبذول لمصلحة الحزب : كقراءة منشوراته بانتظام، ومؤازرته في تظاهراته واجتماعاته

العامة، ثم دفع هبات او اشتراكات، والقيام بنشاطات دعائية (مناقشات او خطابات لمصلحته ، مثلا) . هنا يتم الانتقال بدون ان نشعر من مجرد التحبيـــذ الخالص الى الانتساب الفعلي بل والى النضال .

واذا كان المحبذ اكثر من ناخب فهو ادنى من منتسب . وارتباطه بالحزب لم يكرس بالارتباطات الرسمية والنظامية القائمة على التعهد الخطي والاشتراك المنتظم. ويمكن القول تقريباً : ان المحبذ يشبّه بالمنتسب كما تشبّه المعاشرة بالزواج . فلماذا هذا الغياب للانتساب الشكلي ؟ ففي احزاب الاطر يتحقق هذا الغياب لان الانتساب الشكلي غير موجود . فلا يمكن التفكير بالمثول امام المختار حيث لا مختار ، ولذا يتوجب الاكتفاء بالمعاشرة ، لان الزواج غير ممكن . واعضاء اللجان يمكن اعتبارهم كمناضلين ، في المعنى الذي سنعطيه نحن في ما بعد لهذا التعبير ، وكل من يدور حولهم هو من المحبذين . ولكن هذا التفسير لا يصلح للاحزاب الجماهيرية ، حيث يكون الانتساب منظماً . فلماذا هذا الرفض للدخول في ملاكات الحزب ؛ ولماذا هذه الارادة للبقـــاء خارجه في حين انـــه يعترف بموافقته لـــه ؟ الاسباب مختلفة . فاحياناً يصطدم المحبذ باستحالة مادية : فوظيفته لا تسمح له بالانتساب رسمياً . ومثال ذلك ان بعض الدول تمنع على موظفيها العموميين الحق في الانتساب الى احزاب معتبرة اياها مخربة، وبعض ارباب العمل يفرضون القاعدة نفسها على مستخدميهم، صراحة او ضمناً . او ان المحبذ يرى بذاته ان مهنته تتعارض مع تحبيذه المتمادي لنقص الوقت (الذي قد يمنعه من القيام بموجبات المنتسب) او خشية المتاعب (فهذا التاجر لا يريد خسارة زبائنه ، وهذا الراعي لا يحب جرح شعور رعيته ، وهذا الضابط لا يود تخريب سلطته) . وهذه الاسباب كلها ليست محتقرة . فبعضها يدل على نقص في الشجاعة والتجرد ، ولكن البعض الآخر منها يستند الى دوافع غيرية ، علماً بأن هذه الاخيرة قد تشكل احياناً تمويهات تختلف درجة الوعي فيها .

وفي حالات اخرى ، يكون المانع شيئاً آخر . اذ لا يكون ابداً خارج المواطن ، في الضغوط الخارجية التي يتلقاها ، بل في اعماقه . فالمحبذ يرفض الانتساب لانه ينفر من الانضباط ، ولانه يرفض التخلي عن استقلاله الذاتي . وهذا شعور عنيف جداً في بعض الاوساط البورجوازية او الفلاحية ، يفسر قلة نمو المنتسبين في احزاب اليمين وفي المناطق الزراعية . وهو شعور متطور ايضاً بين المفكرين والفنانين ، هذا اذا لم يندفع هؤلاء كالمهووسين في العمل الجماعي ، منتشين بسكر الجماعة ، وبالتخلي الجنوني عن الفردية ، امر يدل ، في آن واحد على عدم استقرار فكري راسخ وعلى ارادة مازوخية اخلاقية (فموقف المفكرين داخل الاحزاب يطرح

دائماً مشكلات من نوع خاص ، اما لأنهم يجدون صعوبة كبرى في البقاء ضمن الاطر العادية ، واما لأنهم يبالغون ، بالعكس ، في انصهارهم في الجماعة . وسواء كانوا فرديين ام صوفيين ، فانهم يحتلون مركزاً خاصاً بهم ، غالباً ما يكون غير مستقر ، يجر عليهم ، عموماً ، حذر بقية الاحزاب منهم) . وفي الغالب ، يتأتى رفض الانتساب ، من اختلاف عقائدي مع الحزب : فالمحبذون يفضلون هذا الحزب على كل الاحزاب الاخرى ويساعدونه بالتالي ، ولكنهم لا يشاطرونه الرأي في جميع آرائه ويرفضون اذاً الدخول فيه تماماً . فهم يتضامنون معه في حالات خاصة معينة ، ولكنهم لا يتضامنون معه تضامناً شاملا وكاملا .

وهكذا يمكن الوصول ، ولكن مع المشقة ، الى تعريف تقريبي للمحبذ . ولكن اي معيار عملي يتيح معرفته ؟ وعلى اي اسس تنظم احصاءات المحبذين لكي يمكن مقارنتها مع تعداد كل من الناخبين والمنتسبين ، ولكي يقاس الترابط في سلوك كل طائفة من هذه الطوائف المختلفة ؟ هنا ، ندخل في الابهام . ويمكننا محاولة اجراء تعداد مباشر لبعض الفئات الخاصة من المحبذين : مثلا تعداد قارئي صحف الحزب . الا ان هذه الدلالة ليست قاطعة . فالكثير من الاحزاب يجد اشد الصعوبة في ان يحمل المنتسبين انفسهم على قراءة صحافته ، فما عساك بالمحبذين . فبعض القراء ليسوا محبذين بل مجرد فضوليين ، واحياناً هم اخصام وجدوا هذه الوسيلة ليذكوا الحقد في قلوبهم . ولكن هؤلاء واولئك ليسوا كثاراً بل يضيعون في الاعداد الكبيرة . واخيراً يثير اختيار الصحيفة التي تستعمل كاساس لتعداد المحبذين مشاكل دقيقة . وفي كل الاحوال لا تحدد قراءة صحف الحزب (او الصحف القريبة منه) الا فئة من المحبذين . وهناك فئة اخرى (تختلط غالباً بالاولى) تتميز بحضور اجتماعات وتظاهرات الحزب . وليس هذا المقياس اكثر وضوحاً من المقياس السابق . فالكثير من الفضوليين يأتون للاجتماعات العامة للتسلية من دون ان يكونوا محبذين حقيقيين . وبالرغم من كل شيء ، لا يخلو هذا المقياس من اي قيمة : فاستخبارات الشرطة تهتم به اهتماماً كبيراً لتقيس التبدل الحاصل في تأثير الحزب على الرأي العام .

وفي اميركا يشكل الاشتراك في الانتخابات الاولية مقياساً ممتازاً للدلالة على التحبيذ الذي يلاقيه الحزب ، في الاوليات المغلقة (١) . ومقارنة احصاءات المشتركين في الاوليات بالاحصائيات الانتخابية يمكن ان تتيح مقارنات مفيدة بين المحبذين

(١) باستثناء الولايات الجنوبية حيث يثير نظام الحزب الواحد تمنعاً جماهيرياً عن الانتخابات نفسها واشتراكاً اقوى في الاوليات (قارن مصور رقم ٤٢) .

والناخبين (المصوران ٤٢ و ٤٣) . وفي اغلب الحالات، لا يمكن ان يتم تحديد عدد المحبذين بصورة نهائية الا بنظام التحقيق وسبر الغور على طريقة غالوب. هذا علماً بان مفهوم المحبذ لا يزال كثير الغموض بحيث يمكن ان يكفي فيه سؤال بسيط ومباشر ومن الواجب اولا تحديد درجات التحبيذ وتعريفها بموضوعية ثم في الوقت نفسه توضيح الدوافع التي تحول دون تحول التحبيذ الى انتساب صريح . الا ان تحفظ الاشخاص الذين يسألون من قبل المحققين ليس هناك ما هو اكبر منه في هذا المجال ، على الاقل في فرنسا . من هنا كانت صعوبة اجراء السبر الدقيق المفصل .

وعلى سبيل المثال ، يمكن ذكر الاسئلة المطروحة سنة ١٩٤٩ في مدينة اوكسير ، في مجال تحقيق (استقصاء) اجتماعي عام حول تركيب مدينة فرنسية وسطى . وكان السؤال الرقم ١٣٦ قد طرح بالشكل التالي «هل يتجه تحبيذكم نحو حزب معين ؟ » والسؤال ١٣٧ : « هل تنتسبون لحزب سياسي ؟ » . ولم يطلب اي تفصيل عن الحزب الذي يمكن ان يكون موضوع التحبيذ او الانتساب ولا عن الدوافع في الحالة الاولى والثانية . هذا الحذر المقصود من قبل المحققين يحد كثيراً من مدى ابحاثهم . ومع ذلك فمن المفيد ان نذكر بعضاً من النتائج المتوافرة ، على سبيل المثال .

بوجه عام ، عدّ في اوكسير خمسة محبذين في مقابل منتسب واحد ، وكانت النسبة اعلى في الرجال (ثلاثة محبذين في مقابل منتسب واحد) منها في النساء (تسع محبذات في مقابل منتسبة) ، وهذا ما تبينه النسب المئوية التالية :

	المجموع	الرجال	النساء
محبذون	٢٩	٣١	٢٧
منتسبون	٦	١٠	٣

من المفيد ان نقرب من هذه النتائج الاجمالية النسب المئوية للمحبذين والمنتسبين داخل كل فئة اجتماعية مع النسب المتعاكسة :

	المحبذون	المنتسبون	النسب المئوية بالنسبة الى المحبذين
المهن الحرة ، التقنيون	٤٢	٩	٢١,٤
الاطر ، رؤساء المؤسسات	٣٢	١١	٣٤,٣
التجار الصغار	٣٦	٧	١٩,٤
المستخدمون	٣٤	٧	٢٠,٢

العمال	٢٢	٨	٣٦,٦
الحرفيون	١٩	٥	٢٥,٨
العمال اليدويون ، الخدم	١٧	٢	١١,٧
بدون مهنة	٣٤	٤	١١,٧

واخيراً اعتبر التوزيع الاجتماعي للمنتسبين والمحبذين كما يلي :

	المنتسبون	المحبذون
المهن الحرة ، التقنيون	٩	٩
الاطر ، رؤساء المؤسسات	٧	٥
التجار الصغار	٧	٧
المستخدمون	٢٠	١٩
العمـــال	٣١	٢٠
الحرفيون	٥	٥
العمال اليدويون ، الخدم	٣	٦
بدون مهنة	١٨	٢٩

واخيراً ، يجب ان ننحي جانباً فرضية الاحاطة المنظمـــة للمحبذين ، وهي المرحلة الاخـــيرة في التقنية الحزبيـــة . فخلال فترة طويلـــة ، اظهرت الاحزاب الجماهيرية تجاه المحبذين بعض الاحتقار مشبهة اياهم بالمعتدلين الذين يقول عنهم الكتاب المقدس « بما انكم لستم باردين ولا حارين فسألفظكم مـــن فمي » . الا انها تحققت تدريجـــاً ان هؤلاء المعتدلين يشكلون خزانـــاً طبيعياً للمنتسبين في المستقبل ، المنفتحين اكثر من غيرهم على دعاية الحزب ، وانه باستطاعتهم توسيع دائرة الحزبيين انفسهم ، وانهم اهل لان يمكّنوا الحزب من التسرب الى الاماكن المعادية له بطبيعتها ، وذلك بالتخفيف من غلواء عقائدية ، لاعبين ، بشكل ما ، دور غطاء واق من الدخان ، او متنكرين بثياب الذئب الذي اصبح حملا . ولكن هذه المهمات المختلفة لا يمكن ان تنجز بشكل لائق الا اذا اقلع المحبذون عن ان يكونوا كتلة لا شكل لها ، غير مميزة ، ولا منظورة ، والا اذا احيطوا بانظمة جماعية كالمنتسبين . من هنا كانت الحاجة الى اجهزة ملحقة بالحزب ، تفتح للمحبذين . وهذه التسمية العامة « اجهزة ملحقة » تشمل التجمعات المختلفة ، التي ينشئها الحزب ويراقبها فعلا او قانوناً (١) ، والتي تمكنه من توسيع المساهمة وتعميقها . والتوسيع

---

(١) وقد سبق وعرفنا الفنون المستعملة للسيطرة على الاجهزة في فصل سابق

يكون بتكتيل الجمعيات التابعة له والمكونة من المحبذين حول النواة التي شكلهـا الحزبيون انفسهم ، ويكون التعميق باتمام الاحاطة السياسية بالمنتسبين التي يقوم بها الحزب وبرعاية عائلية واجتماعية وثقافية بهم الخ ... قد يمكن التمييز بين فئتين من « الاجهزة الملحقة » : الاولى وتخصص للمحبذين والثانية للمنتسبين . انما يمكن عملياً الانتفاع من معظمها في سبيل هذين الامرين معاً . وسنصف هنا الطابع الاول ، آملين في ما بعد الرجوع الى الثاني .

في «الاجهزة الملحقة» تجمعات الشبيبة ، والاتحادات النسائية ، والجمعيات الرياضية ، ورابطات المحاربين القدامى ، والنوادي الثقافية او الادبية ، ونوادي التسلية والراحة ، والنقابات والتعاونيات ، والتعاضديات ، وجمعيات الصداقات الدولية ، واحلاف المكلفين ، والمستأجرين ، وربات البيوت ، والجبهات الوطنية والسلمية ، الخ . ويمكن للاجهزة الملحقة ان ترتدي الاشكال المختلفة وان تتدخل في المجالات الاكثر تنوعاً ، وان تجمع الاشخاص الاكثر تبايناً . ويشكل تعددها واختلافها عنصراً من عناصر نجاحها . وكل تقنية الاجهزة الملحقة ترتكز في الواقع على ما للغايات التي تلاحقها هذه الاجهزة من صفة خاصة ومحدودة . فالاحزاب السياسية هي طوائف ذات اهداف عامة . وهي تبدو كتنظيمات كاملة ومتماسكة ذات تبرير اجتماعي ، وهي تهدف الى تنظيم شامل للحياة الوطنية وحتى الدولية . هذه العموميات في الاهداف تبعد عنها الكثير من الافراد ، الذين يكونون متفقين على هذا الهدف الخاص او ذاك لا على المجموع . وهناك الفكرة الذكية التي اوتيتها بعض الاحزاب الحديثة التي اضافت الى الحزب ، وهي طائفة ذات اهداف عامة ، سلسلة مـن الطوائف الملحقة ذات اهداف خاصة متعددة بقدر الامكان . فاغلب المستأجرين ليسوا راضين عن المالكين ، وهم متفقون على التجمع ضدهم لكي يدافعوا عن المصالح الخاصة بالمستأجرين . ولكن غالبيتهم ليست شيوعية ولا ترضى ان تدخل في الحزب الشيوعي حتى لمؤازرتهم في مطاليبهم المتعلقة بالايجار . ولكن اذا انشأ الحزب اتحاداً للمستأجرين ، مستقلا رسمياً ، وغير سياسي رسمياً ، انما يراقب في الواقع نشاطه ، فالكثير من المستأجرين ، يدخلون فيه . وتعليمات الحزب يمكن ان تنشر في ما بينهم ، في مقابل بعض التحفظات . ويمكن للتظاهرات من اجل المطالب الصرفة والخاصة ان تدعم ، في الوقت المناسب ، سياسة الحزب العامة . وقد تتيح الدعاية الذكية واللبقة اكتساب المنتسبين الجدد .

وقد وقع الاختيار ، عن قصد ، على مثال من الاجهزة الملحقة ، بعيد كل البعد عن السياسة ، ولكنه مثال حقيقي وواضح : فاتحاد المستأجرين يرتبط ، في فرنسا ، بالحزب الشيوعي . وبعض الاتحادات تعتبر اكثر ارتباطاً ـ فهناك النوادي الرياضية

الشيوعية ، والجمعيات الموسيقية ، والجمعيات الرياضية البدنية ، وتجمعات الفنانين والمثقفين وجمعيات الاستجمام المرتبطة بالاحزاب . وكان للاتحاد الفرنسي لنوادي السينما روابط مع الحزب الشيوعي . وفي الفرضيات الاخرى ، يغلب على الاجهزة الملحقة ، طابع العمل السياسي ، ومثال النقابات هنا اساسي . ولاقت مشكلة العلاقات بين النقابات واحزاب العمال اجوبة مختلفة جداً تبعاً للبلدان والنقابات ، تتراوح بين الحدين : الذوبان داخل حزب غير مباشر (النظام البريطاني) ، او استقلال النقابات تجاه الاحزاب (النظرية الفرنسية الواردة في شرعة اميان) . وفي الواقع ، تحاول النقابات والاحزاب دائماً التأثير بعضها في بعض . فقبل ١٩١٤ حاول الحزب الاجتماعي الديموقراطي الالماني بالحاح ان يجعل من النقابات اجهزة تابعة له . اما الاحزاب الشيوعية فقد حسنت هذا الاسلوب بصورة تقنية افضل . فابتداء من سنة ١٩٣٦ ، وفي فرنسا بالذات ، عملت الاحزاب الشيوعية بانتظام على استمالة اتحاد العمال العام (بفضل اندماج هذا الاخير في الاتحاد العمالي العام القديم الذي انشأه الحزب الشيوعي بعد الانشقاق المعروف بانشقاق تور) . هذا الامر وصل الى ذروته بعد التحرير ، وادى الى ذهاب النقابيين غير الشيوعيين والى انشاء C.G.T.F.O. واليوم لم يعد هذا الاتحاد العمالي العام الا جهازاً ملحقاً بالحزب الشيوعي . ويستولي الحزب عن طريق النقابات على كتلة ضخمة من العمال يحشدها حول مواضيع يطالب بها العمال . وهذا ما يدعى نظام الطوائف ذات الغايات الخاصة، التي يستعملها الحزب من اجل اغراضه العامة .

واخيراً ، يستعمل هذا الاسلوب من قبل اجهزة ملحقة ذات صفة سياسية مباشرة ، تحاول تجميع الذين يشاطرون الحزب الرأي حول نقطة محددة ، مختارة بعناية ومعزولة عن باقي عقيدته . ويمكننا ذكر حالتين على سبيل المثال : حالة الجبهة الوطنية سنة ١٩٤٥ وحالة المناضلين من اجل السلام ، وكلاهما اليوم ملحق بالحزب الشيوعي . ففي الحالة الاولى كان القصد توحيد الذين يشتركون في حب المقاومة وتوحيد جميع العناصر الوطنية ضد العدو . ففكرة الوحدة السياسية والاجماع الوطني ضد الانشقاقات وتناحر الاحزاب كان لها دائماً وقع عميق في الرأي العام ، خصوصاً في البلدان اللاتينية حيث يعمل نظام الاحزاب على غير ما يرام، لا سيما في اعقاب حرب شدت اواصر الوحدة الوطنية . لقد كانت الغاية الاساسية استعمال هذا الروح اللاحزبي في خدمة الحزب . وساعد التكتيك الشيوعي على تحقيقها ، لانه كان عندئذ ملائماً للتكتلات. الا انه نظراً الى عدم وجود كادرات، فان الجبهة الوطنية لم تنجح ابداً. وبالعكس، ونظراً الى كون انصار السلام اكثر تنظيماً فقد بدا انهم حصلوا على نتائج افضل . فقد كانت اوروبا ، التي خربتها الحرب الاخيرة ، قد اقتنعت

بان حرباً أخرى سوف ترمي بها في الحلقة الجهنمية : « احتلال — خراب — تحرير » لذلك كانت افضل تربة معدة لتلقي دعاية السلام . وهكذا ضعف العديد من الاوروبيين، الشديدي البعد عن الشيوعية ، امام عمل انصار السلام ، وبعملهم هذا قدموا مساعدة فعالة لاستراتيجية الحزب العامة .

يمكن التساؤل عما اذا كانت تقنية الاجهزة الملحقة ذات الطابع السياسي ليست في مرحلة تغيير مفهوم الحزب تغييراً يزيد في صفة الاوليغارشية فيه ويتيح في الوقت ذاته الاندماج الكامل لمفهومي حزب الجماهير وحزب المخلصين . ولسوف يضم التنظيم العام للحزب من الآن فصاعداً حلقتين مركزتين : الحزب وهو حلقة ضيقة ومغلقة ، تضم الاكثر نقاء ، والاكثر فعالية ، والاكثر اقتناعاً ، ثم « الجبهة » ، وهي حلقة اكثر اتساعاً ، مفتوحة للجميع ، يستخدم اعضاؤها في حزب الجماهير للمناورة وكاحتياط وكحقل دعاية. وفي بعض الديموقراطيات الشعبية، ولا سيما في يوغوسلافيا، لم تعد الجبهات القومية او الوطنية تستعمل لتكتيل الاحزاب المتخاصمة حول الحزب الشيوعي — وهو ما كان دورها من قبل — بل لتوحيد اشكال الشيوعيين من الجبهة الثانية ، الذين لا يعتبرون اهلا للدخول تماماً في الحزب . فهنا ليس الامر امر محبذين بالمعنى الصحيح ، بل منتسبين فعليين . ولكن يجب عندئذ التمييز بين طبقتين من المنتسبين، كما فعل الحزب الشيوعي الروسي قبل سنة ١٩٣٩ ، بين الخلصاء وبين السائرين على الطريق، بين المواطنين وبين الرعايا، بين العاملين وبين الاحتياط . هذا التطور ينطبق تماماً على المنحى العام الذي تنتهجه الاحزاب نحو الاوليغارشية .

المناضلون : ليس مفهوم المناضل اسهل تحديداً من مفهوم المحبذ . وهنا يجب التذكير بالفرق بين احزاب الاطر واحزاب الجماهير . ففي هذه الاخيرة يدل تعبير المناضل على فئة خاصة من المنتسبين ... فالمناضل هو المنتسب العامل . والمناضلون يشكلون نواة كل مجموعة اساسية في الحزب ، عليها يرتكز نشاطه الرئيسي . وفي داخل الشعب ، مثلا ، يوجد دائماً حلقة صغيرة من المنتسبين مميزة جداً عن المجموعة ، يحضر اعضاؤها بانتظام الاجتماعات ، ويساهمون في نشر التعليمات ، ويعملون على دعم الدعاية وتنظيمها ، ويعدون الحملات الانتخابية . هؤلاء المناضلون يشكلون نوعاً من اللجنة الداخلية في الشعبة . ويجب عدم الخلط بينهم وبين القادة . فهم ليسوا رؤساء بل منفذين ، وبدونهم يستحيل وجود تنفيذ حقيقي ممكن . اما بقية المنتسبين فلا يقدمون الا اسماءهم على سجل وبعضاً من المال للصناديق . فالمناضلون هم الذين يعملون فعلا للحزب . وفي احزاب الاطر ، يلتبس مفهوم المناضل مع مفهوم العضو في الحزب . واللجان (التي يتميز بها هذا النوع من الاحزاب) تتألف فقط من المناضلين،

وحولهم يدور المحبذون الذين لم يدخلوا ، بالمعنى الصحيح ، في المجموعة الحزبية .

وسيكون من المفيد القيام بقياس نسبة كل من المناضلين والمنتسبين ، في حزب ما . فاذا امكن بذلك تقريب معدل الانتساب ، الذي يتيح مقارنة مجموعة الناخبين بمجموعة المنتسبين ، من معدل النضال ، المعبر عن نسبة عدد المناضلين المئوية الى عدد المنتسبين ، فستكون لدينا فكرة صحيحة عن القوة الفعلية للاحزاب السياسية . واذا امكن ، عدا ذلك ، حساب هذه المعدلات حسب الفئات الاجتماعية وحسب طبقات الاعمار بل وحسب المناطق فسيمكن تحديد مكان الطوائف الحزبية داخل الطائفة القومية بدقة اكثر . ولكننا نصطدم هنا ، مع الاسف ، بالصعوبات نفسها التي تقوم في سبيل تحديد المحبذين : انعدام اي تعداد بل وحتى استحالة اجرائه ، بسبب عدم وضوح معالم الفئة التي يراد تعدادها . فالاحزاب ، في هذا المجال ، اكثر رزانة منها في المجالات الاخرى لانها تحرص كثيراً على ترسيخ الاعتقاد ان كل المنتسبين اليها هم مناضلون ، الامر الذي يزيد في قوتها الظاهرة . فالتحقيقات والدراسات الوافية وحدها تتيح الوصول الى بعض النتائج . وهذا باستثناء حالة الاحزاب التي يشكل المناضلون فيها تنظيماً خاصاً ، مثاله الحزب الاشتراكي النمساوي بنظامه القائم على « رجال الثقة » (قارن الصفحة ١٨٤) . ولكن هؤلاء الرجال هم اقرب الى الاطر المرؤوسة منهم الى المناضلين بالمعنى الحقيقي للكلمة .

ويمكن ان نذكر بهذا الصدد الاجوبة التي حصل عليها محققو استقصاء اوكسير في مجال التحليل العام الذي سبقت الاشارة اليه . فالسؤال التاسع والثلاثون بعد المئة (المتمم للسؤالين ١٣٧ و ١٣٨ الدائرين حول تفضيل التحبيذ لحزب ما على الانتساب اليه) صيغ على الشكل التالي : « هل تناضلون ؟ — اذا كان الجواب : نعم ، فكم من الوقت تخصصون لعملكم السياسي ؟ » . وهنا يمكن ابداء الاسف للصيغة الغامضة جداً التي وضع فيها السؤال ، بحيث لم يعد للاجوبة اي معنى صحيح . ويوضح هؤلاء الباحثون انهم لم يعتبروا مناضلين عاملين اولئك الاشخاص الذين صرحوا بانهم لم يخصصوا اي وقت للعمل السياسي (١) بالرغم من انه وجد بين هؤلاء من رد بالايجاب على السؤال : « اتناضلون ؟ » — وكان من المفيد ان يعرف ما هو

(١) يقدر ج . فوفيه ، مع ذلك ، في كتاب القوى السياسية في فرنسا ، باريس ١٩٥١ ، ان نسبة المناضلين الشيوعيين الى مجموع المنتسبين تبلغ ٥٠ بالمئة. اما السيد ليكور السكرتير السابق للحزب ، فيقدرهم بنسبة الثلث فقط ، (الانتقاد الذاتي المنتظر ، ١٩٥٥)

مفهومهم للنضال . ومهما يكن من امر فقد بلغت النسب المئوية ، بين الذين جرى معهم التحقيق ، ما يلي :

	المجموع	رجال	نساء
اعضاء	٦	١٠	٣
المناضلون	٢	٤	١
نسبة المناضلين المئوية بالنسبة الى مجموع الاعضاء	٣٣٪	٤٠٪	٣٣٪

من الصعب تقييم هذه النتائج اذ لم يميز فيها بين الاحزاب المختلفة . ويمكن اعتبارها عرضة للشك اذ تظهر نسبة المناضلين فيها مرتفعة نوعاً ما .

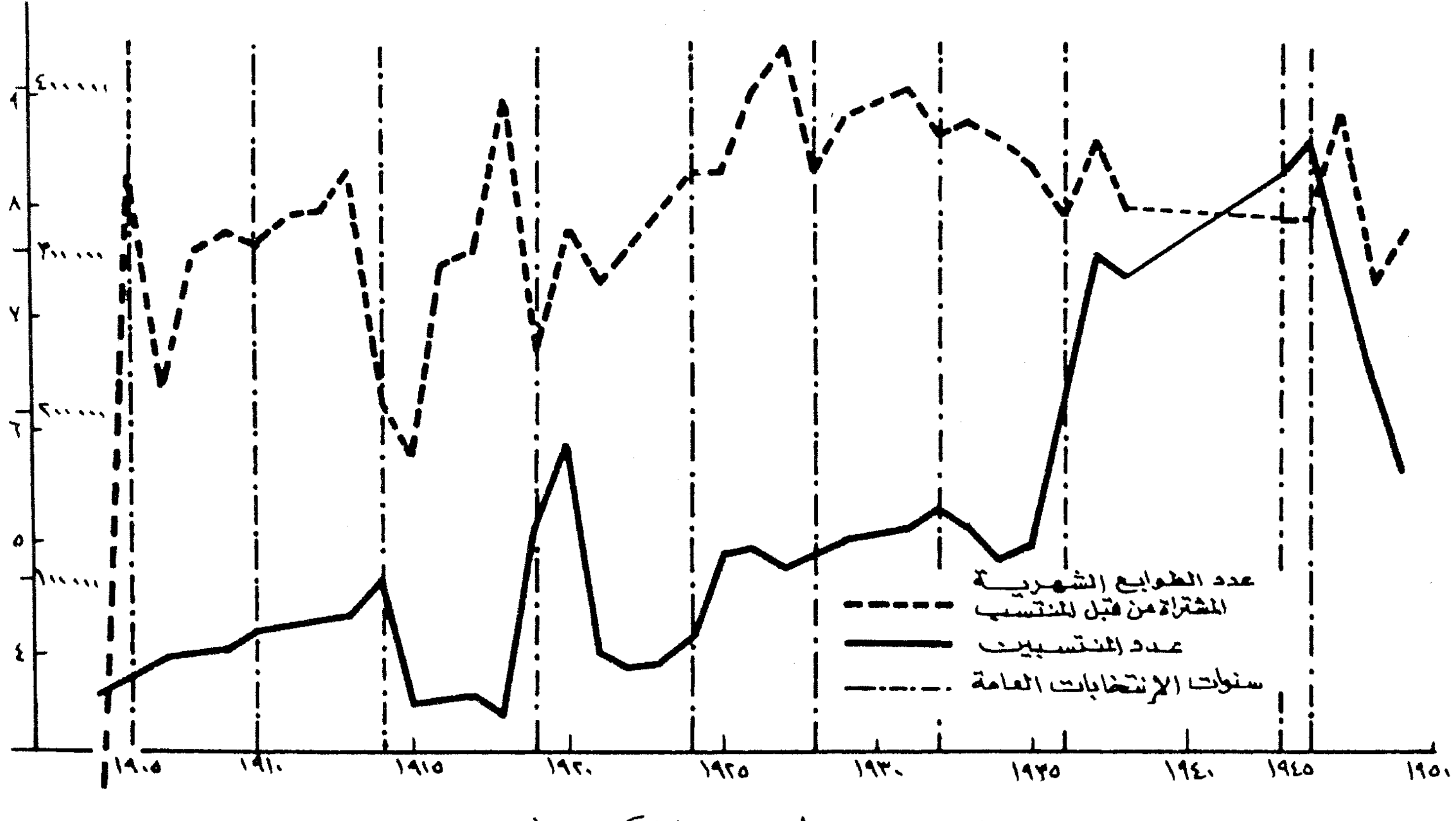
ثم ان تعداد المناضلين، من دون اي ايضاح آخر ، ليس له من معنى ، فهو كثير الغموض جم التعقيد، اذ يجب، كما جرى بشأن المحبذين ، اجراء الاحصاء بحسب الفئات ، على ان يؤخذ كمؤشر على النضال حدث معين سهل الاكتشاف. وحضور الاجتماعات هو مقياس لا بأس به ، في الاحزاب التي تعتمد على الشعب ، ولكنه ذو وجه سلبي ، الا ان تركيب الحزب ذاته يعطيه اهمية بالغة . ثم ان التجربة اثبتت ان الذين يحضرون الاجتماعات بانتظام هم ايضاً على العموم من المناضلين الناشطين في الحزب . ومن مراجعة محاضر الجلسات (اذا وجدت) ومن الاستفهام من سكرتارية الشعب ، يمكن تحديد النسبة المئوية الوسطية للحاضرين بالنسبة الى المنتسبين . ولكن الارقام الاجمالية غير كافية . اذ لا يتضح الامر من القول ان ٢٥ في المئة من المنتسبين يحضرون اجتماعات الشعب لان التجربة اثبتت ان مداورة تحصل دائماً ، وان تغيراً في شخصية الحاضرين يحصل بين اجتماع واجتماع رغم بقاء الرقم الاجمالي للحضور على حاله . اذاً يتوجب ايجاد تفريق بين الارقام بالنسبة الى درجات انتظام الحضور : نسبة الحضور بمعدل اقل من ٢٥ في المئة، ونسبة الحضور بمعدل يتراوح بين ٢٥ و ٥٠ في المئة، الخ... وبالامكان، عقب ذلك تحديد درجة الحضور وفقاً للفئات الاجتماعية ولطبقات الاعمار . وتصطدم هذه الاحصاءات بكثير من الصعوبات العملية ، منها انه يفترض فيها ان يراقب قادة بعض الشعب ، المتخذة كنموذج ، الحضور باعتناء زائد ، خلال فترة من الزمن ، من دون اعلام المنتسبين. اذ قد يشك في ان تفهم الاحزاب الفائدة العلمية لمثل هذه الابحاث او في انها ترضى الانصياع لها . ومع ذلك ، فان مثل هذه الدراسات تقدم عناصر ثمينة للطبيعة الحقيقية للطائفة الحزبية .

ويبدو ان التحقيق الجاري على بعض الشعب الباريسية ، من الحزب الاشتراكي

اظهر وجود علاقة ضيقة الى حد ما بين نوعية المناضلين والمحيط الاجتماعي الذي توجد فيه الشعبة والذي يمكن ان يترجم الرسم البياني التالي : ان طبيعة المناضلين تهدف الى ان تتلاءم مع الفئة الاجتماعية المسيطرة . ففي الشعبة ذات الغالبية العمالية ، يكون المناضلون غالباً من العمال ، وتكون نسبة العمال الى المناضلين اعلى من نسبة العمال الى المنتسبين . وبالعكس ، في شعبة حي « بورجوازي » ، حيث تتشكل غالبية الاعضاء من الموظفين والتجار ، والمحامين ، والاساتذة ، الخ ... ، تتجاوز نسبة المناضلين من اصل بورجوازي نسبتهم الى المنتسبين . فنجد عمالا في فئة « المنتسبين » ولا نجدهم في فئة المناضلين ، الا استثناء . والتحقيقات لا تزال مجزأة جداً وسطحية جداً حتى يمكن نشر نتائج رقمية . ولكن الاتجاه الذي سبقت الاشارة اليه يبرز رغم كل شيء بصورة واضحة . ثم ان حركته تبدو واضحة تماماً . ففي الشعبة ذات الغالبية البورجوازية ، يشعر العمال بانهم معزولون في وسط يشاطرهم آراءهم العامة ، لكنه لا يشاطرهم عقليتهم ولا اهتماماتهم اليومية ، ولا انفعالاتهم الغريزية . وكذلك حال « البورجوازيين » في الشعب التي يسيطر فيها العمال . فتشتت المنتسبين اجتماعياً يبدو وكأنه حاجز في وجه نمو النضال . حتى ليمكن القول : انه بقدر ما يكون الانسجام متوافراً بقدر ما يكون مؤشر النضال اعلى . من هنا كان تفوق أساليب السيطرة في الاماكن المتجانسة والمتفرقة ، كما نجدها في الخلايا الشيوعية ، والمنظمات ذات الركيزة التعاونية (ستاندن في الكتلة الكاثوليكية البلجيكية) او في الفروع «المتخصصة» من العمل البلجيكي: J.A.C. و J.E.C. و J.O.C. اذاً فالدراسات الاكثر عدداً والاكثر دقة ، والاكثر عمقاً ، قد تتيح الوصول الى استنتاجات دقيقة .

ويمكن ، في بعض الاحزاب الاخرى ، قياس النضال على اسس اخرى . فبجانب مؤشر الحضور يمكن الالتفات الى واقع تسديد الاشتراكات ، وعندما تكون هذه الاخيرة مستوفاة شهرياً ، عن طريق نظام الطوابع او القسائم ، فمن المفيد البحث عن العدد الوسطي للطوابع الشهرية المشتراة كل سنة من المنتسبين . من الطبيعي ان يشتري كل منتسب اثني عشر طابعاً ، لكن هذا العدد لا يتحقق عملياً ، اذ نجد منتسبين من ذوي العشرة او الثمانية او الستة طوابع ، الخ . اذاً يمكن تقرير درجات الانتساب على اساس تمويلي ، على ان تراعى فيه طبقات الاعمار والفئات الاجتماعية (١) . ولكن مثل هذا التوضيح لا يتم الا بعد تحقيقات خاصة ،

(١) يمكن ان يكون توزع المنتسبين وفقاً للمعدلات ، في الاحزاب ذات الاشتراك المؤجل ، مفيداً للدلالة على النضال (بالرغم من ان عوامل اخرى تتدخل في هذا المجال ، وبالاخص الوضع الاجتماعي للحزبيين) . وبهذا الصدد تجب الاشارة الى الجهد المالي العظيم الذي بذله المشتركون البرلينيون في الحزب الاشتراكي الديمقراطي الالماني (قارن المصور رقم ٧) .



١٧ـ دفع الإشتراكات في الحزب الاشتراكي الفرنسي

لان الاحصاءات المالية ، في الاحزاب ، لا تعطي ايضاحات كافية بهذا الشأن . ومع ذلك ، تحسب بعض الاحزاب ، كل سنة ، معدل الطوابع الشهري المشتراة من قبل المنتسبين (بقسمة مجموع الطوابع على عدد المنتسبين ، المحدد بمجموع البطاقات او القسائم السنوية المباعة) . ويمكن اخذ هذا المعدل كمؤشر على النضال المالي . وبكل تأكيد ، لا تعتبر ركائز هذا الحساب مرضية تماماً (لان الطوابع المباعة من قبل المركز ليست كلها مشتراة من قبل المنتسبين كما رأينا) . ولكن هذه الركائز تعطي فكرة كافية عن معدل الزيادة . ومن جهة ثانية ، لا يمكن اعتبار الانتظام في دفع الاشتراك دلالة كافية في تعريف المناضل . فالاشتراك هو مجرد دليل على الانتساب . على ان التجربة دلت على ان المناضلين هم على العموم اكثر اخلاصاً من غيرهم في اتمام هذا الواجب المالي . اذاً فهذا المميز يمكن ان يعتبر مقبولا . الا أنه في حالة اعتماد المعدل الوسطي للطوابع المباعة فقط ، فلا يمكن معرفة نسبة المناضلين في الحزب . والرقم الحاصل اولى ان يدل على درجة الاخلاص العامة لدى المنتسبين . وهكذا يترك المفهوم الشخصي للمناضل ليتحدد في شكل احصائي بحت .

وبالرغم من ذلك لا يخلو التحليل لهذا المعدل الوسطي من فائدة ، خصوصاً اذا قورن بالحركات في عدد المنتسبين والناخبين . وقد اتاحت دراسة التغيرات الحاصلة في الحزب الاشتراكي الفرنسي من سنة ١٩٠٦ الى ١٩٣٦ الكشف عن بعض الميول العامة (المصور الرقم ١٧) . فالمعدل يبدو متضائلا عندما يأخذ عدد المنتسبين بالارتفاع ، لان الجدد اقل اخلاصاً من القدامى . وفي كل حال ، ليست هذه الحركة عامة ، وتفسر غالباً باسباب ميكانيكية خالصة : فالمنتسبون الجدد ، الداخلون خلال السنة ، يشتركون لعدد قليل من الاشهر ، الامر الذي ينزل من قيمة المعدل العام . وبالعكس ، وخلال ازمات الحزب ، يتطابق غالباً انخفاض عدد المنتسبين مع ارتفاع معدل الاشتراكات ، فكأن ما كان يربحه الانتساب زخماً كان يخسره اتساعاً . ولكن الظاهرة ليست اكثر ثباتاً من السابقة . ويمكن لمطابقة ادق ان تحصل بين الانتخابات العامة ووتيرة تحصيل الاشتراكات . ففي السنة التي تسبق الانتخابات ، ينخفض المعدل . وقد تكررت الظاهرة خمس مرات من اصل ست بين ١٩١٠ و ١٩٣٦ (باعتبار سنتي ١٩١٤ و ١٩١٥ سنتين شاذتين ، وحيث يمكن اعتبار الحرب سبباً لتغير الوتيرة) . ولنتذكر ان عدد المنتسبين ينزع نحو الارتفاع ، على العكس ، في السنة السابقة والسنة اللاحقة ايضاً . وكان من الواجب تحديد العناصر التي يمكن ان تفسر هذه المطابقات او هذه الاختلافات : ولكن يتوجب اولا البحث عما اذا كانت هذه الاخيرة تظهر في الاحزاب الاخرى من ذات النموذج ، اذ لا يمكن لاي استنتاج ان يتحصل من ملاحظات جزئية جارية على حزب واحد ، خلال

فترة زمنية قصيرة .

واذا قيس المناضلون عددياً بالمنتسبين لبدوا قلة . وفي اي حزب ، لا يمكن ان يزيد عددهم على نصف المنتسبين . فاذا بلغوا الثلث او الربع امكن اعتبار الحزب ناشطاً .

وهكذا تتكون اوليغارشية عفوية في وسط المنتسبين ، اذ يسلم جمهورهم زمامه لنواة صغيرة من المناضلين الذين يحضرون الاجتماعات والمؤتمرات ، والذين يشاركون في انتخابات الرؤساء ، ويقدمون الاطر القيادية . ولن نبالغ كثيراً بتصويرنا الحزب على الشكل التالي : المناضلون يوجهون المنتسبين ، والمنتسبون يوجهون المحبذين ، والمحبذون يوجهون الناخبين . واعضاء الاحزاب لا يشكلون مجتمع مساواة متسقاً ، بل طائفة معقدة متسلسلة الرتب ، بل ايضاً وطائفة مختلفة لان طبيعة المساهمة ليست واحدة لدى الجميع .

٣ — طبيعة المساهمة

اشرنا الى درجات في المساهمة ، ولكن هل هناك درجات حقاً ، او اختلاف في الطبيعة ؟ فالناخبون ، والمحبذون، والمنتسبون ، والمناضلون يتناقضون بنوعية روابطهم بالحزب اكثر مما يتناقضون بحدة هذه الروابط . فالمناضل ليس اكثر تعلقاً بنسبة مرتين او ثلاث بالحزب من المنتسب : بل ان ارتباطه به هو من نوع آخر . ولكل فئة من الحزبيين نموذج خاص من المساهمة يتميز بنوعيته اكثر مما يتميز بزخمه . ولكن هذه النوعية تختلف داخل كل فئة ايضاً . فروابط التضامن ليست واحدة لدى كل المنتسبين، والمناضلين، والمحبذين. وكل بحث متعمق قليلا سيقف امام هذه المشكلة الاساسية ، وهي طبيعة المساهمة .

فبالاضافة الى صعوبات التحليل العامة ، المشتركة في كل القضايا المتعلقة بالعضوية ، نجد هذه المشكلة ذات صعوبات خاصة ناتجة من تشابك الاطر الاجتماعية. ولا يوجد ، في علم الاجتماع في الوقت الحاضر ، تصنيف عام للروابط الطوائفية ، مقبول من الجميع ، يمكن ان يستعمل كنظام يرجع اليه عند التمييز بين اساليب المساهمة . وعندها يضطر ، اما الى تحديد تصنيف خاص بهذا المجال ، واما الى تبني تمييز مستنبط من عالم اجتماعي خاص ليس له الوجاهة المطلقة لدى الاخرين. وسنتبع على التوالي الاسلوبين ، فنقارن اولا بين مفاهيم الحزب الجماعي والحزب المتخصص ثم نطبق بعدها على الاحزاب التمييز الذي قال به تونييس بين « الطائفة » و « الجمعية » بعد اعادة النظر فيها وتمامها في مكان آخر .

الاحزاب الديكتاتورية والاحزاب المتخصصة : فلنقارن بين مناضل راديكالي ومناضل شيوعي . يحتل الحزب في حياة الاول مكاناً ضعيفاً جداً : فهو يحضر ، من وقت الى آخر ، اجتماعات شعبية، ويحاول الحصول على بعض الخدمات على يدي نائبه ، ثم يلاحق المؤتمرات السياسية الوطنية وخصوصاً المحلية ، ويستجلي الترشيحات والتكتلات المتعلقة بالانتخابات المقبلة . وهو يقرأ صحيفة راديكالية ، اذا وجدت ، واحياناً قد يسجل نفسه في حلف حقوق الانسان ، ذي النشاط المحدود، او في محفل ماسوني او في اي تجمع آخر مماثل . وهو لا يخصص للحزب ، اخيراً ، الا بعض الساعات من وقته ، وبعض تفكيره . اذاً ، فلا حياته الفكرية ، ولا حياته المهنية ، ولا اوقات فراغه ولا حتى حياته العائلية والعاطفية ، جميعها ، تتأثر بالراديكالية. بل تبقى المساهمة ذات طابع سياسي صرف، من دون ان تتجاوز هذا المجال المحدود جداً . فالحزب الراديكالي هو حزب متخصص .

أما وضعية معتنق الحزب الشيوعي فمختلفة جداً . فالحزب يقتضي منه نشاطاً سياسياً اكثر زخماً . فهو في كل يوم ، في المعمل او المشغل ، ملزم بالنضال ضمن اطار الخلية اي عليه ان ينشر لدى رفاقه في العمل تعليمات الحزب ، وان يفسر النصوص الاساسية من جريدة « الاومانيته » او من الجريدة الشيوعية المحلية ، وان يذكي فيهم الحماس للمطالبة . وهو عضو في نقابة الاتحاد العام للعمال ، الذي هو فرع من الحزب ، حيث يكون بعمله قد تمم ومدد عمل الخلية . وهكذا تصبح حياته المهنية محاطة بالحزب ، ومسيطراً عليها من الحزب، بل ومخصصة لخدمة الحزب. حتى اوقات استجمامه تستغرق اغلبها اجتماعات الحزب ، او النقابة ، او الاجهزة الملحقة : انصار السلام، وجمعية الصداقة الفرنسية ــ السوفياتية، الخ . اما الباقي من الاوقات فينظمه الحزب : اجتماعات رياضية شيوعية ، فنادق الشبيبة الشيوعية ، الاعياد والاحتفالات والنزهات كلها شيوعية ، حفلات السينما شيوعية ، النوادي الادبية او الفنية شيوعية ، المعارض والمحاضرات شيوعية . وكلها تقتسم « وقت تسلية » العضو بل ان الحزب يدخل ايضاً في حياته العائلية . لان الزوجة عادة تكون مسجلة في اتحاد النساء الفرنسيات وفي مختلف لجان ربات البيوت ، اما اولاده فمنخرطون في الاتحاد الجمهوري للشبيبة الفرنسية وفي فروعه . وبعدها لم يعد من فرق بين الحياة العامة والحياة الخاصة : فالحياة كلها حزبية . وهكذا يحدد الحزب بالشمولي .

في هذه الشمولية نلاحظ وجود عنصرين : الاول مادي والآخر معنوي . فالاول يتعلق بالجهد الذي يبذله الحزب للاحاطة بكل نشاطات الفرد (مهنة ، رياضة ، تسلية ، استجمام ، ثقافة ، حياة عائلية) ولتجاوز الحياة المسماة سياسية .

هذا الجهد يتحقق عن طريق نمو الاجهزة الملحقة المخصصة ، ليس للمحبذين ، بل للمنتسبين . فهنا لم تعد القضية تتعلق بجمع الحزبيين من المرتبة الثانية حول نواة مركزية مؤلفة من اعضاء الحزب ، بل هي في مضاعفة روابط الفرد نفسه بالحزب ، بالنقابة ، بالنادي الرياضي ، بجمعيات الفنون الجميلة ، بجمعيات الصداقة من اجل المخيمات ، بالجمعية الفرنسية ــ السوفياتية ، باتحاد المستأجرين ، بالاتحاد العائلي ، الخ . بحيث لا يترك اي نشاط خارج مراقبة الحزب . وفي الانظمة ذات الحزب الواحد ، كل شيء معد لكي لا يبقى للمواطن اي لحظة راحة حقيقية تتيح له البقاء لوحده وامام نفسه للتفكير . فكل اوقات « الراحة » الرسمية (اي الوقت غير المشغول بالعمل ، او النوم او الطعام) تخصص لخدمة الحزب والاجهزة الملحقة . ومع ذلك فبعض الاحزاب تحاول مضاعفة هذه الاجهزة ، التي ليست هي شمولية تماماً . فنمو الاجهزة الملحقة هو وسيلة صالحة لاجتذاب المنتسبين او للمحافظة عليهم : فمن يتضجر من اجتماعات الحزب يرتاح في النادي الرياضي ، اما من لا يشارك في الاجتماعات فيستمع مختاراً الى المقاطع من الخطب التي يتفوه بها الزعماء اثناء حفلة خيرية او عيد ريفي. فالنشاطات الملحقة في الحزب يمكن ان تكون سبيلا للاحتفاظ له بالمنتسبين القليلي الاخلاص ، كما يمكن ان تقوي اخلاص المخلصين. وتنتمي تقنية الاجهزة الملحقة الى تقنية الحفلات الموسيقية والاستعراضات التي يقوم بها جيش الخلاص ، والتي لا تدل على سيطرته على النفوس . هذه الاحاطة المادية بمجموع نشاطات الانسان لا تأخذ معنى شمولياً حقيقياً الا اذا رافقتها احاطة معنوية شاملة لكل فكر الفرد . والحزب الذي يحاول تقوية اجهزته الملحقة من اجل زيادة الرغبة في الانتساب ليس شمولياً بالمعنى الصحيح ، اذا كانت عقيدته لا تستدعي سوى اتخاذ موقف سياسي مع ترك حرية الاختيار في المجالات الاخرى : ذلك ان الشمولية الحقيقية هي فكرية .

ولنعد الى مناضلنا الشيوعي. فالحزب لا يهيىء له فقط الاطر التي تحيط بكل نشاطاته المادية ، بل يهيىء له خصوصاً اطاراً فكرياً عاماً ، ونظاماً شاملا لتفسير العالم . فليست الماركسية عقيدة سياسية فقط ، بل هي فلسفة كاملة ، وطريقة تفكير ، ونظرية فكرية في تكوين العالم . ان كل الحوادث المنفردة ، في كل المجالات ، تجد لها مكاناً ومبرر وجود . وتفسّر الماركسية ايضاً تكوين الدولة وتطورها وتحول الكائنات الحية ، ووجود الانسان على الارض ، والاحساسات الدينية ، والسلوكات الجنسية ، ونمو الفنون والعلوم . ويمكن لهذا التفسير ان يوضع في متناول الجماهير ، كما هو مفهوم من العلماء والرجال المثقفين . هذه الفلسفة تتحول بسهولة الى تعبد ديني ، من دون ان يعتريها تشويه شديد الخطر. وهكذا يمكن للفكر الانساني ان يجد فيها حاجته الى الوحدة الاساسية . اذاً فلا يتعلق الامر فقط بالاحاطة

بالنشاطات غير السياسية ، من اجل تقوية الانضباط والاخلاص في الانتساب ، بل من اجل ضمان اسباغ العقيدة الماركسية على هذه النشاطات . ولا يقام النادي الرياضي الشيوعي لابقاء المنتسبين داخل الحزب ، عن طريق التسهيلات المقدمة لهم لينصرفوا الى تسلياتهم المفضلة ، بل لتحقيق تطبيق الماركسية في مجال الرياضة : لان هناك رياضة ماركسية ، كما انهناك علم وراثة ماركسياً ، وعلم تكوين ماركسياً ، كذلك هناك تصوير ماركسي وطب ماركسي . والاحاطة المادية بكل النشاطات الانسانية تصبح ذات معنى في توحيد هذه النشاطات حول عقيدة اساسية . وفي الوقت ذاته ، ترتدي الاحاطة طابع الشمولية الحقة ، لان العنوان السياسي لناد رياضي او ادبي ليس له اية اهمية ما دام الاعضاء فيه احراراً مثلهم مثل اعضاء النوادي غير الحزبية . وبالعكس يختلف كل شيء اذا نشر الحزب عقيدة واضحة وطلب الاخلاص لها . وهنا سنميز بين شبه الشمولية ، التي تتحقق عن طريق مضاعفة الاجهزة الملحقة التي تهدف الى حصر كل حياة الحزبي ، وبين الشمولية الكاملة ، الحقيقية ، المتميزة بالعقيدة الحزبية التي لا تنحصر في المجال السياسي او الاقتصادي ، بل تشكل نظاماً عاماً لتفسير العالم مستقلا عن اي نظام آخر . وهكذا تصبح النزعة الشمولية المادية انعكاساً ونتيجة للشمولية الروحية .

ويمكن للصفة الشمولية في الحزب ان تقوى او تضعف بحسب المنتسبين . فبعض المناضلين في الاحزاب المتخصصة يتحمسون لمهمتهم كثيراً ويظهرون نحو السياسة ميلا زائداً ويغرقون بالتدريج حياتهم كلها فيه ، فلدى هؤلاء المتحمسين ، يأخذ الحزب المتخصص طبيعة شمولية . وهذه النظرة الى الامور هي سائدة بين المنتخبين او القادة . وبالعكس ، لا يرضى بعض المنتسبين المعتدلين في الاحزاب الشمولية ان تسيطر عليهم عقيدة الحزب ويحتفظون لانفسهم بحياة خاصة مستقلة لا يدخلها الحزب ابداً . فبالنسبة اليهم يرتدي الحزب الشمولي طابع الحزب المتخصص . اما طبيعة المساهمة فليست واحدة ويمكن دائماً اكتشاف فروقات فردية ضخمة بين اعضاء الحزب نفسه . وبالرغم من كل شيء ، تبقى الصفات العامة واضحة . والاحزاب الشيوعية والفاشية هي احزاب شمولية خالصة ، اما الاحزاب المحافظة والليبرالية فهي متخصصة بشكل واضح . والاحزاب الاشتراكية كانت تنزع نحو الشمولية في بدايتها ، ولكن مزاولة المناقشات ووجود الانقسامات في داخلها ، ثم شيخوختها التدريجية ، اعطتها الصفة المتخصصة . وبقدر ما تؤكد الاحزاب المسيحية على انطلاقها الحتمي في اوضاعها السياسية والاجتماعية من المبادىء الدينية فانها تكون شمولية ، وبقدر ما تعترف بحرية المسيحي تجاهها تصبح متخصصة .

ولا شك في ان طبيعة المشاركة تختلف تماماً في الاحزاب الشمولية عنها في الاحزاب

المتخصصة . ففي هذه الاخيرة يبقى نصيب الفرد المرتبط بالاواصر الطائفية ضعيفاً ؛ وهناك تقع في شباك الجماعة حياة الانسان برمتها . وبين كل الطوائف حيث ينصهر الافراد ، لا تحتل الاحزاب المتخصصة الا مكاناً ثانوياً ؛ بينما ، بالعكس ، تحتل الاحزاب الشمولية المقام الاول فالتضامن الحزبي يأتي في المقام الاول بالنسبة للحزبي ، هذا بدلا من ان تسيطر عليه تضامنات اخرى. وبالنسبة الى الشيوعي ، يكون الوطن ، والعائلة ، والقرين ، والاصدقاء رهناً بمصالح الحزب. وبالنسبة الى الليبرالي او المحافظ ، يأتي الحزب بعيداً جداً وراء هؤلاء قاطبة. من هنا اتصاف الحزب الشمولي بصفات عامة : انه حزب منسجم ، حزب مغلق ، حزب مقدس . واما الاحزاب المتخصصة فهي متنافرة ، اي انها تجمع بين منتسبين ليس لهم افكار ولا مواقف متشابهة تماماً في سائر تفصيلاتها . ويقبل فيها اختلاف وجهات النظر الشخصية قبولا واسع النطاق . ففي الاحزاب الليبرالية والمحافظة مثلا ، يبرز هذا الخلاف بوضوح اذ ان كل عضو فيها يحتفظ بحرية تفكير واسعة ، في حين ان التنافر ، في غيرها ، يأخذ شكلاً شمولياً : فبدلا من المعارضات الفردية تقوم المعارضات الطوائفية ، ويضم الحزب في داخله « اجنحة » او « اتجاهات » تختلف في تنظيمها . هذه الأجنحة والاتجاهات تحتفظ دائماً بطابع الزبائن المتجمعين حول الشخصيات النافذة ، ولكنها في الوقت ذاته ذات صبغة عقائدية واضحة : تلك هي حال الاتجاهات القائمة داخل الاحزاب الاشتراكية . وعلى سبيل المثال ، كنا نرى ، ما بين ١٩٢٠ و ١٩٤٠ ، في الفرع الفرنسي لاتحاد العمال العالمي بعض اتجاهات ذات تنظيم متقدم : فالتبعية كانت للاتجاه ، والاشتراك كان لجهاز الاتجاه (« المعركة الاشتراكية» ، الجريدة اليومية الممثلة للاتجاه الذي تزعمه ب. فور زيرومسكي حتى سنة ١٩٣٣ ، « الحياة الاشتراكية » ، الصحيفة الاسبوعية الممثلة للاتجاه الذي ينادي به ماركت — ديبا — رينو دل ، « البلد الاشتراكي » ، اليومية ذات الاتجاه السلمي بعد ١٩٣٦ ثم « الدفاتر الحمراء » ، مجلة غير منتظمة الاصدار تمثل اتجاه اليسار الثوري » ، الخ) . ، واحياناً كان يأخذ المشترك « بطاقة صديق » يعطيها المسؤول المحلي الممثل للاتجاه ، لقاء دفع اشتراك مؤازرة اعلى من الاشتراك العادي ، اي نوع من بدل اشتراك لمصلحة الاتجاه . وفي الاحزاب الاميركية تنهج العصبات احياناً، نهج الكتل العاملة الموجهة ضد القادة (المعلمين) وضد الاجهزة غير النظامية التي تساندهم في السيطرة . ففي داخل الحزب الديموقراطي اشتهرت مثلا العصبات « انشي لونغ » في لويزيانا ، وانتي كلي في ايلينوي ، وانتي تالماج في جيورجيا ، وانتي برديغاست في ميسوري ، الخ. هذا ، من دون الاشارة الى التعارض الاساسي بين ديموقراطيي الشمال وديموقراطيي الجنوب (الديكسيقراطيين) بين ظهراني كتل

الكونغرس البرلمانية .

امثال هذه الاجراءات غير معقولة في الاحزاب الشمولية : اذ تمنع فيها الانقسامات الداخلية ، والشيع ، والعصبات ، والاقسام ، والميول ، و « التشعبات » . فالانسجام يجب ان يكون فيها قوياً . ولا توجد اكثرية ولا اقلية : فالذي لا يوافق على مذهب الحزب ككل يجب ان يتركه . والمعارضون امام خيارين : اما الخضوع واما الطرد . والتشدد في هذه الارثوذكسية امر طبيعي . اما في الاحزاب المتخصصة ، فليس للعقيدة اهمية اساسية لانها لا تشغل الا قسماً ضئيلا من افكار الحزبيين وعقولهم . اما اختلافاتهم العقائدية او التكتيكية فثانوية بنظرهم ، ما داموا متفقين على استراتيجية الحزب العامة ، وعلى مناهجه الانتخابية والحكومية . ومن جهة ثانية ، لا تتصف العقيدة بالصلابة في طبيعتها : انها غالباً موقف فكري ، واتجاه عام ، اكثر مما هي عقيدة بالمعنى الصحيح . ومن الطبيعي ، في مثل هذا الحال ، ان يسمح بالاختلاف في التأويلات . ومن الطبيعي ايضاً ان يحظر هذا الاختلاف في الاحزاب الشمولية : حيث تكون العقيدة ذات صفة اساسية وصلبة معاً . وهي تشكل اللحمة الفكرية والاخلاقية في كل حياة الحزبيين ، واسلوب تفكيرهم ، وفلسفتهم ، وايمانهم . وهي تظهر كنظام كامل ومتماسك لتفسير الكون ، تكون فيه اجزاؤه كلها مترابطة . وهنا تقتضي الاختلافات العقائدية اختلافاً في توجيه الحياة كلها ذلك انه لا يسمح بها ما لم تتصدع وحدة الحزب .

من الطبيعي ان تتفرع من صفة الانسجام ، صفة الانغلاق في الاحزاب الشمولية . فالانتساب فيها منظم تنظيماً شديداً. واذا كان الحزب يعمل في ظل نظام ديموقراطي حيث تضطره مزاحمة اخصامه الى التفتيش عن زيادة عدد افراده ، فان التنظيم لا يتسم كثيراً بالشدة لكنه في كل حال اشد منه في الاحزاب المتخصصة . وبالعكس عندما يصبح الحزب الشمولي حزباً وحيداً ، تتجلى فيه عندئذ الصفة الانغلاقية . اذ لا يسمح بالانتساب اليه الا بعد فترة تمرين تطول او تقصر – حالته كحالة طالب العمادة في الدين المسيحي – والا بعد الحصول على شهادات صادقة من رعاة مسؤولين . هذا اذا لم يتوجب مروره امام لجان فاحصة ومغربلة ، وبعد اثبات الاخلاص والصلابة في نية الانتساب . فاذا ادخل المنتسب في الحزب صعب عليه الخروج منه . « لا يخرج من الحزب الا ورجلاه من امام » كما يقول سارتر على لسان احدى شخصيات كتابه « الايدي القذرة » . ان سارتر يبالغ قليلا ، لا سيما وان الاحزاب الشمولية تستغل ازمنة الاضطرابات عموماً لتصفية الخونة فيها . الا ان طبيعة الانتساب بذاتها تجعل الانفصال عسيراً . فالحزب الشمولي يشكل بالنسبة الى اعضائه الدعامة الاساسية في حياتهم ، والمعتقد الاساسي الذي يوجه كل نشاطاتهم ، والدعم المعنوي لوجودهم .

اذاً فتركه يعني ترك اسباب العيش ، والانقطاع عن الكينونة الذاتية ، واحداث الفراغ الداخلي والجدب ، ذلك لان الحزب يملأ كل شيء . ولنتصور بهذا الصدد التمزق الروحي الذي كان يصيب المسيحي الذي كان يحكم عليه بالحرم في القرون الوسطى : ان مثله يمكن ان يكون حال الحزبي الشيوعي او الفاشي الذي اصابه التطهير .

هذه المقارنة تؤدي الى الصفة الثالثة الاساسية في الاحزاب الشمولية ، وهي الصفة القدسية . ويذكر بهذا الصدد التمييز الذي اشار اليه دوركيم بين « المقدس » و « الدنيوي » . فالمقدس هو حدث اجتماعي او شيء يحاط بالاحترام وبالتبجيل الخاص ، ويعتبر سامياً متساوياً ومتفوقاً ، وفوق الانتقاد ، ولا نقاش حوله، وغير عرضة لا للمزاح ولا للهزء . وليس للاحزاب المتخصصة هذه الصفة : بل انها تبقى دائماً خارج نطاق القدسية ، دنيوية . وبالعكس ، تدخل الاحزاب الشمولية ضمن فئة « المقدس » ، فهي تكون موضوع عبادة حقيقية : اذ يشخّص الحزب (ويعرّف بال التعريف علامة التقديس (*) ، الحزب القادر ، المعصوم ، الحامي ، السامي). ويعلو مقام الحزب الى درجة يصبح فيها غاية في ذاته ، بدلاً من ان يبقى في نطاق الوسائل والتقنيات . على هذا تتخذ المساهمة طابعاً دينياً حقاً . وقد اقترح البعض تسمية الشيوعية « ديانة زمنية » . وتنطبق التسمية هذه ايضاً على الفاشية وعلى الاحزاب الشمولية قاطبة ولا تتأتى هذه الصفة الدينية عن التركيب فقط ـــ القريب من تركيب الكنيسة ـــ او عن النزعة الشمولية (لان الدين بطبيعته شمولي اذ يشكل نظاماً تفسيرياً شاملا) ، بل ترتكز اكثر من ذلك ايضاً على صفة القداسة التي تتصف بها الوشائج التضامنية القائمة .

تصادف ظهور الاحزاب الشمولية مع افول الديانات النظامية في الغرب . صحيح اننا نشاهد في اوروبا منذ حوالي عشرين سنة انبعاثاً للفكرة الدينية ، في الطوائف البروتستانتية كما في الكنيسة الكاثوليكية . وعلى النهج نفسه ايضاً تقوم ، بشكل جلي ، في صفوف الطبقات « المثقفة » يقظة في الشعور الديني . لكن اللادينية لم تتوقف عن اطراد التقدم بين الجماهير منذ قرن ، ولا سيما في صف الطبقة العاملة حيث لم يعد الاهتمام الخالص بالدين يحتل مكاناً اليوم . وبالضبط ، فانه في هذه الجماهير وفي هذه الطبقة العاملة قد ترعرعت الاحزاب الشمولية ترعرعها الاكبر . وكان ان وصلت هذه الاحزاب في روسيا وفي المانيا ، وهي من البلدان ذات العقلية الدينية العميقة، الى اعلى درجات كمالها .

(*) او انه يكتب بحروف كبيرة .

فكأنما كل شيء يجري على اساس ان الجماهير لا تستطيع العيش بدون معتقدات دينية ، هذا بحيث ان تراجع الاديان التقليدية لا بد ان يقترن بالضرورة بولادة اديان جديدة. ومن اللافت للنظر ان نرى ان هذه الفكرة كانت مألوفة لدى المفكرين الوضعيين الكبار في القرن الماضي ، لدى اوغست كونت ، واتباع سان سيمون ، وان الجميع كانوا مقتنعين باحتياج الشعوب الملح الى اللاعقلي والمطلق والوحدة الروحية ، وانهم لهذا عملوا على خلق الاديان . انما خطأ هؤلاء انهم لم يفهموا ان الاديان الجديدة لن تكون ابداً ماورائية بل سياسية : ويبدو ان اوغست كونت وحده هو الذي استشف هذا التطور . ويمكن اعتبار تراجع الاديان النظامية لدى الجماهير الشعبية ، المتصادف مع دخولها في الحياة السياسية ، كأحد العوامل في ازدهار الاحزاب الشمولية .

والعنصر الآخر هو على ما يبدو تحول العقائد السياسية الى معتقدات ذات طبيعة دينية خالصة . وبهذا الصدد فقد حدث تطوران : الانتقال من عقيدة سياسية خالصة الى فلسفة شاملة، الانتقال من الفكرة العقلانية الى الخرافة. ويوم تجاوزت النظريات السياسية نطاق تفسير السلطة ، في طبيعتها ، وصفاتها ، واشكالها وتطورها الى تفسير كل الظواهر الاجتماعية ، ومن هذه الى جميع الظواهر الانسانية ، عندئذ اصبحت السياسة نظاماً عاماً للتفسير ذا طابع فلسفي . في القرون الوسطى ، كانت تستنتج السياسة من الفلسفة (التي هي بدورها وليدة الدين) ، اما اليوم فتستنتج الفلسفة من السياسة . لم تعد العلاقات الاجتماعية تفسر بطبيعة الفكر الانساني بل ان طبيعة الفكر الانساني اصبحت تفسر بالعلاقات الاجتماعية . ثم يبقى ان نتجاوز الفكرة الى الخرافة ، وان ننتقل من البرهان العلمي الى المعتقد اللاعقلاني ، وفقاً لنظام التطور الذي اشار اليه سوريل والكثيرون من بعده ، لكي تصبح السياسة ، المتحولة الى فلسفة ، ديناً حقاً . تلك هي المسيرة التي انتهجتها الماركسية ، دعامة الاحزاب الشمولية الشيوعية ، والنزعة القومية (او العرقية) دعامة الاحزاب الشمولية الفاشية . علماً بان الماركسية هي اكثر نضجاً وصياغة واكمل من القومية . انه من العسير جداً تفسير كل احداث الطبيعة والمجتمع والوعي عن طريق العرق او الوطن . وبالعكس نجح الماركسيون تماماً في ربطها بصراع الطبقات بواسطة الطريقة الديالكتيكية ، بدون الاسرار والعجائب الموجودة في كل الاديان .

اخيراً ، ساعد تطور التركيبات الحزبية على نمو الاحزاب الشمولية والاديان الزمنية ، بالرغم من كون هذا التطور ، وبدون شك ، نتيجة اكثر من كونه سبباً لهذا النمو . ومهما يكن من امر ، فانه يمكن اكتشاف توافق زمني ، منتظم بين الصفة الشمولية والتركيب ذي الاساس القائم على الخلايا او الميليشيا ، ذي العلاقات

العمودية والاتصال المتين والمركز . واكبر دليل واضح على هذه العلاقة المتبادلة وجود الاحزاب الشيوعية والفاشية . وبالعكس فان الاحزاب المرتكزة على اللجان ، ذات الاتصال الضعيف واللامركزية هي دائماً متخصصة ، كما نرى ذلك في الاحزاب المحافظة والليبرالية . اما الاحزاب من النمط الاشتراكي ، المبنية على اساس الشعبة وعلى اتصال اكثر متانة ومركزية فتبقى عموماً متخصصة ، بالرغم من كون المشاركة فيها تنزع الى الاتساع اكثر مما هي عليه في الاحزاب المحافظة والليبرالية ، وبالرغم من قيامها احياناً بمحاولات ذات نزعة شمولية .

الطائفة ، الجمعية ، السلك (*) — سنة ١٨٨٧ ميّز تونييس بين فئتين من المجموعات الاجتماعية: « غمنشفت » (الطائفة) و « غزلشفت » (الجمعية) . وكان الامر في ذهنه يدور حول مفاهيم معيارية ، حول انماط مثالية ، اكثر مما هو تقسيم موضوعي محدد . اذ كان هذا التمييز مصحوباً بنوع من الحكم القيمي ، « فالطائفة » في ذهن تونييس تشكل ضرباً من التجمع المميز عن التجمع القائم في « الجمعية » ، ويبدو ان هذا الفهم قد اثر في الايديولوجية الوطنية الاشتراكية . فاذا تركنا جانباً هذه الرومانتيكية الميتافيزيكية ونقلنا تصور تونييس الى نطاق الوقائع العلمية الصرفة ، يمكننا ان نستخلص من هذه الافكار تصنيفاً مفيداً للجماعات الاجتماعية ، تصنيفاً يبقى عمومياً جداً ، ولكنه اهل لان ينير مشكلة طبيعة علاقات التضامن داخل الاحزاب ، هذا اذا اتممنا هذا التصنيف بفئة ثالثة من التجمعات ، كما فعل ، سنة ١٩٢٢ ، شمالنباخ حين اعطى هذه الفئة الاضافية تسمية بوند « سلك » في المعنى المستعمل في السلك الكهبوني وسلك مالطه ، الخ .

فالطائفة (غمنشفت) تتميز بصفتين اساسيتين . فهي اولا تجمع اجتماعي مؤسس على القربى ، على الجوار (وحسب قول دوركهايم: على التضامن بالتشابه) . ويمكن للقربى ان تكون جغرافية كما هو الحال في القرية ، او المديرية او القضاء او الوطن . وقد تكون فيزيولوجية كرابطة الدم (وقد الح تونييس كثيراً على قربى الدم) . وهنا تقدم العائلة خير مثال . اخيراً ، يمكن للقربى ان تكون فكرية ، كقربى الافكار التي تتشابه وتتقارب . والصداقة تدخل في الفئة الطائفية بحسب رأي تونييس . وهي تخرج منها بمقدار ما يتغلب فيها « التجاذب الانتقائي » المرتكز على حرية الاختيار ، لان الطائفة تشكل تجمعاً اجتماعياً عفوياً ، وطبيعياً ، سابقاً للفرد : وهذه هي ميزته الثانية . فالطائفة لانخلقها نحن بل نكتشفها . ولا ننتسب الى الطائفة بفعل ارادة: بل نكون منها شئنا ام ابينا . ونحن نولد في طائفة ما ولا مفر

(*) بالالمانية : Gemeinschaft et Gesellschaft

لنا من ذلك . وبحكم الطبيعة يندمج كل منا في عائلته او قريته ، او وطنه او عرقه اندماجاً طبيعياً لا ارادياً .

اما الجمعية (غزلشفت) فذات مميزات معاكسة تماماً . انها تجمع اجتماعي ارادي ، مرتكز على العقد وانتساب الاعضاء . فنحن ندخل فيه بمشيئتنا : ويمكننا ان لا نفعل ذلك . والجمعية تخلق من اجزاء شتى ، فهي ليست ذات وجود بحكم الطبيعة : اننا نخلقها لما لنا فيها من مصلحة . فبدلا من ان ترتكز الجمعية على الجوار والقربى ورابطة الدم نراها ترتكز على المصلحة . وهنا يرتكز الانتساب اليها بدافع المكاسب التي تجنى من جراء ذلك . الا ان مفهوم المنفعة هذا يجب ان يبنى على معناه الواسع جداً والعريض جداً . فهو يشمل بكل تأكيد المنافع المادية ، التي تصلح اساساً للشركات التجارية ، وللنقابات ، والتعاونيات وللتجمعات التضامنية ، وكذلك الحال ايضاً في المنافع الفكرية التي نجدها في اصل الجمعيات الفكرية ، والحلقات الادبية او الفلسفية ، والاكاديميات ، والتجمعات الفنية ، وفي المنافع المعنوية التي تحرك الجمعيات الخيرية ، وجمعيات محاربة المشروبات الكحولية ، وجمعيات التعاون . كما يمتد مفهوم المنفعة ايضاً الى ما قد يمكن ان ندعوه « المنافع الاستجمامية » ، تلك المنافع التي تحفز مختلف الجماعات التي تساعد الافراد على التسلية ، بالمعنى الباسكالي للتسلية ، وهذه الترفيهات نادراً ما تكون انفرادية : النوادي الرياضية ، حلقات البريدج ، جمعيات لاعبي الكرة او الصيادين بالصنارة، جمعيات المخيمين ، مسارح الهواة ، مجامع البليارد ، والفرق الكشفية . اخيراً ، يجب ان ندخل في مفهوم المنفعة ايضاً المنافع التي يمكن وصفها بالعاطفية ، وان كانت الكلمتان منفعة وعاطفة لا تبدوان اهلا للتقارب : فنحن نضجر منفردين، ونشعر بالحاجة الى الاجتماع، ونتذوق لذة في اجتماع الشمل، ونجد في الوقت ذاته في الاجتماع ما يرضي الغرور (لان المشاركة تتيح فرصة للبروز ، والتألق ، وبهر الغير) وما يرضي النشاط (هذا اذا كان حقاً ان العمل مورد سعادة كما يؤكد ذلك افلاطون) . فكم هي كثيرة الجمعيات النسائية التي لا تقوم الا على هذا الاساس الواقعي خصوصاً الجمعيات التي تضم ذوات السن المحترم ، والتي تكثر في البلدان الشمالية والانكلو سكسونية ولا سيما في اميركا . ويجب ان نضيف ان مختلف اشكال المنفعة هذه تتداخل عموماً وان بعضها يتخذ ذريعة او تغطية للبعض الآخر (فالكثير من الجمعيات الخيرية يرتكز في الواقع على كبرياء الظهور او لذة الاجتماع) . اذاً فاشكال الجمعيات (الغزلشفت) كثيرة العدد ، ولكن مفهومها بالذات يبقى واضحاً الى حد ما .

اما السلك (بوند) ، الذي وصفه شمالنباخ ، فيقع في محل وسط بين الطائفة والجمعية . والسلك كالجمعية يبنى على الانتساب الارادي ، وليس هو نتيجة تطور

طبيعي فجائي ، بل هو ابداع انساني ارادي . الا ان الدخول في سلكه لا يحمل المعنى ذاته الموجود في الانتساب الى جمعية . اذ يجب ان نميز هنا بين الانتساب بالذات والالتزام (*) والانتساب يتضمن ولاء اقل بكثير مما يتضمنه الثاني . فالالتزام هو انتساب كلي ، وتوجيه لكامل الحياة . اما الانتساب فليس الا التزاماً محدوداً ، يشمل فقط قسماً من نشاط المنتسب فقط ، ولا يربط ذاته العميقة ، وكينونته الداخلية. وبكلمة اخرى : الانتساب متخصص والتعهد شمولي . ويجب ان نضيف ان التعهد لا يحس به وكأنه ارادي خالص لان من يتعهد يشعر دائماً باحساس اضطرار ، وبالتزام عميق ، بواجب . وهنا يجب التذكير بمفاهيم « التبتل » او « الارتداد » المتعلقة اساساً بالدخول الى سلك او بالخروج من سلك . اذاً يفهم على ان السلك ، بخلاف الجمعية ، وبالمماثلة مع الطائفة ، لا يقوم على المنفعة . فالانخراط في سلك يحمل ، غالباً ، معنى التضحية ، والرفض ، والمرور بذلك « الباب الضيق » الذي يشير اليه الانجيل. ويرتكز السلك على حاجة ماسة الى الاشتراك ، وعلى تجاوز الذات ، وعلى انصهار الافراد في بوتقة المجموعة التي تسمو بهم . وبكل تأكيد ، يمكن ان نجد هنا آثار تلك القربى الفكرية التي تشكل عند تونييس احد عناصر الطائفة ، وآثار تلك المصلحة العاطفية التي تشكل عنده احدى ركائز الجمعية (غزلشفت) . ولكن السلك يتميز في الوقت ذاته بزخم الاشتراك، وعمقه واتساعه ، كما يتميز بالاحساس بالسمو الذي يشعر به اعضاؤه . ويجب ان نضيف ان السلك يتميز بتوتر داخلي ، وبحماس وبغليان . وتجاه الجمعية « الباردة » يمكن الكلام عن حرارة السلك . فالدين الناشىء ، وسلك الرهبنة ، وزواج الحب : تلك هي امثلة من السلك ذكرها شمالنباخ وتلامذته . ويمكن التساؤل عما اذا كان السلك فئة ثالثة من التجمعات الاجتماعية ، مناقضة لـ « الجمعية » و « الطائفة » ، ام انه لا يعرف نوعاً من الزخم الخاص تتخذه احياناً كل من الجمعية او الطائفة . وقد وصف فرنسوا مورياك عائلات بائسة وعاطفية، حيث تقترب الطائفة فيها من السلك اقتراباً شديداً . وكذلك ، يمكن للحماس البالغ ان يسبغ على الامم صفة السلك — او على القبائل او القرى في مرحلة من تطورها اقل تقدماً . وبالعكس تقدم الاسلاك الكهنوتية والاحزاب الشمولية امثلة من الاسلاك الجمعياتية. وتتعزز وجهة النظر هذه بالملاحظة التي ابداها شمالنباخ والمتعلقة بميزة السلك وبقانون التقهقر الداخلي الذي يتحكم فيه : ينخفض ضغط السلك تدريجاً وكذلك الحماس يخف . ويبرد السلك ، بشكل ما ، حتى يصبح يوماً ما طائفة او جمعية ، وتنتهي الاديان بان تصبح كنائس ،

(*) الالتزام ، التعهد ، الانخراط .

وزواجات الحب طوائف من العادات . ولا يمكن لهذه المسألة ان تناقش في اطار هذا الكتاب : اذ يكفي ان نلاحظ ان السلك في جميع الاحوال ، هو حقيقة واقعة وان مفهومه يتيح توضيح طبيعية ولائه . ثم هو يضيء ايضاً التقاطع بين التصنيفين المعتبرين في هذا المجال : تصنيف الاحزاب الشمولية والاحزاب المتخصصة، والتصنيف الذي يفرق بين الطائفة والجمعية والسلك . وازاء الاحزاب ، يمكن القول ان مفاهيم السلك والنزعة الشمولية تتطابق تماماً تقريباً : فكل الاحزاب الشمولية لها صفـــة السلك (بوند) وكل الاحزاب التي تتسم بصفة السلك هي شمولية . انما يتيح مفهوم السلك فقط حسن فهم تركيب الاحزاب الجماعية . والتمييز بين الطائفة والجمعية لا يبرز ، مبدئياً ، الا في الاحزاب المتخصصة وهو الذي يوضح طبيعتها . ومع ذلك ، فآثار من الطائفة والجمعية قد تكتشف في الاحزاب الشمولية : فبالنسبة الى الروسي الناشيء منذ طفولته في ظل الايديولوجية الشيوعية ، يبدو الحزب طائفة ، وبالنسبة الى المتحزب من البلدان الغربية ، يبدو الحزب اقرب الى الجمعية . وهنا نجد الفكرة القائلة بان مفهوم السلك قد يمكن ان يدل ، على نوع خاص تتخذه احياناً الطائفة او الجمعية ، اكثر مما يدل على فئة متميزة عنهما .

اذا طبقنا على الاحزاب ، ضمن التحفظات المشار اليها اعلاه ، تصنيف تونييس – شمالنباخ ، نلاحظ التعقيد في روابط المشاركة (المساهمة) . ففي كل حزب ، تتعايش الانماط الثلاثة من الروابط الاجتماعية . وبالنسبة الى بعض المنتسبين ، الذين تحركهم الاعراف ، والحاجة الطبقية ، والعادات العائلية ، او المحلية، او المهنية فان الحزب هو طائفة. وبالنسبة الى الآخرين المنجذبين بالمكاسب المادية المرتقبة ، او بالميل الى العمل السياسي ، او بدافع اخلاقي او مثالي ، فان الحزب هو جمعية . وبالنسبة الى آخرين ايضاً ، يدفعهم ، الحماس ، والعاطفة ، وارادة المشاركة، فان الحزب لديهم هو سلك . ذلك هو حال الشبيبة غالباً وحال المفكرين . ولكن النماذج المختلفة للمشاركة يمكن ان تتشابك وان تتراكم داخل الوعي الفردي نفسه . والتطابق بين التقليد والمصلحة، اي تمازج الطائفة والجمعية هو كثير الحدوث ، ونجد ، حتى في الاحزاب الشيوعية ، تزاوجاً بين الولاء الطبيعي ، المبني على الطبقة الاجتماعية وبين العاطفة الجماعية ، اي تمازجاً بين السلك والطائفة . ولكن تختلط احياناً هذه العاطفة الشمولية التي تميز السلك ، وذلك عن وعي او لاوعي ، مع الكبرياء ، ومع الحاجة الى اثبات الوجود، وفي الوقت ذاته ، بالميل الى العمل ، اي تختلط المصلحة العاطفية والمصلحة الترفيهية اللتان هما ركائز «الجمعية». ولربط حزب باحدى الفئات الثلاث (الطائفة ، والجمعية ، والسلك) يمكن فقط الارتكاز على الرابط الاكبر نسبياً الذي يجمع بين المنتسبين . فتعتبر جمعية ذلك الحزب

الذي تسيطر فيه روابط الجمعيات ، ويعتبر سلكاً الحزب الذي تسيطر فيه روابط السلك ، الخ . ضمن هذه الحدود تتيح مفاهيم الطائفة ، والجمعية ، والسلك وضع تصنيف للاحزاب السياسية وفي الوقت ذاته استخلاص اثار التطور فيها .

توجد احزاب جمعياتية ، حيث تبقى المصلحة والارادة سائدتين فيها ، وحيث يختفي السلك والعرف الطائفي منها تماماً . وتقدم الاحزاب البورجوازية ، في القرن التاسع عشر ، خير مثال عنها ، بالرغم من تبني الكثير من اعضائها للتقليد الليبرالي والمحافظ ، الذي يسبغ عليها طابع الطائفية الحزبية . وتعتبر بعض احزاب الوسط ، اليوم ، في الوضع نفسه ، حيث يرتكز الانتساب بصورة رئيسية على المكسب المتوافر لها من موقفها المعتدل من المنازعات السياسية والركض وراء المنافع . وتعتبر الاحزاب الاميركية جزئياً من هذه الفئة ، بالرغم من ان الكثيرين من مؤيديها يدعمونها بفعل التقليد العائلي او المحلي . اما جمهرة المناضلين الفعليين فتبقى المصلحة الاساس الرئيسي لمشاركتهم . هذا المثال يدل على ان طبيعة هذه المشاركة يمكن ان تختلف اختلافاً شديداً وفقاً لفئات الحزبيين : ويبدو من المحتمل تماماً ، ان المنتسبين والناخبين لم تجمعهم بالحزب روابط من الطبيعة ذاتها ، وان النمط الطائفي غالب بين المنتسبين ، حتى في الاحزاب التي يعتبر منتسبوها ومناضلوها من النمط الجمعياتي . ثم انه من الواجب التمييز بعناية بين المنتسبين العاديين والمناضلين الفعليين . وكل تصنيف شامل يبقى هنا تصنيفاً سريع العطب .

وتوجد احزاب اخرى تتصل بصورة اوضح بالنمط الطائفي ، مثل الاحزاب الاشتراكية وهي التي كانت تؤكد انها احزاب طبقية او على الاقل كانت تؤكد ذلك في مطلع القرن : هذا مع العلم ان الانتماء الى طبقة اجتماعية هو رابطة طائفية . وبقدر ما يكون الانتساب الى الحزب ذا صفة طبقية ، يصبح الحزب طائفة . وقد احلت الماركسية النظرية الطائفية في الحزب محل النظرية الجمعياتية السالفة عندما وضعت المفهوم الليبرالي للحزب ، المرتكز على الايديولوجية او المصالح ، محل مفهوم الحزب الذي هو التعبير السياسي لطبقة اجتماعية . هذه النظرية الطائفية وجدت ازدهارها اليانع في بعض الديموقراطيات الشعبية حيث ينطبق، رسمياً ، كل حزب على طبقة معينة ؛ وبالعكس ، ادى الغاء تعدد الطبقات ، في الاتحاد السوفياتي ، الى وحدة الحزب ، وذلك حسب الرسالة الرسمية . ومـــع ذلك فان مفهوم الحزب الطائفي يتجاوز تجاوزاً كثيراً مفهوم الحزب ـ الطبقة. ففي الاحزاب الاميركية مثلا ، المتميزة بتشتتها الاجتماعي ، يتأتى الارتباط في الغالب من العرف ، والعادة ، والتقاليد العائلية او المحلية . فالكثيرون هم جمهوريون لان آباءهم كانوا كذلك ، ولان اجدادهم كانوا كذلك . ولان الجمهورية كنظرية تشكل قسماً من القواعد

الاساسية في اللياقة العائلية عندهم . وفي الجنوب ، يكون الناس ديموقراطيين لانهم بيض ، ولانهم ينحدرون من الذين ثاروا في حرب الانفصال ، ولانه من غير الصحيح ، ومن المؤذي تصريح الانسان بانه جمهوري . ومشهورة هي التعابير الفرنسية ، العامية ، ولكن القوية ، التي تقول : « رضع حليب الجمهورية من الثدي » ، « عنده هوس الجمهورية » ، والتي تدل على التعلق الطائفي نفسه بحزب موروث .

اخيراً ، تتطابق الاحزاب الشيوعية والفاشية مع مفهوم السلك (بوند) ، كما وصفه شمالنباخ ويؤكد ذلك الوطنيون – الاشتراكيون بصراحة في المانيا حيث يبدو مفهوم السلك متلائماً مع تطلع عميق عملت اغلب الاحزاب الفاشية على اقتفاء مثاله . والايمان بالسلك هو عنصر مهم في الايديولوجية الفاشية . وبالعكس يبدو ، لاول وهلة ، ان هذا الايمان ليس له مكان في الايديولوجية الشيوعية : فكلمة « حزب » تتنافى مع كلمة « سلك » . مع ذلك تؤدي مفاهيم لينين وستالين عن الدور الاساسي للحزب ، الذي يجمع العناصر الاكثر وعياً من عناصر الطبقة العاملة ، والاكثر اخلاصاً والاكثر شجاعة ، الى المفهوم ذاته . فالارتباط الكامل ، الذي يطلبه الحزب من اعضائه ، وروح المشاركة والتوحد وانكار الذات الذي ينميه لديهم (تلك الاخوة الرجولية التي يتكلم عنها مالرو في زمن انتمائه الى الشيوعية) والعزوف عن الاشياء المادية تلك الحياة القاسية المتقشفة التي يفرضها عليهم . كل هذه الصفات هي من المميزات النموذجية للسلك . ويمكن ايراد القول ذاته عن الانضباط المطلق المفروض على الخلصاء ، وعن الطاعة التي تقرب الحزب من الاسلاك الدينية الاكثر شهرة والاكثر عدداً . ويكشف ، كذلك ، مفهوم الحزب على انه « نخبة الثورة » ، « الخميرة التي تحرك الجماهير » ، و « حرية الطبقة العاملة » معنى السلك نفسه . ويكفي ان نقرب مميزات الحزب الشيوعي من الصفات الاساسية التي يتصف بها السلك للتأكد من تمام تشابهها .

لا تقف جدوى التمييز بين « الطائفة والجمعية والسلك » عند حد انها تتيح تصنيف الاحزاب السياسية بحسب طبيعة علاقات التضامن التي تقوم فيها . وبالامكان الكشف ، بفضل هذا التصنيف ، عن تطور مفيد . ففي مرحلة اولى ، تبدو الاحزاب وكأنها تنتقل من النمط الجمعياتي الى النمط الطائفي . فالاحزاب عندما تكونت في القرن التاسع عشر ، اتخذت بالضرورة شكل الجمعيات : اذ بتعريفها ، لم تتخذ طابع التجمعات الطبيعية ، العفوية التي لا مفر من وجودها ، لان المبادرة الانسانية – التي املتها الظروف – هي التي ابدعتها ، ولان المنتسبين الاول اضطروا الى الدخول فيها بناء على عمل ارادي مصمم . وفي الديموقراطيات البورجوازية ،

المرتكزة على الاقتراع الضيق حيث بدأت هذه الاحزاب بالعمل ، ارتكزت بوضوح على المصالح المادية وعلى الايديولوجيات ، التي غالباً ما كانت لتغطية المصالح . ولم يكن للاخلاص للحزب من معنى : فاذا تغيرت المصالح بدل الحزب بغيره ما لم يغير الحزب نفسه ايديولوجيته او تكتيكه . وخير مثال يوضح ذلك ما نراه عند الاحزاب المحافظة والليبرالية الاوروبية ، من تبدل المواقف المتتالية بصدد التبادل الحر، والسياسة الزراعية ، والقوانين الاجتماعية ، الخ . ويمكن بوضوح متابعة تنقل رجال السياسة من حزب الى آخر الامر الذي كان يبدو طبيعياً جداً . ويبدو ان حدثين غيرا نظام الاحزاب الجمعياتية الى نظام احزاب طائفية هما : اولا ، شيخوخة الاحزاب البورجوازية ، شيخوخة خلقت تقاليد عديدة . ففي ذهن مؤسسيها ، يشكل الحزب جمعية ، وفي ذهن اولاد المؤسسين الذين ورثوا الانتماء مع الارث العائلي ، اتخذ الحزب مميزات الطائفة . واخذت هذه المميزات تتضخم من جيل الى جيل ، وفقاً للآلية ذاتها التي تحولت بها الاغتصابات الى ملكيات شرعية: اذ انه قانون طبيعي عام ذلك الذي يحول تدريجياً الجمعيات الى طوائف. فالتجديد اليوم ، هو تقليد الغد : والجمعية الحالية تنجب الطائفة المقبلة . وفي النطاق الحزبي ، ازداد التطور سرعة بغزو البروليتاريا للحياة السياسية ، بشكل احزاب طبقية . ومنذ البداية اتخذت بالفعل الاحزاب الاشتراكية صفة الاحزاب الطائفية ، المرتكزة على طبقة اجتماعية ، مجاهرة بذلك ومؤكدة صفتها العمومية . وكرد فعل وعت الاحزاب القديمة ميزتها الذاتية الطبقية ، مما زاد في سرعة تحولها الطائفي. وهكذا تضافرت جهود الماركسية والاحزاب الاشتراكية ، وشيخوخة الاحزاب البورجوازية من اجل نقل الاحزاب من طابع الجمعية الى طابع الطائفة .

من جهة ثانية ، عمل افول الاديان النظامية ، وارتفاع العقائد السياسية نحو المجال الديني ، كما سبق واشرنا ، على دفع الاحزاب الى تبني التركيب السلكي . ولا بد ، لتوضيح هذه النقطة ، ببساطة واخلاص ، من تحليل العناصر التي عملت على تكوين الاحزاب الجماعية ، اذ قد ثبتت المطابقة الكاملة ، في هذا المجال ، بين طبيعة السلك والنزعة الشمولية وهكذا تكون المرحلة الثانية من تطور الاحزاب قائمة على الانتقال من الطائفة الى السلك. ولكن هذه المرحلة تبقى، بكثير، اقل وضوحاً ، واقل عمومية من المرحلة السابقة: فالاحزاب الشمولية ، ذات الطبيعة السلكية تبقى ، لليوم ، قلة بين غالبية كتل الاحزاب السياسية . ففي داخل الاحزاب – الاسلاك ، يبدو ان تطوراً ما آخذ في الظهور . فبالامكان ملاحظة بعض التحول من السلك – الجمعية الى السلك الطائفة هذا التحول ملحوظ في الاحزاب الجماعية الحاكمة (اذ يعتبر السلك هنا ، كنموذج استثنائي ترتديه الجمعية والطائفة ،

لا كفئة اجتماعية مميزة عن هذا النموذج) (تراجع الصفحة ١٥٢) . لقد كان الحزب الوطني — الاشتراكي ، قبل استلام الحكم من نوع سلك — جمعية ، وبالنسبة الى الفتى النازي الفاشي منذ طفولته ، المختار من « شبيبة هتلر » ، كان الحزب يشكل سلكاً طائفياً . ونلاحظ ان الاحزاب الشمولية الحاكمة تنزع الى اقفال باب الانتساب المباشر ، لتبقيه مفتوحاً امام العناصر المتخرجة من « شبيبة الحزب » الامر الذي يعمل على جعلها طوائف من نمط خاص .

ولكن هل يمكن ان تكون الاحزاب — الاسلاك نزاعة ايضاً الى التطور نحو نمط طائفي خالص وبسيط ، والى التخلي ، تدريجاً ، عن طبيعتها الجماعية ، وعن حماسها ، وغليانها وعن توترها الداخلي ؟ — في بداية القرن ، كانت للاحزاب الاشتراكية الاولى سيطرة على اعضائها شبيهة جداً بسيطرة السلك : بيد انها اصيبت بهذا النوع من التقهقر التدريجي الذي جعل منه شمالنباخ قانوناً طبيعياً للسلك . ولا يبدو من المشكوك فيه ان الاحزاب الشيوعية والفاشية كانت ستنزلق في المنحدر نفسه لو انها تركت لتتبع نهج الاحزاب الاشتراكية . لكن تكوينها الذاتي وجهد قادتها عملا تماماً على حمايتها من هذا الهزال . فعمليات التطهير والتنقية ، والقاء الحرم ، وعمليات الانشقاق ، ثم في الوقت ذاته تجديد شباب القادة بصورة منتظمة ، وتنشئة الرؤساء الجدد تنشئة اكثر فاكثر متانة ، والعمل على تنمية السيطرة على المنتسبين (بفضل الخلايا والميليشيا) ، كلها هدفت بصورة اساسية الى تجنيب الحزب فقدان بنائــه كسلك . لقد نظمت ، باحكام ، العمليات والصراع ضد تقهقر الطاقة الذي كان ينزع الى الظهور في اي كتلة اجتماعية . ولا يمكن الآن اصدار حكم نهائي حول النتائج المحرزة ، لعدم حصول البعد الكافي . وبالرغم من ذلك لم يبد على تطور الاحزاب الشيوعية ، منذ عشرين سنة ، اي ضعف في طبيعتها الجماعية ولا في صفتها كسلك . وبالعكس ظهرت هذه الاحزاب وكأنها معززة سواء في قلب الاحزاب الحاكمة ، كما في وضع الحزب الواحد (في الاتحاد السوفياتي) ، ام في داخل الاحزاب المناضلة في وسط يقبل تعدد الاحزاب الديموقراطية. ولا يبدو ان تحولها من سلك الى طائفة يمكن ان يكون نتيجة لمجرد تطور داخلي يحصل في المستقبل المنظور تاريخياً .

٣ – ادارة الاحزاب

في كل مجتمع انساني ، يكون تركيب السلطة نتيجة تمازج قوى متضادة : المعتقدات من جهة ، وضرورات الواقع من جهة ثانية . وبالنتيجة ، تتميز ادارة الاحزاب ، كما هو الحال في غالبية التجمعات الاجتماعية المعاصرة – نقابات ، اتحادات ، شركات تجارية الخ – بميزة مزدوجة: المظهـر الديموقراطي والواقع الاوليغارشي . وتخرج على هذه القاعدة بعض الاحزاب الفاشية فقط ، فتجرؤ على الاعتراف جهاراً بما تمارسة خفية الاحزاب الاخرى ، ومع ذلك فهي لا تستحق الثناء على فعلها ، هذا اذا كان صحيحاً ان الرياء هو ولاء تؤديه الرذيلة للفضيلة .

هذا الاحترام الشبه اجماعي تجاه الديموقراطية يفسّر بصفة الشرعية التي ترتديها هذه امام اعين المعاصرين . ففي كل عصر ، يكـّون الرجال فكرة ما عن بناء وانتقال السلطة داخل الكتل الاجتماعية : فهم يقدمون الطاعة ، بشكل طبيعي ، للرؤساء الذين يسيرون وفقاً لهذه الفكرة المشتركة ولا يمنحونها للاخرين . ويحدد هذا الاعتقاد المسيطر شرعية القائد ، بالمعنى الاجتماعي للكلمة . والذين يمارسونها يعطونها صفة مطلقة ، اما المراقب فيتأكد من صفتها النسبية . ان كل حضاره تصنع لنفسها عقيدتها عن الشرعية ، وعموماً ما تكون عقيدة مختلفة جداً عن مذهب الاخرين . لقد احلت الثورة الفرنسية ، في الغرب ، الشرعية الديموقراطية محل الشرعية الملكية. وخلال قرون ، بدا طبيعياً ان تنتقل السلطة عن طريق الوراثة ، كما اصبح اليوم من الطبيعي انتقالها عن طريق الانتخاب . هذه الشرعية الديموقراطية اخذت تواجه شرعية طبقية، معترفاً بها بصورة واضحة لدى الاحزاب الشيوعية ، رغم بروزها سابقاً لدى الاحزاب الاخرى . فالانتماء الى طبقة العمال اصبح شرطاً لممارسة السلطة .

ويواجه الفاشيون هذه الشرعية بشرعية ارستوقراطية ، اذ ان السلطة يجب ان تكون لاعضاء « النخبة السياسية » اي لاولئك الذين يستطيعون وحدهم حملها ، نتيجة مواهبهم الطبيعية . لكن كلا من الشرعيتين لا يزال ذا صفة ثانوية لان الديموقراطية لا تزال العقيدة المسيطرة في العصر الحاضر اذ هي التي تسبغ الشرعية على الحكم .

ويزداد اضطرار الاحزاب الى اخذها بعين الاعتبار بمقدار ما تؤثر مباشرة في المجال السياسي حيث تستمر الاستعانة بالنظريات الديموقراطية. فالنظريات المتعلقة

بالشرعية ذات طابع عام يجعلها صالحة لكل التجمعات الاجتماعية ، لكنها تنطبق بصورة اولى، ومباشرة، على الدولة واجهزتها ، ودوائرها . ان تعمد شركة تجارية او جمعيـة صيادي السمك الى تبني تركيب اوليغـارشي ، فتعطي السلطة لبعض الاشخاص الذين لم يختاروا عن طريق الانتخاب من قبل مجموع المنتسبين ، فذلك يجرح الاعتقاد العام بالديموقراطية ، ولكن بصورة اقل بكثير مما لو تبنى التركيب نفسه حزب سياسي ، يتصرف ضمن اطار دولة ديموقراطية، محاولا اكتساب انتساب الجماهير التي تعتبر السلطة الديموقراطية وحدها كسلطة شرعية . اذاً ، يتوجب على الاحزاب ان تولي عناية كبيرة مسألة اتخاذها لنفسها ادارة ذات مظهر ديموقراطي .

لكن الفعالية العملية تحملها بشدة على تطبيق العكس . فالمبادىء الديموقراطية تقتضي انتخاب القادة على كل المستويات ، وتجديدهم غالباً ، واتصافهم بالجماعية وضعف سلطانهم . ولكن الحزب المنظم على هذا الغرار لن يكون مجهزاً تماماً من اجل النضال السياسي . ولن يكون الضرر بالغاً، اذا تبنى الجميع هذا التركيب نفسه اذ تصبح ظروف المعركة واحدة بالنسبة الى الجميع. ولكن اذا نظم حزب ما نفسه حسب الطريقة الاوتوقراطية المتسلطة ، فالاخرون يصبحون في وضع ضعيف . لقد ثبت دائماً ان الدولة الديموقراطية تضطر، عند محاربتها لدولة ديكتاتورية ، الى تبني اساليب عدوّها تدريجاً ، اذا ارادت الغلبة عليها . وتحدث الظاهرة نفسها على مستوى الاحزاب ، في المعركة السياسية. فالاحزاب ذات التركيب الديموقراطي تضطر ، لكي تبقى ، الى ان تنسجم مع الاحزاب الاخرى . ويتاح لها ذلك بسهولة اكثر ما دام قادتها يعملون ، على الاحتفاظ بسلطتهم وعلى زيادتها ، وما دام المنتسبون الى هذه الاحزاب لا يرفضون هذا الاتجاه ولا يقيمون في وجهه العراقيل بل ، وبالعكس، يعززونه بعبادتهم للقادة . وبشأن جميع هذه النقاط لا يزال تحليل روبرتو ميشال صحيحاً . ومع ذلك فهي تجهد في ان تحتفظ بالمظهر الديموقراطي : فالاجراءات التسلطية والاوليغارشية تمت عموماً بمنأى عن الانظمة ، بواسطة سلسلة من الوسائل المنحرفة ، ولكن الفعالة . ويمكن تشبيه تقنية التمويه هذه بتلك التي تستعملها بعض الدول المعاصرة لبلوغ الاهداف ذاتها : وهي اقرار حكم اوتوقراطي وراء شعارات ومظاهر ديموقراطية .

هذه النزعة عامة ، الا انها تزداد قوة وضعفاً وفقاً للاحزاب . وتتعلق درجة اتساعها بعدة عوامل : التركيب الاجتماعي للحزب، قوة الشعور الديموقراطي لدى المنتسبين ، عقيدة الحزب (التي تنعكس بالطبع في بنيته) ، وايضاً عمر الحزب .

وككل الكتل الانسانية ، تكون الاحزاب محافظة . فهي لا تغير بناءها بسهولة ، حتى لو دفعها التطور الى ذلك . والصفة الاكثر ديموقراطية لدى البعض منها متأتية دائماً من واقع انها رأت النور قبل ان توجد اساليب تنظيمية اكثر تسلطاً .

١ ــ اختيار القادة

يعتبر قادة الاحزاب ، رسمياً ، وفي الغالب تقريباً ، مختارين من قبل المنتسبين وفقاً للقواعد الديموقراطية. وترفض الاحزاب الفاشية وحدها ، علناً ، هذا الاجراء لتحل محله التسمية من القمة ، والقادة الاتباع يختارهم القائد الاعلى للحزب ، وهذا يعين نفسه بنفسه ، فيبقى لمدى الحياة في مهماته ثم يختار هو في حياته خليفته . وعلى الصعيد العملي نرى النظام الديموقراطي الانتخابي يخلي المكان لاجراءات تعيين اوتوقراطية : كالتعيين اثناء الحياة ، والتعيين من قبل المركز ، والترشيح الخ ... هذه الاجراءات تزداد خطورة من واقع ان الرؤساء الفعليين للحزب هم غالباً غير رؤسائه الظاهرين .

النزعة الاوتوقراطية : هناك اولا الاوتوقراطية المعلنة ، التي هي الاستثناء ، ثم الاوتوقراطية المقنعة ، التي هي القاعدة. توجد الاولى في الاحزاب الفاشية او الشبيهة بها ، حيث تحل « رغبة الفوهرر » محل الانتخاب كاساس للشرعية . فالادارة العليا يؤمنها اذاً زعيم نصب نفسه بنفسه ، نظراً الى طبيعته او الى الظروف. ويمكن التمييز بين نمطين من النظريات الفاشية في الزعيم : النظرية الالمانية ، التي تعتبر الفوهرر رجل العناية الالهية ، تتجسد في ذاته الطائفة الجرمانية ، وبهذه الصفة يمارس السيادة ؛ والنظرية الاقل تصوفاً ، التي ترى فقط صفة العناية الالهية في الظروف التي ادت الى وضع الزعيم على رأس الحزب . في الحالة الاولى ، يكون الزعيم رجلا فوق البشر حقاً . وهنا نجد تطبيقاً عصرياً للمعتقدات القديمة المتعلقة بالطبيعة الالهية للحكام ، اي لنظرية الملوك ــ الالهة . في الحالة الثانية ، يكون الزعيم رجلا عادياً هيأه القدر (العناية الالهية الذكية ، كما يقول المؤمنون ، الصدفة العمياء ، حسب قول الآخرين) ليكون وحده قادراً على الاضطلاع بادارة الحزب العليا . والفاشيات اللاتينية ، الاقل صوفية والاكثر تشككاً من الفاشية الالمانية ، تفضل ، بوجه عام ، النظرية الثانية التي تستلزم جواً من الاحترام اقل تزمتاً ، حول رئيس الحزب ، وامكاناً للانتقاد اوسع . واستنتاجاتهما حول اختيار القادة الثانويين ، التابعين ، متماثلة : فكلهم يعينهم زعيم الحزب ، بحكم سيادته الخاصة .

مع ذلك، تضطر الاحزاب من هذا النوع، احياناً، الى ان تتكيف مع المبدأ الديمقراطي، وان تفسح له مكاناً، ولو ظاهرياً على الاقل، لكثرة ما هي قوية المعتقدات الديمقراطية عن شرعية الانتخاب. وعلى العموم تكون هذه التنازلات اعظم اهمية في المستويات الاقليمية منها في المستوى الاعلى – نظراً الى ان المركزية العملية للحزب تنزع من هذه التنازلات الكثير من فعاليتها. وعلى سبيل المثال، يمكن هنا ايراد تنظيم تجمع الشعب الفرنسي الذي اوجده، سنة ١٩٤٧، الجنرال ديغول. فعلى مستوى البلدية كان المكتب ينتخب بصورة رسمية: اذاً فكل القادة كانوا ينتقون ديموقراطياً، على الاقل في الظاهر. وعلى مستوى المحافظة كان يوجد، في آن معاً، مكتب منتخب ومندوب يعينه المركز، وكان للاول، من حيث المبدأ، الحق في المبادرة وللثاني الحق في الفيتو، وفي الواقع كانت امتيازات مندوب المركز تبدو اكثر اهمية كما اشرنا الى ذلك. وعلى المستوى الاقليمي، لا يوجد غير مندوب معين. اخيراً، على الصعيد المركزي، كان القادة جميعهم ايضاً معينين من قبل رئيس الحزب، ما عدا مندوبي المؤتمر والمجلس الوطني. الا ان الاول كان لا يجتمع الا مرة في السنة، وتكون المناقشات فيه سرية، في لجان العمل المتخصصة، اما الجلسات العامة فتخصص فقط لسماع خطابات زعماء الحزب وللموافقة على قرارات اللجان، وكذلك حال المجلس الوطني الذي ليس له الا وظيفة استشارية. وتعود السلطة الفعلية، بعد رئيس الحزب، الى مجلس الادارة وامانة السر، اللذين يعين اعضاءهما الجنرال ديغول مباشرة (حتى ان امانة السر كانت تتألف من معاونيه الشخصيين). اما الادارة المركزية فتبقى اوتوقراطية خالصة.

ومثال تجمع الشعب الفرنسي يُرى في احزاب اخرى، حيث الاوتوقراطية غير معترف بها الا جزئياً. فبجانب القادة المنتخبين، نجد قادة معينين او منتقين، يمكنهم احداث التكافؤ مع الاولين. ففي «كوكس برمنغهام» الشهير، الذي لعب دوراً عظيماً في آخر القرن التاسع عشر، في تنظيم الاحزاب البريطانية، اختلط ببراعة الانتخاب والانتقاء. ففي القاعدة كانت لجان الاحياء، المؤلفة من اعضاء ينتخبهم المنتسبون، ومن اعضاء، بالعدد نفسه، منتقين يختارهم هؤلاء الاعضاء المنتخبون على هواهم. وفي القمة، كانت اللجنة التنفيذية، المؤلفة من ١١٠ اعضاء، منهم ٤٨ منتخبون مباشرة من قبل المنتسبين في كل حي، و٣٢ من قبل لجان الاحياء المؤلفة كما اسلفنا و ٣٠ معينون من قبل الثمانين السابقين. وبين القاعدة والقمة، كانت اللجنة العامة، وهي كنوع من جمعية عمومية للمناقشة تضم ١١٠ اعضاء من اللجنة التنفيذية و ٤٨٠ مندوباً منتخباً من قبل المنتسبين في الاحياء. وهكذا ظهر النظام بمظهر الديموقراطية الواسع. ويمكن ان نقرب منه

التنظيم الحالي لبعض الاحزاب الديمقراطية المسيحية . ففي الحركة الجمهورية الشعبية الفرنسية ، مثلا ، تضم اللجنة الوطنية عشرة اعضاء منتقين ، وتحوي لجنة الادارة خمسة اعضاء . وفي الحزب المسيحي الاجتماعي البلجيكي ، يمكن للجان المديريات ولجان الاقضية ان ينتقوا عدداً من الاعضاء معادلا لنصف الاعضاء المنتخبين . وفي المستوى المركزي ، يضم المجلس العام اثني عشر عضواً منتقين (على اكثر من مئة) والمجلس الوطني يضم ٤ اعضاء منتقين على ٢١ . وفي المستوى المحلي يكون عدد المنتقين كافياً لكي يعطي للنظام طابعاً شبه اوتوماتيكي . وفي المستوى المركزي ، يبدو النظام هزيلا ضعيفاً : فالانتقاء غايته ان يدخل في ادارة الحزب اشخاصاً مختلفين (مفكرين، تقنيين، الخ.) لا يتدخلون في الحياة السياسية للاتحادات ولكنهم يستطيعون ان يفيدوها من خبراتهم . وانتقاء قادة حركة الجمهورية الشعبية يتصف بالميزة ذاتها .

وفي الحزب الشيوعي الفرنسي ، تنص المادة ٧ من النظام بصورة صريحة ، على تسمية القيادة من قبل المراجع العليا ، او على الانتقاء (مع موافقة من المركز) وذلك « في ظروف معينة تقدرها اللجنة المركزية ، وفي حالة اعاقة النمو الحر للحزب وعرقلة نشاطه » . والجملة الاخيرة تهدف ضمناً الى الوضع الذي يفترض فيه اضطرار الحزب الى العمل السري ، اما الجملة الاولى فاوسع واكثر غموضاً : فهي تسمح للجنة المركزية بأن تلجأ الى الانتقاء او الى التسمية في كل مرة ترى منفعة في ذلك . وهكذا يمكن لجم كل مقاومة بدون مشقة. وسنرى في ما بعد ان الحرية المتروكة للجنة الشعبية لكي تحدد طريقة تقديم الخلايا في مؤتمر الشعبة تتيح ، عدا ذلك ، الغاء كل عنصر ديموقراطي في تعيين القادة ، اذا دعت الحاجة .

واللجوء الجزئي الى الاوتوقراطية المعلنة لا يمنع عدا ذلك استعمال اساليب الاوتوقراطية المقنعة التي تستعملها كل الاحزاب ذات التركيب الديمقراطي رسمياً . فنصيب الاوتوقراطية ، يختلف صغراً وكبراً ، ولكنه موجود على كل حال . وهناك طريقتان تقنيتان يمكن استعمالهما كتمويه للاوتوقراطية : التلاعب بالانتخابات ، والتفريق بين القادة الفعليين والقادة الظاهريين . فالتلاعب غالباً ما تلجأ اليه الدول : كالترشيح الرسمي (في الامبراطورية الثانية في فرنسا) او الانتخابات « الموجهة » في اميركا اللاتينية او الامم البلقانية، مروراً بتقسيم المناطق، وكالضغوط الادارية، وبطاقات الناخبين المزورة، الخ. وهكذا نجد سلماً من الاساليب المتعددة التي تتيح «تزوير» التمثيل السياسي . وفي داخل الاحزاب ، حيث تجري الانتخابات ضمن اطار اضيق ، وحيث الدعاية اقل ، تزداد هذه الوسائل عدداً وفعالية . ففي الدول الديموقراطية ، لا يتخذ التلاعب بالانتخابات طابع الضخامة ، ولا يغير بشكل

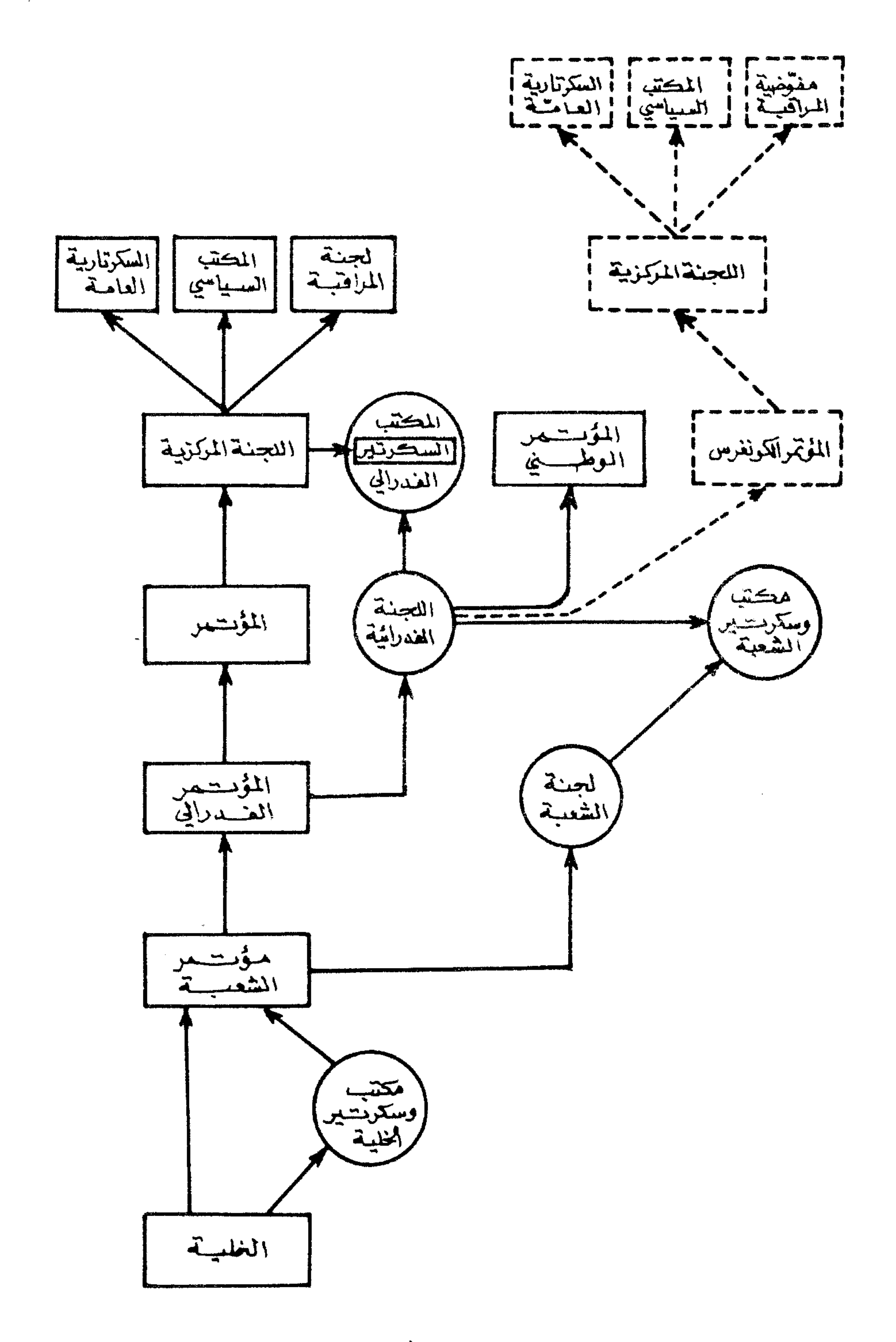
محسوس نتائج الاقتراع ، اما في الاحزاب السياسية ، فعلى العكس ، يستعمل التلاعب بانتظام بحيث يسبغ على انتخاب القادة طابعاً اوتوقراطياً جلي المعالم .

نشير اولا الى الاستعمال المعمم للاقتراع غير المباشر . ففي ما عدا عناصر الاساس (الشعب والخلايا) لا يكون قادة الحزب الشيوعي منتخبين من قبل المنتسبين رأساً، بل من قبل مندوبين ، هم بدورهم منتخبون . وفي الغالب يكون هذا الانتداب على عدة درجات : فالحزب الشيوعي قد طور كثيراً هذا النظام الهرمي للانتخابات (المصور الرقم ١٨) . والبنيان برمته قائم على اجتماع الشعبة المؤلفة من ممثلي الخلايا (المادة ١٧ من النظام) وفقاً « لطريقة تمثيل تحددها لجنة الشعبة » (المادة ١٥) . ويمكن للاجتماع ان يتألف من امناء السر واعضاء المكتب ، او من اعضاء تعينهم المكاتب المعنية . ففي الحالة الاولى ، يرتكز الاجتماع على تمثيل من الدرجة الاولى بالنسبة الى ناخبي القاعدة ، وفي الحالة الثانية يرتكز على تمثيل من الدرجة الثانية . بيد ان نص المادة ١٥ مهم لدرجة ان لا شيء يمنع لجنة الشعبة ان تعين بذاتها ممثلي الخلية لدى اجتماع الشعبة اذا قضت الحاجة . وفي هذه الحال لا يعود للنظام اي شيء من الديموقراطية ، لان الانتخاب الاول ، الوحيد الذي جرى من قبل المنتسبين الى الحزب ، قد الغي . «وهكذا يصبح الهرم كله مرتكزاً على الفراغ . ومهما يكن من امر ، فان اجتماع الشعبة يختار لجنة ، تسمى هي بدورها المكتب . وعلى المستوى الفدرالي ، تنتخب الجمعية الفدرالية المؤلفة من مندوبين عن الشعب (الدرجة الثانية او الثالثة بالنسبة الى المنتسبين) لجنة (في الدرجة الثالثة والرابعة) تسمى بدورها هي مكتباً (في الدرجة ٤ او ٥) . وعلى الصعيد المركزي ينتخب المجمع الوطني ، المؤلف من مندوبين معينين في الاجتماعات الفدرالية (درجة ٣ و ٤ بالنسبة الى المنتسبين) لجنة مركزية (درجة ٤ و ٥)، تسمى بدورها المكتب السياسي وامانة السر ولجنة المراقبة السياسية (الدرجة ٥ أ و ٦) . وخلال اجتماعات المجامع ينعقد الاجتماع الوطني الذي يكون اعضاؤه معينين من قبل اللجان الفدرالية (الدرجة ٤ او ٥) . وتنص المادة ٢٦ من النظام على انه « حتى في الحالات التي تكون فيها الاوضاع بشكل يتعطل فيه سير العمل الحر ونشاط الحزب ، فان اللجنة الفدرالية تستطيع بصورة استثنائية ، وبعد موافقة اللجنة المركزية ، تعيين المندوبين (لدى المجمع) » . في مثل هذه الحال ، يكون المجمع في الدرجة ٥ او ٦ بالنسبة الى القاعدة ، اما المكتب السياسي والسكرتاريا ولجنة المراقبة فتكون في الدرجة ٦ او ٧ .

لا تطبق جميع الاحزاب الاقتراع غير المباشر بمثل هذه الدقة ، لكنها جميعاً تستعمله . ولا غرو فالاقتراع غير المباشر هو وسيلة مدهشة لابعاد الديموقراطية مع التظاهر بتطبيقها . لقد فهم روسو تماماً ان السيادة لا تفوض . ان كل المحاولات

القانونية من اجل تمثيل الموكل من قبل الوكيل لا يمكن ان تخفي هذه الحقيقة الاساسية : ذلك لان نفسية المندوبين ليست ابداً كمثل نفسية المفوضين ، بحيث ان كل درجة اضافية تزيد قليلا في الفرق القائم بين ارادة القاعدة وقرار القمة . وانتخاب قادة حزب من قبل عدد قليل من المندوبين ليس له الصفة ذاتها التي للانتخاب المباشر من قبل جماعة المنتسبين . هذا بدون ان نحسب ان استعمال الالاعيب الانتخابية الاخرى تكون فيه اكثر سهولة بسبب عدد المقترعين الضئيل . من جهة ثانية ، تتراكم هذه الالاعيب بعضها فوق بعض خلال الانتخابات المتعددة المتتالية ، بحيث تزور الانتخاب اكثر فاكثر بقدر ما نزداد ايغالا في هرم الانتخابات . واحياناً ، تبذل بالاخص محاولات من اجل تعيين موظفي الحزب كمندوبين في الاجتماعات والمؤتمرات التي ينتخب فيها القادة (ويهون الامر بمقدار ما يكون الموظفون، امناء السر الفدراليون مثلا ، في وضع يمكنهم من التأثير على ناخبي القاعدة) . في مثل هذه الظروف تشبه مؤتمرات الحزب جمعية مستخدمين تجاه ارباب العمل : فالاولون يعملون بكل تأكيد على مساندة هؤلاء لانهم صنائع لهم .

الى جانب الاقتراع غير المباشر ، يلعب ترشيح المرشحين دوراً رئيساً في جملة الالاعيب الانتخابية . فبعض الاحزاب تقيد رسمياً ، في نظمها ، حرية اختيار الناخبين ، عن طريق اقرار الترشيح المنظم . وفي الغالب ، لا يرتبط هذا التنظيم بارادة ادخال عنصر الاوتوقراطية داخل الحزب فقط. بل يقصد به ايضاً تقوية المركزية او اللامركزية . ويخضع ، احياناً ، انتخاب القادة المحليين الى ترشيح المركز لهم ، الامر الذي يقوي المركزية بكل تأكيد . على هذا تقضي انظمة الحزب الشيوعي الفرنسي بـ « ان اللجنة الفدرالية يجب ان تتشاور مع اللجنة المركزية بشأن الترشيح لامانة السر الفدرالية » . وفي الحزب الاشتراكي النمساوي ، ينتخب قادة المنظمات المحلية ، انتخاباً محصوراً في لائحة من « رجال ثقة » ، تعدها منظمة القضاء ، على المستوى الارفع : فالرجال الثقة هم من الاعضاء المعتبرين خلصاً واكفاء ، بعد اعطائهم دروساً في التنشئة تقوم بها المدارس المركزية للحزب الاجتماعي الديموقراطي. وفي الوقت الحاضر ، تبلغ نسبة الخلص معدل ١ الى ١٢ من المنتسبين . وفي الحزب المسيحي الاجتماعي البلجيكي ، تقدم اللجنة المحلية ذاتها المرشحين لرئاسة اللجان المحلية للاقتراع امام جمعية المنتسبين، بعد موافقة لجنة المحافظة. وكذلك تقدم لجنة المحافظة، بعد موافقة اللجنة المركزية، رؤساء لجان المحافظة امام جمعية المنتسبين. وبعكس ذلك يمكن ان يخضع تقديم القادة المركزيين لتدخل الاجهزة المحلية ، الامر الذي يزيد في اللامركزية ، ولكن هذه النزعة اقل بروزاً من السابقة بكثير . ففي الحزب الاشتراكي البلجيكي تصدر الترشيحات لمكتب الحزب عن اتحادات الاقضية



١٨ ـ الإقتراع غير المباشر في الحزب الشيوعي الفرنسي
(الخطوط المتقطعة تمثل التنظيم الإستثنائي المنصوص عليه في المادة ٢٦ من النظام الداخلي)

التي يجب عليها ان تقدم لائحة بعدد المقاعد الواجب ملؤها : وفي الواقع هذا ما يدعم تأثير الادارات الفدرالية . وفي الحزب الكاثوليكي البلجيكي ، تقدم الترشيحات للجنة القومية اما بواسطة اللجنة القومية نفسها واما من قبل اللجان في الريف والاقضية.

وفي الحزب الاشتراكي النمساوي ، يعد الانتخاب للجنة القومية من قبل لجنة انتخابية تمثل فيها المنظمات الاقليمية ، مع الاهتمام « ما امكن » بالاهمية العددية . وتعد هذه اللجنة تقريراً تقدمه لجمعية المندوبين الاقليميين وبعدها يعرض المشروع النهائي امام المجمع (الكونغرس) .

الا ان الترشيح الشبيه بالرسمي اكثر تطوراً من الترشيح الرسمي . وفي الكثير من الاحزاب ، يقدم مرشح واحد (او لائحة واحدة) للاقتراع امام المنتسبين . ذلك هو ، مثلا ، الاجراء العادي الذي يتبعه الحزب الشيوعي . فليس من انتخاب فعلي للجنة المركزية في المؤتمرات القومية ، بل تصديق بسيط وخالص ، وليس الانتخاب هنا الا شكلياً ، وطقساً خلواً من اي فعالية ، ويبدو ان الاساليب ذاتها تستعمل في المستويات الدنيا. فهناك احزاب تدعي الانتساب للديموقراطية الارثوذكسية وتستعمل اساليب مماثلة . وانتخاب مكتب الحزب الراديكالي الاشتراكي في فرنسا يرتدي طابع الموافقة على لائحة وحيدة من المرشحين ، وكذا الحال في الاحزاب المعتدلة والمحافظة في العديد من الامصار. وتتضاءل الديموقراطية اذاً بمقدار ما يتم الاقتراب من القاعدة ، وذلك على خلاف الرأي الشائع . ويتقدم احياناً ضد المرشحين شبه الرسميين بعض المرشحين في المؤتمرات القومية، انما تقل اعداد هؤلاء المنافسين في اطار الاقسام واللجان او الخلايا. ومن النادر جداً أن لا يوافق اعضاء هذه المجموعات الابتدائية على المرشحين المقترحين كقادة . وتفسر هذا الخضوع للطرق الاوتوقراطية صعوبة الاتفاق لتأمين النصر على الخصم المحتمل ، وندرة الشخصيات الكفوءة للقيام بالمعارضة ، ثم تمنع غالبية المنتسبين عن حضور الاجتماعات. وتشذ، احياناً، بعض الشعب ، كما تقاوم بعض الخلايا اقتراحات الحزب . ولكن مثل هذه الاعمال غير الانضباطية تبقى نادرة جداً، وجزئية جداً ومشتتة جداً، لكي يمكن لها ان تضع النظام في خطر . ان هذه السلبية في القاعدة خطرة بسبب الطابع غير المباشر الذي ترتديه الانتخابات ، اذ كل شيء يرتكز على هذا التعيين الاول للمندوبين . وينعكس غياب الديموقراطية الحقة، الملحوظ هنا والذي يميز هذه السلبية ، على كامل التركيب الحزبي . وفي النهاية، تتسم المعارضات التي تظهر احياناً في المستويات العليا، وخصوصاً في الاجتماعات القومية ، بطابع النزاع ، من اجل السلطة ، بين العديد من القادة الذين هم ايضاً من مصدر اوتوقراطي اكثر مما تتسم بالمقاومة الديموقراطية من قبل

جمهور المنتسبين .

ويتمم التنظيم المادي للاقتراعات مفاعيل الترشيح . فهناك سلسلتان من المناورات المختلفة يمكن ان تستعمل على التوالي في هذا المجال . فهناك خداع الجسم الانتخابي من جهة ، وهناك التلاعب في الاصوات من جهة ثانية . والنظام الاول مستعمل جداً في المؤتمر الراديكالي الاشتراكي. فطريقة الترشيح فيه تجري بحيث يمكن لقادة حاذقين التأثير بعمق على تشكيله . ان كل عضو في الحزب ، سدد اشتراكه في موعده ، قادر على شراء «بطاقة اجتماع» في مقابل مبلغ من المال ، وان مجرد تحديد مكان انعقاد المؤتمر له اهمية كبرى ، لان المنتسبين الى اللجان المجاورة يمكنهم الوصول الى المؤتمر في حين ان اعضاء اللجان البعيدة لا يستطيعون الوصول الا بصورة استثنائية . واذا حدد مكان اجتماع المؤتمر في جو ملائم للاعضاء ، تستطيع لجنة الادارة الفائزة التأثير بقوة من اجل اعادة انتخابها. وكذلك شراء بطاقات المؤتمر دفعة واحدة، عندما توزع على اعضاء عرضيين في الحزب، يتيح الحصول على نتائج مشابهة. وحتى في الاحزاب ذات طريقة الترشيح الاكثر انضباطاً ، يكون استعمال هذه الاساليب وارداً . عندما دعا كارل ماركس وانصار الجناح المتسلط الى اجتماع المجلس العام للعالمية ، (للاتحاد العالمي) ، في لاهاي سنة ١٨٧٢ ، الم يختاروا عن قصد مدينة « يصعب وصول بعض المعارضين اليها ، ومستحيلة الولوج تماماً على البعض الآخر » ؟ وفي الاحزاب الاشتراكية المعاصرة ، التي تحترم القواعد الديموقراطية اكثر من غيرها ، تتيح طريقة حساب التفويضات بعض الدعم . وفي الشعبة الفرنسية للاتحاد العالمي للعمال ، يحق لكل اتحاد يضم خمسة وعشرين مشتركاً بقيمة اثني عشر طابعاً شهرياً لكل مشترك ، ان يحصل على تمثيل في المؤتمر : اي من اجل حساب عدد الاصوات التي تعود للاتحاد يقسم عدد الطوابع الشهرية المشتراة من قبل امين خزينة الاتحاد على العدد ١٢. اذاً فليس هناك ما يمنع الاتحاد الغني من شراء طوابع اكثر مما يستطيع توزيعه على المنتسبين اليه . فالنائب او المناضل النافذ ، الذي يجد مساعدات مالية ، يستطيع شراء اصوات لدى المؤتمر ، بطريقة ملتوية .

ومن جهة ثانية ، يحسب التمثيل غالباً بشكل غير متناسب مع قوة الاتحادات . ففي الحزب الراديكالي ، وحتى سنة ١٩٤٥ ، كان عدد المندوبين الى اللجنة التنفيذية يحدد نصفه من قبل اعضاء الاتحاد ، ونصفه الآخر من قبل سكان المنطقة . وبهذا يستطيع الاتحاد الهزيل في مقاطعة آهلة جداً ان يكون له عدد من الممثلين يفوق عدد ممثلي اتحاد ضخم يعمل في مقاطعة صغيرة ، وهكذا يكشف النظام عن الاهمية الثانوية للمنتسب ، في الحزب . وفي الحركة الجمهورية الشعبية ، يحسب تمثيل الاتحادات

وفقاً لجدول متنازل : مندوب عن كل خمسين عضوا من المئتين الاولين ، ثم مندوب عن كل مئة عضو من الاعضاء بين المئتين التاليتين والخمسة آلاف ، ثم اخيراً مندوب عن كل مئتي عضو فما فوق. يهدف هذا النظام بكل تأكيد الى تفضيل الجماعات الجديدة، وفي الوقت ذاته الى الحد من دور مؤتمرات الاتحادات الاكثر قوة : وهكذا ينتهي الى زيادة تأثير الوسط ، وذلك بشكل مداور ، لان التجربة اثبتت ان المعارضة ضده كانت تأتي دائماً من اكبر الاتحادات . وفي الاحزاب الاميركية ، ترتكز المؤتمرات القومية على نظام تمثيلي يفضل الدول الريفية ، القليلة السكان ، بالنسبة الى الدول ذات التركيز المديني والسكان الكثر ، وهذا ما يفسد كل الاتجاه في البلد ، ناقلا مركز الثقل السياسي من الشرق الى الغرب ومن الشمال الى الجنوب (المصور الرقم ١٩) .

وعلى المستوى المحلي ، يتزايد هذا التلاعب ايضاً في الجسم الانتخابي . ففي المؤتمرات الاقليمية ، يكون التمثيل اقل تنظيماً منه في المؤتمرات القومية ويكون تأثير القادة اقوى . وفي اطار الشعب ، لم يعد من حاجة الى التلاعب

الحزب الديموقراطي		الحزب الجمهوري	
الولاية	عدد الناخبين الديموقراطيين بالنسبة الى كل مندوب	الولاية	عدد الناخبين الجمهوريين بالنسبة الى كل مندوب
١ – نيويورك	٢٨٩٦٠	١ – نيويورك	٢٩٢٩٠
٢ – بنسلفانيا	٢٦٩٥٥	٢ – بنسلفانيا	١٩٠٢١
٣ – كارولينا الجنوبية	١٧٢١	٣ – كارولينا الجنوبية	٨٩٤
٤ – لويزيانا	٥٦٨٠	٤ – لويزيانا	٥٥٨٩
٥ – ماين	١١١٩١	٥ – اوهايو	٢٧٢٧٧
٦ – فرمونت	٧٤٤٣	٦ – كنساس	٢٤٨٨٤
٧ – كونكتكوت	٢١١٦٤	٧ – جيورجيا	٥٤٧٨
٨ – ايلينوا	٣٣٢٤٥	٨ – الاباما	٢٩٢٣
٩ – يومين	٨٧٢٥	٩ – ميسيسبي	٦٣٠
١٠ – نفادا	٣١٢٩		
١١ – تكساس	١٥٠١٤		

مصور ١٩ – التفاوت في التمثيل في المؤتمرات القومية للحزبين الاميركيين

بالتمثيل ، لان التصويت مباشر ، لكن القضية هي ابعاد المنتسبين الذين لا يوافقون على المرشحين شبه الرسميين والذين لهم حق التصويت ، او هي ادخال شبه منتسبين موافقين، لا يتحتم عليهم التصويت. او هي دعوة مفاجئة بحيث يمنع المعارضون من التنبه في الوقت المناسب ، وتحديد الاجتماعات في ساعات صعبة من اجل ابعادهم ، واستخدام زمر من الرجال الاشداء يأتون الى قاعة الاجتماع من اجل شطر الاجتماع ، والمساهمة في الانتخاب . كل هذه الوسائل استعملت ، في وقت او آخر ، من قبل بعض الاحزاب . فالقادة الانتخابيون الاميركيون يعرفون تماماً فن صنع الانتخابات. وقد حذق ابطال مؤتمر كوكوس برمنغهام في طرقهم، فاستعملوا زمرات متنقلة، تذهب من حي الى حي لحضور الاجتماعات الانتخابية فتؤمن، بالمساعدة الحاسمة من اصواتها، تعيين مندوبين يتمتعون بالتزكية شبه الرسمية. هذا ويجب ان لا ننسى ابداً ان المساهمة في الجمعيات الشعبية تبقى دوماً ضعيفة . وان المصوتين لا يبلغون الا نسبة ضئيلة من المنتسبين الى الحزب . وفي مطلق الاحوال ، اذاً ، لا يكون تعيين القادة فيها ديموقراطياً تماماً .

اخيراً ، يمكن ان تتناول المناورات الانتخابية الاقتراع ذاته. فالمبادىء الديموقراطية تتطلب اقتراعاً سرياً : لكن هذا الشرط لا يتحقق دائماً . فعلى المستويات الدنيا ، يجري الاقتراع برفع الايدي ويطلب الى الحاضرين ان يعطوا تأييدهم او رفضهم للمرشحين المقدمين ، وهذا يغير تماماً طبيعة الاقتراع . اذاً فلن يكون هناك اقتراع بل موافقة شخصية. هذا الاجراء بالذات يستعمل احياناً في المستويات العليا وفي المؤتمرات الاقليمية او القومية. ولم يكن نادراً في المؤتمر الراديكالي ان يكون المكتب او الرئيس منتخبين بالهتاف . وفي المؤتمر الشيوعي ، يعتبر هذا الاجراء قاعدة ، والاجماع حاصل دائماً . واحياناً ينظم اقتراع بالاوراق السرية ، ولكن الاوراق الموزعة تحمل اسماء المرشحين الشبه الرسميين ، بحيث تصبح الاصوات المضادة قليلة ومتشتتة . واهم من هذه المناورات الروتينية لعملية الاقتراع واكثر منها دقة ورهافة ، ولكنها ليست ادنى فعالية ، تكون المناورات السيكولوجية التي تقصد المقترعين . ففي المستويات الدنيا ، يتجول شخص نافذ (نائب — صحافي — زعيم مركزي) مقدماً مساندته للمرشحين الشبه الرسميين . ويلعب مركزه بالنسبة الى المنتسبين دوراً مهماً ، حيث يرضي غرورهم وذلك بمقارنتهم الاهمية المعطاة لهم بالنسبة الى اهمية الرجل المجند من اجلهم . وفي المؤتمرات القومية ، يكون هذا التأثير على المقترعين كاملا واكثر تعقيداً . ان « عمل مؤتمر » هو فن ، وكذلك تطبيقات الكواليس ، وشطر جماعات الخصوم ، وحبك المكائد في ظل اللجان . وبهذا الصدد ، يعتبر سيناريو مؤتمر راديكالي فرنسي ، او المؤتمر

الرئاسي لحزب اميريكي خير نموذج ، ولكن الاحزاب كلها تتبع اساليب مشابهة .
صحيح ان فن التآمر والدس ليس حكراً على المؤتمرات الحزبية : فالبرلمانات نفسها تعرف ايضاً السبيل اليها . الا ان اذاعة المناقشات تحد من تأثير مناورات الكواليس ، في حين ان السرية التقريبية في اجتماعات الاحزاب تترك لها المجال فسيحاً .

الرؤساء الظاهريون والرؤساء الفعليون : ان لسائر هذه الالاعيب الانتخابية مفعولا هو اخفاء تعيين اوتوقراطي نوعاً ما تحت مظاهر مختلفة الدرجة من الديموقراطية. وهناك طريقة اخرى لبلوغ هذه النتيجة يمكن ان تستعمل بالاضافة الى الاولى . وتتلخص في خلق فئتين من الرؤساء داخل الحزب : فئة الرؤساء الظاهريين وفئة الرؤساء الفعليين . الاولون منتخبون ، والآخرون معينون بالطرق الاوتوقراطية . الاولون لهم السلطة النظرية ، والآخرون يمارسونها عملياً او يقاسمونهم اياها . وهنا نصل الى الموضوع العام موضوع اصحاب السلطة الحقيقيين . فالماركسيون يأخذون على الديموقراطية الكلاسيكية انها شكلية خالصة . فالنواب ، والبرلمانات ، والوزراء لا يملكون الا مظاهر السلطة ، في حين يبقى جوهرها بيد الاجهزة الرأسمالية : البنوك ، والصناعات الكبرى ، والتروستات الخ ... والمؤرخون يفتشون وراء صولجان وتاج الملوك المستبدين ، عن الرجال والمؤسسات الذين كانوا يحكمون فعلا : قهرمان القصر ، الحرس البريطوري، الوزير الاول ، المحظيات والمحظيون . ففي كل التكتلات الاجتماعية ، وليس في الدول فقط ، يتوجب اذاً التفتيش عن « اصحاب السمو » ، وراء الارجوان الرسمي ، وعن محركي الخيوط ، وراء الدمى التي تتحرك على المسرح . والموضوع مهم خصوصاً في الاحزاب السياسية ، لان الكثير منها يمارس سلطة فعلية مختلفة جداً عن السلطة الظاهرية . ولكن من اللائق انتهاج الحذر في هذا المجال : « فاصحاب السمو » ، من حيث المبدأ يبقون متخفين ، والمعلومات الدقيقة عنهم تبقى دائماً صعبة ، من جهة اخرى ، ونظراً الى محبة الناس التخيلات ولاسيما حكايات السيطرة الخفية والرؤساء السريين ، يتوجب تأويل الآراء الشائعة بحذر خاص وشديد في ما يتعلق بهذا الامر .
لا يعرف الكثير من الاحزاب هذه الازدواجية بين الحكم الظاهر والحكم الخفي الا بصورة غير مباشرة : فالقادة الرسميون هم في الوقت نفسه القادة الفعليون . الا ان بعض الحلقات الصغيرة تتألف احياناً ببساطة حول البعض ، الامر الذي يزيد في سلطتهم ويمنحهم اهمية فعلية لا تنص عليها الانظمة . او ان الشخصية الخارقة لزعيم ما تساعده على تجاوز الاصول الرسمية : ولنذكر بهذا الصدد دور جوريس

اوليون بلوم في الحزب الاشتراكي الفرنسي ، ودور برانتن ، في الحزب الاجتماعي الديموقراطي السويدي ، ودور ستوننغ في الحزب الاشتراكي الدانمركي . وتتعمق هذه الازدواجية في امكنة اخرى : فيوجد الى جانب التراتب الرسمي ادارة متسلسلة اخرى خفية او شبه رسمية ، ويتقاسم الاثنان السلطة الفعلية ، على ان تأخذ الثانية حصة الاسد . وهكذا نميز في الاحزاب الاميركية التنظيم الرسمي بادارة الزعماء ، والماكينة اي التنظيم غير الرسمي المتروك بين ايدي المتزعمين ورجالهم ، علماً بان المفردات هنا لم تتحدد نهائياً بعد وان التنظيمين يتداخلان غالباً . هذا ، وان « السلطة الثانية » لا تنظم بصورة ديموقراطية . فاصحابها لا يأتون عن طريق الانتخاب بل بالتعيين ، او التسمية من قبل المراجع العليا او عن طريق اغتصاب السلطة او الارث .

كيف توجد هذه « السلطة الثانية » ؟ ليس من كلمة نهائية جامعة بهذا الصدد : بل يجب الاكتفاء ببعض الامثلة المختارة بلباقة . ان الـ « بوسيسم » الاميريكية تبدو مؤسسة على المردودية او الانتاجية . ففي فرنسا ، لا يتيح الفوز بالانتخابات للفائز الا سلطاناً محدوداً وغير مباشر لمصلحة الاصدقاء والمعاونين . فهو يستطيع ان يحصل لهم على بعض المكاسب ، وبعض المراكز او الاوسمة ، ولكن ليس بسهولة . فالادارة تملأ شواغرها بالمباريات ، وهي محصنة بملاك يضمن لها بعض الاستقرار تجاه التقلبات السياسية العادية ، كما انها تتمتع باستقلال كبير نوعاً ما . اما في الولايات المتحدة ، فلا يحمل الانتخاب الى السلطة شيخاً او نائباً ، او مجلساً بلدياً او مجلساً عاماً فقط ، بل وايضاً القضاة وضباط الامن (الشرفاء) وضباط الشرطة وجباة الضرائب ، وضباط الاطفائية ، ومفتشي المدارس بل وتقريباً جميع رؤساء المصالح العامة . هذا بالاضافة الى ان موظفي هذه المصالح يعينون من قبل الحزب الحاكم ، وانهزامه يعني تنحيتهم عملا بالمبدأ : « للغالب الاسلاب » . وعلى هذا يكون الانتصار الانتخابي ذا ريع كبير . ويبقى هذا الانتصار مجزياً وذا ريع حتى عندما يبقى الحزب المنتصر شريفاً ، فيستعمل الوكالات والوظائف الآيلة اليه في سبيل المصلحة العامة . وتكون الجدوى اكبر اذا عمد الحزب المنتصر الى المتاجرة بالسلطات الواسعة الآيلة اليه : الاختلاس ، اساءة استعمال السلطة ، والرشوة ، وكلها تتيح عندئذ تحقيق مكاسب جمة . تلك هي الاسس الاقتصادية لـ « بوسيسم » . انها « ماكينة » ، اي التنظيم غير النظامي الذي يسيطر فعلياً على الحزب ، تشكل في الاساس مشروعاً للاستيلاء على الوظائف والمكاسب الشرعية وغير الشرعية التي يمكنها الحصول عليها . ان مفتاح الانتخاب ، هو رئيس وخالق هذا المشروع . وتكاد الصورة هذه تقرب من الكاريكاتور ، انما يجب الاعتراف بأنها لا تنطبق الا على بعض انماط « الماكينات » (اشهرها واوسعها تبقى تاماني هال) . اما في الجنوب فليس لقادة

الانتخابات ، وللا « ماكينات » هذا المعنى نفسه تماماً .

وفي اوروبا ، تعتبر هذه الانماط من القيادات غير النظامية قليلة الانتشار . فاصول « الخدمة المدنية » تلغي تركيباتها التحتية المالية : اذ هي تنتزع من الفساد طبيعته الممذهبة وطابعه الدائم ، وتترك له دوراً ثانوياً جداً في ادارة الاحزاب . وبالامكان تقريب تأثير المرابين من تأثير هذه االقيادات ، ولكن مفعولـــه يبدو اقل مما يعتقده الرأي العام . فليس من تناسب مباشر بين مقدار الهبات المعطاة لحزب ما وسلطة الواهب على تنظيمه. فاغلب الرجال او المؤسسات الذين يمولون الاحزاب هم عديمو الكفاءة السياسية بشكل جلي. وليس اصعب من تطبيق هذه الاحزاب الا تطبيق مندوبي الكونغرس. وضغطهم يمارس بقوة في مجالات محدودة النطاق، وتمس مصالحهم الشخصية المباشرة: فهنا حملة على ضريبة معينة تزعجهم، وهناك تصويت على اجراء فيه منافع لهم . وتدخلهم في بعض مواقف الاحزاب واضح ، ولكن ذلك لا يعني مشاركة فعلية في ادارتها الدائمة . ومقدمو المال ليس لهم بحد ذاتهم نصيب فعلي في رئاسة الحزب الخفية ، بل هم يضغطون على رؤسائه بالذات ، في بعض الاحيان ، لكي يحصلوا منهم على تعهد بتوجيه الحزب نحو هذا الاتجاه او ذاك . وبالطبع ، هناك شذوذات على القاعدة : فهناك نمط ما من الرأسماليين المصابين بمرض العظمة ، قد لسعهم شيطان السياسة ، يريدون فعلا ادارة الاحزاب التي يمولون ، الا ان الاحزاب الكبرى لا ترضى بسهولة بهذه السيطرة ، ولهذا تنتهي غالباً بعد ان ترأسها تنظيمات سريعة الزوال ، يديرها مغامرون او اشخاص خياليون .

وفي الامكان تشبيه عمل مقدمي المال بعمل الجماعات والاحلاف المؤلفة من اجل الدفاع عن المصالح الخاصة عن طريق التدخلات السياسية : كعمل نقابات العمال وارباب العمل ، وجمعيات المحاربين القدامى ، والجمعيات النسائية والعائلية ، والاتحادات الاقليمية والجمعيات الخيرية الخ. وقد اعطى الاميركيون لهذه المؤسسات التعبير الموحي جداً : « الكتل الضاغطة » . ومقدمو المال ، كالكتل الضاغطة ، يعملون في مجالات معينة ومحددة . وهم اقل منها رغبة في الارتباط بحزب معين، اذ يفضلون التعامل مع كل الاحزاب ، لكي يوجهوها نحو اتجاه يلائم مصالحهم . وبطبيعة الاشياء ، طبعاً ، فانه يمكن ان يؤدي توافق عام بين اهداف كتلة ضاغطة وبين الاتجاه السياسي لحزب ما ، الى ان تهتم هذه الكتلة الضاغطة بصورة جدية بالحزب وان تلعب دوراً دائماً في ادارته . وخير مثال بهذا الصدد هو تأثير الاتحاد العالمي للعمال على الحزب الديموقراطي الاميركي. وهذا الاثر يمارس، في آن واحد ، على القمة ، اي على قادة الحزب في مختلف مستوياتهم ، وعلى القاعدة ، في اطار

الاوليات (الانتخابات الاولية) ، حيث تحاول النقابات ان تعين مرشحيها . وهكذا يصادف لها ان تقاوم قادة الانتخابات (البوس) و « الماكينات » وان تدخل في منافسة مباشرة مع رؤساء الحزب . ويبدو عاماً إلى حد ما ذلك الدور الذي تلعبه النقابات المستقلة في ادارة الاحزاب . اما تأثير القادة النقابيين على الاحزاب الاشتراكية او الديموقراطية المسيحية فقوي جداً .

ينبغي ان لا ندخل في الكتل الضاغطة الجمعيات الثقافية او « جمعيات الفكر » – كما كانت تسمى في القرن الثامن عشر – والتي كان لها في بعض الاوقات تأثير مهم على ادارة الاحزاب السياسية . والمثال الاوضح بهذا المعنى يقدمه لنا الدور الذي لعبته الماسونية في ادارة الحزب الراديكالي الفرنسي حوالي ١٩٠٠–١٩١٠ . اذ ليس من المشكوك فيه ان اطر الحزب آنذاك قد شكلتها الماسونية وانها هي التي بنت له هيكله ووحدته وحددت له اتجاهه السياسي ، وانها مارست تأثيراً ضاغطاً على مؤتمراته، ولجانه التنفيذية وعلى ادارته، وانها اعطته بهذه الطرق فعالية وقوة لم تتهيأ له في ما بعد ابداً . كان تأثير الماسونية محسوساً ، في ذلك الزمن ايضاً ، على مختلف الاحزاب ذات اللون السياسي نفسه الذي كان للحزب الراديكالي الاشتراكي الفرنسي ، مثل الحزب الليبرالي البلجيكي . ويمكن ان نجد امثلة اخرى على تدخل الجمعيات الفكرية في ادارة الاحزاب : كتدخل « الجمعية الفابية » في حزب العمال البريطاني ، بالرغم من ان التأثير هنا روحي اكثر مما هو توجيهي بالمعنى الصحيح .

هناك ضرب آخر من « السلطة الثانية » مكون من الجماعات التي تلتف حول بعض الصحف التي يساعد انتشارها على التأثير في ادارة الحزب . وفي الغالب ، قد يعطي التأثير الشخصي لرجل ما هذه الجماعات صفة الحزب . ففي فرنسا ، مثلا ، مارس موريس ساروا وجريدة « برقية تولوز» ولمدة طويلة ، سيطرة معنوية حقيقية على الحزب الراديكالي، من دون ان تكون له اي وظيفة رسمية فيه. ويشبه ذلك ما كان من اثر الـ « كوتيدين » ، سنة ١٩٢٤ ، بالرغم من استهدافها اولا توحيد الاحزاب المتقاربة اكثر من السيطرة الخاصة على احدها . وهناك حالات مشابهة يمكن اكتشافها . ففي داخل الحزب الاجتماعي الديموقراطي الروسي، قبل ١٩١٧ ، كانت قوة لينين مرتكزة على الـ « ايسكرا » وكان يهدف من وراء المقاومة العنيدة التي قام بها من اجل تخليص ادارة الجريدة من مراقبة اللجنة المركزية، الى المحافظة على ركيزة هذه « السلطة الثانية » . وفي اغلب الاحزاب الاشتراكية تقريباً هناك احكام نظامية تنص على تبعية جريدة الحزب بصورة ضيقة للاجهزة الادارية في الحزب ، وبالرغم من كل ذلك ، يحتفظ جهاز التحرير ، دائماً ، ببعض الاستقلال يمكنه من التأثير ، قليلا او كثيراً ، في المنتسبين والكادرات والاجهزة الادارية .

اخيراً ، يشكل خضوع الحزب لسلطة دُولية النمطَ الاخير من « السلطة الثانية » ويمكن ان يكون لهذا الخضوع مظهر ديموقراطي اذا كانت السلطة المعنية مؤلفة من مندوبين منتخبين بحرية من قبل الاحزاب الوطنية بنسبة المنتسبين اليها . مع ذلك ، وبما ان كل حزب وطني لا يمثل داخل الجهاز الدولي الا تمثيلا ضعيفاً ، فان هـــذا الجهاز يحتفظ دائماً بالطابع الاوتوقراطي بالنسبة الى الحزب ، ومن جهة ثانية ، يشكل تعيين اعضاء كل حزب في « الاممية » درجة في الاقتراع اضافية ، تزيد في الفجوة بين الناخب والمنتخب .

وفي الواقع ، اثبتت التجربة ان « الامميات » تتألف بشكل اوتوقراطي او انها محرومة من السلطة الفعلية . و « الاممية الاولى » التي عقدها كارل ماركس طبقت فيها الطريقة الاولى ، والمؤتمر الثاني بعدها طبقت فيه الثانية . اما في الدولية الثالثة فقد تمت العودة الى الاوتوقراطية ، التي زادها خطورة تسلط الحزب الشيوعي الروسي . فقد كان هذا يتحكم في خمسة اصوات داخل السلطة التنفيذية ، في مقابل صوت واحد لكل من الاحزاب الشيوعية الاكثر اهمية ، وكانت سلطته الفعلية ايضاً اعظم بفعل قوته واهميته المعنوية . ولم يؤد حل الكومنترن الى تخفيف الاوتوقراطية ، بل انـــه بالعكس زاد في خطورتها وذلك بقدر ما تتخذ العلاقات بين موسكو وكل حزب شيوعي آخر مسار الحوار بين متفاوضين غير متساوين : لان اهمية الروس ، في داخل اجتماع الكومنترن ، كانت اقل . ومع ذلك، يتضاءل الطابع الاوتوقراطي ، لو ان اعضاء كل حزب شيوعي وطني قبلوا بسلطة الروس واعترفوا بستالين واركان حربه كزعماء لهم : ذلك هو ما يبدو عليه ظاهر الحال .

٢ ــ طبيعة الاوليغارشية لدى الزعماء

من الطبيعي ان تنزع ادارة الاحزاب الى اتخاذ شكل اوليغارشي اذ تعمـــد « طبقة من الرؤساء » الى تكوين طائفة مغلقة على نفسها ، اي الى تكوين « حلقة داخلية » يصعب ولوجها . وتنطبق هذه الظاهرة على الرؤساء الظاهريين كما تنطبق على الرؤساء الفعليين ، وعلى القادة الاوتوقراطيين ، كما تصح على القادة الديموقراطيين . فمن حيث المبدأ ، يفترض بالانتخاب ان يمنع نشوء الاوليغارشية ، اما من حيث الواقع ، فيبدو انه يعززها . فالجماهير بطبيعتها محافظة ، اذ هي تتعلق برؤسائها القدامى ، وتقف موقف الحذر من الوجوه الجديدة . وفي الاحزاب الاشتراكية حيث يكون اختيار الزعماء اكثر ديموقراطية مما هو عليه في غيرها ، يبدو ان تجديدهم هو ايضاً اكثر صعوبة .

تشكيل « الحلقة الداخلية » : يظهر ان النظام الانتخابي في الدولة له بعض التأثير على الطبيعة الاوليغارشية للادارات الحزبية وعلى تشكيل « الحلقات الداخلية » فيهـــا . وبقدر ما ينعدم حظ اي مرشح في الفوز بدون موافقة لجان الحزب فان قادته يلعبون دوراً اساسياً في اختيار النواب المستقبلين الذين تعينهم « الحلقة الداخلية ». وبالعكس ، اذا كانت الترشيحات الحرة ممكنة ، او اذا كانت شخصية المرشح تلعب في الانتخاب دوراً اساسياً بحيث تتعلق اللجان الحزبية بالمرشح اكثر مما يتعلق المرشح بها فعندها يتم اختيار البرلمانيين خارجاً عن « الحلقة الداخلية » وعن اوليغارشية الحزب . وفي مثل حال هذه الفرضية ، يلعب البرلمانيون ايضاً دوراً مهماً جداً في ادارة الحزب ، فتنفتح « الحلقة الداخلية » ويصبح تنقل النخبة ممكناً . وبالنتيجة ، فان الاقتراعات الحاصلة على اساس اللائحة ، ذات الطبيعة الجماعية والحزبية ، تعزز الاوليغارشية ، في حين ان الاقتراعات الفردية تضعفها . وتزداد الاوليغارشية الداخلية قوة في نظام الاقتراع النسبي وفي اللائحة المجمدة التي تدرج فيها اسماء المرشحين بانتظام صارم يحدد الانتخاب لان النواب يختارون في مثل هذه الحال من قبل « الحلقة الداخلية » ، عندئذ يدور الحزب في حلقة مفرغة . ويلاحظ وجود النتائج نفسها ايضاً في النظام ذي الحزبين ، لان شبه الاحتكار المحصور بهما يضعهما في وضع يؤثر كثيراً في اختيار المرشحين بالرغم من الاقتراع الفردي .

وبالامكان ملاحظة عدة انماط من طبقات الرؤساء والحلقات الداخلية ، من وجهة نظر تكوينها . وابسطها يتكون بلا ريب من ال « كاماريلا » وهي مجموعات صغيرة تستغل تضامنها الشخصي الضيق كاسلوب لعرض تأثيرها او الاحتفاظ به . ويتعلق الامر احياناً بزمرة تتجمع حول زعيم نافذ : فتحتكر جماعته المراكز الادارية وتتميز بالطابع الاوليغارشي . لقد ذكرنا بعض الامثلة عن بعض الزمر في الاحزاب الاشتراكية ويبقى مكانها المفضل في الاحزاب المحافظة والمعتدلة ، حيث تحل هنا منافسات الزمر محل صراعات « الاجنحة » او « الاتجاهات » ، وتمارس فيها ادارة الحزب بصورة دائمة تقريباً من قبل الزمر المسيطرة . ويساعد تركيب الحزب على نمو الزمر . فيكفي مثلاالتذكير بتأليف الاجهزة المركزية في الحزب الراديكالي ، لكي نرى ان كل شيء فيه مصمم ليتيح للشخصيات واتباعهم ممارسة دور فعال . وفي الاحزاب الاميركية يتخذ تكوين الماكينة حول قادة الانتخاب (البوس) ميزة مماثلة.

عن هذه القصبات ، تتميز « فرق الادارة » التي لا يجمع اعضاءها تعلقهم بشخص الرئيس النافذ . ان الطابع المميز للفرقة هو المساواة النسبية بين الاعضاء ، ثم كون التضامن ينمو فيها افقياً لا عمودياً. ويأخذ تشكيل هذه الفرق سبلا شتى . فقد

يحدث ان يكون ثمرة اتفاق مدروس بين بعض الرجال المنتمين عموماً الى جيل ناشىء، تجمعهم غاية «هز شجرة جوز الهند» ، او انتزاع المراكز الادارية من القدامى لاحتكارها لمصلحتهم . تلك هي ظاهرة المدارس والمعابد في مادة الفن والادب، وهي ظاهرة كثيراً ما توجد في السياسة. وهكذا يلاحق المتخيلون احلام «حكم جماعي» ، اي تشكيل فرقة سرية تضم قادة نافذين من عدة احزاب . وليس هذا طبعاًبالعمل الجدي. الا ان الفرق المشكلة داخل حزب ما تعتبر جدية. فحوالي سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ امكن تكوين فرقة من هذا النوع داخل الحزب الراديكالي الفرنسي (تشكلت حول بيير كوت ، وجان ميستلر ، وبيار منديس فرانس ، الخ) حتى عملت احداث ٦ شباط على تبديدها . وقد رضي اعضاؤها بان تطلق عليهم تسمية «الاتراك الشباب» تيمناً بثورة ١٩٠٨ . وغالباً ما تكون فرق القيادة هذه ثمرة تضامن مفاجىء، ناتجة من وحدة في الاصل او وحدة في التكوين. فقد تكون تجمعاً اقليمياً (ونمطها الجيروندبون سنة ١٨٩٢) ، او تجمع طلاب قدامى (ونمطها رابطة طلاب البوليتكنيك) ، او تجمع عمل في مؤسسة (ونمطها التفتيش المالي) ، او تجمع قتال (كرابطة المحاربين في الفرقة رقم ...) .

ان اول هذه التجمعات هو اكثرها اهمية . ففي المناطق التي تحتفظ فيها الاحزاب لمدة طويلة بتأثير كبير ، تتشكل بالطبع فرق محلية تقوم في الغالب بدور مهم في حياة الحزب . وقد رمى البير تيبودي الى هذا عندما انتقد بتهكم الاب ساريان والفرق الراديكالية في مقاطعة سون اي - لوار . وقد لاحظ دانيال هانغي ان تطور الحزب الراديكالي في بداية القرن تجلى في تراجع الكتل الباريسية ونمو كتل الوسط والجنوب . وفي الحزب الاشتراكي الفرنسي ، من الممكن ان نجد المعالم الواضحة التي ارتدتها خلال النصف الاخير من هذا القرن ، فرق الشمال وفرق لانغدوك والجنوب ، وفرق الوسط وفرق تولوز الخ . ويلاحظ وجود هذه الظواهر التفكيكية في كل الاحزاب . وبعضها ، وعلى الاخص الاحزاب الشيوعية ، تعمل جاهدة على منعها باللجوء الى اجراءات «الرئاسة الدورية» او الاقتلاع وهي اجراءات سنتكلم عنهما في ما بعد . والنماذج الاخرى من الفرق هي اندر داخل الاحزاب . وقد تتعرض الاحزاب لتأثيرات شبيهة بتلك التي يمارسها التفتيش المالي او البوليتكنيك على بعض الادارات العامة الفرنسية . ولنذكر الدور الذي لعبته في داخل الحركة الجمهورية الشعبية، الكتل التي تشكلت في الاتحاد الكاثوليكي للشبيبة الفرنسية . ويوجد اليوم في كثير من الاحزاب الاوروبية فرق قيادية نشأت خلال عمل سري مشترك اثناء الاحتلال ، وقد قامت في داخلها احياناً منافسات بين الفرق التي تكونت في لندن وبين فرق المقاومة الداخلية . وشوهدت مثل هذه

الظاهرة ايضاً في الحزب الشيوعي الروسي بعد استيلائه على الحكم . وقد هدفت عمليات التطهير الاخيرة في الاحزاب الشيوعية في اوروبا الشرقية الى تصفية الفرق التي كانت تعمل من لندن لمصلحة فرق المقاومة الداخلية التي كانت في موسكو . كما لوحظ ايضاً ان بعض عمليات التطهير كانت تستهدف الفرق التي تكونت ابان المعارك ضد فرنكو ، في الحرب الاسبانية .

وتشكل الفرق والاجنحة اوليغارشية شخصية ، في حين تقدم البيروقراطية نمطاً من الاوليغارشية التأسيسية . ومن غير المعقول ان يكون في الاحزاب القديمة ، المرتكزة على لجان ضعيفة الترابط في ما بينها، من وجود للبيروقراطية التي نشأت بنشوء نظام الشعب والاجهزة المعقدة ، والتي تطورت خصوصاً في الاحزاب المرتبطة بالنقابات وبالتعاضديات وبالتعاونيات . فنجد مثلا الحزب الاجتماعي الديموقراطي الالماني يضم ٣٠٠٠ موظف او « مواظب دائم » في سنة ١٩١٠ (اي ما يقارب موظفاً واحداً لكل ٢٥٠ منتسباً) (١) .

هؤلاء الموظفون « الدائمون » كانوا يلعبون دوراً مسيطراً : فهم بحكم الوظيفة كانوا على اتصال « يومي » بالقاعدة ، بحيث كان يتيسر لهم بسهولة كسب المندوبين الى المؤتمرات ، وبواسطة هؤلاء المندوبين كانوا يمارسون تأثيراً حاسماً في تأليف الاجهزة الموجهة . من جهة اخرى ، كان دورهم داخل الحزب يعطيهم سلطة مباشرة على المنتسبين : بحيث يصبح السكرتير الدائم للاتحاد قطب الرحى في اللجنة الفدرالية الاتحادية، في حين لم يكن في استطاعة بقية الاعضاء الاهتمام بامرها بعناية فعالة نظراً الى انشغالهم بامورهم الخاصة. وعن طريق هذه الميكانيكية المزدوجة نشأت بيروقراطية خالصة بكل معنى الكلمة . وقد حاولت بعض الاحزاب عمل شيء ما ضد هذا الاتجاه وذلك بتحديد عدد الموظفين الذين يمكن انتدابهم الى المؤتمرات . وبهذا المعنى نصت انظمة الحزب الاشتراكي البلجيكي على ان اعضاء البعثات الى المؤتمر القومي يجب ان يكون نصفهم على الاقل من غير النواب او الموظفين التابعين للحزب (المادة ٢٣) . لكن هذه القاعدة لطفت بالنسبة الى المؤتمر العام الذي هو الجهاز الاساسي الذي يتولى الادارة فعلا . فالاتحادات التي ترسل اليه اكثر من ثلاثة مندوبين ملزمة بان تأخذ على الاقل من غير البرلمانيين والموظفين (المادة ٣١)، اما بقية الاتحادات فيمكنها تشكيل بعثاتها من البرلمانيين

---

(١) استناداً الى تقرير مؤتمر عام ١٩١٠ ، « المجلة السياسية والبرلمانية » ، ١٩١٠، ص ٥٠٩ .

والموظفين كما تشاء . وذلك ضعف في التحديد .

وتحاول احزاب اخرى ، من جهتها ، زيادة عدد موظفيها والدائمين منهم خصوصاً ، بصورة منتظمة . فهم يفهمون الحزب على انه جيش محترف فعلا ، وعلى الاقل في اطاراته . وبهذا المعنى كتب لينين صفحات حاسمة خاصة في كتابه « ما العمل ؟ » فقد كان كارهاً للجمود الرهيب الذي كان يصيب العمل الثوري من جراء العمل اليومي في المعمل ، والمخزن ، والمشغل . وكان يعتقد ان الاخلاص او الانقطاع الدائم والكامل ، بدون توقف او مضايقة من اهتمامات خارجية ، ضروري لتكوين المحركين الفعليين في الحزب الجديد . من هنا انطلقت الفكرة التي دعا اليها عدة مرات من اجل انشاء طبقة حقيقية من الثوريين الممتهنين الذين يكونون نواة مركزية للحزب ، والذين يشكلون ركيزة النضال فيه. وبهذا الصدد يقول: « كل عامل محرض ، موهوب الى حد ما ، وفيه دلائل تبعث على الامل ، يجب ان لا يعمل ١١ ساعة يومياً في المعمل . يجب علينا ان نتدبر الامر بحيث يعيش على نفقة الحزب » (١) . ثم يوضح اكثر فيقول : « يجب الاعتماد على اشخاص يكرسون للثورة اوقات فراغهم المسائية ، بل كل حياتهم » (٢) اي على «اشخاص مهنتهم العمل الثوري»(٣).

ولم تكن افكار لينين تعني فقط القادة والموجهين بل المناضلين ايضاً . وعلى الصعيد العملي ، بمقدار ما يعتمد هؤلاء في معاشهم على حساب الحزب ، فانهم بالطبع يتولون المراكز القيادية ، لانهم وحدهم الذين يجدون تحت تصرفهم اوقات الفراغ الضرورية للقيام بعملهم خير قيام . فخلق « طبقة ثورية ممتهنة » يعني خلق طبقة من « القادة الممتهنين للاحزاب الثورية » ، حلقة داخلية عملها اذكاء حماس الجماهير ، وركيزتها امتهان العمل داخل الحزب ، يعني خلق بيروقراطية اي اوليغارشية . ولو كانت الوظائف داخل الحزب وظائف انتخابية خالصة لكانت البيروقراطية هنا تتلاءم مع الديموقراطية . ولكن الحال مختلف – ولا يمكن ان يكون الا مختلفاً – ، فالمناضلون الاكفاء لملء مركز دائم والذين يقبلون بذلك ليسوا كثيري العدد . فادارة الحزب تتشدد في مراقبتهم لتطمئن الى كفاءاتهم التقنية والى اخلاصهم السياسي . وهذه الادارة ترتكز بصورة واسعة على الموظفين الموجودين في مراكزهم ، كما راينا . وهكذا تولد اوليغارشية حقيقية ، تمارس السلطة ، وتحتفظ بها وتنقلها عن طريق التعيين .

---

(١) اوردها جول مورو ، سوسيولوجيا الشيوعية ، باريس ، ١٩٤٩ ، ص ٤٠-٤١

(٢) اسكرا ، عدد ١ .

(٣) « ما العمل ؟ » ، المجموعة الكاملة ، مجلد ٤ ، ١٩٢٩ ، ص ٥١٢ .

وتتخذ احياناً اوليغارشية البيروقراطيين شكل اوليغارشية تكنوقراطيين وتقام « مدارس الكادرات » داخل الحزب للذين يعدون لممارسة وظائف الادارة . وهذا النظام استعملته اولا الاحزاب الاشتراكية في محاولتها لاعداد نخبة سياسية داخل الطبقة العاملة . وفي سنة ١٩٠٦ ، اسس الحزب الاجتماعي الديموقراطي الالماني في برلين « مدرسة الحزب » وخصصها لاكمال تدريب موظفي الحزب الموجودين في مراكزهم ، ولاعداد المرشحين لوظائف في الحزب اوفي النقابات (١) . وفي سنة ١٩١٠—١٩١١ ، التحق بهذه المدرسة ١٤١ طالباً منهم ٥٢ موظفاً في الحزب و٨٩ مرشحاً ، وجد ٤٩ منهم وظائف عند تخرجهم في المدرسة . ونمت الاحزاب الشيوعية هذه المدارس بصورة منهجية منتظمة . ويلاحظ في الحزب الشيوعي الفرنسي في الوقت الحاضر وجود ثلاثة انواع منها ، المدارس المركزية ، المدارس الفدرالية ، للقادة الكبار (البرلمانيين ، اعضاء اللجنة المركزية ، المندوبين الفدراليين . وعدد المناضلين الذين تابعوا الدروس فيها سنة ١٩٤٧—١٩٤٨ بلغ ٩٦) و « مدارس ذات اربعة اسابيع » ، مخصصة للملاكات الفلاحية وللملاكات « مجموعة موظفي » الحركات التابعة (في سنة ١٩٤٧—١٩٤٨ مر بهذا الفرع ٢٩٢ مناضلا) . والثانية ، حيث تدوم الدروس ١٥ يوماً ، تخصص لاعضاء اللجان الفدرالية ولجان الشعب (٢٠٧١ في سنة ١٩٤٧ — ١٩٤٨)(٢). ثم هناك مدارس في موسكو لاعداد الملاكات العالية ، ارفع الملاكات ، وترتادها الارستقراطية العليا للحزب .

وقد اعتمدت الاحزاب الفاشية لاسيما الحزب الاشتراكي، مناهج مشابهة . فبعد ان استلم هذا الحزب الاخير زمام الحكم انشأ مدارس الرؤساء لاعداد الملاكات المتوسطة والعليا. وقد بلغت عملية اختيار الرؤساء المستقبلين واعدادهم درجة عالية من الاتقان . فمن بين جميـــع اعضاء الشبيبة الهتلرية كان يتم اختيار ١٠٠٠ فرد في السنة. وبعد اعداد اولي في «مدارس ادولف هتلر» ، كانت تجري عملية غربلة جديدة صارمة. بعدها يقبل عدد صغير من رؤساء المستقبل لتدريب خاص مدته ٣ سنوات . ثم بعد زيارة للخارج ، غايتها توسيع الافاق لديهم ، كانت تخصص السنة الدراسية الاولى للتثبت من شخصيتهم ومقاومتهم. وكانت السنة الثانية تخصص لاعدادهم ذهنياً، اما الثالثة فلاعطائهم معلومات تقنية . وبعدها كان يجري تمرينهم عملياً لدى رئيس في الحزب . وبكل تأكيد ، لا يمكن ان تجري مثل هذه الطرق الا في نظام الحزب الواحد

---

(١) روبرتو ميشال ، المرجع المذكور ، ص ١٥ .
(٢) معلومات مستقاة من تقرير السيد كازانوفا للجنة المركزية ، لجنة ٢٨ شباط ١٩٤٩ ومن مقال بارينو . « دفاتر الشيوعية » ، تشرين ١٩٤٩ ، ص ١٢٤١ .

حيث تختلط عملية انتقاء رؤساء الحزب بعملية انتقاء الكادرات السياسية للدولة .

لقد اعد نظام خاص في الحزب الاشتراكي النمساوي الحالي لهذه الفئة المميزة من المناضلين الذين تطلق عليهم الانظمة تسمية اعوان الحزب والذين يعرفون عموماً باسم رجال الثقة . يتوجب على هؤلاء متابعة دروس مركزية للتدريب والاعداد ينظمها الحزب (المادة الاولى في الانظمة) . فان ارادوا الوصول الى « المراكز العليا في الحزب » وجب عليهم التردد على المدارس العليا للتدريب المتقن . وتنظم لائحة رجال الثقة من قبل لجان المحافظات التي ينتخب اعضاؤها من قبل مندوبي الشعبات المحلية لكن هذه الشعبات لا تستطيع ان تنتخب كأعضاء في لجنتها الا من رجال الثقة . وبما ان قادة الشعبة يختارون عادة من قبلها هي ، اي الشعبة ، كمندوبين الى اجتماعات المحافظات حيث يتم اختيار لجان المحافظات ، ينتج من ذلك تحرك ضمن دائرة مغلقة : اذ يلعب رجال الثقة دوراً اساسياً في تعيين لجنة المحافظة ، التي تعين هي نفسها رجال الثقة . انها اوليغارشية يتم الدخول اليها بالانتقاء وبالتردد ايضاً على مدارس الكادرات. تطبق هذه المنظمة بصورة رسمية ، وبعد اتقانها ، واجراءات تقوم بها الاحزاب الاخرى من دون ان تعلنها. وهي تعبر عن جهد لجعل النظام ديموقراطياً. وتوجد لائحة برجال الثقة يمكن للشعب ان تختار منها زعماءها . ولكل شعبة الحق في ان تقترح على المحافظة تسجيل اسماء على هذه اللائحة . ورجال الثقة متعددون (٥٠٠٠٠ على ٦١٤٠٠٠ عضو سنة ١٩٥٠) وهناك جهود فائقة تبذل لاجل اعطاء القاعدة امكان اختيار قادة الاوليغارشية .

تأليف « الحلقة الداخلية » وتجديدها : عندما تأخذ ادارة الحزب الطابع الاوليغارشي ، مهما يكن شكله ، تطرح مشكلتان مهمتان : مشكلة تأليف الحلقة الداخلية ومشكلة تجديدها. والمشكلة الاولى هي في قياس التباعد بين البنية الاجتماعية لجماهير المنتسبين وبين اعضاء « الحلقة الداخلية ». ومجمل القول انه يجب تطبيق الاساليب التي استعملها ج. ف. س. روس تجاه البرلمانيين البريطانيين(١) على زعماء الاحزاب. انما لم يتم هذا ابداً بشكل منظم ، واكتفى الكثير من المراقبين بابداء ملاحظاتهم التجريبية ، وان كانت مع ذلك مهمة. فلوحظ مثلا ارتفاع كبير في نسبة المحامين والاطباء وذوي المهن الحرة غالباً في ادارة الاحزاب البورجوازية ، والانخفاض النسبي في عدد التجار والصناعيين و الحرفيين او الفلاحين ، اي اولئك الذي يشكلون جماهير الطبقة البورجوازية .

---

(١) روس ، التمثيل البرلماني ، ط ٢ ، لندن ، ١٩٤٩ .

وكذلك يحتل « المثقفون » (اساتذة ، كتاب ، صحفيون) مركزاً مرموقاً جداً على رأس الاحزاب العمالية ، مركزاً لا يتناسب مع اهميتهم العددية . لكن هذه الملاحظات تبقى مبهمة جداً لانها لا ترتكز على اي مستند رقمي ولا على اي تعداد صحيح . وهي اذاً لا تهم الا القادة الكبار دونما اعتبار للملاكات الدنيا ، اي صفوف الضباط في الاحزاب الذين تعتبر اهميتهم فائقة . اخيراً ، لا تعنى هذه الملاحظات بمنشأ هؤلاء الرؤساء .

قد تفيد المقارنات بين الطبيعة الاجتماعية للقادة المنتخبين فعلا وطبيعة القادة المعيّنين باساليب اوتوقراطية . فهي تؤدي بدون شك الى طرح مشكلة الديموقراطية بشكل جديد . وليس اكيداً ان التركيب الاجتماعي لمجموعة من الرؤساء المنتخبين ، هو اقرب الى التركيب الاجتماعي لجماهير المنتسبين منه الى التركيب الاجتماعي لاوليغارشية من الرؤساء وصلوا بالطرق الاوتوقراطية . ان كل شيء يدل على العكس ، اي على بعد الشبه . فالفلاحون لا يختارون نوابهم من الفلاحين بل من بين المحامين ، لانهم يعتقدون ان هؤلاء هم اكفأ للدفاع عن مصالحهم في البرلمان. كذلك يختار اعضاء الاتحادات الحزبية رؤساءهم بالنظر الى ما يتمتع به هؤلاء من كفاءات وقدرات خطابية ، اكثر من النظر الى طبقتهم الاجتماعية . وحتى في الاحزاب العمالية ، حيث الضمير الطبقي اكثر نمواً ، فان الاشياء لا تختلف كثيراً . وانه لذو دلالة ان تكون نسبة العمال اكبر بين الزعماء الشيوعيين ، المعينين اوتوقراطياً ، اكثر من نسبتهم بين الزعماء الاشتراكيين الذين وقع الاختيار عليهم بطرق اكثر ديموقراطية . وفي الاساس ، يصطدم مفهومان لتمثيل ، احدهما حقوقي ويرتكز على الاقتراع او التفويض والانتداب ، والاخر تقني يرتكز على التشابه الفعلي بين الجماهير وبين من يحكمها . اولا يمكن تصور ديموقراطية علمية ، يكون فيها البرلمان مؤلفاً من نماذج من المواطنين يمثلون على مستوى مصغر بنية الامة الحقيقية ، اي برلماناً مؤلفاً وفقاً للاساليب ذاتها المتبعة في سبر اغوار الرأي العام (طريقة غالوب) .

قد تقترب بعض الاحزاب ، الاوتوقراطية والاوليغارشية بالمعنى الدارج من هذه الديموقراطية العلمية . فالاحزاب الشيوعية ، خصوصاً ، تقوم بعمل منظم لزيادة نسبة كادراتها العمالية بغية تأليف ادارتها العليا على صورة القاعدة . وهي تلاقي بهذا الصدد صعوبات كبرى . لقد اشار تقرير للسيد ليون موفي امام اللجنة المركزية ، انه في سنة ١٩٤٩ كان عدد العمال ٩ فقط من اصل ٤٠ عضواً في اللجنة الفدرالية التابعة لمنطقة اين ، و١٥ على ٤٠ في لجنة الـ « ايسن » ، وعلى ٤٦ في لجنة» كوت دونور» ، و١٧ على ٥٢ في لجنة « هوت غارون» و١٣ على

٤٣ في لجنة الـ «جيروند» (١). وفي مؤتمر جانيفيليه، سنة ١٩٥٠، الحّ السيد اوغيست لوكور الحاحاً مطولا على نقص الكادرات العمالية. واشار الى الدائرة ١٥ في باريس حيث تقوم مصانع سيتروان وحوالي اكثر من مئة مصنع غيرها، كان العمال سبعة فقط من اصل ١٧ سكرتير شعبة، «وذلك بعد اجتماعات الشعبات الاخيرة حيت تمت تصحيحات مهمة». وكان يقدر انه، في اتحاد الـ «سين» فقط، كان يجب ايجاد اكثر من ١٠٠٠ سكرتير خلية» (٢). وتجدر الملاحظة الى ان القضية ليست فقط في ايجاد تركيب داخل الحلقة الداخلية يكون مشابهاً للتركيب الاجتماعي الذي تتألف منه قاعدة المنتسبين. فالجهد منصب فقط على العمال بسبب ما تسبغه عليهم العقيدة الماركسية من مزايا خاصة في مادة العمل الثوري. رغم ذلك كله، يؤدي ايضاً هذا الجهد المبذول الى اتصال افضل بين القاعدة والقادة، وذلك تبعاً للنزعة العامة للحزب التي تتلاءم، بهذا الصدد، مع مفهوم «الديموقراطية العلمية».

لكن هذا المفهوم نظري اكثر منه واقعياً. اذ يمكن، في التصور المجرد، الادراك بان «الحلقة الداخلية» هي صورة مطابقة تماماً للتركيب الاجتماعي للجماهير التي تديرها هذه الحلقة، كما ان المستنطقين على طريقة «غالوب» يمثلون بنية الجماعة التي يراد درسها عن طريق سبر الغور. وفي الواقع، هناك فارق اساسي يفصل النظامين والمذهبين: فالعينات التي يتعامل معها غالوب تبقى بين الجماهير المأخوذ رأيها، في حين ان اعضاء «الحلقة الداخلية» مفصولون عنها. والانفصال تام بالنسبة الى الكادرات المهنية. والقول بانهم يؤلفون ٥٠ في المئة عمالا و ٥٠ في المئة مثقفين ليس صحيحاً. بل يجب القول إنهم ٥٠ في المئة من قدامى العمال و ٥٠ في المئة من قدامى المثقفين...

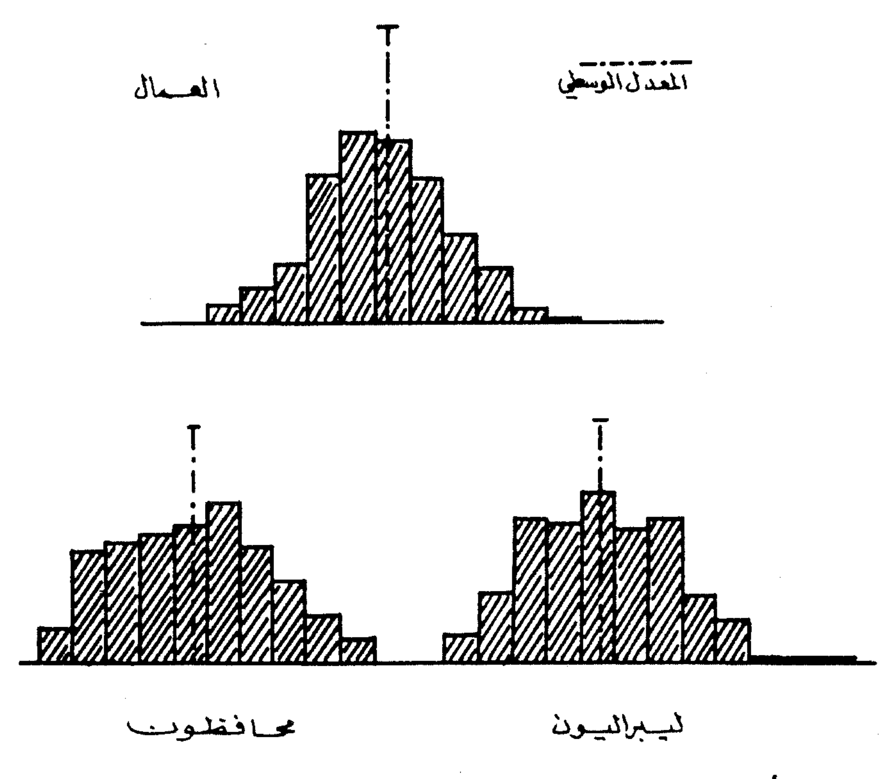
والتعبير الفرنسي «خارج من الشعب» يدل بالضبط على الاصل وعلى الانفصال. وقد اشار روبرتو ميشال بقوة الى التحول السيكولوجي الحاصل داخل الزعماء السياسيين من اصل بروليتاري. فالانفصال، وان كان خفيفاً ملطفاً، فهو موجود ايضاً في الكادرات غير المهنية: لان ممارسة المسؤولية تحول من يحملها. وسيكولوجية الزعماء ليست ابداً مشابهة لسيكولوجية الجماهير، حتى ولو كان للرؤساء البنية الاجتماعية نفسها التي للجماهير. وفي الواقع مهما كانت اصول الزعماء فانهم يميلون الى الاقتراب بعضهم من بعض، والى تكوين طبقة من الرؤساء. اما مفهوم التمثيل العلمي فوهمي لان كل سلطة هي اوليغارشية.

---

(١) اوردها شامبر، الحياة الاقتصادية والسياسية، تشرين الثاني، ١٩٤٩.
(٢) ليكور، تقرير لمؤتمر ١٩٥٠، ص ٢٤ و ٢٥.

وكل اوليغارشية تنزع الى الشيخوخة . فمشكلة تجديد الكادرات الحزبية ، وكذلك تجديد شباب الحلقة الداخلية ، تقضي بالنضال ضد هذه النزعة الطبيعية. وعندما ترتكز الاوليغارشية الحزبية على التسمية والتعيين الذاتي (الانتقاء) ، فان النزعة الى الشيخوخة تنتج من صفة الديمومة ، التي ترتديها الوظائف القيادية . فالرؤساء لا يوافقون مطلقاً على ترك الحكم بارادتهم وعلى التقاعد الذي لا يكون اوتوماتيكياً . ويحدث الشيء نفسه تقريباً عندما يكون زعماء الحزب منتخبين من قبل المنتسبين . «ويكثر الكلام عن الصفة النزوية المتقلبة لرضا الجماهير، كما يقول العالم الاجتماعي الالماني برنشتين. ولكن الرئيس الذي يقوم بواجبه خير قيام هو اكثر امانا على وضعه ومركزه من وزير في الملكية البروسية المؤسسة على بركة الله» . وفي الواقع ، تبدو النزعة نحو الشيخوخة لدى الزعماء اقوى في الاحزاب الديموقراطية منها في الاحزاب الاخرى. ويشير ماريام وغوسنل الى ان ١٣ شخصاً فقط لم يعد انتخابهم من اصل ٥٠٠ انتخاب للجان الاحزاب في الدوائر الانتخابية الاميركية : وكل التغييرات الاخرى تمت عقب وفاة المسؤول القديم او انسحابه بملء ارادته . وقد دل الدرس المعمق للاحزاب الاشتراكية على الصعوبة البالغة التي تلاقيها العناصر الفتية لتكون مقبولة لدى المناضلين . والعائق دون تجديد شباب الحزب يعود الى معارضة القاعدة لذلك اكثر مما يعود الى معارضة القيادة العليا. فالوجوه الجديدة ليست محبوبة في الشعبات. وليس محبوباً ، بشكل خاص ، الصعود السريع . يجب اتباع مسلك شريف وبطيء ، للوصول الى مراكز قيادية حقيقية ، ويجب لذلك « اجتيــاز صفوف الحزب بنجاح » .

والتعلق بالوجوه الحرمة والمحافظة العميقة الجذور في نفوس الجماهير ، يلعبان هنا دورهما . ولكنهما ليسا وحدهما السبب ، على ما يبدو . فربما كان للغيرة العميقة والمظلمة اثر قاطع بهذا الشأن . لان التقدم في السن هو وحده الذي يثير الحسد ، ووحده الذي لا يجرح الاحساس بالمساواة . فالاعتراف لقديم بالتفوق لا يعني ولا يتطلب من الشخص الاعتراف بالحطة : اذ يمكن الوصول الى ما وصل اليه هذا عند الشيخوخة . وبالعكس فان تفوق الشاب يتخذ مسلكاً ارستقراطياً . فتندمج غيرة المساواة وخصومة الاجيال بغية مقاومة تجديد الكادرات في الاحزاب الديموقراطية . والظاهر البين ان الكادرات الشيوعية ، ذات الاصل الاوتوقراطي ، هي اصغر سناً واكثر فتوة من الكادرات الاشتراكية ذات الاصل الديموقراطي . وتلعب البنية الاجتماعية للاحزاب دوراً مهماً ايضاً : فمتوسط عمر زعماء الاحزاب البروليتارية ارفع من متوسط عمر زعماء الاحزاب البورجوازية . وفي مجلس العموم ، بدا العمر الوسطي للاعضاء ، خلال انتخابهم الاول اعلى بالنسبة الى العمال



٢٠ - أعمار النواب في مجلس العموم في أول انتخابات جرت لهم سنة ١٩١٨ - ١٩٣٥[1]

منه بالنسبة الى الاحزاب المحافظة والليبرالية : ٤٣ سنة و ٧ اشهر للمحافظين ، و ٤٣ سنة و ١٠ اشهر لليبراليين ، وما يقارب ٤٧ سنة في ما خص العمال (الارقام تعود الى الفترة الواقعة بين سنتي ١٩١٨-١٩٣٦ ، راجع المصور الرقم ٢٠) .

ان يولد المرء غنياً او نبيلا فذلك يعني كسب عدة سنوات تقدم على اولاد العمال. فالاحزاب البورجوازية يمكنها ان تختار رؤساء اصغر سناً من الاحزاب البروليتارية لان الكادرات البورجوازية اسهل تركيباً . وبالرغم من نظام المساعدات المدرسية ، تعتبر نسبة اولاد العمال الذين يتابعون دراستهم الثانوية والعمالية ادنى من نسبة اولاد الصناعيين ، والتجار ، والاطباء ، والمحامين الخ ، فخلال الحربين كان

(١) وفقاً ل : ج . ف . س . روش ، التمثيل البرلماني ، ط ٢ ، لندن ، ١٩٤٩ .

٥٠ في المئة من النواب المحافظين من خريجي الجامعات في مقابل ٤٢,٥ في المئة لليبراليين و ٢٢,٢ في المئة فقط للعمال . و ٩٦,٥ في المئة من النواب المحافظين مروا بالمدارس الثانوية او المدارس الرسمية ، في مقابل ٨٦,٥ في المئة من النواب الليبراليين وفي مقابل ٢٨ في المئة من النواب العمال . هذه الارقام بليغة رغم انها لا تتعلق الا بنواب الاحزاب ، اي بالكادرات العليا . اما في الكادرات الدنيا فان نسبة الزعماء العمال الذين تلقوا ثقافة ثانوية او جامعية هي ادنى بكثير . وحتى لو اعتبر التعليم الثانوي والعالي غير كاف كأعداد سياسي ، فانه ، رغم ذلك ، يعطي ، على الاقل ، ثقافة عامة ، وفناً في تحليل الوقائع والاحداث وغرضها — اي بلاغة — هي جميعها مفيدة جداً لكادرات الحزب . ونظراً الى عدم تلقي مثل هذه الثقافة في الصغر اضطر الكثير من مناضلي العمال الى التعلم في ما بعد ، الامر الذي أخر في وصولهم الى المراكز القيادية . ولا ننسى ، بالرغم من كل ذلك ، ان جماهير الاحزاب البورجوازية ، بحكم تعريفها بالذات ، تتألف من بورجوازيين انتفع معظمهم من التعليم الثانوي وحتى العالي ، الامر الذي يفتح باب المزاحمة واسعاً للوصول الى المراكز القيادية . اذاً ، « فتجديد الشباب » ليس عملية مؤمنة بشكل مرض . و « الذقون البيضاء » الهرمة في الاحزاب البورجوازية تتشابه مع « كهنة » الاحزاب العمالية .

ثم ان درجة الشيخوخة في الكادرات وامكانات التجديد تتعلق الى حد بعيد بتنظيم الحزب بالذات . وقد بينا ان الانتخاب لا يؤمن التجديد بصورة مرضية ، وذلك خلافاً لما هو شائع . ولكن الاحزاب ذات البنيان الاوتوقراطي ليست اوفر حماية ضد العجز . فالشيخوخة ، في الواقع ، طبيعية بالنسبة الى الاثنين : الا ان اقدام المركز ، في الاحزاب الاوتوقراطية ، على عمل جذري قوي لتأمين تقدم النخبة ممكن ، وان الاجراءات الانتخابية تقيم العوائق في الاحزاب الديموقراطية . وكذلك تلعب درجة المركزية واللامركزية في الحزب دوراً مهماً . وتدل التجربة على ان تجديد الكادرات اسهل في الاحزاب ذات المركزية ، لان المقاومة ضد الشباب تكون قوية في الكادرات الدنيا المؤلفة من غير الاكفاء ، العاجزين عن الوصول الى المراكز العليا ، ولكنهم غيورون على صلاحياتهم ، ومقتنعون تماماً باهميتهم وقيمتهم ، فهم يقيمون حاجزاً غريزياً تجاه اولئك الذين يمكن ان يشكلوا خطراً على اوضاعهم كرؤساء . وهكذا يضاف ، في بعض الاحزاب الاشتراكية ، نفوذ الزعماء المحليين الى الاتجاه المحافظ للمناضلين مما يؤدي الى تحجر خطير . فالفرع الفرنسي الدولي العمالي يعتبر خير مثال على ذلك . عقب التحرير (تحرير فرنسا من الالمان) كانت مجموعات صغيرة من الفتيان المكونة اثناء المقاومة ، مستعدة للحلول محل

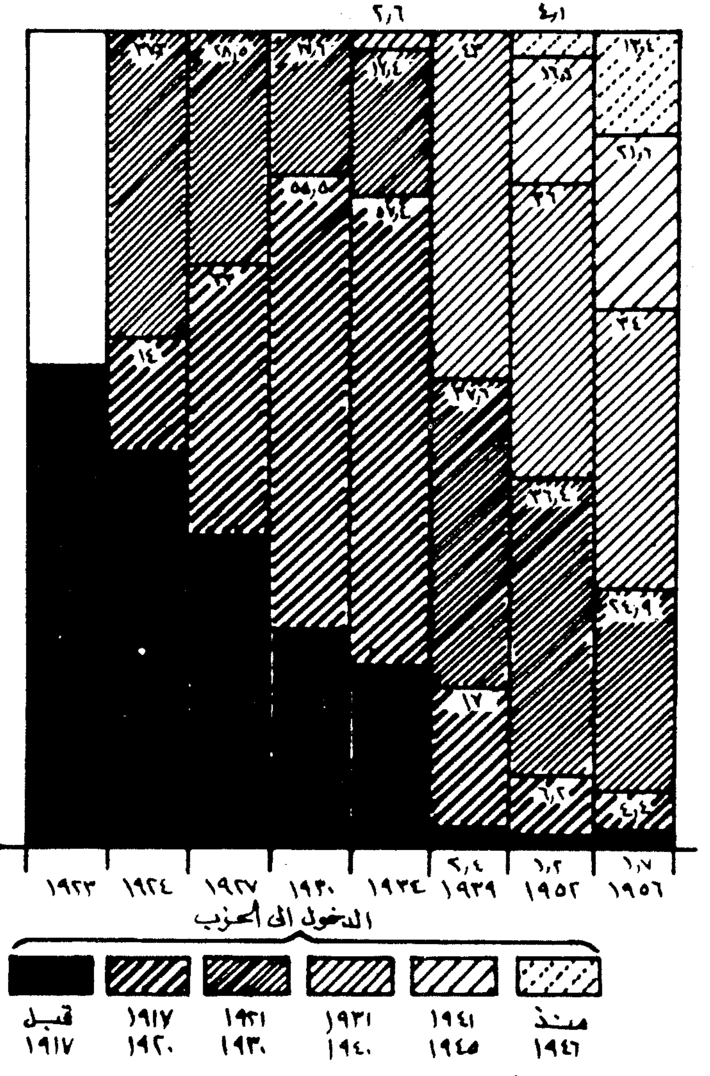
القدامى ولدفع دم جديد في جهاز كان بامس الحاجة اليه . وفي كل مكان تقريباً ، قامت الكادرات المحلية والمناضلون معاً يمنعون هذه المجموعات من الوصول الى المراكز القيادية التي يستحقونها . وكانت انظمة الحزب الجديدة ، تسهل هذا الابعاد، وذلك بفرضها شرط البقاء ٥ سنوات كاملة ومستمرة في الحزب للدخول الى الاجهزة المركزية ، او لإمكان الترشيح في الانتخابات التشريعية (كانت انظمة سنة ١٩٠٦ – ١٩١١ تفترض ثلاث سنوات فقط ، وهذا التطور الصاعد يعتبر ذا دلالة) . وكرس انفصال الفرع الفرنسي للاممية العمالية عن حركة التحرير الوطنية خيبة المجموعات الفتية. فعاد بعضها الى الجنرال ديغول اي الى تجمع الشعب الفرنسي ، وهجر كثيرون منهم السياسة. وكان الضرر محيقاً اكثر ما يكون بالحزب الاشتراكي الفرنسي لان استبعاد المجموعات البديلة هو احد الاسباب الجوهرية في تأخره منذ سنة ١٩٤٦ .

وبالتحديد ، يبدو ان الاحزاب ذات المركزية هي التي تهتم باقامة نظام، لتجديد الرؤساء، مربوط تماماً بالمدارس المختصة لتدريب الكادرات. وذلك لان اسناد المسؤوليات الى رجال شبان، يفترض انه قد سبق لهم ان تلقوا تدريباً سياسياً وتقنياً لازماً . والاحزاب السياسية تشدد على هذه المسألة . وقد اشار السيد اوغست لوكور في تقريره لمؤتمر الحــزب الشيوعي الفرنسي ، سنة ١٩٥٠ ، الى ضرورة « عدم ترك الحزب يشيخ » . ثم استشهد بكلمة باسكال : « شيء عظيم ان يولد المرء نبيلا ، فهو يكسب عشرين سنة مرة واحدة » ، ثم يضيف ، « عشرون سنة يعفى خلالها ابناء النبلاء من اضاعة الوقت في التزلف ... واليوم لم يعد ابناء الكادحين محتاجين الى التزلف » (١) . ثم يذكر السيد لوكور ، بأن موريس توريز كان عضواً في المكتب السياسي وهو ابن خمس وعشرين سنة ، وبنوا فراشون ابن ثلاثين . وكان شعار مؤتمر سنة ١٩٥٠ تجديد الكادرات . وهناك اتجاهات مماثلة اخذت تظهر لدى الاحزاب الشيوعية في البلدان الاخرى ، حيث ربطت بتطور الخط السياسي للحزب. ففي الاتحاد السوفياتي بذلت محاولات كثيرة من اجل تجديد الكادرات ، وعلى عدة دفعات ، وكانت في الغالب تتعاصر مع تبديل الاتجاه .

ونجد آثاراً من ذلك في الاحصاءات المتعلقة بتاريخ دخول المندوبين لدى المؤتمرات القومية الى الحزب (المصور ٢١) . ليس من توافق دقيق بين تاريخ الدخول هذا وعمر المندوبين ، الا انه قد يوجد توافق تقريبي محتمل بين الظاهرتين فتجديد الشباب الاهم قد جرى بين سنة ١٩٣٤ وسنة ١٩٣٩ . ففي مؤتمر سنة ١٩٣٤

---

(١) ليكور ، تقريره لمؤتمر ١٩٥٠ ، ص ٢٣

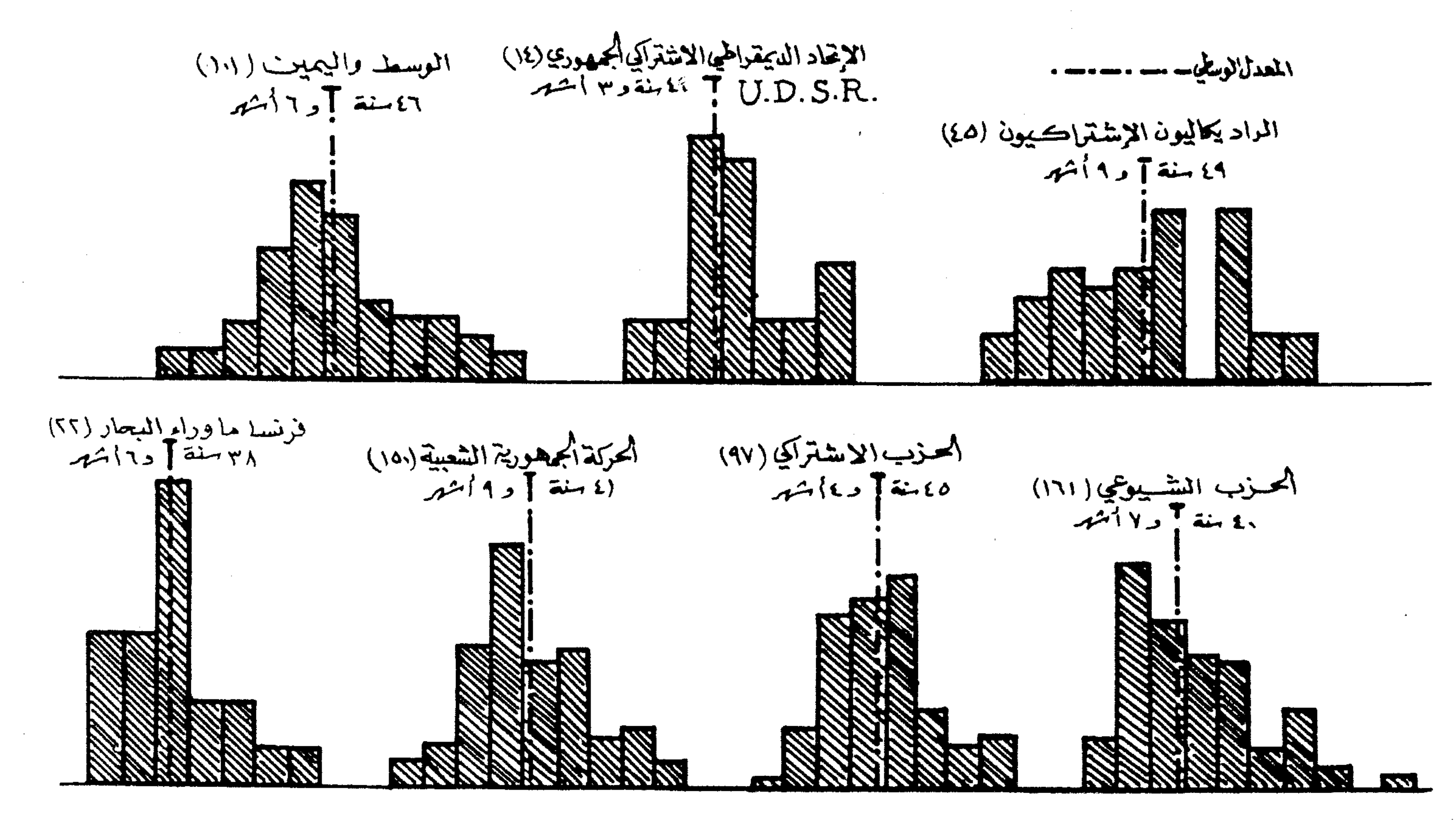


٢١ ـ تجديد كادرات الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي، توزيع المندوبين إلى مؤتمر الحزب، بحسب الأعمار

كانت نسبة المندوبين البلشفيك القدامى المنتسبين قبل سنة ١٩١٧ ، ٢٢,٦ في المئة و ٥٧,٤ في المئة كانوا بلشفيك دخلوا اثناء الحرب الاهلية (١٩١٧–١٩٢٠) ، و ١٧,٤ في المئة دخلوا في الحزب سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٢٩ ، و ٢,٦ في المئة شيوعيون

دخلوا الحزب منذ سنة ١٩٢٩ ، و٣٧,٦ في المئة بين سنة ١٩٢٠ و ١٩٢٩ ، وفقط ١٧ في المئة كانوا تابعين لدورة الحرب و ٢,٤ في المئة للحرس القديم السابق للثورة . واذا كانت ارادة التجديد ظاهرة جلية في الاحزاب الشيوعية ، فهذه الارادة لا تطبق باستمرار لان مراحل التجديد ترتبط عادة بتحولات تجري في سياسة الحزب . وخارج هذه المراحل لا يهمل التجديد كلياً وانما لا يتم بشكل منهجي منتظم . هذا ومن الممكن الاشارة الى بعض دلائل الشيخوخة في الكادرات العليا . وبالعكس فقد حاول الحزب الوطني الاشتراكي ، بعد ان استلم الحكم وضع طريقة تتيح تجوال النخبة عن طريق نظام مدارس الرؤساء التي اشرنا اليها .

يتميز تجديد « الحلقة الداخلية » في الاحزاب الديموقراطية وغير المركزية بصفة الاستثناء او المداورة . في الحالة الاولى ، ينتج من ظروف خاصة وغير عادية . ويمكن هنا ذكر مثال الحزب الراديكالي الاشتراكي الفرنسي عقب التحرير . فالعادة والصحفيون دفعوا الناس الى النظر الى الراديكالية على انها حزب قديم . وعلى الصعيد الواقعي ، كان متوسط عمر نوابه في البرلمان اعلى من متوسط اعمار بقية الاحزاب ، وذلك بسبب ارتفاع نسبة وجود الشيوخ فيهم (٢٩ في المئة من ممثليه كانوا فوق الستين في مقابل ٦ في المئة في الفرع الفرنسي للاممية العمالية ، و ٣ في المئة في الحزب الشيوعي والحركة الجمهورية البرلمانية) . لكن فرقاً من الشباب كانت الى جانبهم ، بنسبة اعلى من جماعات الشباب في الاحزاب الاخرى ، الا في ما خص الحركة الجمهورية البرلمانية والشيوعيين : ١٤ في المئة من النواب الراديكاليين كانوا دون سن ٣٦ ، في مقابل ٨ في المئة فقط للنواب الاشتراكيين ، و ٤,٥ في المئة كانوا دون سن ٣١ ، في مقابل ١ في المئة في الفرع الفرنسي للاممية العمالية (صورة رقم ٢٢) . هذه الفرق المجموعات تكونت خلال المقاومة ، كمجموعات الحزب الاشتراكي سنة ١٩٤٥ ، الا ان هذه المجموعات لم تتسرب الى الجهاز القيادي في الحزب ، في حين ان المجموعات الراديكالية قد فعلت ذلك . وقد تضايقت المجموعات الاشتراكية من المقاومة التي قام بها المناضلون في القاعدة والكادرات الدنيا ، اما المجموعات الراديكالية فلم تجد امامها مناضلين ، ولا كادرات دنيا تابعة ، وذلك بسبب تفكك الحزب على اثر الحرب والاحتلال . وكانت مقاومة الحزب الراديكالي ، بسبب ضعف بنيته ، اوهن امام هذه الاحداث واضعف من الحزب الاشتراكي ذي البنية المتينة . هذا وقد تورط الكثير من زعمائه في المغامرة الفيشية ، بحيث وجدت المجموعات الجديدة الساحة خالية امامها لتعمل . واذا قارنا بين ظاهرة تكوين « الفتيان الاتراك » سنة ١٩٣٤ وبين الدلائل المماثلة في مختلف الاحزاب المحافظة والمعتدلة في الخارج ، نرى ان انعدام الهيكل القوي يمكن ان يساعد على تجديد



٢٢- توزيع النواب في الجمعية الوطنية الفرنسية حسب الأعمار ١٩٤٦

الاحزاب على اثر الازمـــات الاستثنائية . وبالعكس ، تقف مقاومة « الكهنة » والكادرات (التابعة) ، التي تخفف من حدة عنف الازمـــات في الاحزاب ذات البنية القوية ، بوجه انتفاع الاحزاب من فرصة التجدد . وتشبه هذه الطريقة ، بعض الشيء ، عملية ابعاد غير الاكفاء عن طريق المنافسة الحرة ، وتلافي خطر التحجر في الانظمة النصف موجهة . ويمكن ذكر نشاط مكاتب الدراسات كمثال على التجديد الملتوي . فهذه المكاتب تمكن الفنيين الشبان سريعاً من ممارسة دور قيادي في الحزب ، دونما حاجة الى اتباع الدرب الطويل المفروض من قبل المناضلين القدامى. فهؤلاء الفنيون يعملون في البداية في الظل ، حيث لا يكون عملهم قليل الفعالية ، لان مكاتب الدراسات تعد مشاريع القوانين المودعة من قبل برلمانيي الحزب ، وتحضر البرامج وخطوط المعركة الانتخابية . وبعدها يمكن لقادة الحزب ان « يدفعوا » بهم الى البرلمان اولا ثم الى مجالس الوزراء في ما بعد . هكذا وجد المثقفون الشباب في الحزب العمالي البريطاني ، مجالات المستقبل مفتوحة امامهم . وصعود رجل كالسيد غيتسكل هو خير دليل على هذا التجديد الجانبي . ويمكن ان نقارن به مثال الحزب الاشتراكي البلجيكي ، حيث يلعب معهد اميل فاندرفلد دوراً مشابهاً ، ومثال الحزب المسيحي الاجتماعي البلجيكي الذي اسس ، على النسق ذاته ، مركز الدراسات والمستندات ، ومثال الفرق المتخصصة في الحركة الجمهورية الشعبية ، الخ . وتكون المقارنة مفيدة اذا تمت مع الحزب الاشتراكي الفرنسي ، الذي عزفت عنه جماعات المثقفين لان بنيته لم تمكنهم من اي عمل فعال . ونلاحظ ان النظام يستدعي مركزية قوية ، في حين تمثل مكاتب الدراسات قوة السلطة المركزية في الحزب ، وهذه السلطة تتدخل من اجل استمرار تقدم اعضاء الحزب . وهذا ما يزكي ملاحظاتنا السابقة .

وبالاجمال ، تشكل مقاومة الكادرات التابعة (اي غالبية اعضاء هذه الحلقة الداخلية) والنزعة المحافظة لدى جماهير المناضلين العقبتين الاساسيتين بوجه تجديد الحلقة الداخلية بحيث لا يعود تنقل النخبة وتحركها ممكنين الا في الاحزاب ذات المركزية القوية وحيث يمكن للقادة الاعلين ان « يفرضوا » الشبان ، او في الاحزاب السقيمة التنظيم حيث تكون الكادرات التابعة قليلة العدد وحيث تمكن المزاحمة الحرة من « كسر البندقة » في بعض الظروف الاستثنائية . ويؤكد توزيع النواب الفرنسيين في الجمعية الوطنية (١٩٤٦) ، وفقاً للاعمار ، هذه النزعة : فاعلى نسبة من العناصر الشابة (تحت ٣٦ سنة) توجد في الاحزاب الشيوعية (٣٣ في المئة) وفي الحزب الجمهوري الشعبي (٢٤,٥ في المئة) التي اشتهرت بمركزيتها القوية ، وبعدها يأتي الحزب الراديكالي (١٤ في المئة) ، واليمين (١٢ في المئة)

التي هي جميعها ضعيفة التنظيم . ويأتي في المؤخرة الحزب الاشتراكي (٨ في المئة) ، حيث تتوافق البنية القوية مع لامركزية قوية ونظام جد ديموقراطي في تعيين الرؤساء (المصور ٢٢) .

٣ ــ سلطة القادة

بهذا الصدد ، هناك حادثان اساسيان يبدو انهما يهيمنان على تطور الاحزاب السياسية منذ بداية القرن وهما : تزايد سلطة القادة ثم الاتجاه نحو اشكال من السلطة الشخصية . فنمو السلطة وتشخصن السلطة : ظاهرتان ملحوظتان اليوم عند الكثير من المجموعات الانسانية ، وليس في الاحزاب فقط . وقد خيّبا آمال دور « كايم » الذي رأى في ضعف السلطة ، وسيرها المتصاعد نحو « المؤسسة » الخصائص الاساسية لنمو الديموقراطية . والواقع ، ان هذا التطور يشكل على ما يبدو العنصر الاساسي لتزايد وتشخصن السلطة لانهما يتوافقان مع تزايد وجود الجماهير ، اي مع تطبيق المبادىء الديموقراطية .

تزايد السلطة : في سنة ١٩١٠ سبق لروبرتو ميشال ان اشار الى تنامي طاعة الانصار ، وهو في مجال تحليل بنيات الاحزاب الاشتراكية وبالاخص الاشتراكية الاجتماعية الالمانية . ماذا كان يقول لو شاهد الاحزاب ذات النمط الحديث : الشيوعية والفاشية ؟ لكان رأى ان الطاعة لا تتزايد وتشتد فقط بل ان طبيعتها تتحول ايضاً ، وان الخضوع الآلي قد توارى امام الخضوع السيكولوجي وان التمذهب اصبح احد الاسس المهمة في هذا المجال.

وعلى العموم يتوافق مجيء الاحزاب المتسلطة مع ظهور الاحزاب الجماهيرية . ولا شك في ان هذا التوافق ليس مطلقاً . ففي زمن الاحزاب ــ اللجان، شوهدت بوادر مظاهر السلطة . فالانتظام الذي طلب الى البرلمانيين البريطانيين التزامه من قبل «الجلادين » خير دليل على ذلك، وكذلك الاتجاهات الشبه ــ ديكتاتورية لبعض المتزعمين الاميركيين .

وقد حاول اجتماع ، « كوكس » ، برمنغهام ان يحسن النظام ويكمله ، بفرض انتظام دقيق ، على الناخبين والمنتخبين على السواء . ان الشعار الشهير « صوت كما يطلب اليك» يصور مسبقاً وقتنا الحاضر ويستبق اللوائح المقفلة في نظام التمثيل النسبي. ولكن هذهالحالات كانت تبقى استثنائيةوكانهذا الانتظام يتحمل الخروج عليه. وفي الواقع ، لم تكن وحدة الاقتراع موجودة دائماً في البرلمان البريطاني بالرغم من «الجلادين». وكانت ديكتاتورية المتزعمين تمارس على نطاق اعضاء اللجان، الضيق،

تلك اللجان التي كانت تسعى للحصول على مكاسب وعلى مراكز ، كانت ترتضي هذا الاسلوب كشرط للفعالية . وفي برمنغهام ، لم يكن الناخبون يصوتون كما يطلب اليهم ، حتى المنتخبين تمردوا على سلطة المؤتمر (الكوكس) . وفي اماكن اخرى تصرفت الاحزاب كمجموعات شخصيات لها كامل حريتها بعضها تجاه بعض . ولم تكن وحدة الاقتراع معروفة في اي مكان تقريباً . واحتفظت اللجان المحلية بحريتها المطلقة تجاه المركز ، وكان اعضاء اللجان قليلي العدد كجسم واحد او كمجموعة ولكنهم كانوا اقوياء كافراد بحيث يستحيل اخضاعهم لنظام قاس . ولم يكن هذا ينطبق فقط على البنية العضوية للاحزاب ، بل وعلى تركيبها الاجتماعي ايضاً . فهي بحكم تأليفها الاجتماعي من ارستقراطيين وبورجوازيين ، فرديين جداً في اعماقهم وليبراليين عموماً ، كان اعضاؤها ينفرون من كل انتظام حقيقي . وبكلمة مختصرة ، سادت فوضى محببة في كل مكان ، وبدرجات ومعان متفاوتة بتفاوت الاحزاب والبلدان .

وادى قيام الاحزاب الاشتراكية الى تغيير هذا النظام جذرياً لسبب ميكانيكي . اولا : كان الاهتمام منذ ذلك الحين فصاعداً منصباً على الاحاطة بالجماهير الكبرى وكان الانتظام وحده يتيح ذلك . حتى ليمكن القول ان زخم الحكم يتناسب حكماً وبالضرورة مع عدد الاشخاص الذين يخضعون له . ففي حلقة صغرى مؤلفة من خمسة عشر شخصاً يمكن للفوضى ان تكون محببة ، اما في جمعية من عشرة آلاف فانها تصبح فوضى خطيرة . وعندما يضم الحزب بعض المئات . فان مشكلة الحكم لا تطرح فيه ، ولكنه عندما يضم مليوناً فالمسألة تصبح شائكة جوهرية . لكن العامل الميكانيكي كان يتضاعف بعنصر اجتماعي : فبدلا من تجميع « البورجوازيين » الفرديين انفتحت الاحزاب الاشتراكية اساساً على الجماهير العمالية النازعة نحو المؤسسات الاشتراكية ونحو الانتظام ، بطبيعتها الذاتية . وكما سبق ان اشرنا ، تعتبر الحرية بالنسبة الى التاجر والصانع والحرفي والمحامي والطبيب والموظف ، مكسباً شخصياً ، تأكيداً للذات . فهو يضع لنفسه مكانها تحت الشمس عندما يجذب الزبائن في وسط المنافسة ، او يحصل على الشهادات العلمية بالجهد الاعزل . وبالنضال ضد الاخصام بغية اجتياز المباريات . فالاصالة بالنسبة اليه قوة ، ورفض قبول الافكار الموروثة ، عامل من عوامل الفوز . والانتصار الاكبر عند البورجوازيين ، ينتظر اولئك الذين يخترعون اي شيء : شعارا ، فكرة ، بضاعة ، دواء ، تصميماً لمسابقة . ويلائم المناخ الاميركي تماماً هذه العقلية . ولهذا لا يعرف العمال الاميركيون فكرة الطبقة ، ولهذا يبقى نمط تفكيرهم في اعماقه بورجوازياً .

اما في ما خص الطبقات العاملة الاوروبية ، فبالعكس ، تعتبر الحرية كسباً جماعياً .

واذا وضعت جانباً بعض الاحسانات الفردية وبعض الكلمات الحلوة – من نمط « اغن نفسك » – فان اي اصلاح اجتماعي جدي لم يتحقق قبل ان تكتشف البروليتاريا سلاح تحرير نفسها : العمل الجماعي . ويقال دائماً انها قاومت « قوة المال بقوة العدد » . ان هذا غير صحيح . لان العدد بذاته لا يستطيع شيئاً : فالآلاف التي جاءت الى القيصر ضارعة تطلب عونه من اجل حياة افضل ، في ٩ كانون الثاني سنة ١٩٠٥ ، والتي شقتها نيران بضع مئات من الكوزاك ، كانت عاجزة تماماً . فالجماهير الشعبية لم يحررها ابداً عددها بل انتظامها . وما فوز لينين ورفاقه الا بادراكهم هذه الحقيقة وباعطائهم الافضلية لتنظيم الحزب اولا . وتعرف الجماهير هذا الامر . فقد رأت باعينها ، ولمست بايديها ، الانتصارات التي حققها عملها المشترك المنظم ، والانتكاسات التي سببها تفرقها وتشتتها . عندما كانت الاضرابات متقطعة وغير منظمة ، لم يكن المضربون يحصلون على شيء يذكر ، وعندما كانت الاضرابات منظمة في منطلقها وفي ملاحقتها لقضاياها ، كانت النقابات تحصل في الغالب على النصر . وعندما كانت اصوات العمال تتوزع بين المرشحين الليبراليين او الراديكاليين ، لم تكن البروليتاريا تستطيع التأثير في البرلمان ، ولكنها عندما استطاعت ان تنصب على الاحزاب الاشتراكية ، اصبح للجماهير تأثير سياسي ، ادى الى التصويت على القوانين الاصلاحية . فبالنسبة الى هذه الجماهير ليس من معنى للتناقض الكلاسيكي بين الحرية والانتظام ، هذا التناقض الذي يرضي البورجوازية . فهي جماهير قد حصلت على حريتها بالانتظام . ان الاحزاب الجماهيرية تنزع بالطبع الى ان تكون احزاباً منظمة ، ليس تقنياً فقط ، بسبب حجمها ، ولكن اجتماعياً ايضاً ، بسبب عقلية اعضائها .

لقد دعم القواد هذا الميل ، بتصرفهم المنتظم المحكم من اجل الحصول على اكبر قدر ممكن من طاعة المنتسبين . وهناك دافعان كانا يسيران بهم في هذا الطريق . اولا ، حب السلطة : فالذي يمتلك ذرة من السلطة يبذل جهده لان ينميها دائماً . وهذه « النزعة التسلطية » الطبيعية تبدو قوية تماماً عند قادة العمال . فالرئيس المنحدر من الجماهير هو على العموم اقوى سلطاناً من زعيم من اصل ارستقراطي او بورجوازي . فالثاني يرى نفسه متفوقاً على من هم تحت امرته ، بالولادة ، بالتربية او بالثروة . في حين يعرف الاول نفسه بانه منهم : وان الامرة وحدها هي التي تميزه عنهم . فبالنسبة الى الرئيس الارستقراطي المنشأ تعتبر السلطة نتيجة لطبيعته المتفوقة ، اما الزعيم الشعبي فالتفوق عنده ناتج من السلطة . فالاول قد لا يهتم كثيراً بالانتظام ، اذ يقبل المجادلة فيه ، والمعارضة ، دونما خوف من ان يرى نفسه بين الجماهير ، اما الثاني فهو محتاج الى طاعتهم لكي يشعر بانهم دونه . اذاً فنزعة

التسلط لدى الزعماء الشعبيين تأتيهم من نوع من عقدة الحطة ، او بالاحرى من عقدة المساواة . وثم فلنشر الى اختلاف العقلية بين الطبقتين : فقد لاحظ الفيلسوف آلن بفطنة ان البورجوازي يعيش في نطاق الكلمات ، حيث لا بد من الاقناع والحجة (التاجر يقنع الزبون ، وكذلك المحامي بالنسبة الى المحكمة ، والاستاذ يقنع تلاميذه) ، في حين ان العامل يعيش في نطاق الاشياء التي تعصى على البلاغة ولا تخضع الا للقوة .

هناك سبب آخر يدفع بالقادة في درب نزعة التسلط : هو الفعالية . ان الانتظام لا يشكل فقط القوة الرئيسة للجيوش بل وايضاً قوة الاحزاب . فعلى الصعيد البرلماني ، يشكل انسجام الكتل ، الذي يوجه اصواتها في اتجاه معلوم ومعين من قبل زعماء الحزب ، كسباً عظيماً بالنسبة الى التشتت الفردي الذي كان ، ولمدة طويلة القاعدة . فعلى صعيد « الاضطرابات – الدعاية » ، وعلى صعيد هذا العمل غير البرلماني الذي يميز الاحزاب الجديدة قد بدا الانتظام اكثر قوة ايضاً . فالحزب الذي يضم جمهرة من المنتسبين قادرة على الخضوع لتوجيهات زعمائها ، في مختلف المجالات المتباينة ، وعلى القيام باضراب لانهم امروا به ، وعلى التوقف عنه لان القادة طلبوا ذلك ، وعلى تنظيم حملات وتظاهرات للمطالبة بامورها ، بناء على امر من المركز ، ثم على انهائها بناء على امر معاكس ، وعلى القيام ، عند اللزوم ، باعمال تخريبية ، وبمشاغبات ، وعصيان لان الزعماء ارادوا ذلك ، ثم العودة الى الشرعية والانتظام في الوقت المحدد ، – هذا الحزب يشكل سلاحاً خطراً بفعل قوته . حتى في المعارضة ، وان قلة ، يستطيع ان يثقل كاهل اي نظام فيدمره او يقتلعه من جذوره . وبدون انتظام ، كيف سيصبح حال الحزب الشيوعي في فرنسا ؟ وبدون انتظام ، هل كانت افعال الحزب الوطني الاشتراكي في المانيا او الكتائب في ايطاليا ممكنة ؟

وقد عدلت ، في الاحزاب الاشتراكية ، ارادة ديموقراطية مخلصة ، والى حد ما ، هذا التزايد في تسلط الرؤساء . وبالرغم من تراجعها ، بوجه عام ، ظلت فيها الاجراءات الانتخابية محتفظة بتأثير لا مثيل له في اي حزب آخر : فهذه لم تنظم في غيرها ، بمثل هذه الدقة والضبط والضمانات . ولم يحتفظ المنتسبون اذاً في اي مكان آخر ، كما هي الحال في هذه الاحزاب ، بسلطة نظرية متطورة للرقابة وللرفض . ففي بعض الاحزاب الاشتراكية يؤمن التمثيل النسبي ل « الاتجاهات » داخل اللجان القيادية ، مراقبة دائمة ومستمرة على الجماعات التي تتولى السلطة بواسطة عناصر اقلية . وفي احزاب اخرى ، يعترف للاعضاء بالحق في المساهمة المباشرة في حكومة الحزب عن طريق الاستفتاء الداخلي . وهذا النظام طبق في ايطاليا قبل سنة ١٩١٤ حيث كان يسمح باستشارة المنتسبين حول مواضيع لم يبتها المؤتمر . في سنة ١٩٠٦ عرضت قضية الانتماء الى الماسونية بواسطة هذا الاجراء . وفي الحزب الاجتماعي

الديموقراطي السويدي ، تقر الانظمة الحالية ، للاستفتاء العام ، الحق في تعديل قرارات المؤتمر او الغائها ، وليس فقط بالتدخل في حقل لم ينظمه هو . واللجوء الى الاستفتاء تقرره ادارة الحزب . الا ان هذه تلزم باللجوء اليه اذا طلبه ٥ في المئة من الاعضاء. وفي الحزب الاشتراكي السويسري ، يجب ان تعرض قرارات المؤتمر على التصويت العام من قبل المنتسبين اذا اصر على ذلك خمسا المندوبين او ربع الشعبات (الممثلة لعشر الاعضاء على الاقل) . وهكذا رفض الانتساب الى الاممية الثالثة سنة ١٩١٩ . ولكن هذا الحد من سلطات الرؤساء يبقى شكلياً اكثر مما هو حقيقي : فالاستفتاء ، يلعب في الواقع دوراً صغيراً (١) ، والتمثيل النسبي قليل الاتساع (وحتى في فرنسا ، الغي من اللجنة القيادية للفرع الفرنسي العالمي العمالي سنة ١٩٤٥ ، ولكنه ظلّ يطبق جزئياً في الواقع) ، وهكذا يحدد الاقتراع بالاساليب التي وصفناها . ويشكل جهد القادة هذا ، الرامي الى التقليل من اهمية الاجراءات التي تحد من حريتهم ومن امتيازاتهم ، الشكل الاول لنزعة الرؤساء نحو تقوية سلطتهم . اما الشكل الآخر فيتألف من تطوير الاساليب التي تمكنهم من الحصول على طاعة الجماهير : الاكراه والاقناع .

واقر في الاحزاب ، بصورة تدريجية ، القمع المنظم ، الشبيه ، في مبدئه ، بالقمع الكلاسيكي ، وان لم يكن يشبهه في محتواه ايضاً . فانشئت المحاكم وطرق المراجعة ، بصورة منظمة ودقيقة تبعاً لتنظيم الحزب وللاهمية المعلقة فيه على الطاعة . وفي السابق اقرت الاحزاب الاشتراكية ، منذ بداية القرن ، « لجان الانضباط » التي ميزت عن « لجان النزاع » . فالاولى كانت تحكم في اعمال الاعضاء الخارجة على النظام الفردي ، اما الثانية ، فكانت تنظر في الخلافات الجماعية بين شعبتين او اتحادين او بين الاتحاد والمركز . ويمكن للحقوقيين ان يجدوا هنا نواة تفريق مفيد واشارة الى نمو الوظيفة القضائية وتطورها. هذه الوظيفة تبدو اكمل في الاحزاب الشيوعية والفاشية . ففي داخل الحزب الوطني الاشتراكي مثلا عملت العقلية الحقوقية عند الالمان وميلهم للمحاكم النقابية ، حيث يحاكم الانسان من قبل اقرانه ، على اقامة تنظيم دقيق جداً . والى جانب هذا اقر نظام عقوبات متكامل ، منها ما هو ادبي بحت (كالتوبيخ) ومنها ما هو مادي : كانزال الرتبة (بالنسبة الى الرؤساء) ، والتوقيف عن العمل ، والمنع من ممارسة الوظيفة داخل الحزب ، واخيراً الطرد الذي هو اقسى العقوبات جميعاً . وفي لبلدان التي يتولى فيها حزب وحيد السلطة ، يعتبر الطرد

---

(١) لم يستخدم في الحزب الاشتراكي السويسري منذ ١٩٢١ ، هذا اذا صدقنا في ذلك قول : ف . لاشينال ، الحزب السياسي (بال ، ١٩٤٤) ، ص ٧٨ حاشية ١٤٠ .

عقوبة خطيرة، بحيث يتجاوز اطار المجموعة الحزبية، لتكون له نتائج على كامل حياة المبعد الاجتماعية والمهنية ، فيتعرض لان يخسر عمله، ولان يصبح مشبوهاً سياسياً ، ويفرض عليه نوع من الاسقاط من الحقوق المدنية . وحتى في النظم الجماعية ، تعطي الاحزاب الشيوعية والفاشية للطرد طابع الجدية ، كما اشرنا الى ذلك . فبالاضافة الى التمزق المعنوي الذي يسببه الرفض من قبل الجماعة يبقى المبعد ملاحظاً دائماً بحقد وحذر، من قبل شركائه القدامى في المذهب. هؤلاء الشركاء الذين يمارسون في وجهه الضغوط والمشاكسات الاجتماعية ، ولا يتورعون ابداً عن اجراء « حساب التصفية معه » اذا سنحت الفرصة لذلك . ولن نقف هنا عند درس اسلوب المقاضاة ، ولا عند اتخاذ العقوبات وتطبيقها : فعدد العقوبات المتخذة كاف بذاته . وفي بعض الاحزاب حيث شاخ نظام القصاص الى الحد الذي يمكن القول معه ان عدد العقوبات المفروضة يكاد لا يذكر ان لم ينعدم تماماً ، كما هو حال الاحزاب الاشتراكية . وبالعكس، يعمل هذا النظام بفعالية اقوى، في الاحزاب الشيوعية. الا انه يوشك ان يرتدي طابع الدورية : فيعمد الحزب ، بعض الاحيان ، الى اجراء رقابة عامة على انضباطية اعضائه ، ويلفظ عدداً كبيراً من قرارات الابعاد . وهذا هو نظام « التطهير » او « التصفية » الذي يبدو انه شديد الفعالية لمداواة التدني الطبيعي في الطاقة الملحوظ في الميدان الاجتماعي ، ولحفظ التماسك والصلابة في الحزب .

يتطلب نمو الطاعة ، من جهة ثانية ، انسجام الحزب ، وغياب الانقسام وتوافق الميول . والواقع ان مؤسسات الانضباط ، ونظام التطهير تساعد على حفظ الخط القديم الاصلي في الحزب وعلى استمرار الوحدة المتينة بين الاعضاء . ومع ذلك فليس تكاثر « الانقسامات » دليلا على حرية المنتسبين وعلى ضعف سلطة الرؤساء : بل هو دليل على اختلاف الآراء داخل الطبقة الحاكمة . فلكل فئة بذاتها بنيتها السلطوية . فهي تضم ، الى جانب بعض الزعماء ، انصاراً يحيطون بهم ويخضعون لانضباطية مشابهة لتلك التي توجد داخل الحزب بالذات ، ولا يحدث الانقسام على مستوى الجماهير ، بل على مستوى الكادرات ، وهو يدل عموماً على محاولة الكادرات التابعة زحزحة الكادرات العليا ، او بعض هذه الكادرات العليا ، للحصول على الاغلبية في الاجهزة القيادية الجماعية . ولا تشكل هذه الفئات المنشقة ، بطبيعتها بالذات ، معارضات نابعة من القاعدة ، بل معارضات آتية من القمة . بالرغم من ذلك ، فان وجودها يؤدي الى اضعاف طبيعي لسلطة الرؤساء ، بسبب الانقسام الذي يحدث فيما بينهم . ويمكن تشبيه تأثيرها ، باختصار ، بتأثير توزيع السلطات في الدولة ، الذي يحد من قدرة كل منها بالاخرى فيضعف من سلطة المجموعة كلها .

وقد ساعد الاقناع ، اكثر مما عملت العقوبات ، على نمو الطاعة ، وتواترت ،

في كل الاحزاب ، الدعوة الى الطاعة والى الانتظام . واصبحت الطاعة ، في بعض الاحزاب ، اساس الطائفة الحزبية، ومنبع التضامن الذي يوحد فيما بين الاعضاء . وهكذا يمكن التوصل الى تعريف الحزب بانه « تجمع من المواطنين يجتمعون حول انتظام واحد » ، بدلا من تعريفه « بانه جمع من المواطنين يلتفون حول عقيدة واحدة » . اولم يعلن الحزب الشيوعي الفرنسي « فتح صفوفه امام كل الذين يحترمون نظام الحزب ولو لم يشاركوه مفاهيمه الفلسفية ، ولا يدعون داخل الحزب الى مفاهيم فلسفية غير مفاهيم الحزب (١) » ؟ اذاً ، يستطيع غير الشيوعي ، نظرياً ، ان يدخل في الحزب الشيوعي ، شرط ان لا ينتقد الماركسية داخل الحزب (ولكنه يستطيع ذلك خارجه) وشرط ان يقبل بالنظام فيه . وفي الواقع لا يشكل المتنسبون من هذا الطراز الا اقلية ضئيلة . ولكن المبدأ يدل على الافضلية الاساسية المعطاة للانتظام وعلى القوة التي اكتسبها في الحزب ، اذ يجب الاطمئنان التام الى تماسك الحزب حتى يمكن فيه قبول عناصر مخالفة من وجهة النظر العقائدية . ومن هذه الزاوية ايضاً نرى الاحزاب تقترب من النمط السوسيولوجي للجيش ، حيث تستطيع قوة الاحتواء وصرامة الانضباط اقرار التماسك بين عناصر مختلفة جداً بعضها عن بعض ، ومن شد هذا التشتت الجذري برابطة الوحدة .

هذا التفضيل للطاعة يؤدي ، بالطبع ، الى تأخر ايديولوجي . وليس هذا محسوساً حالياً في الاحزاب الشيوعية ، اذا قورنت بغيرها ، لان هذه الاحزاب ترتكز على اساس عقائدي وفلسفي متطور جداً . ومع ذلك اذا قارنا وضع الاحزاب الشيوعية الحاضر بوضعها سنة ١٩٢٥ – ١٩٣٠ لظهر لنا بوضوح الافتقار العقائدي . لقد اكتفت الشيوعية ببعض المبادىء الاولية والصلبة ، وبمراسم مبسطة ، وبمجموعة من الاجراءات العملية ، هدفها الاساسي هو اذكاء الطاعة تجاه المنظمة . وبكل تأكيد ان مثل هذا التبسيط ضروري من اجل التوسع جماهيريا . وهنا بالضبط تكمن قوة الماركسية في قدرتها على ان تكون « في متناول كل المستويات الفكرية » ، كالصلوات نتعلمها منذ الطفولة . ولكن الافتقار العقائدي اصاب القمة : فالحياة الفكرية لدى الكادرات فقيرة بشكل عجيب ، فلا نشاط نظرياً او عقائدياً حقيقياً باد بينهم . ومما يلفت النظر ، ان لا يكون من بين كل المجلات السياسية التي ينشرها الحزب الشيوعي في فرنسا او التي يوحي بها ، الا « الدفاتر الشيوعية » ، المخصصة للتنظيم وللانتظام ، الوحيدة الجديرة بالاهتمام .

---

(١) ذكر ذلك غوغيل ، الموسوعة السياسية لفرنسا والعالم ، ط ٢ ، باريس ١٩٥٠ ، ج ١ ، ص ٢٨٦ .

هذا الادقاع الفكري يبدو اكثر وضوحاً لدى الاحزاب الفاشية ، التي تمتهن عن عمد مهنة ازدراء العقائد او وضعها في الصف الثاني . وبهذا الصدد قال موسوليني : «والفاشية هي اولا عمل» . وهي في الاساس عمل منظم ، يعني منتظم ، منضبط . وقبول المنتسبين من جميع الفلسفات هو اقوى في الاحزاب الفاشية منه في الاحزاب الشيوعية. ولم تعد الحاجة ماسة داخل الحزب الى تطوير مفاهيم فلسفية غير مفاهيم الحزب ، ذلك ان الحزب يؤكد بوجه عام ان ليس له مفاهيم فلسفية . فالانضباط هو في الحقيقة الركيزة الاساسية للطائفة . ولكن هذا الانضباط يصبح بذاته عقيدة ، او بالاحرى ترهة او خرافة. اساس الفاشية هو ارادة التنظيم والترتيب ، بمفهومه العسكري المباشر البراق. ان اجمل فقرة في الفيلم الدعائي النازي، «الشاب الهتلري» ، تظهر شاباً المانياً يشترك في تخرج جماعات من الشبيبة الشيوعيين ، حيث بدت حالهم فوضى ، بدائية، ومزرية. واجتذبت انظار الشاب جماعة الشبان الهتلريين ، المخيمين على بعد بعض مئات الامتار داخل الغابة ، بكمال تنظيمها وترتيبها ، وهي تغني الاناشيد القومية في جوقة بديعة كاملة . وينطلق الانضباط هنا من اعماق الكائن ، فيصبح ديناً وفناً جمالياً : فهو خرافة وهو ايمان .

لكن هذه الطاعة المقبولة ، المرادة ، والمبتغاة ينظر اليها على انها طاعة . وهنا يبلغ الكمال اوجه ، وتجد سلطة الرؤساء اساسها وركيزتها ، عندما تصبح الطاعة اوتوماتيكية. ان هذا التخدير ، الناتج من الانتظام، يفترض وجود تقنية بالغة الاتقان في كيفية الاتصال بالجماهير . وبفضل سلسلة من الافعال وردود الافعال الدائمة ، المتشابكة تماماً، يعرف المركز اوضاع القاعدة بتفاصيلها ويعرف تأثيراتها ، وهو في الوقت ذاته يبدل تكتيكه وفقاً لها . والواقع انه لا يمكن القول بان المركز يتبع القاعدة ، ولا ان القاعدة تتبع المركز . فقيادة الحزب تصغي الى الجماهير وتكلمها في آن معاً ، وكلامها دائماً يتكيف وفقاً لما تسمع . فهي اذاً تتصرف بلمسات خفيفة ، وبضغوط مرنة جداً . ولكن تأثيرها يكون اشد عمقاً ودواماً بقدر قلة ما يؤذي اولئك الذين يتلقونه ، وبقدر ما ينسجم مع تفكيرهم . وهكذا تجد الجماهير نفسها دون ان تشعر موجهة بتؤدة . وموقفها لا ينبع من ذاتها ، ولا من سجيتها الذاتية بل بناء على ايعاز الرؤساء . فهي تعتقد دائماً انها تتصرف بحرية في حين انها تخضع اكثر فاكثر . فهي لا تعرف ما يوحى لها وما هو نابع من ذاتيتها . وبالتدريج يزداد الهمس لها ، ولكن احساسها به يتناقص اكثر فاكثر .

وبالتأكيد يجرى هنا رسم بيان نظري . ولكن الامور تجري في الواقع بصورة اقل كمالا ، فليس هناك دائماً لدى الرؤساء الحكمة البالغة واللباقة الضروريتان . ومع ذلك فهذا هو الشعار العام للنظام «الاصغاء للجماهير» ، هذه الجملة تصف تماماً

الخط العام للاحزاب الشيوعية ، بالاضافة الى ان الجماهير تردد اكثر مـا يقال لها ، بحيث يصل القادة تدريجاً الى عدم سماع شيء غير صدى اصواتهم . واصبح هذا الشيء ممكناً بفضل ترابط الحزب، وبفضل طبيعة عقيدته المنطبقة تماماً على العصر ، وعلى بنيته الجماهيرية . ولكن تأثير هذه الاخيرة هو ادنى بكثير من تأثير الترابط. فتقنية الاقناع العقائدي وليس مضمون العقيدة هو الذي يحقق هذه الصورة الحقيقية «لانضباط مقبول بحرية تامة» .

شخصنة السلطة ــ يتغير شكل السلطة داخل الاحزاب اذ يبرز فيها تطور مزدوج . ففي مرحلة اولى، يتم الانتقال ببطء من ادارة شخصية الى ادارة مؤسسية وفي مرحلة ثانية ، يلاحظ رجوع ما الى الوراء ، حيث تستعيد السلطة ، من خلال اطار الانظمة ، الصفة الشخصية . وليس هذا التطور مختصاً فقط بالاحزاب السياسية: اذ يلاحظ وجوده في طوائف اخرى، وفي الدولة اولا .

كان من نتيجة نمو الاحزاب الاشتراكية في اواخر القرن التاسع عشر ، ثم من الاقتباس اللاحق لاساليبها من قبـل الاحزاب الاخرى ، وبالاخص الاحزاب الديموقراطية المسيحية ، ان بلغت المؤسسات القيـادية درجة متقنة . ففي السابق ، كانت هـذه غالباً مختصرة جداً . وعلى الصعيد المحلي كانت السلطة بيد نائب الحزب او بيد نافذ او وجيه ، يحتـل مركز الرئاسة بصورة رسمية او بصورة خفية . اما على الصعيد الوطني فكانت هناك لجـان رسمية ومكاتب . لكن الادارة الفعلية كانت تؤمن من قبل زعماء معروفين . فكانت الطاعة لرجال امثال : دزرائيلي ، غلادستون ، غامبتا . اما المؤسسات الرسمية فكانت وهمية او مرنة . وهمية عندما كانت للمظاهر ، فلا يمارس اعضاؤها اي سلطان فعلي ؛ مرنة عندما كانت تسمح للنفوذ الشخصي بأن يلعب دوره . وبالعكس فان الاحزاب الاشتراكية بذلت جهداً جهيداً لاقامة ادارة منظمة ، ومؤسسية حيث تطغى الوظيفة على صاحبها . ويبدو ان هناك مبدأين كانا الموجهين في هذا المجال . فمن جهة ، اعطت هذه الاحزاب الاشتراكية للسلطة شكلا هرمياً ، لكي تتفادى احتكار السلطة في بعض الايدي . من هنا كان التفريق بين ثلاثة اجهزة متراكمة (باسماء مختلفة باختلاف البلدان) : المكتب (وهو جهاز دائم يحتوي على القليل من الاعضاء)، اللجنة (وهي اوسع من المكتب ، وهي نصف دائمة)، وحين ينضم بعض ممثلي الاتحادات الى المكتب عندها تسمى («المجلس العام » ، « المجلس الوطني » ، الخ) . اخيراً ، المؤتمر السنوي ، المشكل من مندوبين عن مجموع الحزب . وللمؤتمر ، من حيث المبدأ ، سلطة تقريرية . واللجنة الوطنية يمكنها

ان تتصرف بين فترات المؤتمرات ، ضمن الاطار المرسوم من قبل هذه المؤتمرات . اما المكتب فليس الا جهاز تنفيذ . وفي الواقع يلعب المكتب دوراً اساسياً . من جهة ثانية اقرت الاحزاب الاشتراكية نوعاً من فصل السلطات الافقي ، واضعة الى جانب لجنة القيادة والمكتب ، المكلفين بالادارة السياسية والادارة الادارية ، « لجنة مراقبة » ، مزودة بصلاحية الرقابة المالية . وهذا التنظيم المبتكر يدل ، في آن معاً ، على ارادة حماية القادة من المغريات ، وحذر المناضلين منهم . ثم ان انشاء محاكم حزبية ، ولجان انضباط ولجان لحل الخلافات ، على الصعيد الحقوقي ، يتمم نظام فصل السلطات المذكور .

يبدو ، في الظاهر ، ان التنظيم المؤسسي متطور تماماً . امـــا في الحقيقة ، فان الاشياء على خلاف ذلك تماماً . ففي البداية ، لم يتقرر هذا التنظيم المكتمل بدون عناء . اذ كان بعض خالقي الاشتراكية متسلطين عتاة . مشبعين جداً بقوة سلطتهم الشخصية ، وغير ميالين الى تمييعها في اشكال مؤسسية . وفي داخل الاممية الاولى ، مارس كارل ماركس تأثيراً متفوقاً فعلياً . اما خالق اول حزب اشتراكي الماني ، لاسال ، فقد وضع لهذا بنية ديكتاتورية واضحة ، كانت سلطته فيها مسيطرة . وبعد وضع الكادرات المؤسسية ، لم ينفك التأثير الشخصي لهذا الرئيس او ذاك يزداد . فقد لعب امثال ستونن ، وبرنتن ، وجول غد، وجوريس، وفاندرفلد ، وليون بلوم، دوراً كبيراً في احزابهم الاشتراكية المختصة، دوراً يتجاوز بكثير وظائفهم الرسمية . وفي الواقع ، كانت السلطة ، من وراء الواجهة المؤسسية ، تنزع نحو الصفة الشخصية سواء في الاحزاب الاشتراكية ام في الاحزاب البورجوازية السابقة . وكانت البنية الجماهيرية لهذه الاحزاب هي السبب : انه لمن الحقيقي ، كما يقول موريس توريز « ان البروليتاريين يعانون قليلا من هذا المرض الذي يصيب خصوصاً البورجوازيين الصغار وهو انكار دور الافراد » . فواقعيتهم العملية تكتنه الرجل من وراء الوظيفة ، وهم يدينون بالطاعة للفرد لا للقبه ، ويثقون بالمزايا الشخصية لا بالرتب والحلل. والايمان بالمؤسسات يفترض وجود نوع من الثقافة المجردة القانونية ، واحترام المظاهر والالقـــاب ، امور هي من صميم الطبيعة البورجوازية .

بيد ان الاحزاب الاشتراكية حاولت مقاومة هذا الاتجاه نحو شخصانية السلطة . وكانت بنيتها تحاول ذلك ، ما امكن . وبهذا الصدد ، كانت الصفة الجماعية لسائر اجهزة القيادة تتضافر مع تقسيم السلطات والوظائف التي اشرنا اليها . فمن حيث المبدأ لم يكن هناك لا « زعيم » ، ولا « رئيس » ، بل فقط لجان ، ومكاتب ، وسكرتارية مكلفة تأمين تنفيذ قرارات تنفيذاً مادياً . وعملت الاحزاب الشيوعية

الاولى الشيء نفسه . في ذلك الوقت ، لم تكن عبادة الزعيم معروفة في روسيا . اجل كانت هيبة لينين عظيمة ، ولكن لينين نفسه كان يحاول احتواءها وتفادي نمو السلطان الشخصي . فقد ظلت المراجع العليا في الحزب الشيوعي الروسي بالفعل جماعية . كان النقاش حقيقياً في اللجان ، وكانت القرارات تؤخذ فعلا بصورة مشتركة . ويجب ان لا ننسى ان حس المساواة كان قد تطور بعمق ، عند البلشفيك الاول ، وانه قد تقرر اول الامر ان يقبض جميع الموظفين المعاش ذاته ، بمن فيهم مفوضو الشعب . وكانت الاحزاب الشيوعية الاجنبية تسير في الاتجاه نفسه . وكان القصد من ذلك ايضاً كبح ميول الجماهير الى السلطة الشخصية . وقد لعب قرار الكومنترن القاضي بابعاد الشخصيات المرموقة الكبرى في الاشتراكية ، وبوضع رجال ثقة في مراكز القيادة ، دوراً فعالا جداً بهذا المعنى . فلم تجد الاحزاب قادة من الطراز الاول ، او شخصيات لامعة مماثلة لتلك التي كانت تعمل في الاحزاب الاشتراكية الاولى .

وقد عملت الاحزاب الفاشية على قلب الاتجاه رأساً على عقب : فهي اول من نمّى عبادة الزعيم مع التركيز على شخصه لا على وظيفته . وهي الاولى التي ، بدلا من احتواء تهافت الجماهير على صاحب السلطة ، عملت على استغلال هذه النزعة الطبيعية بقصد تقوية تماسك الحزب. فبالنسبة الى هذه الاحزاب، تأتي كل السلطات من الزعيم لا من الانتخابات ، وسلطة الزعيم تأتي من شخصيته ، من صفاته الفردية ، من عصمته الذاتية ، من صفته كرجل العناية الالهية . ان « موسوليني دائماً على حق » هذا هو قول الفاشيين. اما الالمان فقد ذهبوا الى ابعد من ذلك ، فصاغوا نظرية حقوقية كاملة وجديدة ، هي نظرية « الفوهررية » ، ليشرحوا وليبرروا زعامة وسيادة ادولف هتلر . وانتهى الحال بالاحزاب الشيوعية الى ان تنتهج الطريق نفسه ، فقلبت نهجها القديم تحت تأثير اسباب مختلفة نوعاً ما . وبهذا الصدد لعب تحول الحزب الشيوعي الروسي ، وتطور السلطة في الاتحاد السوفياتي دوراً اكيداً ومهماً ، حيث قام كل حزب وطني يقلد من قريب الحزب الشقيق الكبير . كما ان تنامي عبادة ستالين في روسيا يفسر الى حد ما نمو الاتجاهات الشخصية في فرنسا ، وفي المانيا ، وفي ايطاليا ، وفي جميع الاحزاب الشيوعية في العالم . وبمناسبة العيد الواحد والسبعين للمارشال ستالين عمد موريس توريز الى وضع تحليل موجز لدور القادة في الماركسية وفي العقلية العمالية ، ذلك التحليل الذي لمحنا اليه منذ لحظة .

كما يمكن ان نشير الى تأثير المقاومة وشهداء الحزب . فقد ركز هذا الحزب عقب التحرير ، دعايته على ذكرى شهدائه راسماً حولهم هالات قدسية حقة . وعبادة الابطال الاموات تجر بالطبع الى عبادة الابطال الاحياء . اخيراً ، لا ريب في ان

اسباباً ذات فعالية حقة قد لعبت دوراً كبيراً في هذا المضمار ، فنجاحات الدعاية الفاشية علمت الشيوعيين الكثير عن مدى تجاوب الجماهير وتأثرها بالهالة الصوفية التي تحيط بالزعيم . وفقه الحزب الامثولة بما اشتهر عنه من نزعة واقعية عملية . ومهما يكن من امر ، فان الشيوعيين قد نموا بصورة منتظمة ، ومنذ التحرير ، تعلق الاعضاء باشخاص القادة. ولكن ليس على النسق الفاشي نفسه، على الاقل، بالنسبة

انا انضم الى حزب موريس توريز

- حزب الشغيلة ، حزب الطبقة العاملة ، حزب الامة الفرنسية .
- الحزب الذي لم يتلوث ممثلوه مطلقاً بادنى دنس او غبار .
- حزب جميع الشرفاء الذين يرفضون محاربة ابطال حرب ستالينغراد ، والذين يريدون انهاء الحرب الاستعمارية ، فوراً ، في فيتنام .
- الحزب الذي يعطي لفرنسا السلم ، والخبز ، والسعادة ، والحرية.

عزيزي موريس توريز ،

اتمنى لك حياة مديدة وصحة جيدة ، وبمناسبة عيد ميلادك الخمسين ، فاني انضم الى الحزب الشيوعي الفرنسي في دورة السلام .

اسمي . . . .
عمري . . . . سنة واماس مهنة . . . . . .
في المؤسسة . . . .
اقطــن . . . .
فـــي . . . .

توجه هذه البطاقة الى مركز اللجنة المركزية، الى موريس توريز ، ٤٤ ، شارع لبلتيه . باريس (٩).

مصور ٢٣ — بطاقة انتساب الى الحزب الشيوعي الفرنسي .

الى الرؤساء القوميين، (بعد وضع ستالين جانباً). فهم لا يرون فيهم بشراً فوق البشر . بل ، على العكس ، انهم يحرصون على ردهم الى وسطهم ، وتجسيدهم بعمق في مجال الحياة اليومية، وذلك بعد تصويرهم نموذجاً تجتمع فيه كل الفضائل (اللهجة الغالبة في سير القادة الشيوعيين تذكر باللهجة التي كتبت بها القصص

المسلية عن « الولد الساذج » الذي يسخر منه مارك توين) . وقد تذهب المبالغة في تجسيد السلطة ، الى حد بعيد ، فبمناسبة العيد الخمسيني لموريس توريز ، وضع الحزب قيد التداول بطاقات انتساب خاصة صيغت بشكل رسالة : « عزيزي موريس توريز ، اتمنى لك حياة مديدة وصحة جيدة ، وبمناسبة عيد ميلادك الخمسين فاني انضم الى الحزب الشيوعي الفرنسي ... الخ». وتتوج النشرة بهذه العبارة : « انا انضم الى حزب موريس توريز » — وليس الى « الحزب الشيوعي » (المصور رقم ٢٣) .

وقد تتزاوج شخصية السلطة احياناً بنوع حقيقي من التأليه لها . بهذا يعود الى احياء احد الاشكال القديمة جداً للسلطة ، انها سلطة الملوك الآلهة . وهذا هو حال الاحزاب الفاشية ، وكذلك ايضاً حال الاحزاب الشيوعية بالنسبة الى ستالين (١) . فالزعيم عالم بكل شيء ، قادر على كل شيء ، معصوم عن الخطأ، لامتناهي الطيبة والحكمة ، وكل كلمة تخرج من فمه هي الحقيقة بذاتها ، وكل ارادة تصدر عنه هي قانون الحزب . وتتيح وسائل الاعلام العصرية للزعيم حضوراً دائماً وفائق الحد . فيدخل صوته الى كل مكان بفضل الراديو ، وتعلق صورته في كل المباني العمومية ، وعلى كل الجدران ، وفي بيت كل مناضل . واحياناً يتضاعف هذا الوجود المادي ، او الحضور الواقعي ، بنوع من التواري لشخص الزعيم عن الانظار : لقد كانت صورة ستالين في كل مكان في روسيا ، ولكن ستالين لم يكن يظهر ابداً تقريباً لأعين الملأ . وفي المجالات القصوى ، قد يصل الامر حد الخيال ، فيصبح هذا الديكتاتور حكاية في خيال روائي ، كما فعل جورج اورويل في قصته «الاخ الكبير ، ويرافق صوته وصورته كل رجل في كل لحظة من حياته . ولكن هذا «الاخ الكبير» ليس الا صورة وصوتاً، ولا وجود له البتة. وفي اقصى مدى، يتسامى السلطان الشخصي ، بعد تأليهه ، فيتجرد عن ناسوته ليصبح هالة ، او اسماً ، او اسطورة ، ومن ورائه يتولى الحكم آخرون . وهكذا فان الزعيم يصبح هو ايضاً ، والى حد ما ، نظاماً .

٤ — القــادة والبرلمانيون

التمييز بين الناخبين وبين المنتسبين الى الحزب يتطابق معه تمييز بين البرلمانيين

(١) حدث منذ وفاة ستالين ردة فعل واضحة جداً في الاتحاد السوفياتي ضد تجسيد السلطة في شخص الحاكم ، وتمت العودة الى مبدأ « الادارة الجماعية » الذي وضعه لينين . الا ان بعض الاحزاب الشيوعية — وبالاخص الحزب الفرنسي — قاوم هذا الاتجاه .

وبين القادة : فالبرلمانيون (والمنتخبون بوجه اعم ، وطنيون ومحليون) يمثلون الطائفة الاولى ، والقادة هم زعماء الطائفة الثانية . ومسألة علاقاتهم المتبادلة لهـا اهميتها البالغة : فالديموقراطية تقتضي ان يتقدم البرلمانيون على قادة الاحزاب ، والمنتخبون على الاعضاء، لان اولئك يؤلفون كتلة اكبر من كتلة الاعضاء، الذين يدخلون، ضمناً، في الكتلة الاولى. وغالباً ما يحدث العكس: اذ الملاحظ ان احزاباً كثيرة تميل الى اعطاء زعمائها سلطة اصدار الاوامر الى المنتخبين باسم الحزبيين . ويشكل تسلط الحزب على منتخبيه ، نوعاً من الاوليغارشية ، التي يمكن ان توصف بانها « خارجية » بالنسبة الى طبيعة التسلط الاوليغارشي الذي يمارسه الزعماء من الداخل على الطائفة الحزبية .

ليس هذا الاتجاه عاماً ولا مطلقاً ، لان التداخل بين القادة وبين البرلمانيين كثير . فاغلب القادة الكبار يجمعون عملياً الى الوكالة الانتخابية ، على الصعيد الوطني ، المهمة القيادية في الحزب . ولم يحدث الفصل بين المهمتين الا تدريجاً ، ولم تتأت السيطرة الحزبية الا على مراحل متتالية . وهنا يمكن التمييز بين ثلاث مراحل في التطور الحزبي : سيطرة البرلمانيين على الحزب ، ثم التوازن النسبي بين البرلمانيين وقادة الحزب ، واخيراً سيطرة الحزب على البرلمانيين . وتتوافق كل من هذه المراحل مع نمط ما من الاحزاب .

ومع ذلك ، فهنالك عوامل عامة تبدو جديرة بان تقوي او تضعف الاتجاه الذي تساعد على ايجاده وتقتضيه بنية الحزب الداخلية . على هذا ، فالتمثيل النسبي ، ذو اللوائح المقفلة وحيث تدون اسماء المرشحين بترتيب صارم ، يجعل ، حكماً ، البرلمانيين تحت رحمة الزعماء الداخليين ، الذين يعدون اللوائح ويحددون ترتيب الاسماء . ويمكن للشطب ان يخفف من حدة هذا الاجراء ، ومثله كذلك اتباع نظام الاكثرية . اما نظام الاقتراع الفردي فانه ، على العكس ، يؤدي الى استقلال المنتخبين ، الا في نظام الحزبين ، حيث يضطر المرشح الى ترشيح نفسه تحت راية احد الحزبين المتخاصمين ، وهذا الاضطرار يعطي لكل منهما سيطرة شبه حصرية ، ويضع المرشح تحت رحمة اللجان .

سيطرة البرلمانيين على الحزب : يعتبر الحزب الراديكالي الاشتراكي الفرنسي المثال الجيد على الاساليب المطبقة لتأمين سيطرة البرلمانيين في الحزب . فقبل الاصلاح الحاصل سنة ١٩٥٥ ، كان جميع الشيوخ والنواب ، وكذلك المستشارون العامون ، والمستشارون البلديون في المدن التي يزيد عدد سكانها على ٥٠,٠٠٠ نسمة معتبرين أعضاء قانونيين في اللجنة التنفيذية . ويمكن تقدير

عدد المندوبين المنتخبين من قبل الاتحادات بالاضافة الى رؤسائهم والامناء العامين ، على انه كان تقريباً اقل بثلاث مرات من عدد اولئك المذكورين . فقد كان المنتخبون من قبل الحزب (وطنيون ومحليون) يتمتعون بالسيطرة المطلقة في اللجنة ، وبين هؤلاء يحتفظ البرلمانيون بتأثير بالغ : ادبي اولا ، بفضل ما لهم من نفوذ ، بل وعددي ايضاً وذلك بسبب قواعد النصاب ، اذ يكفي حضور ١٥٠ عضواً من اللجنة حتى يصبح اجتماعها صحيحاً (في سنة ١٩٣٦ كانت هذه اللجنة تضم ١٨٠٠ عضو) ، وكانت نسبة البرلمانيين داخل الحاضرين ، بالطبع عالية جداً . كما ان مندوبي الارياف ما كانوا يدعون الى جميع الاجتماعات . ويجب ان نضيف ان الكتلة البرلمانية كانت مستقلة تماماً عن اللجنة التنفيذية . ولم تكن توجد أي قاعدة اصولية دقيقة في مجال السياسة العامة ولا في مجال الاشتراك في الوزارة . وفي الماضي عندما تسببت بعض المؤتمرات في استقالة الوزراء الراديكاليين (سنة ١٩٢٨ ، عندما كانوا مشتركين في وزارة بوانكاريه ، وفي سنة ١٩٣٤ ، عند اشتراكهم في وزارة دومرغ) ، لم يكن ذلك بضغط من قبل مناضلي الحزب الاساسيين القائمين بوجه البرلمانيين بل من جراء قيام فئة من البرلمانيين بمناوأة الاخرى ، وبالاتفاق مع غالبية الوزراء الراديكاليين الذين استعملوا قرار المؤتمر كحجة وكذريعة . وجرت محاولة عقب الحرب العالمية الاولى ، من اجل اعطاء مناضلي الحزب بعض السلطة على تصرفاته خلال الازمات الوزارية . فتقرر بناء على اقتراح رئيس اللجنة الراديكالية ، كادياك ، من مقاطعة الجيروند ، ان تتولى درس قضية اشتراك البرلمانيين الراديكاليين في الوزارة الجديدة لجنة ، سميت «لجنة كادياك» مؤلفة من ١ً — الكتل البرلمانية ، ٢ً — اعضاء اللجنة التنفيذية الحاضرين في باريس . ولكن البرلمانيين كانوا دائماً ، تقريباً ، يشكلون الغالبية في هذه اللجنة بحيث كانوا يفرضون ارادتهم . وفي انظمة الحزب الجديدة (١٩٥٥) التي وضعت تحت تأثير السيد منديس فرانس جرت محاولة لاعطاء المناضلين تأثيراً قوياً ولاضعاف دور البرلمانيين ، ولكن بدون نجاح يذكر .

كان من اثر سيطرة البرلمانيين هذه على الحزب ان اتخذ بنية بعيدة تماماً عن البنية المركزية . فكان كل نائب ، لكونه مستقلا تماماً عن زملائه ، يوجه اللجان المحلية حسب مشيئته . ويمكن تشبيه الادارة المركزية بملك اقطاعي دونما سلطان او اعتبار تجاه كبار اتباعه . الا ان شخصيته كـ « زعيم » للحزب تؤمن له نوعاً من السلطة المزعزعة دائماً . اما الكتلة البرلمانية فليس لها ارادة ذاتية ، ولا تقوم بعمل مشترك ، ولا تلتزم أي انضباط يتعلق بالتصويت . وفي الجلسات المهمة ، ندر ان التزم النواب الراديكاليون موقفاً موحداً . فقد كانوا ينقسمون بوجه عام ، الى ثلاث مجموعات :

« مع » و« ضد » ثم الممتنعين . وهكذا فقدوا احياناً حتى تسمية « الكتلة البرلمانية » .
وفي الكثير من بلدان اوروبا القارية نشأ مفهوم « الكتلة البرلمانية » بفضل النظام النسبي . وقبله كان النواب يصنفون حسب ميولهم ، وبشكل شبه رسمي تماماً . وقد بلغ الامر داخل الحزب الراديكالي الفرنسي ، حتى سنة ١٩١١ ، حداً بالغاً من الغرابة . فقد كان نوابه يتكتلون في المجلس النيابي كتلتين مختلفتين متخاصمتين في الغالب : « اليسار الراديكالي » و « اليسار الراديكالي الاشتراكي » . وقد دخل بعض هؤلاء النواب في التحالف الديموقراطي (حزب الوسط) مع بقائهم تحت راية الحزب الراديكالي. وابتداء من الأول من كانون الثاني سنة ١٩١١، قررت اللجنة التنفيذية تشكيل كتلة موحدة داخل المجلس تحت اسم « كتلة الحزب الجمهوري الراديكالي والراديكالي الاشتراكي » . ولكن الراديكاليين في مجلس الشيوخ ظلوا يطلقون على كتلتهم اسم « اليسار الراديكالي » كما كانت سياستهم في الغالب مختلفة عن سياسة راديكاليي مجلس النواب . وهكذا كانت تتوافق السيطرة البرلمانية مع الهيكل الضعيف ومع اللامركزية المتطرفة .

ويمكن ان نرى في هذا التوافق ما يشبه ان يكون قاعدة عامة . فالسيطرة البرلمانية تميز مرحلة من مراحل تطور الاحزاب كما تعتبر دلالة على بنية اجتماعية معينة . وهي ترتبط اكثر ما ترتبط بالاحزاب من النمط القديم ، المرتكزة على اللجان ، والتي تعتبر ، في الوقت ذاته ، أحزاباً من النمط « البورجوازي » ، أي الأحزاب المحافظة والمعتدلة . ويشكل التدخل الانتخابي والبرلماني غاية وجودها بالذات ، بل والعلة الوحيدة لوجودها ، ومجال نشاطها الوحيد ، وبهذا تنصب جهودها على العمل من اجل فوز اكبر عدد ممكن من النواب وبغية الاشتراك في الحكم او في المعارضة بواسطة هؤلاء . لذا كان من الطبيعي ان يحتل هؤلاء مركز التوجيه في الحزب . ولا يستطيع احد منازعتهم هذا المركز الا اذا كان من المرشحين المخذولين او من المزاحمين ، اي اذا كان برلمانياً بالقوة لا بالفعل . اما تنظيم الحزب تسلسلياً تراتبياً ، فلا يمكن ان يتم خارج النطاق الانتخابي والبرلماني لانه لا يرتكز على شيء . ان الحزبيين قلة في هذه الاحزاب الاطرية ، فلا يمكن ان يشكلوا فيها الركيزة او القاعدة ، ثم انهم خاضعون للمنتخبين الذين بيدهم توزيع المغانم والمكاسب . كما انهم يوقرون كثيراً الوظائف البرلمانية والوزارية . كما ان الجهاز الحزبي ضعيف جداً وابتدائي جداً فلا يمكنه ان يساعد على قيام طبقة بيروقراطية . واخيراً ، لا يؤدي الوصول الى البرلمان ، بالنسبة الى هذه الاحزاب البورجوازية الى اقالة المنتخب من صفوف الاعضاء المناضلين كما هو الحال عادة في الاحزاب الاشتراكية حيث تؤدي هذه الاقالة الى ترسيخ القاعدة « البروليتارية » بوجه النواب « المبرجزين » وليس من

قوة قد تستطيع الوقوف في وجه سلطة البرلمانيين عدا قوة المال. لكننا رأينا ان مقرضي الاموال قلّما يمارسون ضغطاً مستمراً على ادارة الحزب . وقد اشار الى ذلك بصواب بالغ اوستروغورسكي بقوله ، في معرض وصفه للحزب المحافظ الانكليزي ، في اواخر القرن التاسع عشر ، بانه ترك هـــذه المهمة الى « صغار الناس» . ويكتفى عامة بالتدخل ، في بعض اللحظات المعينة ، لاهداف خاصة . وهكذا يستطيع هؤلاء المقرضون حمل قادة الحزب على توجيهه نحو هذا المنحى او ذاك ، ولكنهم لا يقيمون في وجههم جهازاً آخر ارفع يناصبهم العداء ، كما لا يسيّرون ادارة الحزب بانفسهم . اذن فلا يمكن اعتبارهم بمثابة اخصام حقيقيين للبرلمانيين .

لا شك في ان هذه القواعد العامة لها استثناءاتها. فنجد احياناً محاولات اكيدة للسيطرة الواضحة على البرلمانيين من قبل احزاب ذات شعب ، ذات بنية متينة ، ومركزية قوية . الحركة الجمهورية الشعبية هي مثال جيد في هذا المضمار . فاتباعها بلغوا من العدد حداً يحول دون اقامة جهاز متراتب ومتسلسل داخلي ومستقل عـــن البرلمانيين (جهاز قد يستند ايضاً الى قوى اخرى كالنقابات المسيحية او الفرق المتخصصة في الحزب) . الا ان هذا الجهاز المتراتب موجود فعلا . ولكن انظمة الحركة الجمهورية الشعبية هذه تنص على احتياطات كبرى لتفادي قيامه بالدور الاساسي في ادارة الحزب . كل شيء مجهز بشكل يضمن سيطرة المنتخبين . ويحتل مندوبو الكتل البرلمانية رسمياً ثلث المقاعد في اللجنة القومية (المادة ٣٢ من النظام) ، الا ان مركزهم الحقيقي اهم من ذلك بكثير . فالى جانب الممثلين الرسميين لكتل الجمعية الوطنية ومجلس الجمهورية يوجد : ١ً — رئيس الحركة وامينها العام (اللذان قد يكونان برلمانيين ، وكثيراً ما يكونان كذلك) ، ٢ً — رؤساء الجمعيات البرلمانية ، الذين كانوا اعضاء في الحركة ، ٣ً — الوزراء الفعليون والوزراء السابقون الذين كانوا يمارسون مهماتهم خلال المؤتمر الاخير ، ٤ً — منتخبان محليان ، ٥ً — اعضاء عاملون في الحزب معينون تعييناً (ويمكن ان يكونوا برلمانيين) ، ٦ً — اعضاء تنتخبهم كتلة جمعية الاتحاد الفرنسي (بعدد تتمثل فيه هذه الكتلة ، ويتناسب مع عددهم ، ويتساوى نسبياً مع عدد ممثلي المجلسين الآخرين) . واذ ان هؤلاء الاخيرين معينون من قبل البرلمان او المجالس المحلية ، فلهم عقلية البرلمانيين . فاذا انضم اليهم البرلمانيون اصبحت لهم الاكثرية في اللجنة ، واصبح ممثلو الاتحادات قلّة . واكثر من ذلك ، اذا لم يتح للبرلمانيين ان يعينوا من قبل الاتحادات كمندوبين اصيلين ، فقد ينتخبون كمندوبين احتياطيين : حيث يضفي وجودهم في باريس على هذه الصفة الاحتياطية فعالية ناجحة جداً .

اما في اللجنة التنفيذية ، وهي الجهاز الدائم الذي يؤمن في الواقع ادارة الحزب ،

فان نفوذ المنتخبين هو اكثر واشد وضوحاً. ففي مقابل ١٨ مندوباً عن الاتحادات، يوجد ١٢ برلمانياً، يضاف اليهم الوزراء الممارسون وخمسة وزراء من القدامى، ثم الرئيس والامين العام للحزب (الذين هم في الغالب من البرلمانيين)، والى هؤلاء خمسة اعضاء معينين (يمكنهم ان يكونوا برلمانيين)، يضاف اليهم ايضاً عضوان عن كتلة مجلس الاتحاد. ومن شأن وجود الوزراء الممارسين، في الجهازين، ان يقوي سلطة البرلمانيين، بسبب ما لهم من اعتبار اكيد لدى الاعضاء المناضلين. وسنقارن هذه الاحكام النظامية مع تلك الاحكام، المعاكسة تماماً، التي يتبناها الحزب المسيحي الاجتماعي البلجيكي، حيث تتنافى صفة الوزير مع الحضور في اللجنة الوطنية (ويوجد مثل هذه الاحكام في انظمة الحزب الديموقراطي المسيحي الايطالي). هذه السيطرة البرلمانية والوزارية تضعف كثيراً دينامية الحركة الجمهورية الشعبية، فتقلصها لتتحول الى نوع من الحزب الراديكالي الاشتراكي المسيحي. وقد تفسر هذه السيطرة بالفارق الكبير جداً الموجود بين العقائد الاجتماعية المتقدمة التي ينادي بها مناضلو الحزب وبين ما هو عليه الناخبون من نزعة محافظة. وللحفاظ على هؤلاء، كان يتوجب منع الاولين من ان يستولوا على قيادة الحزب ومن ان يتوجهوا بهم اتجاهاً ملحوظاً جداً نحو اليسار. ولا شك في ان هذا التناقض بين الحزبيين والناخبين، بين اعتدال الاولين وعنف الآخرين، موجود في كل الاحزاب. الا انه لم يرتد في اي مكان آخر مثل هذه الصفة الحادة. كما ان عدم تناسب الطائفتين لم يبد بمثل هذه الضخامة. هذه الخصوصيات يمكن ان تفسر التأثير غير الاعتيادي الذي يمارسه البرلمانيون في ادارة حزب من هذا النوع.

اما الاحزاب الاميركية فتقدم المثال على شذوذ معاكس: حزب غير مركزي القيادة، مفكك الهيكل يرتكز على اللجان، ولا يلعب فيه البرلمانيون دائماً دوراً قيادياً. وهنا لا بد من القيام بالتحليلات اللازمة ايضاً. فتنظيم الاحزاب الاميركية تصعب جداً دراسته بسبب الفوارق المحلية، الكبيرة جداً، وبسبب الفوارق الزمنية التي هي شديدة ايضاً. فالاحزاب ليس لها التنظيم ذاته في ولاية نيويورك وفي الجبال الصخرية، وليست هي في الشمال كما هي في الجنوب. وحتى داخل الولاية ذاتها، يختلف التنظيم بين فاصل زمني من عدة سنوات وبين آخر، بسبب تغيير الشخصيات القيادية. فعندما يترأس برلماني (شيخ او نائب – وبالاخص الشيخ) الماكينة المحلية ويقوم بمهمة المتنفذ (بوش)، فهو يدير الحزب فعلياً، وعندها يصح الكلام عن سيطرة برلمانية. وبالعكس اذا ظلت الماكينة في يد متنفذ غير برلماني، فان الشيوخ والنواب يخضعون له: وعندها يسيطر الحزب على البرلمانيين. ويزيد نظام الحزبين، بل ونظام الحزب الواحد (في ولايات الجنوب في ما خص الحزب

الديموقراطي) في خطورة هذه السيطرة ، ويصبح تعيين المرشح من قبل الحزب اهم من الانتخابات . فالحزب هو الذي يصنع النواب ويقيلهم ، كما لو كان الامر في نظام نسبي . وقد اقر نظام الانتخابات الاولية لمنع تسلط اللجان على المرشحين والمنتخبين ، رغبة في منح هؤلاء نوعاً من الاستقلال . ولكن الاجراء هذا لم يؤت الرجاء المأمول ، خصوصاً في المدن الكبرى وفي الجنوب . ويمكن ايراد حالات عـــدة استبعدت فيها الانتخابات الاولية بعض البرلمانيين السابقين ، بالرغم من ثقة الناخبين بهم تحت تأثير قادة الماكينة الحزبية .

ويمكن لتطور الاحزاب البريطانية ، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ان يتمم هذه الملاحظات والاستنتاجات عن السيطرة البرلمانية . فهذه تتوافق مع المركزية الواضحة نوعاً ما ، بعكس ما هي عليه القاعدة العامة ، فالتنظيم الداخلي للكتل البرلمانية يفسر بدون شك هذه الخصوصية . فالنواب كانوا يديرون الحزب ، ولكن هؤلاء انفسهم كانوا يوجهون من قبل زعمائهم وجلاديهم . فانتظام البرلمانيين كان يؤمن مركزية الحزب. لا شك في ان هذا الانتظام لم يكن دقيقاً جداً، ولكنه يظل رغم كل شيء اقوى مما هو عليه في اكثر الكتل البرلمانية الاخرى في البرهة نفسها . ومع ذلك فان سلطة البرلمانيين على الحزب ، حوالي سنة ۱۸۸۰ ، قد هوجمت بشدة او ضعفت جداً سواء في حزب الاحرار أو في حزب المحافظين ، وذلك من جراء نمو التنظيمات الاساسية وتطور الاجهزة الادارية الداخلية . وانفجرت الازمة اول ما انفجرت في الحزب الليبرالي ، عقب ما ادخل على بنيته من تبديلات بواسطة نظام لجنة (كوكس) برمنغهام الانتخابية . وفي سنة ۱۸۸۷ ، حصل خلاف عنيف ، في برادفورت ، بين النائب ف . فورستر ، وهو وزير سابق ، الذي كان يمثل مدينته في البرلمان ، منذ ۱۸ سنة ، وبين اللجنة المحلية للحزب ، بصدد الفصل ١٥ من النظام الداخلي المحلي للجنة الانتخابية (كوكس) هذه ، الذي يلزم المرشحين بان يتعهدوا للجنة بالخضوع لقراراتها . ورفض فورستر . وثار جدال حاد في البلاد كلها ، طرحت من خلاله مشكلة العلاقة بين البرلمانيين واللجان . وفي النهاية تم الاتفاق على تسوية اقرب ما تكون لمصلحة الحزب. وفي الختام فلو ان فورستر لم يلاق حتفه اثناء الدورة التشريعية التالية ، لما كانت لجنة الحزب قدمتـــه للانتخابات باسمها .

وعقب بضع سنوات ، في نيوكاستل خذلت اللجنة الانتخابية (كوكس) الزعيم الراديكالي الشهير كاون . وقبلها ، وعقب الانتصار الليبرالي في سنة ۱۸۸۰ ، دعا المكتب المركزي للحزب المنظمات المحلية الى اعادة النواب المتمردين الى جادة الصواب . ولكن المكتب المركزي بذاته كان في الواقع تحت

ادارة الزعماء البرلمانيين . واخيراً ، عملت اعادة تنظيم الحزب الليبرالي على تقوية المركزية بدلا من اضعاف سلطة البرلمانيين . فعلى الصعيد المحلي ، تدنت سلطة كل نائب على لجنة مقاطعته ، اما على الصعيد الوطني فقد قويت سلطة الزعماء على الحزب تماماً . ولكن سلطتهم على البرلمانيين قد قويت اكثر . فاصبح النظام داخل الكتلة اشد واقسى . ولمناسبة التصويت على تعديل ماريوت وهو (ليبرالي متمرد) ، هددت الوزارة المجلس بحله اذا خذل الاقتراح ، وانذرت الليبراليين الذين يسايرون ماريوت بان لجانهم لن تعود الى ترشيحهم باسمها ان لم يلتزموا انضباطية الحزب . وسلم اكثرهم اخيراً . الا خمسة فقط اتبعوا ماريوت (١٨٨٢). وعقب ازمة القانون الداخلي ، وقعت المنظمات جميعها تحت سلطة الزعماءالبرلمانيين .

ومرّ حزب المحافظين بازمة مماثلة ، عقب الاصلاحات التي قام بها راندولف تشرشل ، في سنة ١٨٨٣ ، طلب مجلس الاتحاد المؤلف من زعماء منظمات الحزب ، حل اللجنة المركزية المؤلفة من المتنفذين ومن بعض البرلمانيين ، هذه اللجنة التي كانت تتحكم في الأموال، وتعنى بالترشيحات وتوجه الحزب حقيقة، عقب مفاوضات من دون جدوى، قام الزعيم البرلماني، اللورد سالسبري، اخيراً باخراج مجلس الاتحاد من المبنى الذي كان يشغله في مقر الحزب العام . وانتهى كل شيء الى تسوية : فدخل زعيمان داخليان في اللجنة ، الى جانب البرلمانيين . وكانت مهمتهما بصورة خاصة العناية بالسياسة العامة ، وبالترشيحات وبالشؤون المالية . وبعد اعتزال راندولف تشرشل ، تسلم الزعماء البرلمانيون من جديد ادارة الحزب فعلياً . وفي آخر القرن ، كانت السيطرة البرلمانية قد عادت الى عهدها السابق. ولكن في الوقت نفسه ، كان تطور الاحزاب الاشتراكية يعمل على اعادة طرح المشكلة في البلاد كلهــا .

المنافسة بين البرلمانيين وبين القادة : يدل تاريخ الاحزاب البريطانية في آخر القرن التاسع عشر على ان نمو البنيات الحزبية يولد خصومة بين الزعماء الداخليين والبرلمانيين . وكلّما كان التنظيم اكبر ، كلما كانت الخصومة اقوى ، وكلمــا ضعفت سلطة البرلمانيين لمصلحة سلطة الزعماء الداخليين. وفي نهاية المطاف ، نصل الى الاحزاب الشيوعية والفاشية ، حيث لا يكون البرلمانيون الا منفذين ، لا يملكون اي سلطان في ادارة الحزب . وتعتبر الاحزاب الاشتراكية النموذج الوسط . وهنا تجدر الاشارة الى ان الكثير من الاحزاب الديموقراطية المسيحية لها البنية نفسها المشابهة تقريباً . فعلى الصعيد الرسمي ، يعتبر البرلمانيون تابعين للقادة . اما على الصعيد العملي فانهم يحتفظون بامتيازات مهمة . وفي هذا الحال اما ان يسود التوتر ، او

يستقر التوازن بين القادة الداخليين والبرلمانيين . ولا يمكن القول بسيطرة الحزب على البرلمانيين ، ولا بسيطرة البرلمانيين على الحزب . فالواقع يدل على وجود نوع من فصل السلطات بين القيادة الداخلية والقيادة البرلمانية ، بخصومة دائمة بينهما .

اما اسباب هذه الخصومة فواضحة الى حد ما . فطبيعة تنظيم الحزب تقوم بدور مؤثر في هذا المضمار . اذ يتعلق الامر ، بعدها ، باحزاب جماهيرية مشكلة على اساس الشعب ، ومزودة بهيكل متين وبادارة قوية . هذه الصفات كلها تعمل على خلق جهاز اداري متراتب متين ، يستطيع ان يستند الى مناضلين كثر ، وعلى بيروقراطية جبارة ، وعلى انظمة داخلية متينة وقاسية ، من اجل مقاومة البرلمانيين ، ومن اجل استلام ادارة الحزب الفعلية . وتتسهل مهمة هذا التراتب بقيام معارضة طبيعية بصورة دائمة تقريباً بين المناضلين الحزبيين والنواب ، لاسباب اجتماعية وسياسية غامضة دائماً ، وغير محسوسة في الغالب ، ولكنها عميقة الجذور وقوية دائماً . فعلى الصعيد الاجتماعي ينزع البرلمانيون الى التشبه بالبورجوازيين اذا قيسوا بالأعضاء المناضلين من العمال . فالنائب العمالي هو دائماً نائب أكثر مما هو عامل وتزداد تدنياً صفته العمالية كما تزداد صفته النيابية بمرور الوقت . اورد روبير دي‌فلير ، وهو برلماني اشتراكي كان يملي على امين سره معلومات‌عن تراجم حياة بعض الرجال لوضعها في قاموس لاروس ، على لسان احدى الشخصيات في احدى هزلياته : « خارج من الشعب » فاكمل الكاتب لنفسه « وعازم تماماً على عدم العودة اليه ابداً » . تثير الكلمة هذه الهزء والاستغراب . ولكنها ايضاً واقعية وحقة . وتبدو غالبية الاعضاء الحزبيين ذات حساسية تجاه مستوى المعيشة المادي للنواب . وتعرف الاحزاب الشيوعية هذا فتقاوم بديماغوجية كل زيادة في التعويضات البرلمانية . وطريقة المعيشة بوجه عام ، هي التي تفصل بين البرلماني واعضاء الحزب ، اكثر مما يفصل مبلغ التعويضات هذا . فالنائب ، بمحيطه ، وعلاقاته ، واتصالاته ، يعيش حياة بورجوازية خالصة . اما جو البرلمان العام فهو جو بورجوازي واكثر من ذلك : ان اسلوب النشاط البرلماني هو ذو طبيعة بورجوازية خاصة . هذا اذا قلنا مع آلن ان عملية التأثير في الرجال ، عن طريق الاقناع ، هي اسلوب البورجوازية الخاص .

ويجب ان نضيف القول ان الحزبيين المناضلين يحذرون كثيراً من فساد النواب المنتخبين المحتمل . كان الاعضاء المؤسسون في سنة ١٧٩١ (والانكليز في القرن السابع عشر) يخشون ان يستعمل الملك صلاحياته الوزارية لكي يكسب الى جانبه ، عن طريق المنح نواب الشعب . اذاً فقد منعوا عنه الحق في اختيار وزرائه من بين اعضاء الجمعية العمومية . والحزبيون ، في هذه الايام ، يخشون رشوة البرلمانيين وافسادهم

من قبل السلطات المالية النافذة ، التي هي في تصورهم خفية وهائلة . ولهذا يريدون وضعهم تحت الرعاية وتحت الرقابة ، ومن هنا ايضاً رفضهم المطلق للاشتراك في الوزارة لان في ذلك انتقالاً من الحقل الاجتماعي والمالي الى الحقل السياسي نظراً الى تداخل الحقلين. فالمناضلون يخشون في آن معاً، فساد الوزراء سياسياً ثم فسادهم المالي . وكانت الخشية الاولى هي الاكثر شيوعاً وعمقاً من الاخرى ، في الوقت الذي كانت الاحزاب الاشتراكية ثورية . وقد سيطرت مسألة « اشتراك الاشتراكيين في وزارة بورجوازية » على مناقشات المؤتمرات الوطنية وعلى العالمية قبل حرب سنة ١٩١٤ (١) . وكان وثيق الصلة بمسألة اعم هي مسألة مبدأ « الاصلاح » او التكتيك الثوري . وفي سنة ١٩٠٤ ، رفض مؤتمر امستردام مبدأ الاصلاح وذلك يعني ضمناً رفض مبدأ الاشتراك ، الا ان هذا الرفض الاخير لم يكن صريحاً . وفي فرنسا رفضت الشعبة الفرنسية لمؤتمر العمال العالمي الاشتراك في الحكم حتى سنة ١٩٣٦ ، باستثناء فترة الحرب والاتحاد المقدس . وكان هذا الرفض مراعاة لرغبة المناضلين الحزبيين لان البرلمانيين كانوا من انصار الاشتراك . ولم تكن المنفعة الشخصية وحب السلطة هما السبب الوحيد فقط ، في هذا المجال . فالبرلمانيون كانوا يرغبون في الاشتراك من اجل « مبدأ الاصلاح » . اذ بفعل كونهم ضمن اطار الدولة ، يستطيعون الاطلاع على القوانين التي من شأنها تحسين الاوضاع العمالية . ومن ثم معرفة الوسائل التي تمكنهم من سنها . ذلك ان مهنتهم كمشرعين كانت تحملهم نحو الاصلاح بدلا من الثورة ، وهنا تمتزج النزعة البورجوازية ، التبرجز بالانحراف المهني . كما تمتزج ايضاً مع شعور الناخب برغباته العميقة لان النزاع بين « المناضلين والبرلمانيين » يغطي وراءه نزاعاً اخطر واوسع هو نزاع المناضلين مع الناخبين » . فالمناضلون الحزبيون هم اكثر ثورية من هؤلاء الآخرين الذين لا يريدونها . والنواب بالطبع ميالون لمسايرة الناخبين اكثر من مسايرتهم للمناضلين . وقد برز هذا الطلاق بين المناضلين والناخبين خصوصاً في الحزب الاشتراكي الفرنسي بين سنتي ١٩١٩ و ١٩٣٦ ، حيث كانت نزعة هؤلاء الاصلاحية الاكيدة (والمعتدلة) تناقض تماماً « النزعة الثورية » لدى اولئك وهي الكلامية الخالصة . ان تكتيك « الدعم بدون مشاركة » ، ومؤداه السماح للنواب الاشتراكيين بالتصويت للوزارات البورجوازية

---

(١) المؤتمرات العمالية العالمية هي اتحادات العمال من جميع الدول تجتمع لتوحد مطالبها . وقد تأسس المؤتمر الاول في جنيف سنة ١٨٦٦ والثاني في امستردام سنة ١٩٠٤ ، والثالث في موسكو سنة ١٩٢١، والرابع في برلين سنة (١٩٢٢) — ١٩٢٣ .

من دون الدخول فيها ، دليل على تمزق البرلمانيين بين ناخبيهم وبين حزبهم . ولا يبدو ان هذا التكتيك قد حمى الحزب حقاً من نزعة الاصلاح او انه قد حفظ له نقاءه الثوري . الا ان عوامل اخرى كثيرة دخلت في هذا الميدان .

فما هي الوسائل التي استطاع الحزب عن طريقها ابقاء نوابه خاضعين له ، والتي بواسطتها امكنه احلال السيطرة الحزبية مكان السيطرة البرلمانية ؟ في البداية ، بتخفيض عددهم في اجهزة القيادة والادارة . عند منشأ الاحزاب كانت هذه الاجهزة مؤلفة بكاملها من البرلمانيين . وفي ما بعد ، عندما اكتمل التنظيم ، وتطورت الاجهزة القيادية الداخلية الادارية ، اتخذ البرلمانيون كل التدابير للاحتفاظ بالاكثرية بالنسبة الى مندوبي المناضلين الحزبيين فحاولت الاحزاب الاشتراكية قلب النسبة لاعطاء الاكثرية لهؤلاء الحزبيين . وفي فرنسا كان البرلمانيون ، في انظمة الفرع الفرنسي للمؤتمر العمالي العالمي ممثلين كهيئة في المجلس الوطني من دون ان يستطيعوا تجاوز خمس عدد اعضائه . ولم يكن اي نائب يستطيع ان يكون مندوباً فردياً في المجلس الوطني . ولم يكن لاحد ان يكون عضواً في اللجنة الادارية الدائمة . ومنذ سنة ١٩١٣ استطاع البرلمانيون الدخول الى اللجنة الادارية الدائمة من دون ان يفوقوا ثلث اعضائها . واليوم لم يعد بالنسبة الى النواب من عدد محدد في المجلس الوطني ، حيث يمكنهم ان يكونوا مندوبين عن الاتحادات . ولكنهم محددون بالثلث في اللجنة القيادية التي حلت محل اللجنة الادارية القديمة . وفي الحزب الاشتراكي الوحدوي الايطالي ، كانت الصفة البرلمانية تتناقض مع عضوية ادارة الحزب ، وكان لرئيس الكتلة البرلمانية وحده الحق في حضور جلسات الحزب مع الحق في ابداء الرأي فقط . وفي كل من الحزبين ، الفرنسي والايطالي ، مع ذلك ، يمارس النواب ضغطاً قوياً . ويبدو ان الاحتياطات النظامية المتخذة ضد البرلمانيين هي بالضرورة دقيقة وقاسية بحيث تتناسب مع عظم الخشية من تدخلهم ومن دورهم الذي يمكنهم ان يلعبوه . انما يبدو ايضاً ان هذه الاحتياطات ليست شديدة الفعالية . ولذا قضت انظمة بعض الاحزاب الاخرى باستبعاد الوزراء الممارسين فقط عن ادارة الحزب وقيادته . مثال ذلك الحزب الاشتراكي البلجيكي حيث لا يكون للوزراء ، في مكتب الحزب الا رأي استشاري ، وعضو المكتب بعد ان يصبح وزيراً يحرم من الحق في التصويت والمناقشة ويحل مكانه في المكتب وكيل منتدب ، طيلة بقائه في الحكم . وهناك احكام مماثلة تبناها الحزب الاشتراكي النمساوي تجاه اعضاء المجلس الوطني ، ولجنة القيادة ولجنة المراقبة . وقد سبقت الاشارة الى وجود مثل هذه الاحكام ايضاً عند بعض الاحزاب الديموقراطية المسيحية .

من جهة اخرى ، حاولت الاحزاب الاشتراكية الحاق البرلمانيين بالاجهزة

القيادية في الحزب ، اما بصورة افرادية ، واما بصورة جماعية بحيث يصبح كل نائب ، من حيث المبدأ ، خاضعاً لسلطة اتحاده . اما من الناحية العملية ، فالخضوع وهمي اذ يلعب النظام الانتخابي بهذا الشأن دوراً فائق الاهمية . ففي اقتراع فردي ، حيث ترتدي الانتخابات الطابع الفردي ، وحيث ترتدي المناطق الانتخابية طابع الاقطاعات ، الموالية للشخص لا للشعار ، تكون اوضاع المنتخبين المحلية قوية جداً ولا يمكن للجان الحزبية القيام باي عمل ضدهم فتعطى لهم ولاية الحزب ، خوفاً من فقدان المقعد . واذاً فالتبعية الفردية تبدو هنا ضعيفة جداً . اما في الانتخابات على اساس اللائحة فالامر يكون على العكس من ذلك تماماً ، لان الحزب يصبح عنصراً اساسياً ويصبح تنصيب اللجنة وتزكيتها للمرشح عاملا حاسماً في نجاحه وخسرانه ، واذاً تكون هذه التبعية قوية جداً . اما في النظام النسبي ، ذي اللوائح المجمدة وحيث يكون ترتيب الاسماء نهائياً فان سلطة اللجان تبلغ اوجها . وخير مثال على ذلك نراه عند اجراء المقارنة بين الجمهورية الثالثة وبدايات الجمهورية الرابعة . لكن النظام الانتخابي لا يشكل العنصر الوحيد العامل بهذا الشأن فقد استعملت بعض الاحزاب الاشتراكية تقنيات عممها الشيوعيون في ما بعد منها الزام البرلمانيين بدفع كامل تعويضاتهم للحزب ، الذي يعود فيعطيهم في المقابل راتباً يقدره هو ومتواضعاً الى حد ما . وهكذا يصبح النواب اجراء لدى الحزب ، وذلك ما يضعهم في حالة تبعية كاملة له . وفي سنة ١٨٩٠ ، تبنى حزب العمال الاشتراكي الثوري ، الذي نشأ في فرنسا تحت زعامة الليمان ، نظاماً من هذا النوع . ولكن نوابه لم يرتضوا هذه الرقابة المالية . وفي سنة ١٨٩٦ انفصل عنه جميع نوابه وانشأوا « التحالف الشيوعي» للمحافظة على حريتهم وعلى تعويضاتهم .

وخير دليل على تبعية النائب للحزب هو انضباطيته عند التصويت ، هذه التبعية هي القاعدة في كل الاقتراعات المهمة . وكل نائب لا يلتزمها يتعرض للفصل . والامثلة على مثل هذا الحرم كثيرة لا سيما في الحزب العمالي البريطاني وفي الحزب الاشتراكي الفرنسي . والتزام الانتظام عند التصويت هو نتيجة لتبعية البرلمانيين اكثر مما هو وسيلة لتأمينها ، فيلتزم النواب توجيهات كتلتهم لانهم مرتبطون بالحزب لاسباب اخرى (انتخابية ، مالية ، الخ.) . وترتدي ، من ناحية اخرى ، هذه التبعية طابعاً جماعياً . فيتوجب على كل نائب ان يصوت وفقاً لقرار الكتلة ، بعد المناقشة ولكن الكتلة ذاتها ليست دائماً حرة في اتخاذ قراراتها ، اذ يتوجب عليها ان تلتزم سياسة الحزب العامة ، كما حددتها مؤتمراته والاجهزة القيادية فيه . وهكذا تكون الكتلة البرلمانية ، عموماً ، تابعة للحزب . ففي سنة ١٩٢٩ ، رفض الفرع الفرنسي للعالمية العمالية المشاركة الوزارية التي عرضها عليه الرئيس دالاديه ، ولكن

المؤتمر الوطني المستعجل الذي دعت اليه اللجنة الادارية الدائمة ، رفض هذا القرار ، فاضطرت الكتلة الى الخضوع . ومع ذلك تبقى هذه التبعية والى حد بعيد رهناً بدقة التعليمات والتوجيهات التي تبنتها المؤتمرات واللجان القومية . وينحصر تكتيك البرلمانيين بالضغط على هذه المؤتمرات واللجان لكي تتخذ قرارات واقتراحات عامة تترك للكتلة مقداراً كبيراً من الحرية .

ويتصرف الحزبيون المناضلون في الغالب لاجبار البرلمانيين على الاجتماع « بالقادة الداخليين » عندما يتطلب الامر اتخاذ قرارات خطيرة : كالاشتراك في الوزارة ، او منح الثقة ، او اتخاذ موقف من اصلاحات مهمة ، الخ . يمكن ان يتم هذا الاجتماع داخل المجلس القومي او المجلس العام ، عندما يجتمع فيه جميع البرلمانيين كمجموعة استشارية (المجلس العام للحزب الاشتراكي البلجيكي) ، او بواسطة مندوبين عنهم مع الحق في الاشتراك في المناقشة (المجلس الوطني للحزب الاشتراكي الفرنسي) . وقد يتم الاجتماع ايضاً بمساعدة مندوب او اكثر عن مكتب الحزب الى جلسات الكتلة النيابية (الاحزاب الاشتراكية الايطالية والبلجيكية وغيرها الخ .) او انه يتخذ شكل لجنة اتصال خاصة (المجلس الوطني العمالي ولجنة الارتباط في حزب العمال البريطاني ، لجنة الاتصال في الحزب المسيحي البلجيكي) . وتجدر الاشارة ايضاً الى دور مكاتب الدراسات المكلفة اعداد مشاريع الاصلاح ومقترحات القوانين التي يقدمها نواب الحزب . واذا كانت هذه المكاتب تتبع ادارة الحزب اكثر مما تخضع للكتلة البرلمانية ، واذا كانت الكتلة مضطرة الى الرجوع الى هذه المكاتب من اجل اعداد النصوص ، فانها بالطبع تمارس على هذه الكتلة تأثيراً مهماً جداً ، وان لم يكن في الغالب ملحوظاً . وهذا الاسلوب مطبق ايضاً ، وبكثرة ، في الاحزاب التي يكون النواب فيها في وضع خضوع تام .

من حيث المبدأ ، يفترض في مجموعة هذه الاجراءات ان تؤمن سيطرة اكيدة للقادة الداخليين على البرلمانيين . اما من حيث الواقع ، فان هؤلاء يستعملون عدة تقنيات تؤمن لهم سلطة فعلية كبرى ، بحيث ينتهي الامر الى وجود ادارة ذات رأسين . من هذه التقنيات الاعتبار الذي يستمده النواب من وظيفتهم . ويحذر المناضلون الحزبيون النواب ولكنهم يحسدونهم وينتقدون الوزراء ، ولكنهم يفتخرون بصحبتهم في اجتماعات الحزب . ويختلف شأن البرلمانيين ولكنه في كل حال تقريباً اعظم من شأن الزعماء الداخليين لدى الاتباع . من جهة اخرى ، يعتبر البرلمانيون عامة اكثر لباقة من الزعماء المحليين . واذا استثني من هؤلاء بعض المثقفين وبعض المتحمسين فان الباقي منهم غالباً ما يكون في مستوى اقل من المتوسط .

فبحكم اعتيادهم على الالاعيب التي تدور وراء الكواليس ، يستطيع النواب في الغالب التلاعب بهؤلاء الاخصام الاقل كفاءة . الا ان هؤلاء يستطيعون الاحتماء وراء المبادىء ، والتذرع بالشدة وعدم التساهل وبالعفة – وهي اساليب ديماغوجية تعجب المناضلين وتضايق النواب – بحيث تتكافأ القوى من جديد. الا ان البرلمانيين يحتفظون بامتياز على الصعيد المحلي فهم يستطيعون بفضل ما لهم من اعتبار وما يقدمون من خدمات ، ممارسة ضغط مؤثر على لجان الحزب ، وباعتمادهم على هؤلاء يمكنهم ان يقاوموا الادارة المركزية . ويبقى ان كل شيء يتعلق ، في النهاية ، بدرجة سلطة هذه الادارة ، وبدرجة هيمنة البرلماني على المنظمة المحلية لان النظام الانتخابي يلعب هنا دوراً مهماً كما سبق ورأينا .

الا ان التمييز بين البرلمانيين والقادة ليس واضحاً جداً ، ويكون الغموض لمصلحة الفريق الاول ، ذلك ان الاحزاب تشكو في الغالب من نقص في القادة الداخليين . واذا كان من السهل الاتيان بالموظفين الثانويين ، فانه من الصعب الحصول على رؤساء للدرجات العليا . والذي يملك المؤهل الضروري سرعان ما يغدو برلمانياً . و « الاستيعاب » يشكل احدى التقنيات الافعل لتجنب التبعية . ويتمنى كثير من القادة ذلك ، وبحكم كونهم نوابا « بالقوة » ، لا بالفعل ، فانهم بالطبع محمولون على احترام الهيأة التي يحلمون بالانتماء اليها . وبحكم الضرورة ، يجبر هذا النقص المذكور اسناد الوظائف القيادية الى البرلمانيين . من هنا كان تفشي نظام « الاتحاد الشخصي » على نطاق واسع ، وهو شكل آخر من الاستيعاب اكثر انتشاراً من الاول . وتحاول الانظمة الداخلية ، في بعض الاحيان ، ان تضع حدوداً لذلك ، لكن هذه الحدود تبقى غالباً واسعة جداً لان الضرورة تفرض نفسها . وهكذا يستطيع النواب ، في الغالب ، تعيين انفسهم مندوبين الى المؤتمرات ، او ممثلين عن الاتحادات لدى اللجان القومية ، او اعضاء في مكاتب القيادة لا كنواب ، بل على اساس شخصي فردي . وتدل التجربة على ان صفة البرلماني هي التي تغلب على صفة الزعيم الداخلي عند اجتماع الصفتين على رأس الشخص ذي الانتساب المزدوج وذلك في الاحزاب من هذا النوع . اذاً ، يدل الاتحاد الشخصي هنا على سيطرة البرلمانيين .

وهكذا بفضل نظام « تعادل القوى» تقع خصومة دائمة بين البرلمانيين والقادة الداخليين الذين يمثلون المناضلين الحزبيين . وتختلف اوضاع كل من المجموعتين باختلاف الاحزاب وباختلاف الازمنة . وبوجه عام فان الاحزاب ذات التركيب النقابي تصمد اكثر من غيرها بوجه الضغط البرلماني . والسبب في ذلك بكل تأكيد ،

هو ان هيكل النقابات يتيح تكوين جهاز اداري متين، يستطيع مقاومة النواب وفي الوقت ذاته رفض الاستيعاب ثم الانتماء المزدوج . ويعتبر الحزب العمالي الاوسترالي اول مثال على الحزب الذي يخضع فيه البرلمانيون لسلطة القادة الداخليين . وفي حزب العمال البريطاني ، يبدو خضوع النواب للحزب وللنقابات واضحاً تماماً ، بالرغم من مرونة القواعد الشكلية الانتظامية منذ سنة ١٩٤٥ . وعلى العكس ، تعتبر الاحزاب الاشتراكية اللاتينية صورة عن تأثير البرلمانيين العميق . ومع ذلك ، كان الحزب الاشتراكي الديموقراطي الالماني خاضعاً تماماً لتأثير النواب، بالرغم من ارتكازه الى حركة نقابية قوية. وكذلك حال الحزب الاشتراكي البلجيكي. والحق يقال ان الامر كان يتعلق في كلا الحالين بنقابية تابعة الى حد بعيد للحزب .

من جهة اخرى ، يبدو ان هرم الاحزاب يضاعف من تأثير البرلمانيين . ويمكن تتبع هذا التطور بيسر خلال تاريخ الحزب الاشتراكي الفرنسي حيث كانت سلطة البرلمانيين في البداية قليلة التأثير والنماء من جراء حذر الحزبيين البالغ تجاههم . وفي عشية حرب سنة ١٩١٤ ، ازدادت قوة البرلمانيين بشكل ملحوظ ، كما يدل على ذلك تعديل انظمة سنة ١٩١٣ ، بحيث فتح امام النواب باب .C.A.P . ثم تزايدت هذه القوة تدريجاً بين سنة ١٩١٩ و١٩٣٩، بالرغم من معارضة الحزبيين لمبدأ المشاركة . وادى استلام الحكم الى زيادة هذه السلطة اكثر فأكثر ايضاً . واخيراً ، وعقب حرب سنة ١٩٣٩ ، بدا دور البرلمانيين اعظم من اي وقت مضى . لاشك في انه يجب هنا حسبان اهمية سير الحزب في الاتجاه البورجوازي، نحو البرجزة، بصورة تدريجية، منذ ان ادى نمو الشيوعية الى اضعاف قاعدته العمالية . لكن ممارسة الحكم لعبت ، على ما يبدو ، دوراً مثمراً . فتأثير الوزراء اكبر بكثير من تأثير النواب العاديين . ويعتبر هذا المثال ذا قابلية للتعميم . فالتدابير ذاتها التي اتخذتها بعض الاحزاب للحد من التدخل الوزاري في قيادتها تدل على قوة هذا العامل .

سيطرة الحزب على البرلمانيين : تنتهي مرحلة التطور بمجيء الاحزاب الشيوعية والفاشية ، فلم يعد البرلمانيون هم الذين يديرون الحزب بل اصبح الحزب هو الذي يوجه البرلمانيين . في المؤتمر الثاني للعمالية الشيوعية ، اعيد تذكير كل نائب عن الحزب بوضوح بانه «ليس مشرعاً يفتش عن صيغة مشتركة مع المشرعين الآخرين ، بل داعية الحزب ارسل الى العدو ليطبق قرارات الحزب» . وهنا يتطابق الواقع مع النظرية .

ويبدو ان هنالك فئتين من العوامل لتفسير هذه السيطرة : فالعوامل الاولى

تتعلق بتركيب الحزب ، والثانية تعتبر خارجة عنه . فالعوامل غير الحزبية لا تلعب الا دوراً ثانوياً ، وهنا يصح التذكير بأثر النظام الانتخابي . فالاقتراع على اساس اللائحة والتمثيل النسبي يحبذان سيطرة الحزب ، ويتطابقان تماماً مع التركيب الجماعي للاحزاب الشيوعية او الفاشية . ونشير ايضاً الى الاحكام الدستورية التي تلزم النائب المطرود من حزبه ، في بعض البلدان ، بالرجوع الى ناخبيه . او تلك التي تعطي للكتل البرلمانية ، كهيئات ، دوراً اكبر . فهي تتضمن اولا سلسلة من الأساليب التقنية التي من شأنها فرض المزيد من الطاعة على البرلمانيين . فعادت الى الوجود فكرة دفع الرواتب الى الحزب . وقد استخدمت الاحزاب الاشتراكية هذا الاسلوب لدوافع مالية ، وكان البرلمانيون يدفعون قسماً من تعويضاتهم الى صناديق الحزب بصفة اشتراك استثنائي . اما في الاحزاب الشيوعية فترتدي العملية معنى سياسياً . اذ القصد منها ، كما اشار الى ذلك اتباع اللّيمان في فرنسا ، جعل النائب اجيراً فعلياً لدى الحزب . العملية هي اكثر دقة ايضاً : اذ يدفع الحزب للنائب راتباً بسيطاً جداً ، ولكنه يقدم له « منافع عينية » تجعل مراقبته سهلة . فليس للنواب الشيوعيين امناء سر خاصون بهم : اذاً فهم يستخدمون امانة سر الحزب التي تستطيع مراقبة اصغر نشاط من نشاطاتهم البرلمانية عن كثب . ويبدو ان هذه الطريقة بالغة جداً .

اما اسلوب الاستقالة الموضوعة في تصرف الحزب فهو اقل اهمية ، بالرغم من صفته الدعائية وخلاصته ان يوقع نواب بعض الاحزاب ، قبل انتخابهم ، كتاب استقالة ، بدون تاريخ يتولى الحزب املاء فراغه وارساله في حالة تمرد النائب . وبعضهم الآخر يتعهدون بشرفهم ان يستقيلوا من النيابة في حال وقوع خلاف بينهم وبين الحزب (المادة ١٦ من انظمة الفرع الفرنسي للعالمية العمالية ، مثلا) . ويدل التعبير « تعهد شرف » بصورة واضحة على الصفة الاخلاقية الادبية للاسلوب . ذلك ان الاستقالة الموضوعة في تصرف الحزب ليست فعالة . اذ يستطيع النائب المتمرد عند اللزوم فضح الاسلوب ، والادعاء بعيب الرضى الناتج من الاكراه . وبالطّبع يرفض اعداء الحزب بسرور قبول استقالة مأخوذة بالاكراه ، لاجل خلق المضايقات له . والتعهد الخطي يمكن ان يبعد المرشحين المستقلين ، كما يشكل احتفالا خاصاً من شأنه زيادة مقدار طاعة الآخرين . الا ان الاحزاب الشيوعية والفاشية تمتلك وسائل اخرى اكثر ضماناً للوصول الى النتائج نفسها .

والاهم من ذلك هو اسلوب الاقتلاع المنظم . ومفاده منع النواب من تحويل دوائرهم الانتخابية الى قطاعات خاصة بهم ، وتقوية الروابط المحلية التي

تهيىء لهم الاستقلال عن الحزب . ولهذه الغاية ، تجري بعناية عملية اختيار المرشحين من خارج المنطقة التي يدعون الى تمثيلها . وهكذا يقضى على النزعة الاقليمية تماماً ، هذه الاقليمية المستشرية لدى الاحزاب الاخرى ، لما فيها من زيادة النفع الانتخابي . ويرضى الحزب بخسارة اصوات لكي يضمن اخلاص نوابه فيقدم شخصاً من بريطانيا في مقاطعة بريفورد ، بالرغم من معرفته ان ابن المقاطعة هو اقرب الى الفوز . اما الاقتراع على اساس اللائحة المجمدة (المقفلة) فيتيح تفادي الصعوبة حيث يوضع المرشحون المقتلعون (من منطقتهم) في رأس اللائحة ، ثم يضاف بعدهم اسماء ابناء المنطقة المعروفين تماماً ، وهكذا يستعمل هؤلاء من اجل انجاح الاولين . ولكن هذا الاقتلاع الاول لا يكفي اذ سرعان ما تمتد جذور هؤلاء النواب في مناطقهم الجديدة . ولهذا يتوجب نقلهم من منطقة الى اخرى ، وتنظيم الرقص الانتقالي بحيث يمكن تفادي الاقليمية الخطرة على طاعة الحزب . ليس هذا الاقتلاع المنتظم مستعملا بشكل عام . فالاحزاب الشيوعية خصوصاً تطبق اساليب اخرى لتفادي استقلال منتخبيها عنها . فهي ، بحكم معرفتها لاهمية الروابط المحلية ، ليس فقط على الصعيد الانتخابي ، بل وايضاً على صعيد مركز الحزب العام ، لا تحتقر دائماً « النزعة الاقليمية » . وهكذا امكن ظهور بعض النواب الشيوعيين في فرنسا ، قبل الحرب ، بمظهر الاقطاعيين ، مثال ذلك رينو—جان .

ويمكن تقريب استبعاد الشخصيات من اسلوب الاقتلاع المنتظم فيختار الحزب ، بشكل عام ، مرشحيه من بين « المغمورين ، من غير ذوي الرتب » ، اي من بين الاشخاص الذين ليست لهم شهرة خاصة . ولنضع جانباً حالة قادة الحزب انفسهم بالرغم من انها تؤيد وجهة النظر هـــذه لان شهرتهم مستمدة من الحزب لا من انفسهم . فالحزب الشيوعي يضم ، في العديد من البلدان ، كتاباً وفنانين ، وعلماء معروفين فلا يسند اليهم مطلقاً اي مقعد نيابي، ما لم يكونوا من اعضاء الحزب القدامى جداً الذين وضع اخلاصهم على المحك ، لمدد طويلة . وبكل تأكيد ، يمكن الاشارة هنا الى الصفة البروليتارية للحزب والى رغبته في تأمين قاعدة واسعة ما امكن للعمال ولكن الحزب الشيوعي لم يعد بروليتارياً قط . والمدائح المبالغ فيها التي يطلقها عادة على المثقفين فيه تبرر اعطاءهم مراكز في مجلس النواب . وهو فعلا يعطي احياناً مراكز نيابية للكتاب ، ولكن لاكثرهم تفاهة وللمغمورين منهم فقط . لان الاخرين قد يعتمدون على شهرتهم لاتخاذ مواقف استقلالية نسبياً بحيث يكون الحزب في وضع حرج جداً تجاههم ، سواء طردهم الحزب ام ابقاهم . وهكذا تعد الشخصيات الفكرية والادبية لتقوم بدور اعلامي ، اذ تكون مهمتهم دعائية صرفة . فلا يعطون اي مركز قيادي في الحزب ، ولا اي مقعد

نيابي .

كذلك تستعمل ايضاً الاحزاب الفاشية والشيوعية تقنية مكاتب الدراسات . ان اي مشروع مقدم من نائب الحزب لا يكون من اعداده مباشرة، بل ان اختصاصي الحزب هم الذين يعدونه ، وتتوقف مهمة البرلماني على دعم هذا المشروع والدفاع عنه . وعلى هذا الشكل يتأمن القسم الاكبر من النشاط البرلماني مباشرة عن طريق الحزب . ثم ان الحزب يهتم من جهة ثانية ، باعطاء نوابه ثقافة عقائدية رفيعة . ففي داخل بعض الاحزاب توجد « مدارس للنواب » حقيقية ، حيث يأتي هؤلاء ليتثقفوا ويتعمقوا في معرفة مبادىء الحزب ويتزودوا في الوقت ذاته بالتعليمات الخاصة بصفتهم برلمانيين . وقد سبق ان اشرنا اعلاه الى بعض الدروس الخصوصية في المدارس التابعة للحزب الشيوعي الفرنسي التي تخصص للبرلمانيين فقط . وهذه الطريقة ذات فائدتين: تحضير النواب لمهماتهم ثم اشعارهم بوضوح بانهم في حالة تبعية تامة بالنسبة الى الحزب .

اخيراً ، يشكل الاتحاد الشخصي الوسيلة الاخيرة لضمان انضباطية النواب ، وقد ارتد السلاح الى اهله . فهو في الاحزاب البورجوازية والاشتراكية اداة سيطرة للبرلمانيين . اما في الحزب الشيوعي فقد غدا اداته للسيطرة عليهم . فبدلا من ان يستلم البرلمانيون مراكز القيادة في الحزب ، يتبوأ قادة الحزب المقاعد النيابية . وهذا يدل على ان التضامن الحزبي اقوى من التضامن البرلماني. وعندها يمكن للقادة الداخليين استثمار مركزهم كنواب او وزراء من اجل تقوية سيطرتهم الذاتية داخل الحزب وبهذا تتفتت اسس القوة البرلمانية ويصبح هذا الارتداد ممكناً بفضل الجو العام السائد في الحزب . هنا الجو هو الذي يفسر ، في خاتمة المطاف ، احسن التفسير طاعة النواب ، اكثر من اي من الاجراءات والاساليب التقنية المختلفة ، التي يبقى دورها ثانوياً . وفي البداية ، لا بد من التركيز على الانتظام في الحزب ثم على الاحترام الذي ينميه الحزب بصورة مطردة تجاه الرؤساء الاعلين . ففي داخل الاحزاب الشيوعية يتمتع المكتب السياسي واللجنة المركزية بنفوذ ضخم . فكل شيء مسخر لتنمية الطاعة لهم ، وذلك بالاشادة بكفاءتهم ، وبقيمتهم وباهميتهم . وبالعكس تتعرض البرلمانات البورجوازية للمهانة وللهزء ، بحيث لا يكون لصفة الانسان النيابية اي اعتبار. فبالنسبة الى الشيوعي، يعتبر عضو اللجنة المركزية ذا اهمية اكبر واعلى من اهمية العضو في الكتلة النيابية . فاذا جمع زعيم حزبي الوظيفتين معاً ، فالاعتبار الاول ، في ذهنه، هو لعضوية الحزب، نظراً الى تكوينه الحزبي وقناعته بان الحزب (باحرف كبيرة) هو ارفعُ مقاماً من مجالس النواب البورجوازية ، وان مقامه في الحزب اسمى من مركز النائب .

ويقوي الاتجاه العام للحزب هذا الشعور ، في حين لا يلعب فيه العمل الانتخابي والبرلماني الا دوراً ثانوياً جداً ، كما رأينا . فنواب الحزب هم مناضلون يحاربون على جبهات ليست بذات اهمية. (باستثناء بعض الفترات التي يحتل فيها العمل السياسي الشرعي المقام الاول ، بصورة موقتة ، ومن اجل دوافع استراتيجية . بينما لا يشك احد من قادة الحزب في هذه الصفة الموقتة) . وعلى وجه العموم لا تستخدم المجالس البرلمانية الاكمنابر تستخدم للشغب وللدعاية ، وهكذا يتخصص النواب في دور المشاغبين كما يدل على ذلك بوضوح القرار المار ذكره الذي اتخذته الاممية . ويمكننا ان نقرن به هذه التعليمات المعطاة سنة ١٩٢٤ من قبل المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفرنسي : « على نواب الحزب ان يودعوا مشاريع دعائية صرفة ، غايتها ليست في تبنيها ، بل في بث الدعاية ولاجل الشغب ». وبهذا الصدد قال روبير دي جوفنيل « ان الشبه اقوى بين نائبين من حزبين مختلفين ، من الشبه بين مناضل ونائب في الحزب ذاته » . ولا تنطبق هذه الكلمة على نواب الحزب الشيوعي . انهم اقرب الى المناضلين ، وابعد عن بقية النواب الآخرين . وعندما يصبحون وزراء ، لا شيء ذا بال يتغير : فالحزب يذيع على المناضلين ان وزراءهم هم قبل كل شيء ممثلون عن الحزب ، وانهم يتبعون في الوزارة سياسة الحزب ، وانهم يختلفون عن الوزراء البورجوازيين او الاشتراكيين . وهذا يعني تجريد المهمة الوزارية من اعتبارها الاساسي . ولم يبدُ ان تجربة السلطة قد « أضفت صفة البورجوازية » بشكل محسوس على قادة الحزب سنة ١٩٤٥–١٩٤٦ في فرنسا . كما لم يبدُ ايضاً ان الوزراء او الوزراء القدامى يتمتعون في الحزب باعتبار خاص .

ان سيطرة الحزب على البرلمانيين نابعة من بنية الحزب العامة ومن مجمل سياسته اكثر مما هي نابعة من وسائل تقنية خاصة . ولهذا نجد ان الاحزاب الفاشية او الشيوعية كثيراً ما تهمل عن عمد بعضاً من برلمانييها . وفي الحزب الشيوعي الفرنسي ، مثلا ، لا يوجد اي مانع يحول بين البرلمانيين وتبوئهم مراكز قيادية . ويمكن للبرلمانيين ان تكون لهم الاكثرية في المكاتب وفي اللجان ، وهذا ليست له اية اهمية ، لان القضية لا تتعلق بصفتهم برلمانيين حقيقيين ، بل لان صفتهم كقادة داخل الحزب تعلو على صفتهم النيابية ، ولان الحزب الشيوعي يشكل طائفة لها من القوة ومن التجانس ما يكفي لتوحيد جميع العناصر التي يتألف منها . والصراع ضد البرلمانيين يبدو انه غير موجود الا في الاحزاب المستضعفة امامهم . اما الاحزاب القوية فليس من شأنها ان تحارب عدواً ليس له وجود .





الكِتابُ الثاني



انماط الاحزاب

تتعدد الاحزاب في بعض البلدان وفي اخرى تتبنى الدولة حزباً واحداً . وتحدد اشكال هذا الوجود ونماذجه « نمط الاحزاب » في البلد المعين . وهذا التعريف وتحدد اشكال هذا الوجود ونماذجه « نمط الاحزاب» في البلد المعين . وهذا التعريف يتألف من سلسلتين من العناصر ، فهناك اولا المشابهات والمفارقات التي يمكن لحظها في الكيانات الداخلية لكل حزب يتألف منه النمط . ونميز هنا بين انماط الاحزاب المركزية والاحزاب اللامركزية ، والاحزاب الشمولية والاحزاب المتخصصة ، والاحزاب المرنة والاحزاب المتصلبة الخ . ومن جهة ثانية تتيح مقارنة مختلف الاحزاب تحديد عناصر تحليلية جديدة غير موجودة لدى كل مجموعة حزبية معزولة : كالعدد ، والابعاد الخاصة والتحالفات، والاقليمية الجغرافية ، والتوزع السياسي الخ . اذاً يتحدد نمط الحزب بنوع من العلاقة بين جميع هذه المميزات . وكما تحددت نماذج كيانية عددية ، يجري الآن تحديد بعض نماذج من الانماط . والمقارنة بين نظام الحزب الواحد ونظام الحزبين الانكلوسكسوني ثم النظام المتعدد الاحزاب اصبحت كلاسيكية . وهناك مجال لمقارنات عديدة تضاف الى المقارنة السابقة او تندمج فيها: كنمط الاحزاب المستقلة او المتحالفة ، والمتوازنة او المتسلطة ، الكبيرة او الصغيرة ، المستقرة والمتقلبة ، المتطورة نحو اليسار (Sinistrisme) او المجمدة الخ .

وتعتبر انماط الاحزاب نتيجة عوامل متعددة ومعقدة ، بعضها خاص ببعض البلدان ، وبعضها عام . وبين البعض الاول ، يمكن ادراج الاعراف والتاريخ ، والمعتقدات الدينية ، والتركيب العنصري ، والخصومات القومية الخ . فالخصومة بين الجمهوريين والديموقراطيين في الولايات المتحدة تعود الى المزاحمة بين جيفرسون وهاملتون في مؤتمر فيلادلفيا . وتشتت اليمين الفرنسي ووجود الحزب الراديكالي يعزيان الى الوضع السياسي بين سنة ١٨٧٥ وسنة ١٩٠٠ . واستمرار الاحزاب الزراعية في اسكاندينافيا يعود الى منتصف القرن التاسع عشر حين كانت الارياف الديموقراطية تقاوم الارستقراطية المحافظة في المدن . وادى الخلاف حول المدرسة العلمانية والمدرسة الدينية، بصورة مباشرة، الى قيام نمط الاحزاب البلجيكية خلال القرن التاسع عشر . والى الخصومة بين « اليمين » و« اليسار » الفرنسيين التي لا تزال مستمرة ، من خلال الانقسامات المعاصرة . والى انقسامات اليمين

الهولندي الى حزب كاثوليكي ، وحزب مقاوم للثورة ، وحزب مسيحي تاريخي . وفي النمسا ــ هنغاريا قبل سنة ١٩١٤ ، وفي تشيكوسلوفاكيا قبل سنة ١٩٣٨ كان يعكس الانقسامات القومية والاحقاد العرقية . وكذلك كانت ايضاً حال الثلاثية الحزبية الانكليزية في اواخر القرن التاسع عشر حين قاوم الايرلنديون الثنائية التقليدية . وكذلك ايضاً حال المعارضة الحالية التي تقوم بها الاحزاب في جنوب افريقيا. وفي السويد والنروج ، ارتبطت الخصومة بين الاحزاب ، ولمدةطويلة ، بمشكلة الوحدة والانفصال بين البلدين . وفي ايرلندا ، لعب الموقف تجاه بريطانيا العظمى دوراً كبيراً في الانقسامات الحزبية الاولى .

والعوامل العامة المشتركة بين كل البلدان ثلاثة رئيسية : العوامل الاجتماعية الاقتصادية ، والعوامل الايديولوجية ، والعوامل التقنية . فالاولى تتعلق ، بصورة اساسية ، بتأثير تركيب الطبقات الاجتماعية على الاحزاب السياسية . وليس من شك في ان هذا التأثير كبير جداً . ويمكن تشبيه انقسام الاحزاب الاوروبية في القرن التاسع عشر الى محافظة وليبرالية ، بالخصومة بين الارستقراطية العقارية والبورجوازية التجاريــة او الصناعية او الفكريــة . ويتوافق ظهور الاحزاب الاشتراكية ، في بداية القرن العشرين ، مع دخول الطبقة العاملة في مجال الحياة السياسية الخ . ومع ذلك فهناك استثناءات : فالاحزاب الاميركية لا تتعلق بطبقات معينة ، وليس لأي حزب تركيب اجتماعي منسجم تماماً . وتنطبق الايديولوجيات السياسية ، الى حد ما ، على اوضاع طبقية . ولكن هذا التوافق ليس عمومياً ولا مطلقاً لان الايديولوجيات ليست مجرد « ظواهر ملحقة » Epiphénomène بسيطة بالنسبة الى الكيان الاجتماعي الاقتصادي. وبعضها ليس له الا علاقات ثانوية وغير مباشرة بالاوضاع الطبقية .

والعنصر التقني الاساسي هو النظام الانتخابي . وهذا العنصر هو الذي سيدرس في هذا الكتاب بشكل مخصوص ، وقد سبق ان اشرنا الى تأثيره في بعض مظاهر كيان الاحزاب . وحتى في هذا المجال يشكل عنصراً من العناصر المكونة لنمط الاحزاب . لان طريقة الاقتراع توجه في الاتجاه نفسه كيانات كل احزاب البلد . اما تأثيره فبالغ على العدد وعلى الابعاد وعلى المحالفات ، وعلى التمثيل . وبالعكس يلعب نمط الحزب دوراً ئيسياً في النظام الانتخابي . فالثنائية تساعد على تبني نظام الاقتراع الاكثري ذي الدورة الواحدة . ووجود الاحزاب ذات الكيان النازي du Bund يستبعده . كما تتناقض النزعة الطبيعية نحو التحالف مع التمثيل النسبي ، الخ . وفي النهاية يشكل نمط الاحزاب والنظام الانتخابي واقعتين متلازمتين متلاحمتين ،

يصعب احياناً الفصل بينهما بالتحليل : فصحة التمثيل السياسي مثلا رهن بالنظام الانتخابي وبنمط الاحزاب لانهما يعتبران كعنصرين من ذات المركب (Complexe) يندر فصل الواحد عن الآخر . ويمكن تلخيص التأثير العام لطريقة الاقتراع بالمعادلات الثلاث التالية : ١ً – ان التمثيل النسبي يساعد على قيام نظام الاحزاب المتعددة والصلبة والمستقلة والمستقرة (باستثناء قيام حركات فورية) . ٢ً – ان الاقتراع الاكثري ذا الدورتين يساعد على قيام نظام الاحزاب المتعددة المرنة المترابطة والمستقرة نوعاً ما (في جميع الاحوال) . ٣ً – ان الاقتراع الاكثري ذا الدورة الواحدة يساعد على قيام نظام ثنائي مع توالي الاحزاب الكبرى المستقلة . ولكن هذه المزاعم العامة جداً تصح فقط على الاتجاهات الاساسية . وهي ابعد ما تكون عن احتواء كل تأثيرات النظام الانتخابي على انماط الاحزاب . واذاً فهي تذكر فقط على اساس انها توجيه اولي عام .

وقد اخترنا ان نحلل النظم الانتخابية بتفصيل اكثر اثر ، لانه لم يدرس الا قليلا حتى ظهور هذا الكتاب (سنة ١٩٥١) . واذاً كان يتوجب سد الفراغ . الا ان ذلك لا يعني مطلقاً اننا اعتبرناه اكثر اهمية من العناصر الاخرى . والواقع يمكن تشبيه مفعول انماط الاقتراع بالفرامل او بالمسارع الذي يوفر البنزين . فهذا النمط من الاقتراع يساعد على تكاثر الاحزاب ، هذا التكاثر الذي ولدته مفاعيل عناصر اخرى ، وذاك النمط يقف حاجزاً دون قيامه ، الخ . ولكن اساليب الاقتراع لا تلعب دوراً محركاً تماماً : فالحيثيات الحياتية القومية ، والايديولوجيات ، وبالاخص الكيانات الاجتماعية السياسية ، هي التي لها الاثر الفعال في هذا المجال ، بوجه عام.

١ – عدد الاحزاب

دخل الصراع بين تعدد الاحزاب ونظام الحزب الواحد في الحقل العام بحيث اصبح يعتبر المميز السياسي الذي يفصل بين العالمين الشرقي والغربي . وهذا خطأ ، فالحزب الواحد يعمل في اسبانيا ، وفي الكثير من دول اميركا اللاتينية ، وفي بعض الاقسام الارضية من الولايات المتحدة ، في حين يستمر وجود تعدد الاحزاب رسمياً في المانيا الشرقية وفي بعض الديموقراطيات الشعبية . الا ان التطابق يبقى ، في خطوطه الكبرى ، صحيحاً ، بين النظام الجماعي ونظام الحزب الواحد وبين الديموقراطية ونظام تعدد الاحزاب . وبالنسبة الى هذا التناقض اللفظي ، يكون لتناقض الثنائية مع التعددية اهمية ادنى : اذ من المعلوم ان هذا التناقض كان ، ولمدة طويلة ، مهملا وانه لا يزال ايضاً مجهول الاهمية . الا ان اثره الاساسي ليس مستنكراً .

فلنقارن النظام البريطاني ونظام الجمهورية الفرنسية الرابعة . فالبعض يرى تنافرهما الاساسي في شكل السلطة التنفيذية ، ويقارن بين منزلة العاهل البريطاني العظيمة ، وانكماش سلطة الرئيس الفرنسي . وينسى هذا البعض ان رئيس الدولة لا يلعب الا دوراً ثانوياً جداً في النظام البرلماني لان الرئيس « يرئس ولا يحكم » حاله كحال الملك « يملك ولا يحكم » . اما البعض الآخر فمأخوذون بالمعارضة في تشكيل البرلمان ، فيصبون كل الفضائل على الثنائية البرلمانية Bicamerisme الانكليزية ويحجبونها عن نظام التمثيل الفرنسي الواحد. وهم قد غرتهم المظاهر ، فلم يروا ان مجلس اللوردات لم تعد له صلاحيات منذ سنة ١٩١١ ، وان اثره ادبي وانه يقترب من العدم الذي يعيش فيه مجلس الجمهورية الفرنسي . اما اكثرهم علماً بالامور فيشير الى ان الوزارة البريطانية Cabinet تمتلك في كل وقت الحق في حل مجلس العموم في حين ان الحكومة الفرنسية لا تمتلك اي سلاح ضد الجمعية الوطنية الفرنسية لان التهديد بالحل قد يكون الوسيلة الفعالة لتلافي الازمات الوزارية.

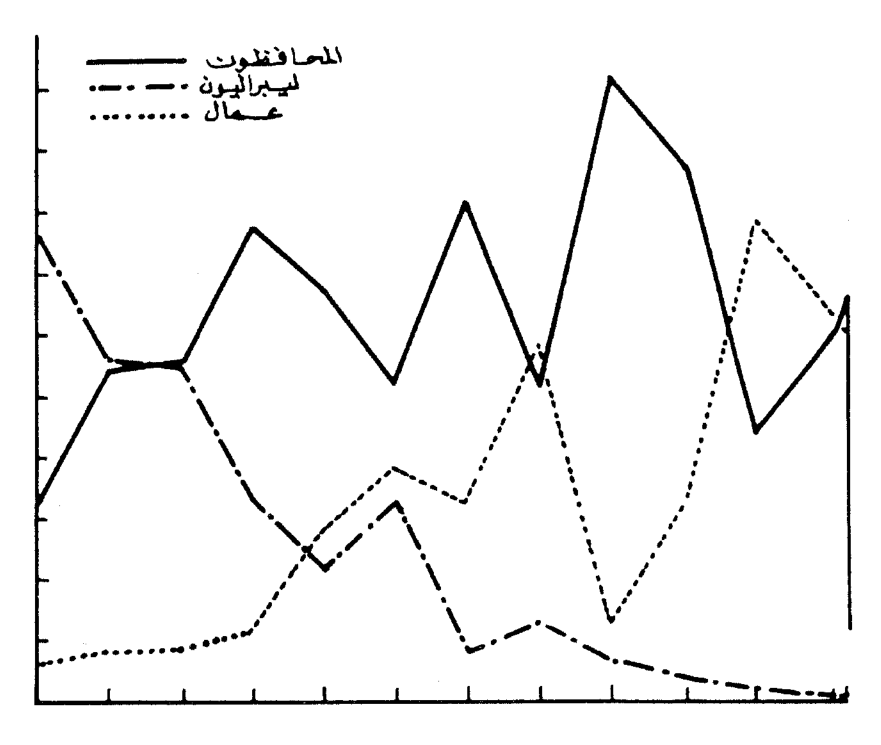
وهذا الشرح يلتفت اليه بعض الانكليز انفسهم ، الذين يأخذون على الفرنسيين انهم تبنوا « المحرك » البرلماني ، ونسوا ان يزودوه « بالفرامل » . ورغم ان هذا التفسير هو اكثر قرباً من الحقيقة من التفاسير السابقة ، فانه يبقى غير واف بالغرض فالحكومة الانكليزية لا تستعمل عملياً الحل للضغط على البرلمان تجنباً لحجب الثقة

عنها او تهرباً من نتائجه ، لسبب بسيط هو ان مثل هذا الحجب هو تقريباً ، وبصورة دائمة ، مستحيل الوقوع ، لان الحزب الحاكم هو دائماً مالك للاكثرية المطلقة . وهنا يبدو الفارق الاساسي واضحاً بين النمطين : وهو عدد الاحزاب . ففي بريطانيا يقتسم المقاعد النيابية حزبان فقط : احدهما يؤمن الاكثرية للحكومة اما الآخر فيكتفي بابداء انتقاداته بحرية باسم المعارضة . وهكذا تمتلك الحكومة المنسجمة القوية اكثرية مستقرة ومتماسكة . اما في فرنسا فتحالف عدة احزاب، مختلفة في برامجها واتباعها ، ضروري لتكوين الوزارة ، التي تبقى مشلولة من جراء انقساماتها الداخلية ومن جراء احتياجها الى المحافظة ولو بشق النفس على التكتل المهزوز الذي يؤمن لها الاكثرية البرلمانية .

١ – ثنائية الاحزاب

ليس من السهل التمييز بين الثنائية والتعددية ، بسبب وجود تجمعات صغيرة الى جانب الاحزاب الكبرى . ففي الولايات المتحدة مثلا ، يوجد بعض الاحزاب وراء الحزبين العملاقين الديموقراطي والجمهوري ،كالحزب العمالي والحزب الاشتراكي وحزب المزارعين ، والحزب التحريمي Prohibitionniste ، والحزب التقدمي . وترتدي هذه الاحزاب طابع الاهمية في المجالس التشريعية المحلية او البلدية . ففي ولاية مينوسوتا، مثلا، تقدم الحزب الزراعي (مزارعون وعمال) على الحزب الديموقراطي بشكل ظاهر جعل هذا الاخير يظهر بمظهر الضعيف نسبياً. وفي ولاية وسكونسن احتل الحزب التقدمي لافوليت ، في كثير من الاحيان ، المركز الاول . وفي نيويورك استطاع الحزب العمالي انتخاب خمسة اعضاء في مجلس المدينة سنة ١٩٣٧ ، وخمسة اعضاء في المجلس التشريعي للولاية . بل ان هذه الاحزاب غالباً ما استطاعت الحصول على بعض المقاعد في مجلس النواب وحتى في مجلس الشيوخ (راجع الرسم ٣٢) . الا ان الفارق الكبير الاكيد بينها وبين الاحزاب الكبرى التقليدية، وفي الوقت ذاته، طابعها الموقت والمحلي، يتيحان اعتبارالنمط الاميركي ثنائياً تماماً .

اما في بريطانيا فالمسألة ادق . الم يؤكد منشور صادر عن وزارة الانباء الفرنسية سنة ١٩٤٥ ان بريطانيا (كمثل فرنسا يومئذ) تخضع للنظام الثلاثي ؟ . والواقع ان الحزب الليبرالي يرتكز على جذور قديمة ومتينة وهو يتلاءم ، حتى اليوم ، مع رأي قسم مهم من الشعب البريطاني . وفي سنة ١٩٥٠ منحه اكثر من ٢٦٠٠٠٠٠ ناخب ثقتهم . الا ان عدداً اكبر بكثير من المنسجمين معه في التفكير ، اضطرهم



٢٤ - العودة الى الثنائية في بريطانيا العظمى .
(لقد أسقط الوطنيون الإيرلنديون فيما بين ١٩٠٦ و ١٩١٨)

النظام الانتخابي الى التحول عنه . وفي ما بين سنة ١٩١٨ و ١٩٣٥ ، كان من المستحيل الكلام عن الثنائية البريطانية ، لان الشعب البريطاني كان تتقاسمه بالفعل ثلاثة احزاب كبرى . وقد يبدو الكلام عنها اليوم اعتباطياً ، خصوصاً اذا اعتبرت بلجيكا ذات نظام حزبي متعدد ، حيث التأثير الليبرالي اقوى مما هو عليه في بريطانيا بقليل . فالنظام الانتخابي وحده هو الذي يؤمن للحزب تمثيلا في البرلمان وبدرجة عالية القوة . ومع ذلك ، ليس من شك في ثنائية النمط البريطاني . اذ يجب الارتفاع فوق البحث الحزبي المحدود لمشاهدة الاتجاهات العامة في نظام ما . عندها فقط نحقق ان بريطانيا عرفت حزبين ، خلال تاريخها كله ، وحتى سنة ١٩٠٦ حيث بدأت العمالية تظهر قوتها . وانه ، منذ سنة ١٩١٨ ، وخصوصاً في سنة ١٩٢٤ ، بدأت حركة القضاء على الحزب الليبرالي . وان هذه الحركة كانت تهدف الى اعادة بناء ثنائية جديدة توشك اليوم ان تكتمل . فالليبراليون لم يعد لهم في البرلمان غير ١,٤٤ في المئة من المقاعد (رسم رقم ١٤) . واذا قارنا هذا التطور

مع التطور الحاصل في بلدان الكومنولث ، بدا الشبه العام أخاذاً إلى حد ما . وبالعكس ، يبدو الاختلاف واضحاً مع بلجيكا ، حيث يحتل الحزب الليبرالي ، بالرغم من ضعفه ، مركزاً مستقراً منذ سنة ١٩١٨ .

انماط الثنائية : تعتبر الثنائية ، بوجه عام ، ظاهرة انكلوسكسونية خاصة . وهذا القول تقريبي ، لان بعض البلدان الانكلوسكسونية يعرف التعددية ، في حين توجد الثنائية في تركيا ، وفي بعض دول اميركا اللاتينية . وهناك اتجاه نحوها يبرز حتى في بلدان اوروبا القارية . وفي داخل الثنائية الانكلوسكسونية يجب التمييز بوضوح بين اميركا والامبراطورية البريطانية . فالثنائية لم تتهدد ابداً ، في الولايات المتحدة . فالاحزاب تطورت تطوراً عميقاً ، منذ خصومة جيفرسون — هاملتون ، هذه الخصومة التي اظهرت خصام الجمهوريين والفدراليين ، الاول يدافعون عن حقوق الولايات ، في حين ينادي الآخرون بتعاظم سلطات الاتحاد . وبعد تفكك الحزب الفدرالي عقبت حقبة غموض ، ثم بدت الثنائية في الانتخابات الرئاسية سنة ١٨٢٨ مع معارضة « الديموقراطيين » الملتفين حول جاكسون و« الوطنيون الجمهوريون » بقيادة كلاي وادامس . وبالطبع ادخلت الحرب الاهلية غموضاً كبيراً على اوضاع الاحزاب وتنظيمها : الا ان الحرب لم تغير ، مع ذلك ، الثنائية بشكل محسوس ، حيث ظهرت من جديد عقب انتهاء الصراع بشكل « جمهوريون وديموقراطيون » . وقد جرت عدة محاولات ، خلال تاريخ الولايات المتحدة من اجل قيام « حزب ثالث » ، ولكنها كلها باءت بالفشل ولم تخلف الا احزاباً صغيرة ، موقتة ومحلية . اما في بلدان الكومنولث البريطانية فقد اجتاز الصراع بين التوري والويغ ، او المحافظين والليبراليين ، ازمة عميقة ، في بداية القرن العشرين ، حيث ادى تزايد الاحزاب الاشتراكية الى قيام الثلاثية . وكان يمكن التساؤل يومئذ عن مدى استقرار هذا النظام الاخير بصورة نهائية . الا ان الثنائية انتهت الى الفوز ، اما عن طريق استبعاد الحزب الليبرالي ، واما عن طريق اندماج بين المحافظين والليبراليين . وبخلاف ما حدث في الولايات المتحدة ، فاز « حزب ثالث » . الا ان فوزه ادى به الى ان يكون « حزباً ثانياً » وذلك عن طريق استبعاد واحد من الاحزاب الموجودة . الا ان الثنائية في اوستراليا وفي كندا لم تعد الى الوجود ثانية : اذ وجدت ثلاثة احزاب كبار في الاولى ، واربعة في الثانية .

والثنائية الانكليزية والثنائية الاميركية تتناقضان ايضاً بسبب كيان الاحزاب . ففي بريطانيا ، يرتكز كيان الحزب على مركزية قوية ، تخف قوتها عند المحافظين

عنها عند العمال ، ولكنها اقوى بكثير من المركزية الحزبية عبر المحيط . ففي الولايات المتحدة تستقل اللجان تماماً بعضها عن بعض . ويرتبط « النقباء » Captains واللجان في المناطق Precints بلجان المقاطعات الكبرى Comités . وهذه الاخيرة تتلقى مباشرة تعليمات الزعماء ، واللجان الحكومية . ولكن فوق الحكومة (الولاية) لا توجد سلطة اخرى ، لان سلطات الزعماء واللجان القومية تبدو ضعيفة للغاية . والفرق واضح بالمقارنة مع بريطانيا العظمى ، حيث يحتفظ المركز بالسيطره الطولى على مالية الحزب ، كما يحتفظ لنفسه بالحق في الموافقة على الاقتراحات المقدمة من قبل اللجان المحلية . اما في الدومنيون ، فتختلف درجة المركزية ، من دون ان تنحدر مطلقاً الى مستوى ما هي عليه في الولايات المتحدة . ونشير ايضاً الى ان الاحزاب الاميركية لا ترتكز على اي قاعدة ايديولوجية او اجتماعية ، وانها تتضمن في داخلها عناصر وعقائد متنافرة تماماً . وانها تؤلف ، في الاساس ، وسائل للاستيلاء على المراكز الادارية والسياسية ، ولتعيين المرشحين للانتخابات الاولية التي لها اهمية اعظم من اهمية الاقتراع الفعلي . اما الاحزاب البريطانية فهي اقرب الى المفهوم الكلاسيكي للحزب السياسي .

وفي اميركا اللاتينية ، يبدو اتجاه ملحوظ نحو الثنائية ، تعترضه احياناً كثيرة الثورات والانقلابات على السلطة ، والالاعيب الانتخابية ، وصراعات الكتل ، التي تميز الحياة السياسية في هذه القارة . اما في الاورغواي ، فالثنائية ظلت غير محسوسة تقريباً : فالحزبان قديمان يعود نشؤهما الى الحرب الاهلية سنة ١٨٣٥ . وقد احتفظا باسميهما القديمين (الحزب كولورادو وحزب بلانكو) نسبة الى لون الاعلام المتخذة يومئذ . وهما مقسومان داخلياً الى زمر ، لكن هذه قلما تخرج الى درجة الانشقاق Schisme . ويتيح النظام الانتخابي الذكي لكل فئة (Sublema) ان تقدم مرشحها للرئاسة وللوظائف الانتخابية العليا ، ويحمل المجموع الذي تحصل عليه فئات كل حزب Lema ، لحساب مرشح الفئة الاقوى . في سنة ١٩٥٠ مثلا ، قدمت فئات الكولورادو ثلاثة مرشحين ، فانتخب اقواهم السيد مارتينز تروبا ، لان مجموع الاصوات التي حصل عليها هو ومزاحماه اكثر من الاصوات التي نالها المرشح البلانكو . الا ان فئة من حزب البلانكو خرجت وانشقت سنة ١٩٤١ تحت اسم « الحزب الابيض المستقل » ولها اليوم القليل من النواب (اقل من ١٠ في المئة) . وفي تركيا ، انتهى نظام الحزب الواحد سنة ١٩٤٥ ، عندما انشأ جلال بايار الحزب الديموقراطي . وجرت انتخابات سنة ١٩٤٦ على الاساس الثنائي . الا ان ضغوط الادارة قلصت كثيراً التمثيل الديموقراطي . وفي سنة ١٩٤٨ ، حصل انشقاق في الحزب الديموقراطي ، فولـد حزب الامـة

المتجمع حول المارشيال العجوز تشاقماق . وفي انتخابات سنة ١٩٥٠ الحـرة حصل الحزب الديموقراطي على انتصار كاسح فجمـع ٥٥ في المئـة مـن الاصوات المقترعة واحتل ٤٠٨ مقاعد في مقابل ٣٩ مقعداً للحزب الجمهوري الشعبي (نسبة ٤٠ في المئة من الاصوات المقترعة). اما حزب الامة فلم يفز الا بمقعد واحد . وفي الوقت الحاضر تخضع تركيا للنظام الحزبي الثنائي .

ذلك هو التوزيع الجغرافي للثنائية الحزبية . وهكذا نراها غائبة عن اوروبا القارية . الا ان بلدين في الوقت الحاضر تظهر فيهما اتجاهات نحوها هما المانيا وايطاليا . فتحت مظهر التعددية الحزبية ، ينحصر الصراع السياسي بين كتلتين كبيرتين متفاوتتي الحجم بالنسبة الى الكتل الاخرى : الحزب الاشتراكي والحزب الديموقراطي المسيحي في المانيا . ثم الاحزاب الشيوعية ، والديموقراطيون المسيحيون في ايطاليا . وقد ادى ضعف الحزب الشيوعي في المانيا ، وتفسخ الاشتراكيين ثم « استعمار » مجموعة ني من قبل الحزب الشيوعي ، في ايطاليا ، وعجز اليمين في كلا البلدين ، الى خلق وضع سياسي استثنائي في هاتين الدولتين اللتين عاشتا تحت نظام الاحزاب المتعددة ، قبل ان تقعا تحت ديكتاتورية الحزب الواحد . ومن الخطأ مقارنة هذا المثال بالمثال التركي: لا شك في ان صفات الديكتاتورية هنا وهناك تختلف تماماً . وكذلك ظروف سقوطه ثم الوضع السياسي السابق . يبقى ان نقول ان الغاء الحزب الواحد ، في كل من هذه البلدان ادى الى اتجاهات ثنائية . ويمكن التساؤل الى اي حد نتجت هذه الواقعة عمّا تمتاز به الثنائية من ميزة طبيعية سنعرفها فيما بعد .

واذا نظرنا الى اتساع الثنائية في الزمان ، بعد ان وصفناها مكانياً ، نرى انماطاً ثلاثة مختلفة تتعاقب منذ القرن التاسع عشر. فالاقتراع المشروط Suffrage Censitaire ادى الى نشوء ثنائية حزبية « بورجوازية » متميزة بمعارضتها للمحافظين والليبراليين ، يختلف كيانها التحتي الاجتماعي والايديولوجي باختلاف البلدان . فالمحافظون ، على وجه العموم ،يستندون الى الارستقراطية والى الفلاحين . والليبراليون يستندون الى البورجوازية الصناعية والتجارية والفكرية في المدن . ولكن هذا التفريق الموجز يبقى تقريبياً جـداً : لان الخط الفاصل عمليـاً يبدو اكثر تعقيداً واكثر دقة . فالارستقراطية المحافظة ، في بعض البلدان ، كاسكندينافيا مثلا ، كانت تتجمع في المدن ، كما ان الاتجاهات الليبراليه ظهرت اول ما ظهرت في الارياف . وعلى وجه التحديد، قامت ليبرالية زراعية في وجه الليبرالية المدينية الفكرية والصناعية ، الامر الذي أدى الى الثلاثية الحزبية . ومن وجهة نظر عقائدية ، امتدح المحافظون السلطة ، والتراث ، والخضوع للنظام القائم . اما الليبراليون ففرديون ، عقلانيون ،

ينتسبون الى الثورات الاميركية والفرنسية ، ويتبنون افكار الحرية والمساواة التي نشروها في العالم . ولكن الكثيرين منهم جبنوا امام الاقتراع العام وامام التحولات الاجتماعية التي تطلبها الطبقات العمالية . وفي البلدان البروتستانتية لم تكن الثنائية معقدة بالخصومات الدينية ، الا في ما ندر . واما في البلدان الكاثوليكية فقد اعطى الاتصال القائم بين رجال الدين « والنظام القديم » Ancien Régime المحافظين مظهر الحزب الذي تدعمه الكنيسة كما رمى بالليبراليين في « محاربة الكهنوتية Anticlericalisme . فاصبح الصراع السياسي احياناً صراعاً دينياً شديد الحدة .

وبدا ان نمو الراديكالية ، في النصف الثاني للقرن التاسع عشر ، قد عرض للخطر الثنائية الحزبية . وكان الاجدر الكلام عن الانقسام الداخلي بين الليبراليين الذين كانت عناصرهم المعتدلة ترى نمو اتجاه يساري في وجههم . ولكن هذا الاتجاه نحو اليسار ظل ، غالب الاحيان ، داخل الحزب بحيث جر الحزب اليه او تلاشى هو في الحزب . ومع ذلك انفصل حزب راديكالي عن الليبراليين في البلدان المنخفضة سنة ١٨٩١ ، وفي الدانمرك سنة ١٩٠١ . واستمر . ولكن امره مختلف باوضاعه . وبالعكس ادى نمو الاشتراكية الى تلاشي هذا النمط الاول من الثنائية الحزبية تلاشياً عاماً . وقد حد من هذا التلاشي في بعض البلدان بواسطة الاقتراع المحصور ، بحيث بقيت الثنائية حتى اليوم في البرلمان ، في حين كان البلد منقسماً الى ثلاثة احزاب لان الاقتراع كان اوسع على النطاق القروي والمحلي ، فدخل منتخبون اشتراكيون في الوظائف البلدية والقروية ، من دون الوصول الى المجالس النيابية. وهكذا يبدو التوافق دائماً بين اقرار الاقتراع العام (او توسيع الاقتراع المحصور) وبين ظهور الاحزاب الاشتراكية على الصعيد البرلماني .. وفي بلجيكا ، ادخل القانون الانتخابي لسنة ١٨٩٤ ، ٢٨ اشتراكياً الى البرلمان ، مُحِلاً بذلك الثلاثية محل الثنائية التقليدية ، وطارداً الليبراليين الى الموقف الثالث . وفي البلدان المنخفضة ، ظهر النــواب الاشتراكيون الاول ، عند تطبيق قانون فان هوتن (الذي رفع عدد المقترعين من ٢٩٥ ٠٠٠ الى ٥٧٧ ٠٠٠). وفي السويد ، عمل القانون الانتخابي لسنة ١٩٠٩ على مضاعفة تمثيل الاشتراكيين الديموقراطيين في الريكسداغ . وفي المانيا وانكلترا وفرنسا ونروج وغيرها كان الاقتراع العام موجوداً قبل ظهور الاشتراكية . اذاً استطاعت هذه النمو بدون عائق .

ويؤلف نشوء الاحزاب الاشتراكية ظاهرة عامة تقريباً في اوروبا وفي بلدان الدومينيون البريطانية في اواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . الا ان الثنائية الحزبية لم تنعدم في كل مكان . والقول الحق ، ان بلداً واحداً من البلدان التي

كانت الثنائية فيها قائمة ثم زالت لم يستطع العودة اليهـــا هو بلجيكا ، بسبب الاصلاح الانتخابي الذي جرى سنة ١٨٩٩ . وفي ما عدا بلجيكا ، زالت الثنائية الحزبية لفترة طالت او قصرت ، لتعود الى البروز من جديد بشكل جديد ، يتوافق تقريباً مع خطة نضال الطبقات في العقيدة الماركسية : صدام بين حزب بورجوازي وحزب اشتراكي . ويتكون الحزب الاول احياناً من اندماج الحزبين القديمين ، المحافظ والليبرالي ، كحال اوستراليا ونيوزيلندا . وفي بلدان اخرى بقي الحزب المحافظ وحده صامدا في وجه الحزب الاشتراكي، بعد ان استُبعِدَ الليبراليون (انكلترا) . ولكن العكس ، اي استبعاد المحافظين لمصلحة الليبراليين ، لم يحدث . وتفسير هذا الامر طبيعي : فالليبراليون حققوا يومئذ المهم من برنامجهم واخلدوا الى موقف شبيه بموقف المحافظين . وظهور حزب اشتراكي يفقدهم بالطبع قسماً من اتباعهم من اليسار ، في حين ان الخوف من « الحمر » يدفع بقسم آخر منهم نحو المحافظين . واخيراً تعمل تقنية الاقتراع الاكثري (الذي كان عاملاً في البلدان المعنية) بالطبع لغير مصلحة احزاب الوسط .

ويتعلق الامر اكثر ما يتعلق بثنائية « محافظين – عمال » اكثر منها « محافظين – اشتراكيين » . وقد استقرت الثنائية الجديدة فقط في البلدان ذات الاحزاب الاشتراكية ذات القاعدة النقابية ، وذات التركيب غير المباشر ، وذات المحتوى العقائدي الضعيف ، وذات النزعة الاصلاحية غير الثورية . والصفة الاخيرة اساسية : فالثنائية لا يمكن ان تستقر اذا اراد احد الحزبين تهديم النظام القائم . وعلى الاقل لا يمكن للثنائية ان تستمر الا اذا بقي هذا الحزب في صف المعارضة . واليوم ، لم تعد المشكلة مطروحة بالنسبة الى الاحزاب الاشتراكية ، التي اصبحت جميعها اصلاحية ، سواء منها المباشرة او غير المباشرة. وليس من خطر اطلاقاً، اذا توصلت المانيا الغربية إلى هذه الثنائية كاثوليك – اشتراكية C.D.U.-S.P.D.،التي يدفعها اليها تطورها الحالي بصورة واضحة . ولكن القضية تطرح نفسها بشكل جديد بظهور نمط ثالث من ثنائية الاحزاب هذا النمط الذي لم يتحقق بعد في اي مكان ما ولكنه يرتسم حالياً بوضوح ، في بعض البلدان . على سبيل المثال ايطاليا : صراع بين حزب شيوعي وحزب غربي . وسيسارع به بكل تأكيد تبني الاقتراع الاكثري ذي الدورة الواحدة . الا ان هذه النتيجة ستكون مدمرة . واول ما يهتم به الحزب الشيوعي الحاكم سيكون بكل تأكيد ازالة خصمه . اذاً فأول واجبات خصمه في السلطة هو استباق الامور لمنع اقامة ديكتاتورية على النمط السوفياتي ، مما يؤدي الى اقامة ديكتاتورية من نوع آخر . اذاً يتوجب التفريق بين نمطين من الثنائية الحزبية: الثنائية التقنية ،حيث ينصب صراع الخصمين على اهداف ثانوية وعلى وسائل تحققها نظراً الى ان الفلسفة السياسية العامة ،

والركائز الاساسية للنظام مقبولة من قبل الطرفين . ثم الثنائية الميتافيزيكية حيث خصومة الاحزاب تنصب على طبيعة الحزب ذاتها ، والمفاهيم الاساسية للوجود ، وتتخذ شكل حرب دينية . فالثنائية الاولى هي وحدها قابلة للحياة . وهذا يعني ان الثنائية لا تعتبر مقبولة اذا كان احد الحزبين ذا كيان شمولى (توتاليتاري) .

وبالرغم من كل شيء تبدو الثنائية وكأنها طبيعية . ونعني بذلك ان الاختيارات السياسية تظهر عادة بشكل ثنائي . فليس هناك دائماً ثنائية احزاب . ولكن هناك ثنائية ميول واتجاهات . وكل سياسة تتطلب اختياراً بين نمطين من الحلول . والحلول المسماة وسطية ترتبط بواحد، منهما . وهذا يعني في النهاية ان الوسط لا وجود له في السياسة : قد يوجد حزب وسط ، ولكن ليس هناك اتجاهوسط ، او عقيدة وسطية . ونسمي « وسط » المركز الهندسي حيث يتجمع المعتدلون من الاتجاهات المتعاكسة : معتدلو اليمين ومعتدلو اليسار . وكل وسط منشق على نفسه ، ومقسوم الى نصفين : وسط يسار ووسط يمين . لان الوسط ليس الا التجمع المصطنع للقسم اليميني من اليسار وللقسم اليساري من اليمين . ومصير الوسط هو الانقسام ، والتذبذب ، والتجميد : الانقسام عندما يصوت احد قسميه مع اليمين والقسم الآخر مع اليسار . والتذبذب حين يصوت بمجموعه تارة مع اليمين وتارة اخرى مع اليسار . والتجميد حين يمتنع عن التصويت . وحلم الوسط هو تحقيق ادماج الاتجاهات المتعاكسة : ولكن الادماج ما هو الا قدرة فكرية. اما العمل فاختيار ، والسياسة عمل . وتاريخ الوسط يدلل على هذا التحليل العقلاني النظري . ولنتتبع على سبيل المثال تطور الحزب الراديكالي في الجمهورية الثالثة ، وتطور الحزب الاشتراكي او الحركة الجمهورية الشعبية Mouvement Republicain Populaire في الجمهورية الرابعة . فلا وجود للوسط فعلا الا بتراكم الثنائيات كما سنرى : فحركة الجمهورية الشعبية .M.R.P هي سياسياً مع اليمين ، واجتماعياً مع اليسار . والراديكاليون اقتصادياً مع اليمين وصوفياً مع اليسار ... الخ . (انظر الرسم ٢٨)

وفضلا عن ذلك فان مفهوم الثنائية السياسية الطبيعية قائم بين مفاهيم اجتماعية شديدة الاختلاف . وبعض المؤلفين يقارنون بين المزاج الراديكالي (بمعناه في القرن العشرين اي الطابع الثوري بتعبير اليوم) والمزاج المحافظ : نظرة مختصرة وتقريبية لكنها صحيحة . صحيح ان البعض يرتاحون تماماً للافكار المقتبسة ، والتقاليد المقبولة ، والعادات السائدة ؛ في حين يشعر آخرون بضرورة تغيير كل شيء ، وتعديل كل شيء ، وتجديد كل شيء. «من الافضل القيام بعمل احمق سبقت ممارسته دائماً ، من ان نقوم بعمل ذكي لم يمارس من قبل » هذا القول الانكليزي يدل على العقلية المحافظة دلالة تامة. وهناك اقتراح بارجاع هذين الاتجاهين الى الاعمار

المختلفة ، فالشباب راديكالي والشيخوخة محافظة ، والمشترعون يعرفون منذ زمن بعيد هذه الظاهرة ولذا يرفعون سن البلوغ الانتخابي تفضيلا لليمين . ويخفضونها اذا ارادوا تفضيل اليسار . وتقر الماركسية ، انما بشكل مختلف وحديث بصراع البورجوازية والبروليتاريا ، المتجسد تقريباً في الثنائية المعاصرة التي تتبعها البلدان الانكلوسكسونية . وتعثر الدراسات المعاصرة للعلوم السياسية على ثنائية اتجاهات ، في البلدان الشديدة التفسخ السياسي في الظاهر . فتحت مظهر تعدد الاحزاب واختلافها في الجمهورية الثالثة استطاع فرنسوا غوغل اظهار استمرار الصراع بين « النظام » والثورة . وفي القرى الفرنسية الصغيرة ، يفرق الرأي العام ببداهة بين « البيض » و « الحمر » و « الكهنوتيين » و « العلمانيين » دونما اهتمام بالمظاهر الخارجية الرسمية المختلفة جداً . واذاً فالرأي العام يتعلق بالاساسي . وكانت صراعات التكتلات ، عبر التاريخ ، كلها ثنائية : ارمانياك وبورغينيون ، غلف وجيبلن ، كاثوليك وبروتستانت ، جيروند ويعاقبة ، محافظون وليبراليون ، بورجوازيون واشتراكيون ، غربيون وشيوعيون . وكل هذه المتناقضات مبسطة اي بصرف النظر عن الفروقات الثانوية . ففي كل مرة يواجه الرأي العام قضايا مصيرية ينزع الى التجمع حول قطبين متناقضين . فالاتجاه الطبيعي للمجتمعات يميل الى الثنائية . وقد تعترضه اتجاهات معاكسة بكل تأكيد ، وسنحاول تعريفها في ما بعد .

الثنائية الحزبية والنظام الانتخابي : واذا قبلنا بالصفة الطبيعية للثنائية الحزبية ، يبقى ان نشرح لماذا تفتحت الطبيعة بحرية في البلدان الانكلوسكسونية وفي البلدان التي قلدتها ، ولماذا فشلت في دول اوروبا القارية . وسنذكر على سبيل التذكير ، الشروحات المستقاة من كتاب « العبقرية الانكلوسكسونية » (هذه الشروحات الغزيرة عند الكتّاب الاميركيين) ومن كتاب « طبع الشعوب اللاتينية » (ولكن تعدد الاحزاب موجود في اسكندينافيا ، والبلدان المنخفضة والمانيا) . لا لان هذه الشروحات كلها خاطئة بل لانها لفرط ما هي عليه من غموض ومن تقريب لا تصلح لتكوين ملاحظات جدية . وسيكون من غير المجدي تكرار غوستاف لبون . وسنورد على سبيل التذكير ايضاً شرح سلفادور دى مادرياغا الذي يربط الثنائية الحزبية بالروح الرياضية التي يتمتع بها الشعب البريطاني ، هذه الروح التي تحمله على النظر الى الصراعات السياسية كحفلة صراع بين مجموعات متخاصمة . الا ان هذه الروح الرياضية زالت سنة ١٩١٠ وسنة ١٩٤٥ حيث سادت الثلاثية الحزبية . ولن يكون حظ ملاحظات اندره مورروا

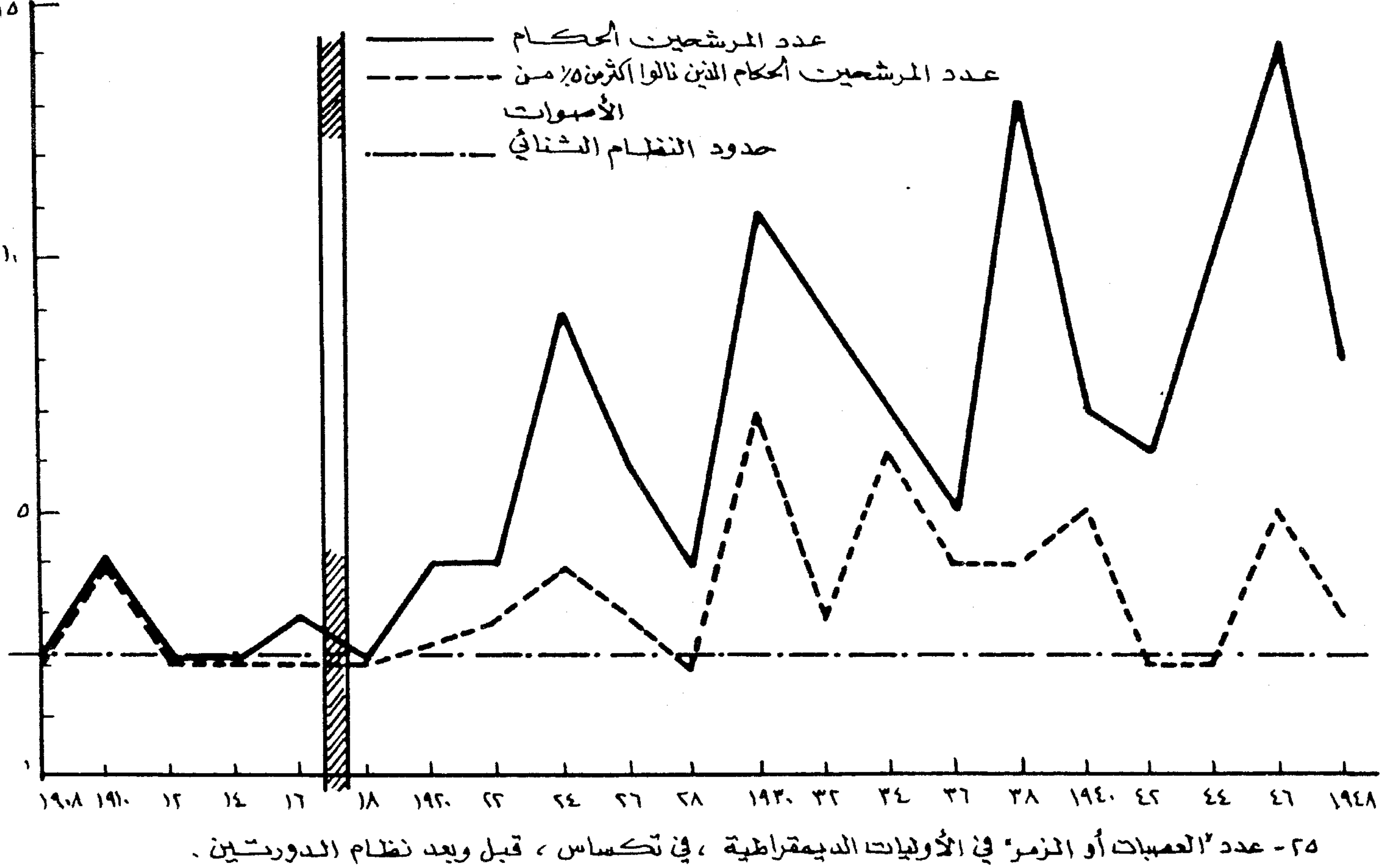
الساذجة افضل حيث يقارن بين شكل مجلس العموم البريطاني المثلث الاضلاع ، ذي الصفين المتقابلين من المقاعد الداعين الى الثنائية بحكم وضعهما ، وبين شكل نصف المستديرة الفرنسي ، حيث يدفع غياب الحدود بين المقاعد الى تعدد الفرق . ملاحظة مسلية ولكن يمكن قلبها على الشكل التالي : هل ان تصميم المجالس هو سبب تعدد الاحزاب ام هو من نتائجها ؟ من بدأ اولاً : نصف المستديرة ام تعدد الاحزاب ؟ المثلث ام الثنائية ؟ الجواب سيكون مخيباً : في انكلترا سبق شكل البرلمان نظام الحزبين ، ولكن في فرنسا جاءت هندسة البرلمان عقب الاتجاه نحو تعدد الاحزاب . وقد تبنى المجلسان الاميركيان هندسة المستديرة ، من دون ان يتضرر بها حزباهما .

أما التفسير التاريخي فأكثر جدية . فالاعتياد التاريخي على الثنائية الحزبية (مئة سنة) في الولايات المتحدة وفي بريطانيا هو عامل أكيد في قوتها. يبقى أن نكتشف لماذا ترسخت هذه العادة فيهما بمثل هذه القوة والا بقيت المشكلة مؤجلة الحل . والتحليلات الخاصة لأوضاع كل بلد وحدها يمكن أن تحدد المنابع التي انبثقت منها الثنائية . ودور هذه العناصر القومية هو بكل تأكيد قوي. ولكن يجب ان لا نقلل، اكراماً لها، — وهذا يحدث غالباً — من تأثير عامل عام تقني هو : النظام الانتخابي . هذا التأثير يمكن ان نلخصه بالتعبير التالي : ان الاقتراع الاكثري ذا الدورة الواحدة يساعد على قيام الثنائية الحزبية . ومن بين جميع الصور التي عرفناها في هذا الكتاب ، فإن هذه الاخيرة تكون بدون شك اقرب الى القاعدة الاجتماعية الحقيقية . ويلاحظ توافق شبه عام بين الاقتراع الاكثري ذي الدورة الواحدة والثنائية الحزبية . فالبلدان ذات الثنائية الحزبية تعتمد نظام الاكثرية وكذلك البلدان ذات النظام الاكثري majoritaire هي ايضاً ثنائية . والاستثناءات نادرة جداً ويمكن ان تعزى على العموم الى اوضاع خاصة .

وفي ما يلي بعض الملاحظات على هذا التوافق العام بين النظام الأكثري والثنائية الحزبية . ونورد مثال بريطانيا والدومينيون التابع لها اولا : فكلها تتبع نظاماً انتخابياً اكثرياً ذا دورة واحدة . وكلها تعرف ثنائية الاحزاب : فقد حل الصراع بين المحافظين والعمال محل الصراع بين المحافظين والليبراليين . وسنرى ، في ما بعد ، ان كندا ، التي تبدو شاذة ، تدخل ضمن القاعدة العامة (١) . ومثال تركيا على

---

(١) تشذ اوستراليا ايضاً منذ نمو حزب الوطن « كونترى بارتي » ولكن نظام التصويت التفضيلي « vote préférentiel » السائد فيها يشوه تماماً آلية الاقتراع الاكثري ويقربها من تقنية الدورتين اذ يتيح تجميع الاصوات المشتتة . ويلفت النظر ان بروز حزب الوطن « كونتري بارتي » تصادف مع تطبيق نظام التصويت التفضيلي



٢٥ - عدد "العصبات أو الزمر" في الأوليات الديمقراطية ، في تكساس ، قبل وبعد نظام الدورتين .

حداثته واختصاره يبدو اكثر وضوحاً : فهذا البلد الذي ظل يعيش في نظام الحزب الواحد طيلة عشرين عاماً ، ظهرت فيه اتجاهات مختلفة الى حد ما منذ سنة ١٩٤٦ . كان يخشى ان يؤدي انشقاق حزب الامة ، عن الحزب الديموقراطي ، المعارض سنة ١٩٤٨ ، الى قيام نظام تعدد الاحزاب . ولكن النظام الاكثري ذا الدورة الواحدة ، المأخوذ عن النمط البريطاني (مثقلا باعتماد مبدأ اللائحة) ادى ، في سنة ١٩٥٠ ، الى قيام الثنائية . فمن اصل ٤٨٧ نائباً في الجمعية الوطنية ، نجد فيهم عشرة فقط لا ينتمون الى الحزبين الكبيرين : « الديموقراطي » و « الجمهوري» ؛ ٩ منهم مستقلون وواحد لحزب «الامة». اي ما يعادل ٢,٠٧ في المئة. وفي الولايات المتحدة ، تتوافق الثنائية التقليدية ايضاً مع النظام الاكثري ذي الدورة الواحدة . لا شك في ان النظام الانتخابي الاميركي نسيج وحيد من نوعه . وتطور الانتخابات الاولية فيه، اليوم، يدخل عليه نوعاً من الاقتراع المزدوج. اما محاولة التزاوج بين هذه التقنية وتقنية الدورتين، فهي خاطئة تماماً. فتسمية المرشحين عن طريق التصويت، داخل كل حزب، هي غير الاقتراع الفعلي. وكون هذه «التسمية» مفتوحة لا يغير من الواقع في شيء . لانه ناتج من تكوين الاحزاب لا من النظام الانتخابي .

وتنطبق التقنية الاميركية على الآلية العامة للنظام الاكثري ذي الدورة الواحدة .

ويشكل عدم وجود الدورة الثانية والبالوتاج ، اي اعادة الانتخاب بسبب تعادل الاصوات في الدورة الاولى ، خصوصاً ، في انتخاب الرئاسة ، احد الاسباب التاريخية لقيام الثنائية الحزبية واستمرارها . ففي بعض الانتخابات المحلية حيث جرب النظام النسبي la proportionnelle ، احياناً ، ادى تطبيقه الى تحطيم الثنائية الحزبية . مثاله في نيويورك ، بين سنتي ١٩٣٦ و ١٩٤٧ حيث شوهد في المجلس البلدي خمسة احزاب دفعة واحدة سنة ١٩٣٧ (١٣ ديموقراطيون ، ٣ جمهوريون ، ٥ حزب العمل الاميركي (لابور بارتي) ، ٣ اندماجيون city fusionnists ، ٣ ديموقراطيون منشقون) . وفي سنة ١٩٤١ تضمن هذا المجلس ستة احزاب (باضافة ١ شيوعي) وفي سنة ١٩٤٧ تضمن سبعة (نتيجة انشقاق داخل حزب العمل (ليبر بارتي) الذي تؤيده نقابات الالبسة) ونلاحظ اثر الاقتراع الاكثري نفسه ذي الدورة الواحدة في الانتخابات الاولية . وقد لاحظ كي Key في انتخابات الجنوب الاولية، حيث تجري التسمية في دورة واحدة ان الحزب الديموقراطي ينقسم عموماً الى كتلتين . وبالعكس ، ففي نظام ثنائية الاوليات المتتالية الذي يتطابق مع نظام الاقتراع ذي الدورتين — حيث تستمر الدورة الثانية (Run off-Primary) عند قيام بالوتاج — تنزع الكتل الى التعدد . وتدل الاحصاءات عند مقارنة عدد المرشحين للتسمية قبل اعتماد الدورة الثانية وبعدها ، على وجود حركة التعدد هذه .

واذا وضعت اميركا اللاتينية جانباً ، بسبب كثرة تدخل السلطة التنفيذية الدائم والقوي في الانتخابات وفي الاحزاب ، هذا التدخل الذي يعطل كل النظام ، تنزع اربع دول للخروج على القاعدة : اولا بلجيكا ، قبل سنة ١٨٩٤ حيث عاصرت الثنائية الحزبية الاقتراع ذي الدورتين ؛ ثانياً السويد (قبل ١٩١١) والدانمرك (قبل ١٩٢٠) وكندا اليوم . حيث يسود فيها جميعاً الاقتراع الاكثري ذو الدورة الواحدة الى جانب التعددية multepartisme . ففي الحالة الاولى ، يبدو الاستثناء ظاهرياً اكثر مما هو حقيقي : فالدورة الثانية نص عليها قانون الانتخاب البلجيكي ، ولكنها عملياً لم تطبق تقريباً ابداً ، قبل اعتماد الاقتراع الشامل . في سنة ١٨٩٢ مثلا ، وفي ٤١ منطقة انتخابية وقع فقط اربع بالوتاجات : منها ثلاث نتجت من التشكيل Panachage (التعديل في اسماء اللائحة) وعن الاقتراعات الجزئية ، مع العلم ان «لائحتين» listes فقط كانتا تتصارعان منذ الدورة الاولى . وفي النتيجة ، عمل نظام الدورة الثانية في مقاطعة واحدة ، هي مونس Mons ، نتيجة تقاسم الاصوات بين ثلاث لوائح متخاصمة . ومنذ اقرار الاقتراع الشامل ، ساعد ظهور الحزب الاشتراكي على تطبيق الاحكام القانونية حيث ادت المعركة الثلاثية الى وقوع ١٢ بالوتاج ، في سنة ١٨٩٤ ، و ١٥ بين ١٨٩٦-١٨٩٨. ولكن اثناء حقبة الثنائية الحزبية ، جرت الانتخابات على اساس نظام الدورة الواحدة . يبقى ان نفسر السبب الذي من اجله لم يتطابق الواقع مع القانون ولماذا لم يؤد إمكان الدورة الثانية الى قيام صراعات او معارك ثلاثية ، والى انشقاقات في الاحزاب ، ثم زعزعة النظام الثنائي . هذا ما سنقوم به في ما بعد .

وليس مثال السويد قبل سنة ١٩٠٩ ، حيث اقر نظام النسبية Proportionnelle بأقل تضييعاً . وفي الواقع بقيت تقسيمات الاحزاب متذبذبة ومبهمة عبر نظام الاقتراع المحصور والمعقد الذي كان سائداً يومئذ (انتخابات مباشرة في المدن ، وغير مباشرة (على درجتين) في الارياف ، اقتراع فردي او اقتراع تعددي Scrutin plurinominal بحسب المناطق) . ولم يكن في البلاد تنظيم حقيقي . ولم يكن يشاهد فيها كتل برلمانية محددة بوضوح . فقبل ١٩١١ ، لم يكن بالامكان تنظيم احصاءات انتخابية تعطي فكرة واضحة عن الانتماء السياسي للمرشحين . وبدلاً من الكلام عن ثنائية او تعدد الاحزاب ، يجب الكلام عن غياب الاحزاب . ومن جهة ثانية عقدت بعض المشاكل السياسية والاجتماعية الخاصة (انفصال النروج ، الصراع بين الارياف والمدن ، قيام يسار ريفي) في السويد الثنائية الطبيعية في الرأي العام . الا ان الصراع داخل كل منطقة انحصر غالباً بين مرشحين اثنين ، الامر الذي اقرّ الثنائية على المستوى المحلي . اما على الصعيد القومي ، فبرز اتجاه

ثنائي واضح تحت ستار قيام كتل مختلفة عابرة ومتذبذبة. وما بين سنة ١٨٦٧ الى سنة ١٨٨٨ تصارع حزبان : المحافظون، وركيزتهم المدن و ، «اللانت مانا بارتيت» Lant manna partiet ، المرتكز على الارياف . ومنذ سنة ١٨٨٨ انقسم « اللانت‌مانا» الى قسمين « اللانت مانا » القديم القائل بحرية التبادل و « اللانت‌مانا» الجديد القائل بالحماية . ولكن الكتلتين اجتمعتا سنة ١٨٩٥ . وفي سنة ١٩٠٦ حصل انقسام جديد فصل اللانت‌مانا عن الوطنيين الاشتراكيين. ولكن الكتلتين بقيتا تعملان بتفاهم تام ، حتى يمكن القول انهما حزب واحد ، ذو رأيين او اتجاهين مختلفين ، لا حزبان . وبرز هنا الاثر التجميدي للاقتراع الاكثري بوضوح . في هذا الوقت ، زال اليمين القديم تدريجاً ، وقام حزب ليبرالي ، يعتمد على البورجوازية المدينية . وهكذا ظهرت في السويد ، في اواخر القرن التاسع عشر ، الثنائية التقليدية ، محافظون (لانت مانا) وليبراليون ، شوهها ظهور الحزب الاشتراكي سنة ١٨٩٦ . وبالاجمال كانت الانقسامات السياسية ، في الريكسداغ ، في بداية القرن العشرين ، وبمقدار ما يمكن رسم الخطوط الفاصلة بين الاحزاب ، تشبه الانقسامات الحاصلة في البرلمان البريطاني ، حيث ادى وجود الاشتراكيين الى تحطيم ثنائية المحافظين الليبراليين .

وتبتعد الدانمرك بوضوح اكثر عن الخط العام . فبالرغم من الاقتراع الاكثري ذي الدورة الواحدة ، كنا نجد فيها عشية الاصلاح الانتخابي احزاباً اربعة : يمين ليبراليون ، (Venstre) ، راديكاليون ، اشتراكيون . والواقع ان هذه الرباعية الحزبية الوطنية تخفي غالباً ثنائية محلية . ففي الكثير من المناطق الانتخابية كان مرشحان يتصارعان فقط . وهكذا من بين ١١٤ منطقة ، كانت ٨٩ منطقة ذات مرشحين ، في مقابل ٢٤ منطقة ثلاثية ، وواحدة رباعية، وذلك سنة ١٩١٠ . وكانت ظاهرة تناقص عدد المرشحين ملحوظة بالنسبة الى السنوات السابقة (٢٥٤ مرشحاً سنة ١٩١٠ ، ٢٩٦ سنة ١٩٠٩ ، ٣٠٣ سنة ١٩٠٦) . وفي سنة ١٩١٣ ارتفع العدد فجأة الى ٣١٤ مرشحاً ، في حين كانت المناطق الثنائية ٤١ ، والثلاثية ٥٥ ، والرباعية ١٥ ، وواحدة خماسية . وهذا الارتفاع المستهجن تفسره المحاولة اليائسة التي قام بها اليمين للقضاء على الضعف الذي اوشك ان يحطمه . ففي مقابل ٤٧ مرشحاً سنة ١٩١٠ استطاع ان ينزل الى الساحة ٨٨ مرشحاً سنة ١٩١٣ . وبالرغم من الجهد الضخم هبط عدد مقاعده من ١٣ الى ٧ مع العلم ان مجموع عدد الاصوات التي حصل عليها اليمين ارتفع من ٦٤٠٠٠ الى ٨١٤٠٠ ، وان الفرق ١٧٠٠٠ انتزع من الليبراليين ، وان هؤلاء خسروا ١٣ مقعداً. وفي سنة ١٩١٠ اتفق الراديكاليون والاشتراكيون انتخابياً ، فلم يقدم احدهما مرشحاً ضد مرشح الطرف الآخر . الا ان هذا الاتفاق قد انفصم

سنة ١٩١٣ حين قدم الاشتراكيون ١٧ مرشحاً ضد مرشحي الراديكاليين ، في حين رشح الرديكاليون ٧ راديكاليين ضد المرشحين الاشتراكيين. واذا قارنا بين اوضاع الاحزاب سنة ١٩١٣ وبين اوضاعها السابقة ، نلاحظ تركيزاً بيناً . ففي سنة ١٩٠٦ كان عدد الاحزاب لا يقل عن خمسة (بعد تأسيس الحزب الراديكالي) . ولكن في سنة ١٩٠٩ ، ادى اندماج الحزب الزراعي (المعتدل) بالليبراليين الى تقلص هذا العدد الى اربعة . واخيراً يجدر الالتفات الى ان عملية استبعاد اليمين قد بدأت ، منذ بداية القرن ، وانها تسير متسارعة ، حيث ان الفرق ، بين النسبة المئوية للاصوات وبين نسبة المقاعد ، لا يزال يتزايد . في سنة ١٩١٣ احتل اليمين المحافظ ، بنوابه السبعة نسبة ٦,١٤ في المئة من مقاعد البرلمان . وفي الحقيقة كان هناك، بدون نزاع ، اتجاه نحو الثلاثية الحزبية شبيهة بالثلاثية الانكليزية في ذلك الحين ، حيث احتل الحزب الاشتراكي ، لاول مرة ، مكاناً الى جانب الحزبين « البورجوازيين » ومارس نظام الاقتراع الاكثري فعله المخفض ، واتاح الاتفاق بين الراديكاليين والاشتراكيين ظهور ولادة ثنائية حزبية اصيلة عن طريق اندماج محتمل لجماعات اليسار . وقد وضع التمثيل النسبي حداً لهذا التطور .

ومن بين الأحزاب الكندية الاربعة ، هناك حزبان فقط لهما نفوذ على الصعيد القومي وهما : الليبراليون والمحافظون . اما البقية : الحزب العمالي ، وحزب «التسليف الاجتماعي» ، فليس لهما قوة فعلية الا في بعض المحافظات فقط . وهكذا يمكن القول انهما حزبان محليان . واذا قارنا هذا الواقع بالسابقات التي حللناها ، في الدانمرك والسويد ، امكن رؤية الحدود الصحيحة التي يقف عندها تأثير النظام الاكثري ذي الدورة الواحدة . فهذا النظام يدفع ، بدون جدل نحو الثنائية الحزبية وعلى الاقل داخل المنطقة الانتخابية (١) . ولكن الخصمين يمكن ان يكونا مختلفين عبر المناطق المختلفة في البلد الواحد . ويبدو اذاً ان الاقتراع الاكثري يساعد على قيام احزاب محلية او تراجع احزاب عن مستواها القومي الى المستوى الاقليمي . ونجد المثال على ذلك في بريطانيا العظمى حيث بقي حزب ايرلندي مدة طويلة نسبياً ،

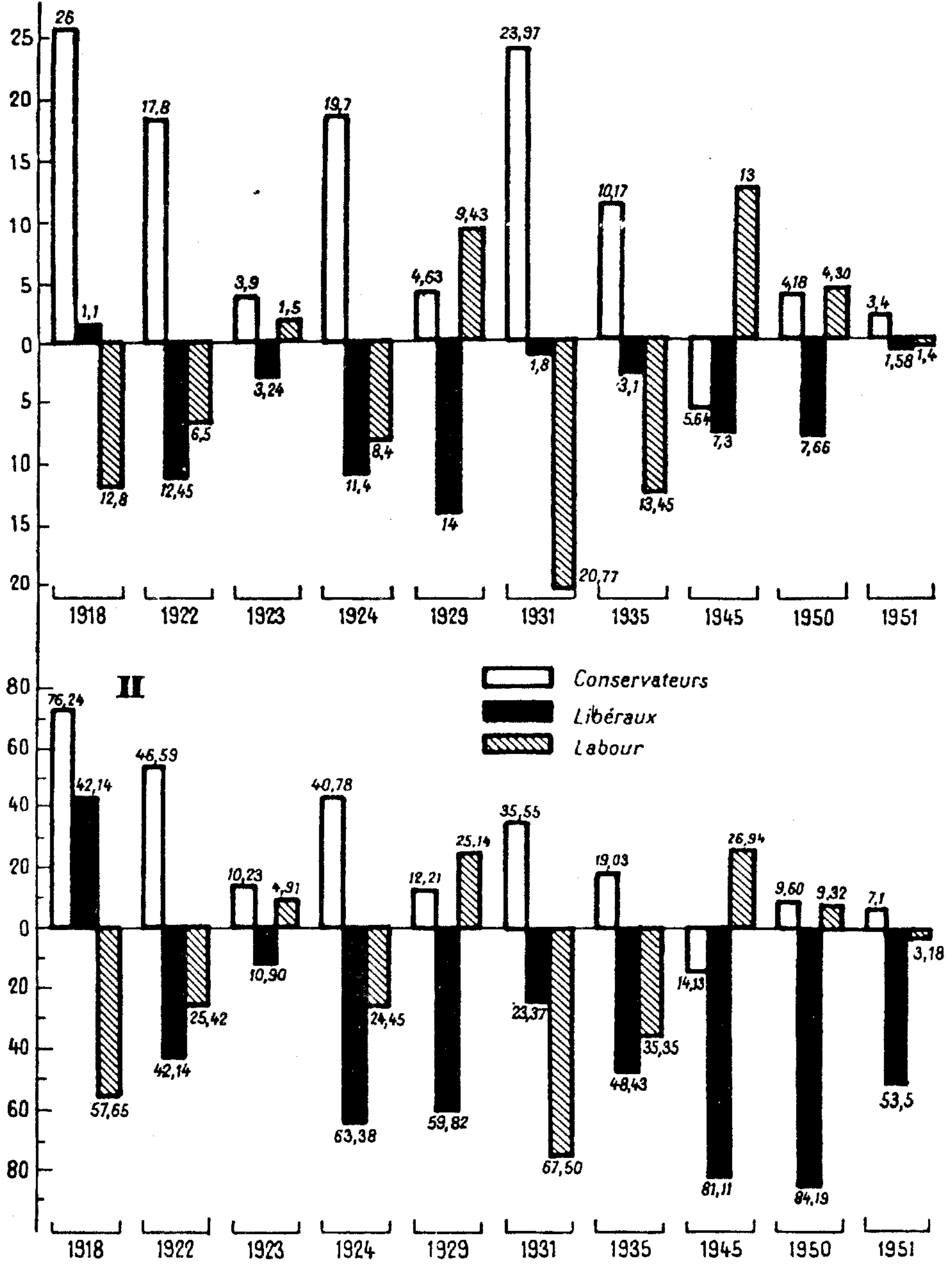
---

(١) لنلاحظ في كندا ، ان هذه النزعة الثنائية ، داخل كل منطقة ، ليست واضحة تماماً . خصوصاً عقب انتخابات سنة ١٩٥٧ ، التي وضعت حداً لسيطرة الحزب الليبرالي . ففي مناطق كثيرة ، كانت هناك ثلاثية حزبية او رباعية ، حقيقية ، الامر الذي يشوه التمثيل . والوضع يشبه قليلا وضع بريطانيا العظمى ، بين سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٣٥ ، الفترة التي سادت خلالها ثلاثية موقتة . ويمكن ان نعتقد اليوم ان الوضع الكندي المعاصر يتصف بذات الصفة المرحلة الانتقالية .

من سنة ١٨٧٤ الى سنة ١٩١٨ ، في حالة استقرار ملحوظ . كما لوحظ ان الحزب الليبرالي ذاته ينزع لان يصبح حزباً غالياً gallois . ورغم كل شيء فان تزايد المركزية في الكيانات الداخلية للاحزاب ، والاتساع الطبيعي للمشاكل السياسية ، في الاطار الوطني ينزعان الى تعميم الثنائية الاقليمية على كل بلد ، هذه الثنائية التي ساعد عليها اسلوب الاقتراع . ولكن الاثر الذاتي لهذا الاسلوب يقتصر على الثنائية الاقليمية .

وآلية هذا الاثر بسيطة جداً . فلنفترض ان منطقة انتخابية بريطانية للمحافظين لهم فيها ٣٥٠٠٠ صوت ، وللعمال ٤٠٠٠٠ صوت ، ولليبراليين ١٥٠٠٠ صوت . من الواضح ان نجاح العمال يرتكز تماماً على وجود الحزب الليبرالي : فاذا سحب هذا الاخير مرشحه ، يمكن الاعتقاد ان اغلبية الاصوات التي تتجمع حوله تتحول الى المرشح المحافظ ، وقلة تتوزع بين حزب العمال والامتناع . وهناك افتراضان مطروحان : اما ان الحزب الليبرالي يتفق مع الحزب المحافظ ليسحب مرشحه في مقابل تعويضات ممكنة في بعض المناطق الاخرى وعندئذ تتقرر الثنائية عن طريق الاندماج او التكتل القريب من الاندماج . او ان الحزب الليبرالي يصر على النزول منفرداً : عندئذ يتركه الناخبون تدريجاً وعندها تتقرر الثنائية عن طريق الاستبعاد .

والفرضية الاولى تتحقق حالياً بشكلها الضعيف (التحالف القريب من الاندماج) في بريطانيا ، بين الحزب المحافظ ، والليبراليين الوطنيين ، وفي المانيا بين الديموقراطيين المسيحيين(C.D.U.)، والليبراليين (F.D.P.) ، خلال الانتخابات الاكثرية ma-joritaires الفرعية لبعض الزعماء ، لاندر ، مثلا في وستفاليا ، ورينانيا الشمالية ، وسلسفيغ هولستن. وهي (اي الفرضية الاولى) تسبق غالباً شكل الاندماج الكلي ، الذي هو النهاية الطبيعية للنظام. هذا الاندماج الكلي يتبعه غالباً انشقاق، حيث تفضل فئة من الحزب الوسط السابق، الانضمام الى خصمه. وفي اوستراليا اندمج الليبراليون مع المحافظين منذ سنة ١٩٠٩ تجاه المد العمالي . وفي زيلندا الجديدة ، انتظروا حتى سنة ١٩٣٦ ليتم الاندماج . ومن سنة ١٩١٣ الى سنة ١٩٢٨ سار الحزب الليبرالي على منحنى متناقص بانتظام يؤدي به الى الزوال الطبيعي . وفي سنة ١٩٢٨ ، هب فجأة فتساوى مع المحافظين . ولكن ، عقب سنة ١٩٣١ ، عاد الى التراجع ليحتل مركزه كحزب ثالث . وامام الخطر العمالي ، المستشري بفعل الازمة الاقتصادية ، رضي بالاندماج ، بعد الانتخابات التي جرت سنة ١٩٣٥ . وفي افريقيا الجنوبية ، ساعد انشقاق الوطنيين سنة ١٩١٣ ، مضافاً اليه تطور حزب العمال ، على ظهور اربعة احزاب ، سنة ١٩١٨ ، متساوية تقريباً . امام خطر هذا الوضع على نظام اقتراع اكثري ذي دورة واحدة ، اندمج الحزب الوحدوي القديم بالحزب الجنوبي



٢٦- التفاوت بين النسب المئوية للأصوات وبين النسب المئوية للمقاعد في بريطانيا

I - التفاوت الإجمالي II التفاوت الصافي (منسوباً إلى مئوية الأصوات)

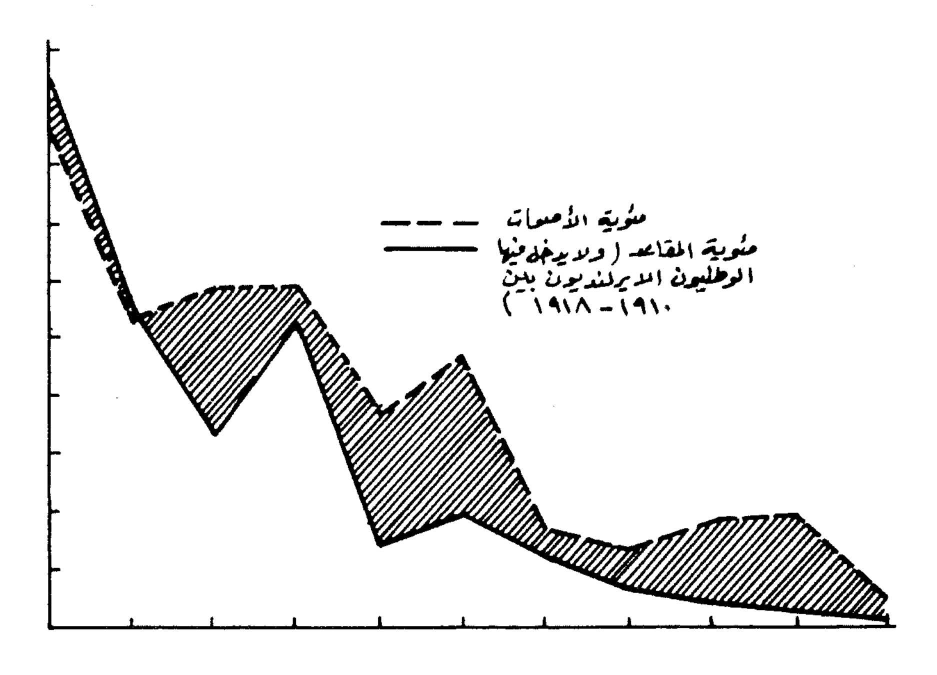
الافريقي الذي انشأه الجنرال سمطس Smuts ، في حين ان الحزب الوطني للجنرال هرتزوغ Hertzog وقع عقداً انتخابياً مع حزب العمال . وهذا العقد جر الدمار على هذا الاخير ، وعادت الثنائية عن طريقين معاً بالاندماج وبالاستبعاد .

هذا الاستبعاد (الاسلوب الثاني للعودة الى الثنائية) هو ذاته حصيلة عاملين مندمجين : عامل ميكانيكي وعامل سيكولوجي . الاول وقوامه « التمثيل المتدني » sous-representation للحزب الثالث (اي الاضعف) نظراً الى أن النسبة المئوية للمقاعد ادنى من النسبة المئوية للاصوات التي اقترعت له . وبكل تأكيد ، يكون المغلوب ، دائماً، في النظام الاكثري للثنائية الحزبية ، ممثلا تمثيلا ضعيفاً بالنسبة الى الغالب . كما سنرى ذلك في ما بعد. ولكن في فرضية الحزب الثالث ، يكون تمثيل هذا الاخير اكثر تدنياً من تمثيل الحزب الأضعف من الحزبين الباقيين . والمثال البريطاني واضح تماماً : فقبل سنة ١٩٢٢ كان حزب العمال ضعيف التمثيل بالنسبة الى الحزب الليبرالي . ومنذ هذا التاريخ حصل العكس بانتظام (باستثناء شذوذ حصل سنة ١٩٣١ بسبب ازمة خطيرة تعرض لها حزب العمال وبسبب فوز المحافظين فوزاً ساحقاً) . وهكذا ، وبصورة ميكانيكية ، يكون الحزب الثالث سيء الحظ بفضل النظام الانتخابي (الصورة ٢٦) . وطالما ان حزباً جديداً ، يحاول مزاحمة الحزبين القديمين ، يبقى في حالة ضعف ، فان النظام يلعب ضده فيقيم حاجزاً دون ظهوره . ولكنه اذا استطاع تخطي احد سابقيه ، فان هذا الاخير يحتل المرتبة الثالثة وعندها تنقلب عملية الاستبعاد .

ويرتدي العامل السيكولوجي الابهام نفسه. ففي حال الثلاثية الحزبية العاملة داخل نظام اكثري ذي دورة واحدة يفهم الناخبون سريعاً ان اصواتهم ستضيع اذا استمروا في اعطائها للحزب الثالث . من هنا ميلهم الطبيعي الى اعطائها للاقل سوءاً من الاخصام ، حتى يتجنبوا فوز الاسوأ . وتلعب ظاهرة « الاستقطاب » هذه على حساب الحزب الجديد ما دام هو الاضعف، ولكنها تتحول ضد الاقل حظاً من الحزبين القديمين ، عندما يستطيع الحزب الجديد تجاوزه اي تجاوز الاقل حظا، حالها كحال ظاهرة « ضعف التمثيل». وتعاكس الآليتين mecanisme لا يتحقق دائماً في الوقت ذاته فالثانية دائماً تسبق الاولى (اذ يحتاج الناس الى بعض الوقت لادراك تراجع حزب ما وتحويل اصواتهم عنه الى غيره) . وهذا يستدعي بالطبع مرور فترة طويلة من الغموض ، حيث يمتزج تردد الناخبين ، بالانعكاسات الناتجة من « ضعف التمثيل » Sous-Representation ، فيعطل تماماً توازن القوى بين الاحزاب . وقد تحملت بريطانيا مثل هذه المعوقات بين سنتي ١٩٢٣ و ١٩٣٥ . نستنتج ان ضغط النظام الانتخابي على الاتجاه الثنائي لا ينجح الا على المدى الطويل .

وهكذا يبدو النظام الاكثري ذو الدورة الواحدة ، قادراً على حفظ الثنائيـــة الحزبية المقررة بوجه الانقسامات الواقعة في الاحزاب القديمة ، وولادة الاحزاب الجديدة .

ولكي يستطيع الحزب الجديد تمكين نفسه ، يتوجب ان تكون له ركائز محلية



٢٧ـ استبعاد الحزب الليبرالي في بريطانيا العظمى .

قوية ، او تنظيماً قوياً وواسعاً على الصعيد القومي. ففي الحالة الاولى، يبقى محصوراً ضمن منطقته الجغرافية الاصلية ، ولا يخرج منها الا بصعوبة وببطء كما يثبت ذلك المثال الكندي . وفي الحالة الثانية فقط ، يأمل الحزب بنمو سريع يرفعه الى مستوى الحزب الثاني ، حيث تلعب ظاهرتا الاستقطاب وضعف التمثيل لمصلحته . وقد يمكن ان نرى في هذا احد الاسباب العميقة التي حملت كل الاحزاب الاشتراكية الانكلوسكسونية على الارتكاز الى القاعدة النقابية . لان هذه القاعدة وحدها يمكن ان تتيح لها قوة كافية « للانطلاق » بعد ان جرى استبعاد الاحزاب الصغيرة او اقصاؤها نحو المجال الاقليمي . ويبدو النظام الاكثري ، ايضاً ، قادراً على اقرار الثنائية التي هدمها دخول الحزب الثالث الى الميدان . والمقارنة بين بلجيكا وبريطانيا

بارزة . ففي البلدين ، حطم الثنائية الحزبية في بداية القرن ظهور الاشتراكية . وبعد خمسين سنة ، عادت بريطانيا الاكثرية majoritaire الى الثنائية عن طريق استبعاد الليبراليين (الرسم رقم ٢٧) ، في حين انقذ النظام النسبي la proportionnelle الحزب الليبرالي ، في بلجيكا ، واتاح ، في ما بعد ، ولادة الحزب الشيوعي ، من دون ان تذكر ايضاً ، بعض الاحزاب الاخرى ، بعد الحربين .

هل يمكن المضي قدماً ، لدرجة القول ان النظام الاكثري قادر على خلق الثنائية الحزبية في البلدان التي لم تعرفها مطلقاً من قبل ؟ — اذا برز الاتجاه الثنائي بوضوح كاف ، فان الجواب بالايجاب لا يحتمل الشك . فاقرار الاقتراع الاكثري ذي الدورة الواحدة ، في المانيـــا الغربية كان من مفاعيله ازالة الاحزاب الصغيرة والمتوسطة تدريجاً ، والابقاء على الاشتراكيين والديموقراطيين المسيحيين . ولا يوجد اليوم بلد واحد ، قريب تماماً من الظروف التقنية التي تسمح باقامة نظام برلماني على الطريقة الانكليزية . وفي بريطانيا ، سيؤدي تعديل نظام الانتخاب وفقاً لما جرى في المانيا الى النتائج نفسها — على ان يشكل الشيوعيون احد الحزبين الباقيين ، الامر الذي يشكل خطراً قوياً على النظام الديموقراطي . ولكن تطبيق الاقتراع ذي الدورة الواحدة ، بشكل صارم ، في بلد ترسخت فيه جذور التعددية الحزبية ، كفرنسا مثلا ، لا يؤدي الى النتائج نفسها ، الا في المدى البعيد جداً . فالنظام الانتخابي يساعد على الثنائية الحزبية ولكنه لا يحتم الوصول اليها بالضرورة ولا اطلاقاً . ورغم كل العقبات فان هذا الاتجاه يتآلف مع الكثير من الاتجاهات الاخرى التي تلطف من قوته ، او تحد منها او توقفها .

في اطار هذه الاحتياطات ، يمكننا ، مع ماركس ، اعتبار الثنائية الحزبية قانون « المنفعة الحدية» Loi d'airain (١) ، بالنسبة الى الاقتراع الاكثري ذي الدورة الواحدة .

٢ — التعددية الحزبية

قد يقع الالتباس احياناً بين تعدد الاحزاب وعدم وجود احزاب . فالبلد الذي ينقسم فيه الرأي بين جماعات ، متعددة ، غير ثابتة ، موقتة ، ومائعة ، لا ينطبق عليه المفهوم الحقيقي للتعددية الحزبية ، لأنه يكون في مرحلة ما قبل التاريخ ،

(١) قانون حد الكفاية : المنفعة الحدية Loi d'airain نظرية اقتصادية مفادها ان اجرة العامل لا يمكن ان تتعدى احتياجاته الضرورية لكي يعيش فقط (المترجم)

حزبياً اي في مرحلة تطورية ، لا يمكن فيها تطبيق الضوابط المميزة بين الثنائية الحزبية والتعددية ، حيث لا احزاب حقيقية موجودة . وفي هذه الفئة تدخل عدة دول من اوروبا الوسطى ، بين ١٩١٩ و ١٩٣٩ ، وغالبية الدول الفتية ، من افريقيا وآسيا والشرق الاوسط ، وكثير من دول اميركا اللاتينية ، والدول الغربية الكبرى في القرن التاسع عشر . الا ان البعض من هذه الشعوب حري بها ان تدخل في فئة متوسطة ، حيث توجد فيها جنباً الى جنب ، احزاب شرعية ذات حد ادنى من التنظيم ومن الاستقرار ، وتجمعات غير ثابتة وغير منظمة . وهكذا يضيع الحد الفاصل بين التعددية وانعدام الاحزاب بمقدار ما تستمر آثار انعدام التنظيم في بلدان عدة ذات احزاب منظمة . ففي فرنسا ، مثلا ، ليس لقطاع الرأي العام القائم الى يمين الراديكاليين اي انتماء حزبي حقيقي ، بل جل ما هنالك تجمعات مائعة تدل على وجود مرحلة سابقة من التطور .

وعلى هذا الاساس تميز التعددية الحزبية ، بوضوح ، اوروبا الغربية ، بعد وضع بريطانيا جانباً (من دون ايرلندا). لا شك في ان اي دولة من دول اوروبا الغربية عرفت الثنائية في بعض الحقب من تاريخها . فبلجيكا خضعت لها حتى سنة ١٨٩٤ ، والمانيا الحالية تقترب منها وهناك دول اخرى عاشت في ظل انظمة الحزب الواحد : ايطاليا من سنة ١٩٢٤ الى سنة ١٩٤٥ ، المانيا من سنة ١٩٣٣ الى سنة ١٩٤٥ ، واسبانيا والبرتغال في الوقت الحاضر. ويمكن التفكير اليوم ايضاً في ان نظام التعددية الاوروبي مهدد وان مستقبله غير مضمون . ورغم ذلك ، لا تزال التعددية سائدة انحاء اوروبا الغربية القارية منذ سنة ١٩٥٦ . حتى لتبدو انها ايضاً من تراثها السياسي العام .

اساليب نشوء التعددية : ان تحديد نمط la typologie التعددية الحزبية صعب . فمن الثلاثة الى اللانهاية يمكن وجود العديد من الاشكال ؛ وداخل كل شكل كثير من الاشكال وكثير من المعاني. فالثلاثية الفرنسية لسنة ١٩٤٥ لا تتفق في شيء مع الثلاثية البلجيكية التقليدية ؛ والرباعية السكندينافية تبقى متميزة تماماً عن الرباعية السويسرية . وتشتت اليمين الفرنسي لا يشبه في شيء تجزئة الاحزاب في تشيكوسلوفاكيا ما قبل الحرب او في اسبانيا الجمهورية . هنا يبدو كل تصنيف كيفياً وهزيلا : حيث يحتفظ كل تنظيم وطني بميزة خاصة به ، فريدة ، وحيدة ، تمنعه من الدخول في الأطر العامة . الا أن بعض الصفات المشتركة يمكن أن تلاحظ بينها ، هذا اذا نظرنا الى أساليب نشوء التعددية الحزبية. وبهذا الصدد يمكن بناء هيكل schema نظري يتوافق مع الوقائع ، انطلاقاً من صفة النظام الثنائي الذاتية ، وبعد التحقق من ان هذا الاتجاه المهم يمكن ان يتأثر او يتغير بحدثين مختلفين : تشتت الآراء داخلياً وتراكم الثنائيات.

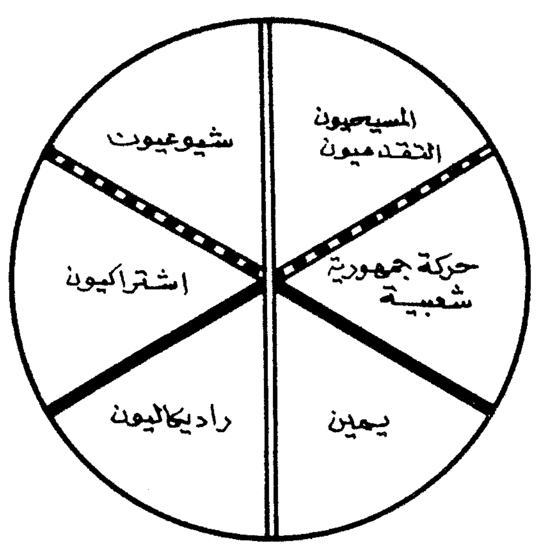
ولننظر الى نظام ثنائي الحزبية : مثلا انكلترا في الوقت الحاضر . ففي داخل حزب العمال التمييز واضح بين المعتدلين ، الذين يماشون حكومة السيد اتلي ، وبين مجموعة أكثر راديكالية ، وأكثر تطرفاً، تدخل أحياناً في جدل مع الوزراء، ثم تنفصل عنهم في مشاكل وقضايا مهمة ، وبالاخص في مجال السياسة الخارجية . اما الخلافات داخل حزب المحافظين ، فهي ، اليوم ، اقل وضوحاً لان الحزب يقف موقف المعارضة . فاذا استلم الحكم فسنرى هذه الخلافات ترتسم بصورة اوضح ، كما كان حالها قبل الحرب . وهذا المثال يمكن ان يعمم . ففي داخل كل الاحزاب ، توجد فئة « المتشددين » وفئة « المتساهلين » المصالحين ، والعتاة ، الديبلوماسيين والعقائديين ، المتسامحين والمتكالبين . وما معارضة الاصلاحيين والثوريين في الاحزاب الاشتراكية القارية ، في بداية هذا القرن ، الا حالة خاصة ، فقط ، من اتجاه عام جداً . وبقول اعمق يمكن اتمام التفريق السوسيولوجي بين والمزاج « الراديكالي» والطبع المحافظ ، بفرق آخر هو التناقض بين المزاج « المتطرف» والطبع « المعتدل » لان كلا من التناقضين يتمم الآخر . اذ هناك محافظون متطرفون ومحافظون معتدلون ، وهناك « راديكاليون » متطرفون كما هنالك راديكاليون معتدلون (جيروندیدون ویعقوبيون) . وما دام التفريق الثاني مقصوراً على خلق الشيع والخصومات داخل الاحزاب التي خلقها التفريق الاول ، فان الثنائية الطبيعية لن تتغير . ولكن اذا خنقت هذه الشيع ولم تقبل بالتعايش ، فان الثنائية القاعدية تتخاذل وتزول امام التعددية . وعلى هذا الاساس حطم الانشقاق بين الراديكاليين والليبراليين في سويسرا الثنائية الحزبية القديمة ، سنة ١٨٤٨ (المحافظون والليبراليون) وخلق ثلاثية حزبية حولها الاشتراكيون ، في ما بعد ، الى رباعية . وفي فرنسا ، كذلك ، قسّم نشوء الحزب الراديكالي ، التدريجي ، الجمهوريين ، بحيث تكونت ثلاثة اتجاهات رئيسية في اواخر القرن التاسع عشر: محافظون ، جمهوريون معتدلون (انتهازيون) ، راديكاليون . اما في الدانمرك ، والبلدان المنخفضة فيعود نشوء الحزب الراديكالي الى نزعة مماثلة لتجزئة رأي مشترك بين معتدلين ومتطرفين . وفي كل مكان من اوروبا زادت انشقاقات الشيوعيين (ثوريين) والاشتراكيين (اصلاحيين) ، حوالي سنة ١٩٢٠ ، في عدد الاحزاب .

هذه التجزئة ولدت الاحزاب الوسط . وقد بينا اعلاه ، ان لا رأي للوسط ، او اتجاه وسط ، او عقيدة وسط ، تتميز بطبيعتها عن ايديولوجيات اليمين او اليسار . انما يوجد وَهْن في هذه ، او هزال ، او اعتدال . فما ان ينشق حزب ليبرالي (مصنف في اليسار في نظام ثنائي) الى ليبراليين وراديكاليين حتى يتحول الليبراليون الى حزب وسط . وكذلك اذا انشق حزب محافظ الى معتدلين ومتطرفين . ذلك هو

الاسلوب الاول في تكوين احزاب الوسط. (اما الاسلوب الثاني فينتج من اليسارية، sinistrisme الذي سيأتي التعريف عنها.) نظرياً، يفترض، في حزب الوسط الرسمي، ان يجمع معتدلو اليمين ومعتدلو اليسار، بعد انفصالهم عن احزابهم الاولى، ليشكلوا حزباً واحداً. ولكن، عملياً، ليس من اهمية لاصل حزب الوسط. فوضعه بالذات، والانتماءات المتضاربة التي يقع فيها اعضاؤه تولد فيه هذا الانشقاق الاساسي: وهو ان كل وسط بطبعه متصدع. وما لم يتعايش حزبا وسط في بلد واحد، وهذا ما حدث في الدانمرك قبل نظام التمثيل النسبي la Proportionnelle، حيث مثل الليبراليون الوسط اليمين والراديكاليون الوسط اليسار، فان جذب المتطرفين يظل فيه اقوى من تضامن المعتدلين، لان الراديكاليين يتعاونون مع الاشتراكيين وليس مع الليبراليين. وفي فرنسا تتالى تضامن الراديكاليين الاشتراكيين (وسط يسار)، خلال الجمهورية الثالثة، مرة مع الوسط (هذا التضامن الذي خلق التجمع «Concentration») ومرة مع اليسار (الذي اعطى الكارتل Cartel التكتل، والجبهة الشعبية Front populaire)، وسنجد اوجه هذا الحفل Ballet السياسي، المختلفة عندما نعرف الاحلاف الحزبية Alliances.

الا ان تقنية التراكم تبدو اكثر انتشاراً من عملية التجزئة. فهي توجد لعدم قيام انسجام بين عدة فئات من المعارضات الثنائية. بحيث يؤدي تلاقيها في ما بينها الى انشقاق الاحزاب اي الى التعددية. وفي فرنسا، مثلا، لم يتوافق الانشقاق القديم بين «الكهنوتيين» و«العلمانيين» مع الانشقاق بين «الغربيين» و«الشرقيين» او مع انشقاق الليبراليين عن التدخليين القائلين بالتوجيه. (الرسم رقم ٢٨). فاذا وضعنا هذه الثنائيات، جنباً الى جنب، نحصل على صورة مجملة للعائلات الفكرية الكبرى الفرنسية: الشيوعيون (شرقيون، تدخليون، علمانيون. الخ)؛ مسيحيون تقدميون (شرقيون، تدخليون، اكليريكيون)؛ اشتراكيون (غربيون، تدخليون علمانيون)؛ جمهوريون شعبيون (غربيون تدخليون، اكليريكيون)؛ راديكاليون (غربيون، ليبراليون، علمانيون)؛ يمين (غربيون، ليبراليون، اكليريكيون). لا شك في ان هذا التصنيف يبقى كيفياً مبسطاً جداً. الا انه بالرغم من كل شيء يتطابق مع الخطوط الكبرى لانقسام الرأي، وفي الوقت ذاته مع الانشقاقات الحزبية الضيقة (وذلك باعلائه من شأن المسيحيين التقدميين الضعيف). تنتج التعددية الحزبية الفرنسية من انعدام الانسجام بين الثنائيات الكبرى في الآراء.

هنا تظهر حدود الصفة الطبيعية للثنائية الحزبية. وكل معارضة هي ثنائية بطبيعتها وتستلزم خصومة بين موقفين متقابلين متعاكسين (حيث ان كلا منهما يمكن ان يكون



٣٨ـ تراكم الثنائيات في فرنسا

معتدلا او عنيفاً) . ولكن اذا بقيت المعارضات المختلفة مستقلة تماماً بعضها عن بعض ، فان تبني وجهة نظر معينة في مجال ما يبقي المجال مفتوحاً لاتخاذ موقف آخر او وجهة نظر اخرى ، من النقطة الاولى نفسها . والتعددية الحزبية تنشأ عن هذا الاستقلال المتبادل في الآراء المتناقضة . فالتعددية تفترض بالضرورة ، ان تكون القطاعات المختلفة من النشاط السياسي ، معزولة نسبياً ومنفردة ، اذ من خصائص كل مفهوم « جماعي » انه يقيم علاقة تبعية شديدة بين كل القضايا ، بحيث يؤدي اتخاذ موقف تجاه احداها ، بالضرورة ، الى اتخاذ موقف ملائم من كل من

(١) الموجز المصور اعلاه لم يأخذ بالحسبان القوى المختصة بكل « عائلة روحية » : فالمسيحيون التقدميون خصوصاً هم قلة نادرة (بالرغم من تأثيرهم الفكري العظيم) . ومن جهة ثانية احدث اتجاه الحركة الجمهورية الشعبية .M.R.P نحو اليمين ، منذ ١٩٥١ ، ان جعل كثيراً من اعضائها ، ليبراليين ، من الوجهة الاقتصادية . وبالعكس ، يعتبر الراديكاليون من اتباع منديز فرانس تدخليين ، ويقعون اقتصادياً الى اليسار .

القضايا الباقية. ولكن قد توجد عدة ايديولوجيات شموليه في آن معاً، فتولد تعددية حزبية مشروطة بعدم الاتفاق تجاه اي نشاط معين وباطلاق الحرية لكل في اتخاذ الموقف الذي يشاء تجاه جميع النشاطات الاخرى . واذا توافق الفرنسيون جميعاً على اعتبار ثنائية « الشرق–غرب» اعلى من كل الثنائيات الاخرى، فسوف نرى حزبين : شيوعي وغير شيوعي . واذا اعتبر الفرنسيون جميعاً خصام الليبراليين والتدخليين اساسياً فسوف يتكون حزبان : محافظ واشتراكي . اما اذا اعتقدوا ان خصام الاكليريكيين والعلمانيين هو الاهم ، كما يعتقد البعض حالياً في بعض مناطق الريف فسوف نرى حزبين فقط ، كاثوليك ومفكرون احرار(حركة عرفت في بداية العصر) . وبالعكس ، وبما ان البعض يركز على خصومة « الليبراليين والتدخليين » والبعض الآخر على خصومة « المسيحيين والعلمانيين » ، او على خصام « الشرق والغرب» فان التعددية الحزبية ستقوم .

وهكذا يمكن ان تتراكم المعارضات المتعددة . المعارضات السياسية الخالصة اولا ، والمتعلقة بشكل الحكومة وتركيبها كالمعارضة بين الملكيين والجمهوريين، والمعقدة احياناً بمعارضات جانبية كمعارضة اتباع بونابرت والملكيين ، اورليانيست وشرعيين ... الخ . ثم المعارضات الاجتماعية كما اشار ارسطو في دستور اثينا ، الى وجود ثلاثة احزاب : حزب الصيادين والبحارة ، وحزب مزارعي الحقل ، وحزب صناع المدينة . وتركز الماركسية على الدور الاساسي الخاص للخصومة الاجتماعية . ثم المعارضة الاقتصادية،القائمة بين التدخليين والليبراليين ، ولكنها تغطي معارضة اجتماعية اكثر عمقاً . فالتجار ، والصناعيون ، والمنتجون والوسطاء يدافعون عن الليبرالية لانها لمصلحتهم ؛ والاجراء والعمال ، والمستخدمون والموظفون يفضلون التدخل لانه يحميهم . ثم المعارضات الدينية : الصراع بين الاكليركيين والعلمانيين في البلدان الكاثوليكية (فرنسا ، بلجيكا ، اسبانيا ، ايطاليا الخ .) حيث تحتفظ السلطة الكهنوتية بتأثير في السياسة . الصراع بين البروتستانت والكاثوليك في البلدان المنقسمة دينياً ، في البلدان الواطئة ، مثلا ، ترتكز الاحزاب على هذه القاعدة . فمقاومو الثورة (المحافظون البروتستانت) يخاصمون المحافظين الكاثوليك؛ والحزب المسيحي التاريخي ، تكون في اواخر القرن الاخير ليقاوم تعاون الحزبين الاولين . ثم المعارضات العرقية والقومية، في الدول التي تضم طوائف عرقية وسياسية مختلفة : كخصومات التشيكيين والسلوفاك في جمهورية مازاريك وبنيس Bénès ، خصومات الصرب والكروات في الملكية اليوغوسلافية القديمة ، ثم خصومات الالمان ، والهنغار ، والسلاف في امبراطورية آل هبسبرغ ، وحركات الاستقلال الذاتي في كاتالونيا وبلاد الباسك في اسبانيا ، وفي ايرلندا وبريطانيا قبل

استقلال ايرلندا (Eire) ، والسوديت في تشيكوسلوفاكيا ، والالزاس في الامبراطورية الالمانية والجمهورية الفرنسية ؛ انشقاق الفلامان والوالون في بلجيكا اليوم. الخ. ثم المعارضات الديبلوماسية التي تعكس داخل الدول الصراعات الدولية: ارمانياك وبورغونيون ، غلف وجيبلن ، اتباع المحور واتباع الديموقراطيات « الغربية » و « الشرقية».واخيراً المعارضات التاريخية: تترسب المعارضات الجديدة فوق المعارضات القديمة، كالطبقات الارضية، من دون ان تهدمها، بحيث تنعكس انشقاقات الاجيال المختلفة ، في نفوس الجماهير في الوقت ذاته . ففي فرنسا ، مثلا لم يتبق اثر من صراع الملكيين والجمهوريين ، المؤسس سنة ١٨٧٥ ، الا عند قلة من الناس . وبالعكس من ذلك، ان صراع الاكليريكيين والعلمانيين ، الذي كان سائداً حوالي سنة ١٩٠٥ ، ما زال يحتفظ باثر كبير في الارياف (وفي وجدان الفرنسيين) بالرغم من ان الحوادث فاتته. ولم يتخذ صراع الاشتراكيين والليبراليين اهمية بالمعنى الصحيح الا اعتباراً من سنة ١٩٤٠ ، واهميته ، في الوقت الحاضر رهن بسوء الحالةالاقتصادية وقد بدأت اهميته تخف ابتداء من سنة ١٩٥٠—١٩٥١ . واخيراً ، لم تتضح بعد خصومة « الشرقيين » و « الغربيين » « شيوعيين وغير شيوعيين » التي نشأت سنة ١٩٤٧ فقط . وكثيرون هم العمال ، والفلاحون ، والبورجوازيون الصغار ، الذين لا يحبون الشيوعية ، يصوتون للشيوعيين للتدليل على نقمتهم . ومن جهة ثانية يقف « الحياديون » موقفاً وسطاً .

أنماط الانظمة التعددية: اذا نظرنا الى التعددية القائمة ، لا الى ميكانيكية meca-nismes هذا القيام ، يمكن ان نلاحظ وجود عدة انواع منها ، وفقاً لعدد الاخصام : ثلاثية ، رباعية، تعددية polypartisme . ولكن هذه النمطية تظل اكثر هزالا من السابقة . ولهذا سنعرف بعض النماذج المحددة بدلاً من ان نفتش عن تفسيرات عامة تظل نظرية تماماً . وهناك حالتان رئيسيتان من الثلاثية الحزبية تستحقان التحليل : ثلاثية سنة ١٩٠٠ والثلاثية الاوسترالية المعاصرة . من المعروف ان الثنائية الاساسية في الرأي تحولت الى ثلاثية نتيجة تطور الاحزاب الاشتراكية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في انكلترا وبلجيكا والسويد واوستراليا ، وزيلندة الجديدة الخ . ويمكن التفكير في تنظيم systematisation هذا المثال، وفي البحث في ما اذا كانت النزعة «للانزلاق نحو اليسار » لم تعمل على تخريب الثنائية البديهية في الرأي من اجل الثلاثية . وانها لظاهرة عامة تقريباً ان يصبح حزب اصلاحي او ثوري محافظاً عندما تتحقق الاصلاحات او الثورة التي كان يدعو اليها. فينتقل من اليسار الى اليمين ، تاركاً فراغاً يملأه حزب يساري جديد ،

يتبع المسار نفسه . وهكذا ، وفي فترة عشرين الى ثلاثين سنة ، يصبح اليسار ، في فترة من الزمن ، اليمين في فترة اخرى . وكلمة « sinistrisme » تدل بالضبط على هذا الدفع المستمر . ومن الوجهة النظرية يؤدي انتقال الحزب اليساري القديم من اليسار الى اليمين الى زوال الحزب المحافظ القديم ، بحيث تتجدد الثنائية الحزبية الاولى دائماً (المثال الانكلوسكسوني) . اما من الناحية الواقعية ، فان الاحزاب تعمر طويلاً، لان الكيانات الاجتماعية تنزع الى الدوام والاستمرار، بعد ان تكون فائدتها قد استنفدت . فيمتزج الانزلاق نحو اليسار ، مع النزعة الثنائية الاساسية لكي تتولد الثلاثية . وهكذا تعاقبت على التوالي : ثلاثية « المحافظين والليبراليين والراديكاليين » ثم ثلاثية « محافظين او ليبراليين – راديكاليين اشتراكيين » واخيراً ثلاثية « ليبراليين–اشتراكيين–شيوعيين » . ويمكن ان نجد اثاراً لهذه النزعة في عدة بلدان . ولكنها تتكون من عناصر او احداث كثيرة العدد وخاصة جداً بحيث يمكن اعطاؤها قيمتها الحقة بصورة كافية . فالمنظمات القديمة تصمد في الغالب طويلا ، والاندفاع نحو اليسار يزيد في عدد الاحزاب الاجمالي ، بدلاً من تدمير احدها . والميكانيكية mecanismes التي ادت الى نشوء ثلاثية سنة ١٩٠٠ ليست جديرة ، على ما يبدو ، بالقياس او بالتنظيم systématisation .

فالثلاثية الاوسترالية المعاصرة ترتكز على اساس اجتماعي . وتذوب الثنائية « المحافظة العمالية » التي تلاءم الصورة الموجزة schema « بورجوازية–بروليتاريا» هنا (اي في اوستراليا) بتمثيل سياسي منفصل للطبقة الفلاحية ، ممثلة بحزب كونتري بارتي Country-Party . وهذا الحزب يعبر عن مجهود واضح لاعطاء الفلاحين اسلوب تعبير شبيهاً بحزب العمال بالنسبة الى الطبقة العاملة . وان اصراره على جعل تنظيمه نسخة طبق الاصل عن تنظيم حزب العمال لاكبر دلالة على ذلك . وانه من المفيد مقارنة هذا المثال بالمحاولات الجارية في بعض الديموقراطيات الشعبية من اجل اقامة تعددية حزبية على قاعدة اجتماعية تشبه ركيزة الثالوث: حزب العمال، حزب الفلاحين ، والحزب الليبرالي « البورجوازي » . وان سيطرة حزب العمال المتزايدة (الشيوعي عملياً) لم تسمح للتجربة التي كان يمكن ان تكون مثيرة ، بان تؤتي ثمارها . ولكن العقبة الرئيسية في وجه كل حزب زراعي ، تتأتى من التمزق الدائم الذي يتنازعه بين اليمين واليسار ، الناتج من اختلاف تركيباته الاجتماعية الفلاحية . ليس هناك من طبقة فلاحية ، بل هناك صراع بين البروليتاريا الزراعية والملاكين ، وبالاكثر صراع بين صغار الزراعين وكبارهم . من هنا تنشأ الصعوبة الطبيعية في خلق احزاب فلاحية ، ومن هنا محدودية انتشارها ، ثم نزوعها بوجه عام نحو اليمين ونحو المحافظة لأن الفلاحين الصغار والبروليتاريا الزراعية يفضلون أن يتكتلوا ضمن

الأحزاب الاشتراكية أو الشيوعية .

واذاً فالاحزاب الفلاحية هي نسبياً نادرة ، وفي مطلق الاحوال ، لم ترتد ابداً الصفة العامة للاحزاب الاشتراكية . ففي بعض البلدان ادى نموها الى خلق رباعيات حزبية تستحق الالتفات اليها لانها ظاهرة غير اعتيادية . وتتأتى هذه الرباعية من انضمام حزب زراعي الى ثلاثية « محافظة — ليبرالية — اشتراكية » ، وهي ظاهرة تكررت في اوروبا حوالي سنة ١٩٠٠ — وذلك هو حال البلدان السكندينافية في وقتنا الحاضر تقريباً . ويمكن ان نقارن حالها بحالي سويسرا وكندا . لماذا استطاع الفلاحون في هذين البلدين انشاء حزب سياسي مستقل والسير به ، في حين انهم لم يقدروا على ذلك في البلدان الاخرى ؟ ففي اسكنديناڤيا ، تعزى الظاهرة الى الاعراف الموروثة التاريخية . ففي القرن التاسع عشر ، اتخذت المعارضة « محافظون—ليبراليون » شكل تصادم بين «المدن والارياف »، كانت الارياف فيها اقرب الى اليسار من المدن ، وذلك بعكس ما كان عليه الحال في اماكن اخرى . وفي هذا دلالة على تركيب اجتماعي ، لا يزال بدائياً ، مرتكز على تطور صناعي ضعيف جداً (فالثروات الاولى كانت تقوم على يد عصابات فلاحين Jacqueries) . وهكذا قاوم حزب الفلاحين القوي الى حد ما السادة الاقطاعيين وبورجوازيي المدن . ولكن تطور حزب ليبرالي ريفي ، ثم حزب اشتراكي ، دفع بالحزب الفلاحي الى المحافظة حيث وقف الى جانب اخصامه القدماء . وفي آخر القرن التاسع عشر ، اتجهت الاحزاب الفلاحية القديمة لكي تصبح احزاباً محافظة خالصة وبسيطة اما عن طريق استبعاد اليمين القديم ، واما بالاندماج فيه . الا انها ظلت لها بقايا ارث سياسي قديم ومستقل ، لعبت بدون شك ، دوراً في ظهور الحركات الزراعية من جديد، وذلك عندما ساعد نظام الاقتراع النسبي Proportionnelle التعددية . ففي الدانمارك ، توقف تراجع المحافظين ، واستطاع (فانستر — المعتدل جداً) المحافظة على صفته الفلاحيةالصميمية . وفي السويد (١٩١١) وفي نروج (١٩١٨) تألف حزب زراعي جديد اكثر اعتدالاً من احزاب القرن التاسع عشر . وفي الواقع ، تمثل الاحزاب الريفية اليوم ، في هذه البلدان الثلاثة ، قسماً من رأي اليمين ، بالرغم من ركيزتها الاجتماعية المؤلفة من الفلاحين المتوسطين والصغار ، ونظراً الى أن الحضارة الزراعية واسلوب الحياة الفلاحي يساعدان على وجود المحافظة السياسية. ويمكن القول ذاته عن الحزب السويسري المؤلف من « الفلاحين والبورجوازيين » (والذي ليس له صفة الزراعة تماماً) . وفي كندا ، يتجه ، مع ذلك ، حزب التسليف الاجتماعي اتجاهاً اكثر تقدمية . وفي الولايات المتحدة انشأ المزارعون احزاباً قوية نوعاً ما ، محلياً (خصوصاً قبل التدابير التي اتخذها روزفلت لمصلحتهم سنة ١٩٣٣) ، واصلاحية بشكل ظاهر . واتصفت

بعض الاحزاب الزراعية ، العاملة في اوروبا الوسطى بين سنتي ١٩١٩ و ١٩٣٩ بصفات مماثلة ، كما كانت ترتكز على تعاونيات ونقابات ، على طراز الاحزاب العمالية . ففي بلغاريا ، خصوصاً ، كان تنظيمها ممتازاً . هذا وبرزت احياناً رباعية حزبية ، في هذه الدول ، من خلال اللعبات الانتخابية والديكتاتورية الفعلية .

وعقب الاحزاب الاربعة ، يستحيل اجراء اي تصنيف . واذا وضعت جانباً التعددية polypartisme اي النزعة الى التعددية بدون حدود ، التي يمكن ان تفسر باسباب عامة مختلفة . هناك عدة انواع منها . كالتعددية القومية العرقية ، الخاصة بالبلدان المنقسمة الى جماعات ذات جذور تاريخية او عرقية ، حيث تتراكم تناقضات الاعراق مع التناقضات الاجتماعية والسياسية لتولد تشابكاً معقداً . « خمسة وعشرون حزباً » في البرلمان : قال بأسى اندراسي ، وزير الخارجية في الحكومة النمساوية الهنغارية ، في عشية حرب سنة ١٩١٤ ، وهو يلقي نظرة على برلمـــان فيينا ، حيث كانت تتشابك الخصومات بين المحافظين ، والليبراليين ، والراديكاليين ، والاشتراكيين ، بخصومات بين النمساويين ، والبولونيين ، والتشيك ، والصرب ، والكروات ... الخ . وكذلك الحال ، في تشيكوسلوفاكيا ، سنة ١٩٣٨ ، حيث كان في الساحة ١٤ حزباً ، احدها هنغاري ، وآخر سلوفاك ، واربعة المان . ومن بين الاحزاب التي كانت منتشرة في جميع انحاء الجمهورية ، كان البعض متجهاً ، على الاخص ، نحو بوهيميا او سلوفاكيا . وفي الرايخ الالماني بين عامي ١٨٧١ و ١٩١٤ كان يستقر حزب بولوني ، وحرب دانمركي ، وحزب الزاسي . وفي انكلترا ، لعب الحزب الايرلندي دوراً مهماً في اواخر القرن التاسع عشر وفي بداية القرن العشرين .

ويشار ، من جهة ثانية ، الى الاتجاه التعددي في اليمين ، في كثير من البلدان . ففي فرنسا ، مثلا ، ومنذ بداية القرن ، تكتل اليسار في حزبين او ثلاثة كبار ، منفصلة تماماً . ولكن اليمين تشتت الى عدة فئات . وفي البلدان المنخفضة ادت الانقسامات الدينية كذلك الى تقسيم اليمين والوسط ، بصورة جذرية ، في حين بقي اليسار مجتمعاً وراء الحزب الاشتراكي . وفي بعض الاحيان ، تفسر تعددية اليمين باليسارية sinistrisme . والكثير من جماعات اليمين اليـــوم ليست الا احزاباً يسارية قديمة دفعتها ضغوطات الاحزاب الجديدة التي لم يتيسر لها ابتلاع الاحزاب القديمة تماماً . وتتأتى التعددية ايضاً من اتجاه الاحزاب المحافظة نحو التفسخ من الداخل ، والانقسام الى شيع متخاصمة . ويجب ربط هذا الاتجاه ، بكل تأكيد ، بالنزعة الفردية العميقة التي تتميز بها البوجوازية ، والتي اشرنا اليها سابقاً ، وربما بواقعة ان الطبقة الاجتماعية الاكثر تطوراً هي بحكم البداهة ، المميزة ؛ الامر

الذي يؤدي بها الى اتخاذ مواقف سياسية مختلفة . والتوافق بين الحزب والطبقة . الذي اكد عليه الماركسيون صحيح فقط بالنسبة الى الطبقات الاجتماعية البدائية ، غير المتطورة وغير المميزة . ان اي تقدم او مكسب تحصل عليه طبقة ما يدخل الى كيانها تفسخات تنعكس ، على الصعيد السياسي وعلى تقسيم الاحزاب .

واخيراً فأن روح الفردية عند الاعضاء ، وحبهم للاصالة الشخصية ، وبعض الميل الى الفوضوية في الطباع تُدخل نزعة واضحة نوعاً ما نحو التعددية ، لدى الشعوب اللاتينية . ومثال الاشتراكيين الايطاليين ، جدير بالتأمل في هذا الصدد ، خصوصاً نزعتهم التقليدية الى الانقسام الى شيع متخاصمة . والمثال الاكثر وضوحاً هو مثال الجمهورية الاسبانية (كون اسبانيا اكثر فوضوية من اي من الشعوب اللاتينية الاخرى) : ففيها كنا نجد ١٧ حزباً في المجلس الدستوري (كورتس) ، و ٢٠ حزباً في المجلس المنتخب سنة ١٩٣٣ و ٢٢ في المجلس المنتخب سنة ١٩٣٦ . واخيراً ازداد عدد الاحزاب حتى بلغ مداه اثناء الملكية المزدوجة . ويبدو ، بالرغم من كل شيء ، ان التعميم صعب . ففي المانيا الامبراطورية ، وفي المانيا ويمار Weimar كانت الاحزاب كثيرة ايضاً (لان الانقسام بين الحكومات كان ، بكل تأكيد ، يزيد في التشتت ، ولكن التعددية لم تكن تقوم في الاساس على ركيزة قومية او عرقية (اتنية) . وكانت هناك ميول فوضوية تبدت بكل وضوح لدى اليمين ، واذا بها تعود للظهور من جديد اليوم . اما في البلدان الواطئة ، فالتعددية الحزبية هي ظاهرة محسوسة . اما في ايطاليا ، فان الرأي العام يتركز ، اليوم ، حول اتجاهين كبيرين بالرغم من ظواهر التشتت . ولا يبدو ان الاعتبارات المستقاة من سيكولوجية الشعوب ، ومن « المزاج القومي » مؤدية الى استنتاجات شديدة الوضوح .

التعددية والاقتراع ذو الدورتين : هناك عنصر عام يبقى دائماً حاضراً ، وراء جميع العناصر الخاصة التي تتكون منها التعددية ، وينسجم معها جميعاً ، ذلك هو النظام الانتخابي . رأينا ان النظام الاكثري ذا الدورتين وان التمثيل النسبي ينزعان الى التعددية . وآثار كل منهما ليست متشابهة مطلقاً، نظراً الى أن آثار النظام ذي الدورتين صعبة التحديد تماماً ، لانه تقنية قديمة ، لا تطبق ابداً في ايامنا . وفرنسا وحدها ظلت امينة عليها حتى سنة ١٩٤٥ (وكانت آخر انتخابات عامة لها قد حصلت سنة ١٩٣٦) . اما غالبية البلدان الاخرى فقد تخلت عنها منذ بداية القرن العشرين : بلجيكا سنة ١٨٩٩ ، البلدان الواطئة سنة ١٩١٧ ، سويسرا والمانيا وايطاليا سنة ١٩١٩ ، والنروج سنة ١٩٢١ . وهكذا يتيسر لنا عدد محصور من الانتخابات التي تمكن من مراقبة نتائج الدورة الثانية ، فضلاً عن ان الكثير منها

جرى في ظل نظام الاقتراع الضيق (حتى سنة ١٨٧٤ في سويسرا ، وسنة ١٨٩٤ في بلجيكا ، وسنة ١٩١٣ في ايطاليا ، وسنة ١٩١٧ في البلدان الواطئة) . ولم تكن الاحصاءات الانتخابية الدقيقة ، في ذلك الحين ، مقررة في الغالب . (ليس من احصاءات جدية في سويسرا ، او السويد ، او ايطاليا ، قبل اقرار التمثيل النسبي ؛ ولا في النروج قبل سنة ١٩٠٦ ، ولا في البلدان الواطئة قبل سنة ١٨٩٨) . وكانت من جهة اخرى اشكال النظام الاكثري ذي الدورتين مختلفة ومتنوعة جداً : اقتراع على اساس اللائحة في سويسرا ، وبلجيكا ، وجزئياً في البلدان المنخفضة (حتى سنة ١٨٨٨) وفي النروج حتى سنة ١٩٠٦ ، واقتراع فردي في المانيا وايطاليا (الا من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٨٩١) وفرنسا اكثر الوقت ، وفي النروج منذ سنة ١٩٠٦ وفي البلدان المنخفضة منذ سنة ١٨٨٨ ؛ ودورة ثانية مقصورة على المرشحَيْن الاكثر حظاً في المانيا ، وبلجيكا ، والبلدان المنخفضة ، وايطاليا ؛ ودورة ثانية حرة في فرنسا ونروج وسويسرا (منذ سنة ١٨٨٣) ؛ ودورة ثالثة (الاكثرية المطلقة مطلوبة ايضاً في الدورة الثانية) ، في سويسرا قبل سنة ١٨٨٣ . اذاً فالاثر العام لا يمكن ان يكون متشابهاً لدى الجميع .

ضمن هذه التحفظات ، ليس من شك ، في ان الدورة الثانية تساعد على قيام التعددية . وان ميكانيكيتها لتبدو بسيطة : فاختلاف الاحزاب المتقاربة لا يمس تمثيلها كمجموعة ، لانها ، اي الاحزاب ، ضمن هذا النظام ، تستطيع دائماً ان تتجمع منذ وقوع التعادل «البالوتاج» ، ولا تلعب عوامل الاستقطاب ، ولا سوء التمثيل ، هنا اي دور . واذا كان لها من اثر ففي الدورة الثانية فقط ، بحيث يحتفظ كل حزب بكامل نصيبه في الدورة الاولى . والملاحظة تؤكد ، في الواقع ، النتائج التي اوصل اليها التحليل . فكل البلدان ذات الدورتين تقريباً هي ايضاً بلدان تتعدد فيها الاحزاب . فقد بلغت الاحزاب ، في المانيا الامبراطورية ١٢ حزباً ، سنة ١٩١٤ وهذا العدد هو المعدل العام تقريباً . (ففي الفترة بين ١٨٧١ و ١٨٨٧ بلغ عدد الاحزاب ١١ حزباً ، و ١٢–١٣ بين ١٨٩٠ و ١٨٩٣ و ١٣-١٤ بين ١٨٩٨ و ١٩٠٧) . فاذا حذفنا من هذا المجموع المجموعات القومية الثلاث – الالزاسية ، والبولونية والدانماركية – التي لا يرتبط تشكيلها بالنظام الانتخابي ، يبقى تسعة احزاب اكبرها الوسط الكاثوليكي ، والاجتماعيون الاشتراكيون (لكل منهما مئة مقعد) ، وثلاثة وسط (المحافظون الليبراليون الوطنيون ، والتقدميون (لكل منهما حوالي ٤٥ مقعداً) ، واثنان صغيران (يراوح نصيب كل منهما بين ١٠ الى عشرين مقعداً) . اذاً فهناك تعددية فعلية . وفي فرنسا الجمهورية الثالثة كان عدد الاحزاب دائماً مرتفعاً : فهناك ١٢ مجموعة برلمانية كانت في مجلس سنة ١٩٣٦ ،

واحياناً كان العدد يرتفع. لا شك في ان بعض المجموعات الصغيرة لا تتوافر فيها اي تنظيمات حزبية حقيقية ، ورغم ذلك قلّما كان عدد الاحزاب ينقص عن ٦ . وفي البلدان الواطئة ، كان عدد الاحزاب ٨ سنة ١٩١٨ . وفي سويسرا كانت الاحزاب الرئيسية الممثلة في البرلمان الفدرالي اربعة. وفي ايطاليا، اخيراً ، كانت هناك مجموعات كثيرة صغيرة ، غير ثابتة وموقتة ، لم تعرف كيف تتوصل الى التكتل في احزاب حقيقية .

والاتجاه نحو التعددية اكيد . ويبدو انه يرتدي شكلين مختلفين نوعاً ما . ففي سويسرا والبلدان الواطئة تبدو التعددية محددة ومنظمة . وفي ايطاليا تبدو فوضوية وغير منظمة . اما المانيا وفرنسا فتحتلان مركزاً وسطاً . وقد يمكن التفكير في عزو هذا الاختلاف الى تنوع نماذج الاقتراع وانماطه . ولكن النتائج بهذا الصدد مخيبة للآمال . فاقتراع اللائحة ساعد على قيام التعددية المنظمة والمحدودة في سويسرا وبلجيكا ، ولكنه لم يغير الفوضى الايطالية بين سنتي ١٨٨١-١٨٩٢ رغم تطبيقه في شبه الجزيرة . صحيح ان هذا التطبيق كان لمدة وجيزة جداً لكي يمكن للاصلاح ان يعطي ثماره كلها ، ولكن الاقتراع الفردي كان مطبقاً في البلدان الواطئة ، حيث كان التنظيم اقوى مما كان عليه في سويسرا (حيث كانت الاحزاب اكثر عدداً ولكنها احسن تنظيماً) . اذاً فكون الدورة الثانية من الاقتراع حرة او مقيدة ليس بذي اثر اقوى . فاذا كان النمط الاول قد بدا مشجعاً على الاتجاه نحو التعددية في فرنسا ، فان اثره لم يكن كذلك في النروج ، حيث كانت تقوم ثلاثة احزاب فقط (يضاف اليها واحد في نهاية الحقبة) . ثم ان الدورة الثانية كانت محدودة في ايطاليا وفي المانيا . وقد تكون طبيعة الاقتراع المتراوحة في الشدة ، ذات دور غامض او واضح في هذا المجال . ففي البلدان الواطئة ، عمل قانون فان هوتن Van Houten، لسنة ١٨٩٦ ، وهو القاضي بمضاعفة عدد الناخبين ، على رفع عدد الاحزاب من ٤ الى ٧ . في هذه الاثناء كان الاقتراع محدداً جداً في ايطاليا ، حيث بلغت الفوضى اوجها . ولكن يجب استبعاد مثال ايطاليا تماماً ، من مجال المقارنة ، لانها كانت قبل سنة ١٩١٤ غير خاضعة لنظام التعددية بل لغياب الاحزاب المطلق وهو أمر مختلف تماماً . وبالتحديد ، يبدو ان الاختلاف ، في عدد الاحزاب واستمرارها في ظل النظام الاكثري ذي الدورتين يتأتى من عوامل قومية خاصة اكثر مما يتأتى من الانماط التقنية للنظام الانتخابي. فهذه الانماط لا تحول دون منحاه العام نحو التعددية الحزبية .

ويجب ، من اجل تحديد طبيعة هذا المنحى العام وقوته مقارنة حالة الاحزاب في بلد واحد، في ظل نظام الدورتين ، وحالتها في ظل نظام انتخابي آخر يطبق فيه التمثيل

النسبي او النظام ذي الدورة الواحدة . ففي النظام الاخير ، تبدو المقارنة مثيرة ، حيث تمكن مشاهدة المنحى التعددي لنظام الدورتين ، لمقارنته بالمنحى الثنائي للدورة الواحدة . ولكن ، للاسف ، ليس من بلد واحد عرف تباعاً ، نظام الدورتين ونظام الدورة الواحدة . والمثال الوحيد ، الذي يمكن تقديمه ، بهذا المعنى ، هو مثال بعض الانتخابات الاولية الاميركية . فقد تبين ان اقرار نظام الدورة الثانيــة ، في تكساس ، ادى الى تعدد المرشحين والفرق داخـــل الحزب الديموقراطي (الرسم رقم ٢٥) . فمن اصل خمسة انتخابات اولية ذات دورة واحدة بين سنة ١٩٠٨ وسنة ١٩١٦ حصلت ثلاثة « تعيينات » لمرشحَين و « تعيين» واحد لثلاثة مرشحين . ومن اصل ١٥ انتخابا اولياً ذا دورتين ، بين سنة ١٩١٨ وسنة ١٩٤٨ ، حصلت اربعة تعيينات لمرشحين فقط ، واربعة لثلاثة مرشحين ، وثلاثة تعيينات لاربعة مرشحين ، وتعيينان لخمسة ، وواحد لستة وواحد لسبعة (هذا ولم نعدد المرشحين المغامرين الذين لم يحصلوا على ٥ في المئة من الاصوات). ولوحظ حدوث الواقعة نفسها في فلوريدا. ووفي المقابل، لم يحدث تغيير ، في جورجيا وفي ألبَامَا بين عدد الفرق قبل اقرار نظام الدورتين وبعده Run-off primary . ويمكن تفسير هذا الشذوذ ، على قاعدة المنحى نحو التعددية ، الذي تسببه الدورة الثانية ، بوجود مجموعة قوية ومتماسكة ، خلال الحقبة المدروسة . وفي كل من الولايتين ، تكاد تحصل على الاكثرية منذ الدورة الاولى ، الامر الذي كان يدفع باخصامها الى التكتل (١) .

واذا كانت امثلة المقارنة نادرة الوجود في نظام الدورة الواحدة ، فانها ليست كذلك في النظام النسبي . ففي كل مكان تقريباً اخلى نظام الدورتين المكان لنظام التمثيل النسبي . وكل من النظامين نزاع نحو التعددية . اذاً فالمقارنة بالنسبة اليهما ليست بذات اهمية، لانها تتيح فقط قياس درجة تأثير كل نظام . ففي المانيا ويمار ، بين سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٣٢ ، كان المعدل الوسطي للاحزاب الممثلة في الرايخستاغ اعلى قليلاً من ١٢ ، حالها كحال المانيا الامبراطورية . ولكن الاحزاب القومية الثلاثة اختفت عقب سنة ١٩١٩. اذاً فالزيادة النسبية هي ٣٣ في المئة . ففي سويسرا عمل النظام النسبي على ظهور حزب الفلاحين والبورجوازيين . وفي النروج ، رأى حزب الزراعيين (الناشيء في الانتخابات الاخيرة ذات النظـــام الاكثري) اهميته تزداد فجأة . وفي البلدان الواطئة ظهرت ٧ احزاب في ظل كل من النظامين : التمثيل النسبي ، ونظام الدورتين . وكان واحداً من السبعة الحزب الشيوعي ، في

1 — V.O. Key Southern Politics, New-York, 1950, p. 422.

حين اندمج الليبراليون – المحافظون مع الاتحاد الليبرالي سنة ١٩٢٢ ، بحيث يمكن الكلام عن تدني عدد المجموعات القديمة . وفي فرنسا ، عمل النظام النسبي على خفض عدد الاحزاب سنة ١٩٤٥ ، ولكن العدد بلغ ١٥ في الجمعية العمومية سنة ١٩٤٦ (في مقابل ١٢ في مجلس النواب المنتخب سنة ١٩٣٦). علماً بان احزاب نواب ما وراء البحار تدخل في تعداد سنة ١٩٤٦ بخلاف ما هو عليه حال سنة ١٩٣٦ . والحقيقة هي ان النظام كان يعمل منذ مدة وجيزة بحيث لم تتمكن اثاره من الظهور تماماً . فرايخستاغ سنة ١٩١٩ كان يضم خمسة احزاب فقط ، الامر الذي يمكن ان يحمل على الاعتقاد بوجود أثر تخفيضي للنظام النسبي؛ ولكنا نجد فيه ١٠ احزاب سنة ١٩٢٠ و ١٢ سنة ١٩٢٤ و ١٤ سنة ١٩٢٨ . وفي النهاية يمكن الاستنتاج ان مفعول نظام الدورتين ومفعول النظام النسبي على عدد الاحزاب ليسا مختلفين . والاولى القول ان الكيان الداخلي هو الذي يتغير فتزول الصفة الشخصية والمرونة ليحل محلهما الكيان الجامد كما رأينا في فرنسا من سنة ١٩٣٦ الى سنة ١٩٤٥ ، وفي ايطاليا من سنة ١٩١٣ الى سنة ١٩٢٠ . ويمكن القول أن نظام الاقتراع الاكثري ذا الدورتين يملك قوة تشتيت أقلّ من قوة نظام التمثيل النسبي ، لأن الزيادة البسيطة في عدد الأحزاب كانت نتيجة تطبيق هذا النظام الأخير. لكنه يعمل على تشجيع الفردية بحيث تنقسم الأحزاب على نفسها بصورة أقوى .

والشذوذ الفعلي الوحيد عن قاعدة المنحى التعددي لنظام الدورتين هو المثال البلجيكي . ففي بلجيكا كان النظام الثنائي الشديد مطبقاً ، حتّى سنة ١٨٩٤ . وعمل ظهور الاشتراكية ، في هذا التاريخ ، على تصفية الحزب الليبرالي ، بواسطة النظام النسبي . ولكن الدورة الثانية ظلت موجودة ومطبقة ، انما ضمن نظام اللائحة والدورة الثانية المحصورة او المحددة ، وذلك بخلاف ما كان عليه النظام الفرنسي ، حيث ظل في الساحة المرشحون الاكثر قوة ، وبمقدار ضعفي عدد المقاعد الشاغرة فقط . ولكن هذه الصفة لم تكن بذات تأثير في هذا المجال . ففي المانيا ، والبلدان الواطئة ، وايطاليا ، كانت الدورة الثانية محصورة ايضاً ، ولم يلاحظ اي اتجاه نحو الثنائية الحزبية . وفي سويسرا ساعد الاقتراع على اساس اللائحة على قيام خمسة احزاب ، من دون ظهور اي اثر للثنائية . ويبدو التفريق بين القانون والواقع اكثر اثارة للاهتمام . فاذا كان نظام الدورة الثانية منصوصاً عليه في القانون البلجيكي فانه لم يكن مطبقاً فعلاً لأن حزبين فقط كانا يتصارعان وجهاً لوجه . وهنا تجدر الاشارة الى العلاقة المتبادلة بين الظواهر والاحداث السياسية . فاذا كان النظام الانتخابي يؤثر في تنظيمات الاحزاب فان هذه ايضاً تؤثر في النظام . اذاً كانت الثنائية البلجيكية تحول دون تطبيق الدورة الثانية . ونحن بقولنا هذا كأننا نؤجل

المشكلة اذ يجب بالضبط ، معرفة السبب الذي اوقف مفعول الدورة الثانية ، عندما وجدت ، فلم تعمل على تمزيق الاحزاب التقليدية الكبرى . ويمكن ان يعزى السبب الذي لعب دوراً حاسماً في هذا المجال الى عاملين : الكيان الداخلي للاحزاب ، من جهة ، ثم طبيعة الصراع السياسي البلجيكي ، من جهة ثانية . فقد لفتت اصالة وضع الاحزاب البلجيكية انظار كل المراقبين ، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فالكل اجمعوا على وصف تماسكها وانتظامها ، وعلى وصف شبكة اللجان المعقدة والمنظمة تنظيماً دقيقاً والمنتشرة في جميع انحاء الاراضي البلجيكية . ولم يكن لاي بلد اوروبي مثل هذا التنظيم الحزبي الممتاز ، حتى ولا لبريطانيا او المانيا. واتاحت هذه المتانة الداخلية للاحزاب البلجيكية ان تقاوم بنجاح المنحى التفككي الذي تحدثه الدورة الثانية التي تعمل او تساعد على الانشقاق . هذه الاحاطة البالغة بالناخبين حالت دون قيام الاحزاب الجديدة ، بعدم تمكينها من تكوين « جهاز machine مضاد ، كما ان نظام اللائحة كان يحول دون تدخل الشخصيات المنفردة المستقلة . وهكذا كان التنظيم الحزبي الدقيق يقف في وجه الاحكام التشريعية التي تلحظ الدورة الثانية ، وذلك باندماجه بثنائيتها. ولكن هذه الثنائية كانت نتيجةً طبيعية للصراع السياسي في بلجيكا ذلك الحين. فالانشقاق فانقسام الحزب الكاثوليكي والحزب الليبرالي يرتكز كله على المشكلة الدينية وعلى المسألة المدرسية ، في اطار نظام انتخابي محصور ، ويمنع قيام الاشتراكية. فقد امن تأثير الكنيسة ، التي اوجدت الحزب الاول ، وحدة هذا الحزب وحفظه من كل انشقاق . وتجاه هذه المجموعة القوية ، كان كل انشقاق في صفوف الليبراليين سيؤدي بهم الى العجز . فالوحدة الكاثوليكية كانت تتسلح بالضغط الديني والمدرسي وبتدخل رجال الدين المركزيين . وهكذا احتل هذا التكتل مركزاً في البلد جعله قادراً على الحصول على الاغلبية المطلقة في المجلس . وبالفعل استولى عليها من سنة ١٨٧٠ الى سنة ١٨٧٨ ومن سنة ١٨٨٤ الى سنة ١٩١٤ . واذاً كان الخطر على الليبراليين كبيراً جداً ، من التشتت . فقد خسروا الحكومة لارتكابهم هذا الخطأ سنة ١٨٧٠ ، عقب ١٣ سنة من الحكم ، حيث انقسموا الى ليبراليين قدامى (عقائديين) ، وليبراليين محدثين (تقدميين) ثم راديكاليين . ولذا فقد بذلوا جهداً جدياً من اجل اعادة تنظيم انفسهم ووحدتهم ، الامر الذي اعاد اليهم الحكم سنة ١٨٧٨ ، بعد تأسيس الاتحاد الليبرالي Fédération liberale (سنة ١٨٧٥) . ولكنهم اختلفوا مجدداً حول مسألة الاقتراع ، فخسروا الحكم سنة ١٨٨٤ ، ولم يتمكنوا من استرجاعه الا باقرار الاقتراع العام . والواقع ان الحزب الليبرالي البلجيكي ما هو الا تكتل اتجاهات مختلفة ، تتحد على الصعيد الانتخابي بسبب قوة الخصم ، ولكنه سرعان ما يتفرق عن تأليف الحكومة. وهكذا لا تذهب فرق

الحزب الليبرالي الى حد الانشقاق الكامل ، لان قوة الحزب الكاثوليكي لا تسمح لها بذلك . والعملية شبيهة تقريباً بالعملية التي منعت تضارب الفرق بين ديموقراطيي ألباما وجورجيا بالرغم من تطور الدورة الثانية Run-off primary وذلك بسبب تسلط جماعتي اوجين تلمادج وبيب غرافش . ونلمس باليد ، من خلال تطور الوضع السياسي في بلجيكا في القرن التاسع عشر ، الاثر التعصبي الذي احدثه في الليبراليين الخطر الكاثوليكي ، الذي وقف بوجه التعددية الحزبية التي يحدثها الاقتراع الاكثري ذو الدورتين .

التعددية الحزبية والتمثيل النسبي : اثارت النزعة الى التعددية التي يحدثها نظام التمثيل النسبي جدلاً كثيراً . فهي ، على قبولها من لدن الرأي العام الحالي ، قد تعرضت للانتقاد اللاذع من بعض المراقبين امثال تنجستن Tingesten (١) . والواقع ان النظر الى الاحزاب الفرنسية قبل سنة ١٩٣٩ (النظام الاكثري ذي الدورتين) والى الاحزاب الفرنسية عقب سنة ١٩٤٥ (التمثيل النسبي) لا يدل على زيادة في العدد . بل ربما لوحظ بعض النقص سنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ . ولكن عقب ذلك ، تشتت اليمين من جديد ، وعاد الحزب الراديكالي فاخذ اهمية اكبر ، وولد تجمع الشعب الفرنسي Rassemblement du Peuple Français مما اعاد الحال الى ما كان عليه في السابق . اما المثال البلجيكي فاقوى دلالة . فمنذ خمسين سنة مضت على تطبيق النظام النسبي في بلجيكا ، نجد الثلاثية الاولى نفسها ، المتغيرة قليلا بوجود الحزب الشيوعي الضعيف تماماً .

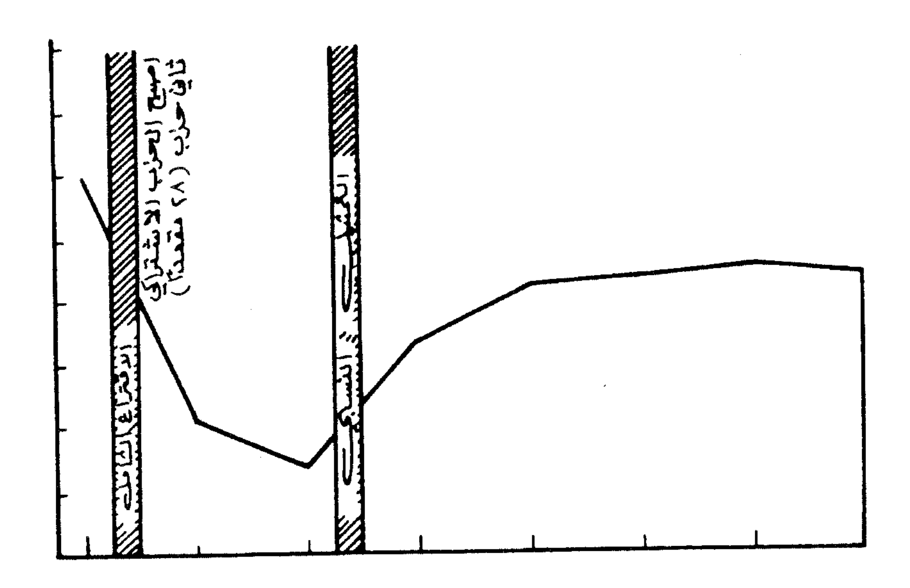
ويظهر ان الخلاف والجدل يستند على إشكال في فهم المعنى التقني للتعددية الحزبية ، كما اوردناه نحن في هذا الكتاب (نظام يوجد فيه اكثر من حزبين). والمعنى الشائع للتعدد ، الذي يفرض زيادة في عدد الاحزاب الموجودة حين اجراء اصلاح على الاساس النسبي. ويمكن ان لا تقع الزيادة في العدد ، مما يجعل الحق بجانب تنجستن . الا انه من المؤكد ان التمثيل النسبي يتفق دائماً مع التعددية الحزبية . ففي اي بلد في العالم لم يُوَلِّد النظام النسبي الثنائية ولا ساعد على استمرارها . لا شك في ان نوعاً من الاستقطاب يرتسم ، حالياً ، حول حزبين في ايطاليا وفي المانيا : الديموقراطيون المسيحيون والاشتراكيون الشيوعيون (الذين يمكن اعتبارهم كتلة واحدة ، نظراً الى خضوع الاولين الى الآخرين خضوعاً اعمى) يحتلون ٤٨٨ مقعداً من اصل ٥٧٤ مقعداً في البرلمان الايطالي . ثم الاجتماعيون الديموقراطيون والديموقراطيون المسيحيون

---

1 — H. Tingesten: Majoritetnal ock proportionalism (Rikodgen protokoll bihange), Stockholm, 1932

C.D.N. يحتلون ٢٧٠ مقعداً من اصل ٣٧١ مقعداً في البندستاغ. ورغم كل شيء هناك ستة احزاب في المانيا وثمانية في ايطاليا، ثم ان عددهم ينزع الى الازدياد لا الى النقصان. وفي الواقع تبدو في الرأي العام الالماني نزعة الى الثنائية الحزبية نشأت في أواخر سنوات الامبراطورية (مع تنامي النزعة الاجتماعية الديموقراطية) وتأكدت في اوائل سنوات الجمهورية الويمارية، ثم اخذت تنتعش من جديد مع جمهورية بون. ولكن نظام التمثيل النسبي قاوم بشدة تبديلاتها في مجال الاحزاب، وحال دون اي استقطاب حول الديموقراطية المسيحية. ونجد ٤ او ٥ احزاب في ايرلندا، والسويد والنروج، و ٦ الى ١٠ في البلدان الواطئة، والدانمرك، وسويسرا وفرنسا وكذلك في المانيا الغربية وفي ايطاليا، واخيراً اكثر من ١٠ في المانيا ويمار، وفي تشيكوسلوفاكيا ما قبل ميونيخ، وفي اسبانيا الجمهورية. هذا مع اهمال الاحزاب الصغيرة جداً التي لا تجمع الا مقعداً او مقعدين في الانتخابات المنفردة. فبلجيكا وحدها تعد ٤ احزاب وتتجه نحو الثلاثية نتيجة ضعف الحزب الشيوعي. ولكن التعددية الحزبية لا تزال قائمة.

والمثال الاخير جدير بالوقوف عنده، لانه يساعد على الوقوف تماماً على مدى اثر النظام النسبي في مقاومة اي تطور نحو الثنائية التي كان يمكن ان تظهر وقت انشائه. ويجب هنا العودة الى المقارنة بين بلجيكا وانكلترا اللتين تخضعان كلتاهما لثنائية حزبية. فقد عمل ظهور الحزب الاشتراكي على تدميرها في بداية القرن العشرين. وبعد خمسين سنة، عادت بريطانيا الى الثنائية، مع احتفاظها بالنظام الاكثري، في حين ظلت الثلاثية الحزبية سنة ١٩٠٠ سائدة في بلجيكا بفضل اعتماد التمثيل النسبي. وتعتبر الانتخابات البلجيكية من السنة ١٨٩٠ الى السنة ١٩١٤ جديرة بالدرس من هذه الجهة (مصور ٢٩). فحتى سنة ١٨٩٠ لم يكن الاقتراع المحصور قد اتاح فيما بعد للاشتراكيين ان يتمثلوا في البرلمان. ذلك ان الثنائية كانت ما تزال سائدة. وفي سنة ١٨٩٤ اعطى اعتماد الاقتراع الشامل ٢٨ مقعداً للاشتراكيين في حين خسر الحزب الليبرالي ٣٩ مقعداً (رغم ان عدد ناخبيه يفوق مرتين عدد الناخبين الاشتراكيين. ولكن «سوء التمثيل» لعب ضد مصلحته). وفي سنة ١٨٩٨، تدنى ايضاً تمثيل الحزب الليبرالي الى ١٣ مقعداً. في هذه المرة اضيف الاستقطاب الى سوء التمثيل فصوت عدد كبير من الليبراليين بجانب الكاثوليك. وهكذا سارت عملية تصفية الحزب الليبرالي شوطاً بعيداً. حتى ليُظَن بحق ان يكفي حدوث انتخابان او ثلاثة للقضاء عليه تماماً. ولكن نظام التمثيل النسبي اقر سنة ١٩٠٠. وسبب اقراره رغبة الكاثوليك بالضبط، في عدم تصفية الحزب الليبرالي تجنباً لصدام مع الاشتراكيين وجهاً لوجه. وفي الحال ارتفع عدد المقاعد الليبرالية



٢٩ ـ "انقاذ" الحزب الليبرالي البلجيكي بواسطة التمثيل النسبي
(عدد المقاعد في مجلس النواب)

الى ٣٣. وفي ما بعد ارتفع الى ٤٢، بعد انتخابات سنة ١٩٠٢-١٩٠٤ (بسبب عملية عدم استقطاب Depolarisation . فالناخبون الليبراليون القدامى ، الذين تركوا الحزب عقب سنة ١٨٩٤ لينضموا كتلة واحدة الى الحزب الكاثوليكي ، عادوا الى مواقعهم الاولى، بعد استيعابهم لآلية التمثيل النسبي)، ليستقر في ما بين ٤٤ و ٤٥ . ويمكن تشبيه عملية انقاذ الحزب الليبرالي البلجيكي عن طريق التمثيل النسبي بعملية انقاذ اليمين الدانمركي. فقد اشرنا الى عملية التصفية التي اصابته في آخر انتخابات اكثرية (١٣ مقعداً سنة ١٩١٠ و ٧ مقاعد سنة ١٩١٣ بالرغم من الجهود اليائسة من اجل زيادة عدد مرشحيه) . وفي سنة ١٩١٨ ادى اعتماد نظام مختلط (مصلحاً نتائج الاقتراع الاكثري باضافة مقاعد يمكن الحصول عليها بواسطة الاقتراع النسبي) الى رفع هذا العدد الى ١٦ . وفي سنة ١٩٢٠ اعطى نظام التمثيل النسبي بالذات ٢٨ مقعداً لليمين وحفظه له حتى سنة ١٩٤٧ .

ويلاحظ ان انقاذ الحزب الليبرالي البلجيكي قد تم على مرحلتين . ففي الانتخابات النسبية الاولى ، نتجت الزيادة بصورة رئيسية ، من عوامل ميكانيكية ، كالقضاء على سوء التمثيل sous-representation ، ثم تكاثر المرشحين . اما في الانتخابات

الثانية فقد اضيف العامل النفساني ، وهو عدم الاستقطاب Depolarisation. وهذه الظاهرات معاكسة للظاهرات المؤدية الى الثنائية في النظام الاكثري. فطالما ان النظام الاخير مطبق ، فان سوء التمثيل سوف يلحق بالحزب الكائن في المرتبة الثالثة او الرابعة، اذا قيس بالاوّليَيْن. وتكون نسبة تمثيله المئوية ادنى من نسبة عدد المقترعين له،والاجحاف اللاحق به يبقى اكبر من الاجحاف اللاحق باخصامه.اما التمثيل النسبي فانه بحكم التعريف ، يزيل هذا الفرق بالنسبة الى كل الاحزاب . فمن كان منها اكثر تضرراً يصبح الاكثر انتفاعاً بفعل الاصلاح . ومن جهة ثانية ، يُضطر الحزب المعرض للتصفية بفعل النظام الاكثري الى الانكفاء من بعض المناطق الانتخابية ، والى سحب مرشحيه منها لانعدام اي امل بنجاحهم ، فيعيد اليه التمثيل النسبي الامل (بقدر ما يكون كاملاً) فيستعيد الاصوات التي لا يمكنها ان تكون موآزرة له بسبب غيابه . هذان الاثران هما ميكانيكيان صرفاً : فالاول يبلغ حالا مداه الكامل ، اما الثاني فلا يبلغ دائماً وحالا فعاليته الكاملة ، خصوصاً اذا كان الحزب « المبعوث » بواسطة التمثيل النسبي ، مشرفاً حقيقه على الموت ، اذ لن يتأتى له ، للوهلة الاولى ، ان يقدم مرشحين حيث يصبح ذلك ممكناً. ولكن عقب الاقتراع الثاني ، يعود لاسترجاع مواقعه الاخيرة ثم ينتزع ايضاً من الاحزاب الاخرى الناخبين الذين خذلوه بفعل النظام الاكثري ، وحتى لا يخسر اصواتهم ويلعبوا لعبة الخصم . ذلك ان الاستقطاب الحاصل بفعل الاقتراع ذي الدورة الوحيدة لم يعد له معنى في التمثيل النسبي ، حيث لا يضيع اي صوت (نظرياً على الاقل) . وفي هذا حدوث لعملية عدم الاستقطاب Depolarisation .

واذاً فاول أثر للتمثيل النسبي هو قطع الطريق على اي اتجاه نحو الثنائية . ويمكن ان يعتبر بهذا المعنى الرادع القوي . فلا شيء يدفع ، في ظله ، الاحزاب المتقاربة على الاندماج، لان انقسامها لا يؤذيها، او لا يؤذيها كثيراً. ولا شيء يمنع الانشقاق حتى داخل الحزب ، لان التمثيل الشامل لكل الفرق المختلفة لن يتأثر عملياً بفعل الاقتراع . انما قد يتأثر سيكولوجياً ، من جراء التشويش الذي يزرعه الانقسام في نفوس المقترعين . لكن عملية الانتخاب ليست بذات اثر في هذا المجال . والتلطيف الوحيد لنزعة التمثيل النسبي العميقة الى المحافظة على التعددية الحزبية المستقرة يتأتى من صفته الجماعية . فهو يتطلب تنظيماً ، وانضباطاً ، ودعامة حزبيه . وهو يتعارض مع النزعات الفردية والفوضوية التي يحدثها احياناً الاقتراع ذو الدورتين ويؤدي بالنتيجة الى تجميد للمجموعات الصغرى والمتحركة التي تنتج منه . ففي ايطاليا مثلاً ، عمل التمثيل النسبي على خفض عدد الاحزاب سنة ١٩١٩ عن طريق تقوية للاشتراكيين وبعده الحزب الديموقراطي

المسيحي بقيادة دوم ستورزو . وتبدو عملية الخفض محسوسة في اليمين او الوسط ، حيث تكون الفوضى اكثر تنامياً . وقد لعب النظام النسبي دوراً في عملية التفاف الطبقات المتوسطة والبورجوازية حول الاحزاب الكاثوليكية في فرنسا سنة ١٩٤٥ ، وفي ايطاليا سنة ١٩٢٥ وسنة ١٩٤٥ . وكذلك في عملية التفافها حول الاحزاب الفاشية في ايطاليا وخصوصاً في المانيا . وبهذا المقدار ، يلطف التمثيل النسبي احياناً التعددية الحزبية ، من دون ان يمحوها ابداً ، ومن دون ان يؤدي مطلقاً الى الثنائية .

اما امر تزايد عدد الاحزاب الموجودة ، عن طريق التمثيل النسبي ، فموضوع آخر . فهل يقف عند حد المحافظة على التعددية الحزبية القائمة ، ضمن الحدود التي اشرنا اليها ، ام انه يطورها الى التعددية اللامحدودة Polypartisme ؟ . يبدو الجواب دقيقاً نوعاً ما . فاذا كان الاثر التشجيعي على التكاثر صفة لا جدال فيها بالنسبة الى التمثيل النسبي ، الا انها لا تبدو ضخمة الى الحد الذي ينسب اليه في الغالب ، خصوصاً انها تعمل في مجالات محددة تماماً . ويمكن ان تستقى معلومات مهمة جداً ، حول وجود هذا الأثر التكاثري ، من المانيا المعاصرة ، حيث زودت عدة مقاطعات Lander بنظام انتخابي يزاوج بين الاقتراع الاكثري ذي الدورة الواحدة وبين التمثيل النسبي . فينتخب قسم من النواب (٣/٤ نواب وستفاليا — رينانيا ، ٢/٣ ممثلي سلسفيغ — هولستين وهمبورغ ٣/٥ نواب مقاطعة هس ، ونصف بافاريا ، الخ) بالاقتراع الاكثري البسيط ذي الدورة الواحدة ؛ والآخر بالاقتراع النسبي اما من لوائح اضافية متممة ، واما بواسطة اقتراع معقد نوعاً ما . ويستلهم هذا النظام انتخابات البوندستاغ في الجمهورية الفدرالية حيث انتخب ، سنة ١٩٤٩ ، ٢٤٢ نائباً بالاقتراع الاكثري ذي الدورة الواحدة و ١٦٠ سمتهم الاحزاب على لوائح مقررة ، بحيث تصحح ، للناحية النسبية ، نتائج الاقتراع المباشر . وبمقدار ما تتيح الاحصاءات الانتخابية ، المقارنة بين نتائج الاقتراع الاكثري وبين نتائج النظام النسبي اللاحق ، بمقدار ما يمكن قياس الاثر التكاثري لهذا النظام الاخير . ولا ينسى ، مع ذلك ، ان الاقتراع بكامله يجري في اطار نسبي proportionnaliste ، يؤثر في سيكولوجية المقترعين . فهم يعرفون بالتأكيد ان الاصوات التي يمنحونها للمرشحين المفترضين من المرتبة الثالثة او الرابعة لن تضيع ، كما هو حاصل في ظل النظام الاكثري البسيط ، لان التوزيع التكميلي يهدف بالضبط الى استدراك هذه الاصوات . اذاً فعملية « الاستقطاب » لا تلعب دورها او تلعبه الى حد بسيط جداً . وينتج من ذلك ان الأثر التجميدي ، للاقتراع الاكثري يتلطف ، وكذلك الاثر التكاثري للاقتراع النسبي فيما خصه . الا ان هذا الأثر الاخير يبقى ملحوظاً . ففي الديت Diète الاتحادي كان نواب المقاطعات يمثلون ، سنة

١٩٤٩ ، خمسة احزاب فقط . وبعد اقرار النظام النسبي اصبح البندستاغ يضم ٤ احزاب اضافية : الشيوعيون ، زنتروم Zentrum ، اليمين الجمهوري الشعبي D.R.P. (اقصى اليمين) و W.A.V. (حزب لورنتز Lorentz) . وفي اقتراع سنة ١٩٥٠ لانتخاب اعضاء ديت سلسفيغ حصل التكتل الانتخابي المؤلف من الديموقراطيين المسيحيين C.D.U ومن الجبهة الديموقراطية الشعبية F.D.P (الحزب الليبرالي) ومن الحزب الديموقراطي الشعبي D.P. (الحزب الالماني المحافظ) على ٣١ مقعداً عن طريق الاقتراع الاكثري ، في مقابل ٨ للحزب الاجتماعي الديموقراطي و ٥ لكتلة المبعدين والمشلحين Spolies ، و ٢ لحزب سلسفيغ الجنوبي (الميال الى الدانمراك) . وعقب تدخل النظام النسبي ، احتفظ التكتل الحكومي بـ ٣١ مقعداً دون ما تغيير ، في حين ارتفع عدد مقاعد الاجتماعيين-الديموقراطيين الى ١٩ والمبعدين الى ١٥ والميالين الى الدانمرك الى ٤ . واذا ما ارتفع عدد الاحزاب نفسها فان تزايد المجموعات الصغرى يسير في الاتجاه نفسه . وكذلك حال النتائج في هس . فالاجتماعيون الديموقراطيون حصلوا على ٣٦ صوتاً في الاقتراع الاكثري ، والليبراليون على ٨ والمسيحيون الديموقراطيون على ٤ ولكن هذه الاعداد ارتفعت الى ٤٧ و ٢١ و ١٢ عقب التصحيح النسبي . اما في بافاريا فبدا الاثر التكاثري اكثر وضوحاً . فقد اعطى التوزيع وفقاً للنظام الاكثري ٤٦ مقعداً للحزب المسيحي البافاري (C.S.U) و ٣٨ مقعداً للاجتماعيين الديموقراطيين و ١٦ للحزب البافاري و ١ للحزب الليبرالي ، اذاً فالتمثيل الفعلي يشمل ٣ احزاب فقط . ولكن بعد اضافة المقاعد الموزعة على الاساس النسبي حصل الحزب المسيحي البافـــاري (C.S.U) على ٦٤ مقعداً ، والاشتراكيون على ٦٣ مقعداً ، والحزب البافاري على ٣٩ مقعداً والحزب الليبرالي على ١٢ مقعداً ، وحصل التكتل المؤلف من المبعدين والمشلحين «والطائفة الالمانية» على ٢٦ مقعداً ، بحيث تمثلت في المجلس خمسة احزاب نهائياً . وتمكن مقارنة هذه النتيجة بنتيجة انتخابات برلمان همبورغ الحاصلة في ١٠ اوكتوبر (تشرين اول) سنة ١٩٤٩ : فمن اصل ٧٢ منتخباً عن طريق التصويت الجمعي Plural نجـــد حزبين فقط ممثلين في الديت : الاجتماعيون الديموقراطيون (٥٠ منتخباً) والتجمع الليبرالي الديموقراطي المسيحي الذي قدم مرشحين منفردين (٢٢ منتخباً) ؛ ولكن عقب اقرار النظام النسبي دخلت ثلاثة احزاب اخرى الى المجلس: الحزب الالماني المحافظ (٩ منتخبين) ، والحزب الشيوعي (٥ منتخبين) وحزب راديكالي (منتخب واحد) .

اذاً لا يمكن انكار الاثر التكاثري للنظام النسبي . ولكنه اثر محدود عموماً . كما يجب التمييز بين حالين : حال تطبيق التمثيل النسبي على اثر الاقتراع ذي الدورتين

الذي يؤدي هو الى التعددية الحزبية ، وحال تطبيقه بعد النظام ذي الدورة الواحدة الذي يساعد على قيام الثنائية لان الاثر التكاثري هو اقل بروزاً في الفرضية الاولى منه في الفرضية الثانية . وقد لاحظنا في السابق ان ارتفاع عدد الاحزاب لم يكن محسوساً عندما يزول الاقتراع ذو الدورتين ليحل محلّه النظام النسبي . فلم يكن الارتفاع ملحوظاً تماماً في البلدان الواطئة ، وفي فرنسا . ولكنه كان بسيطاً في سويسرا وفي النروج ، وملموساً اكثر في المانيا . ثم ان هذا الارتفاع البسيط عقب سنوات من تطبيق النظام النسبي يمكن ان يفسر بجملة عوامل : فولادة الاحزاب اليسارية سنة ١٩٢٠ ليست نتيجة للنظام الانتخابي رغم انه قد يكون ساعد عليها . واذا انتقلنا من الدورة الواحدة الى النسبي ، فان الاثر التكاثري يبدو اكثر جلاءً ، بالرغم من صعوبة تحديده لان الملاحظات هنا محدودة جداً، نظراً الى أن بلدين فقط اعتمدا التمثيل النسبي بعد نظام الاقتراع الجمعي plural هما : السويد والدانمرك . فالسويد ارتفع عدد الاحزاب فيها من ٣ سنة ١٩٠٨ الى ٥ اليوم . وفي الدانمرك ارتفع العدد من ٤ سنة ١٩١٨ الى ٧ . وهذا تزايد محدود نوعاً ما . وقد عملت الحرب سنة ١٩٤٠ على تقليل عدد الاحزاب ، في اغلب البلدان ، بحيث يصبح مجال المقارنة مغلوطاً . فبالنسبة الى فترة ما قبل الحرب كان يمكن للعدد ان يرتفع اكثر . ومن جهة ثانية ، لا تتضمن الاعداد السابقة الاحزاب الصغرى جداً ، الموقتة منها والمتحركة ، والتي عمل النظام النسبي على انتشارها كما سنرى .

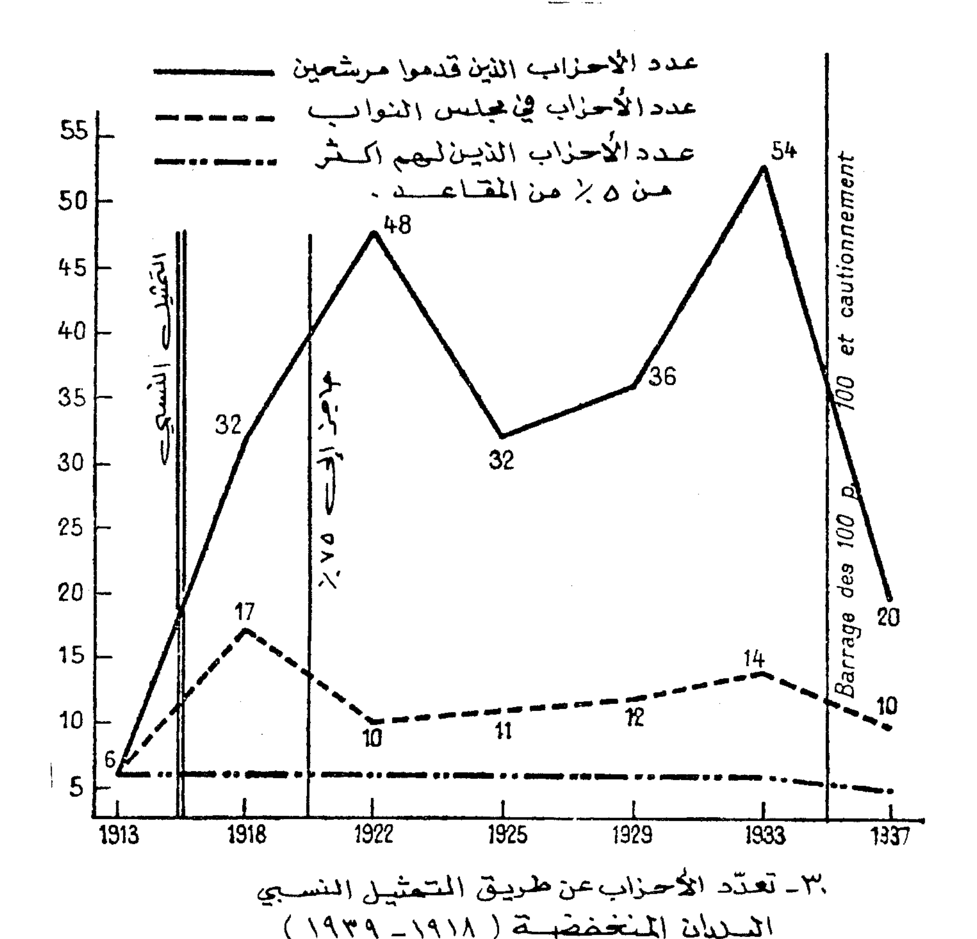
واذا اردنا توضيح عملية الاثر التكاثري للتمثيل النسبي ، فيجب ان نفرق بين تجزئة الاحزاب القديمة وظهور احزاب جديدة . فالتجزئة ليست مقصورة على النظام النسبي ، لان الانشقاق والانقسام ليسا نادرين في ظل النظام الاكثري . فقد عرف الحزب الليبرالي الانكليزي كثيراً من التفكك قبل ظهور حزب العمال . ولكن هذا الانقسام ظل ذا طبيعة موقتة ومحدودة . فقد يعمد الفريقان المنشقان الى الاجتماع ثانية بعد وقت قليل ، او ان احدهما يذهب لينضم الى الحزب الخصم (كمثال انضمام الليبراليين الوطنيين الى الحزب المحافظ) وفي المقابل تنزع الاحزاب المنشقة الى الاستمرار في ظل النظام النسبي لان الاقتراع يمنع تحطيم هذه الفئات المنشقة من قبل الاخصام . وهكذا رافق اقرار النظام النسبي وجود انشقاقات داخل الاحزاب القديمة سواء كانت انشقاقات معترفاً بها (حزب قديم ينشق الى فئتين جديدتين تدعي كل واحدة منهما انها الممثلة الحقيقية له) او انشقاقات مموهة (حزب يدعي انه جديد في حين انه يتكون من قسم من زعماء ومن كادرات حزب قديم لا يزال قائماً) . مثاله ان التمثيل النسبي ، في سويسرا ، اوجد ، سنة ١٩١٩ ، « حزب الفلاحين البورجوازيين » المتفرع عملياً من انشقاق راديكالي . وفي السويد وعقب

بعض سنوات (١٩١١–١٩٢٠) من التقهقر قام الحزب الزراعي في الواقع في اعقاب انشقاق الحزب المحافظ . في حين ان الحزب الليبرالي انقسم الى قسمين ، سنة ١٩٢٤ ، (عادا فاجتمعا سنة ١٩٣٦ بزوال احدهما اكثر من اندماجهما من جديد) . وفي النروج ساعــد النظــام النسبي على احداث انشقاق في صفوف الاشتراكيين المنقسمين الى اشتراكيين يمينيين واشتراكيين يساريين (لم يجتمعوا من جديد الا سنة ١٩٢٧) وكذلك على حدوث انشقاق بين فئات اليسار الليبرالي عن طريق ولادة «الديموقراطيين الراديكاليين» الذين حصلوا على مقعدين وعن طريق تقوية الحزب الزراعي الذي نشأ خلال الانتخابات السابقة والذي ظل ضعيفاً جداً الى ان ارتفعت اصوات ناخبيه من ٣٦٤٩٣ صوتاً الى ١١٨٦٥٧ صوتاً كما زاد عدد مقاعده من ٣ مقاعد الى ١٧ مقعداً .

ومع ذلك فان مفعول التمثيل النسبي محدود جداً. فهو ، بوجه عام يحفظ للاحزاب الموجودة عند تطبيقه هيكلها وركيزتها . وليس له ، كما ينسب اليه البعض ذلك المفعول المفتت . ففي غالبية الحالات ، تتمخض الانشقاقات عن انقسام حزب كبير الى حزبين آخرين ، يحتفظان ، في ما بعد ، بمواقعهما خلال الانتخابات التالية . وتتجلى النزعة التعددية بانشاء احزاب جديدة اكثر مما تتجلى بانقسام الاحزاب القديمة ، علماً بان هذه الاحزاب الجديدة تكون احزاباً صغيرة . ولقد ادى اهمال هذا التوضيح الى نكران البعض ، تحت ستار من الحقيقة ، صفة التعددية التي يتميز بها التمثيل النسبي . وقد اتخذت اكثرية النظم التي تعتمده فعلا ، الاحتياطات الضرورية لتجنب ظهور الاحزاب الصغيرة ، الذي هو الثمرة الطبيعية لهذا النظام . فمن المعلوم مثلا ، ان اسلوب هوندت Handt ، او اسلوب المعدل الوسطي الاعلى ، المطبقين في غالبية البلدان الاكثرية المعتمدة نظام النسبية proportionnalistes يعاكسان تماماً الاحزاب الصغيرة ، وبالتالي ينزعان الى تعويض نتائج التمثيل النسبي . ويمكن ايراد الآراء ذاتها في ما خص النظام الهولندي ، الذي يحرم ، من البقايا ، كل اللوائح التي لم تحصل على النسبة الانتخابية الدنيا المفروضة . وفي الاساس ، ليس من وجود للتمثيل النسبي الكامل ، في اي مكان ، لا بسبب صعوبات التطبيق التقنية (التي يسهل تلافيها نسبياً) ، بل بسبب اثاره السياسية ، وبالاخص بسبب مساعدته التكتلات الصغيرة والمتحركة على التزايد .

ولكن هذه النزعة العميقة تنتصر دائماً رغم الحواجز التي تقام في وجهها . وسنكتفي هنا ببعض الامثلة النموذجية . ففي النروج ، وبفضل الانتخابات النسبية الاولى سنة ١٩٢١ ، ظهر حزبان جديدان هما الديموقراطيون الراديكاليون (مقعدان) والاشتراكيون من اليمين (٨ مقاعد) . وفي سنة ١٩٢٤ ، اضيف

اليهما حزب ثالث هو الحزب الشيوعي (٦ مقاعد) . وفي سنة ١٩٢٧ ، ظهر حزب رابع ، الليبراليون (مقعد واحد) . وفي سنة ١٩٣٣ ظهر حزب خامس هو الحزب الاشتراكي (مقعد واحد) وحزب سادس الديموقراطيون المسيحيون (مقعد واحد) ايضاً . وقد لاقت البلدان السكندينافية التطور المماثل نفسه . وتبدو الظاهرة محسوسة كثر في البلدان الواطئة . ففي الانتخابات النسبية الاولى التي تمت سنة ١٩١٨ حصلت



٣٠ـ تعدّد الأحزاب عن طريق التمثيل النسبي
البلدان المنخفضة (١٩١٨ـ ١٩٣٩)

احزاب جديدة على مقعد واحد لكل منها (الحلف الاقتصادي ، الحزب الاشتراكي المستقبل ، الحزب الشيوعي ، الحزب المحايد ، الاشتراكيون المسيحيون ، المسيحيون الديموقراطيون ، المسيحيون الاشتراكيون ، حلف الدفاع الوطني ، الحزب الريفي ، حزب الطبقات الوسطى) . تجاه هذا التكاثر المزعج ، ادخل على القانون الانتخابي

حكم يحرم من البقايا ، كل لائحة لم تحصل على ٧٥ في المئة من المعدل المطلوب. ومع ذلك ظل ، في الساحة ، اربعة احزاب صغيرة بعد انتخابات سنة ١٩٢٢ : ثلاثة قديمة وواحد جديد (اتباع كالفن المصلحون) ؛ وظهر اثنان سنة ١٩٢٥ (الاصلاحيون السياسيون والكاثوليك المنشقون) وواحد سنة ١٩٢٩ (المستقلون) ؛ ثم اثنان سنة ١٩٣٣ (الاشتراكيون الثوريون والفاشيست) ، واخيراً عاد الى الظهور احد احزاب سنة ١٩١٨ ، الذي زال بفعل شرط ال ٧٥ في المئة (المسيحيون الديموقراطيون) .

وكان يجب تعديل القانون الانتخابي ، من اجل اقامة عقبات جديدة في وجه النزعة التكاثرية التي يوجدها التمثيل النسبي لمصلحة الاحزاب الصغيرة . وفي سنة ١٩٣٥ رفع المعدل le quotient من ٧٥ في المئة الى ١٠٠ في المئة لامكان الحصول على نصيب من البقايا ، كما فرضت كفالة . ولكن احزاباً اربعة صغيرة ظلت ممثلة في البرلمان (سنة ١٩٣٧) ، منها واحد جديد ، هو الحزب القومي الاشتراكي . وهكذا وصل عدد التجمعات التي عمل التمثيل النسبي على خلقها بين سنة ١٩١٨ وسنة ١٩١٩ ، الى ١٧ حزباً (رسم رقم ٣٠) . ويلاحظ ، من جهة ثانية ، ان هذه الاحزاب اقليمية بالمعنى الخالص ، بحيث يمكن وصفها بالفردية وبالتبعية لهذا او ذاك من المرشحين . كما اثبت فردريك س. آ. هورث Hurt في مقاله ، في انسكلوبيديا العلوم الاجتماعية ، ان النظام النسبي ، المطبق في البلدان المنخفضة ، والذي يجعل منها مقاطعة انتخابية واحدة ، عمل على انشاء احزاب سياسية ذات صفة وطنية لا محلية اقليمية . وكان برلمان لاهاي يضم ٧ احزاب عشية اقرار النظام النسبي . وفي سنة ١٩١٨ وسنة ١٩٣٩ لم يتدن العدد عن ١٠ ، في حين ارتفع الى ١٧ حزباً احياناً . وقد اعادته الحرب في سنة ١٩٤٠ الى عدده الذي كان عليه سنة ١٩١٣. وفي سنة ١٩٤٨ ارتفع العدد الى ٨ بعد ان كان سنة ١٩٤٦ ، ٧ . ثم ان هذه الارقام تعطي صورة مشوهة عن الواقع . ولكي تتم الصورة يجب تنظيم جدول بعدد الاحزاب التي قدمت مرشحين الى الانتخابات . ففي البلدان الواطئة ، مثلاً ، ارتفع العدد من ٣٦ الى ٥٤ من انتخاب الى آخر (١٩٢٩–١٩٣٣) . وفي سويسرا قدم ٦٧ حزباً لوائح في مختلف المقاطعات بين سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٣٩ ، حصل ٢٦ منها في فترات متفاوتة ، على ممثلين في المجلس الوطني .

ولكن اثر النظام النسبي ، في احداث الاحزاب الجديدة ، لا يقتصر دائماً على الصغرى فقط . ولانه شديد التأثر بالاندفاعات العاطفية الشعبية وبتعبئة الرأي العام ، التي تجعل الشعب يندفع كالسيل العارم . فهو يساعد على تجميده ، في احزاب يمكن ان تكون امتداداً للعاطفة الاساسية ، ومانعاً يحول دون ارتداد الرأي العام . ويزيد في بروز الظاهرة كونها تتقوى بالتجمهرات وبالتكتل حول هذه الحركات الجديدة ،

وبالتجمعات الصغيرة اليمينية والوسطية ذات الصفة الشخصية. وعلى هذا يبدو النظام النسبي عاملاً في مصلحة الفاشية ونموها. وربما بالغ هرمنس Hermens في وصف دوره تجاه الحزب الوطني الاجتماعي ، لان النظام الانتخابي لا يمكن ان يعتبر ، في هذا المجال ، عاملاً مؤثراً جداً . ولكن اثره ايضاً لا يمكن ان يُنكر . ومن الطريف ان نلاحظ ان البلدان الوحيدة التي انتصرت فيها الفاشية وتمثلت في البرلمان باحزاب هي البلدان التي تعتمد التمثيل النسبي . وسنعود الى هذا الموضوع عند البحث في صلابة الاحزاب ، وفي تبدل احجامها ، وفي تمثيل حركات الرأي العام الجديدة .

٣ ـ الحزب الوحيد

يعتبر الحزب الوحيد ، عموماً ، التجديد السياسي الكبير في القرن العشرين . واذا كان الواقع يدل على ان الديكتاتورية قديمة قدم العالم ، فان الديكتاتورية المستندة الى حزب ، كما شوهدت في المانيا وفي ايطاليا ، وكما هي اليوم في الاتحاد السوفياتي ، هي نظام جديد . وهي تفترق عن ديموقراطيات القرن التاسع عشر المرتكزة على التمثيل النسبي وعلى استقلال النواب ،والديموقراطية المعاصرة المستندة الى الاحاطة المنظمة بالناخبين وبالمنتخبين . والتجديد الحقيقي ، في هذا المجال ، قائم على وجود الاحزاب المنظمة . ونظام الحزب الوحيد ليس الا تكييف تقني للديكتاتورية ، المتولدة في اطار ديموقراطي . والتجديد السياسي الكبير في القرن العشرين ليس الحزب الوحيد ، بل الحزب .

وليس الفرق بين الاحزاب الوحيدة والاحزاب الموجودة في النظم الديموقراطية فرقاً في التكوين الاساسي . فالتشابه بين الحزب الشيوعي الروسي والحزب الشيوعي الفرنسي اكبر من التشابه الحاصل بين هذا الاخير وبين الحزب الراديكالي . وفي الولايات المتحدة ، ليس الفرق حاسماً بين ديموقراطيي الجنوب (حزب وحيد) وبين ديموقراطيي الشمال (حزب تعددي) . فاهل الجنوب اقرب الى اهل الشمال منهم الى الحزب الوطني الاشتراكي او الى الحزب الفاشي الايطالي . والتشابه المشترك بين الحزب الوحيد والحزب الشمولي parti-totalitaire ، بين الحزب الوحيد والبُند Bund (١)، قد كذبته الوقائع : فهناك احزاب وحيدة ولكنها ليست

---

(١) البند : اتحاد ، حزب ، جمعية . والبند حزب اميركي يحب المانيا النازية Bund (الترجمة)

شمولية . كما ان هنالك احزاباً جماعية داخل نظام تعددي . والقول بان هذه الاحزاب الاخيرة تبنت بنية الاحزاب الوحيدة لانها تريد محاكاتها تماماً والقضاء على اخصامها ، وانها بالتالي ، تكوّن احزاباً وحيدة محتملة ، ليس منطبقاً على الحقيقة . فالتاريخ يدل على ان اكثرية الاحزاب الكبرى الوحيدة كانت اولاً أحزاباً معارضة تعمل داخل نظام تعددي ، وبعضها لم يكن يريد يوماً ان يصل الى الوحدة (ايطاليا ، روسيا) ولم تتعدل بنياتها بشكل اساسي بعد استلامها الحكم ، ومن ثم احتكارها له . فقد تولدت طبيعتها الشمولية، وصفتها التحكمية من de Bund، وهيكلها الاوتوقراطي المركزي ، في اطار نظام ديموقراطي . فقد قلدت الاحزاب الوحيدة ، في البداية ، البنيات المستقرة في النظام التعددي واحتفظت بها . اما المسعى المعاكس فلم يحصل الا في ما بعد. صحيح ان الصفة الشمولية لحزب ما تدفعه الى الغاء التعددية اذا استطاع ولكن الاتجاه نحو الوحدة هو نتيجة للطبيعة الشمولية لا سبب لها. فالحزب يتجه نحو التفرد بسبب من بنيته الشمولية ولا يتخذ بنيةً جماعية لانه يريد الوصول الى الوحدة . ذلك هو ، على ما يبدو ، المعنى الحقيقي للتطور . وليس من انفصال فعلي بين تنظيم الاحزاب الجماعية داخلياً وبين تنظيم الحزب الوحيد : فاحد التنظيمين امتداد او اشتقاق من الآخر الذي يبقى في الغالب محافظاً على قربه منه .

ويختلف ، بكل تأكيد ، الحزب الوحيد عن التعددية اذا نظر اليه « كنمط او نوع » ولذا يكون درسه على حدة ضرورياً . ثم يجب ان نضيف ان هذا « النمط » ليس له ذلك الانسجام الذي يعزى اليه عادة . فليس هناك من نمط واحد للحزب الوحيد بل انماط . وسنشدد على التنويع في الصفحات التالية ، لان ذلك قد ينير المشكلة التي تحوم حول الطبيعة الحقة للحزب الوحيد وحول صفته الاوتوقراطية .

الميزات العامة للحزب الوحيد : ان ممارسة الحزب الواحد قد سبقت الابحاث النظرية. وقد حدث فعلاً ان النظرية لم تتكون بعد. فقد حدث ان تبنّت بعضُ الدولِ نظام الحزب الوحيد في الواقع من دون تدخله في عقيدتها او مفهومها للحكم ، مثاله تركيا والبرتغال. وفي الاتحاد السوفياتي لم تتكرس وحدانية الحزب الشيوعي في الدستور بصورة شرعية الا سنة ١٩٣٦ بموجب المادة ١٢٦ منه : «يتحد المواطنون الاكثر نشاطاً والاكثر وعياً من الطبقة العاملة ومن غيرها من طبقات العمال في الحزب الشيوعي السوفياتي الذي يعتبر طليعة العمال في كفاحهم من اجل تثبيت دعائم النظام الاشتراكي وتطويره، والذي يمثل نواة التوجيه لكل تنظيمات العمال الاجتماعية او الحكومية » . اما التبرير لوحدانية الحزب عن طريق الغاء الطبقية فلم يقدم الا في ما بعد. وبصورة نهائية تكونت فكرة الحزب الوحيد في ايطاليا وفي المانيا . علماً بان كلاً من هذين البلدين

انشأ لنفسه نظرية خاصة بشأن حزبه الوحيد . نظرية الحزب الفاشي في ايطاليا ، ونظرية الحزب الوطني الاشتراكي في المانيا ، مختلفتان تماماً بعضهما عن بعض . واول تحليل للحزب الوحيد ، كمؤسسة عامة ، صدر سنة ١٩٣٦ .

ولا يتصور مؤيدو الحزب الوحيد واخصامه صورته على الوجه نفسه . فالاخصام يقبلون بالمخطط العام الذي يقترحه المحبذون . ولكنهم يصححون لهم الكثير من نقاط التأويل . والمادحون يعترفون للنظام بوظيفتين : فالحزب الوحيد هو الصفوة وهو الرابط في آن معاً . وقد عمل عصر الجماهير على زوال النخبة الاجتماعية التقليدية . وهدف الحزب الوحيد هو خلق النخبة الجديدة ، وايجاد طبقة حاكمة جديدة ، وتوحيد الرؤساء السياسيين القادرين على تنظيم البلد وتكوينهم ، لان الجماهير لا تستطيع حكم نفسها . فالحزب ، بتنظيماته للشبيبة ، وبتسلسل الرتب فيها **filière** ثم برفعها اعضاءها ليكونوا اعضاء في الحزب ، ثم باساليب الانتماء المراقب ، بعد فترة تمرين ، ورعاية ، وتجارب اختبارية — يكون الغربال الذي يحتفظ بالنخبات في ثناياه . فيثقفها في الوقت ذاته ، ويجعلها قادرة على القيام بمهماتها ، ويحضنها بشكل مستمر ، ثم يعطيها بنية وتسلسل رتب . ذلك ان الطبقة الحاكمة الجديدة منظمة ، بخلاف ما كانت عليه الطبقة القديمة التي كانت تحكمها الفردية . فتشكل بنفسها منظمة في قلب المنظمة الشعبية بحيث تكون لها المثال والدليل الهادي . فالصفوة المختارة والمحضرة من قبل الحزب يمكنها بفضل الحزب ان تقوم بوظيفة الادارة . ويؤخذ الرؤساء او الزعماء السياسيون ، والاداريون ، والاقتصاديون من داخل الحزب . ولكن الحزب بذاته ، كجسم ، لا ينفك يراقب كل اجهزة الدولة . وتنحصر مهمته لا بالادارة فقط بل ببعث الحيوية في الادارات العامة وبالتأكد من اخلاصها . اذاً فممثلو الحزب حاضرون في كل مكان ، من المجالس الوزارية ، حتى اصغر لجنة محلية او خاصة ، من الادارات العامة حتى النقابات ، والتعاونيات ، والاتحادات الثقافية ، الخ . هذا اذا لم يؤمن الحزب بنفسه ، وبصورة مباشرة ، القيام ببعض المهمات ، او بواسطة الاجهزة التابعة له .

ومن جهة ، يقيم الحزب اتصالاً مباشراً ودائماً مع الحكومة والبلاد . والعيب الرئيسي في النظم التسلطية الجماعية هو عزلة الزعماء عن الجماهير . ففي الديموقراطية يتيح الانتخاب للزعماء معرفة رأي الجماهير فيهم ويمكنهم من التثبت دورياً من مواقفها منهم . اما الديكتاتورية فمحرومة من هذا الميزان السياسي . ويخشى على زعمائها من العزلة المتمادية عن الجماهير ، ومن فقدان الاتصال بها ، خصوصاً انهم محاطون باتباع يكيلون لهم المديح ويسيئون استعمال الوظيفة ليكونوا من بطانتهم . وليست تقارير البوليس كافية لاجتياز هذا الستار الحديدي الذي يفصل

اما على الصعيد الوطني ، او على الصعيد المحلي ، وبعضها يرتكز على اللجان ، وبعضها يتألف من الشعب ، او الخلايا او الميليشيا . ومن حيث تكوينها ، تشكل هذه الاحزاب احزاباً جماهيرية . انها النمط الحديث للاحزاب الصغرى بالنسبة الى النمط السابق الذي يعتبر من النمط العتيق . وهي ترتكز على قاعدة اجتماعية وسياسية . وهي تتوافق مع قسم من الرأي العام ، اقلي جداً ، ولكنه ثابت نسبياً . وهكذا يمكن التمييز بين احزاب الاقليات العرقية او الجغرافية ثم احزاب الاقليات الدينية ثم احزاب الاقليات السياسية . والفئة الاولى هي الاكثر عدداً : الاحزاب البولونية والتشيكية والسلوفاك والايطالية في الامبراطورية النمساوية الهنغارية ، ثم الاحزاب الالزاسية ، والبولونية والدانمركية في الامبراطورية الالمانية ، ثم الاحزاب الالمانية في السوديت والاحزاب السلوفاكية في تشيكوسلوفاكيا قبل سنة ١٩٣٩ ، الحزب الايرلندي في انكلترا في اواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، احزاب الباسك والقشتال Catalan في الجمهورية الاسبانية ، الحزب المسيحي والبافاري في جمهورية بون المرتبط بالحزب الكاثوليكي (C.D.U.) ، الاحزاب الجزائرية والافريقية في فرنسا الحالية الخ . فهي تمثل عنصراً او منطقة لا يرتضي الاندماج التام في المجموعة الوطنية . فالبعض هم انفصاليون ، والآخرون مستقلون ، وغيرهم فيدراليون ، وغيرهم اقليميون . درجات منحدرة ذات اتجاه عام واحد . هذه الاحزاب الصغيرة في البرلمان الوطني ، تبدو قوية جداً على الصعيد المحلي . وكثيراً ما ترتدي طابع الحزب المسيطر او الحزب الوحيد . والاحزاب ذات الطابع الديني الاقلي تسير في طريق الزوال في البلدان الاوروبية حيث الدين لم يعد يلعب دوراً مهماً في حياة الدول ، او ان الامر يتعلق باحزاب مسيحية كبرى ، تتوافق مع مفهوم مختلف . ففي البلدان المنخفضة ، مع ذلك ، يعود الاصل في تقسيم الاحزاب الى احزاب معتدلة ومحافظة ، الى الدين . وقد برزت بين سنة ١٩١٩ و ١٩٣٩ ، احزاب صغيرة تكونت حول طوائف بروتستانتية . وفي افريقيا وآسيا ، تنمو الى حد ما احزاب الاقليات الدينية . ويعتبر لبنان بهذا الصدد المثال النموذجي والاكثر تعقيداً .

اما مفهوم الاقلية السياسية فاقل شيوعاً . وتسمى اقلية سياسية القسم من الرأي العام المعروف بموقفه العقائدي . ويتعلق الامر « بعائلة فكرية » او روحية ، ذات معالم محددة ، وقليلة العدد ، ومستقرة نسبياً ، ولا تندمج او تذوب في الاتجاهات الكبرى التي تتقاسم البلد . وينطبق هنا التعريف على الحزب الشيوعي في انكلترا والبلدان السكندينافية وبلجيكا وهولندا وفي المانيا الغربية . ويمكن ان يقرن به الحزب الاشتراكي الاميركي ، والاحزاب الفاشستية الصغرى المتكونة في اوروبا

الغربية قبل حرب سنة ١٩٣٩ . وفي فرنسا يدخل « المسيحيون التقدميون » ضمن هذا الاطار ، بالاضافة الى انهم ورثة ارث قديم ، وتتمة « الجمهورية الفتية » التي تعتبر بدورها وريثة سيون sillon . ومنشأ هذه الاحزاب الصغيرة مختلف . فالبعض يشكل بقايا تاريخية ، او البقايا الباقية من الاحزاب الكبرى البائدة ، والتي تشبه المستخرجات الاثرية fossilles ، الشاهدة على ما قبل التاريخ . مثال ذلك النزعة الملكية في فرنسا . والبعض الآخر هو بقايا جغرافية ، اذا امكن القول . وهي تدل على الجهد من اجل ادخال عقيدة قوية في بلد ما الى بلد آخر ، ولكنها لا تقدر على النمو في محيط معاد لها . ويعتبر الحزب الاشتراكي في اميركا من هذا النمط الثاني ، وكذلك الحزب الشيوعي في بريطانيا وفي اوروبا الشمالية. ويمكن ان نربط به الاحزاب الفاشستية الصغيرة المتكونة ، قبل الحرب ، في فرنسا ، وفي بلجيكا ، والبلاد المنخفضة واسكندينافيا . ويستطيع التحليل الاجتماعي ، لكيان كل بلد فقط ، ان يفسر النمو المتفاوت لبعض الاتجاهات . واحياناً (وربما نادراً) تتعلق القضية باختلاف في النضج ، وبالفرق في العمر السياسي ، ذلك ان هذه الاحزاب الصغيرة لها صفة الطلائع . فهي ليست مستخرجات مدفونة بل براعم صاعدة .

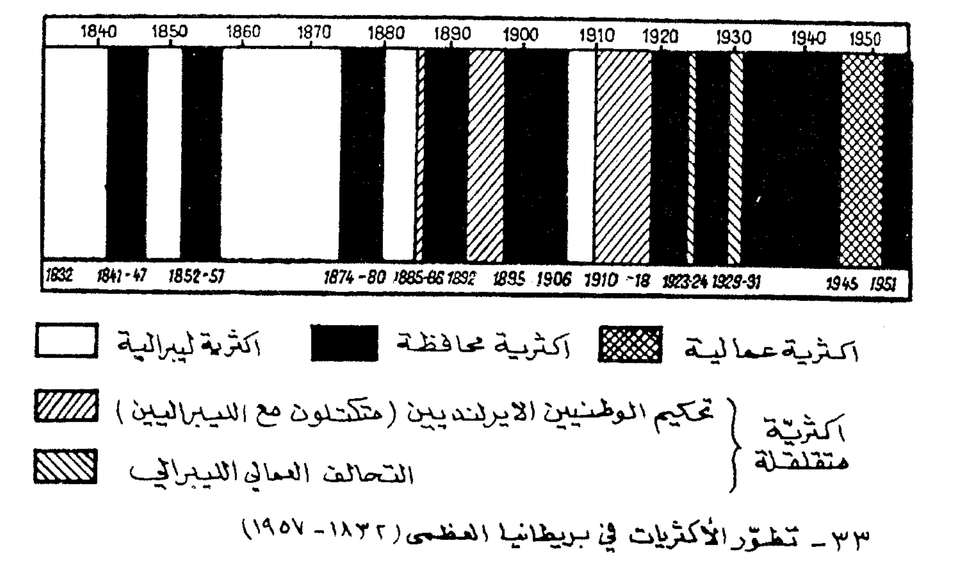
وفارق التركيب يتوافق مع الفارق في الوظائف . الا ان المطابقة ليست دقيقة . فاحزاب الشخصيات هي اقرب ان تكون حكومية . اما الاحزاب الاقلية فهي اولى ان تكون معارضة . فالاولى تلعب في الغالب دور المساعد للاكثرية . وهي ليست ، في اكثرها ، اكثر من نقابات مستوزرين ومركزها في وسط الجمعية. الامر الذي يتيح لها ان تستخدم كضمان من اليسار لمصلحة اكثرية يمينية او كضمان من اليمين لاكثرية يسارية . وبالتعبير العسكري انها تقوم بمهمة الدعم . ويعطيها موقفها المفصلي (الستراتيجي) بين الاكثرية والمعارضة دوراً اكبر من حجمها . فهي في آن معاً مستودع يؤخذ منه الوزراء ورؤساء الوزارات . ويتيح لها استقلالها بالنسبة الى الاحزاب الكبرى ان تلعب دور الحكم بينها ، داخل الائتلافات . وانه لمن المزعج بالنسبة الى وزراء الحزب الكبير ان يكونوا مدينين بالولاء لرئيس يمثل حزباً خصماً . وانه من غير المريح ايضاً بالنسبة الى حزب كبير ، ان يقبل امام اعين الجمهور المسؤولية الكاملة لسياسة الحكومة ، باستلام ادارتها رسمياً ، في حين ان آخرين من الذين يتعاونون معه ، يبقون احراراً فيلعبون دور بيلاطس البونطي. ويتفادى الرئيس المنبثق من حزب صغير هذه المزعجات . فاذا كان ذا هيبة فانه يستطيع اسماع وزرائه بشكل افضل مما يستطيعه رئيس منبثق من حزب كبير ، نظراً الى ان مساعدي الرئيس الاخير من الاحزاب الخصوم يقاومونه دائماً. وفي ظل الجمهورية الثالثة ، تطورت هذه الوظيفة الرئاسية للاحزاب الصغيرة تطوراً كبيراً

يدل على ذلك تماماً اسماء بنلفي Painlevé ، بوانكاريه Pincaré ، بريان Briand ، تارديو Tardieu ، لافال Laval . وفي فجر الجمهورية الرابعة ، كان يظن ان صلابة الاحزاب ، مدعومة بالانتخاب النسبي ، توشك ان تقضي على هذه الارجحية التي تتمتع بها تجمعات الشخصيات النافذة. ولكن مثال U.D.S.R. والسيد بلفن Pleven دلل على العكس . فالتماسك الحزبي قلل من طاعة وزراء الحزب الكبير نحو رئيس وزارة منبثق من حزب كبير آخر ، وصعد دور التحكيم الذي تلعبه الاحزاب الصغيرة . ان سادة الاقطاع الكبار يتحملون سيطرة ملك بورج الصغير Petit Roi de Bourges ولكنهم لا يحتملون ابداً سيطرة اقطاعي آخر عليهم . وعقب سنة ١٩٤٨–١٩٥٠ قرّب ضعف الانضباط لدى تكتلات الجمهورية الرابعة من الجمهورية الثالثة . وهكذا استردت الاحزاب الصغيرة اهميتها، خصوصاً ، اليمينية والوسط .

وليس لكل احزاب الشخصيات هذه الصفة الحكومية والوزارية . فدور التوابع ، مثلا ، مختلف الى حد ما . فهذه الاحزاب تستخدم لتلطيف العقائد والمواقف لدى حزب كبير ، لكي تجتذب الى هذه العقائد البرلمانيين الذين ينفرون منها اذا لم تلطف قليلا . وهي ، بوجه عام ، في المجالس بمثابة الاجهزة التابعة بالنسبة الى الامة . ولكنها تتيح ، في الوقت ذاته اقامة اتصالات وعلاقات بين حزبين كبيرين متجاورين . اذاً فوظيفتها تشبه وظيفة الاحزاب الصغرى الوسطية بين الاكثرية والاقلية . وبالعكس تنزع احزاب الاقليات الدائمة الى المعارضة . فبحكم تمثيلها لرأي يبـــدو معزولا وضعيفاً في جسم الامة فانها تُحمل الى ان تقف مواقف الاحتجاج والتطرف وذلك بفضل العملية النفسانية نفسها التي تجر من مركب النقص الى العداء . ويعمل انعدام المسؤولية الحكومية وعدم وجود الامل بتحمل اعبائها يوماً ما ، على الغاء كل ضابط يحول دون معارضتها . فهذه الاحزاب غوغائية بطبعها واكثر الاحزاب استرسالا للغوغائية . فعندما ترتكز على جزء من السكان منسجم وقوي – اقلية جغرافية او دينية – يزداد المنحى وضوحاً ، لان المزايدة والعنف هما من الوسائل التي تحفظ لها قاعدتها الشعبية وتحفظ لها طابعها المميز بالنسبة الى المجموعة القومية ، وتحفظ لها اصالتها واستقلال عقيدتها او رأيها . واذا كان الحزب اقلياً في مجموع البلد ، واكثرياً في بعض المناطق ، فانه يقف مواقف استقلالية بل وانفصالية يمكن ان تشكل خطراً على وحدة البلد . وامثلة الحزب الالزاسي في المانيا والحزب الالماني للسوديت في تشيكوسلوفاكيا واضحة وبارزة .

ويمكن للاحزاب الصغيرة ان تحتل ، بصورة استثنائية ، مركزاً للتحكيم يعطيها تأثيراً كبيراً ، اما على الصعيد الانتخابي واما على الصعيد النيابي . ففي الاقتراع

الاكثري ذي الدورة الواحدة ، يمكنها ان تشوه تماماً التمثيل اذا كان الحزبان الكبيران يحصلان على عدد من الاصوات متقارب الى درجة انه يكفي تحول بعض الاصوات الى حزب صغير حتى تتغير النتيجة . هذا الموقف التحكمي هو اكثر خطورة على الصعيد البرلماني ، اذا كان التفاوت بين الاكثرية والاقلية ضعيفاً الى درجة ان انتقال الحزب الصغير يكفي لقلب التوازن في المجلس . وهكذا يتعلق مصير البلد بمجموعة صغيرة جداً ومختلفة جداً عن مجموع الطائفة القومية (والقصد هنا حزب مؤلف من اقلية دائمة) . فلا الحكم ممكن بدون مساندته ، وهذه المساندة تسيء الى الذين يقبلون بها . فالايرلنديون وجدوا بمثل هذا الوضع في انكلترا سنة ١٨٨٥ ، وسنة ١٨٩٢ ، وسنة ١٩١٠ (المصور رقم ٣٣) . وفي سنة ١٨٨٥ اثار



٣٣ ـ تطور الأكثريات في بريطانيا العظمى (١٨٣٢ - ١٩٥٧)

تحالفهم مع الليبراليين ، في مقابل قبول هؤلاء بالحكم الذاتي ، انشقاق الوحدويين Unioniste عنهم مما اخسرهم الحكومة . وفي سنة ١٨٩٢ ادى الائتلاف الجديد الى خسارة اخرى ، والى الاسراع في اضعاف الحزب الليبرالي ، الذي ابعد عن الحكم حتى سنة ١٩٠٦ . وفي سنة ١٩١٠ ، تكرر الوضع نفسه ولكن بصورة اكثر . فدعم الايرلنديين اتاح تحرير الموازنة الليبرالية وتحقيق اصلاح مجلس العموم . وفي المقابل استطاع الايرلنديون انجاح التصويت على قانون الحكم الذاتي الذي اعطى

ايرلندا استقلالها . ولكن مقاومة اولستر Ulster والرأي العام الوحدوي كان جدياً ، فارتدت الصراعات السياسية عنفاً لم يُر مثله في بريطانيا منذ قرون . وفي ايرلندا ، والاولستر ، تكونت جيوش ثورية وقامت حركات احتجاج بين الضباط في الجيوش النظامية. لاشك في ان خطورة الازمة نتجت من المقاومة الاصلية التي تفصل ايرلندا عن بريطانيا العظمى ، اكثر مما نتجت من الموقف التحكيمي الذي يقفه موقتاً الحزب الايرلندي . الا ان هذا الاخير زاد من الخطورة بكل تأكيد .

وهناك مثل آخر اقل وضوحاً واقل اهمية ، عن التحكم من قبل اقلية عنصرية نجده في بعض الاقتراعات في الجمعية التأسيسية الفرنسية لسنة ١٩٤٥ حيث اتاح تصويت النواب المسلمين ترجيح الكفة لهذه الجهة او تلك مما حمل بعض الفكاهيين على تسمية مشروع نيسان (ابريل) سنة ١٩٤٦ « بالدستور الاسلامي لفرنسا » ، تعبير فيه المبالغة الموجودة في التعبير « الدستور الايرلندي لبريطانيا العظمى » الذي اطلق على قانون البرلمان Parlament Act لسنة ١٩١١ . ولكن هذا الوضع يدلل مرة اخرى على خطر احزاب الاقليات الدائمة ويذهب البعض الى ابعد من ذلك فيتكلمون عن خطر الاحزاب الصغرى بوجه عام التي تضم مجموعات من الشخصيات والمستوزرين ويضعونهم في المرتبة المنبوذة نفسها. ولكن هذا الرأي يحتاج الى تلطيف. فدور المستوزرين كمهدئين وكهمزة وصل هو ، ولا شك ، مفيد جداً. فهم يسهلون ، بكل تأكيد ، مسيرة البرلمانية الفرنسية وقد يؤخذ عليهم احياناً سلبها طعمها ، وكل حيويتها ، من جراء وضع الالتباس بين الاحزاب ، ومن جراء حرمانها من اصالتها ثم من جراء حذف المواد القوية من برامجها . والانتقاد يوجه الى التعددية ، والى الحاجة الى الائتلاف الذي تستلزمه ، لا الى الاحزاب الصغيرة لان هذه لا تعمل الا لقطف ثمار النظام ، ومحاولة دفعه الى العمل . ولا يمكن ان نحمل النظارات مسؤولية الوجع الناتج من قصر النظر (miopie) ومع ذلك فان احزاب الشخصيات لها عيبها الخاص بها ، ذلك هو التسهيل للسلطات المالية للتدخل في الحياة السياسية . فالشراء والتطبيقات في الكواليس lobbying صعب بالنسبة الى الاحزاب الكبرى ، الواسعة بحيث لا يمكن شراؤها جميعاً ومرة واحدة ، والمنضبطة بحيث لا يكفي شراء بعض افرادها ليؤتي ثماره . في حين ان الامر اسهل بالنسبة الى مجموعة صغيرة ، يمكن ان تراقب بسهولة من الخارج . فاذا كانت هذه المجموعة في وضع المتحكم ، فالخطر السابق محدق . ذلك ان المجموعة المالية الصغيرة هي التي تكون لها الاهمية الاساسية في مصير الحكومة. فمن حيث المبدأ فان الخطر كبير جداً . اما عملياً فمن الصعب قياس ضخامته . ويلاحظ ان الاحزاب الكبرى اللامركزية ، والتي ليس لها انضباط انتخابي يسهل التطبيق lobbying فيها وان رشوة الاعضاء النافذين

من احزاب الوسط لها مفعول كبير. وصورة المجموعة المالية (او الدولة الاجنبية) وهي تتسلط على حكومة دولة ما بواسطة حزب صغير يقف موقف المتحكم هي ولا شك صورة مغرية . ولكن الواقع لا يمكن ان يحاط بالخطوط المبسطة لصورة خيالية .

ويبقى ان نحدد عناصر الاحزاب الصغيرة . وتأثير النظام الانتخابي لا يقبل الجدل بهذا الخصوص . لقد سبق لنا ان وصفنا دور النظام النسبي ونزعته الى تكثير المجموعات الصغرى المترجرجة ، التي يوجد امثلة عليها من البلدان المنخفضة وسويسرا والمانيا ويمار او تشيكوسلوفاكيا قبل ميونيخ . هذه النزعة يتفاوت بروزها حسبما اذا كان النظام النسبي المعتمد خالصاً ام مشوباً. فهو قد يشاب بانواع من التوزيع ، في الاطار المحلي الذي يمنع الاحزاب الصغيرة من تكتيل اصواتها ، عبر البلد كله . وفي الغالب ، تستعمل اساليب مباشرة لمنع انتشار الاحزاب الصغرى : وجوب ايداع تأمين لا يرد اذا لم تحز القائمة نسبة مئوية معينة من الاصوات، وحظر المشاركة في توزيع البقايا اذا لم تحز القائمة المعدل او نسبة منه معينة ... الخ . كل هذه الاجراءات تدل على ان تأثير التمثيل النسبي représentation proportionnelle على نمو الاحزاب الصغيرة مهم بالمقدار الذي يوجب الحد منه. انما يجب ايضاح ان التمثيل النسبي يمارس في اتجاه معين الى حد ما، وانه يحابي انواعاً من الاحزاب الصغيرة على حساب الاخرى . وهذا التأثير يبدو معاكساً لاحزاب الشخصيات ومسهلا لاحزاب الاقليات الدائمة . وان طبيعته كانتخاب جماعي ، التي تخفي فردية المرشح وراء برنامج الحزب ، تناقض استقلال الاشخاص الذي هو الركيزة في احزاب الشخصيات . وهذه الطبيعة لا تتوافق تماماً ، ايضاً ، مع المرونة ، وعدم الاستقرار العقائدي اللذين يميزانها . ان احزاب الشخصيات تفترض ولا شك ، الاقتراع الفردي حيث تعطى الثقة للانسان شخصياً ، دونما طلب اليه الافصاح عن افكاره . اما اتجاه التمثيل النسبي فمناقض لذلك تماماً . من المعلوم ، ان القضية هنا لا تعدو ان تكون قضية ميول تقاومها جملة عوامل : الظروف المحلية ، استمرار الناخبين في اعطاء اقتراعهم معنى شخصياً ... الخ . ان وجود احزاب شخصيات ليس مستحيلا في النظام النسبي ، ولكنه اكثر صعوبة . وبالعكس ان نمو احزاب الاقليات الدائمة اسهل في ظله ، لاسباب مختلفة جداً . ومع ذلك، فيجب ان يوضع جانباً حال الاقليات الجغرافية ، التي تكون اكثريتها قوية في بعض المناطق وغير موجودة في البعض الآخر من البلد . فالتمثيل النسبي يمكن ان يضعفها ، باتاحة الفرصة امام اخصامها كي يُمثلوا حتى في مناطق نفوذها هي ، في حين ان الاقتراع الاكثري يعطيها بهذا الشأن امتيازاً حصرياً . فقبل سنة ١٩١٨ ، كان بامكان التمثيل النسبي

ان يتيح انتخاب نواب ميولهم انكليزية في ايرلندا مثلا . وقبل سنة ١٩٣٨ ، قسم المعارضة الالمانية ضد تشيكوسلوفاكيا في اراضي السوديت . وكذلك فهو قد قضى على احتكار الحزب الديموقراطي في ولايات الجنوب من الولايات المتحدة ، تمشياً مع نزعته العامة نحو تأميم الاراء . وهذا ما سنراه في ما بعد .

اما تأثير الاقتراع الاكثري في نمو الاحزاب الصغرى فاقل وضوحاً . وتعميم الاستنتاج ليس ممكناً ، فهناك تفاوت يجب لحظه تبعاً لنماذج النظام الاكثري وتبعاً لانماط الاحزاب المختلفة . ان حجم المناطق يبدو ذا اثر كبير الى حد ما . فالمناطق الصغيرة (الدوائر arrondissement في فرنسا) تعطي للانتخاب طابعاً فردياً ، يضع شخصية المرشح في المقام الاول ، فتتفكك الروابط الحزبية وينجلي استقلال النواب الى حد ما . حيث يشكلون باختيارهم احزاباً صغيرة تتيح لهم ممارسة اللعبة البرلمانية بمرونة وبتأثير اوسع . وتعيد المناطق الكبرى ، حيث يعمل الاقتراع على اساس اللائحة ، للانتخاب صفته المجموعية المشابهة لصفة التمثيل النسبي وتتوارى الشخصيات ويزداد انتظام الاحزاب ، ويتضاءل حظ الاحزاب الصغرى ، وعلى الاقل بالنسبة الى النمط الاول . فاذا كان التشطيب Panachage مقبولا ومطبقاً ، فان هذه النتائج تتبدل . ويكون لوجود او عدم وجود دورة ثانية اثر مهم جداً . فالاقتراع ذو الدورة الوحيدة يساعد على الثنائية الحزبية ، اي على ازالة الاحزاب الصغيرة وعلى ايجاد احزاب ذات طبيعة اكثرية . ثم ان هذا الاثر التخثيري ، يحدث على المستوى المحلي خصوصاً . فالدورة الوحيدة تدفع على المبارزة في كل منطقة . ولكن تعدد المتصارعين ، خلال البلد ، يتيح التعددية الحزبية على الصعيد القومي . اذاً قد تظهر بعض الاحزاب المحلية ، كما سبق ورأينا في الولايات المتحدة وفي كندا . وبالرغم من كل شيء ، فان النمو يبدو محظوظاً اكثر في الدورة الثانية ، الا في ما خص احزاب الاقليات الاقليمية ، التي تتيح لها الدورة الثانية في الغالب ان تحتكر كل التمثيل في منطقتها الجغرافية (الايرلندية في بريطانيا العظمى) . وبوجه عام ، يبدو الاقتراع الاكثري موافقاً اكثر للاحزاب الصغيرة ذات الشخصيات ، بعكس التمثيل النسبي — مع احزاب الاقليات المحلية جانباً لانها تتلاءم مع الاقتراع الاكثري .

ولكن اثر العامل الانتخابي يبقى محدوداً . يثبت ذلك ازدهار الاحزاب الصغرى في الجمهورية الرابعة ، هذا الازدهار الذي هو استمرار للتراث المأخوذ عن الجمهورية الثالثة بالرغم من اختلاف الاقتراع . قد كان يمكن للاصلاحات الانتخابية ان تغير قليلا في عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب الايرلندي في انكلترا او الاحزاب الالمانية في تشيكوسلوفاكيا . فهذه الاصلاحات كان يمكن ان تقضي على كل من

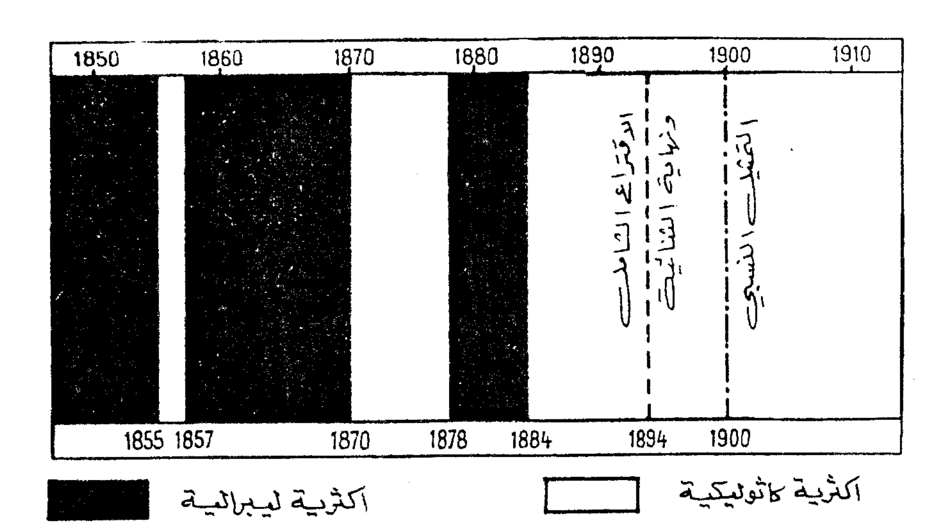
الحزبين . اما نمو الاحزاب الصغيرة غير المتناسب ، لدى اليمين واليسار في البرلمان الفرنسي ، بالرغم من النظام الانتخابي المتماثل فانه يقدم شهادة اضافية بهذا الصدد . فهذه الاحزاب هي عملياً غير موجودة في اليسار (باستثناء ملحقات الحزب الشيوعي والاشتراكيين المنشقين) في حين انها متعددة وذات اهمية في الوسط واليمين .

٢ ـ تطور الاحجام

لكي يُحدد حجم الاحزاب ، ينظر الى مجموع حقبة ما ، تتيح الحصول على معدل وسطي . لقد حللنا حتى الآن على اساس هذه المعدلات الوسطى . ولكن هذه النظرة الجامدة statique يجب ان تتمم بفحص ديناميكي ، يدل على التغيرات في جسم الاحزاب ضمن الحقبة المعنية . ففي كل بلد ، يتيح هذا التغير معرفة التطور في القوى السياسية وفي الرأي العام . وعلم السوسيولوجيا الانتخابية يؤدي ، في هذا المجال ، الى تحليلات مفيدة . ولكن من الممكن القيام ايضاً بدراسة مقارنة لتطور الاحزاب في مجموع البلاد الديموقراطية من اجل العمل على تحديد الاشكال المشتركة .

أنماط التطور : اذا نظر الى مجموع نظام الاحزاب امكن تعريف الانماط العامة للتطور . وسنكتفي هنا بوصف اهمها ، بصورة موجزة جداً : التناوب ، الاقتسام الثابت ، السيطرة ثم الاتجاه الى اليسار . التناوب Alternance او التعاقب موجود اساساً في البلدان ذات النظام الثنائي . ويمكن تعريفه بانه حركة متأرجحة . فكل حزب يمر من المعارضة الى الحكم ثم من الحكم الى المعارضة . وتعتبر بريطانيا المثال التقليدي بهذا الشأن (المصور رقم ٣٤) . ففي القرن التاسع عشر انتقلت الاكثرية البرلمانية التي كانت معقودة اللواء للتوري Tories منذ خمسين سنة ، الى الويغ Whigs ، من ١٨٣٢ الى ١٨٤١ ، ثم انتقلت الى الليبراليين سنة ١٨٤٧ (اكثرية صوتين) ثم الى المحافظين سنة ١٨٥٢ (٨ اصوات) ثم الى الليبراليين من ١٨٥٧ الى ١٨٧٤ ، ثم الى المحافظين سنة ١٨٧٤ ، ثم الى الليبراليين من ١٨٨٠ الى سنة ١٨٨٦ (بمساندة الايرلنديين سنة ١٨٨٥) ، ثم الى المحافظين سنة ١٨٨٦ ثم اصبحت ليبرالية ايرلندية سنة ١٨٩٢ ، ثم محافظة سنة ١٨٩٥ الى ١٩٠٦ . وفي سنة ١٩٠٦ عادت الى ايدي الليبراليين الذين لم يستطيعوا الاحتفاظ بها سنة ١٩١٠ الا بمساندة الايرلنديين . ثم خسروها سنة ١٩١٨ الى الابد . وعطل دخول العمال عملية التناوب سنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٢٩ ، حيث لم يحز اي حزب على الاكثرية

المطلقة . وبالرغم من كل شيء ، استمرت حركة التناوب بالارتسام : اكثرية محافظة سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٢٣ ، ثم عمالية ليبرالية سنة ١٩٢٣ ثم محافظة من سنة ١٩٢٤ الى ١٩٢٩ ، ثم عمالية ليبرالية سنة ١٩٢٩ . ومنذ ١٩٣١ عادت حركة التناوب : اكثرية محافظة من سنة ١٩٣١ الى ١٩٤٥ ، ثم عمالية بعدها . وفي الولايات المتحدة ، يلاحظ التناوب نفسه . فعقب حرب الانفصال ، استولى الجمهوريون على الاكثرية في مجلس النواب حتى سنة ١٨٧٥ ؛ ثم استلمها الديموقراطيون من سنة ١٨٧٥ الى ١٨٨١ ، واستردها الجمهوريون سنة ١٨٨١ ثم الديموقراطيون سنة ١٨٨٧ وبعدهم الجمهوريون سنة ١٨٨٩ ثم الديموقراطيون من ١٨٩١ الى ١٨٩٥ ، ثم استعادها الجمهوريون سنة ١٨٩٥ الى ١٩١١ وبعدها جاء الديموقراطيون من سنة ١٩١١ الى ١٩٢١ . وفي ما بين الحربين العالميتين كانت الاكثرية جمهورية من سنة ١٩٢١ الى سنة ١٩٣١ وديموقراطية بعدها . وقبل اقرار التمثيل النسبي كانت بلجيكا تنهج نفس النهج التناوبي (المصور ٣٤) .



٣٤ – تناوب ثم سيطرة في بلجيكا (١٨٤٧ - ١٩١٤)

وقد فسرت حركة التناوب عدة تفسيرات . فوضع هاتشك Hastschek (١) في دراسته للنظام السياسي الانكليزي قانون تفكك الحزب الاكثري اذ عزاه الى

1 — Hostsckek: Englishe Verfassungs geschichte, Berlin 1913

عمليتين اساسيتين. فمن جهة تضطر ممارسة الحكم الحزب الى تخفيف غلواء برنامجه، والى عدم الوفاء بالوعود المقطوعة للناخبين وفاء تاماً. اذاً فلا بد من ان يخيب امل نسبة معينة منهم، بطبيعة الحال، فَيُرحِّلون اصواتهم نحو الحزب الخصم. ومن جهة ثانية يثير العمل الحكومي اختلافات داخل الحزب الاكثري. ويزداد الانشقاق خطورة بين يسار لا يساوم ويمين معتدل ومساوم. وفي جهة المعارضة يبقى الحزب اكثر اتحاداً منه في الحكم. فمهما يكن النزاع فيه، فان اعضاءه يبقون على اتفاق لمقاومة الحزب الذي يحكم بغية الحلول مكانه. فاذا تم ذلك، تظهر الخلافات الى النور. وهكذا يؤدي استلام الحكم الى عملية تفكك في الحزب تضعفه لمصلحة خصمه. وبالطبع ينزع هذا الاخير الى اخذ مكانه. فاذا تم له ذلك، تعود عملية التفكك اليه ولمصلحة المغلوب. وهذا الوصف ينطبق، بوجه عام على الواقع. ويمكن مضاعفة الامثلة عن التفكك والانحلال في الاحزاب الحاكمة. وقد استوحى هاتشك نظريته مباشرة من انقسامات الليبراليين الانكليز في اواخر القرن التاسع عشر، وخصوصاً سنة ١٨٨٥ وسنة ١٨٩٢. ويمكن مقارنتها بأزمة حزب العمال سنة ١٩٣١. ثم ان الخصومات الداخلية في الحزب الليبرالي البلجيكي في القرن التاسع عشر هي التي جعلته يخلي المكان للكاثوليك ... الخ.

يبقى القول ان التناوب يظهر خصوصاً في الانظمة الثنائية، في حين ان التفكك في الاحزاب الحاكمة هو ظاهرة عامة. ولكن التفكك لا يكفي لتفسير التناوب. ان عدد الاحزاب يلعب، بكل تأكيد دوراً مهماً جداً في هذا المجال؛ فالتناوب يفترض الثنائية. ثم ان النظام الانتخابي هو ايضاً عنصر اساسي. فقد لوحظ ان الاقتراع الاكثري ذا الدورة الواحدة ينزع الى ان يزيد في تمثيل الحزب الاقوى (اي الى اعطائه نسبة من المقاعد في البرلمان اعلى بكثير من نسبة ما نال من اصوات في البلد)، والى اضعاف تمثيل الحزب الضعيف. اذاً فمن نتائجه تضخيم التغيرات في الجسم الانتخابي. ولكن هذا التضخيم لا يخلق التناوب، بل يوضحه ويظهره. ان الاثر الحقيقي للنظام الانتخابي يبقى غير مباشر. فالاقتراع الاكثري ذو الدورة الوحيدة ينزع نحو الثنائية الحزبية، التي بدورها تنزع نحو التناوب. ولكن المطابقة مع الثنائية ليست مطلقة. فالتناوب قد يوجد في نظام انتخابي تكتلي ائتلافي. فقبل التمثيل النسبي في البلاد المنخفضة، لوحظ وجود تناوب شبه كامل بين الاكثريات المحافظة (المؤلفة من الكاثوليك والمناوئين للثورة) والاكثريات الليبرالية (المؤلفة من الليبراليين والراديكاليين): اكثرية محافظة سنة ١٨٨٨ ثم اكثرية ليبرالية من سنة ١٨٩١ الى سنة ١٩٠١، ثم اكثرية محافظة سنة ١٩٠١، وليبرالية سنة ١٩٠٥، ومحافظة سنة ١٩٠٩، وليبرالية سنة ١٩١٣. وهكذا يبدو التناوب منتظماً كما هو

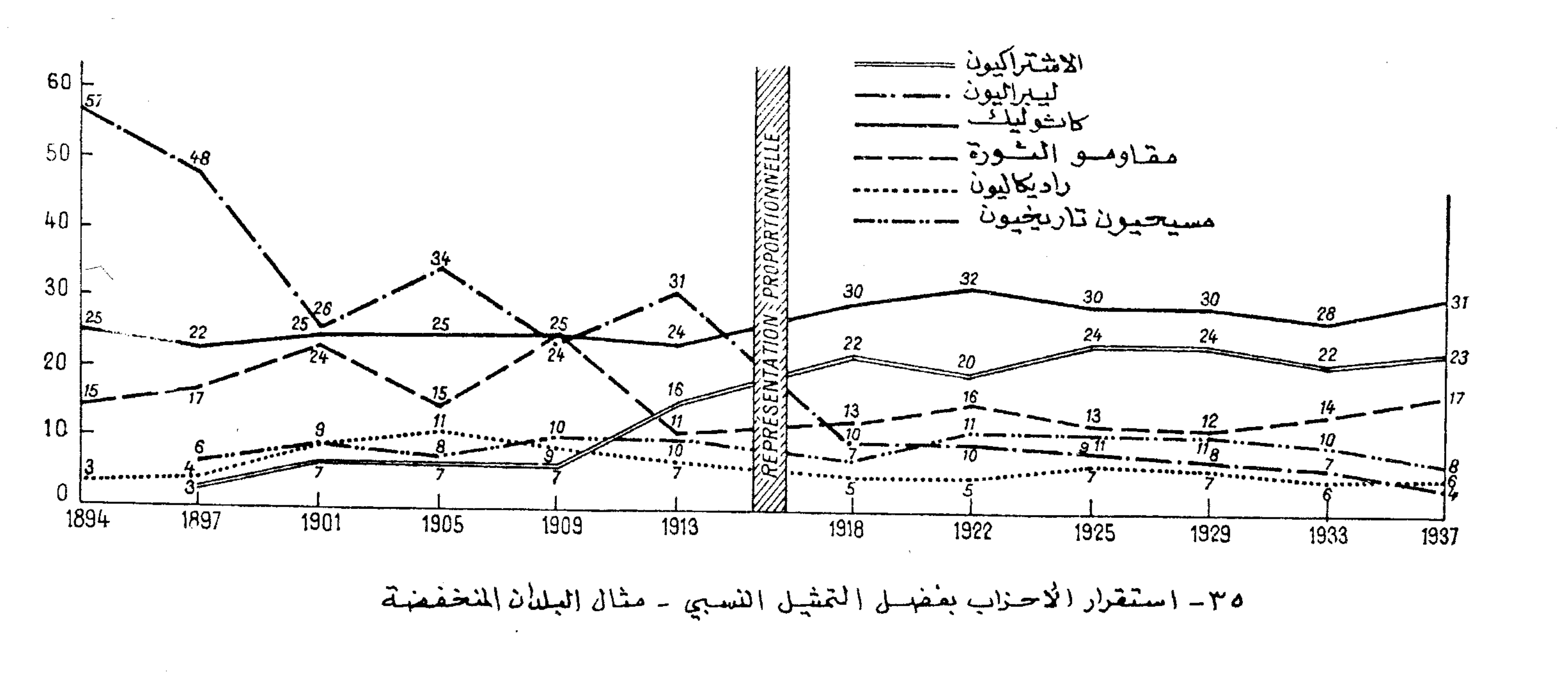
الحال في بريطانيا .

اما الا قتسام المستقر فيتعارض مباشرة مع التناوب . فهذا الاخير يتوافق مع التغيرات الكبرى في احجام الاحزاب ؛ اما ذاك فيتناسب مع جمودها . ويعرف بانعدام التغيرات المهمة بين الاحزاب خلال حقبة طويلة . وهناك عاملان يؤخذان بعين الاعتبار : ضعف اتساع الفروقات بين انتخابين ، وندرة الحركات ذات المدى الطويل . انه لمن الصعب بكل تأكيد ، تحديد معلم واضح لتعريف هذا الضعف . ومع ذلك فالملاحظة توحي بوجوب اعتبار النسب التي لا تتجاوز ٥ في المئة من مجموع المقاعد البرلمانية ، كفروقات ضعيفة وعلى اعتبار النسب المتراوحة بين ٥ بالمئة و ١٠ في المئة كفروقات متوسطة. يمكن الكلام عن اقتسام مستقر ، يجب ان تكون الفروقات المتوسطة ذات صفة محدودة جداً ، وان تبقى الضعيفة هي القاعدة . ثم يجب ايضاً ان لا تظهر هذه الفروقات مهما كانت ضعيفة ، دائماً باتجاه واحد ، والا لحدث تغير عميق ، بطيء ولكنه حقيقي . بكل تأكيد ان الجمود الشامل لن يتحقق ابداً ، ولكن بعض البلدان مرت بمراحل من الاستقرار واضحة جداً . ففي بعض الفترات : تفرض بعض الاسباب التقنية او السياسية « اعادة تصنيف » للاحزاب . فيحل ترتيب جديد للقوى محل الترتيب القديم. ولكن التوازن ينزع الى الاستقرار في ما بعد . وهكذا ادت حرب سنة ١٩٣٩–١٩٤٥ الى اعادة تصنيف الاحزاب في البلدان المستقرة ، كما فعلت حرب سنة ١٩١٤ ثم الاصلاحات الانتخابية في مطلع العصر . وفي ما بين الحربين ، لوحظ الاستقرار بوضوح تام .

فمن سنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٣٩ اظهرت ثلاثة بلدان عن استقرار سياسي كبير تلك هي : البلدان المنخفضة وسويسرا وبلجيكا . ففي البلدان المنخفضة ، ومن انتخاب الى آخر ، لم تتغير مقاعد اي حزب باكثر من ٤ في المئة بالنسبة الى مجموع البرلمان . كما ان هذا التبديل (٤ في المئة) لم يحصل الا مرتين : مرة بالنسبة الى الاشتراكيين سنة ١٩٢٥ (حيث ارتفع عددهم من ٢٠ الى ٢٤) ومرة للمسيحيين–التاريخيين سنة ١٩٢٢ (حيث ارتفع من ٧ الى ١١) . اما التغيرات ٣ بالمئة فليست هي ايضاً كثيرة ، حيث انها لم تتكرر الا خمس مرات . اما التغيرات المتكررة كثيراً فلم تتعد ١ او ٢ في المئة. وليس من الملحوظ ، ايضاً، وجود اي حركة بطيئة ذات مدى طويل، عدا ضعف الحزب الليبرالي ، الذي تدنى عدد مقاعده من عشرة مقاعد سنة ١٩١٨ الى ٤ سنة ١٩٣٧. وهذا لا يمثل الا خسارة قدرها ٦ في المئة من مجموع المقاعد البرلمانية خلال ١٩ عاماً وستة انتخابات . ولكن استقرار سويسرا يبدو اكثر بروزاً. نعم نلاحظ فيها وجود فرق ٥ في المئة (حزب الفلاحين والبورجوازيين بين سنة ١٩٣١ و ١٩٣٥) . ولكنه الوحيد من نوعه . ويبدو تقهقر الفلاحين

والبورجوازيين ، بحجم تقهقر الليبراليين الهولنديين نفسه: خسارة ٦ في المئة من مجموع المقاعد البرلمانية بين سنة ١٩٢٢ و ١٩٣٩ . ثم لا يوجد اي فرق بمعدل ٤ في المئة ، اما فرق ٣ في المئة فيوجد واحد (اشتراكيون بين سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٢) . وفي بلجيكا اثارت الازمة الفلمنكية الفاشستية سنة ١٩٣٦ انتفاضة حادة نوعاً ما، خسرت الحزب الكاثوليكي ١٦ مقعداً (اي اكثر من ٨ في المئة، هذا مع اخذنا بعين الاعتبار تزايد مجموع عدد النواب) واسندت ٢١ مقعداً الى الملكيين ، الذين لم يكن عندهم في السابق اي شيء ، واعطت القوميين الفلامان ٨ مقاعد زيادة (زيادة اكثر من ٤ في المئة) . وباستثناء هذه الازمة يبقى الاستقرار ثابتاً وكبيراً. انما لوحظ فرقان فقط بمعدل ٥ في المئة لدى الاشتراكيين بين سنة ١٩٢١ وسنة ١٩٢٥ . وعند الليبراليين بين سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٣٩ . وحتى في ازمة سنة ١٩٣٦ بلغ الفرق الاعلى فقط ١٠ في المئة من المقاعد (٢١ مقعداً لـ Rexistes من اصل ٢٠٢ مقعد) وهذا ليس بالمعدل الضخم .

ويبدو تأثير النظام الانتخابي اكيداً . فاستقرار البلدان المنخفضة ، وسويسرا وبلجيكا هو نتيجة مباشرة للتمثيل النسبي (المصور رقم ٣٥) . ففي البلدان ذات الديموقراطية العريقة ، يكون الرأي العام مستقراً . ونسب الاصوات المعزوة الى الاحزاب لا تتطور ابداً من انتخاب الى آخر . فاذا كان توزيع المقاعد في البرلمان متناسباً تماماً مع نسبة الاصوات الحاصلة في البلد، فان النظام النسبي يعكس صورة تامة للاستقرار الاساسي . ان « الاصوات العائمة » قليلة جداً لكي تؤدي الى تبدلات محسوسة في قوة الاحزاب . والنظام النسبي بتطبيقه في بلدان مستقرة بطبيعتها ، يخلص الى تجميد التمثيل ، والى تحجيره تماماً تقريباً . وليس تأثير النظام الانتخابي هوالفاعل فقط . وهذا الاثر يظهر لا بفعله بل بعدمه . ان سلبية النظام النسبي هي التي تجعله يسجل التغييرات الضعيفة في الآراء، كما هي في الواقع ، من دون ان تضخمها. ويلعب المزاج الوطني دوراً مهماً في هذا المجال . وانه لمن اللافت للنظر ان تكون البلدان الثلاثة الملحوظة هي بلدان هادئة وادعة ، ومستقرة بطبيعتها . ومن الملاحظ ايضاً ان توزيع الاصوات بين الاحزاب يبدو اكثر استقراراً في سويسرا منه في البلدان المنخفضة ، واقل استقراراً ، بكثير ، في بلجيكا . وتبدو هذه الفروقات متوافقة مع الفروقات في درجة الهدوء والاستقرار الوطني . وحتى في البلد الجديد وغير المستقر كايرلندا مثلا ، قلّما تجاوزت الفروقات من انتخاب الى آخر معدل ١٠ في المئة بين سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٣٩ . وبالرغم من كل شيء فان الدور الموطد للتمثيل النسبي ليس عاماً . فبعض البلدان ، ذات التمثيل النسبي لا يمكن ان تدخل في فئة « التوزيع الثابت » . وبالعكس هناك بلدان ليست نسبية تدخل في هذه الفئة .



٣٥ - استقرار الأحزاب بفضل التمثيل النسبي - مثال البلدان المنخفضة

ومثال البلدان السكندينافية ، وخصوصاً النروج يؤكد النظرية الاولى ، حيث يتوافق التمثيل النسبي مع ظاهرات السيطرة . ومثال فرنسا ينطبق على الحالة الثانية ، حيث تطابق النظام الاكثري ذي الدورتين ، بين الحربين . مع الاستقرار الاكيد الى حد ما .
ان الاستقرار الفرنسي كان بكل تأكيد ، اقل اطلاقاً من سابقاته ؛ ولكنه ظل كبيراً مع ذلك. وانه لمن الصعب قياسه بالدقة نفسها التي تقاس بها حالات الاستقرار الاخرى ، بسبب تموج الاحزاب وعدم وضوحها ، خصوصاً اليمينية منها . اذ ان الراديكاليين والاشتراكيين والشيوعيين وحدهم معروفو المعالم . انما يرى بوضوح مقبول نوعاً ما ، بالرغم من كل شيء ، ان ايّ فارق مهما كان لم يتجاوز ١٠ في المئة من مجموع المقاعد البرلمانية ، من انتخاب الى آخر . والحد الاقصى ، بلغه الشيوعيون سنة ١٩٣٦ ، عندما زاد عدد مقاعدهم ٦٢ مقعداً (من اصل ٦٠٨ مقاعد) ، ثم الراديكاليون ، عندما نقص عددهم ٤٢ مقعداً (اي ٧ في المئة). اما الفوارق الاخرى فقد وصلت بصعوبة الى ٥ في المئة. ولكن المقارنة انحصرت بالانتخابات الثلاثة في ١٩٢٨ و ١٩٣٢ و ١٩٣٦ ، الوحيدة التي جرت في ظل الاقتراع الاكثري ذي الدورتين ، وخلال الحقبة الواقعة بين ١٩١٩–١٩٣٩ . فالدورة الثانية تخفف بكل تأكيد من حدة التغيرات الحاصلة في الاولى . ان عملية التنازل المعقدة التي تفيد تارة احد المتحالفين من مكاسب المتحالف الآخر ، وتارة ثانية الآخر من مكاسب الاول تؤدي الى الحد من اتساع المكاسب والمخاسر لكل منهما . فاذا تخاصم تحالفان كبيران وقويان ، فمن الممكن نظرياً ان تكون هذه التغيرات الفردية وحدها هي التي تتلطف ، وليست التغيرات الكلية التي تشمل الكتلتين علماً بان تفحص نتائج الدورة الاولى يمكن ان يحفز بعض الناخبين المعتدلين على تغيير موقفهم الانتخابي في الدورة الثانية خوفاً من تغيير عنيف جداً . ولكن تماسك هذه التحالفات نادر . ففي الواقع ، تخفف مرونة احزاب الوسط اتساع الفوارق بين الكتل الكبرى المتحالفة . ففي فرنسا مثلا ، تكون هذه الفوارق الشاملة بذاتها ضعيفة نوعاً ما . وبمقدار ما يتيح الغموض في مواقف الاكثريات قياسها (التغيرات) يمكن القول ان اليمين قد تراجع (وان اليسار قد تزايد) بما يعادل ٦ في المئة (دائماً بالنسبة الى مجموع عدد المقاعد البرلمانية) بين سنة ١٩٢٨ و ١٩٣٢ وان اليسار ربح (واليمين قد خسر) تقريباً ١٠ في المئة بين سنة ١٩٣٢ و ١٩٣٦ (١).

---

(١) معدل محسوب على اساس متوسطي قدره ٦٠٠ نائب . يدخل في اليسار : الشيوعيون ، الشيوعيون المرتدون ، الاشتراكيون الراديكاليون – الاشتراكيون ، الاشتراكيون المرتدون والجمهوريون – الاشتراكيون ؛ وكل الاحزاب الاخرى تصنف يمينية . وهذا التوزيع الموجز ، الضروري للحساب ، هو جد تقريبي .

وتقدم لنا احزاب الجمهورية الفرنسية الثالثة ، ليس مثال الاقتسام الثابت ، بل اتجاهاً نحو اليسار ، بطيئاً ولكن منتظماً . اذاً يمكننا الحاقها ايضاً بالنمط الثالث من التطور وهو اليسارية « Sinistrisme » . وقد سبق لنا ان درسنا احد اشكاله وهو نشأة الاحزاب الجديدة ، الى يسار الاحزاب القديمة ، هذه النشأة التي تسبب اتجاه هذه الاحزاب الاخيرة نحو اليمين ، وتؤدي احياناً الى زوال بعضها او الى اندماج بعضها في بعض . واليسارية Sinistrisme يمكن ان ترتدي انماطاً متعددة المظاهر كضعف مجموع الاحزاب اليمينية لمصلحة احزاب اليسار دونما زوال او ولادة احزاب جديدة (فرنسا ، بين ١٩٢٤ و ١٩٣٩)؛ وتماسك التوازن الكلي بين الكتلتين مع تطور داخل كل منها ، فالليبراليون يتزايدون على حساب المحافظين ، والاشتراكيون على حساب الراديكاليين او الشيوعيون على حساب الاشتراكيين (كما كان حال السويد والدانمرك بين الحربين) ؛ او احلال حزب يساري جديد محل حزب يساري قديم ، اكثر حيوية وصلابة (انكلترا) ؛ او تزايد حزب اكثر يسارية على حساب بقية الاحزاب الاخرى (النروج بين الحربين) ... الخ . وهكذا تعتبر اليسارية ، على الصعيد السياسي ، ترجمة للتطور الاجتماعي ، الذي اتاح « للطبقات الجديدة » الوصول الى الحكم ، خلال الحقبة التي تم خلالها تكوين النظام الحديث للاحزاب السياسية ونموه . وتبدو الظاهرة عامة ، عـــدا استثناء مهم هـــو الولايات المتحدة . وسبب هذا الاستثناء يتعلق ، بكل تأكيد ، بضعف اثر السياسة على نمو البلد والحياة اليومية للمواطنين خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . ويتعلق خصوصاً بالكيان الاجتماعي للاتحاد الاميركي الذي لم يعرف ابداً التوزع الى طبقات كما هو الحال في اوروبا .

وسنعنى بالتمييز بين اليسارية الفعلية واليسارية الظاهرة . ولكي نكون نظرة حقة عن الحركة اليسارية في فرنسا ، مثلاً ، لا يكفي ان نعدد اصوات الاحزاب ، في حقب مختلفة ، متتابعة ، وان نحدد مكاسب اليسار وخسائر اليمين . يجب ان نحسب حساباً لضعف حيوية الاحزاب اليسارية الاساسي . ضعف يجعلها ، تدريجاً ، تميل نحو اليمين كلما كبرت وشاخت . « فالجمهوري» من سنة ١٨٧٥ يصوت « راديكالي » سنة ١٩٠١ ، واشتراكي سنة ١٩٣٢ وشيوعي سنة ١٩٤٥ . وهذا التطور ، الى حد ما ، يتوافق مع تقدم « جمهوري » ١٨٧٥ نحو اليسار ، ويتوافق ، بمقياس آخر ، مع تقهقر اليسار نحو « الجمهوري» سنة ١٨٧٥. وفي ظل الجمهورية الثالثة ، مال الفرنسيون نحو اليسار ، بكل تأكيد . ولكن اليسار « مال » ايضاً نحو الفرنسيين. لقد سار كل من الفريقين نصف الشوط . ان سير القطار المجاور نحو الشمال ، يخيل للناظر المسافر في قطار واقف في المحطة ، انه يتجه نحو الجنوب. والملاحظة

تبقى اكثر قيمة على الصعيد السياسي منها على الصعيد الاجتماعي. ان الافكار اليسارية تخبو عندما تشيخ؛ ولكن تصاعد الطبقات الدنيا يبقى. وفي المقابل، قد يحصل ان تكون اليسارية الحقة اقوى من اليسارية الظاهرة . وفي الخارج لا يلاحظ اي « اتجاه » نحو اليسار في الولايات المتحدة . فالاحزاب القديمة تبقى في مكانها ؛ وفي الداخل ، يتطور الحزب الديموقراطي ببطء نحو التقدمية النسبية . ولكن ذلك لا يظهر ابداً في حجم الاحزاب ، التي ندرسها هنا . ان القضية تتعلق بمسألة العلاقات بين تزاحم الاحزاب واختلافات الرأي العام الحقة .

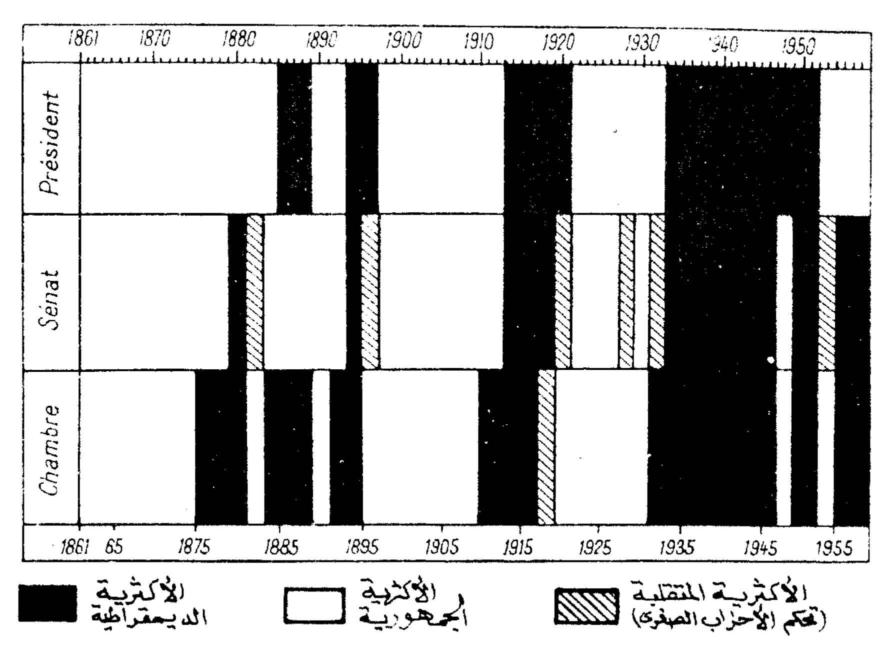
ويمكن ان نأخذ مثالا ، ايضاً ، من وضع الاحزاب الفرنسية في ظل الجمهورية الثالثة عن النمط الثالث للتطور . فالحزب الراديكالي يظهر فيها ، نزعة واضحة نحو السيطرة . وهذه السيطرة تستحق التفاتة خاصة . وقد اثبت فرنسوا برو في الاقتصاد السياسي ، اهمية ظاهرات السيطرة . عندما وصف الامم المسيطرة ، والمؤسسات المسيطرة . وتاريخ الافكار يوحي بفكرة « العقيدة المسيطرة » . ففي كل حقبة من الزمن ، كانت عقيدة ما ، الاطار العقلي الاساسي ، والهيكل العام للفكر ، لدرجة ان اخصام هذا الفكر لم يقدروا على انتقاده او تحطيمه الا باستعمال اساليبه التحليلية . هكذا كانت المسيحية في القرون الوسطى ، والليبرالية في القرن التاسع عشر . عندما كون ماركس نظريته ، استخدم حججاً مأخوذة عن الليبرالية ، فحاربها بسلاحها او منطقها . انه آخر الليبراليين . واليوم تنزع الماركسية الى ان تكون في وضع العقيدة المسيطرة . واذاً لا يمكن محاربتها الا في اطار ديالكتيكها بالذات . وامثال هذه الظاهرات توجد احياناً في مجال تطور الاحزاب : فكل البلدان لا تعرف « حزباً مسيطراً » ، ولكن وجود هذا الحزب يبدو واضحاً في البعض منها . فلا التباس ابداً بين حزب مسيطر وحزب اكثري او ذي طابع اكثري لأن الحزب يكون اكثرياً عندما يمتلك لوحده اكثر من نصف المقاعد البرلمانية . فاذا كان التركيب السياسي على شكل يتيح لحزب ما ان يكون على هذا الوضع ، عن طريق سير المؤسسات سيراً طبيعياً ، يقال عندها انه ذو طابع اكثري (اي سائر نحو الاكثرية) . ومفهوم الحزب المسيطر لا يتمشى مع هذه المفاهيم السابقة . فالحزب قد يصبح مسيطراً بالرغم من عدم كونه اكثرياً اطلاقاً وبالرغم من عدم قدرته ان يكون كذلك في المستقبل ، الا بمعجزة . ذلك هو حال الحزب الراديكالي في الجمهورية الثالثة. ففي ظل النظام الثنائي ، حيث الحزبان ذوا طابع اكثري ، وحيث يستولي احدهما ، حكماً على الاكثرية ، لا يمكن ان نجد حزباً مسيطراً .

فما هو اذاً الحزب المسيطر ؟ — اولا انه حزب اكبر من الاحزاب الاخرى ، يأتي في طليعة الجميع ، ويسبق اخصامه بوضوح خلال فترة من الزمن . علماً بان

هذا التفوق في الحجم يقدر بشكل عام، وخلال كل الحقبة المدروسة. والحزب المسيطر يمكن ان يُسبق مرة او اخرى، وبصورة استثنائية، من دون ان يخسر هذه الصفة، على الاقل في ظل النظام الثنائي . ففي هذا النظام يعتبر الحزب مسيطراً عندما يحتفظ بالاكثرية طيلة فترة طويلة من التطور السياسي . ومن الممكن ان يخسرها بصورة استثنائية في انتخابات معينة ، بسبب تضخم حركات الرأي العام ، التي يسببها الاقتراع الاكثري ، مع محافظة هذا الحزب على مركزه المتفوق بشكل عام . اما في النظام التعددي المرتكز على التمثيل النسبي ، او على نظام الدورتين، فان هذا الانقلاب يعني عموماً نهاية السيطرة. وليس كل حزب ، وان كان اكبر من الاحزاب الاخرى. خلال فترة من الزمن ، بالضرورة حزباً مسيطراً . فهناك عناصر اجتماعية تضاف الى هذا العامل المادي . فالحزب يعتبر مسيطراً عندما يطبع زمنه بطابعه . اي عندما تكون عقائده ، وافكاره واساليبه ، ومسلكه الى حد ما هي كلها المسيطرة على عصره . فيقال « الجمهورية الراديكالية » في حين ان الكثيرين من الفرنسيين والجمهوريين لم يكونوا راديكاليين . الا ان الحزب الراديكالي كان في الواقع تجسيداً للجمهورية الثالثة ، في فترة من الزمن من تاريخها . فهل طبع العصر بصورته ، وهل جعله عصره؟ . السؤال لا يحتمل اي جواب. ولكن التجسيد ليس مشكوكاً فيه . كذلك اليوم تتمثل البلدان السكندينافية باحزابها الاشتراكية ، كما كانت انكلترا تتمثل بالحزب الليبرالي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، كما يُهدف اليوم الى تمثيلها بالحزب العمالي . ان السيطرة هي ظاهرة تأثير اكثر مما هي مسألة حجم، وكذلك هي مسألة اعتقاد . فالحزب المسيطر هو الذي يعتقد الرأي العام انه كذلك . ويمكن ان نقرب هذا المعتقد من المعتقد الذي يعرف الشرعية عند الحكام . فالمعتقدان مختلفان ولكنهما متقاربان . فحتى اخصام الحزب المسيطر ، وحتى المواطنون الذين يرفضون الاقتراع له ، يعترفون له بتفوقه وبتأثيره . انهم يأسفون لسيطرته ولكنهم يقرون له بها .

وفي الاساس لا تشكل السيطرة نمطاً مستقلا في تطور الاحزاب ، بل هي اسلوب يمكن ان ترتديه كل الانماط . فالسيطرة قد تتوافق مع التناوب ومع الاستقرار ومع اليسارية مع تشويه قليل لاصالة هيئتها الاولية . انها في النظم الثنائية، تؤخر حركة التذبذب . فبدلاً من التناوب في كل انتخاب متتابع ، يصبح التناوب خلال حقب اطول، يستمر خلالها الاستقرار النسبي. وفي الواقع يبدو هذا التناوب البطيء اكثر وقوعاً من حدوث التغيرات في الاكثرية عند كل انتخاب بالرغم من الرأي الشائع . ففي القرن التاسع عشر مثلا عرفت انكلترا سيطرة شبه مستمرة لحزب « توري » حتى سنة ١٨٣٢ ؛ ثم سيطر حزب « الويغ » حتى سنة ١٨٨٦

باستمرار قُطع اثناءها ثلاث مرات فقط (اي ما يعادل ١٨ سنة من اصل ٥٤ سنة).
وفي الولايات المتحدة يمكن اعتبار الجمهوريين حزباً مسيطراً، منذ انتخاب لنكولن حتى روزفلت. فخلال حقبة ٧٢ سنة (١٨٦١–١٩٣٣) لم ينل الحزب الديموقراطي الرئاسة الا خلال ١٦ سنة، كما لم ينل اكثرية مجلس الشيوخ الا طيلة ١٠ سنوات، واكثرية مجلس النواب الا ٢٢سنة. ولم يجمع الحزب الديموقراطي بين الرئاسة والاكثرية في المجلسين الا خلال ست سنوات فقط (١٨٩٣–١٨٩٥) و (١٩١٣–١٩١٧)، في حين جمعها الجمهوريون خلال ٣٨ سنة. واذاً فسيطرة الحزب الجمهوري كانت مطلقة من ١٨٦١ الى ١٨٧٥، ومن ١٨٩٧ الى ١٩١١ ومن ١٩٢١ الى ١٩٣٣.
وفي خلال الفترة ١٨٧٥–١٨٩٧ وقع التناوب النسبي (باستثناء فترة الحرب ١٩١٤ وفترة حكم ولسون). ومنذ ١٩٣٣، دخلت اميركا في مرحلة سيطرة الحزب الديموقراطي. فاحتفظ بالرئاسة دون انقطاع، ولم يخسر الاكثرية في مجلس الشيوخ ومجلس النواب الا لفترة وجيزة (سنتان) (١٩٤٧–١٩٤٩). ولم تغير رئاسة ايزنهاور ذات الطابع الشخصي شيئاً من هذه الصورة الاساسية (المصور رقم ٣٦).
وفي بلجيكا سيطر الحزب الليبرالي من ١٨٤٨ الى ١٨٧٠، مع انقطاع لفترة سنتين فقط (١٨٥٥–١٨٥٧). وابتداء من سنة ١٨٨٤، استقرت سيطرة الكاثوليك، واستمرت حتى سنة ١٩١٤، بالرغم من اقرار الاقتراع العام الشامل والتمثيل النسبي (المصور رقم ٣٤).
وفي فرنسا، بدأت سيطرة الحزب الراديكالي حوالي سنة ١٩٠٥، ولم تتوقف حتى سنة ١٩٤٠، مارس خلالها الجناح الايمن من الراديكاليين تأثيراً على الحكومات المحافظة، حتى في وقت الكتلة الوطنية. وقد ساهمت هذه السيطرة في تقوية الاستقرار العام الذي سبق وصفه. ويمكن ذكر الشيء نفسه عن سيطرة الحزب الراديكالي، في سويسرا، منذ ١٨٧٤، الذي لم يخسر الاكثرية الا سنة ١٩١٩.
واخيراً في البلدان السكندينافية ادى سير الحزب الاشتراكي نحو موقف السيطرة الى زحف عام نحو اليسار، والى توافق مع اليسارية Sinistrisme. وفي النروج، كانت هذه الحركة المزدوجة واضحة. فمنذ سنة ١٩٢٧ خسرت كل الاحزاب الاخرى من مقاعدها لمصلحة الحزب الاشتراكي الوحيد، الذي استقطب اصواتاً آتية من الوسط ومن اليمين. ومنذ سنة ١٩٣٠، ما زال تصاعده مستمراً حتى نال الاكثرية المطلقة سنة ١٩٤٥ واحتفظ بها في سنة ١٩٤٩. وفي السويد والدانمرك، بدا التطور اقل وضوحاً. فاليسارية ارتدت فيهما اشكالاً مختلفة: تنامي الزراعيين على حساب المحافظين، والاشتراكيين على حساب الراديكاليين. وبوجه عام المجموعة الثانية بالنسبة الى المجموعة الاولى في السويد حتى سنة ١٩٤٤.



٣٦ـ سيطرة ثم تناوب في الولايات المتحدة

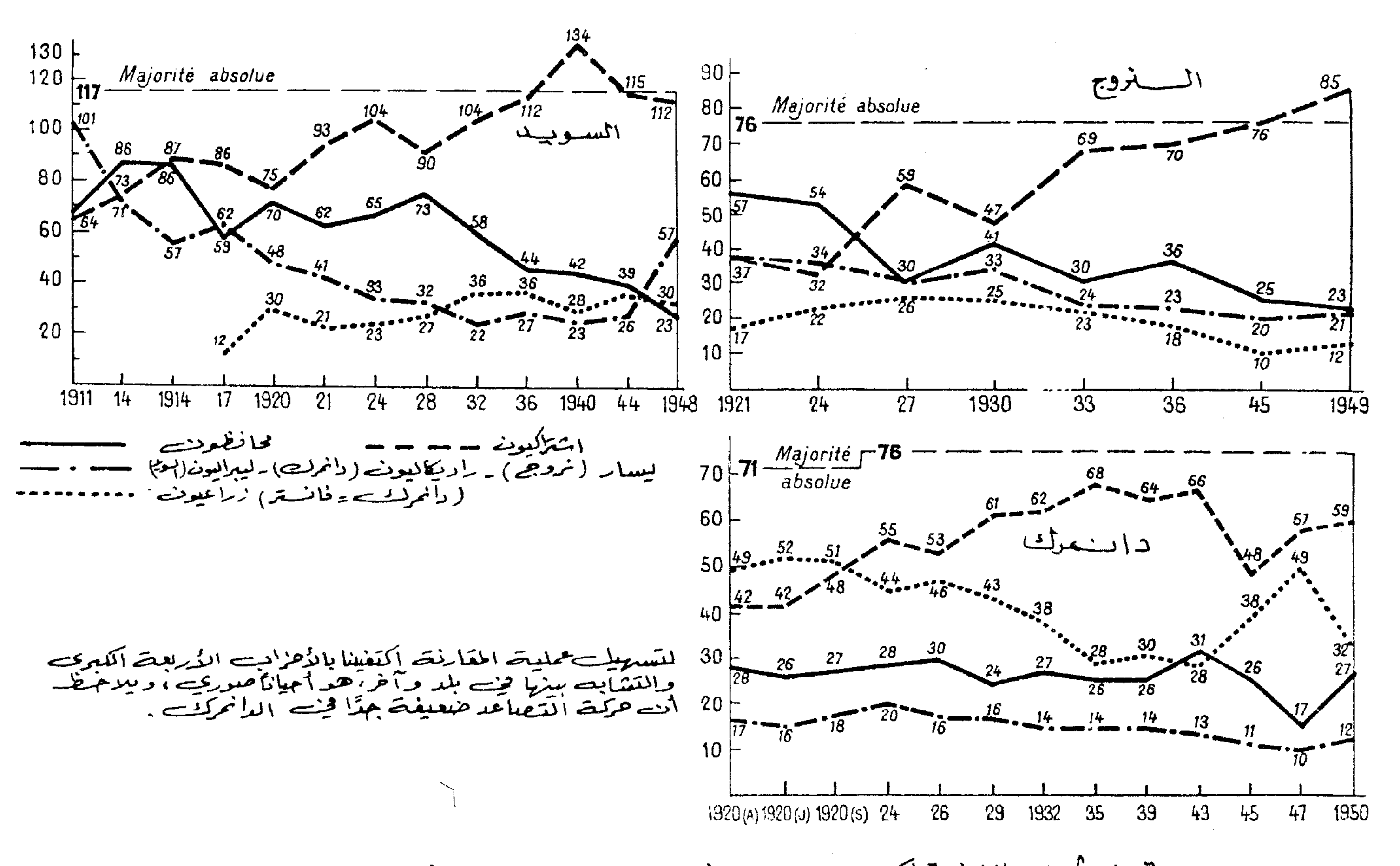
وفي الدانمرك لوحظ استقرار المحافظين . كما لوحظ تقهقر في اليسار الزراعي والراديكاليين وتصاعد في الاشتراكيين. كما كانت السيطرة فيهما اقل بروزاً . ففي السويد . لم يحصل الاشتراكيون ــ الديموقراطيون على الاكثرية الا مرة واحدة سنة ١٩٤٤. وفي الدانمرك . لم يحصلوا عليها ابداً . وفي كلا البلدين. غيرت انتخابات ما بعد الحرب ميزان القوى (يقظة اليسار الدانمركي . والليبراليين السويديين) واضعفت الحزب الاشتراكي (المصور رقم ٣٧) .

ان السيطرة ان توافقت مع التناوب. او التوزيع او اليسارية. فهي تبقى ذات اثر استقراري اكيد . انها تبطىء وتيرة حركة الذبذبة وتخفف من حدة الانزلاق نحو اليسار . لان الحزب المسيطر يتخذ موقفاً مماثلاً لموقف الاحزاب ذات الطابع الاكثري . فممارسة السلطة الحكومية بشكل مستمر تخفف من غوغائيته ومن حاجته للتجديد . وعندما يصبح حزب يساري مسيطراً . تخف حدة ارادته الثورية . وتتقوى يساريته ظاهرياً . ولكن اليسارية الفعلية تضعف . ان السيطرة « تبوخ » الحياة السياسية بقدر ما تجمدها في آن معاً . ان الحزب المسيطر ، يستهلك بالحكم ، فيفقد قوته. انه يتحجر . ويمكن ، بعد الرجوع الى تحليل هاتشك ، القول ان كل سيطرة تحمل في طياتها عناصر تدميرها . انما ، مع ذلك ، يبقى ان السيطرة

لها مفاعيل حسنة . خصوصاً في النظام التعددي . فهي تتيح تشكيل اكثرية متينة نسبياً ، حول الحزب المسيطر ، سواء حصل عليها بمفرده . وهذا استثنائي ، او شكل نواة تحالف ، او كون حكومة اقلية منسجمة يدعمها الحلفاء . وبهذا الصدد تبدو جديرة بالدرس ادوار الحزب الراديكالي في ظل الجمهورية الثالثة الفرنسية والاحزاب الاشتراكية السكندينافية الحالية، بالرغم من اختلافها نظراً الى أن الحزب الراديكالي مركزه الوسط والاحزاب الاشتراكية مركزها اليسار . ويبدو خصوصاً ان صفة الحزب المسيطر ، تتيح وحدها تكوين وزارة اقلية مستمرة ، لا تكون مجرد وزارة عمل فحسب. وهذا الاجراء يحصل الى حد ما في اسكندينافيا .

التطور العادي والتقلبات المفاجئة : ان الانماط التي عرفنا بها تهتم بمجموع نظام الاحزاب ، خلال حقبة ما . ولكن الملاحظة التاريخية تظهر احياناً تغيرات مفاجئة في التوازن . فالانتقال من حقبة الى اخرى يرتدي مظهر الانشقاق وليس التطور . وهذا البتر هو احياناً نتيجة حدث سياسي داخلي او خارجي . فنهاية السيطرة الجمهورية وبداية السيطرة الديموقراطية في الولايات المتحدة سنة ١٩٣٣ هما نتيجة الازمة الكبرى ، ونتيجة «اقتصاد سياسي اميركي جديد» . ان اعادة تصنيف الاحزاب السياسية في بلجيكا عقب حرب سنة ١٩١٤ ادى الى نهايـــة السيطرة الكاثوليكية والى صعود الحزب الاشتراكي . وفي الغالب تكون الانشقاقات الكبرى في نظام الاحزاب نتيجة اصلاحات انتخابية ، او تغيرات في التكتيكات الحزبية . وهكذا ادى انقلاب الاحلاف في البلدان المنخفضة ، سنة ١٨٦٨ ، الى القضاء على الاستقرار النسبي السابق ، والى اتجاه نحو سيطرة الحزب الليبرالي . ووضع قانون انتخاب سنة ١٨٩٦ حداً نهائياً لهذه السيطرة وادخل توازناً جديداً ، قضى عليه نظام التمثيل النسبي سنة ١٩١٨ . وقد غير هذا النظام في كل بلد تبناه وطبقه ، في احجام الاحزاب جميعاً . ففي سويسرا وبلجيكا والبلدان السكندينافية وفرنسا ترتدي الخطوط البيانية ، الدالة على الحجم البرلماني للاحزاب ، في كل انتخاب متتابع ، اشكالا مختلفة تماماً قبل تطبيق النظام النسبي وبعده. وتأثير النظام الانتخابي ، ضخم في هذا المجال . ولا تتعلق قوة الاحزاب المختلفة بالرأي العام فقط ، بل ايضاً بتكنيك التعبير عن هذا الرأي. وسنقيس في ما بعد الآثار الاساسية لهذا الحدث، على طبيعة النظام السياسي .

فالى جانب هذه التقلبات الشاملة في نظام الاحزاب ، هذه التقلبات التي من شأنها ابدال نمط للتطور بآخر، توجد انشقاقات خاصة ، تتعلق بحزب واحد . دونما تغيير للنمط العام للتطور. وليست القضية قضية تغير في الحقبة. المهم هو الانقلاب



٣٢ـ اتجاه الحزب الإشتراكي نحو السيطرة في سكنديناڤيا

المفاجيء الذي يصيب حزباً ما خلال هذه الحقبة. ومثاله تصاعد الحزب الوطني الاشتراكي السريع في المانيا ، ابتداء من سنة ١٩٣٦ ، ثم اندفاع الحركة الملكية العنيف في بلجيكا سنة ١٩٣٦ ، ثم ضمورها المفاجيء ايضاً. لم يتدخل هنا اي تغيير انتخابي يحور في الرأي العام . الرأي هو ذاته الذي يتحرك . ويبدو كأنما مسته غضبة مندفعة وعنيفة ، او هزة عاطفية . وفي المعتاد تكون هذه الدفعات العاطفية وهذه الغضبات من فعل اقلية ضعيفة . وهي تدل على زعزعات خفيفة في الاحزاب الكبرى ، مع حدوث انتصارات عارضة للاحزاب الصغرى في الوقت ذاته . واحياناً تنتشر هذه الدفعات المزاجية فجأة وكأنها الوباء. ولكن هذه التقلبات الاستثنائية في الرأي تظهر بشكل مختلف جداً في حجم الاحزاب . وفعل النظام الانتخابي هنا مرجح : فهو يتداخل مع اثره على هذا او ذاك من انماط التطور . وهناك ظاهرة اساسية تستوجب الاشارة : ان تأثير النظام الانتخابي يختلف تماماً تبعاً لشكل تبدل الرأي فيما اذا كان طبيعياً او استثنائياً مفاجئاً . فاذا عنينا بحساسية النظام الانتخابي قابليته وقدرته على اظهار التبدلات في الرأي العام ، بشكل تبدلات في احجام الاحزاب السياسية ، نلاحظ ان الحساسية تجاه التبدلات العادية ، في الرأي ، والحساسية تجاه التحركات العاطفية لا تتطابقان . فاسلوب الاقتراع يمكن ان يكون غير حساس (متجاوب) مع الاولى ومتجاوباً جداً مع الثانية . في مثل هذه الحالة ، يخلق في آن معاً ، نزعة الى التقسيم المستقر ونزعة نحو الانقلابات المفاجئة والمتعددة . وبالعكس ، يمكن لنظام آخر ان يدفع الى التناوب والى التفاوت بفعل تضخيم التبدلات العادية في الآراء ، وفي آن معاً تخفف تماماً من حدة التبدلات العنيفة ، وتمارس اثراً استقرارياً اكيداً . اذاً فالتحليل المنظم لحساسية مختلف الانظمة الانتخابية تجاه تغيرات الرأي العام ، ضروري لفهم تطور احجام الاحزاب السياسية .

هذه الحساسية يمكن ان نوجزها بالصور الثلاث التالية : ١ً — يكون التمثيل النسبي غير متجاوب مع تطور الآراء العادي ومتجاوباً جداً مع التغيرات المفاجئة ، حتى ولو كانت موقتة او ضعيفة . ٢ً — يكون الاقتراع الاكثري ، ذو الدورة الواحدة متجاوباً جداً مع التطور العادي ولكنه غير متجاوب مع التقلبات المفاجئة ما لم تكن قوية ومستمرة . ٣ً — يكون الاقتراع الاكثري ذو الدورتين نسبياً قليل التجاوب ، سواء تجاه تطور الآراء العادي او تجاه تقلباتها المفاجئة . وكما هو الحال دائماً ، تصور هذه الصيغ formules ، نزعات عامة اساسية ، يمكن ان تتغير تغييراً عميقاً بفعل عوامل اخرى . واذاً فهي تتضمن شواذات كثيرة .

لقد سبق لنا ان اوضحنا الصفة الاستقرارية للنظام النسبي ، تجاه التبدلات

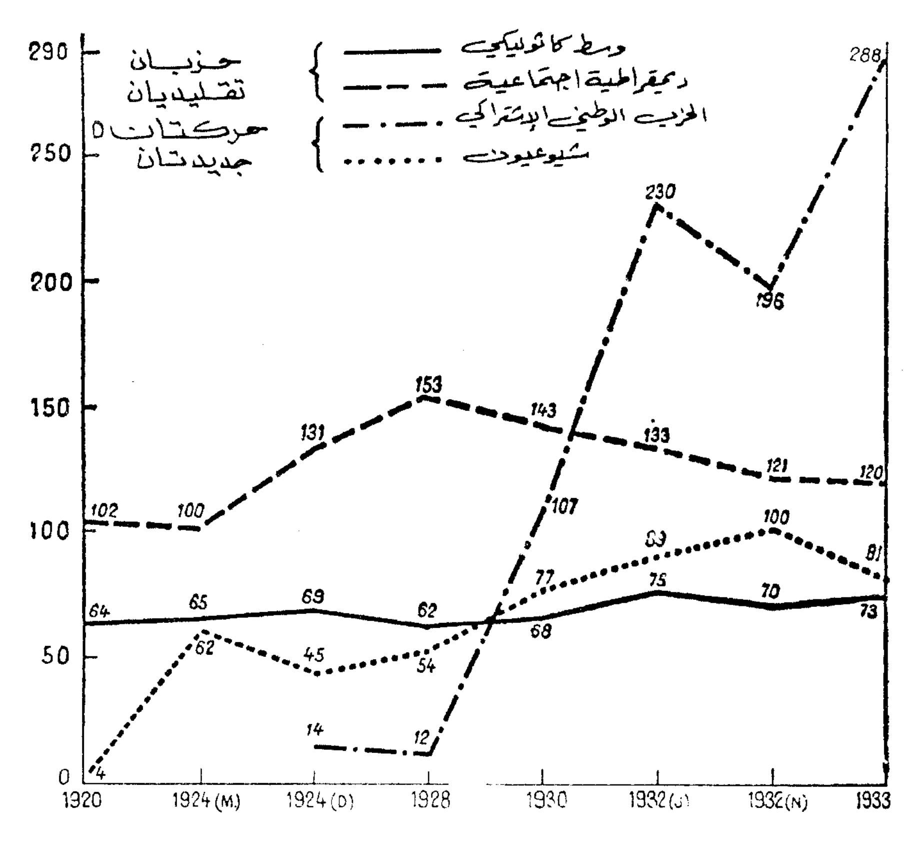
العادية في الرأي العام . فالحركات العادية للرأي العام تبقى بطبيعتها ضعيفة جداً . فلا تبرزها الا الوسائل التي تضخم حجمها . وهذه الوسائل تشبه آلات قياس الهزات التي تشعرنا بتموجات القشرة الارضية التي لا تدركها حواسنا. وبترجمة توزيع الاصوات الى توزيع مقاعد، ترجمة صحيحة، دونما تضخيم لتغيراتها، ينتهي نظام التمثيل النسبي الى تحجير وضع الاحزاب . الا ان تبلد النظام النسبي تجاه التقلبات العادية في الرأي العام ، لا يستدعي بالضرورة التوزيع المستقر والجمود المطلق . فالنظام النسبي يمكن ان يتوافق ايضاً مع ظاهرات السيطرة . ان انتقال الاصوات البسيط في كل انتخاب ، اذا تم دائماً باتجاه واحد ، ينتهي الى خلق حركات واسعة جداً ، بشرط ان يكون طويلا ومنتظماً . ان النزعة التصاعدية في الاحزاب الاشتراكية السكندينافية ،منذ سنة ١٩١٩ ،تعتبر نموذجية بهذا الصدد.وانه لمن الصعب القول ما اذا كان الاقتراع هو الذي ضخم او حد من هذا التصاعد.انما يبدوان هذا الاقتراع قد حد من التطور من جهة ،وذلك بتأخير اللحظة التي حصل فيها العمال السكندينافيون على الاكثرية المطلقة.اذ كان بامكانهم الوصول الى ذلك بسرعة اكبر في السويد وفي النروج ، عن طريق الاقتراع الاكثري ذي الدورة الواحدة.وكان بامكانهم بلوغها في الدانمرك ، عن نفس الطريق ، في حين انهم لم يصلوا اليها ابداً في ظل نظام التمثيل النسبي . ومن جهة اخرى ، يمكن ان يظن ان طريقة الاقتراع تقوي هذه السيطرة ، بفضل اضعاف الاحزاب الاخرى بصورة مستمرة ، إضعافاً كان يمكن ان يكون اقل ضخامة في ظل النظام الاكثري . وهكذا يتبين انه يجب تخفيف حدة الصيغ والتعابير السابقة في ما يتعلق بصفة الاستقرار المنسوبة الى التمثيل النسبي. ففي المدى الطويل ، يمكن لهذا النظام ان يضخم حركات الرأي العام العادية ، بدلاً من ان يخفف من حدتها . ولكنه يحد منها ايضاً ، سواء في مرحلتها التصاعدية ، ام في سقوطها .

وبصدد التقلبات المفاجئة تكون حساسية التمثيل النسبي بالغة ، سواء كانت الاندفاعات عاطفية عابرة ام تيارات عميقة ودائمة . وهذا تناقض غريب مع تبلدها تجاه التغيرات العادية . ومع ذلك فالعملية نفسها تفسر الظاهرتين، اذ انها تنشأ من جراء الصفة « السلبية » للتمثيل النسبي . انها تسجل التغييرات الحاصلة في الجسم الانتخابي ، دونما مبالغة او تخفيف . من هنا عدم حساسيته تجاه التغييرات العادية ، الضعيفة بطبيعتها (ان استقرار التمثيل النسبي يعكس اذاً الاستقرار الطبيعي في الرأي العام) . وفي الوقت ذاته، حساسيته البالغة تجاه الحركات المفاجئة التي تجعلها صفتها العاطفية ، قوية على وجه العموم . فبلجيكا حيث تغيّر عدد مقاعد الاحزاب التقليدية الكبرى تغيراً قليلاً جداً بين سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٣٩ ، تقدم المثال الصارخ

على حساسية النظام النسبي تجاه الهزات العارضة . انتصار الملكيـــة الساحق سنة ١٩٣٦ ، حيث حصلت على ٢١ مقعداً من اصل ٢٠٢ (في حين لم يكن لها اي مقعد سنة ١٩٣٢) ، ثم تلاشيها العنيف سنة ١٩٣٩ (٤ مقاعد) . وفي فرنسا هناك مثلان ملحوظان ، اندفاع R.P.F سنة ١٩٥١ ، ثم الحماس البوجادي سنة ١٩٥٦. اوليس من المفيد ملاحظة كون الحرارة الفاشستية، التي تفشت في كل اوروبا في الثلاثينات ، لم تبرز على الصعيد الانتخابي الا في ديموقراطيات اوروبا الشمالية الهادئة (بلجيكا ، البلدان المنخفضة والامم السكندينافية) حيث بدت قوتها اضعف مما كانت عليه في فرنسا؟. ففي اوروبا الشمالية كان النظام النسبي سائداً بينما ساد هنا النظام الاكثري.وكذلك، لم يؤد، نمو الشيوعية، عقبالتحرير (تحرير فرنسا من النازية) الى نموالحزب نمواً كبيراً الا فيبلدان اوروبا القارية التي تطبق نظام التمثيل النسبي ، وليس في البلدان الانكلوسكسونية ذات النظام الاكثري . صحيح ان الاولى فقط ، ما عدا السويد ، خضعت للاحتلال الالماني ، هي التي ساعدت على نمو الشيوعية بفعل عصابات المتشردين (maquis) والمقاومة السرية. وبالرغم من كل شيء ، فان الحزب الشيوعي كان بامكانه ان يكون له اكثر من نائبين في انكلترا في انتخابات سنة ١٩٤٥ لو ان النظام النسبي كان مطبقاً فيها . واذا اعتبرت التقلبات المفاجئة ذات الصفة الاكثر عمقاً واستمراراً فان النتائج ستكون ايضاً مقنعة . فبين سنة ١٩١٩ و ١٩٣٣ ساعد النظام النسبي على نمو الشيوعية في المانيا في حين حد من هذا النمو النظام الاكثري في فرنسا . ومن المحتمل ان تصاعد النازية كان يمكن ان يكون ابطأ في المانيا وادنى اهمية لو ان النظام الاكثري ظل مستمراً فيها . فتبلد الامبراطورية النسبي تجاه التغييرات المفاجئة يتناقض تماماً مع الحساسية البالغة لجمهورية ويمار (المصور رقم ٣٨) . ويعتبر ايضاً ذا دلالة نمو الحركة الجمهورية الشعبية M.R.P. في فرنسا في سنة ١٩٤٥–١٩٤٦. ففي ظل نظام اكثري ، ما كان لهذا النمو ان يبلغ درجة مماثلة .

والتفريق بين التغييرات العارضة والتغييرات العميقة ، هو صعب للغاية. خصوصاً ان التمثيل النسبي يعمل على تحويل التغييرات العارضة الى تغييرات دائمة ، اذا كانت لها الضخامة الكافية . ومثال الحزب الشيوعي الفرنسي لسنة ١٩٤٥–١٩٥١ يستحق تحليلا خاصاً، بهذا الشأن. ففي صعوده العنيف من ١٥ في المئة من كامل الجسم الانتخابي سنة ١٩٣٦ (في حين ان هذه الانتخابات كانت بالنسبة اليه فوزاً باهراً ؛ اذ انه في سنة ١٩٣٨ او سنة ١٩٣٩ ما كان ليحصل على هذه النسبة) الى ٢٥ فيالمئة سنة ١٩٤٥ ثم الى اكثر من ٢٨ في المئة سنة ١٩٤٦ يمكن التمييز بين عنصرين : عنصر دائم ، يتوافق مع التطور الحقيقي والعميق للرأي العام ، والعنصر

الآخر عارض تماماً ويتوافق مع ظروف التحرير . فالعمل في المقاومة ، وذكرى الضحايا ، والدعاية الوطنية ، وضمانة الجنرال ديغول ، والمراكز المكتسبة عن طريق العنف ، والتأثير الحكومي ، كل هذه العناصر قد لعبت بدون شك دوراً اساسياً في فوز الشيوعيين سنة ١٩٤٥–١٩٤٦ . فقد اشرنا الى ان المقاطعات الانتخابية



٣٨- استقرار التمثيل النسبي تجاه الأحزاب التقليدية
عدم استقرار تجاه الحركات الجديدة
(مثال المانيا ١٩٢٠ - ١٩٣٣)

التي كان تأثيرها اكثر بروزاً تتوافق تماماً مع خريطة الادغال. وبالعكس يُجهل تماماً ان افراد الحزب لم يكونوا ابداً اكثر عدداً ، في نهاية سنة ١٩٤٤ (اربعة اشهر بعد التحرير) منهم قبل الحرب . فالنمو الكبير حدث سنة ١٩٤٥ وابتدأ

الانحدار بعد سنة ١٩٤٧ ، عقب ذهاب الحكومة . وما بين سنة ١٩٤٦ و ١٩٤٩ فقد الحزب ما يقارب ٢٥ في المئة من المنتسبين اليه. فهذا الضمور العنيف في تأثير الشيوعيين الانتخابي لم يكن يبدو ممكناً . فنمو الحزب الهائل سنة ١٩٤٥–١٩٤٦ دفع بالاشتراكيين ، بالضرورة، الى اليمين حيث حاولوا التفتيش بين الطبقات الوسطى عن الناخبين العمال الذين تركوهم لمصلحة الشيوعية. وقد اثر هذا التطور في بنية الحزب على سياسته . وقد اجبرت عزلة الشيوعيين ، من جهة ثانية « الفرع الفرنسي العالمي للعمال » (S.F.I.O.) على مساندة حكومات من الوسط ، الامر الذي زاد في هذا الاتجاه . فالكثير من الناخبين ، الذين انضموا الى الحزب الشيوعي سنة ١٩٤٥ بسبب الاحداث ظلوا امناء له سنة ١٩٥١ بسبب عدم استطاعتهم اعطاء اصواتهم الى حزب آخر يبدو لهم قادراً على الدفاع عن مصالحهم . فحساسية التمثيل النسبي تجاه التغيرات المفاجئة المهمة تبدو اذاً واضحة باتجاه واحد . فهي تشجع المد ، ولكنها تنزع بعد ذلك الى تجميده ثم الى الحد من الجزر (التراجع). فهي اذاً تحجر اهواء عابرة ، شرط ان تكون هذه الاهواء بدرجة من العنف كافية .

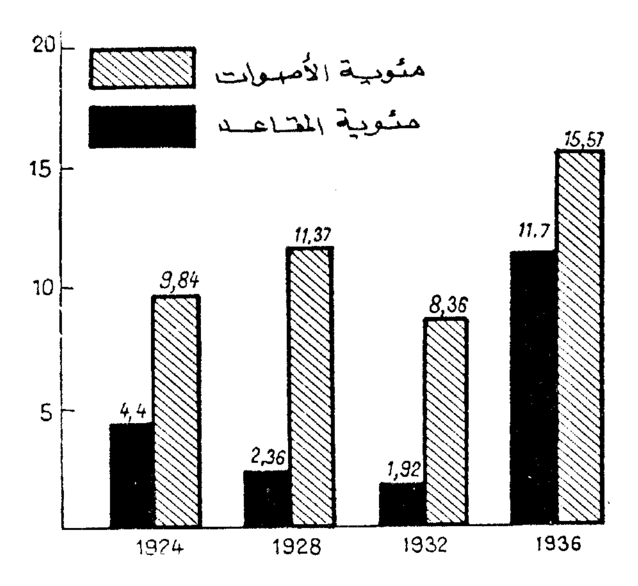
ولكن الاقتراع الاكثري ذا الدورتين لا يتيح مثل هذا التحجير لانه يمنع الحركات العاطفية ، والتنقلات المفاجئة من ان تظهر ، ويلعب تقريباً دوراً مماثلا تجاه التغيرات العادية في الرأي العام، من دون ان يبلغ درجة عدم حساسية التمثيل النسبي. ويبدو المثال الفرنسي واضحاً من وجهة النظر هذه . فمن دراسة كل انتخاب يلاحظ ان الدورة الثانية كانت تخفف من حدة التغيرات في الرأي ، التي تجلت في الدورة الاولى . ومن مقارنة حقبة ١٩١٩–١٩٢٤ بحقبة ١٩٢٨ – ١٩٣٦ نرى ان التغيرات في الجسم الانتخابي لم تكن اكثر اهمية في الدورة الاولى منها في الدورة الثانية ، ولكنها تبلورت على الصعيد البرلماني بتغييرات في الاكثرية واضحة جداً ، في الحالة الاولى ، بسبب الدورة الوحيدة ، واقل وضوحاً في الحالة الثانية ، بسبب الدورة الثانية . وتنتج عملية الاستقرار ، في آن معاً ، من المحالفات ومن الدور الملطف الذي يلعبه الحزب الوسط . واذاً ففعالية هذه العملية تتعلق بانضباطية هذه المحالفات وبتكتيك دور حزب الوسط . اذا حالت التكتلات الانتخابية الضيقة جداً دون لعبة التأرجح بين اليمين واليسار ، تبعاً للمناطق ، كما حصل للحزب الراديكالي الفرنسي ، فانه يتم الاقتراب بوضوح من نظام الحزبين. ويستمر ظهور التقارب بين الآراء ، داخل كل اتجاه ، ولكن توزع الاصوات بينها يضخمه النظام الانتخابي ، كما هو الحال في الانظمة الثنائية . فاذا جمعت مثلا اصوات الاحزاب الهولندية من كل تحالف انتخابي ، ما بين ١٨٨٠ و ١٩١٣ ، تم الحصول على مخطط شبيه بأسنان المنشار ، مماثل تماماً لمخططات الانظمة الثنائية . اما بشأن التنقلات

المفاجئة ، فان الصفة المُركَزَة لنظام الدورتين تقدم التفاوتات ذاتها . فاذا صحب الانتقال نمو عنيف لحزب قائم ، فانه من الصعب القول ما اذا كان اسلوب الاقتراع يضعفه او يقويه اذ كل شيء يتعلق بموقف الحزب داخل التحالفات . فاذا كان يحتل المركز الاول قبل حصول الانتقال ، فان التقنية الانتخابية اولى ان تعمل على الحد من نموه ، خصوصاً اذا كان هذا النمو يتم على حساب حلفائه لان مجموع عدد اصوات التحالف لا يتزايد بالنسبة نفسها. وحتى اذا تم التحالف على حساب التحالف الخصم ، فان الانتقال يتلطف ، اذ يتوزع في ما بين الاحزاب المتحالفة . في سنة ١٩٣٦ استفاد الاشتراكيون من قسم تنقلات الشيوعيين (الذين ازدادت مرتين ارقام اصواتهم) . فبأصوات تقل ٢٧٠٠٠ صوت عن اصواتهم سنة ١٩٣٢ حصلوا على ٢٠ مقعداً اضافياً. اما اذا كان الحزب المستفيد من الانتقال في المرتبة الثانية او الثالثة ، داخل التحالف ، فيمكن للانتقال ان يحمله الى المقدمة . وفي مثل هذه الحالة يبقى لمرشحيه امل في الاستمرار للدورة الثانية ، فيستفيدون من تنازل المتحالفين الآخرين ، بدلا من الانسحاب لهم . وكما ان اوضاع كل من المتحالفين تختلف باختلاف المناطق ، وان الانتقالات المفاجئة ليس لها الامتداد نفسه على امتداد الارض ، فلا يمكن الوصول الى اي نتيجة دقيقة .

فاذا سبب الانتقال بعث حزب جديد فان الصفة التجميدية للدورتين ، تبدو اكثر وضوحاً . وكل حزب يريد مواجهة المنتخبين ، يجد نفسه غارقاً في المعضلة التالية : او الانفراد في السير ، اي التعرض للسحق بين الاحلاف المتخاصمة ، او الاشتراك في احدها ، اي خسران قسم كبير من استقلاله ومن جدته ثم بالتالي الخسارة عند تقسيم المقاعد ، لان المرشح الجديد يحصل عموماً على اصوات اقل مما يحصل عليه القدامى . اذاً فهو ليس له حظ في ان يبقى مستمراً عند البالوتاج . واذا توافقت الدورة الثانية مع الاقتراع الفردي ، اي على اساس المناطق الضيقة التي تساعد على تكوين اقطاعيات انتخابية شخصية تبلغ قلة حساسية النظام ذروتها . فالحزب الجديد مضطر الى قبول الذهاب الى المعركة بمرشحين مشهود لهم لكي يكون لهم أمل بالنجاح . وللهرب من هذا المأزق يتوجب عليه ان يحصل على عدد من الاصوات تضعه في موقف يستطيع معه ان يستفيد من انسحاب المرشحين القريبين منه عند اجراء عملية البالوتاج ، وفي عدد كبير من المناطق . وهذه الفرضية نادراً ما تتحقق. وحتى اذا تحققت فان عدم انسجام وتوافق الاصوات التي حصل عليها نواب الحزب الجديد تدفعهم الى تليين موقفهم من التجديد ، وتخفف من عنف التحولات . ومع ذلك غالباً ما يؤدي تشتت اليمين في فرنسا الى حصول مثل هذا الواقع ، مما يعطي بعضاً من حظ لكل الحركات البونابرتية . حتى ان بعض المراقبين

يزعمون ان الحزب الاجتماعي الفرنسي .P.S.F كان بامكانه الحصول على ما يقارب مئة مقعد لو جرت انتخابات في سنة ١٩٤٠ . ولكن ضعف الجدة الناتج من ضرورة التحالف يبقى مبدأ دائماً .

والمثال الفرنسي يوضح تماماً تقريباً هذه الصفة المحافظة التي تتميز بها الدورة الثانية . وليس ادل على ذلك من تطور الحزب الشيوعي ما بين سنة ١٩٢٨ وسنة ١٩٣٩



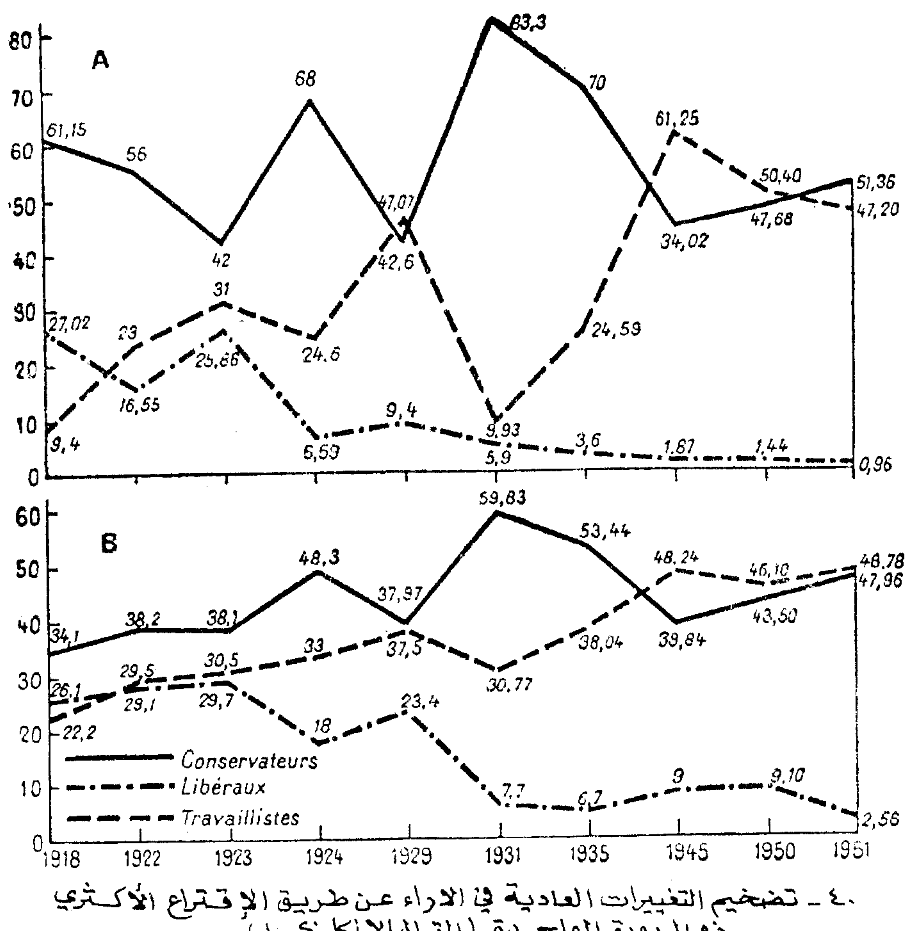
٣٩ – تمثيل الحزب الشيوعي في فرنسا قبل ١٩٣٩

(المصور رقم ٣٩) . ففي مرحلة اولى (١٩٢٨–١٩٣٦) يسير الحزب منفرداً ، رافضاً سحب مرشحيه حتى في الدورة الثانية . وهكذا ظلّ محافظاً على نقائه واصالته ، ولكنه غلب (ففي سنة ١٩٢٨ ، حصل ، بفضل ١٠٦٣٩٤٣ صوتاً في الدورة الاولى ، على ١٤ مقعداً ، في حين ان الاشتراكيين حصلوا على ٩٩ مقعداً بفضل ١٦٩٨٠٨٤ صوتاً نالوها) . وفي سنة ١٩٣٦ دخل في تحالف الجبهة الشعبية ، مما اتاح له الحصول على ٧٢ مقعداً ، ولكنه دخل في مرحلة واضحة من « البورجوازية » ومن التشبه (الظاهري على الاقل) بالاحزاب التقليدية . ومن جهة ثانية يُلاحظ عجز الحركات ، الفاعلة في اصلها ، مثل حركة «العمل الفرنسي» Action Française عن الحصول على تمثيل برلماني . ومصير الحزب الاشتراكي .S.F.I.O يقدم ايضاً

موضوع تأمل مفيداً . والضرورة الدائمة الى التعاون مع « الاحزاب البورجوازية » على الصعيد الانتخابي عملت على اضعاف ميزاته الخاصة ، وعلى تقريبه من هذه الاحزاب بروحه وباهتماماته . وليس من المشكوك فيه ان للنظام الانتخابي نصيباً كبيراً في المسؤولية عن الاشتراكية الفرنسية الباهتة . وفي النهاية تظل الدورة الثانية ذات صبغة محافظة في اساسها . فهي تستبعد ، بصورة اوتوماتيكية تقلبات الرأي عندما تكون سطحية وانتقالية ، وعندما تكون عميقة وطويلة . فان الدورة الثانية تحد من مظهرها البرلماني . وفي الوقت ذاته ، تذيب اصالتها بصورة منتظمة وتعمل على تلاؤمها مع الاحزاب التقليدية. لاشك في ان تدهور حيوية الاحزاب التدريجي ، هو ظاهرة عامة . ولكن نظام الدورة الثانية يعمل على ان يكون هذا التدهور اسرع .

ان الاقتراع الاكثري . ذا الدورة الواحدة ، له نتائج مشابهة لنتائج التنقلات المفاجئة ، من دون تنقلات الرأي العام البطيئة والعادية ، وبعكس ما هو عليه التمثيل النسبي ، كإقتراع سلبي . يعتبر الاقتراع الاكثري الاقتراع الايجابي بالدرجة الاولى لانه يحد من الاولى ، ويضخم الثانية . وقد رأينا ان هذه ترتدي ، عموماً ، شكل المناوبة في هذا النظام الانتخابي . حتى في حال التناوب البطيء حيث تندمج مع سيطرة حزب ، وتظهر منحنيات التغير الطارىء على المقاعد البرلمانية التي تحصل عليها الاحزاب بشكل اسنان المنشار ، وهوشكل يتميز به النظام تماماً. واذا قربنا من هذه المنحنيات تغير الاصوات نجد فرقاً واضحاً في اتساع الانفراجات . ومقارنة متوسطات الاصوات بمتوسطات المقاعد في انكلترا ، بين سنة ١٩١٨ و ١٩٥٥ ، توحي كثيراً بهذا الصدد ، بالرغم من ان وجود الحزب الليبرالي قد عطل النظام تماماً (مصور رقم ٤٠) .

ان ميكانية التضخم العامة بسيطة ، فهي تنتج من تداخل نزعتين سبق تحليلهما : النزعة نحو « المبالغة في التمثيل » للحزب الاكثري ، والنزعة الى النقص في التمثيل للحزب الاقلي . وعندما يعمل النظام الاكثري ذو الدورة الواحدة بصورة طبيعية — اي عندما يتوافق مع ثنائية الاحزاب تمشياً مع مساره الطبيعي — فهو يشبه ان يقوم مقام آلة رصد الهزات الارضية وتسجيلها ، سياسياً ، فيسجل تقلبات الرأي التي تبقى غير ملحوظة بدونه. وللنظام قدرة على منع الجمود الطبيعي للرأي العام، من دون ان يشوه المعنى العام لتقلباته . وعندما يتوافق الاقتراع الاكثري ذو الدورة الواحدة مع التعددية الحزبية ، فالنتائج تكون غير مرضية بصورة اكبر . وعندئذ يتعطل « السيسموغراف » فيشوه تغيرات الرأي العام بدلاً من ان يضخمها . ولا ينسى بالرغم من كل شيء ، ان هذا التشويه يحصل في الغالب في اتجاه محدد تماماً (على



٤٠ ـ تضخيم التغييرات العادية في الاراء عن طريق الإقتراع الأكثري ذو الدورة الواحدة (المثال الانكليزي)

حساب الحزب الثالث) وانه بالتالي ، ينزع ، بحركته الذاتية ، الى اعادة تكوين الثنائية الاساسية في النظام .

في النظام الثنائي ، يبدو تضخم حركات الرأي العام . بفضل عملية الاقتراع الاكثري ، محكوماً بقانون دقيق يمكن لحظه كما يلي : تعادل نسبة المقاعد الحاصلة لكل حزب لمكعب النسبة في ما بين الاصوات $\frac{a'}{b'} = \frac{a^3}{b^3}$. هذه النسبة عرّفها ، سنة ١٩٠٩ ، ج . ب . سميث ، على اساس الاقتراعات الانكليزية التي جرت خلال القرن

التاسع عشر وتحققت في الانتخابات البريطانية في سنوات ١٩٣١ ، ١٩٣٥ و ١٩٤٥ (اي في الانتخابات التي تلت اقرار الثنائية) . وابتداء من سنة ١٩٤٨ ، ادى التقسيم الجديد للمناطق الى اخلال بالتوازن بين الحزبين الكبيرين ، على حساب العمال . فقد قدرت خسارتهم بمعدل ١ على ٢٥ من اصل اصواتهم . فاذا تدنت الاصوات التي حصلوا عليها سنة ١٩٥٠ و ١٩٥١ بالنسبة نفسها ظلّ قانون المكعبات ساري المفعول (١) .

اما بصدد التغييرات المفاجئة في الرأي العام ، فان مفاعيل الاقتراع الاكثري ذي الدورة الواحدة ، تبقى صعبة الايضاح. فاذا ظهر اثر التحول ، في الزيادة او في النقص العنيف في الاحزاب القائمة ، فانه يتضخم بفضل النظام الانتخابي وفقاً للعملية (الميكانية) التي وصفناها . وهكذا نبعد تماماً عن نظام الدورتين ، الا في نقطة واحدة : هي ان جدة التنقل تخف . نظرياً يقال خمر جديد صب في ادنان قديمة . اما عملياً ، فان مذاق الدن يتسرب الى الخمر . وعددياً تزداد خطورة الانتقال ويتسع مدى التباعد بين انتخابين ، وسياسياً تستهلك الخطورة بفضل الكادرات وبزعماء الحزب القديم . ويبدو هذا الاثر الاستقراري اكثر جلاء اذا اقترن الانتقال المفاجىء ببروز حزب جديد . الا انه لا بد هنا من اجراء ملاحظات مهمة . فمن جهة يبدو الاقتراع الاكثري ذو الدورة الواحدة ، كنظام محافظ واكثر محافظة من النظام ذي الدورتين يقيم حاجزاً لا يمكن تجاوزه ، بوجه التغيير ، نتيجة قوة الكتلتين اللتين كونهما هو . ومثال الولايات المتحدة يمكن ان يذكر هنا مع الاشارة الى الاستحالة الملحوظة فيها ، حول امكان قيام حزب ثالث . ومن جهة ثانية يلاحظ ان هذا النظام قد ساعد على نمو الاحزاب الاشتراكية في بداية القرن التاسع عشر ، وان البلدان الاولى التي استلمت فيها هذه الاحزاب مقاليد الحكم هي بالضبط البلدان ذات النظام الاكثري ذي الدورة الواحدة : اوستراليا وزيلندا الجديدة . فكيف يمكن حل هذا التناقض ؟

هذا التناقض ، يتأتى الى حد كبير ، من الظروف المحلية ودونما ارتباط بالنظام الانتخابي ، هذه الظروف التي تفوت كل تعريف عام ، والتي يمكن مع ذلك تفسيرها ايضاً عن طريق فهم طبيعة حركات الرأي العام الجديدة وقوتها. فطالما ظلت

---

(١) حول قانون التعليب يراجع المقالات التالية

M.G. Kendall et A. Stuart dans le British Journal of Sociology. (1950, vol1, n 3, p 183) et dans la Revue fran. de Acien. pol. (1952, n°2,p 270) et l'appen dice de D.E. Butber au livre de H.G. Nicholas, The Britsh general election of 1950, p. 328 et suiv.

هذه الحركات ضعيفة وغير مأمونة ، فان النظام يستبعدها دون شفقة من التمثيل النيابي . فالناخبون المحتملون يتفادون تشتيت اصواتهم على هذه الحركات تجنباً لامكان استعمالها لتأمين فوز ألد اعدائهم . وهكذا يقام سد مطلق بوجه كل النزعات والدفعات المفاجئة والسطحية التي تصاب بها احياناً امة ما . ولكن لنفترض ان حزباً جديداً – الحزب العمالي مثلا – بلغ حداً من القوة في احدى المناطق ، ففي الاقتراع المقبل ، يندفع اكثر الناخبين الليبراليين اعتدالاً نحو المرشح المحافظ ، خوفاً من الاشتراكية ، في حين ينضم الليبراليون الى العمال . هذا الاستقطاب « المزدوج » يفتح الباب امام عملية استبعاد الحزب الليبرالي ، هذا الاستبعاد الذي لا تزيده انتصارات العمال الا تسارعاً ، لانه يقترن بعملية « سوء التمثيل » عقب انتقال المرشحين الليبراليين الى المركز الثالث . ويختلف الوضع تماماً هنا عن الوضع في نظام ذي دورتين . في مقاطعة فرنسية قبل سنة ١٩٣٩ ، لم تستبعد واقعة كون الحزب الاشتراكي قد حصل على عدد لا بأس به من اصوات ناخبي الحزب الراديكالي الاكثر اعتدالا منه ، بل على العكس ، اذ ان عدداً من ناخبي اليمين بدأ يجد الحزب الراديكالي أقل خطراً ، وذلك بمقدار ما يمكنه حمايتهم من الحزب الاشتراكي . وهكذا لعب « الاستقطاب » لمصلحة الوسط ، وأخرَّ وصول الحزب الجديد الى الحكم ، وفي الوقت ذاته عملت ضرورة تحالفه مع القدامى على اضعاف اصالته .

وهكذا يكون الاقتراع ذو الدورة الواحدة اقل محافظة بكثير مما هو شائع عموماً ، اذ بالعكس يمكنه ان يزيد في سرعة نمو حزب جديد ، بعد ان يكون هذا قد بلغ مبلغاً من القوة ، وان يعطيه ، بسرعة ، مرتبة « الحزب الثاني » . ولكن بعد هذا الحين تتقارب نتائجه من نتائج الاقتراع ذي الدورتين فيزيد بسرعة ، كهذا الاخير ، في شيخوخة الحزب الجديد ، محاولا تقريبه قليلا من حزب القدامى الذي يبقى خصمه الرئيسي . وسنصف في ما بعد هذه النزعة العميقة التي تحمل الحزبين الكبيرين على التقارب بنتيجة الاتجاه الوسطي للصراع الانتخابي .

٣ – تحالفات الاحزاب

للتحالفات بين الاحزاب اشكال ودرجات مختلفة جداً . فالبعض من هذه التحالفات موقت والبعض مفكك . مجرد تكتلات موقّتة للاستفادة من المكاسب الانتخابية ، لقلب حكومة او لدعمها بصورة موقتة . وبعضها دائم ومجهز بكيان متين ، يجعله شبيهاً ، في بعض الاحيان ، بحزب متفوق . ان التمييز ، حقوقياً ،

بين الكونفدرايون والدولة الفدرالية ، ليس دائماً بالسهل عملياً . وكذلك الحال ببعض التحالفات القوية جداً ، حيث يصعب التمييز بينها وبين الاحزاب المنشقة تماماً الى نزعات متخاصمة . وبصورة رسمية ، يشكل الوطنيون الليبراليون ، في بريطانيا ، حزباً منفصلا عن حزب المحافظين . اما في الواقع فالتحالف بينهما متين بحيث يجب اعتبارهما مدموجين تماماً في الكتلة المحافظة . وبالعكس من ذلك ، فان الاحزاب ، في الاوروغواي ، التي يمكن لمختلف فروعها ان يقدم مرشحين منفردين للانتخابات الرئاسية ، اقرب لأن تكون احلافاً من ان تكون احزاباً موحدة. وفي المانيا بون ، يمكن اعتبار الاجتماعيين المسيحيين ، في بافاريا (.C.S.U) كفرقة من الحزب الديموقراطي المسيحي الالماني (.C.D.U) بالرغم من انهم ، في الواقع احزاب منفصلة ولكنها متكتلة . فالديموقراطيون المسيحيون الالمان (.C.D.U) محكومون بلامركزية قوية بحيث يمكن وصفهم كتحالف احزاب محلية .

عناصر التحالف : يلعب عدد الاحزاب دوراً حاسماً في تكوين الاحلاف . ففي النظام الثنائي ، نادراً ما تقع التحالفات ، وترتدي رداء الاتحاد الوطني l'union nationale ، في ظروف داخلية وخارجية خطيرة . وقد عرفت بريطانيا تحالفات من هذا النوع سنة ١٩١٤ وسنة ١٩٣٩ . وكذلك الولايات المتحدة مارست الثنائية الحزبية واعطت ، حتى ، مثالاً على التحالف الاصيل المحدود بالسياسة الخارجية . الا ان افريقيا الجنوبية عاشت ، من سنة ١٩٣٣ الى سنة ١٩٤١ ، في ظل تحالف الحزبين الوحيدين الموجودين عندئذ في البلاد . وبالعكس تستطيع الانظمة التعددية ، استثناء ، ان تستغني عن التحالف ، عندما يحصل احد الاحزاب فيها على الاكثرية المطلقة . ولكن الحزب الاكثري ، في مثل هذه الفرضية ، يحاول ، في الغالب ان يشرك غيره في الحكم (كما يُرى في ايطاليا منذ سنة ١٩٤٨) ، لكي يحمل الاحزاب الاخرى مسؤوليات الحكم . ويظل خاضعاً لسيكولوجية النظام التي هي سيكولوجية تحالف . وتمارس الاعراف القومية ايضاً تأثيراً لا جدال حوله في هذا المجال : نزعة كل « الجمهوريين » في فرنسا نحو الاتحاد ، هذه النزعة التي ولّدت الكتلة Bloc سنة ١٩٠٢ والكارتـــل Cartel سنة ١٩٢٤ ، والجبهة الشعبية Front populaire سنة ١٩٣٦ وحتى الثلاثية الحزبية نفسها سنة ١٩٤٥ . العرف الذي جرى عليه الراديكاليون الدائمركيون في ان يتعاونوا مع الاشتراكيين والذي يعود الى بداية هذا القرن . وعرف اليسار الزراعي (vinstre) القاضي بالاتحاد مع المحافظين ، والتحالف المعتاد بين الكاثوليك والبروتستانت في البلاد المنخفضة ، منذ قلب احلاف سنة ١٨٦٨ ، الخ . وفي الانظمة المتسلطة Autoritaires يكون تدخل الحاكمين ، ايضاً محسوساً تماماً : ففي الديموقراطيات البلقانية لحقبة

١٩٢٠-١٩٤٠ جرى الكثير من الاحلاف تحت ضغط السلطة . وكذلك الحال في المانيا الامبراطورية ، في ما خص كارتل ١٨٨٧ الشهير ، بناء على ايعاز بسمارك . وتلعب الظروف التاريخية دوراً مهماً ايضاً : كدور الازمة المالية في تكوين الاتحاد الوطني الفرنسي Union nationale Française سنة ١٩٢٦ ؛ وكاحداث ٦ شباط سنة ١٩٣٤ ، في تكوين الجبهة الشعبية Front populaire ؛ وفعل المقاومة السرية في تكوين الثلاثية الحزبية .

ولكن مفعول النظام الانتخابي يبدو هنا مرجحاً. ويبدو ذلك جلياً تماماً بحيث يمكن صياغته بتعابير واضحة . فمن حيث المبدأ ينزع الاقتراع الاكثري ذو الدورتين الى اقرار تحالفات ضيقة . اما التمثيل النسبي ، فبالعكس من ذلك ، يساعد على الاستقلال التام . اما الاقتراع الاكثري ذو الدورة الواحدة ، فان نتائجه تختلف تماماً تبعاً لعدد الاحزاب العاملة فيه . ففي النظام الثنائي ، يولد استقلالاً تاماً ، اما في النظام التعددي ، فيؤدي بالعكس من ذلك ، الى قيام تحالفات قوية جداً . والنزعة الاولى اكيدة : فاجراءات الاقتراع الاكثري ذي الدورتين تتطلب من الاحزاب غير الرابحة ان تنسحب في الدورة الثانية لمصلحة الحزب المفضل ، داخل اطار كل « عائلة روحية كبرى » ويختلف التراجع البسيط الخالص عن الانسحاب ، حيث يدعو المرشح الذي يعتزل المعركة ناخبيه الى تحويل اصواتهم الى احد مزاحميه ، مع تسميته باسمه . فما بين التراجع والانسحاب توجد فروقات تختلف دقتها اختلافاً يقل او يكثر . وهناك اشكال كثيرة للتراجع . وكذلك تتفاوت درجات حرارة الانسحاب . ولكن من الطبيعي ان يتفاهم المرشحون المتقاربون ، قبل الاقتراع ، لكي يبحثوا مسبقاً في انسحابهم او تراجعهم المتبادلين ، في الدورة الثانية . ويؤكد الواقع هذه الملاحظات المعقولة : ففي كل البلدان حيث تعمل الدورة الثانية ، توجد آثار يختلف وضوحها للتحالفات الانتخابية . والامثلة من المانيا الامبراطورية ومن الجمهورية الثالثة الفرنسية تعتبر نموذجية بهذا الخصوص .

فالاولى عرفت تحالفات وطنية كبرى : الكارتل ، الذي ضم المحافظين ، والوطنيين الليبراليين وحزب الامبراطورية ، الذي فاز في انتخابات سنة ١٨٨٧ ، وخسر انتخابات سنة ١٨٩٠ ؛ وكتلة Bloc سنة ١٩٠٦ ، التي ضمت بوجه الاشتراكيين ، الليبراليين ، والليبراليين الوطنيين والمحافظين ؛ وتحالف اليسار المؤلف من الاشتراكيين ، سنة ١٩١٢ ، الذي عارض الكتلة . والكتلة الالمانية لسنة ١٩٠٦ تألفت على غرار كتلة اليسار الفرنسي سنة ١٩٠٢ . ولم تكن هذه اول مثال على تحالف يجري على الصعيد الوطني في فرنسا . فانتخابات سنة ١٨٧٧ ، التي جرت عقب يوم ١٦ ايار ، تمت تحت شعار تحالفين متضادين يمين ويسار . ولكن

كتلة سنة ١٩٠٢ كانت اقوى بنية . وكان مسار « مفوضية اليسار » في البرلمان يشكل بهذا الشأن تجديداً مهماً . واتخذت الجبهة الشعبية لسنة١٩٣٦ ، لنفسها تركيباً مشابهاً . وكان اتحاد الحلفاء في المعركة الانتخابية ايضاً اكبر ، بسبب انشاء برنامج مشترك ومفصل نوعاً ما . ومن بين كل الاحلاف ربما كانت الجبهة الشعبية هي الاكثر دوياً في الرأي العام . وكل هذه الاحلاف الكبرى كانت مشهورة لانها كونت اتفاقات قومية ، رسمية وعلنية ، عملت لها الاحزاب دعاية عريضة . وفي ما عداها قامت اتفاقات عديدة ضمنية ، وغالباً محلية ، تحت ضغط الضرورات الانتخابية . وفي الانتخابات الالمانية لسنة ١٩٠٧ ، ناصر الكاثوليك الاشتراكيين في باد Bade وبافاريا وفي النمسا ، اما باعطائهم اصواتهم ، واما عن طريق الامتناع . وفي فرنسا اعادت الكتلتان المتخاصمتان تشكيلاتهما ، تقريباً في كل مكان ، خلال اغلب الانتخابات ، في الجمهورية الثالثة . وخارج فرنسا والمانيا ، قامت تحالفات في كل البلدان ذات الدورة الثانية . ففي السويد كثيراً ما تحالف الليبراليون والاشتراكيون ضد المحافظين . وفي النروج ، بالعكس ، تحالف اليمين واليسار بوجه عام ، ضد الاشتراكيين عقب سنة ١٩٠٦ . وفي انتخابات سنة ١٩١٥ ، تعاونا بشكل تام بحيث صعب فصل اصواتهما في الاحصاءات الانتخابية . وفي البلدان المنخفضة ، كانت ممارسة التحالف منتظمة حتى اقرار التمثيل النسبي : التحالف الكاثوليكي الليبرالي من سنة ١٨٤٨ حتى ١٨٦٨ واجهه تحالف (اقل قوة) بين المحافظين والكالفينيين (Calvinistes) . وفي سنة ١٨٦٨ ، انقلبت التحالفات فتعاون الكاثوليك مع الكالفينيين ، والمحافظون ساروا في طريق الزوال . وابتداء من سنة ١٩٠٥ حصل اتفاق انتخابي بين الليبراليين والراديكاليين (المصور رقم ٤١)

وانه لمن الصعب تحديد التأثير الصحيح لطرائق الاقتراع الخاصة في تكوين التحالفات . فالتحديد الذي تفرضه الدورة الثانية على المرشحين الاكثر حظاً (المانيا والبلدان المنخفضة) لا يبدو انه لعب دوراً كبيراً بالنسبة الى الدورة الثانية الكاملة (النظام الفرنسي والنروجي). فمن حيث المبدأ ، يبدو هذا التحديد وكأنه يجعل التحالفات الشكلية غير مجدية من جهة ، وذلك باجباره المرشحين الادنى حظاً على التراجع. ولكنه من جهة ثانية ينزع الى تقويتها ، وذلك باجباره الاحزاب المتأخرة على التفاهم على مرشح واحد منذ الدورة الاولى ، لكي تستطيع الاشتراك في الدورة الثانية . ويمكن للدراسة المعمقة لكل حالة خاصة ان تبين النتائج المنبثقة من هذين العاملين . فالفرق بين الاقتراع على اساس اللائحة ذي الدورتين وبين الاقتراع الفردي لا يبدو واضحاً ، حتى للمراقب بالذات . فبقدر ما يقوى الاقتراع على اساس اللائحة المركزية وانتظام الاحزاب، بقدر ما يبدو مدعماً للاحلاف. وتدل التجربة

الفرنسية على ان اللامركزية المتطرفة عند الاحزاب ، وضعف بنيتها الداخلية كانا من اهم العوامل على التفكك السريع للاحلاف الانتخابية .

ويعتبر اثر الاقتراع الاكثري ، ذي الدورة الواحدة مختلفاً كلياً ، وذلك تبعاً لتطابقه مع نظام ثنائي او مع نظام تعددي . ففي الحالة الاولى ، يبدو مجرد التحالف الانتخابي غير معقول اصلاً . فاذا اتحد الحزبان ، لا يبقى هناك سوى مرشح واحد ، ويتخذ الانتخاب صفة التصويت الشخصي caractère plébiscitaire الذي يغير تماماً طبيعة النظام . الا انه يجب الامتناع دائماً عن الاستنتاجات القاطعة ، في مجال العلوم السياسية . ومثال افريقيا الجنوبية ، بين سنة ١٩٣٣ وسنة ١٩٤١ يدل على انالتحالفات الانتخابية ممكنة في النظام الاكثري ذي الحزبين ، من دون ان يحدث في البنية السياسية انقلاب جذري . انما يكون ذلك حالة شاذة تماماً . اما اذا توافق الاقتراع ذو الدورة الواحدة مع التعددية ، على اثر ظروف خاصة ، فانه سوف ينزع الى اقامة احلاف قوية جداً ، واكثر بكثير ضيقاً من تحالفات الدورة الثانية اذ يصبح من الواجب عندها تقاسم المناطق قبل الانتخاب ، بحيث يتاح للناخبين تجميع اصواتهم حول المرشح الوحيد الذي جرى حوله التحالف . وهذا يفترض اتفاقاً اعمق واقوى مما لو كانت هناك دورة ثانية من شأنها ان تطلق حرية الترشيح في الدورة الاولى. ففي هذه الحالة الاخيرة يقوم الناخب ، على العموم ، بتوزيع المقاعد بين المتحالفين . اما في الحالة الاولى فان اركان الاحزاب هي التي تقوم بهذا التوزيع بنفسها . اذاً فالتحالف يكون هنا اصعب تحقيقاً . ولكنه متى قام فانه يتطلب تعاوناً اعمق . ومن جهة ثانية ، يكون ضغط النظام الانتخابي الذي دفع الى اقامته اقوى بكثير . فاذا لم يقم اتفاق ، فان الاقتراع ينزع بشدة الى ابعاد الاحزاب التي لا لزوم لها ، حتى يستقر نهائياً على الثنائية . ويمكن اعطاء العديد من الامثلة حول التعاون الانتخابي من هذا النمط . وقد سبق لنا ان اشرنا الى التعاون الوثيق بين الراديكاليين والاشتراكيين الدانمركيين سنة ١٩١٠ ، لان الحزبين لم يقدما ابداً مرشحين كل منهما بوجه الآخر في اي منطقة انتخابية . واكثر قرباً منا تمكن الاشارة الى التكتلات الانكليزية في انتخابات سنة ١٩١٨ و ١٩٣١ و ١٩٣٥ ، والعقد المعقود سنة ١٩٢٤ في افريقيا الجنوبية بين الحزب الوطني (Hertzog) وحزب العمال .

ويعتبر نظام التمثيل النسبي بطبيعته ، اقتراعاً عازلاً اذ هو يعمل على اعطاء كل حزب استقلالاً انتخابياً كاملاً . وبما انه قلّما يعطي لحزب واحد الاكثرية المطلقة ، فانه يبعث بالرغم من كل شيء على التحالفات البرلمانية . وان هذا التناقض بين الخطة الانتخابية والخطة الحكومية ليس احد صغائر عيوب نظام التمثيل النسبي .

فترك الاحـــزاب مستقلة تمامـــاً بعضها عن بعض في الدورة الاولى يجـــبرها على التعاون في الدورة الثانية . وعادة يصحب ذلك قيام تحالفات برلمانية ، كما يجعل مصير الاكثريات الحكومية مجهولاً وغير مستقر . ويمكن هنا ذكر مثال البلدان المنخفضة ، حيث بدت هذه الاكثريات ادنى قوّة واقل ديمومة في ظل النظام النسبي منها في ظل الاقتراع الاكثري ذي الدورتين . ولكن التجارب لا تؤكد دائماً هذه الاستنتاجات العقلانية حول الاستقلال الانتخابي للاحزاب في نظام التمثيل النسبي . وانه لمن النادر ان يطبق هذا النظام بشكل كامل ، وان تقهقره ليحمل ، بالضبط ، على مساندة الاحزاب الكبرى وعلى اضعاف الصغرى بحيث يمكن للتكتلات من اجل تشكيل لوائح مشتركة ان تصبح مثمرة الى حد ما . ففي بلجيكا ، تمكن الاشارة، بهذا الصدد ، الى عدة محاولات تحالفية بين الاشتراكيين والليبراليين من اجل تشكيل لوائح مشتركة . الا ان الناخبين قلّما يستجيبون لها . فتحالف سنة ١٩١٢ ، حول الكثيرين من الناخبين الليبراليين نحو الحزب الكاثوليكي الذي ربح ١٢٠٠٠٠ صوت. وفي انتخابات سنة ١٩٤٦ ، تشكل تحالف جماعي (كارتل) ليبرالي–اشتراكي في مقاطعات لمبورغ Linbourg ولوكسمبورغ Luxembourg ، وفي اقضية هاسلت Hasselt وتونغر Tongres وارلون Arlon ونوشاتو Neufchateau ، ولم يستمر في سنة ١٩٤٩ ، مما اضاع على الحزبين مقاعد عدة. ولن يغيب عن البال وبالرغم من كل شيء ، ان هذه التحالفات الناتجة من النظام النسبي انما تنشأ بالضبط ، من التشويهات التي تدخل عليه . فالتمثيل النسبي الصحيح يعتبر ضد التكتلات . ومن جهة ثانية ، تبقى فائدة التحالف اقل بكثير ، في ظل هذا النظام المشوه ، منها في ظل النظام الاكثري . فهنا ، يمكن للتقسيم ان يحدث تحولا كاملاً في النتائج الانتخابية . اما هناك فانه يغير فقط ، وبشكل بسيط تماماً ، في توزيع المقاعد ، من دون ان يعدل بشكل محسوس في توزيع المقاعد. ما لم يتعلق الامر بالطبع بنظام مختلط ، انما هنا نخرج تماماً من الاطار النسبي .

وتقدم المانيا بون امثلة حسنة بهذا الشأن ، حيث يعتبر النظام الانتخابي فيها ، على العموم ، تسوية بين النظام الاكثري ذي الدورة الواحدة ونظام التمثيل النسبي (فالمقاعد الحاصلة بفضل الاقتراع الاكثري تكتسب ، وبعدها يُضاف عدد من المقاعد المكملة تأتي عن طريق التمثيل النسبي) . ففي سنة ١٩٥٠ ، وفي انتخابات اللاندر Lander ، تحالف ، مراراً ، الديموقراطيون المسيحيون والليبراليون وفي وستفاليا – رينانيا الشمالية لم يقدم المسيحيون الديموقراطيون المتحدون C.D.U. مرشحين في اثني عشرة مقاطعة نظراً الى رغبتهم في مساعدة الليبراليين، وحصل العكس في ١٧ مقاطعة . وبفضل هذا التحالف ، حصل المسيحيون–الديموقراطيون والليبراليون

على اكثر من ٥٣ في المئة من المقاعد بفضل ٤٩ في المئة فقط من الاصوات . والمكسب من التحالف بدا اضخم في مقاطعة سلسفيك — هو لستين حيث حصل التكتل نفسه ، الذي انضم اليه الحزب الالماني ، على ما يقارب ٤٥ في المئة من المقاعد بفضل ٣٤،٦ في المئة من الاصوات . وقد نزع النظام الفرنسي لسنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٢٤ الى النتيجة نفسها . فباعلانه فائزاً ، مبدئياً ، كل مرشح حصل على الاكثرية المطلقة ، وباعطائه لاحقاً المقاعد الى كل لائحة وفقاً لقاعدة حاصل القسمة الصحيح système de quotient ثم باعطائه كل المقاعد الباقية الى اللائحة ذات المعدل الوسطي الاقوى ، فانه يكون قد ميز ، بصورة واضحة ، اللائحة التي جاءت في الطليعة. من هنا كانت المصلحة للاحزاب المتقاربة لكي تتحد وتقدم لائحة مشتركة . كما ان التبديل في الأسماء Panachage يجعل تكوين مثل هذه اللائحة سهلاً . وحيث ان احزاب اليمين قد فهمت هذه اللعبة mécanisme واوجدت « الكتلة الوطنية » فقد حصلت على نتائج ممتازة في انتخابات سنة ١٩١٩ : فنالت ٣٣٨ مقعداً (في مقابل ٢٧٥ في حال اعتماد نظام التمثيل النسبي الخالص) (١). ولم تنل احزاب اليسار المتفرقة الا ١٩٧ مقعداً (في مقابل ٢٥٠ في حال تطبيق نظام التمثيل النسبي الكامل) . اذاً فالصفة التكتلية ، في هذا النظام النسبي المختلط الملطف ، ظاهرة . وتزداد هذه الصفة بروزاً في نظام سنة ١٩٥١ ، حيث عزيت كل المقاعد الى اللائحة او الى مجموعة اللوائح المتقاربة المتحدة apparentés التي حصلت على الاكثرية المطلقة ، وحيث كان للنظام النسبي الصفة الاحتياطية الثانوية . وقد اتاحت ممارسة عمليات التكتل (بالرغم من انها لم ترتد الطابع الوطني اي انها لم تطبق في جميع ارجاء الوطن) للاحزاب الوسط ان تنال مجتمعة ٦١ في المئة من المقاعد في الوطن الام بفضل ٥١،٤ في المئة من الاصوات في حين لم يحصل الجمهوريون الشعبيون (R.P.F.) الفرنسيون والشيوعيون ، الذين كانوا يناضلون منفردين ، الاعلى ٣٩ في المئة من الاصوات بفضل ٤٨،٢ في المئة من الاصوات .

الاتحادات الانتخابية ، والبرلمانية ، والحكومية: ان تصنيف التحالفات صعب اذ الارض فيها بور ومتحركة . ويجب التفريق اولا بين التكتلات العابرة العرضية وبين التحالفات بالمعنى الصحيح ، الاكثر دواماً . وهذا التصنيف الصحيح من حيث مبدؤه ، ليس سهل التطبيق دائماً . فقد تمزقت احلاف كثيرة ، احيطت بالدعايات الكثيرة والآمال الكبيرة ، بسرعة حالها كحال التكتلات . في حين تشكلت تكتلات

---

1 — D'après G. La chapelle, Elections législative du 16 nov 1919. Paris 1920.

كثيرة واصبحت تحالفات حقة . ففي فرنسا ، مثلا ، لم تعقد احزاب اليسار رسمياً اي تحالف الا ثلاث مرات : في سنة ١٩٠٢ (كتلة اليسار) ، في سنة ١٩٢٤ (الكارتل Cartel) وفي سنة ١٩٣٦ (الجبهة الشعبية) . الا ان « الانضباط الجمهوري » (discipline republicaine) لعب دوره في كل الانتخابات تقريباً ، فقامت تكتلات آنية كل اربع سنوات . اذاً فبالامكان استعمال تعبيري تكتل coalitian وتحالف ، Alliance ، علماً بان الكلمة الاولى تخصص للاتفاقات العارضة ، اما الثانية فلتلك الاكثر دواماً .

ان التصنيفات الاساسية للتحالفات ترتكز على ضوابط اخرى . فعلى الصعيد العامودي تمكن اولا مقارنة التحالفات الانتخابية والتحالفات البرلمانية ثم التحالفات الحكومية . والاولى تتم على مستوى المرشحين ؛ والثانية ، على مستوى النواب ، والثالثة على مستوى الوزراء . والاولى والاخريات يمكن ان تتعايش او تتم منفردة . والتحالفات الانتخابية هي بالذات متعددة ومختلفة وفقاً لطبيعة الاقتراع وتبعاً لدرجة الاتحاد : تقديم مرشحين مشتركين او لوائح مشتركة في الدورة الاولى او في الدورة الوحيدة ، وتنازلات متبادلة في الدورة الثانية ، واتفاقات على توزع البقايا او تقارب وتجمع في بعض النظم النسبية ... الخ . ويمكن لهذه التحالفات ان تكون ضمنية او صريحة ، محلية او على الصعيد الوطني . ففي النظام الفرنسي ذي الدورة الثانية الحرة ، يكون الانسحاب البسيط الخالص لمرشح ما ، دون ما طلب رسمي الى ناخبيه كي يحولوا اصواتهم الى جاره ، في الغالب ، نتيجة تحالف ضمني حيث يتفادى كل من الحزبين تعريض جاره للخطر ويستفيد في الوقت ذاته من مكاسب الاتحاد. لا شك في ان التحالف الصريح يكون اكثر فعالية ولكنه اكثر ازعاجاً. وفي الواقع تتعدد التحالفات الضمنية في ظل الانظمة الانتخابية ذات الدورة الثانية. وقد تقع في انظمة الدورة الواحدة ، اذا كانت هناك احزاب عدة (يتجنب اثنان منها ترشيح مرشحين ضد بعضهم البعض) . اما في النظام النسبي فتكون هذه التحالفات مستحيلة . والتحالفات الانتخابية المحلية تبدو ، من جهة ثانية ، اكثر تعدداً من التحالفات على الصعيد الوطني ، ولاسباب مشابهة . فالاحزاب بتركها الامر للجانها المحلية بشأن تحالفاتها ، وبصورة رسمية ، تبدو اقل تبعية بعضها لبعض ، مما لو شكلت حلفاً وطنياً . فالنظام يتيح ، هكذا ، لاحزاب الوسط ان تلعب لعبة التوازن المجدية ، فتستفيد من مساندة اليمين في بعض المناطق ، ومن مساندة اليسار في البعض الآخر . وقد اجاد الحزب الراديكالي ، فن اللعب على الحبلين (الركب على الحصانين) في ظل الجمهورية الثالثة . وفي الغالب تتصادم التحالفات الوطنية والتحالفات المحلية . ففي فرنسا ، ورغم كتلة اليساريين ،

والكارتل ، والجبهة الشعبية ، استطاع بعض المرشحين الراديكاليين ، الفوز بمساندة اليمين . وتلعب درجة المركزية في الاحزاب دوراً كبيراً واكيداً في هذا المجال .

ولكن الناخبين تظل لهم احياناً كلمتهم التي يقولونها . فبالامكان التفريق بين التحالفات الاكراهية والتحالفات الاختيارية. ففي الحالة الاولى ، لا يستطيع الناخب ان يقاوم التحالف ، ما لم يحمل صوته الى مرشح يخالفه تماماً في الرأي . فلنفترض مثلاً ان اتفاقاً تقاربياً وقع بين اللوائح الاشتراكية والحركة الجمهورية الشعبية M.R.P. من اجل توزيع البقايا او من اجل الحصول على افضلية في الاكثرية ، فالناخب الاشتراكي الذي لا يرتضي الاتفاق يضطر الى التصويت ضد حزبه ، ولمصلحة اسوأ اخصامه ، الشيوعيين او المحافظين . واذا كانت هناك لائحة منفردة او مرشح منفرد من المتحالفين ، يكون الوضع ذاته . مثاله ما حصل للحزب الديموقراطي المسيحي المتحد C.D.U. وللجبهة الديموقراطية الشعبية F.D.P. في انتخابات اللاندر Lander في المانيا . وبالعكس من ذلك تبقي اتفاقات التنازل من اجل الدورة الثانية ، للناخب حرية اكبر . فلنأخذ حالة الحزب الراديكالي في فرنسا ، بين الحربين . فالمرشح الراديكالي ، بتطبيقه « الانتظام الجمهوري » la discipline républicaine ؛ ينسحب داعياً ناخبيه الى حمل اصواتهم الى المرشح الاشتراكي الاكثر حظاً . وكثيرون لا يطيعون الامر فيمتنعون ، او يصوتون للمرشح المعتدل . فاذا فعلوا ذلك ، فانهم لا يضرون بحزبهم ، لانه خارج الحلبة في مطلق الاحوال . بل بالعكس انهم يحاولون انجاحه في الدورة الاولى . هذا الاستقلال الذي يتمتع به الناخبون دائم الوقوع تقريباً . ففي انتخابات سنة ١٩٢٨ تنازل المرشحون الراديكاليون بكثرة لمصلحة الاشتراكيين . ولكن ٤٠٠٠٠٠ صوت راديكالي ارتدت في الدورة الثانية نحو المعتدلين ، بالرغم من الاتفاقات الجارية بين الاحزاب . وفي المقابل يحصل ان يحقق الناخبون التحالف بالرغم من انشقاق الاحزاب. فحتى سنة ١٩٣٦ طبق الحزب الشيوعي بدقة تكتيك « طبقة ضد طبقة » واحتفظ بمرشحيه في الدورة الثانية . ولكن عدداً كبيراً من الناخبين الشيوعيين صوتوا للمرشحين الاشتراكيين بالرغم من تعليمات حزبهم ، او امتنعوا (الامر الذي يخدم بصورة غير مباشرة المرشحين الاشتراكيين) . وفي سنة ١٩٢٨ ، ومن اصل ٤٢٥٧٥١ ناخباً صوتوا للشيوعيين في الدورة الاولى في ٢٥٦ مقاطعة حصل فيها التعادل Ballotage ظل ٢٣٧٩٤ ناخباً فقط امناء للحزب اي ما يعادل ٥٩ في المئة . وفي سنة ١٩٣٢ ، ازداد التفكك : ففي ٢٨٤ مقاطعة حصل فيها التعادل Ballotage ومن اصل ٣٣٨٠٠٠ ناخب ، عاد فقط ١٨٥٠٠٠ ناخب في الدورة الثانية ، اي ٥٤ في المئة .

وعلى الصعيد البرلماني ، تستطيع الاحزاب ان تتحد لمصلحة الحكومة او ضدها . وفي هذا الصدد يمكن ان توجد جميع اشكال التحالفات وعلى مختلف الدرجات ، ابتداء بالتكتل العارض والاستثنائي حتى الاتحاد المنظم مع المؤسسات المشتركة التي كان المثال الاشهر عليها ، مندوبية اليسار Délégation des gauche سنة ١٩٠٢ ، والتي بعثت سنة ١٩٢٤ . ان حياة البرلمانات المتعددة الاحزاب تسيطر عليها التحالفات . وكذلك حياة الحكومات ، التي لا تستطيع العيش بدون الاتفاقات. وكل تحالف حكومي يشرك في الحكم وزراء من احزاب مختلفة، يتكامل حتماً بتحالف برلماني . ولكن العكس ليس صحيحاً . فهناك تحالفات برلمانية معارضة وتحالفات برلمانية « للدعم » . فالحزب الاقلي يحكم ، مستنداً الى نوابه والى الكتل المتقاربةمعه التي تعطيه اصواتها من دون ان تقبل بمشاركته في الحكم. فهذه الكتل، بحكم عدم تورطها في العمل ، تعتبر في نظر الجماهير اقل مسؤولية اذاً تستطيع الاحتفاظ ، الى جانب تظاهرها بالعفة والفضيلة ، بمنزلتها الاكثر ديماغوجية . واحياناً يستفيد الحزب الاقلي من دعم اضافي باستناده الى اليمين في المجلس من اجل اقرار التدابير المحافظة والى اليسار لانجاح الاصلاحات التقدمية وربما شكل مجرد الامتناع ايضاً دعماً . وهذا الامر مارسه الحزب الاشتراكي في فرنسا مراراً بصدد الحكومات اليسارية في ظل الجمهورية الثالثة . واللعبة البرلمانية كلها تتكون من محاولة الحصول على مكاسب الحكم وحرية المعارضة ... تساعد على ذلك، البنيةللأحزاب، وكذلك أيضاً لعبة التحالفات. فمنذ شهر شباط سنة ١٩٣٤ حتى كانون الثاني سنة ١٩٣٦ في فرنسا ، كان الحزب الرديكالي الاشتراكي ممثلاً دائماً في حكومة الاتحاد الوطني المرتكزة على اليمين (من الراديكاليين حتى المحافظين) ، بحيث أنه يدعمها بأصواته ، وكذلك في مندوبية اليسار délégation des gauche (وفي لجنة الجبهة الشعبية عقب تموز سنة ١٩٣٥) وهي منظمات معارضة ترتكز على اليسار من الراديكاليين الى الشيوعيين) . ونجد هنا ، في المكتبة العليا ما يمكن ان يسمى بتقنية الخفاش : (« انا عصفور ، وهذه اجنحتي ، وأنا فأرة ، عاشت الجرذان ») .

والعلاقات بين الاحلاف الانتخابية من جهة ، والأحلاف البرلمانية والحكومية من جهة ثانية ، كثيرة التعقيد . فالثانية يمكن ان توجد بدون الأولى ، كما رأينا . ففي النظام النسبي ، من غير تقارب ، تبدو الأحزاب وحيدة تجاه ناخبيها ، ولكنها تضطر الى الاتحاد لتشكل او تدعم الحكومة، نظراً الى عدم وجود اكثرية مطلقة. وانعدام التضامن الانتخابي ، يوهن ولا شك التضامن الحكومي والبرلماني . ويحاول كل حزب ان يلقي مسؤولية الاحداث غير الشعبية على خصومه وان يحتفظ لنفسه بفضل

الاعمال الحسنة ولكن عندما يدفع نوع الاقتراع الى التحالف الانتخابي فان الاحلاف لا تتطابق دائماً مع الاحلاف الحكومية . وانه لاكثر سهولة الاتحاد من أجل الحصول على مقاعد مما لو كان الامر يتعلق بممارسة الحكم . فالتحالف الاول يقتضي فقط اتفاقاً سلبياً بوجه خصم ، والثاني اتفاقاً ايجابياً على برنامج ، وهذا يقتضي تفاهماً اعمق. وفي بعض الحالات لا يمكن للتكتلات الانتخابية ان تنعكس على الصعيد البرلماني لانها متناقضة . فالحلفاء ليسوا انفسهم في كل المقاطعات . لقد سبق ان ذكرنا مثالا : الحزب الراديكالي الفرنسي ، الذي استفاد من وضعه في الوسط لكي يستفيد مرة من تنازلات اليمين ومرة اليسار . وفي الانتخابات النمساوية سنة ١٩٠٧ ، اتحد الليبراليون ، بوجه عام ، مع المسيحيين الاجتماعيين لمحاربة الاشتراكيين . ولكن في النمسا السفلى اتحد الاشتراكيون مع الليبراليين بوجه المسيحيين الاجتماعيين وهكذا تم انتخاب اشتراكيين في النمسا العليا باصوات المسيحيين الاجتماعيين «نكاية» بالليبراليين. وهذا التشابك في الاتفاقات الانتخابية الشبيه «بالباله» ،لا يتيح بكل تأكيد قيام اي تحالف حكومي . ولا تعاني التكتلات المحلية وحدها من هذا التمزق . ففي فرنسا لم تستطع مطلقاً الاحلاف الوطنية الكبرى (الكتلة ، الكارتيل ، والجبهة الشعبية) أن تقف بوجه التركيبات المحلية ذات الاتجاه المعاكس ، والتي اوهنت كثيراً التحالف القومي عندما تحققت على الصعيد الحكومي . ويمكن تفسير انشقاق الكارتل سنة ١٩٢٤ وانكسار الجبهة الشعبية سنة ١٩٣٦ بردة فعل النواب الراديكاليين المنتخبين لمساندة الاصوات المعتدلة .

وان لم يتضمن الاتفاق الانتخابي امثال هذه التناقضات فانه يلاقي دائماً صعوبة كبرى للامتداد الى الحكومة . فتشعب المعتقدات واختلاف الاهواء بين المتحالفين ، واختلاف قواعدهم الاجتماعية والمصالح التي يدافعون عنها تظهر بسرعة . وعربة الدولة تشبه دائماً تلك الصورة التي رسمها احد الظرفاء الفرنسيين سنة ١٩٤٥ في زمن الثلاثية الحزبية : عربة تجرها عدة خيول ، احدها يستند نحو اليمين والآخر نحو اليسار والثالث نحو الوسط . ولو ان المتحالفين اتفقوا على برنامج مشترك ، فإن تفاهمهم يكون سهلاً ولكن برنامجهم يبقى مبهماً ، لانه يتألف من شعارات ومن عناوين الفصول التي من شأنها اجتذاب الاصوات اكثر من اعداد خطة عمل ايجابية .هذا البرنامج يحدد ، بوجه عام ، الاهداف من دون الوسائل . وحيث ان الحكومة هي مسألة وسائل فإن الاختلاف العميق بين الاحزاب المتحالفة يتناول عموماً هذه الوسائل . والاكثر من ذلك يبدو الاختلاف الطبيعي موجوداً بين التحالفات الانتخابية والتحالفات الحكومية . هذا الاختلاف يمكن ان يصور على الشكل التالي : تنزع التحالفات الانتخابية الى الخضوع للحزب الاكثر تطرفاً . اما التحالفات

الحكومية فيسيطر عليها بالعكس الحزب الاكثر اعتدالا . وهذا التناقض يعكس الخصام الطبيعي بين الحاكمين والمحكومين. فالاولون مضطرون الى ان يحسبوا حساباً لمجموع المصالح المتصارعة ، الامر الذي يحمل على عدم ارضاء اي منها الا جزئياً . انهم يوضعون تجاه الوقائع التي تحد من امكانات العمل . والآخرون لا يرون ابداً الا المصالح الخاصة ، فيحاولون الدفاع عنها باكثر ما يمكنهم من قوة مع علمهم بانهم لن ينالوا ابداً كامل مطلوبهم ، انما يتوجب طلب الاكثر للحصول على الاقل . انهم لا يعرفون الا جزئياً معطيات المشاكل الحكومية والهامش الضيق للامكانات المتوافرة . وحتى في الاوساط التي تعتبر نفسها اكثر تطوراً ، يسيطر الجهل والتحزب الاعمى . ففي فرنسا ، لا يدفع الفلاحون ، عملياً ، الضرائب المباشرة وهم مقتنعون بأن مصلحة الضرائب تبخسهم حقهم (gruge) . واكثر احلاف المكلفين تتألف من الفئات الاجتماعية التي يتفشى فيها التهريب والتهرب . فالارادة الليبرالية ، والمقاومة للتوجيه المسيطرة لدى الطبقات الوسطى والبورجوازية سنة ١٩٤٦–١٩٤٧ تدلان على وجود جهل تام بالوضع الاقتصادي . وهكذا وبحركة عفوية، يدفع الكثيرون من الناخبين الى اعطاء اصواتهم لمن يدافع عن وجهات نظرهم بقوة وعنف ، اي للمرشح الاكثر تطرفاً داخل مجموعتهم . وهكذا يسيطر على التجمع ، انتخابياً ، جناحه المتطرف . فاذا استلم الحكم تغير كل شيء . ويعتبر الحزب الاكثر اعتدالا في التجمع اكثر تجاوباً مع المتطلبات الحكومية ويتوافق اعتداله مع الحدود التي تفرضها وقائع الاحداث. ولهذا يعتبر الاكثر جدارة بالحكم من دون ان يحيد عن برنامجه او يخل بوعوده الانتخابية . واذا استمر التحالف على الصعيد الحكومي ، فانه سيكون بالضرورة مسيراً من قبل الحكومة نظراً الى أنها اقرب الى الحقائق .

اما الحزب المتطرف فليس امامه الا خيار واحد : اما الاشتراك في الحكم مع الابتعاد عن مبادئه او التخلي من التحالف . والسعي وراء حل وسط يدفع الى تأرجحات دائمة . وغالباً ما يكتفي الحليف المتطرف بالدعم من دون مساهمة ، الامر الذي يتيح استمرار التحالف على حساب قوته ، مع استفادته من مكاسب الانتقاد والمعارضة . تلك هي حالة الحزب الاشتراكي داخل كتلة اليسار والكارتل في فرنسا ، حتى سنة ١٩٣٦ . وذلك هو حال الحزب الشيوعي داخل الجبهة الشعبية سنة ١٩٣٦ . ولكن هذه المعارضة هي موقتة . فالمصاعب العملية في الحكم تجبر الحزب ، الذي يضطلع به ، على الاعتدال ، الامر الذي يبعد به عن البرنامج الانتخابي المشترك ويقربه من المعتدلين في الطرف الآخر . وتزداد خيبة امل بعض الناخبين ، الامر الذي يدفع الحزب المتطرف الى التشدد في مواقفه ، فتتباعد الشقة بين المتحالفين .

ولفرط ما يجذب الحبل فانه سينقطع يوماً ما وينفرط التحالف. وربما اعيد تشكيله في ما بعد قبل الانتخابات الجديدة . ويدل التطور الذي اصاب المجالس التشريعية الفرنسية في ظل الجمهورية الثالثة على حيوية هذه التحالفات. فتجمع اليسار ، الذي تكون في الاساس من الراديكاليين والاشتراكيين اصاب فوزاً انتخابياً كبيراً . وحيث ان الاشتراكيين لم يرتضوا المشاركة الف الراديكاليون العنصر الاساسي في الحكومة فاوفوا اولا ببعض الوعود المقطوعة للناخبين عموماً . وبعد ذلك ادت المصاعب العملية بهم الى « الاستراحة » ثم الى « الاعتدال » اللذين ابعداهم عن الاشتراكيين وقرباهم من الوسط . وفي منتصف فترة المجلس ، تفكك تحالف اليسار ، وكون اتحاد الراديكاليين واليمين الوسط ، تحالفاً حكومياً جديداً ، مختلفاً عن التحالف الانتخابي الاول . ولكن هذا التجمع كان مجبراً على التوسع تدريجياً نحو المحافظين لكي يحتفظ بقاعدة برلمانية كافية . وهكذا يبتدىء المجلس التشريعي في اليسار لينتهي في اليمين . الا ان الامر ليس بهذه البساطة تماماً ، فاقتراب الانتخابات قد يرجع التحالف الاول الى الوجود . وقد شوهد هذا المشهد (السيناريو) يتكرر في حقب ١٩٠٦—١٩١٠ ، ١٩٢٤—١٩٢٨ ، ١٩٣٢—١٩٣٦ . وفي حقبة ١٩٣٦—١٩٤٠ لعب الشيوعيون تقريباً الدور الذي لعبه الاشتراكيون في البرلمانات السابقة ولعب الاشتراكيون دور الراديكاليين ، في حين اتخذ هؤلاء موقف « التقدميين » قبل سنة ١٩١٤ .

هذه الصورة الموجزة ليست عامة ولا تقتصر على فرنسا . الا انها لم تتحقق خارجها بمثل هذا الكمال وبمثل هذا الانتظام. فقد عرفت بلدان كثيرة تحالفات مستقرة طويلة الاجل بفضل حكمة الحزب المتطرف ، وبفضل ابتعاده عن الديماغوجيا ، ثم بفضل قوته ايضاً . واذا كان اقوى ، بصورة اكيدة ، من الحلفاء المعتدلين ، فيتوجب عليه تحمل المسؤوليات الحكومية وحده : فلا تلعب عملية التمزق دورها ابداً . وهذا يفسر بدون شك استقرار التحالفات في البلدان السكندينافية. وتتدخل عناصر كثيرة اخرى ايضاً في الحلبة ، في هذا المجال : كبنية الاحزاب ، قاعدتها الاجتماعية ، تقاليدها التاريخية ، سيكولوجية الرأي العام الخ . الا ان الصورة السابقة لا تطبق ابداً خلال حقبة ثورية ، اي خلال هذه الازمات الجماعية التي لم يتيسر تحليلها بعمق بعد ، وحيث تسيطر الحاجة الى التغيير والتجديد وبصورة استثنائية على الحاجة الى الاستقرار . فقانون الحكومة الثورية معاكس لقانون الحكومة العادية والواقعية تقضي بالسير حتى النهاية ، والحذر والاعتدال يصبحان ضعفاً في ممارسة الحكم . حتى التحالف الحكومي ذاته يتحكم فيه الحزب الاكثر تطرفاً ، الذي تكون مبادؤه واهدافه في هذا المجال اقرب الى الواقع . وسريعاً ما يضطر

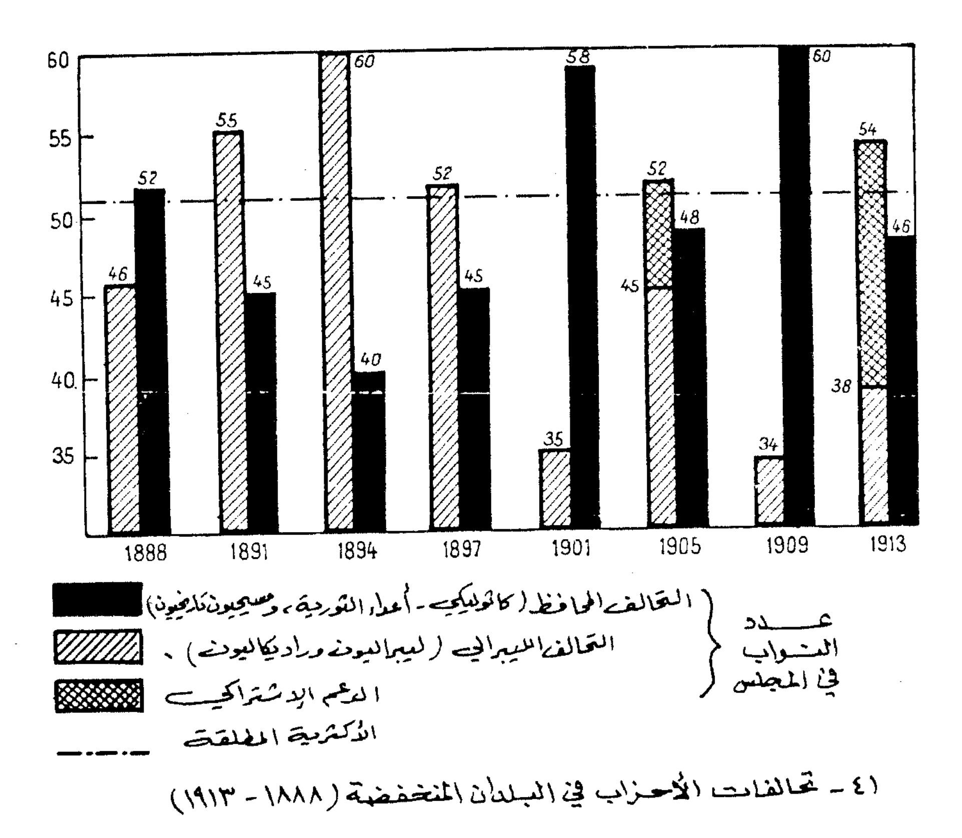
حليفه المعتدل الى الخضوع تحت طائلة تحطيمه ولكن متطرفي الامس هم معتدلو الغد المعرضون مثلهم الى الانقراض ، حتى يوم وقوع ثورة معاكسة او استقرار الاوضاع . ثم ان الصورة الجديدة Schéma ليست كالسابقة مطلقة . فكلتاهما تصفان او تضعان اهدافاً ورغبات اساسية يمكن للاحداث الواقعية ، الغريبة دائماً ، ان تقضي عليها او ان تحورها .

الجغرافية السياسية للاحلاف : ولكي يكون هذا الوصف للعلاقات بين التحالفات الانتخابية والحكومية اكثر دقة فهو يعتمد التصنيف الثاني للتحالفات المعروف ، والذي ينظر ، نظرة سطحية افقية الى مختلف اوضاع الاحزاب على رقعة الشطرنج السياسية . وهكذا تمكن ملاحظة تحالفات اليسار او اليمين ، واتحاد الوسط او التجمع ، وترابط Conjonction الاطراف المتباعدة ، ومختلف « الاتحادات الوطنية » . والاولى هي الاكثر وقوعاً . وقد نشأت ، على وجه العموم ، في بداية القرن مع نشأة الاحزاب الاشتراكية . فقد ادى انشقاق الثنائية الاساسية الى بعث التقارب بين المحافظين والليبراليين في اغلب البلدان ، وبين الليبراليين والاشتراكيين في بعضها الآخر (ولكن في اغلب الاحيان بين الاشتراكيين والراديكاليين ، نتيجة الانشقاق الليبرالي) . هذه الصورة Schéma التقليدية ، تتحقق تقريباً باشكال متعددة في السويد ، وفي الدانمرك ، وفي النروج . ولكنها تتعقد في الغالب ، بانقسامات اجتماعية ، دينية او سياسية . ففي البلدان الواطئة ادخلت المسألة الدينية الشقاق بين الاحزاب المحافظة الكاثوليكية والبروتستانتية . فالاحزاب الاولى تحالفت مع الحزب الليبرالي ضد الاحزاب الثانية حتى سنة ١٨٦٨ . وابتداء من هذا التاريخ تكون تحالف كاثوليكي بروتستانتي (ضد الثورة) بوجه الليبراليين والراديكاليين . وفي بداية القرن العشرين حصل هؤلاء على مساندة فئة fraction بروتستانتية (اصبحت سنة ١٩٠٨ الحزب المسيحي التاريخي) انضمت في ما بعد الى التحالف المحافظ . ولكن هذا التحالف تمزق سنة ١٩٢٥ ، بسبب المسألة الدينية . وهي مسألة السفارة في الفاتيكان . وتكون بالتدريج تحالف جديد ، ضم كل الاحزاب المحافظة (الكاثوليك والبروتستانت) الى الحزب الليبرالي ، ضد الاشتراكيين . وهنا يوجد تشابه قليل مع النظام السويسري المعتمد في الحقبة نفسها.

وفي فرنسا ، سيطرت مسألة النظام ، المتعلقة بالمسألة الدينية ، على احلاف الجمهورية الثالثة فساند رجال الدين ، ولفترة طويلة ، المعارضة ضد الجمهورية ، واستعمل الدين كهمزة وصل بين مختلف النزعات الديكتاتورية والملكية ، وتفاهم الحزب الجمهوري مع مناهضي الدين . ومن هنا تكون تحالفان خصمان : الرجعيون

والدينيون (Cléricaux) في اليمين ، وجمهوريون ولادينيون في اليسار . وفي سنة ١٨٧٧ (وفي فترة ١٦ ايار ، والنظام الاخلاقي Ordre moral وفي سنة ١٨٨٥ (فترة البولانجيسم) كان التحالفان قد تكاملا تماماً . ولكن اتحاد اليمين كان بوجه عام اضعف من اتحاد اليسار . وعمل انضمام احزاب اليمين التدريجي الى الجمهورية على تغيير وجه الانقسام الاول . ولكن هذا الانقسام لم يختف حتى سنة ١٩٤٠ ، حيث ظل بادياً من خلال كتلة اليسار والكارتل والجبهة الشعبية من جهة والكتلة الوطنية والجبهة الوطنية من جهة اخرى . والى حد ما ، يمكن اعتبار المغامرة الفيشية كنصر لليمين ، والتحرير كنصر لليسار . ولكن ظهور الفاشستية ، وخصوصاً الشيوعية غيّر في معطيات القضية .

فاذا تكون حلفان خصمان يمين ويسار ، واذا كانت درجة تضامن كل منهما كافية ، يمكن لنظام حزبي تعددي ان يشبه كثيراً بالنظام الثنائي . وعليه فقد عرفت البلدان المنخفضة من سنة ١٨٣٠ الى سنة ١٩٢٥ تناوباً مشابهاً تقريباً للتناوب الحاصل في انكلترا وغيرها من البلدان الثنائية والذي يختلف بصورة غريبة عن التقسيم المستقر البادي في احجام مختلف الاحزاب اذا نظر اليها منفردة (المصور رقم ٤١). وانه لمن المفيد ان نقارن كذلك تناوب التكتلين الكبيرين الدانمركيين ، الاشتراكي والراديكالي من جهة ، والمحافظ الزراعي من جهة ثانية بالتغييرات الطفيفة في الاحزاب . ولكن الكتلتين لم يكن لهما هنا الوضع الاستقراري نفسه الذي كان في البلدان المنخفضة ، نظراً الى انهما لم تكونا مرتكزتين على التحالف الانتخابي نفسه بسبب وجود نظام التمثيل النسبي. وانه لذو دلالة ان يكون هذا النظام الاخير قد سبب في هولندا ، عقب سنة ١٩٢٥ (اي بعد الانتخاب الثاني حيث كان النظام مطبقاً) تحطيم التحالف القديم المحافظ ، الذي كان لا يزال منذ سنة ١٨٦٨ . وفي جميع الاحوال ، لم يكن لثنائية التحالفات القوة نفسها التي تكون لثنائية الاحزاب. ففي داخل كل كتلة ، يمكن للخصومات المتبادلة ان تتطور الى ديماغوجية تعمل الثنائية الحزبية على الحد منها . فوحدة وجهات النظر الحكومية هي على العموم اكثر ضعفاً . ولكن كل شيء مرهون ، في النهاية ، بدرجة التماسك في التحالفات وفي الاحزاب . وثنائية الاحلاف الهولندية ، بين سنة ١٨٦٨ وسنة ١٩٢٥ كانت اصلب من ثنائية الاحزاب الاميركية . ومع ذلك يتيح نظام التحالفين تنويع التركيبات السياسية اكثر بكثير من نظام الحزبين . ودون اي تغيير في الجسم الانتخابي ودون تغيير في احجام كل حزب ، يمكن لاي انقلاب او تبديل في الاتفاقات ان يحدث تبديلا سياسياً مهماً . وخير مثال هو مثال البلدان المنخفضة سنة ١٨٦٨ ، عندما اتحد الكاثوليك ، الذين كانوا حتى ذلك الحين متآلفين مع الليبراليين ، مع



٤١ - تحالفات الأحزاب في البلدان المنخفضة (١٨٨٨ - ١٩١٣)

البروتستانت . ولكن احلال نظام من التحالفات الثنائية محل نظام آخر ثنائي نادر جداً . ففي الغالب تظهر التغييرات في التحالفات في البلدان ذات الانقسام الثلاثي في الرأي العام ، عن طريق انتقال الحزب الوسط نحو هذا او ذاك من الطرفين . وقد لعب الحزب الراديكالي هذا الدور في فرنسا ما بين سنة ١٩١٩ و ١٩٣٩ . وفي ذات الفترة كانت الاوضاع ، في بلجيكا ، مختلفة الى حد ما . وقد قام بهذه الحركة حزب اليمين (الكاثوليك).حركة التأرجح باتحاده مرة مع حزب الوسط (الليبرالي) ومرة مع حزب اليسار (الاشتراكي) . ولا نجد اي وزارة اشتراكية ليبرالية بين سنة ١٩١٩ و ١٩٤٠ فيمقابل حكومتين من الكاثوليك والليبراليين وفيمقابل سبع حكومات من الكاثوليك الليبراليين . (١)

(١) هذا يعبر الى حد ما عن انتقال الحزب الليبرالي البلجيكي الى اليمين انتقالا مشابهاً لانتقال الحزب الراديكالي الفرنسي بعد سنة ١٩٤٥ .

وكان ينتج ، في بعض الاحيان من التغيير في التحالفات ان يحل محل تكتلين خصمين تحالف وسطي . ففي فرنسا كان تمزق كتلة اليسار تعبيراً عن محاولة التركيز « او ترابط احزاب الوسط » ، كما كان يقال في بداية الجمهورية الثالثة . وفي سنة ١٩٠٥ ، دل سقوط de Combes على نهاية كتلة اليسار كما احلّ تأليف حكومة روفيه Rouvier مكانها تجمعاً ، تسانده الاكثرية من الراديكاليين ، والتقدميين ، ونصف اليمين ، في حين تألفت المعارضة من اقصى اليمين ، ومن الاشتراكيين ، ومن فئة مهمة من الراديكاليين . ولكن اقتراب الانتخابات وضع حداً لهذا التجمع ، وبعثت الكتلة من جديد سنة ١٩٠٦ واستمر حتى سنة ١٩٠٩ على الصعيد الحكومي ، بالرغم من ان وزارة كليمنصو ارتكزت في الغالب على « اكثرية متغيرة » بلجوئها الى مساندة اليمين واليسار على التوالي (لعبة الارجوحة التي تشكل الامل السحري لكل احزاب الوسط) . في سنة ١٩٠٩ افتتح بريان Briand ، باسم الاعتدال Apaisement نوعاً من التجمع الذكي الشاب الذي امتد حتى سنة ١٩١٣ ، والذي توقف بناء على قانون الحرب (خدمة الثلاث سنوات) . وعقب الحرب ، انبعث التجمع من جديد سنة ١٩٢٥ ، على اثر تمزق سريع في اكثرية الكارتل اليساري لكي ينفتح على اليمين سنة ١٩٢٦ ، باسم الاتحاد الوطني Union nationale . وانعكست الآية في سنة ١٩٣٥ : فادى تمزق الكارتل عقب احداث ٦ شباط الى تشكيل الاتحاد الوطني اولاً مع دومرغ ، ليضيق فيتخذ شكل تجمع مع فلاندن Flandin .

وفي ظل الجمهورية الثالثة تم التجمع في الغالب على الصعيد الحكومي . الا انه قلّما امتد على الصعيد الانتخابي . ويمكن ذكر ثلاثة امثلة فقط : في السنوات ١٨٩٣ ، ١٩١٠ و ١٩٢٨ . ولكن التجمع في سنة ١٨٩٣ لم يتجل الا ببعض انسحابات كاثوليكية منضمة الى التقدميين . وكان تأثيره المادي ضعيفاً (بعكس تأثيره الادبي) . وفي سنة ١٩٢٨ اتبع الراديكاليون عموماً تكتيك اتحاد اليسار . فتحقق التجمع بالرغم من تعليمات احزاب اليسار ، بفضل انصباب اصوات الـ ٤٠٠٠٠٠ منتخب راديكالي ، على اليمين في الدورة الثانية . وكانت التجربة في سنة ١٩١٠ ، اكثر وضوحــاً وذلك بفضل الظروف التي حملت اليمين والاشتراكيين بحركة جمع للنقيضين للحصول على انجاح التصويت على التمثيل النسبي . فعجز التجمع هذا — المرغوب فيه على الصعيد البرلماني والحكومي — عن التكامل في المجال الانتخابي ، يفسر حذر الحركة الجمهورية الشعبية تجاه الاقتراع الاكثري ذي الدورتين . فهذه الحركة باعتمادها بكليتها على امنية ترابط الوسط (المسمى اليوم بالقوة الثالثة) تخشى من تجدد اجراءات الجمهورية الثالثةفي الجمهورية

الرابعة واساليبها . الا ان هذه الخشية لا تحسب حساباً للظاهرة الشيوعية التي تجعل حصول التحالفات الثنائية امراً صعباً . ومهما يكن من امر ، تعيش الجمهورية الرابعة تحت شعار التجمع منذ انشقاق الثلاثية الحزبية باخراج الشيوعيين في ٦ ايار سنة ١٩٤٧ . ولقد سعت الاكثرية الوسطيةنفسها، وباشكال مختلفة، الى الحكم منذ ذلك الحين . وكما كان الحال في تكتل جمهورية ويمار التي تشبهها الى حد بعيد تعتبر الجمهورية الرابعة (باستثناء قوة الحزب الاشتراكي) مهددة في آن معاً من اليمين ومن اليسار ، بتطور الاحزاب القوية ، ذات الصفة غير البرلمانية كالشيوعيين والجمهوريين البرلمانيين الفرنسيين R.P.F. .

ويجب ان يميز تماماً بين الاتحاد الوطني على النمط الفرنسي ، كما طبق تحت حكم بونكاريه ودومرغ ودالاديه ، وبين الاتحاد الوطني المعروف ، والمطبق خلال حرب سنة ١٩١٤ في فرنسا وفي انكلترا ، وفي العديد من البلدان خلال حرب سنة ١٩٣٩ ، وفي بلجيكا خلال فترة ما بين الحربين ... الخ . والاتحاد الوطني من النمط البونكاري هو تحالف كل الاحزاب ما عدا اقصى اليسار . انه اتحاد ضد الاشتراكيين (بل ضد الشيوعيين) . وقد طبقته البلدان الواطئة عدة مرات منذ سنة ١٩٢٥ ، وسويسرا طبقته بانتظام منذ سنة ١٩١٩ . وفي فرنسا ، كونت ثلاثية التحرير نوعاً من البونكاريه المعكوسة : تكتل كل الاحزاب ضد اليمين . ان الاتحاد الوطني الحق مختلف تماماً . انه تجمع كل احزاب البلد الكبرى ، وبدون استثناء . وهذا الاندماج السياسي له ما يبرره في الفترات الاستثنائية، فترات الخطر الوطني ،حيث يبدو تضافر الجهود ضرورياً . فالاتحاد الوطني يعتبر الشكل الطبيعي لحكومة الحرب ، في النظام الديموقراطي . وقد يتجلى احياناً ايام السلم ، ايضاً : فقد لجأت اليه بلجيكا بين سنة ١٩١٩ و ١٩٣٩ . فمن اصل عشرين وزارة تعاقبت خلال هذه الفترة ، كانت منها تسع حكومات اتحاد وطني . وفي افريقيا الجنوبية ادى اتحاد الحزبين الوحيدين ، بين سنة ١٩٣٣ و ١٩٤١ الى نتيجة من النوع نفسه . وهذا النظام يقتضي انضباطاً قوياً لدى الاحزاب، وفي الوقت ذاته اتفاقاً جذرياً على المبادىء السياسية. وهو يحقق على صعيد التحالفات اعتماد تقنيات الحزب الواحد . ولكن التحالف الوحيد لا يوقع في الاخطار نفسها لان تكوينه يحميه من خطر الديكتاتورية ويضمن بقاء مختلف النزعات والاتجاهات . وبالرغم من كل شيء ، يدل النظام على ازمة عميقة في النظام الديموقراطي .

واخيراً يجب الكلام عن شكل من التحالف اكثر ندرة واكثر غرابة من الاشكال الاخرى : ذلك هو تحالف النقيضين . فاتفاق الحزب الاكثر يمينية مع الحزب الاكثر يسارية، وكل منهما بالنسبة الىالآخر هوالعدو الرقم ١ يبدو مخالفاً للطبيعة. ولكن كل

الامور توجد في الطبيعة . والواقع ان اتفاق السمكة carpes والارنب ليس نادراً لان الاحزاب المتطرفة يجمعها تناقضها مع المعتدلين ، واحياناً معارضتها للنظام . ففي ظل الجمهورية الثالثة ، تمت كل محاولات التجمع بفضل تكتل المتطرفين . ولتجنب مثل هذا الاتفاق اضطر التجمع ، دائماً الى التحرك بشكل شبه اتفاق وطني تقريباً . وفي ظل الجمهورية الثالثة كثيراً ما ضم الشيوعيون اصواتهم الى اصوات تجمع الشعب الفرنسي R.P.F. ضد القوة الثالثة Troisième force . كما فعل النازيون والشيوعيون في ظل جمهورية ويمار ، وكما فعل قبلهم الاشتراكيون والفاشستيون في برلمان روما . ان تواصل المتطرفين يتم دائماً بشكل تحالف برلماني معارض . ولكنه ويندر ان يتم بشكل تحالف انتخابي وبالاخص بشكل تحالف حكومي . ويمكن هنا ذكر الانتخابات الفرنسية لسنة ١٩١٠ كمثال على التحالف الاول حيث تنازل اليمين والاشتراكيون بعضهم لبعض في بعض المناطق ، وعلى اثر تفاهم حول اصلاح النظام النسبي الذي رفضته احزاب الوسط . فالطرفان يتفقان هنا على برنامج مشترك . والاتفاق المحدود نفسه يصلح لان يستخدم كاساس لحكومة يدعمانها معاً . ولكن هذا التواصل الايجابي يتخذ في الغالب معنىً آخر : فهو يتوافق مع التكتيك المسمى « سياسة الاسوأ » . ومفادها ، بالنسبة الى حزب من اقصى اليسار ، ان يناصر سياسة اليمين لكي يظهر بطلانها ويزيد في النقمة عليها ، بدلاً من دعم سياسة اليسار المعتدل التي تهدىء الخواطر وتنقص من اسهمه ومفادها ايضاً اضعاف الخصم الاقرب والاكثر خطورة ، لانه الادنى، لمصلحة خصم بعيد ليست خصومته مباشرة . فاذا انتهج الحزب اليميني المتطرف سياسة مماثلة ، فبالامكان الوصول الى ابرام عقد حقيقي بين الخصمين . فاذا طبقت « سياسة الاسوأ » هذه من قبل احدهما ، فانها تنتج بالرغم من كل شيء تقارباً فعلياً مع الآخر . وقد اتبع الحزب الشيوعي هذا التكتيك في فرنسا ، وفي الخارج ، حتى سنة ١٩٣٥ . وهكذا ناصر اليمين ، وبالاخص في انتخابات سنة ١٩٢٨ ، الامر الذي افقده الكثير من الاصوات سنة ١٩٣٢ ، الا انه بهذا الشكل حفظ اصالته ونقاءه خلال كل الفترة اللازمة لبناء الحزب .

العلاقات بين المتحالفين : ان العلاقات الحقوقية بين المتحالفين تعتبر اقل اهمية من العلاقات الفعلية . فالعلاقات الحقوقية تقف عند حد بعض المؤسسات المشتركة : لجان العمل في حزب الكتلة Block الالماني لسنة ١٩٠٦ ، ومفوضية اليسار في الكتلة الفرنسية لسنة ١٩٠٢ والكارتل لسنة ١٩٢٤ ، ثم لجنة التجمع الشعبي لسنة ١٩٣٦ ، الخ . هذه المؤسسات يمكن ان تتكون على الصعيد الانتخابي ، حيث انها توجه

دعاية المتحالفين وتراقب تنفيذ الاتفاقات ، او على الصعيد البرلماني حيث تجهد في اقامة موقف موحد وانتظام في اصوات جماعات المنتسبين . ومن وجهة النظر الاخيرة ، كانت مفوضية اليسار نموذجاً لامثالها بين سنة ١٩٠٢ وسنة ١٩٠٦ . ولقد سماها شارل بنوا « الوزارة الثانية غير الدستورية وغير المسؤولة » . ودافع كومب عن «هذا التفاهم المدبر سلفاً فيما عني المداولات المقبلة والقرارات التي يجب اتخاذها ، تدبير يضمن الاكثرية تجاه النزوات الطائشة» .ولا يجري مثل هذا التدبير في جميع الاحلاف . فالتكتلات غير المنظمة تعتبر اندر من التحالفات المنظمة . وكلها لا ترتكز على برنامج مشترك . اذ ان كل حليف يتمسك بالمحافظة على حريته في التصرف. وشرعة التحالفات هي اقرب ان تكون ذات صفة اعلانية ودعائيـــة من ان تكون خطط عمل . ولهذا فهي تنظم بعبارات مبهمة وعمومية . الا انه لا بد من التمييز بين البرامج الحكومية الخالصة التي تنظمها الاحزاب عند تشكيل حكومة اتحاد وطني ، والتي هي اضعف من جميع البرامج ، وبين البرامج الانتخابيـــة ، والتي تكون اقل ضعفاً اذا كان لها صدى في الرأي العام واستطاعت ان تثير فيه حماساً ما . في هذه الحالة يمكن ان يصبح التذكير بالبرنامج وسيلة جيدة لتأثير حليف على حليف آخر . ولهذا قلّما تستند التحالفات الانتخابية على شرعة محددة وواضحة ، او ان تكون هذه الشرعة محددة في الاساس حيث يشترط الحليف الاكثر اعتدالاً حدوداً لمزايدات الحليف الاكثر تطرفاً .

واذاً فالمؤسسات والبرامج هي وسائل لاقرار نوع من العلاقة الاكراهية بين الاحزاب المتحالفة . وهناك ميل في هذا الشأن الى التفريق بين التحالفات التعادلية وبين التحالفات غير التعادلية . ولكن هذا التصنيف ليس الا وليد الخيال اذ ، في الواقع ، كل تحالف يعتبر غير تعادلي انما السؤال يطرح حول درجة عدم تعادليته. وعندئذ يمكن مقارنة التحالفات المتعادلة نسبياً ومع ما يسمى بشبه التحالف ، والذي طابعه السيطرة . وما بين الحدين يتسلسل سلم لا متناه من الاشكال والفروقات . ويدخل في الحساب ثلاثة عناصر مهمة منها —من اجل تحديد درجة التفاوت بين المتحالفين— حجم كل منها ، ومركزها على رقعة الشطرنج السياسية واخيراً تركيبها الداخلي . فالاول يرتدي طابع الاهمية في التحالفات الانتخابية ، وفي النظام الاكثري ذي الدورتين . فالحزب الذي يأتي في مقدمة التحالف يبقى وحده على الخط في الدورة الثانية مستفيداً من تنازل او انسحاب حلفائه. وينتج من ذلك ان التحالف الانتخابي ليس ممكناً في هذا النظام ، الا بين الاحزاب المتقاربة في الحجم . والا لأكل قويها ضعيفها . وفي الواقع العملي يصحح التشتت المحلي عدم المساواة في التحالف بحيث ينال كل حليف حصتـــه في منطقة معينة غير منطقـــة حليفه . الا انه قد

يكون للحزب الكبير مصلحة في عدم تنزيـل مرشحين في الدورة الاولى ، في بعض المناطق ، لكي يتيـح لحليف ضعيف جداً ، الحصول علـى تمثيـل ، وذلك كي يستفيد من انسحابه له في مكان آخر ، حيث يكون في وضع الحكـم بين كتلتين متساويتين تقريباً . واذاً ترتدي الاتفاقات الانتخابية ، في الغالب ، صفة الحذاقة والمرونة ، التي تختلف تماماً عن صلابة ووحدة شكل الاجراءات التي تتطلبها تقنية الاقتراع الاكثري ذي الدورتين . وهذه المرونة تزداد في حالة الاتفاقات في ظل نظام الدورة الواحدة حيث يضطر المتحالفون الى توزيع المقاعد قبل كل اقتراع بحيث لا يتم ترشيح غير مرشح واحد او لائحة واحدة . ثم ان التحالفات من هذا النمط تبدو اصعب ولكنها اقوى وامتن . وهي ايضاً اقل مساواة : فالحزب الاكبر يهدف الى السيطرة ، تماماً على الاصغر ، كما يرى ذلك في تجربة الوطنيين الليبراليين الانكليز . وفي نظام الدورة الواحدة ، تنزع الاحلاف عموماً نحو الاندماج ، بسبب درجة متانة الروابط التي تقتضيها . ولكن هذا الاندماج يرتدي في الغالب شكل امتصاص الحليف الاضعف من قبل الاقوى ، اذا كان التفاوت بينهما كبيراً . وهذا يثبت الدور الرئيسي الذي يلعبه الحجم في التفاوت القائم بين الاحلاف وعلى الصعيد الحكومي يبدو تأثير الحجم اكيداً . فبمقدار ما يزداد حجم الحليف بمقدار ما يزداد وزنه داخل التحالف . حتى سنة ١٩٣٦ ، مارس الحزب الراديكالي زعامة فعلية داخل كتلة اليسار لانه كان الحزب الاكبر في التحالف . وفي سنة ١٩٣٦ انتقلت الزعامة الى الحزب الاشتراكي ، لانه انتقل الى المركز الاول . وتلاحظ تماماً اولوية الحجم البرلماني على الحجم الانتخابي ، لان الحزب الراديكالي خسر المركز الاول حجماً انتخابياً منذ سنة ١٩٣٢ عندما نال ١٨٣٦٠٠٠ صوت في مقابل ١٩٥٦٠٠٠ صوت للحزب الاشتراكي . والاولوية في التحالف لها اهمية كبرى اذ غالباً ما يتم التسليم بان الحزب الذي يأتي في طليعة التحالف هو الذي يجب ان يتولى رئاسة الحكومة . ولكي يبرر الاشتراكيون رفضهم المساهمة ، قبل سنة ١٩٣٦ ، وتبدل رأيهم في هذا التاريخ ، فرقوا بوضوح بين المساهمة الاشتراكية في وزارة راديكالية وبين المساهمة الراديكالية في وزارة اشتراكية . ومما لا شك فيه ان زعامة الحزب الاكثر عدداً لم تشكل ابداً قاعدة عامة ومطلقة في الائتلافات الحكومية . وهذا الميل الاساسي اضطر الى ان ينسجم مع ميول اخرى كثيرة . وان اتساع الهوة بين المتحالفين يلعب دوراً ما بهذا الشأن . اما اذا كان الفرق ضعيفاً جداً فتصبح زعامة الحليف الاكثر عدداً موضوع جدال . ثم ان تركيب وطبيعة الحليف الاكثر قوة يعتبر ان ايضاً مهمين : ففي سنة ١٩٤٦ مثلا رفض الجمهوريون الشعبيون والاشتراكيون المساهمة في وزارة تحت ادارة شيوعية داخل تحالف ثلاثي .

ولكن اقوى مقاومة لزعامة الحليف الاقوى تتأتى عن المواقف المختلفة التي يقفها المتحالفون . لقد تبين ان التحالفات الانتخابية تميل الى ان يسيطر عليها الحليف الاكثر تطرفاً ، والائتلافات الحكومية يسيطر عليها الاكثر اعتدالا . وهذه التحركات تتلاقى بالطبع مع تلك التي تولدها احجام الاحزاب المتحالفة. فالحليف الاصغر قد يضطر الى تحمل المسؤوليات الحكومية ، بسبب موقفه الاكثر اعتدالاً . ويمكن بوجه عام ، رسم منحنيات التفاوت داخل التكتلات . ففي الفترة التي تسبق وتلي الانتخابات ، يقود الحزب المتطرف اللعبة . وبمقدار ما يبعد عن التطرف ، يفقد وزنه وتأثيره لمصلحة الاكثر اعتدالاً ، بسبب الضرورات الحكومية . وتتطابق هذه المنحنيات التفاوتية مع الدورات التشريعية في الانظمة التي تقوم على التحالف . هذه الانظمة الديماغوجية في البداية تصبح في النهاية محافظة في الوسط . ومعلوم ان هذه الصورة هي عمومية تماماً ، وتفاعل الظروف الخاصة ، المتعددة والمختلفة قد يطغى عليها احياناً بحيث يحجبها تماماً . وفي المدى الطويل ، يبدو ان التحالف يسيطر عليه الحزب الاكثر اعتدالاً ويضطر المتطرف الى مساندة عدد من الاجراءات التي تتناقض مع موقفه ، على الصعيد البرلماني ، والى مساندة الحركة التي تتناقض مع ديناميته على الصعيد الانتخابي . فاذا رفضها ، انفض التحالف . واذا سار معها اتخذ في النهاية موقفاً هادئاً الى حد ما وباهتاً . وهذا المنحى العام يفسر الاعتدال المتزايد الذي سار عليه الحزب الاشتراكي الفرنسي في ظل الجمهورية الثالثة والرابعة . ويبدو ان الاحزاب الاشتراكية الاوروبية الاخرى اتبعت المسار نفسه تحت تأثير الاسباب نفسها. لاشك في ان جدلية التحالفات ليست العامل الوحيد في هذا التحول . فقد لعبت اسباب كثيرة دورها بهذا الشأن . وبالاخص التغيرات في التركيب التحتي الاجتماعي للحزب . يبقى ان نعرف ، مع ذلك ، ما اذا كان الحزب قد اصبح اكثر اعتدالاً لانه اتخذ الطابع البورجوازي ، ام انه اتخذ الطابع البورجوازي لانه اصبح اكثر اعتدالاً . ان هذه العلاقة هي وظيفية (تبعية) اكثر مما هي سببية . ومهما يكن من امر ، يبدو ان تأثير التحالفات كما وصفناها ، غير قابل للجدل .

هذا البوخان في الاحزاب المتطرفة ، بفعل لعبة التحالف ، يبدو اكثر وضوحاً اذا كانت احجامها تساعدها على تبوء مركز الزعامة بصورة رسمية ، داخل التحالف . اذ يجب عليها عندئذ تأمين ممارسة الحكم ثم اتخاذ الموقف الحذر والمعتدل في آن معاً ، الذي تفرضه هذه الممارسة . فهي بجماهيرها وبصفتها في الحكم ، توجه التحالف . وبعملها تنسجم مع موقف الحليف المعتدل. هذا المنطق يمكن ان يساعد على تفسير تطور موقف الاحزاب الاجتماعي الديموقراطية الشمالية بين سنة ١٩١٩ وسنة

١٩٣٩ . ومهما يكن موقف المتحالفين ، تنته التحالفات الاكثرية ، بالنتيجة ، الى انتهاج خطة الحزب الاكثر اعتدالاً ومنهاجه . وبالتدريج تعمل ضرورات الحكم على تلطيف تطرف الحزب الآخر وصقله وتشذيبه الى الحد الذي ينسجم فيه مع خط رفيقه . وهكذا تتناقض « يمينية » « Dextrisme » الائتلافات الحكومية مع يسارية الرأي العام . وتخلص في النهاية الى القضاء عليها : ان الناخبين يتحركون باتجاه احزاب اليسار ؛ ولكن احزاب اليسار بذاتها تنتقل نحو الوسط : هاتان الحركتان الظاهرتان تنتهيان الى الجمود الحق . ولكي لا تتحقق سيطرة الاكثر اعتدالا ، يتوجب على التحالف ان يبقى داخل المعارضة البرلمانية وتبقى هذه التكتلات الاقلية خاضعة لسيطرة الحزب الاكثر تطرفاً . وهي لا تصاب ابداً بالتمزق بين الديماغوجية الانتخابية والاعتدال الحكومي لانها تجهل مذلات الحكم . فديماغوجية المعارضة تلحق فيها بالطبع ديماغوجية الانتخابات . ويبقى المكسب في كلا الحالين للحزب الاكثر عنفاً . ويحدث الشيء نفسه خلال الفترة الثورية ، كما قيل . فالحزب الاكثر تطرفاً يعمل على السيطرة على التحالف ، سواء وجه الحكم ، ام ساهم فيه ، ام سانده ام عارضه . لان قانون الحكم الثوري هو بالضبط مضاد لقانون الحكم العادي فلا يتعلق الامر بالاحتفاظ بتوازن دائم الصعوبة وتنازلي وذلك بمحاولة ايجاد توازن بين المصالح المتضاربة ، بل بالتعجيل بوصول النظام الجديد القادر وحده على خلق توازن جديد ، بعد انهيار نظام الحكم القديم . فالواقعية هنا ليست في الاعتدال بل في التشدد . وينتج من ذلك ان حزباً متطرفاً مصمماً على الاحتفاظ بنقائه ، يجب ان يبقى في المعارضة ، وان لا يخرج منها الا ليشترك في الثورة ، او يساعد على اندلاعها . ومع ذلك ، يمكن للتركيب الداخلي للاحزاب ان يحد من النزعة الاعتدالية الموجودة داخل كل تحالف حكومي .

وتختلف العلاقات في ما بين المتحالفين الى حد ما في حالة التحالف الثلاثي الاطراف فيلعب حزب الوسط دور الحكم الطبيعي بين الطرفين المتطرفين . وهكذا كان موقف الاشتراكيين قوياً جداً في فرنسا في زمن الثلاثية الحزبية بالرغم من كونهم اضعف المتحالفين . ثم تقهقروا بعد ابعاد الشيوعيين ومجيء القوة الثالثة 3em force . ولكن هذه النزعة تبدو اقل وضوحاً وعمومية من السابقة . ففي داخل هذه « القوة الثالثة » لم يتوقف تأثير « الحركة الجمهورية الشعبية » عن التراجع بين سنة ١٩٤٧ وسنة ١٩٥١ لمصلحة الراديكاليين والمعتدلين ، تمشياً مع « يمينيـــة » التحالفات . فالتوجيه السياسي الاساسي لم يكن يعطى من قبل حزب الوسط ، ضمن التحالف ، بل من وسط البرلمان : اي من قبل اقصى اليمين في تحالفات اليسار ومن قبل اقصى اليسار في تحالفات اليمين . والكلام عن « يمينية » التحالفات الحكومية

غير صحيح . بوجه عام : فاللفظة تطبق فقط على تحالفات اليسار (التي كثيراً ما تتكرر بسبب التطور الاجتماعي والسياسي) . ولمزيد من الصحة ، يجب الكلام عن « يمينية » تحالفات اليسار وعن « يسارية » تحالفات اليمين . فهذه النزعة المزدوجة تعني انه يمكن وصف السياسة الفرنسية ، في ظل الجمهورية الثالثة ، بواقعية متزنة ، على انها تناوب بين اليمين واليسار ، « النظام » (Ordre) و« الحركة » (Mouve-ment (او انها سيطرة الوسط بوجه عام او انها توجه عام نحو اليسار). وفي الظاهر تبدو هذه الصور الثلاث متناقضة : والواقع انها تستند ، كل منها ، على تأويلات متفرقة ولكنها متكاملة . فـ« اليسارية » تنتج من ان احزاب اليسار القديمة تتجه تدريجاً نحو الوسط ثم الى اليمين بعد ان تحل محلها الاحزاب الجديدة . والاندفاع اليميني اليساري ، ملحوظ تماماً اذا تتبعنا وتيرة الانتخابات او وتيرة التركيبات البرلمانية . بالرغم من ان الوتيرتين لا تتوافقان دائماً . ولكن التفاعل داخل التحالفات يدفع بها حتماً نحو الوسط : فالاكثريات اليمينية تميل نحو الوسط الايمن وتحاول ان تتجاوز الحدود نحو اليسار . والاكثريات اليسارية تزحف نحو الوسط الايسر وتستند في النهاية على الوسط وعلى اليمين . وكمجلس الازرق سماوي -Bleu horizon ، انتهى مجلس الكارتل ببوانكاريه ؛ وكالمجلس المعتدل لسنة ١٩٢٨ انتهى المجلس اليساري لسنة ١٩٣٢ بلافال .

ولكن تدخل الاحزاب الفاشستية والشيوعية ذات التركيب القوي جداً وذات التركيب الكونفدرالي الاتحادي (Bund) (١) ، ادخل على القضية معطىً جديداً . فطبيعتها الجماعية تتعارض مع كل مساومة او تساهل ومع كل اتفاق حقيقي او تحالف فعلي . فكلمة « من ليس معي فهو ضدي » الانجيلية لم ترد عبثاً عدة مرات في المؤتمرات الشيوعية . الا ان الائتلافات الانتخابية ، والبرلمانية او الحكومية يمكن ان تشكل بالنسبة الى هذه الاحزاب وسيلة عمل فعالة ؛ خصوصاً ان تنظيمها المعقد جداً والمتين جداً يضعها بمنجى من العدوى ومن التفكك ، ولكنه يجعل حلفاءها تحت رحمتها : وخرافة قسطل الحديد وقسطل الفخار التافهة تصور تماماً الوضع الممتاز للاحزاب من هذا النوع داخل التحالف . فهي القسطل الحديدي المتماسك القوي . القادر على تحطيم القساطل الاخرى دون ان ينكسر . وهي تستغل التحالفات في نوعين من التكتيك مختلفين tactiques . يمكنهما احياناً ان يندمجا : تكتيك التمويه وتكتيك الاستعمار . فالاول يهدف الى القضاء على جو الخوف والعزلة الذي

(١) كما هو الحال في الدول الجرمانية Bund: Confederation

يكتنفها ، وتصبح القضية قضية الظهور امام الآخرين بمظهر الاحزاب الاخرى ، وليس اكثر منها ثورية او تخريباً، بل هو مثلها ديموقراطية واحتراماً للمؤسسات وللحريات . وقد وقفت الاحزاب الشيوعية هذا الموقف في اوروبا سنة ١٩٣٥—١٩٣٦ عند تأليف « الجبهة الشعبية » . فامتداد يد موريس توريز الى الكاثوليك محا قليلاً صورة الرجل ذي الخنجر بين اسنانه . وقوى التعاون مع السياسيين الموثوق بهم تماماً امثال المسيو شوتان Chautemps، هذا الاحساس ، وكذلك الانتساب الى برنامج « التجمع الشعبي » Rassemblement populaire المعقول والمعتدل . ويدل الفوز الانتخابي ، في سنة ١٩٣٦ ، حين ضاعف الحزب عدد ناخبيه ، على ان هذا التكتيك كان مجدياً . وفي اعقاب التحرير Libération ، لم يكن من امر المساهمة الا انها اكملت واوضحت الاتجاه العام نفسه . وكانت الغاية ، اظهار مقدرة الشيوعيين على الحكم وعلى الادارة ، شأنهم في ذلك كشأن الآخرين ، بل وافضل من الآخرين. واندهش الناس الطيبون من الطبقات المتوسطة عندما لاحظوا ان السيد توريز او السيد بيلو Billoux لا يتصرفان على اساس انهمـــا مفوضا الشعب ، الثوريان ذوا الاسمال ، بل على اساس انهما وزيران بورجوازيان ، مهذبان وجديان . وعملت تزكية الجنرال ديغول والمفكرين العقلاء من « الحركة الجمهورية الشعبية » .M.R.P على تقوية الاعتقاد ان الحزب قد تعقل . وتذكرت البورجوازية كيف انها نظرت الى ليون بلوم كنظرتها الى Lucifer سنة ١٩٣٦ ثم كيف اعتبرته كالمسيح سنة ١٩٤٦ ، فلم تبعد في تفكيرها بشأن موريس توريز عن هذا وانه يتطور وفقاً للحركة المشجعة ذاتها . واثبت ارتفاع عدد المقترعين للشيوعيين من سنة ١٩٤٥ الى سنة ١٩٤٦ كما اثبت ايضاً ارتفاع عدد اعضاء الحزب جدوى هذا التكتيك .

وفي الوقت ذاته كان الحزب يطبق داخل التحالفات (تكنيك) الاسلوب الاستعماري ، الذي برع فيه في البلدان البلقانية . فعقب سنة ١٩٣٦ ، ظهر هذا الاسلوب داخل مختلف الجبهات الشعبية . وفي فرنسا ، رافق اقامة الوحدة النقابية ، اقامة خلايا منظمة داخل الاتحاد العام للعمال .C.G.T من قبل كادرات الاتحاد العام للعمال المتحدين السابق ex.C.G.T.U . وجهد الشيوعيون، في لجان الجبهة الشعبية ، المحلية ، ان يستلموا القيادة اينما كان . وفي هذا العمل الجماهيري ، ذي الطبيعة الديماغوجية ، اتاح لهم تطرفهم زعامة طبيعية وفقاً لمنطق «ديالكتيك» التحالفات العام . ففي كل مكان من اوروبا قدمت المقاومة السرية للحزب مجالاً استعمارياً ممتازاً . وبصفته الوحيد القادر ، بحكم تركيبه ، على التكيف التام ، حاول استلام القيادة ، تساعده على ذلك الشجاعة الرائعة التي يتحلى بها مناضلوه. ونجح في ذلك جزئياً : فتزعم الشيوعيون كل منظمات المقاومة ، منذ القاعدة الى القمة . وعند

التحرير ، كان التكتيك يقتصر على تكوين جبهات وطنية او قومية ، وهي نوع من الجبهات الشعبية الموسعة بحيث تشمل اليمين ، على ان يحركها ويديرها الشيوعيون . ونظراً الى ضعفه العظيم والى اهمية المتعاونين معه من جهة الضخامة والحجم، قام الحزب ، اولاً بعملية تفكيك للحزب الاشتراكي باسم الوحدة العمالية : مؤثراً في القاعدة على المناضلين ، بواسطة خلاياهم ، ومؤثراً على القمة ، بتأثيره على الزعماء ، مستغلاً ما بينهم من خصومات واحقاد ومطامح . وهكذا حاول الشيوعيون الوصول الى الاندماج الكامل ، الطـــاعة المطلقة . « فالحزب العمـــالي » — او الاحزاب العمالية المتحدة — تستطيع مهاجمة حلفائها البورجوازيين من الجبهة الوطنية بفعالية اكبر . ويعتبر تفكك حزب صغار الملاكين الهنغاريين ، بهذا الصدد ، المثال الموفق . وهكذا يستطيع حزب شيوعي صغير نوعاً ما ، بفضل تفوق تركيبه ، ان يسيطر على كتلة عمالية اكبر منه بكثير ، وهذه بدورها تهيمن على تحالف احزاب اكبر واوسع . وباصرار الحزب الشيوعي من جهة اخرى على احتلال المراكز المفاتيح داخل الوزارات الائتلافية (كوزارة العدل التي ، بسبب التطهير ، تتيح التخلص من الاعداء؛ او وزارة الداخلية — لضمان البوليس؛ او وزارة الانباء من اجل الدعاية ، او الجيش) استطاع الوصول الى تحالف غير متكافىء علاقاته مع حلفائه به تشبه علاقات المستعمرة بالدولة الام. واستطاع بهذا الاسلوب، وبدون اصطدامات خطيرة جداً ، الاستيلاء الكامل على السلطة ، داخل بلدان اوروبا الوسطى ، واقصاء حلفائه السابقين بصورة نهائية . وتجدر الاشارة الى ان الجيش الروسي لم يحتج ، في اي مكان ، الى التدخل المباشر ، هذا التطور الذي هو حصيلة استراتيجية سياسية ممتازة جداً .

وفي بلدان اوروبا الغربية كان التكتيك الشيوعي هو ذاته . ولكن مقاومة المتحالفين الآخرين ، وخصوصاً الاشتراكيين منهم ، ثم الظروف السياسية والاجتماعية المختلفة حالت بينه وبين الفوز التام . الا ان الفئة الاشتراكية الاقوى ، في ايطاليا ، (الحزب الاشتراكي الايطالي) اتحدت تماماً مع الحزب الشيوعي . وسار التحالف في الخط نفسه الذي سبق لنا وصفه ، بوجه عام . وانتظم الحزب الاشتراكي الايطالي في الدرب نفسه الذي مشاه حليفه ، متبنياً المواضيع الدعائية نفسها والتركيب الداخلي نفسه . واعتمد الحزب الشيوعي ، ضد محاولات الاستقلال التي قام بها الحزب الاشتراكي سنة ١٩٥٠ ، اسلوب التفجير من الداخل بشكل مبالغ فيه تماماً، دافعاً قسماً كبيراً من كادراته (ويقال ١٠٠٠٠ من مناضليه المجربين المختارين) الى الدخول في صفوف حليفه ، من اجل ممارسة ضغط على الاركان العليا ، ومن اجل حمل المناضلين على عدم ترك الحزب من اجل الحركات الاشتراكية المستقلة . وهذه

الواقعة تبقى بالرغم من شهادة بعض الاشخاص الجديين (١) ، غير قابلة الاثبات . وانه لمن المفيد ان نلاحظ من جهة ثانية ان الحزب الاشتراكي الايطالي استطاع ان يسترد استقلاله سنة ١٩٥٦ . وهذا دليل على امكان مقاومة الضغوطات والالغام الشيوعية داخل تحالف ما ، بالرغم من كل شيء . هذا المثال قد يساعد الاحزاب الاشتراكية على التحرر من مركب النقص الذي هي فيه تجاه الاحزاب الشيوعية (هذا المركب المحسوس تماماً في فرنسا وفي ايطاليا) .

هذا وقد جرى التشديد خصوصاً على ظاهرة سيطرة الاحزاب الشيوعية على التحالفات نظراً الى كون هذه الظاهرة هي الاكمل والاتم. الا ان الاحزاب الفاشية اتبعت طرقاً مماثلة ، انما باقل بكثير من المرونة والكمال . فمن اصل الـ ٣٥ نائباً فاشستياً الأول الداخلين الى مجلس النواب Montecitorio سنة ١٩٢١ كان هناك ٣٤ انتخبوا على لوائح الكتلة الوطنية التي يتزعمها العجوز جيوليتي Giolitti الذي كان يعتقد انه يسيطر بسهولة على هذا الحزب الصغير . وعندما استلم موسوليني الحكم سنة ١٩٢٢ ، كان في الوزارة ، الى جانبه ثلاثة وزراء فاشيست فقط : اما بقية الاعضاء فكانوا من المعتدلين ، من الديموقراطيين او من الشعبيين المسيحيين . وظن حلفاء موسوليني ان بامكانهم تهدئته باشراكه في الحكم ولكنه قام بالثورة الفاشستية وقضى على هؤلاء الحلفاء . واستلم هتلر الحكم بمساعدة وطنيي هوجنبرغ Hugenberg واصحاب الخوذات الفولاذية Casques d'acier من اتبـاع سلدت Seldte ، كما ان وزارته الاولى لم تكن تتضمن الا نازيـين آخرين فقط (غورنغ وفريك Frick) بالاضافة اليه . وكان الذين ساعدوه على الاستيلاء على الحكم يظنون ان الحكم يقضي عليه او يهدئه . ولكنه قام بالثورة الوطنية الاشتراكية وقضى على حلفائه . الا ان الخطط Schémas السابقة التي تحدد علاقات المتآلفين المختلفة ، بالنسبة الى احجامهم او اتجاههم السياسي ، يفشلها هنا التركيب الداخلي للحزب ، الذي يجب ان ينظر اليه ، مرة اخرى ايضاً ، من خلال صفته الاساسية .

---

(١) برقية خاصة من مراسل جريدة « لوموند » في روما ، جان روسبيتل . يراجع لوموند ٢٠ تشرين اول سنة ١٩٥٠

٣ - الاحزاب والأنظمة السياسية

لقد ادى نمو الاحزاب الى احداث تحويل عميق في كيان الانظمة السياسية . فكما ان الديكتاتوريات المعاصرة المستندة على الحزب الواحد لا تشبه الا من بعيد انظمة الحكم الشخصية او العسكرية التعسفية كذلك الديموقراطيات الحديثة المرتكزة على التعددية في الاحزاب المنظمة والمنضبطة ، فهي مختلفة تماماً عن انظمة الحكم الفردية خلال القرن التاسع عشر . المستقرة على مهارة البرلمانيين الشخصية المستقلين تماماً بعضهم عن بعض . لقد اصبح من التافه في فرنسا مقارنة الجمهورية الرابعة . باحزابها المتحجرة «والمتوحدة» . بالجمهورية الثانية ، المتميزة بمرونة الكتل وبضعف التنظيمات . لقد قطعت الاولى مرحلة مهمة ، ولا شك بهذا الصدد. سنة ١٩٤٥ ، باعتماد نظام التمثيل النسبي . وبانشاء الحركة الجمهورية الشعبية .M.R.P وبنمو الحزب الشيوعي . ولكن تطوراً مماثلا حدث في الاتجاه نفسه سنة ١٨٧٥ . وبنظرة اجمالية يعتبر الفرق بين نظام سنة ١٩٣٩ وسنة ١٨٨٠ اكبر من الفرق الحاصل بين سنة ١٩٤٥ وسنة ١٩٣٩ .

واحلال نظام احزاب محل نظام بدون احزاب يؤدي الى اعادة النظر الكامل بالتحليلات التقليدية للانظمة السياسية . فالتمييز التقليدي بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني . مثلا ، يوشك ان يصبح بدون معنى . فالنظام الانكليزي بعيد عن النظام الفرنسي وعن النظام الاميركي . بالرغم من تشابه المؤسسات الظاهر . ومفاهيم الوزارة . ومسألة الثقة . والمسؤولية السياسية ، وكلها ليس لها المعنى نفسه في ظل النظام الحزبي الثنائي وفي النظام الحزبي التعددي . ويخيل من قراءة دستور سنة ١٩٣٦ (المعدل سنة ١٩٤٦) ان روسيا اليوم تعيش في ظل نظام برلماني ، برئاسة رئيس للدولة جماعي Collectif (البرزيديوم) مستقل عن الوزارة . التي تعتبر مسؤولة امام البرلمان (السوفيت الاعلى) . الا ان وجود الحزب الواحد يغير في كل معطيات القضية . فوصف الاتحاد السوفياتي . بالتعابير الديموقراطية التقليدية هو اسراف في الشكلية اكيد . ولكن الشكلية تكون اقل . عند الكلام دون هزء ، من التوازن بين سلطات البرلمان وسلطات الحكومة البريطانية او من نظام التكافؤ والتعادل (Checks and balances) الذي يمكن تلخيصه بقدرة البرلمان على « قلب » الحكومة وبقدرة الحكومة على حل البرلمان . اذ في الواقع ، لا

يمكن تصور اي صدام بين مجلس النواب والحكومة في ظل نظام حزبي ثنائي ، ما لم يكن هناك انشقاق داخل حزب الحكومة . وعندها لا يكون للصدام المعنى نفسه ولا المرمى نفسه . والمعترف بالقانون الدستوري الكلاسيكي المتجاهل لدور الاحزاب ، يعتبر جاهلا بالانظمة السياسية المعاصرة . والمعترف بدور الاحزاب المتجاهل للقانون الدستوري الكلاسيكي يكون ذا نظرة غير كاملة وان كانت صحيحة للانظمة السياسية المعاصرة.

١ ـ الاحزاب واختيار الحاكمين

ان ابسط تعريف بالديموقراطية واكثره واقعية هو التالي : انها النظام الذي يختار فيه المحكومون الحاكمين عن طريق الانتخابات الصحيحة والحرة . وحول عملية الاختيار هذه طور علماء القانون ، بعد فلاسفة القرن الثامن عشر ، نظرية التمثيل التي بموجبها يعطي الناخب للمنتخب وكالة ليتكلم ويتصرف باسمه . وبهذا الشكل ، يمثل البرلمان الذي هو نائب الامة السيادة الوطنية . وقد اصاب التحوير العميق واقعة الانتخابات ، ونظرية التمثيل ، بفعل نمو الاحزاب . فلم يعد الحوار بين الناخب والمنتخب او بين الامة والبرلمان : إذ ان تدخل فريق ثالث بينهما حور بصورة جذرية طبيعة هذه العلاقات. فقبل ان ينتخب النائب من قبل ناخبيه ، يقع عليه اختيار الحزب . ولا يقوم الناخبون الا بتزكية هذا الاختيار . ويبدو الامر واضحاً في الانظمة ذات الحزب الواحد حيث يقدم مرشح واحد نفسه لكسب رضى الجمهور . وهذه الواقعة وان كانت اكثر خفاءً في الانظمة التعددية الا انها ليست اقل واقعية . فالناخب يستطيع الاختيار بين جملة مرشحين ، الا ان كل واحد من هؤلاء يبقى معيناً من قبل حزب واذا اريد التمسك بنظرية التمثيل القانونية فيجب الافتراض ان المنتخب يتلقى وكالة مزدوجة : من الحزب ومن ناخبيه. واهمية كل منهما تختلف باختلاف البلدان والاحزاب . انما بوجه عام تنزع الوكالة الحزبية الى الطغيان على الوكالة الانتخابية .

ومفهوم الانتخاب (اختيار الحاكمين من قبل المحكومين) يتشوه اذاً بشكل عميق . ففي الانظمة التي تريد ان تبقى قريبة جداً من الديموقراطية الكلاسيكية ، يكون الاقتراع بالذات مسبوقاً باقتراع اولي يختار الحزب خلاله المرشحين الذين يواجهون الناخبين في ما بعد. ويُعتبر الاسلوب الاميركي المسمى بالاوليات Primaires المثال الاكثر كمالاً لهذه النزعة . ولكن الاقتراع الاولي لا يكون ابداً نزيهاً حيث يبدو تأثير قادة الحزب واضحاً . وغالباً ما يتعلق الامر باقتراع محصور بفئة مميزة من

المواطنين فيبعث حياً هنا نظام التصويت المزدوج الذي طالما هوجم في ظـل احياء الملكية (restauration التي بعثت في فرنسا بعد سقوط نابليون سنة ١٨١٥) انما باشكال غريبة . فاذا لم يوجد هذا الاقتراع الاولي ، يُعين المرشحون من قبل قادة الحزب وفقاً لاجراءات تقترب من اجراءات التعيين بالاسم Cooptation. وفي النظام التعددي ، يكون هذا التعيين اقل اهمية من الانتخاب الذي يتبعه . اما في نظام الحزب الواحد فيكون اهم بكثير . وفي كلا الحالين يجري اختيار الحكام بمزيج من الانتخاب والتعيين ، الا ان نسب المزج تكون مختلفة .

الاحزاب وتسمية المرشحين : التعبير الاميركي يميز بوضوح بين « التسمية » nomination ، وهي عمل تعيين المرشح من قبل الحزب ، و « الانتخاب » وهو اختيار المواطنين من بين المرشحين المقترحين من قبل مختلف الاحزاب . وفي الولايات المتحدة تنظم العملية الاولى تنظيماً دقيقاً . فبواسطة نظام الاوليات «primaires» وخصوصاً « الاوليات المفتوحة» ترتدي التسمية طابع الانتخاب الفعلي الاولي ، وهذا ما يفسر التمييز بينهما. اما في البلدان الاخرى ، فالتسمية تكون اقل تنظيماً على وجه العموم وخاصة انه ليس لها الطابع الرسمي والعمومي الذي يعطى لها وراء الاطلسي . انها عمل خصوصي ، يتم داخل الحزب . وغالباً ما تتم خفية حيث ان الاحزاب لا تحب ابداً ان تنتشر روائح مطبخ الانتخابات في الخارج .

وتختلف درجات تدخل الاحزاب في تعيين المرشحين اختلافاً كلياً . والمسألة الاولى هي مسألة الحصر او المزاحمة . فالمرشح ، هل يجب ان يقدمه بالضرورة حزب ما ، ام انه يستطيع بحرية مجابهة الناخبين دونما تغطية حزبية ؟ وتطرح القضية على الصعيدين الحقوقي والعملي . ففي بعض البلدان ، تتمتع الاحزاب بامتياز حصري بموجب القانون . فهي وحدها تستطيع تقديم مرشحين ولا احد يستطيع ، خارجاً عنها ، ان يتقدم امام الجسم الانتخابي . والى جانب الامتيازات الحصرية المطلقة النادرة ، هناك الامتيازات الحصرية النسبية . ففي الولايات المتحدة ، وفي كثير غيرها من البلدان ، تجبر القوانين الانتخابية المرشحين الذين يتقدمون خارجاً عن الاحزاب على جمع عددمن التواقيع (٢٠٠٠ في نيويورك مثلا) .ولكن مدى فعالية الحصر القانوني ، مطلقاً ام نسبياً ، يختلف تماماً بحسب التنظيم المقرر من اجل تكوين الاحزاب بموجب القوانين المتعلقة بالجمعيات . فمثلاً يكفي تقديم تصريح الى مركز السلطة Prefecture وفقاً لما قضت به الاجراءات المبسطة جداً المقررة بموجب القانون الفرنسي الصادر في اول تموز سنة ١٩٠١ . اما الحصر القضائي فوهمي وشكلي تماماً . والبلدان التي تعتمده ، تفرض بشأنه ، وبوجه عام ، اجراءات خاصة لتكوين الاحزاب ، ورقابة ادارية او قضائية لمعرفة الصفة

« الحزبية » للجمعيات التي تريد تقديم مرشحين . ولكن الامتياز الحصري القضائي الممنوح للاحزاب هو ، بوجه عام ، اقل اهمية من الامتياز الفعلي . ولا جدوى من ترك الحرية الكاملة للمرشحين اللاحزبيين اذا كان الحظ في الفوز محصوراً بالمرشحين الحزبيين فقط ، في الاحوال العادية . ففي فرنسا ، يستطيع اي كان ان يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية . وباستثناء المرشحين المغامرين ، لا يستغل احد هذه الحرية ، غير بعض الشخصيات السياسية المحضونة من قبل الاحزاب او التكتلات الحزبية . وفي انكلترا ، لكل شخص الحرية في ترشيح نفسه لمجلس العموم ، في مقابل كفالة . وعملياً ، لا يكون لاي احد لم يحتضنه حزب اي حظ في النجاح . انما في الغالب لا تكون للحصر الواقعي هذه الصفة المطلقة . فالمرشحون الحزبيون يمتازون بحظ اكبر من حظ الآخرين ، الذين ليسوا مقضياً عليهم بالفشل حكماً . وهنا يمكن ان نجد سلماً من الحالات المختلفة ، التي تشبه حالات المشاريع المنفردة التي تحاول مقاومة التكتلات والتروستات الكبرى .

ولكن المقارنة بين مرشحي الاحزاب والمرشحين غير الحزبيين هي تبسيط . ففي الواقع هناك حالات كثيرة متوسطة ، حيث يكون تدخل الحزب احياناً من اجل خلق مرشح من العدم « ex-nihilo » . فمجرد تعيينه يعطيه حقاً في التقدم امام الجسم الانتخابي وحظاً في نيل النجاح . وهذه الحالة الاخيرة نادرة ، وقعت وتقع في الاحزاب الشيوعية وفي بعض البلدان الثنائية او ذات التمثيل النسبي . والعلاقات بين الاحزاب والمرشحين ، هي على وجه العموم ، اكثر دقة : فهؤلاء يعينون ، بصورة رسمية من قبل الاحزاب ، اما في الواقع ، فهذا التعيين يقع بين التسمية الكاملة ، والموافقة او الاقرار بالامر الواقع ؛ وهو يرتدي شكل المداولة المعقدة والتفاوض الذي يختلف فيه تساوي المتفاوضين ، وليس من الضروري ان تكون اليد العليا دائماً للاحزاب . واحياناً يكون المرشح هو الذي يختار الحزب لا العكس . في ظل الجمهورية الثالثة كان يقال عن بعض المرشحين « انهم حصلوا على تزكية » حزب ما . والتعبير مفيد اذ يوحي بأن المبادهة تأتي من المرشح لا من الحزب ، وان الاول رجا الثاني الذي اسبغ عليه ظله . وهو (اي التعبير) يتوافق مع اسلوب الاقتراع الفردي حيث الاهمية تكون لشخصية المرشح لا لانتمائه الحزبي . فالفرد النافذ الذي يبغي الحصول على اصوات ابناء وطنه يسعى الى كسب ثقة الحزب ليزيد في حظه في النجاح بل هو يحاول ان يكسب اكثر من ثقة واحدة . وهكذا لا يمكن الكلام عن تعيين ذاتي مرفق بعلاقات تبعية ، بل عن اتفاق ثنائي ، مولد للمساواة . ونتائج الموقفين كبيرة في ما يتعلق بتبعية النائب تجاه حزبه وفي ما يتعلق بتدخل الثاني في اختيار الاول .

وتتعلق درجة تأثير الاحزاب في عملية تعيين المرشحين بعدة عوامل . لقد سبق واشرنا الى التأثير المباشر للعناصر الحقوقية والى الدور الذي تلعبه القوانين التي يمكن ان تمنح الاحزاب امتيازاً حصرياً او منافع مختلفة . ففي الولايات المتحدة ، يعزى تطور نظام « الاوليّات » بصورة واسعة الى تدخل المشترع الذي قضى بها ونظمها بدقة . فبالاضافة الى هذه النصوص المتعلقة بتعيين المرشحين من قبل الحزب ، تؤثر القوانين الانتخابية تأثيراً كبيراً بهذا الشأن . فنظام الاقتراع هو ، بالاضافة الى تركيب الاحزاب ، العنصر المسيطر الذي يحدد عملية الترشيحات . وبالطبع ، تلعب العادات الموروثة ، والعقلية ، بوجه عام ، دوراً مهماً ايضاً. ففي انكلترا تقضي العادة ان لا يتقدم مرشح بمفرده امام ناخبيه ، بل يجب ان تتبناه لجنة . وفي هذا تقوية لتدخل الاحزاب . وفي البلدان التي احتفظت فيها النخبة الاجتماعية التقليدية باحترامها ، يمكن للهالة التي تحيط بالاسم ان تتيح الترشيح الفعال خارجاً عن الاحزاب . ففي غرب فرنسا عاشت « جمهورية الاشراف » « République des Ducs » زمناً طويلاً بعد زوالها برلمانياً . وكذلك غالباً ما يكون تأثير الاحزاب في عمليات الترشيح في الارياف اضعف منه في المدن ، حيث تكون اشخاص المرشحين غير معروفة تماماً من الناخبين . ولكن هذه العوامل تبقى ثانوية بالنسبة الى النظام الانتخابي والى البنية الداخلية للاحزاب .

فتأثير هذا النظام صعب التحديد تماماً اذ يجب فحص كل عنصر من عناصر النظام الذي يلعب دوره في هذا المجال على حدة : حجم المنطقة ، نظام اللائحة او النظام الفردي ، النظام الاكثري او النسبي ، وجود الدورة الثانية او عدم وجودها. ويمكن احياناً ان يظهر تأثير هذه العناصر المختلفة بشكل عكسي ، الامر الذي يضعف دورها الاجمالي . كما ان أبعاد الاطار الانتخابي ذات اهمية اكيدة . وهنا تمكن الاشارة الى معادلة شبه رياضية : ان اثر الاحزاب على الترشيح يتصاعد بصورة مباشرة مع حجم المنطقة الانتخابية . فبمقدار ما تكون المنطقة اكبر ، بمقدار ما يكون تأثير الاحزاب اقوى . وبمقدار ما يصغر حجمها بمقدار ما يقل تدخلها . الا ان هذه البديهيات ، لا تؤخذ اخذ المسلمات : انها تمثل اتجاهات عامة ، تقريبية جداً ، ولكنها اكيدة وغير مشكوك فيها . فكلما صغرت المنطقة كلما اصبحت معرفة الناخبين لشخصية المرشح ممكنة بحيث ترتدي المعركة الانتخابية مظهر معركة بين شخصيات ، يختار الناخب من بينها مرشحه سنداً لصفاته الخاصة لا سنداً لانتمائه الحزبي . واذا توسع الاطار الانتخابي ، يضعف الاتصال الشخصي بين المرشحين والناخبين فلا يعود هؤلاء يعرفون اولئك . وعندها يصبح الشعار السياسي العنصر الاساسي في توجيه التصويت ، بدلا من ان يبقى ثانوياً في المناطق الصغرى . يدل على ذلك

بوضوح ، امعان النظر في اقتراع الدائرة الصغرى في فرنسا المطبق في ايام الجمهورية الثالثة ، ومقارنته باقتراع الدائرة الكبرى الذي اعتمدته الجمهورية الرابعة . ان تعلق الناخبين ببعض المرشحين بالرغم من تقلب هؤلاء سياسياً وانتقالهم من حزب الى حزب يدل بوضوح على اهمية وجهة النظر الشخصية . وهنا تعتبر حالة بيير لافال نموذجية . « فعملية اسقاط المرشحين من السماء » التي كانت منتشرة في الانتخابات الاولى المعتمدة على التمثيل النسبي ، حيث لم يكن بعض النواب قد وطئوا مناطقهم قبل انتخابهم ، كانت مستحيلة تماماً في ظل نظام الدائرة الصغرى(d'arrondissement) الا في ما خص بعض الشخصيات المشهورة على الصعيد الوطني .

وليس امكان الاتصال المباشر بين الناخبين والمرشحين هو العنصر الفعال الوحيد . لان الناحية المادية لا يمكن ان تغفل هي ايضاً . ففي المنطقة الصغرى ، تكون نفقات الانتخاب اقل منها في المنطقة الكبرى . واذاً فالترشيحات التي لا تدعمها الاحزاب تبقى ممكنة وان لم تكن سهلة . اما في المقاطعة الكبرى ، فهي ليست ممكنة : فالاحزاب وحدها يمكن ان تؤمن نفقات الحملة ، او هي المنظمات والتكتلات التي تنزع الى تقليد هذه الاحزاب . ومن جهة ثانية يجب ان لا ينظر الى حجم المقاطعة من وجهة النظر الجغرافية فقط لان عدد الناخبين هو مهم ايضاً . ففي فرنسا تعتبر المحافظة Departement ، مقاطعة كبرى في ظل نظام الاقتراع الشامل Suffrage Universel ، اما في ظل نظام الاقتراع المحصور فتصبح مقاطعة صغرى ، حيث يصبح التعارف المتبادل بين المرشحين والناخبين اسهل بسبب قلة عدد هؤلاء الآخيرين. وهكذا يزيد حجم المقاطعة في اضعاف دور الاحزاب في الديموقراطيات التي تعتمد نظام الاقتراع المحصور . وعلى هذا الاساس ترتدي انتخابات مجلس الشيوخ ومجلس الجمهورية الطابع الشخصي والبعيد عن الحزبية اكثر من الانتخابات لمجلس النواب او للجمعية الوطنية .

وتأثيرات الاقتراع على اساس اللائحة والاقتراع الفردي تجري ، على العموم ، في الاتجاه نفسه، الاول في المقاطعات الكبرى والثاني في المقاطعات الصغرى . ولكن التوافق ليس مطلقاً . ففي الجمهورية الثالثة جرت الانتخابات البلدية على اساس اللائحة والانتخابات العمومية على اساس الاقتراع الفردي . ويبدو ان حجم المقاطعات يتغلب على طبيعة الاقتراع او نوعه . وكان دور الاحزاب في الانتخابات البلدية ادنى منه في الانتخابات العامة . ففي الاولى كان هذا الدور يختلف باختلاف البلديات Communes . والتصنيف للبلديات الفرنسية وفقاً لاحجامها يدل بدون شك على ان نسبة المرشحين غير الحزبيين تزداد باتجاه متعاكس مع حجمها . ويبقى ان الاقتراع على اساس اللائحة ، يضعف ، بحكم صفته الجماعية ، تأثير الشخصيات ، ويدفع

الى قيام اتفاق بين عدة افراد . ويعطي لتشاركهم في الافكار والميول السيطرة على صفات كل منهم ، وكلها عناصر تزيد في تأثير الاحزاب المتزايد . واذا كان التبديل في الأسماء panachage في اللوائح مقبولاً ، فان العنصر الشخصي يزداد اثره النسبي فيصبح بالامكان التصويت لمرشح خاص بالرغم من الصفة الجماعية للاقتراع . ويتيح امكان تقديم لوائح غير كاملة ، لشخص ما ، ان يجابه وحده اصوات الناخبين . ولكن التبديل يفترض مبادهة من الناخب ، الذي يجب عليه ان يعدل في اللوائح المطبوعة المعروضة عليه . وتدل التجربة على ان قوة الجمود تقيم حاجزاً قوياً بوجه هذه التعديلات . فالترشيحات الفردية ذات فرص اقل ، من الفوز في اللوائح الكاملة ، في نظام اقتراع جماعي . الا ان التبديل يكثر فيتفاقم كثيراً في المقاطعات الصغيرة .

ويزيد نظام التمثيل النسبي في تأثير الاحزاب في الترشيحات . ويتميز المفعول الخاص بالتمثيل النسبي عن مفاعيل الاقتراع على اساس اللائحة الذي يتوافق مع الاول (التمثيل النسبي) بوجه عام (الا في التصويت الايرلندي القابل للتحويل) . فهذا المفعول الخاص يتقلب تبعاً لاساليب التمثيل النسبي . وفي توزيع البقايا على اساس وطني . يبلغ تأثير الاحزاب مداه : فيختار الحزب مباشرة المرشحين المنتخبين ، بواسطة الاصوات الباقية المضافة والمتجمعة من مجموع البلاد ، من لوائح اضافية قومية . اما انظمة التقارب Systèmes d'apparentements فتؤدي الى نتائج من النوع ذاته ، خصوصاً اذا جرى التقارب على الصعيد الوطني . ولكن دور الحزب يبقى كبيراً جداً حتى مع التوزيع المحلي للبقايا ومع غياب التقارب . فوجود التبديل في الأسماء والتصويت التفضيلي vote préférentiel يضعفه قليلاً . ولكن تأثير الاحزاب العام يقوى تماماً بتشكيل اللوائح . حتى ان التبديل والتصويت التفضيلي من شأنهما اعطاء الناخب حرية أوسع للاختيار بين المرشحين المعروضين من قبل الاحزاب ، اكثر مما يسمحان بترشيحات حرة . والتجربة تدل على ان التمثيل النسبي يؤدي الى شبه احتكار فعلي يتم لمصلحة الاحزاب ويمكن للاقتراع الاكثري ان يؤدي الى نتائج مشابهة ، اذا كان ذا دورة واحدة واذا تطابق مع الثنائية الحزبية وفقاً للقاعدة العامة . وكل ترشيح ناشز يحدث اختلالاً خطيراً جداً في نظام تشتت الاصوات المحدث . ولهذا يعزف عنه (عن الترشيح الناشز) الناخبون عموماً ليصبوا اصواتهم على الحزبيين . وتلعب ظاهرة «الاستقطاب» دورها ضد الترشيحات الفردية وتساعد على قيام احتكار حزبي . وفي انكلترا تقل الترشيحات غير الحزبية عنها في الانظمة التي تعتمد نظام التمثيل النسبي . ويتيح ، النظام الاكثري ذو الدورتين ، وحده ، حرية نسبية في الترشيح اذا تواجد في مقاطعات صغرى . وبالرغم من كل شيء ، يستفيد

المرشحون الحزبيون من مكاسب ضخمة تميزهم عن غيرهم .

الا ان البنية الداخلية للاحزاب يمكن ان تغير تماماً هذه الحالة . فاحزاب الكادرات ، التي ليست لها قواعد مالية متينة والتي تعيش في مصاعب مالية دائمة تظل حساسة تجاه المرشحين الذين يغطون نفقات الحملة الانتخابية . فبصورة رسمية يختار الحزب المرشح ؛ وتتم التولية عملياً بدون صعوبات كبيرة . واحزاب الجماهير ، التي هي على العموم احزاب يسارية ، لا تستسيغ هذا الشكل الرأسمالي للترشيح الفردي . وتقضي انظمتها ، في الغالب ، باتخاذ تدابير من شأنها الحيلولة دون حصول شخصية مستقلة ، في اللحظة الاخيرة ، على تبني الحزب لها . فاعضاء الحزب القدامى وحدهم يستطيعون الحصول على تقديم الحزب لهم للانتخابات . وهذا الاسلوب يؤدي الى بعض الشيخوخة في الكادرات ولكنه يحفظ للحزب وزنه . وتؤثر درجة المركزية في الحزب ايضاً في حرية الترشيحات . ففي الاحزاب اللامركزية ، يختار المرشحون على الصعيد المحلي من قبل لجان تتأثر بسهولة بمركز الشخصيات الذاتي . وفي الاحزاب المركزية ، حيث توافق المديرية العامة على الترشيحات ، يصعب كثيراً الحصول على الثقة الحزبية .

وفي مثل هذه الحالات الاخيرة ، قلّما يتعلق الامر بمقارنة الترشيح الشخصي بالترشيح الحزبي ، بل بتحديد درجة المبادهة الفردية التي تبقى للمرشحين . ان مقارنة الترشيحات الفردية بالترشيحات الحزبية هي عمل مبسط للغاية . فباستثناء بعض المتهورين الذين لا امل لهم بالنجاح مطلقاً ، لا يُقدم احد ترشيح نفسه امام الناخبين . فوراء المرشح ، هناك دائماً تنظيم ولو بدائي ليدعمه في حملته : لجنة انتخابية ، صحيفة ، دعم مالي ، دعاة ومساندون . ومشكلة الترشيح من خارج الاحزاب تنحصر في تعريف كيفية اجتماع هذه العناصر المختلفة خارج الحزب . فغياب الاحتكار الحزبي لا يعني ان الحرية في الترشيح هي في متناول كل الناس بل ان هناك منظمات اخرى غير الاحزاب يمكن ان تدخل حلبة الصراع الانتخابي ، مع اعتبار الثروات الكبرى الخاصة كمنظمات يتضاءل دورها المباشر في هذا المجال . وليس من المؤكد ان هذه المنظمات تبقى اكثر انفتاحاً من الاحزاب في اختيار المرشحين . وليس من المؤكد ان تحديد دور الاحزاب والغاء احتكارها يزيدان في حرية الناخبين وفي امكان الشخصيات المستقلة مجابهة الاقتراع .

اذاً فمشكلة التقنية في اختيار المرشحين من قبل الاحزاب اهم ، بالنهاية ، من قياس تأثيرها في هذا المجال . وهذه المشكلة تطرح نفسها على كل المنظمات التي يتهيأ لها ان تعين مرشحين . والاجراءات المتبعة هي بوجه عام قريبة جداً من تلك التي تستعمل لتعيين قادة الحزب . وكما ان هؤلاء غالباً ما يكونون برلمانيين ، فان

التفريق بين الولايتين لا يكون سهلاً دائماً . ومن الوجهة النظرية هناك نظامان كبيران يتعارضان : الانتخاب من قبل مجموع المنتسبين ثم التسمية من قبل اللجان القيادية . اما عملياً فالفرق بينهما هو اصغر مما يبدو . لان جمعيات المنتسبين التي تسمي المرشحين تخضع للمناورات والضغوطات ذاتها التي تتعرض لها المؤتمرات التي ينتخب فيها القادة . في احزاب الكادرات تقوم اللجان بالتعيين ، في جلسات سرية فيها يتم تذوق لذة طبخ الانتخابات . في اميركا ينطبق هذا النظام على مرحلة ما يسمى باجتماع اللجان « Caucus » هذه المرحلة التي كانت في الاساس اجتماع قادة الحزب من اجل تعيين مرشحيه للانتخابات . وتطرح خصومة اللجان المحلية واللجان المركزية، عندئذ فقط، مشكلة مهمة . ففي فرنسا يكون الفوز من نصيب الاولى . اما لجان الكوكس الاميركية فترتدي ايضاً الطابع المحلي الخالص . ويعتبر ، في احزاب الجماهير ، التعيين من قبل المنتسبين هو القاعدة . الا انه قد يكون مباشراً او غير مباشر . فالتعيين المباشر هو نسبياً نادر . وعلى سبيل المثال يمكن ذكر الاقتراع Poll (١) من اجل التعيين ، الجاري عند الاحزاب البلجيكية . وهذا الاجراء الديموقراطي جداً في ظاهره ، لا يخلو عملياً من التشويه المخل ، كما تدل على ذلك الانتقادات التي اثيرت في الحزب المسيحي الاجتماعي البلجيكي عند تعيين المرشحين لانتخابات سنة ١٩٤٩ . فقد اعترف بحق اقتراح المرشحين، للجنة الوطنية وللجان الدوائر arrondissements، ولمجموعة مؤلفة من ثلاث شعب محلية ، او لعريضة يوقع عليها ١٥٠ عضواً من الحزب . وبعض المرشحين قدموا ترشيحاتهم عن طريق ثلاث شعب صغيرة . تضم في مجموعها عدة عشرات من الاعضاء . اما التعيين النهائي، وتصنيف المرشحين فكانا يتمان عن طريق اقتراع عام يقوم به الاعضاء المسجلون خلال السنة الجارية . وفي بعض الدوائر « شوهد بعض المرشحين يقومون باصطياد الاعضاء وبتسجيل مئات المنتسبين الى الحزب ، خلال بضعة ايام قبل تاريخ اقفال التسجيل ، من اجل الاقتراع . وقد حاول البعض حتى شراء دفاتر بطاقات عضوية بيضاء » (٢) . ولتجنب هذه الاساءات ، جرى الاقتراح باعطاء صوت اضافي للمنتسبين المسجلين منذ اكثر من سنة .

ونظام الاجتماعات من اجل التسمية يمكن ان يصبح ركيزة اساسية للطائفة الحزبية . فالانتساب للحزب يهدف الى التمكين من المشاركة في تعيين المرشحين

---

(١) Poll تعني اقتراع انتخاب .

(٢) التقرير الاداري للسيد دغهيلاد ، سكرتير العام في مؤتمر ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٩٤٩ . النشرة الاخبارية للحزب الاجتماعي كانون الاول سنة ١٩٤٩ ص ٦٦٠

للانتخابات . والواقع ان العنصر الوحيد للعضوية الحقيقية التي نجدها في الاحزاب الاميركية يتكون من المشاركة في الانتخابات الاولية المغلقة Primaires التي يمكن ان تقارن باجتماعات اللجان البلجيكية . ولكن هذا الاسلوب نادر نسبياً . فعندما تبقى تسمية المرشحين بين ايدي المنتسبين ، فان ذلك يكون بصورة غير مباشرة . ويعين المرشحون من قبل مؤتمر او جمعية تتألف من مندوبين منتخبين من المنتسبين الى الشُعب . ذلك هو تقريباً الاجراء المتبع في الاحزاب السويسرية ، مثلا ، حيث تقرر الترشيحات في جمعية المندوبين . وهذا النظام ادخل الى الولايات المتحدة ، خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر ، حيث حل تدريجاً محل تقنية الكوكس Caucus ، واصبحت التسمية ، بعدها ، تتم في اجتماع يضم مندوبين معينين خلال اجتماعات تعقدها الاحياء . وحيث انه لا يوجد اي نظام منتظم للانتساب للحزب ، اقر القادة انفسهم لائحة بالاشخاص المدعوين الى هذه الاجتماعات القاعدية . وكان التصويت فيها يتم وسط مناورات وضغوطات متعددة ، بحيث كان المؤتمر يمثل قادة الحزب اكثر مما يمثل جمهور الناخبين والمحبذين . وهكذا وفي ظل المظاهر الديموقراطية ، لم يكن الامر بعيداً جداً عن الكوكس Caucus . وبعض المؤتمرات كانت ، بصورة رسمية ، اجتماعات مندوبي لجان القادة لا مندوبي المنتسبين . وهكذا هو حال المؤتمر الوطني الذي يؤمن تسمية المرشح للرئاسة . وفي الواقع لا تختلف جمعيات ومؤتمرات كثيرة للاحزاب الاوروبية عن ذلك : فلجان قيادة الشعبات تلعب دوراً مؤثراً في عملية تعيين المندوبين . وبالرغم من كل شيء ، يضع نظام الانتساب الشكلي ، عندما يوجد ، حداً للتطبيقات ولتدخلات القادة .

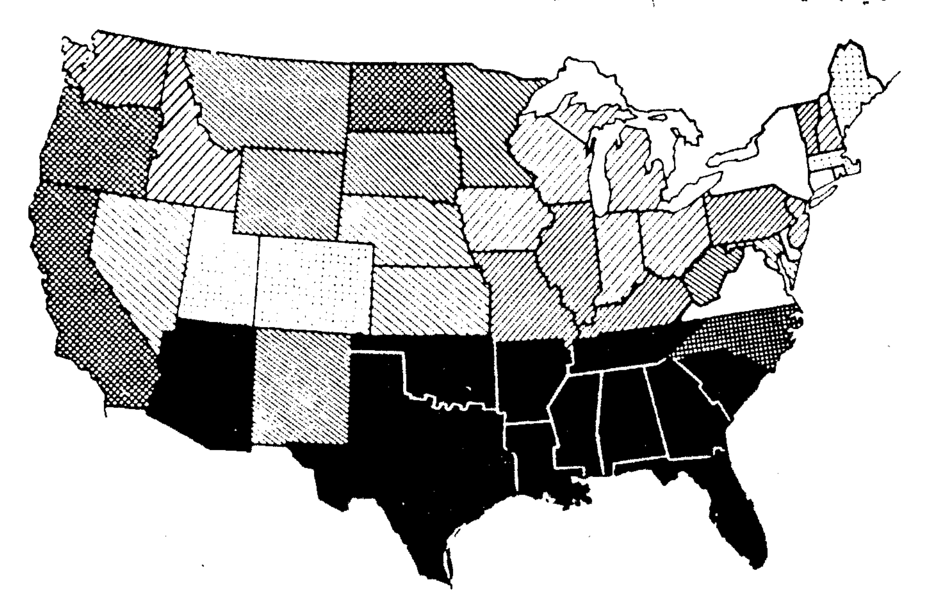
ومنذ بداية القرن ، حلّ في الولايات المتحدة نظام جديد للتسمية محل تقنية المؤتمرات . تلك هي الانتخابات الاولية وهو نظام اصيل ، لا يشبهه اي نظام آخر . ويمكن تشبيهه باجتماعات Polls التعيين البلجيكية . ولكن هذه ترتكز على عملية انتساب لا توجد في اميركا . فبدلاً من اختيار المرشحين من قبل المنتسبين الى الحزب يتم الاختيار من قبل ناخبي الحزب او مؤيديه . ثم ان وصف الاوليات صعب للغاية ، لان لكل ولاية تنظيمها الخاص في هذا المجال . والواقع انه لا يوجد نظام للاوليات بل طريق للانتخاب ، في الولايات المتحدة . وتنظم السلطات العامة الاوليات كما تنظم الانتخاب بالذات . وتجري عموماً في مكاتب التصويت نفسها ، الا انها تتم داخل كل حزب. وهي ليست سياسية فقط بل ادارية وقضائية ؛ لان التعيين في الادارة المحلية وفي القضاء المحلي يتم الى حد بعيد عن طريق نظم من الاوليات ، متنوعة جداً ومختلفة بعضها عن بعض . وفي مبدئه يعتبر الانتخاب الاولي انتخاباً مسبقاً يستعمل لتسمية مرشحي حزب ما للانتخابات بالذات . وعلى وجه العموم يجري فيها تعيين

مجموع المرشحين لمراكز متعددة . ويختار كل ناخب ، من بين مرشحي حزبه الشخص الذي يدافع عن الوان الحزب في الانتخابات .

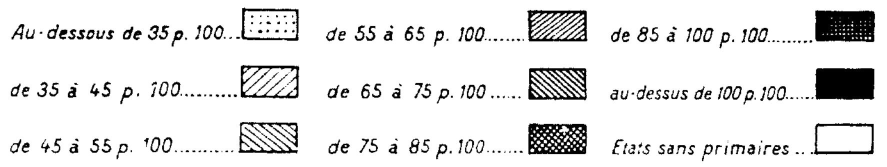
وتبعاً للولاية ، يمكن التمييز بين الاوليات المغلقة والاوليات المفتوحة ، وكل من النوعين ذو اشكال متعددة . ففي المغلقة يستطيع الناخبون الجمهوريون وحدهم الاشتراك في تسمية المرشحين الجمهوريين ، ويستطيع الديموقراطيون وحدهم الاشتراك في تسمية المرشحين الديموقراطيين . ولكن كيف يتم تعيين هوية الناخب لجهة كونه جمهورياً ام ديموقراطياً ؟ ان الاسلوب الاكثر شيوعاً هو اسلوب اللوائح enrôlement . وهذه يمكن ان تنظم اثناء عملية التسجيل Registration : فيتم اعلان الحزب المنوي الارتباط به في الاوليات ، ولا يمكن التغيير الا في التسجيل اللاحق . او ان يتم التسجيل على اللائحة عند الدخول الى مكتب الاقتراع حيث يتم تسليم بطاقة الحزب المختار . واذا اريد تغيير الانتساب في الاولية المقبلة ، فيجب الحصول على افادة من الكاتب ، قبل الوقت المحدد بقليل ، وتراوح المهلة بين ستة اشهر وعشرة ايام ، بحسب الولايات . فبعض الولايات تفرض اثبات ولاء للحزب ، يسمى عادة Challenge . فعند دخول الناخب الى مكتب الاقتراع يطلب بطاقة حزبه . وقبل اعطائه اياها يطلب اليه ان يعلن انه ساند مرشحي الحزب في الانتخابات الاخيرة وانه سيساندهم في الانتخابات المقبلة . وفي بعض ولايات الجنوب ، يطلب الى الناخب تعهداً شخصياً بدعم مرشح معين اثناء الانتخابات الاولية . وهكذا تتأكد خسارة المستقلين . وتفترض الاوليات المغلقة ان يقر المقترعون بانتمائهم الحزبي . وهكذا تتم تسمية المرشحين من قبل المؤيدين اكثر مما تتم بواسطة الناخبين العاديين . فالقيد على اللائحة يضاف اليه الولاء يقتربان كثيراً من عملية الانتساب الاوروبية : انما ينقصهما دفع الاقساط بانتظام ، وايضاً مشاركة المنتسبين في نشاط الحزب ، ثم في تنظيم التسلسل الحزبي واخيراً في تعيين القادة . والقيد والولاء لا يتمان الا في الاوليات ولا يصلحان الا لمهمة انتخابية خالصة .

وهما لا يطبقان الا في الاوليات المغلقة . اما في الاوليات المفتوحة ، فيحتفظ كل واحد بسرية اختياره السياسي : فلا يبدو اي مظهر للانتساب الحزبي . ويستلم الناخبون ، عند مدخل مكتب الاقتراع بطاقتين ، واحدة لكل حزب ، ويؤشر الناخب بعلامة صليب على الاسماء التي يختارها . الا انه لا يحق له الا استعمال بطاقة واحدة . او ان لا يستلم كل مرشح الا بطاقة واحدة ذات عمودين منفصلين لكل حزب ، ولا يحق له الا استعمال عمود واحد تحت طائلة الغاء اقتراعه . في ولاية واشنطن يمكن التصويت لمرشحي «المهارى» اي من الحزبين تبعاً للمركز المراد ملؤه . فيدرج المرشحون على اللائحة تبعاً لوظائفهم لا تبعاً لحزبهم. اما ولايتا مينسوتا ونبراسكا

فقد اعتمدتا في ما خص مجلس الولاية التشريعي نظام الاوليات غير الحزبية ، المطبق عادة في انتخابات القضاة . وفي هذا الحال لا يظهر اي انتساب للحزب الى جانب اسماء المرشحين . والاسمان اللذان يأتيان في الطليعة يساهمان وحدهما في الانتخاب بالذات . والواقع ان ليس هنا من اثر للانتخاب الاولي ، بل لدورة اولى من اقتراع ذي تعادل ballotage محدود ، وفقاً للنظام الذي كان سائداً في المانيا القيصرية وفي بلجيكا ذات النظام الاكثري.



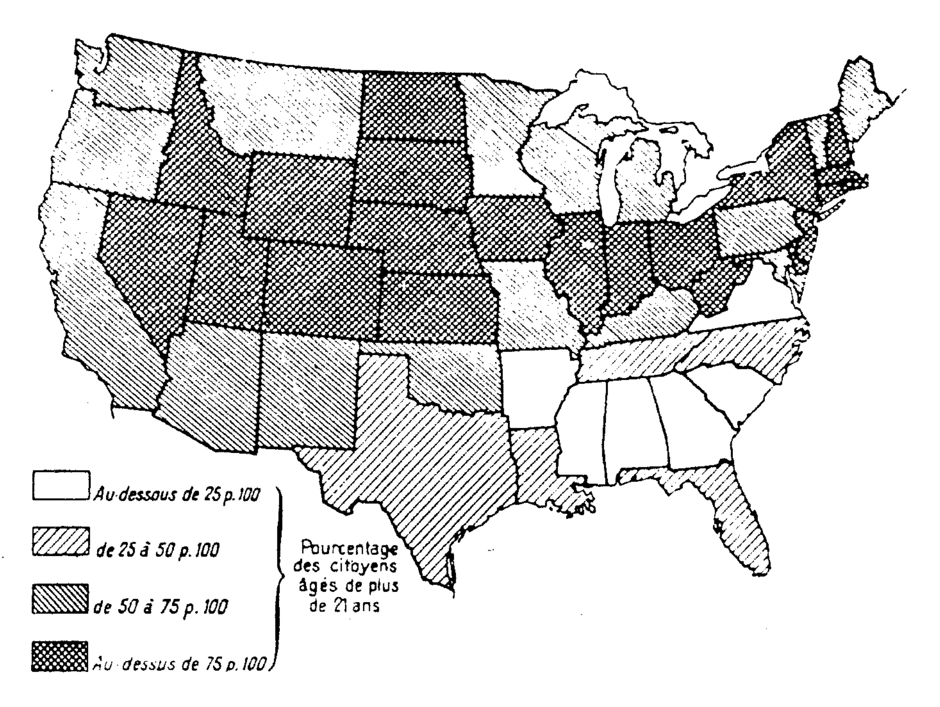
Pourcentage des votes à l'élection primaire par rapport à l'élection proprement dite (élections génerales de 1942)



مصور ٤٢ – المشاركة الانتخابية في الاوليات ا ميركية

ويقصد بالتسمية العامة « اوليات » جملة تقنيات مختلفة . والاوليات المغلقة تعني تقريباً تسمية مرشحي حزب ما من قبل محبذيه . والاوليات المفتوحة من النموذج العادي تتوافق مع التسمية من قبل الناخبين . وكلاهما يشكل حداً في تصاعدية تعتبر

الاوليات المفتوحة «من نمط واشنطن» آخر درجة منها تتسامى الى الاوليات غير الحزبية. وهذه الاخيرة لا تهدف الى تعيين المرشحين لانها تعتبر انتخابات حقة. ومجمل النظام أُقر تدريجاً في بداية القرن العشرين لكسر شوكة قادة الاحزاب في ما خص اختيار المرشحين. وقد وفق في ذلك الى حد بعيد. واليه يعزى اليوم الفضل في تردي اوضاع الاجهزة « les machines » . وبالرغم من كل شيء، لم يلغ تدخل القادة بل ادخل تعديل عليه. ومن يمكنه ان يسجل على اللائحة الحزبية، المطبوعة رسمياً من قبل الادارة والمسلمة الى الناخب الاولي؟ بوجه عام عضو الحزب الذي يستطيع تجميع عدد من التواقيع يختلف باختلاف سعة المنطقة. وهكذا تمكن مقاومة الفئة المسيطرة. داخل حزب ما وذلك بترشيح خصم بوجه مرشحها. ولكن ذلك يفترض



مصور ٤٣ – المشاركة الانتخابية في الولايات المتحدة (انتخابات الرئاسة سنة ١٩٤٠)

حداً ادنى من التنظيم، اي خلق فئة اخرى faction . ويهدف نظام الاوليات الى تنمية الفئات الداخلية والخصومات بين الفئات القيادية اكثر مما يهدف الى تحرير الترشيحات من رقبة القادة. فالناخبون في الاوليات يمكنهم التحكم في هذه الخصومات الا ان ضعف المشاركة الانتخابية. في الاوليات، ينزع عن هذا الاختيار كثيراً

من معناه (المصور رقم ٤٢) . ومن جهة اخرى ، لا يبدو هذا الاختيار اكثر واقعية من اختيار الناخبين الاوروبيين، في اقتراع ذي دورتين . لان المرشحين في الاولية يختارون عملياً من قبل جماعات من القادة ، كما هو الحال في اوروبا . وتدخل هؤلاء تراجع درجة فقط : فلم يعديجري في عمليات تسمية المرشحين، بل في اختيار « المرشحين للترشيح » . ومشكلة الاحزاب الاميركية ، الحقة ، هي اليوم ، مشكلة ما قبل الاوليات : اجتماع لجان الاحزاب من اجل تعيين المرشحين للاوليات .

الاحزاب والانتخابات بالذات : تلعب الاحزاب دوراً جذرياً في المرحلة الاولى من العملية الانتخابية ، وفي تعيين المرشحين . ولكنها لا تغيب مطلقاً عن الثانية ، اي الاختيار بين المرشحين : اي الانتخاب بالذات . وهي تمارس فيه اثراً غير مباشر ، ورئيسي وذلك بدعم المرشح في حملته الانتخابية . وهي تؤمن الجزء الاكبر من النفقات الانتخابية ، الا في احزاب الكادرات واللجان ، حيث يظل التمويل الخاص هو المسيطر . وبعض البلدان اتخذت اجراءات قاسية للمراقبة وللحد من النفقات الانتخابية لكي تمنع المال من احداث ثقل كبير دعائي ومن خلق تجاوزات كبيرة جداً . ولكن نمو الاحزاب الجماهيرية جعل هذه الاجراءات اقل فائدة : فالانفاق الضخم في سبيل الدعاية لم تعد تقوم به الاحزاب المحافظة التي تتحكم في دعم «سلاطين المال » بل الاحزاب الشعبية التي تمتد عبر جماهير المنتسبين الذين توفر اشتراكاتهم للحزب اموالا طائلة . وقد دلل الحزب الاجتماعي الديموقراطي الالماني ، اولا ، على تفوق التمويل شبه العمومي ، عن طريق الضريبة الحزبية ، على التمويل الخاص الناتج من هبات المشاريع الكبرى . وقد توصل حزب العمال البريطاني والاحزاب النقابية الاخرى الى نتائج مماثلة . وفي فرنسا ربما كانت النفقات الضخمة ، اليوم ، هي النفقات التي يدفعها الحزب الشيوعي . ان تدخل الاحزاب في المعركة الانتخابية يتيح من جهة ثانية اللف حول الاحكام القانونية التي تحد من الدعاية ومن النفقات الانتخابية . وفي فرنسا ، مثلا ، لا يسمح لاي مرشح بان يلصق اعلانات خارج الاماكن الرسمية المخصصة والمحصورة والمحددة . ولكن الاحزاب تنشر في كل مكان منشوراتها التي تساند بصورة غير مباشرة مرشحها . ويمكن تشبيه المعركة الانتخابية اليوم بكونسرتو آلات واوركسترا : يمثل المرشح فيه الآلة التي يضيع صوتها اكثر فاكثر بين ضجيج الاوركسترا .

ثم انه يجب التفريق بين الدعاية الانتخابية الخالصة ، التي يقوم بها المرشح من اجل النجاح ، ودعاية الحزب بمناسبة الانتخابات ، والتي تهدف الى نشر عقيدته ، والى توسيع اشعاعه والى مضاعفة المنتسبين اليه . وقد حدث تطور غريب في هذا المجال ، يفسر التحول في طبيعة الاحزاب وفي دورها . فالاحزاب الاولى كانت منظمات

انتخابية خالصة ، تنحصر وظيفتها الاساسية في تأمين نجاح مرشحيها . فقد كان الانتخاب هو الغاية والحزب هو الواسطة . وبعدها ادى تطور وظائف الحزب الذاتية ، كمنظمة قادرة على التأثير مباشرة في الحياة السياسية ، الى استعمال الانتخاب في خدمة الدعاية الحزبية . فالحملة الانتخابية تتيح وسائل العمل المؤثر في الرأي بصورة استثنائية . ففي بعض البلدان يحق للمرشحين الاجتماع في قاعات تقدم لهم مجاناً ، ثم طبع برامجهم وتوزيعها من قبل المصالح الرسمية ، وفي استعمال الاذاعة الحكومية ، ولوحات الاعلانات ، الخ . ومن جهة اخرى ، يكون الجمهور في فترة تلقي خاصة بالنسبة الى السياسة . فالجو لن يكون ابداً احسن استعداداً لتنمية فعالية الميكروبات الحزبية. والحزب ، بمتابعته للدعاية الحزبية لمرشحه ، انما ينمي تدريجاً دعايته الحزبية الخاصة به . وفي النهاية ، انقلب الوضع الاول : فبدلاً من استعمال الاحزاب لتأمين الفوز في الانتخابات استعملت الانتخابات لتأمين تنامي الاحزاب ، واصبح الحزب هو الغاية والانتخاب هو الوسيلة .

وهذا التطور يفسر بتعدد الترشيحات وبتغير صفتها . ففي القرن التاسع عشر لم يكن الحزب يرشح مرشحين في المناطق التي لم يكن له فيها حظ في النجاح . اما اليوم فقد اصبح هذا الاجراء سارياً . فالحزب الشيوعي يقدم بصورة منتظمة مرشحين اينما كان . وهكذا ترتدي الحملة الانتخابية الطابع الاستعراضي : فلم تعد القضية قضية فوز بالنيابة بل التعريف بالحزب. وقد تعمم هذا التحول فشمل التكتيك الانتخابي . فمن بداية سنة ١٩٢٤ الى نهاية سنة ١٩٣٢ بدا التكتيك الذي يعتمده الحزب الشيوعي الفرنسي (الانعزال والاستمرار في الترشيح في الدورة الثانية) غير معقول او منطقي من وجهة نظر الاستفادة الانتخابية . فقد اضعف حظوظ المرشحين الشيوعيين وحول عنهم الناخبين . الا ان هذا التكتيك اتاح للحزب تطوير مواضيعه الدعائية بكل امان ، وجنبه كل تسوية او شبهة ، ثم قوى تماسكه داخلياً وعمق فعاليته : اي ان هذا التكتيك كان مجزياً على المدى البعيد . وبوجه عام تسيطر وتهيمن دعاية الحزب الذاتية دائماً على الدعاية الانتخابية ، في الاحزاب من النمط الشيوعي او الفاشستي وحتى لو تبوأت الثانية المرتبة الاولى ، واذا جهد الحزب قبل كل شيء برفع تمثيله النيابي ، فان ذلك يكون منه موقتاً اذ يتوافق مع تكتيك يظن انه اكثر فعالية من التكتيك الاول ، نسبة الى الظروف القائمة. ولكن تمتين المواقف البرلمانية والانتصارات الانتخابية تعتبر فقط كوسائل لتنمية قوة الحزب وتطويرها التي تبقى العنصر الاساسي . وهكذا يمكن التفريق بين الاحزاب الانتخابية والاحزاب ذات الحركة المستمرة : فالاولى وحدها لها اتجاه ديموقراطي وبرلماني ؛ اما الثانية فتستخدم المؤسسات القائمة لتدمرها .

وتأثير الاحزاب غير المباشر في الانتخاب ، عن طريق الدعاية ، قائم دائماً . وبالعكس لا يظهر التدخل المباشر في انتقاء الناخبين الا في بعض الانظمة السياسية . وهو اكيد واضح في الانظمة ذات الحزب الواحد حيث ينعدم وجود الانتخاب وحيث يكتفي المقترعون بتزكية مرشح الحزب . في هذه الحال ، تصبح تسمية المرشحين بمثابة الانتخاب الفعلي : فبمقدار ما يكون الانتخاب منفتحاً ، يتيح قيام المزاحمة والمناقشة ، ويظهر العنصر الديموقراطي . وعلى هذا الاساس ترتدي الانتخابات الاولية في دول اميركا الجنوبية اهمية اساسية . ولهذا يكون الاقبال عليها اقوى واوسع من الاقبال على الانتخابات الفعلية (مقارنة المصور رقم ٥٢ والمصور رقم ٤٣) . وكثيراً ما تجعل مناورات الكتل والخصومة في الترشيحات وحدة الحزب الديموقراطي فيها ظاهرية . وكان يتوجب ان يتاح درس اجراءات meca-nismes الاجتماعات التمهيدية التي تسبق الانتخابات في الاتحاد السوفياتي ، والتي تجريها النقابات ، والجمعيات الشبابية ، وفرق الحزب ، وكل المنظمات التي لها الحق في تقديم مرشحين ، والتي تعتبر المظهر الحي والحقيقي للنظام الانتخابي السوفياتي ، الا ان المستندات الدقيقة والواضحة تنقصنا مع الاسف . في النظام الثنائي ذي الحزب المسيطر ، يتم الوصول الى نتائج مشابهة تقريباً . فاذا كان الفرق في القوة بين الحزبين واضحاً الى درجة انه يجعل احدهما واثقاً من الفوز ، فان انتقاء هذا لمرشحه يكون العنصر الاساسي في الانتخابات . ويظهر تأثير الحزب بصورة مباشرة من خلال فرضية ثانية : وذلك في النظام التمثيلي النسبي ، مع لوائح مقفلة وتسجيل المرشحين بتسلسل معين ، حيث يتاح للحزب التحكم في الانتخاب . فلنفترض مقاطعة انتخابية حصل فيها الحزب الاشتراكي على ثلاثة مقاعد في الاقتراعات السابقة . وبما ان التبديلات في الاصوات بين انتخابات واخرى هي نسبياً ضعيفة فيمكن للحزب ان يعتبر ان الاقتراع المقبل يمكن ان يعطيه مقعدين على الاقل او اربعة مقاعد على الاكثر . فالمرشح المسجل في رأس اللائحة اكيد من النجاح ويليه الثاني اما الثالث فاقل بكثير ، والرابع لا يكون لديه امل كبير ، واما الآخرون فليس لهم امل البتة . ووجودهم تشريفي خالص او تكملة عدد . وهم في النهاية يلعبون في الانتخابات دوراً صورياً . اذاً فالحظوظ في نجاح المرشحين يحددها الحزب . فبالنسبة الى الاول يتأكد الحظ في النجاح كما لو كان هناك حزب وحيد. ويكون التدخل مباشراً في الانتخابات لدرجة ينتفي معها خيار الناخبين بين المرشحين . فيشكل اولئك مجالا Contingent يمارس الحزب في داخله سلطته في تعيين النواب. والواقعة تجري كما لو ان الجسم الانتخابي اعطى لحزب ما الحق في تعيين ٢٠ في المئة من البرلمانيين ولحزب آخر ١٥ في المئة ولحزب ثالث ٤٠ في المئة الخ . نسب

تتبدل بين اقتراع واقتراع . ففي نظام التمثيل النسبي الكامل ، المطبق في اطار وطني مع حاصل قسمة quotient موحد ومع توزيع شامل للبقايا، فان الوصف السابق ينطبق على الحقيقة تماماً . اما في الانظمة التمثيلية الاقل نقاوة ، والتي هي اكثر انتشاراً ، فتتغير الصورة قليلاً. ولكن الحق في تعيين النواب يبقى كاملاً ما بقيت انظمة اللوائح المجمدة مطبقة . يبقى ان اسلوب تعيين العناصر وتحديدها -Con tingent هو وحده الذي تغير .

فاذا اعتمد الاقتراع التفضيلي vote préférentiel والتبديل في الأسماء panachage فان امر اختيار النواب يعود الى الناخبين بشكل جزئي ، ويتقرر نوع من التعاون بينهم وبين الاحزاب . وفي نظام الاقتراع التفضيلي الكامل ، وبدون ان يكون للاحزاب اقرار التسلسل في ايراد الاسماء ، تفقد هذه كل قدرة على التدخل في الانتخاب بصورة مباشرة. وفي ظل نظام شبيه بالنظام التفضيلي (القوانين الفرنسية لسنوات ١٩٤٦ و ١٩٥١)، حيث لم يكن يُقبل ادخال التغيير على ترتيب الاسماء الوارد في اللوائح الا اذا كان هذا التغيير يتناول اكثر من نصف الاصوات الممنوحة للحزب ، ظل الحزب يحتفظ بامتيازاته غير منقوصة . ودلت التجربة على ان التغيير لم يتجاوز هذه النسبة ، كما انه لم يحدث في الاتجاه نفسه ، وهكذا لم يتم تبديل التسلسل المحدد من قبل الحزب . ففي نظام تمثيل نسبي ذي لوائح مجمدة يصبح ترتيب المرشحين ، في النهاية، عملا مهماً كأهمية تعيينهم. وفي العادة يتم الامران (التعيين والترتيب) معاً. ويترك كثير من الاحزاب، عملياً، للمنتسبين الحق في التدخل ، مباشرة او مداورة ، في التعيين ، الا انها تحتفظ بالترتيب للجان القيادية التي تتمتع بتأثير مهم بهذا الشأن . وتتيح تقنية اللوائح ، ذات الترتيب المفروض ، للناخبين ان يناوروا بذكاء. فيكفي ان يوضع في درجة متأخرة اسم مرشح محبوب من المناضلين ، ومكروه من القادة لتهدئة الاولين ، ولارضاء الآخرين . وكذلك تأخير درجة نائب خارج يتيح كسب عطف شعبيته من الناخبين وفي الوقت ذاته، ابعاده لمصلحة مرشح اكثر مرونة. والتهديد بتأخير الدرجة هو سلاح مدهش في يد قادة الحزب لاجبار البرلمانيين على الطاعة .

هذه الاساليب تثبت بوضوح اثر تدخل الاحزاب في تعيين النواب : التحول الكبير في عمليات الانتخابات ، والتطور نحو نظام مختلط انتخابي تعييني . ويشكل الحزب الوحيد نقطة نهايته الاخيرة : بحيث لا يبقى الانتخاب الا مظهراً ، يغطي بصعوبة حقيقة التعيين الخالص تقريباً . والتعيين قلّما درس، كاجراء انتقائي للحاكمين ، اذا قيس بالوراثة والانتخاب ، وكلاهما كان موضوع ابحاث متعددة . الا انه يرتدي اليوم ، اهمية لم يعرفها منذ الامبراطورية الرومانية . وبحسب التقليد يلجأ

جميع المستبدين dictateurs الى التعيين محاولة منهم لتأمين استمرارية حكمهم . وقلما نجح الكثيرون في ذلك، عملياً، حتى القرن العشرين. والحزب الوحيد يبعث اليوم هذه التقنية ويعطيها طابع الاستمرارية المنتظمة التي لم تعرفها من قبل . فقد اصبح تعيين الديكتاتور يتم داخل الحزب ، وفي الحلقة المركزية التي تؤمن قيادته العليا . ففي المانيا عين هتلر شخصياً خلفاءه ، وفقاً لتسلسل معين ، من بين مجموعة رفاقه القلائل . وفي ايطاليا عين المجلس الفاشستي الاعلى من داخله خليفة الدوتشي . وفي الاتحاد السوفياتي يتم تعيين خليفة الرئيس الاعلى من داخل بريزيديوم Presidium الحزب الشيوعي . والنظام الالماني اقرب الى النموذج الكلاسيكي للديكتاتورية الشخصية . اما النظامان الايطالي والروسي فيدخلان نموذجاً جديداً من التعيين الجماعي . ففي الاتحاد السوفياتي ، طبق هذا الاسلوب مرتين عندما خلف ستالين لينين ، وفي خلافة ستالين ايضاً . ولم يخلق استبعاد تروتسكي ازمة خطيرة جداً داخل النظام . ويبدو ان الحزب قد غير هكذا مفهوم الديكتاتورية . فهذا النظام الانتقالي اساساً ، لانه مرتبط بحياة رجل ، يوشك ان يصبح نظاماً مستقراً ، لانه يرتكز على مؤسسة تتجدد باستمرار وهي الحزب .

وعلى مستوى الرئيس الاعلى او اللجنة المركزية ، يضمن الحزب الوحيد تعييناً خالصاً . وعلى مستوى البرلمانيين يتلون التعيين بلون انتخابي . فالنواب ، بحكم تعيينهم من قبل الحزب ، يخضعون رغم كل شيء للاقتراع الشعبي ، الذي يستلزم نشاطاً دعائياً كبيراً وبذلاً سخياً . وهذا النظام يبعث من جديد تقنية الاستفتاء على شخص معين Plébiscite . انما بدلاً من ان يتناول الاستفتاء شخصاً بعينه ، يكون جماعياً وحول مؤسسة . فالنواب يختارهم الحزب . ولكن التزكية الشعبية ، مهما كانت كبيرة ، تحتفظ باهميتها . وهذا اللجوء الى الطقس الانتخابي يسبغ على النظام مظهر الشرعية الديموقراطية . فالاستفتاء الشخصي Plébiscite استعمله نابليون لكي يوفق بين عودة الملكية وبين المبادىء الرسمية للثورة الفرنسية ؛ والاستفتاء الجماعي يرتدي الطابع ذاته ، فالاديان الجديدة تنقل المراسم القديمة وتقدس ما لها من اماكن للحج او العبادة . وهذا الطقس يرتدي ايضاً معنىً عملياً دقيقاً جداً . فهو يدل على عدم جدوى اي جهد معارض وعلى قدرة نظام يستحوذ تماماً على الطاعة الجماعية . فالاكثريات المؤلفة من ٩٩,٩ في المئة تدل على فعالية النظام . والصورية فيها ظاهرة ، ولكن كمال الاجهزة في الحصول على هذه النتيجة ظاهر ايضاً . ومن جهة ثانية ، قد يتيح النظام انفتاحاً ديموقراطياً لاحقاً . وهذا الاقتراع المصطنع يعود الشعوب، بالرغم من كل شيء، على اجراءات التصويت التي لم تتعرف اليها بعد . هذه المراسم الخارجية تعلم حركات الديموقراطية . ولو

ان الشعب التركي مارس خلال عشرين عاماً هذه الرياضة الانتخابية في المطلق ، كما يجري تعليم حركات السباحة على الارض الصلبة ، وعلى البطن فوق مرقاة ، لما كان هذا الشعب قد لاقى صعوبات اكثر سنة ١٩٥٠ في ممارسة الديموقراطية.

وفي النظام التعددي ، يخسر التعيين نقاءه ، ويجد الانتخاب حقيقته . الا انه لا يكون انتخاباً صافياً بل نصف تعيين يختلف فيه دور الناخبين من حيث فعاليته تبعاً لنظام الاحزاب. لا شك في ان التعيين لم يكن غائباً تماماً عن العمليات الانتخابية : فقبل الاحزاب ، كانت الترشيحات الجدية محضونة من قبل النواب الخارجين الذين قرروا عدم ترشيح انفسهم . وكان من عمل الاحزاب في هذا المجال ايضاً انها احلت التعيين الجماعي محل التعيين الفردي . الا انها وسعت ايضاً مجال العمل «الاحتضاني» Patronnage . وينحصر ، عملياً ، دور الناخبين . في نظام حزبي تعددي ، بالاختيار من بين المرشحين المعينين من قبل الاحزاب . فالتعيين يشكل اول عمل في العملية الانتخابية ، التي يكون فيه الانتخاب العمل الثاني . والنظام الاميركي المسمى بالاوليات لا يلغي العمل الاول ، بل يدخل بين الاثنين عملية متوسطة . فالتمثيل النسبي مع تجميد اللوائح وترتيب الاسماء لا يزيد في خطورة هذا التعيين كثيراً انما يغير في اجراءاته (mecanisme) بحيث يجعله اكثر صورية . ومن الظاهر هنا ان الناخب لا يختار شخص نائبه ، انما يعطي فقط للحزب مجالاً او عناصر Contingent اوسع للاختيار . ولكنه في الواقع ايضاً لا يختار في ظل نظام اكثري اسمي فردي uninominal بل يحتفظ بمظهر الاختيار لانه يصوت شخصياً لزيد او عمرو . ولكن هذين قد عينا من قبل الحزب ، حالهما في ذلك كحال اعضاء اللائحة وترتيبهم . ان يقدم زيد او عمرو وحدهما او يوضعا في رأس اللائحة ، ثم يأتي بعدهما رفاق للتكملة العددية فيها ، ما هو الفرق ؟ وفي الاساس ان الاختيار الشخصي الحقيقي يوجد في النظام الاكثري ذي اللائحة القابلة للتبديل في الأسماء . ومع ذلك يبقى هذا الاختيار محدوداً ومحصوراً بين اعضاء اللائحة الذين يعينهم دائماً الحزب .

٢ ـ الاحزاب وتمثيل الرأي العام

هنا لا يؤخذ تعبير التمثيل représentation بالمعنى الحقوقي . فالحال لم يدع مجالاً لمزايد في هذا المجال. وكل مزايد يأتي متأخراً. فالمقارنة الكلاسيكية بين الوكالة الالزامية ، والوكالة التمثيلية ، والوكالة الفردية والوكالة الجماعية ، والوكالة القابلة للسحب والوكالة غير القابلة للسحب ، توجد في كل الكتب ، هذا اذا لم ترد

في الكتيبات . ووجود الحزب الذي يتدخل فريقاً ثالثاً في هذه العلاقة التعاقدية ، يغير تماماً في طبيعتها . ثم ان النظرية الكلاسيكية للتمثيل لم تعد تتناسب مع الحقيقة ، هذا مع الافتراض انها كانت كذلك ، وانها لم تكن تمويهاً ذكياً لتحويل السيادة القومية الوطنية المعلنة رسمياً الى سيادة برلمانية . ان كلمة تمثيل Représenta-tion ، تطبق هنا على ظاهرة اجتماعية وليس على علاقة حقوقية . فهي تحدد التشابه بين آراء الامة السياسية وآراء البرلمان . فالنواب يمثلون ناخبيهم ، انما لا كما يمثل الوكيل الموكل ، بل كما تمثل الصورة منظراً والهيئة نموذجها . والمشكلة الاساسية تتألف من قياس درجة الدقة في التمثيل ، اي درجة التطابق بين الرأي العام وتعبيره البرلماني .

وفي هذا المجال يكون تأثير الاحزاب ضخماً . فكل نظام حزبي يشكل اطاراً يفرض على الرأي العام ويمثله انما يشوهه في آن معاً . ويعتبر النظام الحزبي الموجود ، في بلد معين كنتيجة لبنية الرأي العام فيه . ولكن العكس صحيح ايضاً : فبنية الرأي العام هي الى حد بعيد نتيجة لنظام الاحزاب ، كما تكون بحسب الظروف التاريخية ، وبحسب التطور السياسي وبحسب مجموعة من العوامل المعقدة ، حيث يلعب النظام الانتخابي دوراً مؤثراً . والعلاقات بين الرأي والاحزاب ليست ابداً باتجاه واحد . انها نسيج من افعال وردودها المتعاكسة ، المتداخلة بشكل ضيق .

تشويها الرأي العام : لكي تقاس دقة التمثيل ، تقارن عادة النسبة المئوية للاصوات التي حصلت عليها الاحزاب ، في البلد ، بالنسبة المئوية لمقاعدها في المجالس اي ضخامتها الانتخابية بضخامتها النيابية . وهذا المشهد يبقى ناقصاً . فالتفاوت بين الابعاد الانتخابية والبرلمانية يشكل فقط الدرجة الثانية من تشويه الرأي العام . اذ هو يتراكم مع تشويه آخر ، غالباً ما يكون خفياً ، انما اكثر خطورة في الغالب . ذلك هو التفاوت بين توزيع الاصوات والطبيعة الحقة للرأي العام لان توزيع الاصوات ليس هو الرأي العام بالذات ، بل وسيلة من جملة وسائل للتعبير عنه ، تشوهه دائماً والى حد ما .

والتشويه من الدرجة الثانية ، المعرف بالتفاوت بين النسب المئوية للاصوات وللمقاعد ، سهل القياس . وفي هذا المجال يلعب النظام الانتخابي دوراً اساسياً . فبحسب التعريف ، يؤدي التمثيل النسبي الى التشويه الاخف . فهو يرتكز بالضبط على فكرة تطابق تام بين الحجم الانتخابي والحجم النيابي للاحزاب . الا ان التشويهات العملية ، الداخلة على مسار التمثيل النسبي ، تخفف من هذا التطابق . ولكي يكون التطابق كاملاً ، يتوجب ان يشكل البلد دائرة انتخابية واحدة او ان

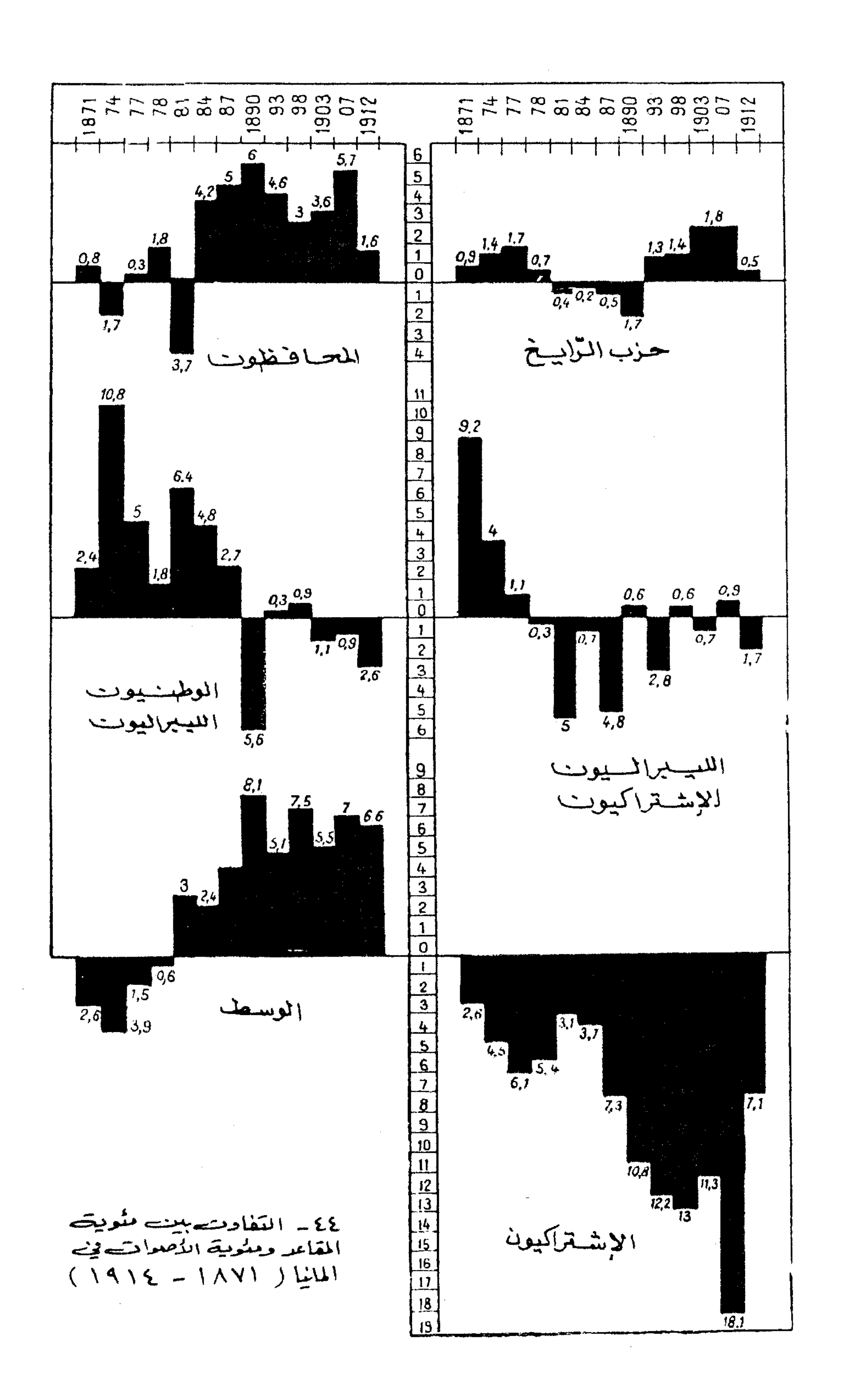
يجري توزيع البقايا على المستوى القومي . وتعمل عدة اسباب سياسية على استبعاد الواحدة او الاخرى من الطريقتين ، وعلى التفضيل عليهما لتقنيات اقل صفاء . وعندها يبرز فارق بين نسبة المقاعد ونسبة الاصوات ، يختلف تبعاً للنظام المتبع من اجل توزيع البقايا ، او تبعاً للاطار الانتخابي ، او لامكان التشطيب ، او التقارب apparentements الخ . والفارق يبدو ضعيفاً في بعض البلدان وكبيراً في بعضها الآخر . ويتعلق معنى التشويه بتقنية التمثيل النسبي . فطريقة المعدل الوسطي الاقوى تعتبر لمصلحة الاحزاب الكبرى التي غالباً ما يعلو تمثيلها على حساب الصغرى ، التي يحكم عليها بتدني تمثيلها . ففي الانتخابات الفرنسية لسنة ١٩٤٦ ، خسر الراديكاليون والمتقاربون معهم ٢٧,٢ في المئة من الاصوات المعطاة لهم ، في حين لم يخسر الحزبان الاقوى ، الشيوعيون والجمهوريون الشعبيون الا ١,٩ في المئة و ٣,٢ في المئة على الترتيب . وبالعكس ادى نظام البقايا الاكبر الى ارتفاع تمثيل الاحزاب الصغرى ، والتقارب apparentements يمكن ان يدخل خلخلات على الصورة . اذاً فالتمثيل النسبي ليس مرآة للرأي العام صافية كما يدعي ذلك محبذوه .

وبالرغم من كل شيء ، فان الفوارق هي اصغر بكثير منها في النظام الاكثري ذي الدورة الواحدة الذي يحقق بهذا الصدد الحد الاعلى من عدم الصحة . وهنا تمكن ملاحظة حدث ثابت ، اذا لم يكن هناك الا حزبان: ارتفاع تمثيل الحزب الاكثري وتدني تمثيل الحزب الاقلي . والظاهرة ليست خطيرة جداً . انها تضخم فقط التبدلات في رأي الجسم الانتخابي ، كما بيّنا سابقاً . ومع ذلك ، وبصورة استثنائية يمكن للتمثيل ان يشوه . فيحصل الحزب ذو الاصوات الاقل على عدد المقاعد الاكثر وبالعكس . وهذه الواقعة حصلت في انكلترا سنة ١٩١٠ حيث حصل الليبراليون على ٢٧٥ مقعداً في مقابل ٤٣,١ في المئة من الاصوات، وحصل المحافظون على ٢٧٣ مقعداً في مقابل ٤٧ في المئة من الاصوات. وتجددت الواقعة سنة ١٩٢٩ حيث نال العمال ٢٨٩ مقعداً في مقابل ٣٧,٥ في المئة من الاصوات والمحافظون ٢٦٢ مقعداً في مقابل ٣٧,٩٧ في المئة . ومنذ سنة ١٩٤٨ ، جعل التقسيم الجديد للمناطق الانتخابية الذي اعطى للعمال كثيراً من المقاعد ذات الاكثريات القوية وللمحافظين كثيراً من المقاعد ذات الاقليات الضعيفة ، احتمال حصول هذا الشذوذ Anomalie ، مجدداً . فلو ان الحزبين حصلا على عدد متساو من الاصوات ، لكان المحافظون حصلوا على ٣٠ مقعداً اكثر من العمال . وفي الواقع ، حصل الاولون سنة ١٩٥١ على ٣٢١ مقعداً في مقابل ٤٧,٩٦ في المئة من الاصوات، مقابل ٢٩٥ للعمال في مقابل ٤٨,٧٨ في المئة. الظاهرة نفسها حصلت في اتحاد جنوب افريقيا في انتخابات سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٥٣ حيث حصل الحزب الوطني وزعيمه الدكتور مالان على اكثرية المقاعد النيابية

بالرغم من انه جمع عدداً من الاصوات اقل من خصمه ، الحزب الموحد . اذاً فالمفارقة قد تحصل حتى في النظام الثنائي ، بسبب عدم تساوي المناطق . ولا يتورع اخصام الاقتراع الاكثري ذي الدورة الواحدة عن ابراز هذه الامثلة ، لكي يقرروا سفاهة النظام ، ولكنهم يتناسون في اغلب الاحيان الاشارة الى انها نادرة جداً . ففي النظام المتعدد الاحزاب يبدو عدم دقة التمثيل الذي يؤدي اليه النظام الاكثري اكثر خطورة . ولكن يجب ان لا يغرب عن البال ان عدم الدقة هذا ينزع بطبيعته الى التلاشي لان ظواهر ارتفاع التمثيل وتدنيه الناتجة منه تشكل بالضبط الدافع الرئيسي الى الرجوع الى الثنائية .

ويعتبر عمومــاً ان الدورة الثانية تخفف من حدة مثالب النظام الاكثري . فمن وجهة النظر العددية الصرفة ، لم يتأكد هذا . فاذا قارنا عدد الاصوات الحاصلة للاحزاب في الدورة الاولى ، بمجموع عدد المقاعد التي تؤول اليها عقب الدورة الثانية ، نلاحظ فروقات هائلة (المصور رقم ٤٤). لا شك في انها تبقى ، على العموم ادنى من الانحرافات الشاذة التي يؤدي اليها احياناً النظام الاكثري البسيط ولكنها تبدو تقريباً متساوية مع انحرافاته الوسطى . وبالامكان الحكم بانها اكثر خطورة بسبب اتجاهاتها لان ضخامة الفارق اقل اهمية من الاتجاه الذي يتخذه . ففي ظل النظام ذي الدورة الواحدة الممزوج بالثنائية ، ومهما ضخم ارتفاع تمثيل الحزب الاكثري وتدنى تمثيل الحزب الاقلي ، فان واحداً منهما (تضخم التمثيل وتدنيه) لا يشوه عادة الصورة العامة لتوزيع الآراء. اما مع الدورة الثانية ، فان منحى هذه الصورة العام ، يتشوه تماماً فلا يعود العدد النسبي للاصوات الحاصلة للاحزاب هو الذي يحدد معنى الفوارق ، بل تحدده مواقفها السياسية وتحالفاتها. وبوجه عام ، تفيد الدورة الثانية الوسط وتضر بالاطراف اي يرتفع تمثيل الوسط ويتدنى تمثيل هذه الاخيرة. ويوضح التاريخ السياسي للجمهورية الثالثة الفرنسية هذا المبدأ الذي نجد آثاره في كل الانظمة ذات الدورتين تقريباً: البلدان الواطئة ، النروج والمانيا ، الخ .

وبكل تأكيد يتبين من مقارنة النسبة المئوية النهائية للمقاعد بالنسبة المئوية للاصوات الحاصلة في الدورة الثانية ان الفارق يتدنى بوضوح . ذلك هو بالضبط سبب وجود النظام . ويمكن بالتالي الادعاء انها (اي الدورة الثانية) تحسن في صحة التمثيل بالنسبة الى الاقتراع ذي الدورة الواحدة . انما بهذا يتم ارتكاب خطأ فاضح في الأسلوب لان الدورة الاولى وحدها تعطي جدولا بتوزيع الاصوات بين الاحزاب شبيهاً بذاك الذي يقدمه النظام الاكثري ذو الدورة الواحدة او نظام التمثيل النسبي . والدورة الثانية تقضي بالضرورة بتجمع الاصوات تجمعاً لا يتيح بعده التفريق بين الوانها السياسية الحقيقية . فعدّ الاصوات الشيوعية المرتدة في الدورة الثانية نحو المرشح



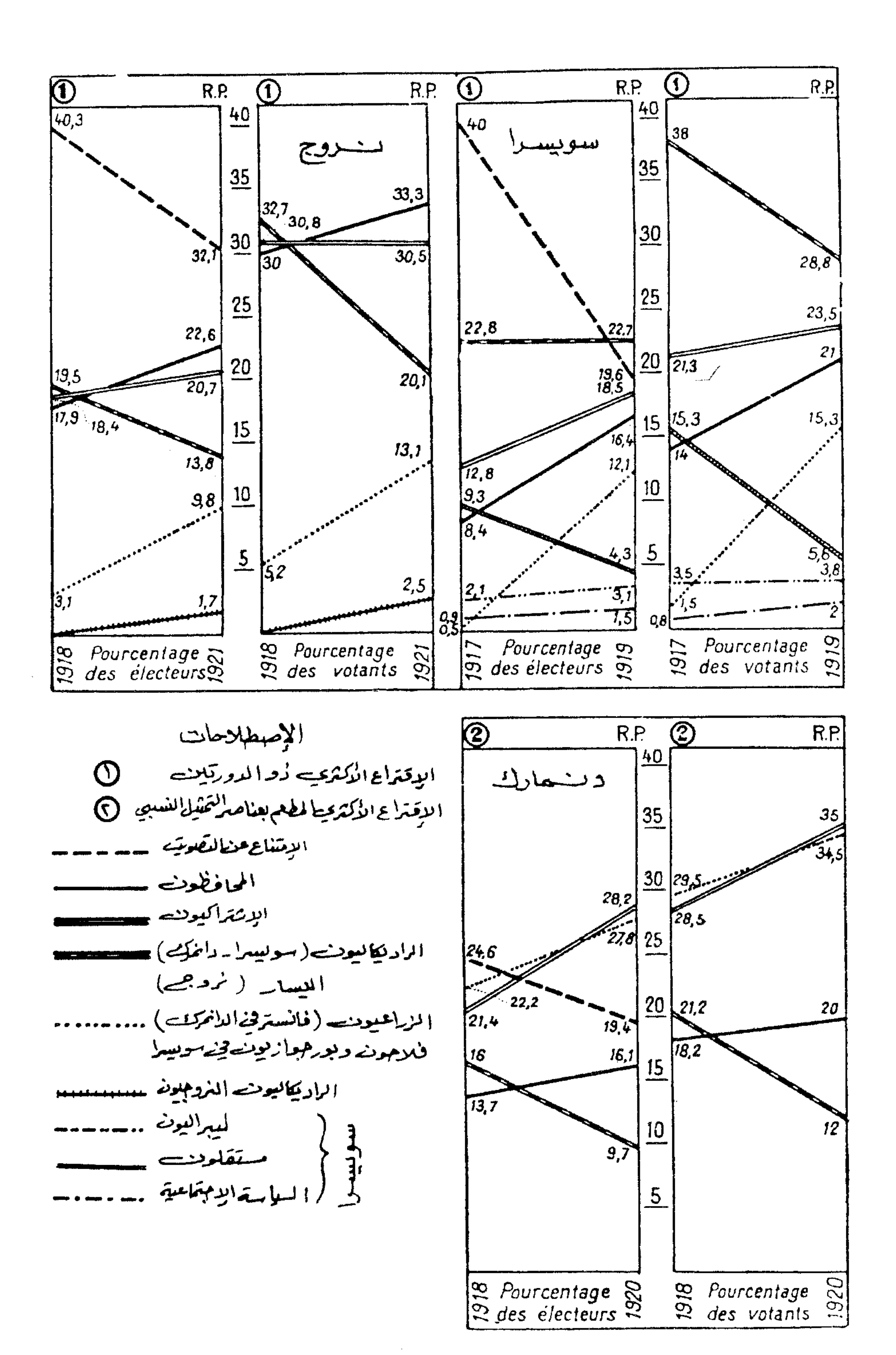
٤٤ - التفاوت بين مئوية المقاعد ومئوية الأصوات في ألمانيا (١٨٧١ - ١٩١٤)

« الفالوازي Valoisien » كاصوات راديكالية في فرنسا سنة ١٩٣٦ ، لان هذا المرشح جاء على رأس الجبهة الشعبية، لا ينطبق حتماً على الحقيقة. ان اصوات الدورة الثانية تتجمع وفقاً للاهواء لا تبعاً للاحزاب . وعندها يترك التشويه من الدرجة الثانية ، المقاس بالفارق بين الحجم الانتخابي والحجم البرلماني للاحزاب ، ويؤخذ بالتشويه من الدرجة الاولى ، المحدد بالتشتت بين توزيع الاصوات وطبيعة الرأي العام الحقيقية .

وبمقدار ما يكون التصويت حراً ، وسرياً ، وخالياً من الضغوط والتطبيقات التي تشوه نتائجه ، يمكن القول بانه يعبر تماماً عن الرأي العام . وهذا المعتقد ، وان كان شائعاً ، ليس احسن اساساً . ان التعبير الانتخابي عن الرأي العام لا ينطبق على الرأي العام بالذات ، لانه يحور فيه دائماً قليلا او كثيراً ، وباشكال مختلفة حسب اسلوب الاقتراع وحسب نظام الاحزاب . وانصار الاصلاح الانتخابي يحسبون دائماً مفاعيل نظامهم تبعاً لتوزيع الاصوات الحاصلة للاحزاب وفقاً لنمط الاقتراع القديم . تلك هي مثلا الطريقة التي يطبقها هرمنس لكي يثبت ان النظام الاكثري كان اقل ضرراً على جمهورية ويمار من نظام التمثيل النسبي . ولكن هذه الحسابات هي بالضرورة خاطئة لان اول مفعول لكل اصلاح انتخابي ليس فقط تغيير توزيع المقاعد، بل ايضاً توزيع الاصوات. فالناخبون لا يصوتون على نفس المنوال في النظام الاكثري وفي نظام التمثيل النسبي ، في نظام الدورتين وفي نظام الدورة الواحدة ، في الاقتراع على اساس اللائحة او في الاقتراع الفردي . وتوضح عملية « الاستقطاب » انعكاس اسلوب الاقتراع على الرأي العام . وتحليلها العميق صعب ، لان الاصلاحات الانتخابية رافقها في الغالب توسيع الحق في الاقتراع (الاقتراع الشامل، تصويت النساء، الخ، او رافقتها احداث سياسية كبرى حرباسنة ١٩١٤ و١٩٣٩). انما بالامكان درس تأثير هجر النظام الاكثري لمصلحة التمثيل النسبي في سويسرا والدانمرك والنروج. ففي هذه البلدان الثلاثة، تسبب التغيير في حدوث اقتراعات كثيرة، خلال فترات من سنوات قليلة (سنتان اوثلاثة) بدون تبديل محسوس في حق الاقتراع . ففي البلدان الثلاثة خلَفَ التمثيلُ النسبي النظام الاكثري المخفف (بدورة ثانية في سويسرا والنروج؛ وباجراءات نسبية في الدانمرك). واخيراً يتعلق الامر بامم هادئة نوعاً ما، حيث يظهر الرأي العام استقراراً نسبياً، بوجه عام. وتوزيع الاصوات، وليس فقط توزيع المقاعد الانتخابية، بين مختلف الاحزاب، قد عدل تماماً بواسطة الاصلاح الانتخابي. وهذا التبدل مرهون، الى حد ما بدخول ناخبين جدد الى الساحة، بعد تخليهم عن موقفهم السابق السلبي، ولكنه يتجاوزه الى حد بعيد (المصور رقم ٤٥). ففي البلدان الثلاثة اضعف اعتماد التمثيل النسبي اصوات حزب الوسط وزاد في اصوات

الاطراف .

اذاً يتوجب التفريق بين الرأي الناضج والرأي البدائي. فالاول هو نتيجة مزج الثاني بالدعاية الحزبية ، او قولبتها بنظام الاحزاب وبالنظام الانتخابي . فالاحزاب تخلق الرأي العام بقدر ما تمثله وهي تكونه اكثر مما تشوهه . فليس هناك صدى بل حوار . بدون احزاب ، تكون هناك اتجاهات مبهمة ، غرائزية ، متعددة ، تتعلق بالمزاج وبالتربية ، وبالعادات ، وبالوضع الاجتماعي ، الخ . حتى النظرية الماركسية ذاتها ، التي ترى في الرأي العام انعكاساً للطبقة الاجتماعية تعتبر ان ليس من طبقة بدون وجدان طبقي . ولكن لا يوجد وجدان طبقي بدون نشاط حزب يبعثه وينميه . ان الاقليات المتجمعة داخل الاحزاب ، وفقاً للتنظيم الاوليغارشي والتسلسلي الذي سبق لنا وصفه، تخلق الرأي في الجماهير. لا شك في انها (اي الاقليات) لا تستطيع عمل شيء بدون هذا الاساس الذي سميناه الرأي البدائي . ولكن هذه العجينة الجامدة لا تعمل شيئاً بدون خميرة الاحزاب . انها (اي الاحزاب) تحدد الآراء الفردية ، وتغذيها ، وتنميها ، وهي ايضاً تقويها . فقبل الاحزاب تكون الآراء غير واثقة من نفسها . ولكنها عندما ترى نفسها يتقاسمها الآخرون ، وذات طابع رسمي ، متبناة من منظمة ، فانها تكتسب سلطاناً ويقيناً . ثم ان الاحزاب تجعل الآراء تستقر اكثر . فبدون احزاب يظل الرأي العام متقلباً ، متبدلاً ، ومتغيراً . ان الانتخابات في البلدان الحديثة العهد في الديموقراطية ، حيث لم تتكون للاحزاب بعد جذور قوية ، تتميز بتقلبات ضخمة بين اقتراع وآخر ، من شأنها ان تضعف العهد . فالاحزاب تعمل على تثبيت الرأي. انها تمنح هذا الشيء، المختلط الشكل والهلامي، هيكلا. واخيراً انها تخثر الآراء المتشابهة ، وتخفف الفروقات الفردية ، وتشذب الاصالات الشخصية ، لكي تصهرها في عائلات فكرية كبرى . ان هذا العمل التكويني الابداعي ليس قليل الاهمية . فهو وحده يتيح وجود انتخابات وتمثيلاً سياسياً يبقيان مستحيلين لو ظلا داخل متاهة المواقف الفردية الشخصية اللامتناهية . فالاحزاب لا تنفك تزيد على الرأي العام المستخرج هكذا من كتلة الآراء الخاصة ، وتوجهه وتسيره. وكل حملة انتخابية تهدف الى تحديد برنامج سياسي من شأنها اجتذاب اكبر عدد ممكن من الناخبين، عن طريق تحديد اهداف خاصة بهم تتلاءم مع مصالحهم . ولكن هذه الغايات الخاصة ليست الا مظهراً منفرداً غالباً ما يكون سطحياً وثانوياً ، لنشاط الحزب العام الذي يفرض عليه موقفه البرلماني والحكومي . والنتيجة ان عملية الانتخاب بالذات تنزع الى تشويه الرأي العام ، وفقاً لتقنية مشابهة لتقنية بعض الحركات التابعة . فيقتضي استعمال التوافق بين بعض اهداف الحزب الخاصة ورغبات الناخبين ، لربط هؤلاء بسياسة الحزب العامة ، والتي تتجاوز هذه



٤٥ - تحويل الأصوات عن طريق التنظيم الإنتخابي

الغايات الخصوصية . ومثال الحزب الشيوعي الفرنسي نموذجي بهذا الصدد . في سنة ١٩٥٦ صوت ٢٥ في المئة من الناخبين الفرنسيين للشيوعيين ولكن قسماً صغيراً من هذه النسبة كان يتبنى فعلا السياسة العامة للحزب . والاكثرية كانت مؤلفة من اشخاص يعارضون بصورة جذرية العقيدة الشيوعية ، ولكنها تتفق مع الحزب حول بعض النقاط الخاصة كالعمال الذين كانوا يرونه الوحيد القادر على الدفاع عن مصالحهم الطبقية وصغار ومتوسطو الفلاحين الذين كانوا يرغبون في اظهار معارضتهم للكبار والمزارعون والمقاسمون الذين يناوئون الملاكين ورجال اليسار المعتادون تقليدياً التصويت للحزب الاكثر يسارية والوطنيون المتحمسون بذكريات المقاومة وايام العصيان بوجه الالمان . والتحليل المنتظم الدقيق ، وفي كل منطقة على حدة ، للاسباب التي تدفع على التصويت شيوعياً يكون مفيداً جداً . فهو يؤكد الطلاق بين الرأي العام والتعبير عنه انتخابياً لان ٢٥ في المئة من الناخبين الشيوعيين ، يحددون قوته في البلد ، ويكونون ركيزة تمثيله البرلماني . وقد اختير المثال الشيوعي لانه نموذجي . ولكن الفارق بين الرأي البدائي والرأي الناضج موجود عند كل الاحزاب . وهو يزداد كلما كان الحزب اكثر مركزية ، وادق تنظيماً ، واكثر اعتماداً على مبدأ كامل ومتماسك ، يمكنه من التأثير في الرأي العام بدلا من تصويره ، ومن الاحاطة بالجماهير بدلاً من اللحاق بها .

كل الذين يحقرون نظام الاحزاب يشهرون بهذا التحوير ، من دون ان يفهموا انه حتمي وان القضية بهذا الشأن هي قضية تكوين للرأي العام لا تشويه له . وهم لا يدركون ان الرأي البدائي لا يمسك به ، وان الرأي الناضج وحده هو الذي يعبر عنه ، وان اسلوب التعبير يفرض بالضرورة اطاراً يبدل ويغير فيه . قد تتيح اساليب التتبع المختلفة الاحاطة من قريب بالرأي البدائي . مثلا تقنيات استفتاء الرأي العام Sondages ، والدراسات المتخصصة monographie ، والتحقيقات ، الخ . وعلى الصعيد السياسي يمكن ان يؤدي نظام الاستفتاء الشعبي Referendum الى معرفة صحيحة نوعاً ما للرأي العام حول نقطة معينة بالذات . وتجدر الاشارة الى ان نتائجه قلّما تتوافق مع نتائج الانتخابات ، حتى في المسائل الحكومية الخالصة . ومثال الاستفتاء البلجيكي وانتخابات سنة ١٩٤٩ يعتبر نموذجياً بهذا الشأن . وفي مطلق الاحوال ، يفرض اي اسلوب من اساليب الاستقصاء ، شكله الخاص على الرأي العام . فكل نظام حزبي ، يشكل اطاراً خاصاً يعبر فيه الرأي العام عن نفسه ، ويولد نموذجاً مختلفاً من التمثيل السياسي . ان الرأي العام هو احد عناصر النظام . ولكن النظام الذي يتعلق بعناصر اخرى ، وبالاخص بالنظام الانتخابي ، هو في المقابل احد عناصر الرأي العام . فالرأي العام ، والنظام الانتخابي ، ونظام الاحزاب

تشكل جميعها ثلاثة ابعاد متداخلة بعضها ببعض ، وعلاقاتها ليست ذات اتجاه واحد ، بالرغم من المعتقد السائد . وفي الغالب لا ينفصل اثر كل من العنصرين الاخيرين في الرأي العام ، عن الآخر . فكل طارىء على النظام الانتخابي يؤدي الى احداث تغيير مقابل في نظام الاحزاب . وبدوره ينعكس هذا التغيير في نظام الاحزاب مباشرة على التعبير عن الرأي العام . ويمكن اذاً القول ان كل تبديل في النظام الانتخابي يؤثر بصورة غير مباشرة في التعبير عن الرأي العام . ولكن بعض التبدلات في نظام الاحزاب تعتبر مستقلة عن النظام الانتخابي . واذاً فتدخلها في التمثيل يحدث حين يحدث منعزلاً .

والمثال النموذجي يقدمه تفكك الثلاثية الحزبية الفرنسية سنة ١٩٤٧ . فحتى هذا التاريخ ادى تعاون الحزب الشيوعي مع الحزب الاشتراكي والحركة الجمهورية الشعبية الى تكوين اكثرية حكومية يسارية ، والى توجيه الرأي العام الفرنسي وجهة تقدمية ، وبعث هذا التحالف الجبهة الشعبية لسنة ١٩٣٦ حيث احدث الاشتراك الشيوعي النتائج نفسها . وفي سنة ١٩٤٧ ، طرد الشيوعيون من الحكومة وتفكك اتفاق الاحزاب الثلاثة . ولم يؤد دعم الشيوعيين له الى احيائه ، بل ان انشقاقاً عميقاً حدث بين الحلفاء القدامى . ومنذ ذلك الحين اتخذ التعبير عن الرأي العام شكلاً آخر . فهذا الحزام الواقي ، حول الحزب الشيوعي ، احدث تغييراً فيه بمعزل عن كل تنقل في الاصوات ، وحتى بمعزل عن كل انتخاب . فاتجه التعبير نحو الوسط ثم تحول نحو اليمين . فمال الحزب الاشتراكي الى حركة اصلاحية معتدلة اكثر فاكثر . وهذا الموقف هو انعكاس لاشتراكه الضروري في حكومات وسطية . وخففت الحركة الجمهورية الشعبية من برنامجها الاجتماعي واعطت الافضلية للاتجاه المحافظ لدى ناخبيها على تقدمية مناضليها . واستعاد الحزب الراديكالي والمعتدلون نفوذاً سبق لهم ان خسروه . وليست هذه التعديلات في الاحزاب مجرد احداث داخلية لانها جرت وراءها تبديلات في الرأي العام المكون (وحتى في الرأي العام البدائي، كردة فعل) . ويكفي وجود حد فاصل بين الاحزاب لكي يغير في لهجة الرأي العام . ويمكن هنا اجراء مقارنات مع التجارب التي تعتبر ركيزة سيكولوجية الشكل Psychologie de la forme .

انظمة الاحزاب وتشويه الرأي : يستحيل هنا تطبيق الاسلوب المستعمل لتقييم التشويه الحاصل في التعبير البرلماني عن الرأي العام بالنسبة الى التعبير عنه انتخابياً . فالتعبيران منفصلان تماماً وقابلان للقياس ، الامر الذي يتيح تحديد الفارق بينهما بوضوح تام. ولكن الرأي البدائي والرأي الناضج التكون عن طريق نظام الاحزاب

لا يتصفان بالصفات نفسها . ان هذه الثنائية شكلية اكثر مما هي حقيقية. وفي الواقع ، لا وجود للرأي البدائي او على الاقل ليس هو موضوع معرفة . اذ يمكن فقط استشفاف عدة انماط من الآراء المكوّنة ، الرأي المكون بواسطة دراسة خاصة ، او بواسطة استفتاء غالوبي Gallup ، او بواسطة انتخابات في ظل نظام التمثيل النسبي ، او بواسطة انتخاب في ظل نظام اكثري ، او في ظل نظام حزبي ثنائي او تعددي ، الخ . وبعض هذه الانماط قد تكون اكثر قرباً من الحقيقة البدائية ولكننا لا نعرف عنها شيئاً . ومعرفتنا بها لا يمكن ان تتجاوز المعتقدات والايحاءات . والطريقة الوحيدة الممكنة من اجل الحكم على تأثير انظمة الاحزاب في التشويه في الرأي هي في مقارنة الآراء المكونة لدى كل نظام . وهكذا يمكن تحديد الاتجاهات المختلفة لمختلف التشويهات ولكن لا تمكن معرفة درجة عدم دقتها او صحتها .

وهكذا يبدو تأثير انظمة الاحزاب ، والنظام الانتخابي الذي يبعث هذه الانظمة ، واضحاً في التركيز الجغرافي للآراء . والمشكلة تطرح من عدة جوانب . وقد سبقت الاشارة الى احدها في معرض درس وجود الاحزاب المحلية في النظام الاكثري ذي الدورة الواحدة . فالميل نحو الثنائية الحزبية المؤكد من قبل هذا النظام الانتخابي المتجلي خصوصاً داخل المناطق، ينتج منه ان احزاباً كثيرة يمكن ان تتعايش في جميع انحاء البلد شرط ان لا تتنازع الا ثنائياً في كل منطقة من المناطق . ينتج من ذلك ، ان الاحزاب الصغرى يمكن ان تعيش على المستوى القومي لانها تكون كبيرة في بعض المناطق ، سواء كانت احزاباً اقليمية استقلالية autonomistes (الوطنيون الايرلنديون ، الاحزاب السلوفاكية في تشيكوسلوفاكيا ، الخ .) او احزاباً وطنية تكبر بدأت نموها في المناطق التي تلاقي فيها ترحيباً من السكان (الاحزاب الاشتراكية في المدن العمالية) او ايضاً احزاباً كبرى قديمة تقهقرت الى المستوى الاقليمي ، بفعل عملية الاستبعاد التي لا ترحم ، والتي سبق ذكرها (الحزب الليبرالي في بريطانيا في الوقت الحاضر) . ولكن يمكن تعميم هذه النتائج ، لان تقنية الاقتراع الاكثري تؤدي تماماً الى ترك امر تمثيل منطقة الى المرشح الذي يأتي في طليعة مزاحميه دونما حساب للاصوات التي حصل عليها الآخرون . فالاقليات لا يمكنها عندئذ ان تُمثل على الصعيد الوطني الا لانها اكثريات في بعض المناطق . وينتج من هذا ان الاقتراع الاكثري يزيد في التركيز الجغرافي للآراء . ويمكن القول انه يساعد على تحويل اي رأي عام منتشر في جميع ارجاء الوطن الى رأي اقليمي ، وذلك بحرمانه من ان يكون ممثلاً الا في اقسام من الارض التي يكون فيها الاقوى . وفي هذا الشأن يعتبر حال الولايات المتحدة لافتاً للنظر ، وهو معروف الى درجة لا يحتاج معها الى مزيد من التعريف .

وبالعكس يعمل التمثيل النسبي في اتجاه معاكس . فالآراء المترسخة محلياً تنزع الى التوسع والانتشار في الاطار الوطني عن طريق تمثيلها حتى في المناطق التي تعتبر فيها اقلية . والاتجاه يزداد وضوحاً بمقدار ما يكون نظام التمثيل النسبي كاملا . فتوزيع البقايا في الاطار الوطني يزيده قوة ، وكذلك كل الانظمة التي تعمل فعلا على جعل البلاد كلها منطقة واحدة . وهكذا تمكن الاشارة الى نوع من « التأميم » التدريجي للآراء وللاحزاب في البلدان التي اعتمدت التمثيل النسبي بعد النظام الاكثري . وقد سبقت الاشارة الى ذلك في البلدان الواطئة . وهذه الظاهرة بارزة في سويسرا وبلجيكا ، الخ . ويصعب تحديد اي من هذين المنحيين – التأميم الذي يؤدي اليه التمثيل النسبي ، والاقليمية المبعوثة تحت تأثير النظام الاكثري – يعبر بدقة عن الرأي العام . والحقيقة انهما يحرفانه تحريفاً معاكساً . فالتأميم يضعف الصفة الاقليمية فيه والاقليمية تزيدها . وتقاس اهمية الظاهرة : التمثيل النسبي ينزع الى تقوية الوحدة الوطنية (او بالاحرى التناسق uniformité الوطني) ، والاقتراع الاكثري يزيد الى حد الخطورة في التنافر الاقليمي . وتكون النتائج حسنة او سيئة تبعاً للوضع الخاص بكل حزب . ففي فرنسا عمل النظام النسبي ، وكانه قوى النزعة المركزية والانسجامية التناسقية Uniformisatrice ، وهذا امر يؤسف له . اما في بلجيكا فانه بالعكس يخفف الخصومة بين الفلامان والوالون ، هذه الخصومة التي توشك ان تتأزم من جراء العودة الى النظام الاكثري ، الذي يعمل على تقوية الطابع الفلمنكي للحزب الكاثوليكي وعلى تقوية الميل الوالوني عند الاشتراكيين ، وبالتالي على تحويل الاثنين الى احزاب استقلالية . وفي الولايات المتحدة ، يقوي النظام الاكثري التنافر بين الشمال والجنوب والاستقلال الذاتي لهذا الاخير .

وتطرح مسألة تحديد التمركز الجغرافي للآراء ايضاً من زاوية اخرى ، يستحسن عدم اشراكها في الاولى. ففي التوجيه السياسي للمواطنين يتدخل دائماً نوعان من العوامل : عوامل خاصة واقليمية وعوامل عامة . ويمكن القول ايضاً : عوامل شخصية وعوامل ايديولوجية ، بالرغم من ان الفارقين لا يمكن ان يتوافقا تماماً . والتفريق بين النوعين من العوامل دقيق ، لانهما في اكثر الاحيان متداخلان تماماً وبشكل غير محسوس بحيث يتوجب تطبيق طريقة من علم النفس التحليلي psy-chanalyse للوصول الى ذلك . ومهما يكن من امر ، تتعلق القضية في تحديد اثر الانظمة الحزبية والانظمة الانتخابية في كل منهما اذ بعضها يقوي الاقليمية في عناصر الرأي ، على حساب العناصر الوطنية ، وبالعكس . وتتجلى الاهمية العملية للمسألة بما يلي : تختلف سياسة البرلمان تبعاً لما اذا كان اعضاؤه قد انتخبوا لاسباب

محلية خالصة او تبعاً لمواقفهم تجاه القضايا الوطنية الكبرى . والتناقض هنا ليس بين النظام النسبي والنظام الاكثري ، بل بين الاقتراع الفردي والاقتراع على اساس اللائحة ، حيث يتجانس الاول مع النسبي (نظام التصويت القابل للتحويل) وحيث يعمل الثاني ، غالباً في الاطار الاكثري . وبالفعل يفترض الاقتراع الفردي وجود دائرة صغرى ، حيث تسود بالطبع « اعتبارات سياسة الناطور » الضيقـة ؛ وبالعكس يعمل الاقتراع على اساس اللائحة في اطار اوسع ، حيث تتحدد القضايا والمواقف الاقليمية بعضها بالنسبة الى بعض متيحة للاعتبارات العامة ان ترتدي طابع الاهمية الكبرى. ويقتضي ان نضيف ايضاً ان النظام الفردي نظراً الى طابعه الشخصي ، يفسح في المجال الواسع للوعود الفردية، ويعطي اهمية كبرى للروابط الاقليمية عند المرشح ، الذي يضطر بحكم الواقع الى قصر نظره داخل المحيط الضيق الذي يعيش فيه او ينطلق منه . وبالعكس يخفف الاقتراع على اساس اللائحة ، هذا التأثير الشخصي (الذي يتلاشى تماماً في حال اللائحة المجمدة) ويضطر الناخب الى التصويت لحزب لا لافراد ، اي لايديولوجية او تنظيم وطني ، لا للمدافعين عن المصالح الاقليمية المحلية .

وتؤكد الملاحظة نتائج هذا التحليل. لا شك في ان الاقتراع على اساس اللائحة في اطار المحافظة Departement (هذا الاقتراع الذي حل محل الاقتراع الفردي على اساس الدائرة الصغرى arrondissement في فرنسا منذ سنة ١٩٤٥) ساعد كثيراً على توسيع الآفاق السياسية عند البرلمانيين وعند الحكام . وتجدر الاشارة الى ان الفضل في ذلك لا يعود الى نظام التمثيل النسبي بالذات ، كما هو الاعتقاد السائد عادة . وبالعكس ، تعزى الصفة الاقليمية الضيقة لاهتمامات الكونغرس الاميركي — البعيد غالباً عن الاهتمام بالمسؤوليات العالمية التي يجب على الولايات المتحدة مواجهتها — في مجملها، الى ضيق الدوائر الانتخابية والى النظام الفردي المتمم له . الا ان هناك عوامل اخرى تتدخل ويمكن ان تغير كثيراً في النتائج العامة وبالاخص في درجة مركزية الاحزاب . ويلاحظ ان انكلترا ، بالرغم من تعلقها بالنظام الفردي وبالدوائر الصغرى ، لا تظهر فيها عيوب الاقليمية المعهودة . لا شك في ان هذه الخصوصية يمكن ان تفسر بتلاحم نظام الحزبين مع مركزية كل منهما . فالسبب الاول يجعل المرشح عاجزاً عن خوض المعركة بنفسه مستغنياً عن القوى التقليدية الكبرى . وبسبب المركزية يخضع تعيين المرشح المذكور لتوجيهات ادارة الحزب المركزية خضوعاً تاماً ، الامر الذي ينزع عنه الكثير من الاهتمام بالاقليمية الضيقة . والعامل الثاني هو ، بدون شك ، اكثر اهمية من الاول ، كما يؤكد ذلك المثال الاميركي ، حيث تحفظ اللامركزية للاحزاب الطابع الاقليمي المحلي رغم

الثنائية .

ان التوزيع الجغرافي للآراء يتعلق الى حد بعيد بنظام الاحزاب وبالنظام الانتخابي سواء عملت هذه العناصر مجتمعة او متفرقة . ويقال الشيء نفسه عن توزيعها السياسي . ويدل التحليل لظاهرة الاستقطاب ، وتحليل تطور الاحجام البرلمانية للاحزاب ، وبالاخص تحليل تأثير الاصلاحات الانتخابية على توزيع الاصوات ، على بعض مظاهر التشويه الذي اصاب الرأي العام في هذا المجال . ونتممها بملاحظات جزئية : الاولى وتتعلق بالامتناع عن التصويت . فباستثناء الديكتاتوريات ذات الحزب الوحيد حيث تبلغ المساهمة حدود ١٠٠ في المئة فان عدد الممتنعين يكون كبيراً . وقد تبلغ نسبتهم المئوية ١٠ في المئة من مجموع الجسم الانتخابي واحياناً تزيد على ٢٠ في المئة . وفي الولايات المتحدة ترتفع نسبة الامتناع فتراوح بين ٤٠ و ٥٠ في المئة من مجموع المواطنين الذين هم في سن التصويت ، في انتخابات الرئاسة ، ولكن هذه النسب تتدنى كثيراً في بعض الولايات . وفي الكثير من ولايات الجنوب ، تفوق نسب الامتناع ٨٠ في المئة . وفي كارولينا الجنوبية فاقت ٩٠ في المئة (المصور رقم ٤٣) . وهكذا لا يتطابق توزيع الاصوات مع توزيع الآراء : فبين الاثنين يبقى فراغ باتساع الامتناع . الا ان هذا يختلف باختلاف انظمة الاحزاب . فيبلغ مداه في النظام الثنائي ذي الحزب المسيطر ، حيث يكون الانتخاب شبه اوتوماتيكي ، وهذا يفسر ضعف المساهمة الانتخابية في الولايات الجنوبية من الولايات المتحدة الاميركية . وبالعكس ، فان مستوى الامتناع المتدني يبدو متلائماً مع نظام اكثري يكون فيه الحزبان في وضع تعادلي لان كل صوت يرتدي عندئذ طابع الاهمية . وفي نظام متعدد الاحزاب ، معدل بالتحالفات الانتخابية ، كما هو حاصل بفعل الاقتراع الاكثري ذي الدورتين ، تكون النتائج تقريباً مشابهة ، في الدورة الثانية ، لنتائج النظام ذي الدورة الواحدة . ففي الدورة الاولى يكون عدد الممتنعين على العموم اكبر . فاذا سيطر حزب ما سيطرة كاملة ، وتأمن له الفوز سلفاً ، فان النسبة المئوية للمقترعين تصبح ضعيفة ، كما هو الحال في النظام ذي الدورة الواحدة . وبهذا الصدد تقترب سويسرا ما قبل سنة ١٩١٩ من الولايات الاميركية الجنوبية . فنسبة الامتناع تراوحت بين ٤٣,٢ و ٤٧,٥ في المئة ما بين سنة ١٩٠٢ و ١٩١١ ؛ وفي سنة ١٩١٤ وصلت الى ٥٣,٦ في المئة ، وفي ظل النظام النسبي ، يبدو ان النتائج تكون متوسطة . الا ان الاستنتاج هنا صعب ، لان تبني التمثيل النسبي عاصر في الماضي عموماً مع الاقتراع الشامل او مع تصويت المرأة ، الامر الذي يعطل اوجه المقارنة في البلد ذاته . وهذه الاوجه ليست ممكنة الا في سويسرا والنروج والدانمرك (المصور رقم ٤٥) .

ان مسألة توزيع الرأي العام تعتبر اكثر اهمية . فتحليل عدد الاحزاب يدل على ان التوزيع لا ينبع من المفارقات الطبيعية بين المواطنين فقط ، بل ومن عوامل اخرى خارجية ، يبقى النظام الانتخابي اقواها . وفي هذا المقياس ، تشكل الانقسامات السياسية اطاراً مفروضاً من الخارج على الرأي العام ، اكثر مما تشكل انعكاساً للاختلافات الموجودة في هذا الرأي . فمن مفاعيل الثنائية الحزبية الناتجة من النظام الاكثري ذي الدورة الواحدة انها تقضي على الانقسامات الثانوية في الرأي وتجمدها حول نزعتين متضادتين كبيرتين . وبالعكس تساعد التعددية الحزبية على تفاعل الانقسام في الرأي ، وذلك باتاحتها لكل منها ان تتجسد في حزب منفصل . يستنتج من ذلك ، عموماً ان النظام الحزبي التعددي يؤمن تمثيلاً اكثر امانة . وربما كانت الامور اقل بساطة . فليس اكيداً ان تعقيد الآراء الناتج من التمثيل النسبي ، بفعل اثره المكثّر multiplicateur او بفعل الاستقلال المتبادل الذي يمنحه للاحزاب، ينطبق على الواقع اكثر من التبسيط الناشيء من الثنائية او النظام الاكثري . لقد اشرنا الى ان الرأي العام يبدو نزاعاً الى الانقسام العميق الى قسمين ضدين ، داخلهما توجد عدة درجات ، الا ان حدودهما الخارجية تبقى واضحة المعالم الى حد ما . وعيب النظام الثنائي انه ينزع الى محو الاختلافات الثانوية الموجودة داخل كل « عائلة فكرية » ولكنه بالرغم من ذلك يتميز بانه يترجم بدقة تناقضهما العام . وبالعكس ، يؤخذ على نظام الاحزاب المتعددة والمستقلة بعضها عن بعض ، كما هو ناتج من النظام التمثيلي النسبي ، العيب الكبير انه يزيل تماماً هذا الانشقاق الاساسي في الرأي العام ، وانه يبالغ في اظهار التناقضات التفصيلية . وفي النهاية ، يمتاز نظام الاحزاب المتعددة المصحح بالتحالفات ، كما يكوّنه النظام الاكثري ذو الدورتين، بانه يتيح ، وفي آن معاً – بفعل الاتفاقات في الدورة الثانية – التعبير عن الثنائية الجذرية ، وفي الوقت ذاته ، عن التناقضات الثانوية داخل كل فئة . ويشار الى ان النظام الثنائي يؤدي الى النتيجة نفسها ، بمقدار ما يحتفظ كل حزب بهيكلية مرنة تساعد على قيام انقسامات مختلفة وتعايشها .

وهناك مظهر آخر للمسألة يتعلق باتساع التناقضات في الرأي وفيه يستشف ابهام مشابه . ويقال عادة أن التعددية الحزبية تمتاز بأنها تخفف من هذا الاتساع ، بتذويب التناقضات الكبرى في الانقسامات المتعددة ، في حين أن الثنائية الخالصة والبسيطة تؤدي الى نظام الكتلتين أي الى التناقض الأقصى وذلك من جراء عدم التفريق بين الانقسامات العددية الظاهرة في البرلمان وبين الانقسامات السياسية العميقة الجذور فيه . والحقيقة ان آثار التعددية الحزبية والنظام الثنائي تتناقض تماماً مع هذا المعتقد السائد . وقد أشار هولكومب Holcombe بحق في مقاله في موسوعة العلوم الاجتماعية -Ency

clopaedia of Science ان الأحزاب تنزع الى التشابه في ظل نظام حزبي ثنائي من دون أن يتوسع في ذكر عناصر هذا التقارب . في حين أنها سهلة التعريف . ولنحلل متخذين مثالاً معيناً ، هو انكلترا الحالية. ولنهمل فيها الحزب الليبرالي لعدم أهميته. ما هو العنصر الذي يقرر فوز الحزب المحافظ او الحزب العمالي في الانتخابات؟ بالتأكيد ليس اتباع كل منهما المتعصبون الذين يصوتون حتماً لهما مهما عملا ، نظراً الى عدم امكانهم نقل اصواتهم الى حزب اكثر يمينية أو أكثر يسارية ، بل المليونين أو الثلاثة ملايين انكليزي المعتدلين ، الواقفين سياسياً في الوسط ، والذين يصوتون مرة محافظين ومرة عمالاً . ولكي يحصل حزب المحافظين على أصواتهم ، يضطر الى التخفيف من محافظته وحزب العمال من اشتراكيته والى أن يهدىء كل منهما من لهجته ، وان ينهج نهجاً باعثاً على الاطمئنان . وكل منهما يتبع سياسة تتجه بوضوح نحو الوسط أي متشابهة في عمقها . وهكذا في النهاية ، يطبع الوسط كل الحياة البرلمانية بطابعه ، في هذا البلد الذي يحول النظام الانتخابي فيه دون تكوين حزب وسط . والنتيجة هي الضعف الأكيد لاتساع التناقض السياسي. وخرافة «الكتلتين» ، الحية جداً في فرنسا لا تمثل الواقع ، انما قد يمكن التفريق ، مع ذلك ، بين دعاية الحزب ، ايام الانتخابات ، وعمله في الحكم . فالدعاية هي الى حد ما معتدلة لاجتذاب الناخبين « الحائرين » الواقفين في الوسط . اما العمل فأقل اعتدالاً ارضاء للمناضلين الأكثر تطرفاً . وفي هذا خروج واضح على منحى الاحزاب العام نحو الاعتدال في ممارسة السلطة بخلاف ما هو عليه حالها في برامجها الانتخابية . وهكذا يظهر مفهوم ديماغوجي معاكس ، تقدم الأحزاب الشيوعية في دعايتها امثلة شتى منه . ورغم كل شيء ، تعمل امكانية كل واحد من الحزبين في الحصول على أكثرية ، على تخفيف الفارق بين وعوده وأعماله ، وتحد من ديماغوجيته ، حتى ولو كانت باتجاه معاكس للديماغوجيات الأخرى .

وتكون النتائج معكوسة في نظام تعددي تكون احزابه مستقلة . وينتهج نظام التمثيل النسبي . فكل حزب لا يستطيع عادة رفع تمثيله الا على حساب جيرانه الأدنين: الشيوعيون على حساب الاشتراكيين ، والجمهوريون الشعبيون على حساب المعتدلين ، والراديكاليين والجمهوريين البرلمانيين الفرنسيين .R.P.F في فرنسا ، الخ . ولهذا يجهد كل واحد منها في ابراز الفروقات الطفيفة التي تميزه عن أقرب اخصامه اليه ، بدلاً من التركيز على أوجه التشابه العميق بينها ، وتكون النتيجة اتساع الانقسامات السياسية ، وتضخيم التنافر . وتأزم الخصومات هذا بين الأحزاب المتجاورة يبدو متوافقاً مع عنف التطرف في الاراء . فأحزاب اليسار تنجذب الى أقصى اليسار وأحزاب اليمين تتأثر بأقصى اليمين . وفي داخل كل جماعة ، يمارس

كل واحد مزايدة على رفاقه . وفي أيام الجمهورية الثالثة كانت هذه الظاهرة أكثر بروزاً في اليسار منها في اليمين لأن اليمين كان سيء النية فاقد الثقة بالنظام كله نظراً إلى انه كان يتألف من أخصام النظام القدامى ، ومن قدامى رجال اليسار المرتدين الى المحافظة عقب الحركة اليسارية المتطرفة Sinistrisme . ورغبة كل أحزاب الوسط في الظهور بمظهر اليسار كانت ذات دلالة بهذا الشأن. الا أن التطرف ظهر رغم كل شيء داخل اليمين . فقد كان المعتدلون والمنشقون عرضة للهجوم وللاحتقار دائماً . وانطلاقاً من سنة ١٩٣٤ ، تأثر اليمين بجاذبية الفاشستية ، وفي سنة ١٩٤٥–١٩٤٦ ضغطت « الليبرالية الاقتصادية » بكل ثقلها على الحزب الراديكالي وحتى على قسم من الحركة الجمهورية الشعبية M.R.P. وهذا « التطرف » في الرأي لم يتطور ، على ما يبدو ، في البلدان الأخرى. الا أنه يبدو منساقاً ،رغم ذلك ، مع الاتجاه العام . وبمقدار ما يظهر « التطرف » يكون الرأي متجهاً في النحو المعاكس لمنحاه في ظل النظام الثنائي . فهو يتلقى ضغطاً متجهاً الى الخارج Centrefuge ، بدلاً من الضغط نحو الداخل pressian centrepète وتحد الضرورات الحكومية قوة الدفع نحو الخارج . الا أنها تمكن الأحزاب المتطرفة أيضاً ، التي لا تشترك في الحكم ، من البقاء على موقفها الديماغوجي والمتشدد الذي يضغط على الأحزاب الوسطية بسبب التهديد الانتخابي. وهكذا تظل الحكومة غير محظوظة من جراء عملية التطرف .

فإذا جاءت التحالفات الناتجة من الدورة الثانية تصلح مفعول التعددية ، فان العملية لا تزول أبداً لأن التحالفات الانتخابية تظل دائماً تحت سيطرة الحزب الأكثر تطرفاً . وبالرغم من كل شيء ، يتيح تأرجح الحزب الوسط تخفيفاً للخصومات اذ يستهلك خصومة الكتلتين العامة. ولكن هذا الأثر المخدّر يقترن بنوع من الغموض فبعض منتخبي الوسط ينجحون بفضل مساندة اليمين وبعضهم الآخر بفضل مساندة اليسار . وبفضل هذه التقنية « الخفاشية » تتمزق أحزاب الوسط بصورة دائمة ، بين اتجاهين : فأزمات الضمير التي يقع فيها نواب هذه الأحزاب المختلفين تدفع بها مرة نحو انتهاج سياسة محافظة ، ومرة نحو سياسة تقدمية . ويوضح مثال الحزب الراديكالي هذه العملية تماماً . وفي النهاية ، يمكن القول أن الخصومات توضع في وضع تأرجحي أكثر مما تستهلك وترتدي التناقضات صفة دورية تناوبية لا تتوافق مع أي تغير حقيقي في الرأي العام . وما هي الصفة التمثيلية التي يكون عليها هؤلاء النواب غير المتجانسين والذين يعتبرون بيضة القبان بين الاراء المتضاربة ؟ ولكي يكون التمثيل أقل تشويهاً ، يتوجب على الحزب الوسط أن يبقى مرناً جداً ، نظراً الى انقسامه الى فرق متضادة ، متوافقة مع تناقضات الأصوات التي نالها والاّ لادخل تماسكه عنصر وحدة وهمية في الجسم الانتخابي . فاتساع المعارضات لا يخفف وانما يموه . ويلاحظ

من جهة ثانية أن الدورة الثنائية والتحالفات لا تحول دون تفاقم الانشقاقات السياسية بين الأحزاب المتجاورة التي تحاول أن تبرز اختلافاتها لكي تجتذب الزبائن المترددين ، بل بالعكس ان عملية التنازل الدورة الثانية والتحالفات اجدى بتمكينها الحليف الذي يأتي في الطليعة من أن يحتكر التمثيل .

وتمارس البنية الداخلية للأحزاب أيضاً تأثيراً عميقاً على اتساع التناقضات . فالأحزاب المنسجمة ، ذات المركزية ، والديكتاتورية ، تحدث في الرأي العام تصدعات لا ترأب ، ولا توجد في الواقع . ففي فرنسا ، مثلاً ، تضع طبيعة الحزب الشيوعي ، هذا الحزب بمعزل تام عن بقية الأحزاب الأخرى . ولكن الناخبين الشيوعيين لا يختلفون أبداً عن مواطنيهم . وعندما يجري الكلام عن الشيوعية « كحركة انفصالية » يتوجب التمييز بين الحزب بالذات والقسم من الرأي العام الذي يمثل هذا الحزب . فالتعبير (حركة انفصالية) ينطبق على الحزب ولا ينطبق على هذا القسم . اذاً فعزلة الحزب تشوه تمثيل الرأي العام الفرنسي . والحقيقة أن غالبية هذا الرأي تميل اليوم نحو اليسار ، كما في سنة ١٩٣٦ . فاذا جمعنا الناخبين الشيوعيين ، والناخبين الاشتراكيين الى الناخبين الراديكاليين والجمهوريين الشعبيين الذين هم في الواقع تقدميون ، فاننا نجمع أكثر من نصف البلاد . ولكن ماهية الحزب الشيوعي ، التي تمنعه من التعاون مع الآخرين ، والتي تدعم استمرار تفكك الثلاثية الحزبية المتحققة سنة ١٩٤٧ ، لا تتيح لهذا الرأي الاكثري التقدمي أن يترجم على الصعيد البرلماني والحكومي(١) . هذه الماهية تدخل انفصاماً جذرياً داخل اليسار ، يشله تماماً . وبسبب هذا الستار الحديدي الداخلي ، يميل مجمل السياسة الفرنسية نحو اليمين ، وهذا لا ينطبق على الرأي العام . وتجري الأمور كما لو أن أصوات اليسار ، التي تنصب على الحزب الشيوعي ، مجمدة لأن النواب الشيوعيين موضوعون « خارج اللعبة » . فهم يستطيعون تعكير صفو العملية ، ولكنهم لا يدخلونها ، الا استثناء . وهكذا يتشوه التمثيل النسبي تماماً . ولا يصلحه العود الى الثلاثية الحزبية ، أو نشأة جبهة شعبية جديدة ، لأن الدور الثوري والمفكك للحزب الشيوعي ، داخل هذا التحالف لا يتوافق مع الحركة الاصلاحية ولا مع ولاء ناخبيه للنظام .

---

(١) ثم ان النظام الانتخابي لسنة ١٩٥١ حرم الثلاثية الحزبية من اكثريتها البرلمانية ، ولكنه حفظ الاكثرية للبلد ، بمعدل ٥٣،٣ بالمئة من مجموع الاصوات . فبعد انتخابات ٢ كانون الثاني سنة ١٩٥٦ ، اصبح اليسار اكثرياً من جديد ، في البرلمان ، سواء ، بشكل عام ١٩٣٦ (جبهة شعبية) او بشكل عام ١٩٤٥ (ثلاثية حزبية) . ولكن عزلة الحزب الشيوعي تحول دائماً بين هذه الاكثرية وبين ظهورها على المسرح الحكومي .

هذا المثال يجر الى فحص المسألة الأساسية المتعلقة بالتطابق بين الرأي العام والاكثرية الحكومية تطابقاً يتحدد به النظام الديموقراطي . وبهذا الصدد ، يجب التمييز بين الاكثريات « المفروضة » والأكثريات الحرة . فعندما يكون توزيع المقاعد بين الأحزاب بحيث ينتفي وجود أي ابهام حول الاكثرية ، وبحيث تتحرر هذه الأكثرية من ضغط النواب ، ومن ألاعيب البرلمانيين . تعتبر الاكثرية مفروضة . وبالعكس ، عندما تتساوى عدة أحزاب بالأصوات تقريباً ، بحيث لا يستطيع أي منها تولي الحكم منفرداً ، يتعلق عندئذ تكوين الاكثرية ، الى حد بعيد ، بارادة النواب وبارادة اركان الأحزاب ، من دون الرأي العام الذي لا يتدخل مباشرة بالأمر . وهذا يشكل «الأكثرية الحرة ». والحالة الأولى تنطبق على المفهوم التقليدي للديموقراطية والحالة الثانية تنتهي الى خليط من الديموقراطية والاوليغارشية (حكم الأقلية) ، حيث يدعى الشعب ، بصوته ، الى تحديد المعدلات المئوية لتأثير الأركان الحزبية . ويلعب نظام الأحزاب في هذا المجال دوراً من الدرجة الأولى ، يمكن ايجازه بالعبارة التالية : الثنائية الحزبية تساعد على قيام أكثرية يفرضها الرأي العام . ونظام الأحزاب المتعددة والمستقلة ، يعمل على تكوين أكثرية حرة . ونظام الأحزاب المتعددة والمستقلة على تكوين أكثرية نصف حرة .

ومن تفحص الانتخابات الانكليزية يعرف ، عقب الاقتراع ، من سيستلم الحكم ، وتعرف الأكثرية بدون أدنى شك . فحزب يشكل الحكومة ، والحزب الآخر يتولى المعارضة . وهذه العملية لم تخطىء الا في الفترة بين سنة ١٩١٨ ــ ١٩٣٥ بسبب الثلاثية الحزبية الموقتة التي حطمها النظام الانتخابي بالذات ، أو في فترات الحروب بسبب حكومات الاتحاد الوطني . وكلها أوضاع استثنائية . في الأوقات العادية وفي كل البلدان التي خلق فيها الاقتراع الاكثري الثنائية الحزبية ، كان الرأي العام هو الذي يفرض الاكثرية الحكومية على البرلمان. وكان النظام يحور فيها قليلاً بزيادتها زيادة مصطنعة ولكنه لم يكن يعطلها . فنظام الأحزاب يلعب دور الزجاجة المكبرة ، التي تجعل التفريق بين الاكثرية والمعارضة أكثر وضوحاً . والنظر الى نظام الأحزاب المتعددة والمستقلة ، الناتج من نظام التمثيل النسبي ، كنظام فرنسا لما قبل سنة ١٩٥١ يدل على امكان حصول جميع الاكثريات تقريباً. ففي المجلس النيابي لسنة ١٩٤٦ــ ١٩٥١ يمكن تصور وجود: ١ــ أكثرية وسط مؤلفة من الفرع الفرنسي للعالمية العمالية S.F.I.O ومن الحركة الجمهورية الشعبية .M.R.P ومن الراديكاليين ومن بعض المعتدلين) ، وهذه الاكثرية هي التي حكمت بالفعل ، منذ ٦ أيار سنة ١٩٤٧ ، تحت أسماء شتى .٢ــ أكثرية «ثلاثية» شبيهة بتلك التي وجدت في ظل المجلسين الدستوريين Constituantes (شيوعيون وعماليون .S.F.I.O وحركيون .M.R.P) والتي حكمت حتى ٦ أيار سنة ١٩٤٧ .٣ ــ أكثرية من الجبهة الشعبية من نمط سنة ١٩٣٦ (شيوعيون

وعماليون .S.F.I.O وبعض الراديكاليين والجمهوريين الشعبيين « التقدميون ») . ٤ً – أكثرية معتدلة انطلاقاً من أقصى اليمين حتى العماليين .S.F.I.O (ومن بينهم بعض الاشتراكيين من جماعة راماديه Ramadier) . ٥ً – أكثرية من الاتحاد الوطني المناوىء للشيوعيين ، ومتضمناً كل الأحزاب باستثناء الحزب الشيوعي . ٦ً – وأخيراً أكثرية من الاتحاد المقدس من نمط سنة ١٩١٤ ، ويضم اجماع المجلس النيابي . والاختيار من بين هذه التركيبات لا يعود الى مجموع الناخبين ، بل يتعلق باللعبة البرلمانية ، وينحصر دور الشعب فقط في تغيير عدد التركيبات ، وفي امكان تبديل صفة البعض منها ، وذلك تبعاً للمعدل المئوي للمقاعد المنسوبة الى كل حزب . ومثل هذه الظاهرات يلاحظ في أغلبية البلدان التي تعتمد نظام التمثيل النسبي ، باستثناء الحالة الشاذة التي يحصل فيها حزب ما على أكثرية المقاعد المطلقة .

ويكون تحديد الأكثرية محصوراً في نظام ذي أحزاب متعددة وغير مستقلة ، ناتجة من الاقتراع ذي الدورتين ، وذلك بسبب التحالفات الانتخابية التي تضطر اليها الأحزاب اضطراراً . ولكن هذه التحالفات لا تظهر على الصعيد الحكومي ، بل ربما تحطمت على عتباته نتيجة تنافر طبيعي . وتدل التجربة الفرنسية بين سنة ١٩٢٨ و ١٩٣٩ على أن امكان تعدد التركيبات البرلمانية يبقى كبيراً . واذا بدت الاكثريات ، في أغلب البلدان الأخرى التي مارست نظام الدورتين ، قبل حرب سنة ١٩١٤ ، أكثر استقراراً وأكثر انسجاماً مع مقتضيات الاقتراع ، فان هذا الاقتراع يبقى متأثراً تماماً بلعبة التحالفات ، التي تبقى بدورها حرة نوعاً ما . مثاله أن نهاية عزلة الحزب الشيوعي الفرنسي ، سنة ١٩٣٦ ، ودخوله في تحالف اليسار ، غيّرا في توازن الاكثرية بعمق ، وكذلك فعل اخراجه من الاتفاق الثلاثي سنة ١٩٤٧ . وهذا الحال يختلف تماماً عن حال الاكثريات المفروضة الناتجة من الثنائية الحزبية ، حتى ليمكن الكلام فقط عن اكثريات « نصف حرة » .

٣ – الاحزاب وبنية الحكومة

فجّر نمو الاحزاب الحر التقسيمات السياسية القديمة المستوحاة من أرسطو أو من مونتسكيو . ولم يعد التناقض الكلاسيكي بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي ونظام سيطرة المجلس النيابي Regime d'assemblée يشكل محور الحقوق الدستورية المعاصرة . والحزب الواحد يقرب كثيراً بين تركيا الكمالية وروسيا السوفياتية وبين ألمانيا الهتلرية بالرغم من أن نظام الأولى يشبه كثيراً نظام سيطرة المجلس ، ونظام الثانية أشبه بنظام نصف برلماني ، ونظام الثالثة نظام نصف رئاسي . وبريطانيا وممتلكاتها بالرغم

من تعلقها جميعاً بالبرلمانية تبقى ، بفضل سيادة الثنائية الحزبية فيها ، منفصلة تماماً عن الانظمة القارية الخاضعة للتعددية الحزبية ، والاقرب ، من بعض النواحي الى الولايات المتحدة ، بالرغم من سيادة النظام الرئاسي فيها . وفي الواقع يميل التمييز بين الحزب الواحد ، والحزبين ، والتعددية لأن يصبح التصنيف الأساسي للأنظمة المعاصرة .

ولكن أهمية هذا التصنيف توشك أن تؤدي الى الوقوع في الابهام . واذا كان عدد الأحزاب يشكل عنصراً رئيسياً في البنية الحكومية ، فان العناصر الأخرى يجب أن لا تهمل من أجله . والمقارنة بين انكلترا والولايات المتحدة توضح تماماً دور البنية الداخلية للأحزاب . فالمركزية الانكليزية تتناقض تماماً مع اللامركزية الاميركية . وكذلك ترتكز الفروقات السياسية بوجه خاص بين الاتحاد السوفياتي وتركيا ما قبل سنة ١٩٥٠ ، في الأساس، على طبيعة الحزب الشيوعي الشمولية totalitaire المتسقة وعلى الطبيعة المتنافرة والذاتية والحزب الجمهوري للشعب. والتناقض بين الأحزاب الجامدة الصلبة في الجمهورية الرابعة الفرنسية والاحزاب المرنة في الثالثة معروف لا يحتاج الى كبير عناء . وقوة الاحزاب النسبية تمارس تأثيراً لا يقل أهمية . فوجود حزب مسيطر يستطيع تحويل طبيعة النظام ، كما يرى ذلك في بعض الولايات الاميركية أو في سويسرا قبل سنة ١٩١٤ . وأكثر من ذلك ، ان تغييراً بسيطاً في الاكثرية يؤدي أحياناً الى نتائج مماثلة . واذا كانت أكثرية الكونغرس ومقام رئاسة الولايات المتحدة بين يدي الحزب نفسه فيكون مبدأ فصل السلطات مخففاً تماماً . اما اذا استلمها الحزبان فان فصل السلطات يزداد . فتأثير الأحزاب يؤدي الى القبول بنسبية في البنيات الحكومية ، يمكن أن تتغير بمجرد تغير علاقات القوى السياسية داخل البلد . وهكذا يبعد بنا الحال عن صلابة الاطر الدستورية الكلاسيكية .

الاحـــزاب وفصـــل السلطات : تتعلق درجة فصل السلطات بنظام الأحزاب اكثر مما تتعلق بالأحكام التي تنص عليها الدساتير . وهكذا يستدعي الحزب الواحد تركيزاً ضيقاً للسلطات ، حتى ولو كانت النصوص تقر رسمياً فصلاً للسلطات مُركّزاً . فالحزب يشد بقوة مختلف الأجهزة الحكومية بعضها الى بعض . ولا يختلف دوره في نظام تعددي ، انما يقل بروزه . وتوهن خصومة الأحزاب العلاقات التي يقيمها كل منها مع البرلمان ومع الحكومة . وعندها يتخذ فصل السلطات الدستوري نوعاً من الفعالية ، وقد يزدوج بانفصال حزبي ، يتأتى عن تخصص كل حزب بوظيفة معينة . ويعطي كل من نظام الحزبين والنظام التعددي ، في هذا المجال نتائج مختلفة تماماً . ولا يتعلق تأثير الأحزاب على فصل السلطات بعددها فقط ، بل ببنيتها الداخلية ، بل وحتى بحجم كل منها ، فالهيكلية الواهنة

اللامركزة تنشط عموماً فصل السلطات ، الا في حالات خاصة ، ويمكن للتغير ات الطارئة على الأكثرية أن تغير فيها تماماً ، في بعض الظروف . ويعمل كل عنصر من هذه العناصر بشكل مختلف تبعاً للنظام البرلماني أو الرئاسي أو لنظام المجلس . اذن فالفصل الحقيقي للسلطات هو نتيجة تمازج بين نظام الأحزاب والاطار الدستوري. وبوجه عام تنزع الثنائية الحزبية الى تركيز السلطات . فحزب واحد يمتلك الاكثرية المطلقة في البرلمان ، وحزب واحد يحتل جميع المقاعد في الحكومة . وهذا الحزب يقيم اتصالاً قوياً جداً بين الاثنين . وبصورة رسمية تخضع بريطانيا العظمى لنظام برلماني أي لنظام فصل السلطات المطلق ، فالوزارة والمجلسان تبقى جميعها متخصصة كل منها بمهمة واضحة (سلطة تنفيذية للاولى وسلطة تشريعية للثانيين) ، الا أنها ممتلكة لوسائل العمل المتبادل التي تتيح لها التأثير بعضها في بعض (لجان التحقيق والسؤال ، والاستجواب ، motion de censure والاقتراع على نزع الثقة للبرلمان ، وحق حل المجلس للحكومة) . ووجود حزب حكومي أكثري يقلب عادة ، رأساً على عقب هذه الصورة الحقوقية . فهذا الحزب يجمع بين يديه الامتيازات الأساسية التي تكون للسلطتين التشريعية والتنفيذية . فالوظائف الحكومية هي بين ايدي قادته الذين يطبقون مبدأه وبرنامجه ، كما هو موجود ومفهوم لدى « برنامجه » الانتخابي. والنصوص التشريعية تُعد من قبل مكاتب الدراسات التابعة للحزب وتوضع باسمه كنائب الحزب على مكتب المجلسين . ويُصوت عليها من قبل الكتلة البرلمانية للحزب . فالبرلمان والحكومة يشبهان آلتين يحركهما الموتور نفسه : الحزب . وهذا النظام لا يختلف كثيراً من هذه الزاوية ، عن نظام الحزب الواحد . ففي هذا النظام ، تعتبر السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ، البرلمان والحكومة ، واجهتين دستوريتين لان الحزب وحده هو الذي يمارس حقيقة السلطة . وفي النظام الثنائي ، تخف الصفة الاصطناعية للاجهزة الرسمية . فوجود حزب معارضة يعطي للمناقشات البرلمانية أهمية بالغة . ولا شك في أن نتيجتها لا يرقى اليها الشك . اذا اراد الحزب الأكثري أن يرجح وجهة نظره ، فهو قادر على ذلك دائماً ، بفعل تحكمه في الأكثرية . ولكن اضطراره الى سماع سلسلة هجمات المعارضة يمكن أن يحمله على التفكير وعلى التخفيف من حدة مشاريعه ، بسبب الاثار الانتخابية للمناقشات ، ذات الشهرة الدعائية الكبيرة . انما تكون الاصطناعية الحكومية أقوى عندما تتألف الحكومة أو تخضع لأركان الحزب المنتصر . وفي الغالب يتحدد تأثير مختلف الوزراء على القرارات المشتركة بوضعهم داخل الحزب أكثر مما يتأثر بوظائفهم داخل الحكومة (كما هو الحال في الأنظمة ذات الحزب الواحد) . فالحزب الواحد والثنائية يختلفان اختلافاً جذرياً من جهة الحد من سلطان السلطة ومن جهة وجود معارضة ، ويظلان

متقاربين تماماً من جهة فصل السلطات أو بالاحرى من جهة تركيزها .

الا أن درجة هذا التركيز وحتى وجوده ، يتعلقان الى حد بعيد بالبنية الدستورية . فالنظام البرلماني والنظام الرئاسي يتعارضان هنا بصورة محسوسة . فالأول يقرر رسمياً فصل السلطات انما مخففاً جداً ، في حين يتوافق الثاني مع «عزلة» مطلقة بين الحكومة والبرلمان . ينحصر همّ كل منهما في وظائفه الخاصة من دون أن يكون له أيُّ تأثير في الآخر . وعلى هذا ، يجمع النظام البرلماني بين تركيز السلطات والتركيز الناشىء من الثنائية الحزبية في حين أن النظام الرئاسي يقيم بالمقابل فصلاً شديداً بين السلطات . في الحالة الأولى يتلاقى النظام الدستوري ونظام الأحزاب الى حد ما ؛ وفي الحالة الثانية يفترقان . والتركيز الذي تولده الثنائية يكون أكثر قوة في النظام البرلماني الذي يزيد في تسارعه ، منه في النظام الرئاسي الذي يحد منه . ولكن هذا التحليل الموجز يبقى شكلياً جداً لأن الواقع مختلف تماماً . ففي النظام الرئاسي ، تكون العلاقات بين السلطات مختلفة تماماً تبعاً لما اذا كانت أكثرية البرلمان والمجلس بين يدي الحزب نفسه أو بين يدي أحزاب مختلفة . واذا كانت تواريخ الانتخابات ومدد ولاية الرئاسة والمجلس les durées mandats متوافقة ، فان الفرضية الأولى هي بالتأكيد الأكثر حدوثاً اذ من غير المعقول أن يصوت الناخبون وفي آن معاً لحزب ما لايصاله الى البرلمان ثم لخصمه لإيصاله الى سدة الرئاسة. الا أنه يمكن بصورة استثنائية لشخصية المرشح الرئاسي ولاعتبار شخصه أن يؤديا الى هذه النتيجة ، خصوصاً اذا كانت هيكلية الأحزاب وتماسكها العقائدي ضعيفين . ففي الولايات المتحدة ، قد يصوت الناخبون « ديموقراطيين » للمجالس التشريعية المحلية ولحاكم الولاية و « جمهوريين » للكونغرس وللرئيس ، أو العكس . والتنافر بين التصويتين الاخيرين ليس مستبعداً أيضاً . ونجد على ذلك مثالين ، في سنة ١٨٧٧ وفي سنة ١٩١٧ ، وان كان كل منهما غير واضح تماماً. في سنة ١٨٧٧ أكدت الانتخابات النيابية الاكثرية الديموقراطية لسنة ١٨٧٥ ، في حين انتقلت الرئاسة الى الجمهوري Hayes هيس ، الا أن الفضل في نجاح هذا الاخير يعزى الى نكتة Artifice في القانون الانتخابي . لأن النتائج أعطته ٢٥٠,٠٠٠ صوت أقلّ من خصمه تيلدن Tilden . ثم ان أكثرية مجلس الشيوخ ظلت جمهورية . وفي سنة ١٩١٧ ، ظلت أكثرية مجلس الشيوخ ديموقراطية ، كالرئيس ؛ وفي مجلس النواب خسر الديموقراطيون الاكثرية ، انما دون أن تعود الى الجمهوريين . وذلك من جراء تحكم الأحزاب الصغرى . وفي أغلب الأحيان ينتج التباين بين الرئاسة والبرلمان من الترتيب الزمني للانتخابات : فالرئيس ينتخب كل أربع سنوات في حين يتجدد نصف الكونغرس كل سنتين . وبهذا يمكن للأكثرية أن تتبدل خلال انتخابات متوسطة تقع في منتصف ولاية الرئيس . وقد

تحقق هذا الافتراض ثماني مرات في حياة الولايات المتحدة : في سنة ١٨٧٥ ، و ١٨٨٣ و ١٨٩١ و ١٨٩٥ و ١٩١١ و ١٩١٩ و ١٩٣١ و ١٩٤٧ .

فاذا احتل الحزب نفسه وفي آن معاً منصب الرئاسة وأكثرية المجلسين ، فانه يقضي تماماً تقريباً على فصل السلطات الدستوري . وعندها يزول الفرق في الواقع بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني ، بالرغم من التفريق بينهما حقوقياً . وفي هذا اقتراب أكيد من النظام الانكليزي . ويكون الأمر كذلك على الأقـل إذا لم تضعف الهيكلية المرنة للاحزاب الاميركية تركيز الساطات ، هذا التركيز الذي يتحقق عن طريق الحزب الأكثري . وبالعكس اذا كان كل من الرئاسة والبرلمان بين أيدي حزبين مختلفين يزداد فصل السلطات الرسمي خطورة بسبب تنازع الأحزاب وتخاصمها الذي يضيف اليه فصلاً آخر . وهنا تزيد الثنائية حدة تقسيم السلطات بدلاً من أن تضعفه . فلو أن الأحزاب الاميركية كانت مركزة ومنضبطة تسلسلياً كالأحزاب البريطانية لاصبح الفصل عميقاً الى درجة أنه يؤدي بالنظام الى الشلل الخالص . فيكفي التغيير البسيط في احجام كل حزب لاحداث تغيير جذري حتى في طبيعة النظام السياسي بالذات . واذاً فالكلام ، بصورة تجريدية عن فصل السلطات في الولايات المتحدة ، وعن تميزه وبروزه ليس له معنى . ففي الواقع تخضع جمهورية شمال اميركا لنظامين مختلفين ، تبعاً لتوزيع المقاعد في الكونغرس : فاذا توافقت الرئاسة واكثرية الكونغرس تركزت السلطات بشكل قوي والا تفاقم فصل السلطات بشكل واضح . ثم ان انعدام الانسجام بين الأحزاب يضعف هذا الفرق . فاذا تحولت هيكلية الأحزاب الاميركية باتجاه بنية أقوى ومركزية أكثر نماءً ، كما يطالب بذلك الكثير من العارفين ، يتوجب من دون شك تعديل نظام الاستبدال الجزئي وتأمين تطابق ولاية الرئيس مع ولاية الكونغرس تفادياً لحدوث أزمات حكومية خطيرة جداً .

ان طبيعة النظام البرلماني ذاتها تمنعه من التمزق والتشتت بين الأكثرية والحكومة ، لأنها تجعل من هذه ظلاً للأولى . ولكن طبيعة النظام تترك الحكومة عرضة لتناقض آخر يمكن أن يحصل أيضاً في النظام الرئاسي . ذلك هو التناقض بين أكثرية كل من المجلسين . فهذا التناقض الذي تحقق عدة مرات في الولايات المتحدة (خصوصاً في السنوات ١٨٧٥ – ١٨٧٩ ، ١٨٨٣ – ١٨٨٩ ، ١٨٩١ – ١٨٩٣ ، ١٩١١–١٩١٣) تكرر أكثر فأكثر أيضاً في الأنظمة البرلمانية الأوروبية . ففي الأصل ، كانت الغاية من المجلس الثاني Chambre haute هي الحد من الاندفاع نحو الديموقراطية في المجلس النيابي . وحدث تطور عام تقريباً فخفف تدريجاً من هذه الخاصية الأولى . وبالرغم من كل ذلك ظلّت الفوارق في تواريخ الولايات ومددها تفرق سياسياً بين المجلسين . ويخفف الانشقاق السياسي من قوة تركيز السلطات المحقق عن طريق الحزب الاكثري

إما باجبار هذا الحزب على التفاهم مع خصمه لتأليف حكومة مقبولة من لدن المجلسين ، وإما بالحد من حريته في الحركة بسبب معارضة المجلس العالي (الشيوخ) له نظراً الى وجود أقليه له فيه. وهناك فصل للسلطات من نوع جديد يحاول أن يتركز. وخط الفصل فيه لا يمر أبداً بين البرلمان والحكومة بل داخل الأول . فيتحد أحد المجلسين مع الحكومة اتحاداً سياسياً حقيقياً بوجه المجلس الآخر . ويمكن تعداد الكثير من الأمثلة عن مثل هذه الوضعية : ففي اسكندنافيا ، حصلت الخصومة بين المجلس الارستقراطي ، والمجلس الشعبي بصورة تدريجية عند اقرار النظام البرلماني في أواخر القرن ١٩ ؛ وفي بريطانيا انتهت الأزمة السياسية الكبرى لسنة ١٩٠٦ - ١٩١١ بفوز مجلس العموم . واقرب الينا نرى صراع مجلس الشيوخ الفرنسي ضد أكثرية الجبهة الشعبية ، سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٨ ، ظاهراً تماماً . ولا يبعد عن ذلك خصومة مجلس الشيوخ الاوسترالي مع مجلس النواب التي أدت الى حل هذا سنة ١٩٥١ . وبوجه عام ، تقل أهمية انقسام السلطة الذي ينتج من هذا التنافر بين المجلسين عن اهمية الانقسام الناتج من الانشقاق الحاصل بين الرئاسة والاكثرية البرلمانية. ذلك ان الدستور يتنبه عادة للوسائل التي تحل هذه المشكلة باعتمادالوسائل التي تؤمن في الغالب فوز المجلس النيابي . ومن جهة ثانية ، يلاحظ أن صلاحيات المجلس الأعلى (الشيوخ) تميل الى الضعف في الأنظمة البرلمانية. ففي كل مكان لا يستطيع هذا الأخير ، حتى تأخير قرارات المجلس الأدنى ، لا منعها أو ردها تماماً . وفي النظام الرئاسي الاميركي يمكن أن يصبح الصراع بين المجلسين غير قابل للحل اذا لم تخفف اللامركزية والتنافر بين الأحزاب من حدة التخاصم بين الاكثريتين.

واذاً تؤثر بنية الأحزاب الداخلية تأثيراً بالغاً في درجة الفصل وفي التركيز بين السلطات . ففي النظام البرلماني يقوى تماسك وانضباطية الحزب الأكثري المركزية بكل تأكيد . واذا كان التزام التصويت دقيقاً ، واذا تم القضاء على الانقسامات الداخلية ، فان البرلمان يصبح غرفة تسجيل للقرارات الحكومية التي لا تعدو أن تكون نسخة طبق الأصل عن القرارات الحزبية . وهذا التسجيل يكون مناسبة لاجراء نقاش حر تماماً ، يستطيع الحزب الأقلي ، من خلاله التعبير عن معارضته . ولكن هذه تكون في الغالب أفلاطونية (خيالية) وبالعكس اذا كان الانضباط في التصويت غير دقيق . فان الاكثرية الحكومية تصبح أقل ضماناً ، ويتوجب على الحزب الحاكم أن يحسب حساباً للخصومات التي تقوم بين اجنحته التي تستطيع الاساءة الى أوضاعه البرلمانية فيزداد اعتبار المجلسين ، ويترسخ الى حد ما فصل السلطات . وهنا أيضاً يمكن لمجرد التغيير في الأكثرية أن يبدل في طبيعة النظام. ففي انكلترا ، مثلاً ترتفع انضباطية حزب العمال وتركيزه وتماسكه عنها في حزب المحافظين . ونتيجة لذلك يكون تركيز السلطات أكبر عندما تؤول الاكثرية الى حزب العمال ، ويضعف هذا التركيز عندما

يصبح المحافظون هم الكثر . في القرن التاسع عشر ، يوم كانت هيكلية الأحزاب البريطانية أضعف مما هي عليه في هذه الأيام ، كان فصل السلطات أقل تأثراً بالثنائية الحزبية . وهذا يفسر الوصف الكلاسيكي للبرلمانية الانكليزية بأنها نظام توازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية أو نظام الرقابةالتعادل Checks and balances نظام لا يزال الجهل لتطور التركيبات الحزبية يضعه موضع الاحترام .

ويلعب التنظيم الداخلي للأحزاب ، في نظام رئاسي ، دوراً مماثلاً تقريباً ،ولكن تأثيره يختلف تماماً تبعاً لما اذا كان الحزب نفسه يجمع بين الرئاسة والاكثرية البرلمانية أم انهما لحزبين متفرقين. فالهيكلية القوية المركزة والمنضبطة تصد بكل تأكيد أي فصل بين السلطات في حال تطابق الرئاسة والاكثرية البرلمانية . وبالعكس فانها تزيد فيه ، الى حد قيام أزمات مستعصية والى حد شل الحكم ، في حال الانفصال بين الاثنين . وبالعكس تضعف الهيكلية الواهية وغير المركزة المتجلية بفقدان الانسجام في التصويت تركيز السلطات الحاصل في الحالة الأولى (استلام الرئاسة والحصول على الأكثرية البرلمانية) وتجعل فصلها أقل خطورة في الحالة الثانية . وفي الولايات المتحدة يبدو تصور الرئيس معتمداً في حكمه على حزب أكثري في الكونغرس ، كما يفعل رئيس الوزارة البريطانية ، خاطئاً تماماً . فالرئيس الاميركي يجب أن يحسب حساباً للفرق داخل حزبه بالذات . فكل شيخ وكل نائب يبقى حراً تماماً تجاه جماعته البرلمانية والاصوات في الاحزاب الاميركية مختلفة كاختلافها في الحزب الراديكالي الاشتراكي الفرنسي في أيام الجمهورية الثالثة . فالرئيس الديموقراطي لا بد أن يلقى دائماً معارضة من بعض البرلمانيين الديموقراطيين . وكذلك الرئيس الجمهوري لا يلاقي تأييداً من جميع الأعضاء الجمهوريين في الكونغرس. وفي المقابل يمكن لأي منهما أن يجد دعماً من لدن الحزب الخصم . وينتج من ذلك ان المعارضة لا تبدو واضحة المواقف ، عملياً ، في كل من حالي توافق الرئاسة والاكثرية البرلمانية أو تشتتهما . ففي الفرضية الأولى تقلص اللامركزية وعدم الانسجام في الحزب الاكثري السلطة الرئاسية وتركيز السلطات ، وفي الثانية يضعفان الخصام بين الرئيس والكونغرس ويمنعان شلل الماكينة الحكومية . واذاً يقع النظام الاميركي في منطقة وسط بين فصل السلطات وتركيزها مع ميل الى الحالة الأولى (الفصل) في الظروف الاستثنائية حيث تكون الرئاسة والاكثرية بين ايدي أحزاب مختلفة ، ومع ابتعاد عنها كبير في الأحوال العادية . وفي كلا الحالين ، يغير ما للرئيس من اعتبار في درجة الفصل أو التركيز .

في النظام الرئاسي كما في النظام البرلماني ، وفي الحالة الثانية أكثر مما في الحالة الأولى ، تؤثر أهمية الاكثرية التي يحوزها الحزب الحكومي ، في فصل السلطات أيضاً. فاذا كان الفصل قوياً فان سلطة الحزب تكون قوية داخل البرلمان حيث تخف المعارضة

بوجه الحزب فيفرض نفسه كممثل لارادة البلد . اما اذا لم يكن للحزب قوة بالنسبة الى خصمه (كما هو حال الحزب العمالي في مجلس العموم البريطاني ، بعد انتخابات سنة ١٩٥٠) فان ثقله المعنوي بالنسبة الى مجموع الأمة يتدنى، وكذلك اثره المادي في الجمعية العمومية اذ يكفي غياب عدة نواب لكي تفوز المعارضة عليه في الاقتراعات . وبعدها يستعيد البرلمان اهميته ويعود فصل السلطات الى الوجود . ويدل تكتيك الارهاق الذي استعملـــه المحافظون في أذار سنة ١٩٥١ ، بفتح جلسات ليلية متتابعة لارهاق النواب العماليين ، باجبارهم على الحضور المستمر خوفاً من تصويت يجري على حين غرة دلالة واضحة على هذا الوضع . الا أن اعتماد تكتيك « ساعي البريد » Boîtier الفرنسي الذي يسمح للغائبين بالتصويت يكفي لتقوية الموقف البرلماني للحزب ذي الاكثرية الضعيفة ولاقرار تركيز قوي للسلطات لمصلحته. ولا يبدو أن ضيق مجال أكثريته في البلد يكفي للحد من امتيازاته . فتأميم الفولاذ من قبل حزب العمال عقب انتخابات سنة ١٩٥٠ يعتبر دليلاً على ذلك . لأن القوة البرلمانية هي دائماً أهم من القوة الفعلية في البلد وضعف الحزب العمالي الذي لم يحصل في سنة ١٩٤٥ الا على ٤٨,٧ في المئة من الأصوات امحى تماماً بفضل الـ ٣٩٠ مقعداً التي نالها في مجلس العموم . فحتى الرأي كان يعتبره كحزب أكثري خالص ، ومفاعيل التعددية، الحزبية تعتبر تقريباً مشابهة فهي بوجه عام تقوي فصل السلطات . وهي تترك المجال واسعاً أمام الفصل الدستوري أولاً . وفي النظام البرلماني تضطر الحكومة الى الاعتماد على تكتل أحزاب متجمعة : واتفاقها هو دائماً واه ، كما أن حياكة المؤامرات لا تتوقف عن الحصول في كواليس المجالس ،من أجل تفكيك الاتفاق القائم واحلال اتفاق جديد محله . فاللعبة البرلمانية ، التي لا يعرفها تقريباً نظام الحزبين ، ترتدي هنا كل قوتها ومعناها وتمارس المجالس حرياتها تجاه الحكومة ، وترتفع مهمتها عن مهمة المسجل الذي يكتفي بالاحتجاج الافلاطوني المعارض . والتأثير المتبادل بين البرلمان والحكومة ، المصطنع في الأنظمة الثنائية ، يجد هنا معناه . فيمكن الكلام عن توازن السلطات وعن تجربة التكافؤ Checks and balances المرموز لها بتقابل التصويت على نزع الثقة الذي يتيح للبرلمان أن يقلب الحكومة، مع الحل الذي يسمح للحكومة بحل المجلس وارسال النواب أمام الناخبين. وقد يؤثر نظام الحزب في بعض وسائل الضغط هذه، بصورة مباشرة. وتفضل البرلمانات التعددية الأحزاب أن تستعمل بوجه الحكومة، تقنية الاستجواب ، في حين ان البرلمانات الثنائية الاحزاب تطبق تقنية السؤال . والفرق بين الاثنين ذو دلالة . ففي النظام الثنائي ، يكون الاقتراع على الثقة شبه أوتوماتيكي ، ويفقد معناه الحقيقي كله لأن المجلس يكتفي فيه بالاسئلة التي لا جدوى منها ليمارس رقابته . أما في النظام الحزبي التعددي، فيوشك الاقتراع على الثقة، في كل حين ، أن

يضع الحكومة في موضع الخطر. من هنا أهمية الاستجواب، الذي ينتهي الى الاقتراع على الثقة.

وتؤدي التعددية الحزبية أحياناً الى اضافة فصل آخر للسلطات فوق الفصل الذي جاء في الدستور أو الذي اقتضته طبيعة المؤسسات. فالفصل الكلاسيكي بين السلطات يرتكز على التفريق بين وظائف الدولة المحددة بحسب الطبيعة الحقوقية لكل منها. فالبرلمان يسن القوانين والأوامر ذات المدى البعيد الشامل؛ والحكومة تطبقها بموجب اجراءات فردية. وفي مقابل هذا الفصل يمكن تصور فصل للسلطات مرتكز على التفريق بين الصلاحيات المادية للدولة. كالصلاحيات المالية والاقتصادية والاجتماعية، والبوليسية، والعدلية والتربوية، والعسكرية، والديبلوماسية، الخ. وبتجميع مختلف الوزارات ضمن قطاعات متجانسة يمكن اقامة تصنيف افقي للنشاطات الحكومية. فيقوم مثلاً القطاع الاقتصادي (الصناعة، والتجارة والزراعة، والبحرية التجارية، والمالية العامة) والقطاع الاجتماعي (تحمل المخاطر الاجتماعية، والتكفل بالمستضعفين اقتصادياً، وبالطبقات المحرومة، الخ). ثم القطاع «المنصف» قطاع النظام العام (البوليس والقضاء) وقطاع التوجيه الايديولوجي (التعليم، والتربية، والدعاية، ومراقبة الفنون والآداب، الخ) ثم القطاع الديبلوماسي (الشؤون الخارجية والجيش). ففي نظام برلماني تعددي الاحزاب يضاف هذا الفصل الافقي للسلطات أحياناً، الى الفصل العمودي التقليدي. فينزع كل حزب متحد مع الحكومة الى المطالبة بقطاع النشاط الذي يقربه من زبائنه الانتخابيين أو الذي يمكنه من تطوير استراتيجيته السياسية.

هذا التخصص لا يوجد دائماً. وبالعكس تمارس بعض التركيبات الحكومية تقنية التحييد: فتوكل الوزارات التي تكمل بعضها بعضاً الى أحزاب متنافسة، لكي تحد من سياسة كل حزب بسياسة الحزب المناوىء. أو أن يكون وكيل الوزارة من غير حزب الوزير، فيراقبه ويحد من سلطانه. وفي بعض الأحيان يكون التخصص بدائياً جداً. ففي ايام الجمهورية الثالثة كان الحزب الراديكالي يحتفظ لنفسه عموماً، بوزارة الداخلية، وأحياناً بوزارة التربية الوطنية. وأحياناً يكون عنيفاً ومتقدماً. ففي أيام الثلاثية الحزبية في فرنسا، كان كل شريك يسيطر على قطاع متجانس في حياة الوطن. وأدى الانتظام القاسي للاحزاب وعزلتها الانتخابية الى تفضيل التضامن الحزبي وسيطرته على التضامن الحكومي. وكان مجلس الوزراء، في مثل هذه الأوضاع، يشبه الدييت diète، حيث كان سفراء كل حزب يحاولون الوصول الى اتفاق. وفي الغالب كانت الاجتماعات المهمة مسبوقة باجتماعات على حدة بين وزراء كل حزب من أجل تحديد الخط المشترك الواجب اتباعه. وقلّما كان الفصل الأفقي للسلطات يصل الى هذا الحد. ويبدو انه يتعلق كثيراً بالبنية الداخلية للأحزاب المشتركة. ففي نظام الاحزاب اللامركزية، المرنة، والقليلة الانضباط، تنعكس فردية النواب في فردية الوزراء، وتتناقض مع

تقسيم القطاعات . وبالعكس فان نظام الأحزاب المتجمدة أو المركزية ينسجم معها بصورة أفضل . ففي فرنسا خفف ضعف الانضباط داخل الحركة الجمهورية الشعبية .M.R.P والحزب الاشتراكي ابتداء من سنة ١٩٤٧ ، وانضمام الحزب الراديكالي ذي البنية المهلهلة الى الأكثرية ، من حدة الفصل الأفقي. وكان حجم كل من الأحزاب المتحالفة مهماً أيضاً . فالفصل الحقيقي بين القطاعات يفترض نوعاً من المساواة في ما بينها . ويشكل الفصل الأفقي للسلطات أحد أشكال التكتل الحكومي في النظام الحزبي التعددي ، ولكنه ليس الشكل الوحيد . وبالعكس ان تفاقم التقسيم العمودي التقليدي هو ظاهرة عامة .

في النظام الرئاسي يمكن للتقسيم الأخير وحده أن يتم ، فالحكومة لا تعكس أبداً التقسيمات في المجالس . فأي حزب أكثري لا يمكنه اقامة جسر بين البرلمان والسلطة التنفيذية ، قاضياً بذلك على العزلة الناتجة من طبيعة المؤسسات. ولا تكفي سلطة الرئيس على حزبه لحمل المجلسين على السير في نهجه السياسي لأن هذا الحزب هو حزب اقلي . الا أن فصل السلطات يبقى أخف مما هو عليه في النظام الحزبي الثنائي ، وذلك في الفرضية التي لا تكون فيها الرئاسة والاكثرية البرلمانية مجتمعتين في الحزب نفسه . لأن الرئيس لا يجد أمامه أكثرية برلمانية متجانسة ، تعارض سياسته ، بل أكثرية برلمانية متنافرة مؤلفة من عدة أحزاب يمكن فصلها بعضها عن بعض . واختلاف المواقف يكون ملموساً أكثر في ما يتعلق بسلطة الحكومة ، مما هو عليه بالنسبة الى فصل السلطات .

الاحزاب والسلطة الحكومية: ان وحدة الحزب تقوي بكل تأكيد سلطة الحكومة فتبدو المجالس التشريعية كأذناب تحل فيها الموافقة المنظمة محل المناقشات. وأكثر من ذلك ينحصر الأمر في هذه الأخيرة بالانتقادات التكنيكية المتفرقة يوجهها النواب لهذا أو ذاك من الوزراء ، من دون التطرق الى السياسة العامة التي تنتهجها الحكومة (وهذا النظام متطور تماماً في الاتحاد السوفياتي). وعملياً تغطي المسحة الديموقراطية و البرلمانية ديكتاتورية قاسية. ويجب أيضاً تقدير اهمية بنية الحزب الوحيد والمكان الحقيقي الذي يحتله بالنسبة الى الدولة. فالحزب غير الشمولي قد يسمح بقيام معارضة محدودة وبدخول عنصر مرونة في الديكتاتورية . والحزب غير المندمج تماماً في الدولة قد يشكل بذاته قوة معارضة . في بعض الأحيان قامت الأحزاب الفاشستية تعارض النزعة المحافظة في النظام ، الأمر الذي اقتضى خضوعها لتطهيرات ولاقتطاعات قاسية صغرت احجامها. ومن جهة ثانية ، هناك أحزاب خارج الحكومة معتبرة عاجزة عملياً . مثاله حزب الاتحاد الوطني البرتغالي ذو النشاط المحدود جداً . فاذا وضعت هذه التحفظات جانباً ، فان الحزب الوحيد يستعمل بكل تأكيد كوسيلة للاحتفاظ بمظاهر النظام

الديموقراطي ذي السلطات المتوازية وذي الحكومة المقيدة . في حين يخفي فعــلاً نظاماً متسلطاً ذا حكومة مطلقة . وهو أي الحزب يشكل التجسيد التاريخي المعاصر لتقنية ستر مواطن الضعف بدرع مستعار Bernard-l'ermite(١) الذي يقصد به افراغ النظام السياسي من كل معنى حقيقي ومن كل مغزى، وعدم الاحتفاظ منه الا بمظاهره الخارجية ، حاله في ذلك كحال القوقعة الفارغة ، من أجل اقامة نظام في الداخل مختلف تماماً . وهكذا اتاح انفصال الوزارة التدريجي عن الملك في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر للملكيات المطلقة ان تتحول الى ديموقراطيات برلمانية .

وعملت الثنائية بدورها أيضاً ، بعدم قدرتها على احداث تغيير جذري ، على تقوية سلطة الحكومة ، انما بدون ان تحطم الاطار الديموقراطي . وقد رأينا انها عملت على احلال تركيز السلطات محل انفصالها الشكلي. ولكن هذا التركيز تم لمصلحة الحكومة وضد مصلحة البرلمان. فأصبح الحزب وسيلة لتأمين سيطرتها على البرلمان، لأنها بين ايدي قادة الحزب الذين من اتباعهم النواب الذين يشكلون الأكثرية في البرلمان . وينعكس التسلسل الداخلي في الحزب ، بشكل من الأشكال على بنية السلطات العامة . ويصبح التضامن الحزبي في الحكومة السند واللحمة للتضامن الوزاري ؛ وفي علاقات الحكومة بالمجلسين تقوي سلطة الحزب على نواب القادة الاعلين تبعية البرلمان للحكومة . وبهذا المعنى ، استطاع مسيو رامسي موير Ramsay Muir، وهو كاتب ليبرالي أن يتكلم عن «ديكتاتورية الوزارة». وليس التسلسل الداخلي في الحزب الوسيلة الوحيدة لرفع اعتبار الحكومة وسلطتها فقد ادت الثنائية أيضاً الى تحول جذري في وسائل التأثير المتبادل بين السلطات، هذه الوسائل التي تميز النظام البرلماني بحيث فقدت وسائل تأثير البرلمان على الحكومة اهميتها أو معناها الذاتي . فلم يعد الوضع في توجيه اللوم motion de censure أو الاقتراع على الثقة ، اللذين كانا ، من حيث المبدأ، يتيحان للبرلمان أن يقيل الحكومة، يمكّن من الوصول الى مثل هذه النتيجة الا في حالات حصول مفاجآت اذا كان الفرق بين الاكثرية والأقلية ضعيفاً . ولكن هذه المفاجآت نادرة الوقوع دائماً . فاذا وضعت هذه الفرضية جانباً ، فان ضعف الانضباط داخل الحزب او تراخيه يتيحان للبرلمان ان يستعيد امتيازاته وان يقلب الحكومة . لا شك في ان ممارسة السلطة تثير الانقسامات داخل الحزب الذي يتولاها . فهي تسعر الخصام بين الاجنحة الداخلية ، وتقوي الخصام بين المعتدلين والمتشددين . ولكن هذه المنافرات لا تذهب ابداً الى حد القطيعة . ففي ابعد الحدود ، يمتنع بعض نواب الحزب الاكثري (او قليلاً ما يصوتون ضد الحكومة) عند طرح الثقة، لكي يظهروا عدم

---

(١) البرنار لرميت حيوان يقي القسم الضعيف من جسده بقوقعة صلبة لحيوان ميت .

اتفاقهم مع الجناح القيادي وذلك بمقدار ما يكون التباعد بين الاكثرية والاقلية كافياً ، وبمقدار ما يكون اظهار هذا الغضب غير مؤذ . وتستعمل الحكومة في الغالب طرح الثقة كسلاح من أجل اعادة الانضباط داخل حزبها : فتجبر المعارضة الداخلية على الخضوع باخراجها أو بتهديدها بالطرد .

وحق الحل يعطي لهذا السلاح الكثير من الفعالية. فاذا ارسلت الحكومة النواب أمام الناخبين على أثر انشقاق في الحزب الأكثري فان المنشقين يتعرضون تماماً للانهزام في الانتخابات المقبلة . فادارة الحزب الحكومي، بانزالها ضدهم ، مرشحين اكثر التزاماً انما تضعهم في مواقف مزعجة ، في اقتراع ذي دورة واحدة . وهكذا تتحول وسائل الضغط التقليدية المتبادلة بين البرلمان والحكومة ضد حزبها بالذات . وهكذا يحدث نوع من « التبديل » chassé-croisé فيصبح الانتظام الداخلي في الحزب الأكثري واسطة تمتين الروابط بين السلطات العامة، وتقوي الوشائج الرسمية بين السلطات العامة الانتظام الداخلي في الحزب الأكثري . ولكن التبديل يكون وحيد الطرف : فوسائل ضغط البرلمان على الحكومة وحدها تنعدم فعاليتها أو تتحول عن معناها الى أن تصبح اسلحة تتيح للوزارة أن تجبر البرلمانيين الناشزين على الانضباط . فوسائل ضغط الحكومة على البرلمان تتبدل في اساليبها التقنية ، وليس في نتيجتها . اذ تبقى وسائل ضغط على المجالس التشريعية . ويبقى اللجوء الى الحل الذي اشرنا اليه منسجماً مع غرضه العام، وهو تثبيت الاستقرار الحكومي والحد من الأزمات عن طريق التهديد بالانتخابات الجديدة ، وتأمين تحكيم الجسم الانتخابي في حال الصدام العميق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية . ان الحكومة حين تطرح الثقة من أجل اجبار الناشزين من حزبها على التوبة أو من أجل الامساك بعدة أحزاب داخل التكتل الحكومي انما تنطلق دائماً من فكرة واحدة هي تقوية موقفها أمام البرلمان . وحين تلجأ الى الحل من أجل اسقاط الناشزين المفصولين من حزبها أو الحلفاء القدامى الخارجين على التحالف ، عن طريق الجسم الانتخابي، فانها تهدف دائماً الى فقء دمل يمنعها من الحكم بفعالية ، عن طريق الجراحة القاسية .

وهكذا تحطم الثنائية الحزبية توازن السلطات المنصوص عليه في النظرية البرلمانية ، ليس فقط بخلق أسلوب جديد شديد الفعالية للضغط الحكومي على البرلمان ناتج من الانضباط الداخلي في الحزب الأكثري ، بل أيضاً بشل الوسائل التقليدية التي للبرلمان على الحكومة أو بتحويلها لمصلحة الوزارة ، مع الاحتفاظ بوسائل ضغط الحكومة على البرلمان، ومع ادخال تعديلات بسيطة عليها. وهذا الوصف يصلح فقط بمقدار ما يمتلك الحزب الأكثري تماسكاً كافياً . فاذا لم يكن الا تجميعاً لشخصيات مستقلة بعضها عن بعض فان سلطة رؤساء الحزب على منتخبيه تهن، ومعها تضعف سلطة الوزراء

على أكثريتهم البرلمانية . فاذا كان الانضباط في التصويت هو القاعدة في الحزب الأكثري ، فان الحكومة تعيش مطمئنة متيقظة فقط لتفادي الانقسامات الداخلية واخطار الانفصال . فاذا لم يكن هناك من انتظام مماثل ، فان الاجراءات mecanismes التي ذكرناها لا تلعب دورها أبداً وتصبح الانضباطية الحزبية نظرية أكثر منها عملية واذاً غير قادرة على منح الحكومة سلطة فعلية على الجمعية التشريعية . وفي هذه يمكن للمعارضة أن تأمل في تشتيت الاكثرية وذلك باللجوء الى اللعبة الحقيرة بالتطبيقات الفردية ، وتلعب مناورات السرايا دورها ويستعيد البرلمان مكانته واعتباره . ولا يتوقف الأمر بالنسبة الى الحزب الأكثري ، على القيام بمعركة دعائية فقط ، غايتها الانتخابات المقبلة ، دونما اي حظ بفعالية أقرب بسبب التماسك والقوة البرلمانية لأن هذه ليست قوية تماماً ، والأمل بقلب الأكثرية لا يعود وهمياً أبداً . ولكن التطور العام للأحزاب ومنطق النظام الانتخابي الأكثري (الذي هو في اساس الثنائية الحزبية) ، يبدوان متجهين تماماً نحو تقوية الكيانات الحزبية ، وبالتالي السلطة الحكومية .

ويعدل في هذا الاتجاه ، الى حد ما ، نوع من تبعية الحكومة تجاه مناضلي الحزب الأكثري وتجاه الأجهزة التي تعبر عن ارادتهم. فالوزارة العمالية تتبع مؤتمر النقابات Trades-Unions أكثر مما تخضع لمجلس العموم . وفي النظام الثنائي ، لا يمكن للوزارة أن تقلب عملياً من قبل البرلمان ولكنها قد تقلب خلال اجتماع يعقده انصارها. هذه الوقائع صحيحة ولكن الاستنتاجات منها غالباً ما تكون مبالغاً فيها ، لأن تفاعل الأحزاب ينزع تدريجاً الى الحد من الديموقراطية الداخلية فيها والى الحد من حرية عمل المناضلين كما رأينا . ويملك القادة وسائل أكثر فأكثر فعالية للتأثير على المؤتمرات ، تتيح لهم عموماً الاحتفاظ بزعامتهم دون صعوبات كبرى . وتزداد هذه الوسائل فعالية بتولي السلطة ، وبما للحكم من اعتبار ثم بالمنافع التي يمكن توزيعها على الناشزين للمساعدة على اقناعهم ، ثم بالتهديد بالخوف من رؤية موقف الأكثرية مزعزعاً. وتنكر مؤتمر الحزب للقادة يؤدي الى انسحابهم من الحكومة ؛ هذا الانسحاب يجعل من الصعب اعادة تشكيل حكومة مستندة الى الحزب نفسه . وهذه الصعوبة تفتح في المجال امام الحل. والحل الممكن في مثل هذه الظروف ، حيث يضطر الحزب الأكثري الى الاعتراف بعجزه عن الحكم بسبب الانقسامات الداخلية ، يوشك أن يظهر بمظهر اندحار الحزب وهذه الحجة قوية جداً . وهي تتكرر باشكال مختلفة على السنة قادة الحزب ، بحيث تكفي بوجه عام ، لتأمين الأكثرية لهم في المؤتمرات. ثم ان هذه المؤتمرات تنتهي بتعديلات حكومية جزئية . وسقوط الحكومة الذي تسببه المؤتمرات نادر في النظام الثنائي . لأن ضعف سلطة الحكومة بفعل مناضلي الحزب يبقى محدوداً وان كان حقيقياً .

في النظام الرئاسي يصيب الصورة السابقة بعض التشويه ، فاذا تولى الحزب ذاته

الرئاسة والأكثرية البرلمانية ، فهي تنعكس تماماً في الفرضية المعاكسة . ففي الحالة الأولى ، يقيم الحزب رابطة بين الحكومة والمجلسين ، كما هو الحال في النظام البرلماني . فزعامة الرئيس على الحزب الأكثري تمنحه سلطة على البرلمان ، والانضباط الحزبي يقوي السلطة الحكومية . ولكن وسائل التأثير الكلاسيكية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، لكونها لا توجد في هذا النظام ، لا يمكن أن تتأثر بثنائية الأحزاب . وهكذا لا يشاهد ضعف ما للبرلمان على الحكومة من امتيازات ، هذا الضعف الممزوج بما للحكومة على البرلمان من أوجه تأثير . وفي هذه الحال يكون أثر الثنائية محدوداً أكثر . فاذا كانت الاكثرية البرلمانية والرئاسة بين ايدي حزبين مختلفين ، فان هذا الأثر ينعكس تماماً . فالثنائية تؤمن أكثرية برلمانية متجانسة تتيح للمجالس أن تقوم بفعالية بوجه السلطة الرئاسية وان تحد من سلطانها بشكل واضح . وفصل السلطات يتوافق مع تقلص الامتيازات الحكومية . وتتعلق درجة تقلص هذه الامتيازات بدرجة تماسك الحزب الأكثري وبدرجة انضباطيته الداخلية ، لأن هذين العاملين يلعبان دائماً باتجاه معاكس للاتجاه الذي سبق لنا وصفه . فكلما زادت انضباطية الحزب الأكثري ، كلمـــا زادت قوة معارضته للرئاسة وبالتالي كلما ازداد ضعف السلطة الحكومية . وبالعكس يزيد الحزب الأكثري المتفكك وغير المنضبط ، باتاحته لخصمه مزيداً من حرية المناورة وامكان القيام بألاعيب ، في تقوية وضع الرئاسة اذا كانت بين يدي الحزب الخصم ، وفي اضعافه في الحالة الأخرى ، كما يثبت ذلك المثال الاميركي .

وهكذا يقرّب ضعف الهيكل الداخلي في الأحزاب الثنائية من التعددية. وعواقب هذا النظام الأخير تختلف تماماً باختلاف طبيعة المؤسسات السياسية . فالتعددية تضعف الحكومة في النظام البرلماني ، ولكنها غالباً ما تقويها في النظام الرئاسي . ومثال فرنسا ، اذا قورن بانكلترا ، يوضح جيداً الظاهرة الأولى . فغياب الحزب الأكثري يحتم فيها ، تشكيل حكومات غير منسجمة ترتكز على التحالف ، أو حكومات اقليات تستفيد من الدعم البرلماني من قبل الأحزاب القريبة . والحكومات الأولى تتمزق بصورة دائمة بفعل التجاذب المتضارب بين أعضائها لأن التضامن الحزبي يتعارض هنا مع التضامن الحكومي بدلاً من أن يقويه. فالمعارضة موجودة في قلب الحكومة بالذات وكل حزب متحالف يلتزم الحذر ليس تجاه أعدائه المعلنين فقط ، بل وتجاه حلفائه. لأن هؤلاء يشكلون أشد أخصامه خشية ايام الانتخابات ، كما رأينا ، اذ أن الحملة الانتخابية تتوجه بالضرورة ضد الجيران الادنين ، في النظام التعددي للاحزاب . واذاً فبرنامج العمل الحكومي لا يكون ممكناً الا لفترة وجيزة تماماً ، ولغايات محدودة ، ولقرارات تافهة جداً. وفي الواقع يؤدي النظام الحزبي التعددي الى سيطرة الاجراءات الجزئية والى الاكتفاء بتسيير القضايا العادية . ولا تستطيع الحكومات الأقلية أن تتصرف بغير ذلك حتى ولو

كانت تتميز بالانسجام ، اذا كان لا يتأمن لها دعم برلماني أكيد . ثم انها أكثر ندرة من الحكومات الأخرى ، بوجه عام . وانه لمن الأفضل شحن الحلفاء على السفينة الحكومية ، حيث يتقاسمون المسؤولية وبالتالي يتعرضون لفقدان الشعبية الملازم بصورة طبيعية لتولي السلطة ، من تركهم يتستّرون بدعم برلماني أقل بروزاً واقل اضراراً بهم في أعين الناخبين. وفي ما عدا اسكندنافيا ، تعتبر الوزارات الأقلية عموماً حكومات انتقالية ، مهيأة لفتح الطرق امام انقلاب في المحالفات أو لاثبات استحالة مثل هذا التغيير .

وهذه الحكومات التعددية ضعيفة بذاتها ، وتبدو أكثر ضعفاً بالنسبة الى البرلمان . وان مبدأ فصل السلطات الذي يجد حقيقته وقوته ، يفيد البرلمان بصورة رئيسية لأن انعدام التوازن يتم لمصلحته بصورة واضحة. وتستعيد وسائل تأثير السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية كل فعاليتها ، وبالعكس تفقد الوزارة بما لها على المجالس من امتيازات كل فعاليتها تقريباً . ويصبح سقوط الحكومات ، الاستثنائي والنادر في النظام الثنائي ، متواتراً وطبيعياً ، بحيث لا يكاد يكفي فيه استمرار وجود الرجال أنفسهم في التركيبات الحكومية المختلفة . ويصبح الاستجواب ، المستبدل بالسؤال في الأنظمة الحزبية الثنائية ، وسيلة اساسية تتيح مراقبة الحكومة بل واكثر من ذلك وضع حياتها في الخطر . ذلك انه يتمظهر في الغالب بمظهر سياسي ، لا تقني ، وبمظهر عمومي أكثر مما هو خصوصي . وفي النهاية ، وبمناسبة التصويت على أي نص ، تحاول المعارضة أن تضع الحكومة في موقف الضعف من دون أن تقلبها ، ويشل البرلمان مبادراتها ويقاوم مساعيها. وفي الأنظمة الثنائية ، يتيح سلطان الحكومة على الحزب الأكثري ، الحصول ، بدون صعوبات كبرى ، على التصويت على القوانين المهمة وعلى الموازنة . واما في الأنظمة الحزبية التعددية ، فلا يبلغ تحالف الأحزاب الأكثرية ، أبداً تقريباً ، انتظاماً مشابهاً. وحتى حين تستمر الحكومة في البقاء في السلطة ، فانها تبقى عاجزة عن التصويت على مشاريعها بدون ادخال تعديلات مهمة عليها ، خصوصاً في القضايا الانتخابية الحساسة .

فهي ، بخضوعها لأساليب ضغط قوية جداً من قبل المجالس لا تملك بوجهها أي امتياز فعال حقاً . وسلاحها الأساسي ، وهو الحق في الحل ، يفقد كل معناه العملي ويصبح سيفاً من كرتون . انما هنا يجب الانتباه الى التباس متواتر . فالبعض يرى في غياب الحلّ المصدر الأول لعجز الوزارات الفرنسية بالمقارنة مع سلطة الحكومة البريطانية ، ويصف النظام البرلماني بأنه نظام توازن بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ، حيث يعتبر الحل تتمة لحجب الثقة . فزوال الأول اذا رافقه الابقاء على الثاني من شأنه ان يخلّ بالتوازن لمصلحة البرلمان وان يسبب ، ضعف الحكومة. وهذا التحليل يشكو كثيراً من السطحية . فعدم استعمال الحل هو نتيجة ، لا سبب ، لضعف الحكومات في النظام الحزبي التعددي في ظل الجمهورية الثالثة . كان الحق في الحل موجوداً . والحكومات

لم تستعمله لأنها لم تجرؤ على ذلك ولأنها كانت تفتقر الى القوة اللازمة للقيام بذلك . في ألمانيا ويمار ، لم يقو اللجوء الى الحل سلطة الحكومة ، بل بالعكس ، أدى ، في النهاية الى الاسراع في اسقاط النظام بكامله ، مكرساً عجزه . ويتوقف الحل عن أن يكون فعالاً لأنه لا يتيح للجسم الانتخابي أن يعبر عن رأيه بوضوح وان يحدد الاكثرية التي تماشيه في آرائه . ففي نظام أحزاب متعددة ومستقلة ، ناشىء عن نظام التمثيل النسبي ، تكون تنقلات الأصوات ضعيفة الى الحد الذي لا يمكنها معه تغيير علاقات القوى المتصارعة داخل البرلمان بشكل محسوس . فالتركيبات الحكومية نفسها تبقى ممكنة ، حالها قبل الحل كحالها بعده ، واي مشكلة فيها لا تتلقى حلاً نهائياً . وفي نظام تسود فيه التحالفات ، ناشيء عن نظام اقتراع ذي دورتين ، يمكن الحصول على نتائج أقل غموضاً . ولكن تأرجح الحزب الوسط يخفف من صحة التعبير عن الارادة الوطنية ويضعف معنى الانتخاب . وفي النهاية ، لا يكون للحل أي فعالية حقة الا في نظام حزبي ثنائي ولكنه يصبح بدون معنى من أجل الفصل في النزاعات التي تقوم بين البرلمان والحكومة ، ذلك ان الانضباط وتماسك الأحزاب يجعل هذه النزاعات غير محتملة . ففي الواقع يستعمل الحل كأداة لاختصار عمر المجلس تجنباً « لديماغوجية السنة الأخيرة » ولاجراء الانتخابات في اللحظة المحكوم انها أفضل اللحظات بالنسبة الى الحزب الحاكم ، الذي يحاول بهذه الطريقة أن يعوض عن العجز الطبيعي ، لدى كل من الحكومة والمعارضة ، في كسب أصوات الناخبين .

وتؤثر بنية الأحزاب واحجامها وتحالفاتها أيضاً على السلطة الحكومية . ولكن يصعب الانتهاء الى استنتاجات واضحة من مختلف وجهات النظر . فوجود حزب مسيطر يفرض تحولاً واضحاً . فهو يقوي الحكومة ويضعف تأثير البرلمان . فاذا تهيأت للحزب المسيطر الاكثرية المطلقة ، كما رأينا ذلك في النروج والسويد ، فالاقتراب من النظام الثنائي يكون كبيراً . الا أن الصفة المزعزعة وغير الاعتيادية لهذا الوضع تحمل الحزب الحكومي على وجه العموم ، الى نوع من الحذر فيرفض ، في الغالب ، تأليف وزارة متجانسة ، ويفضل تقاسم السلطة مع حلفائه ، لا لتعريض قاعدته البرلمانية فقط أو توزيع مسؤولياته ، بل وايضاً من أجل اعطاء التحالف صفة اعتيادية مألوفة ، تمكنه من الاحتفاظ بالحكم في الحال الذي يخسر فيها الأكثرية المطلقة . ان سيكولوجية وزارات التحالف ، الملازمة للتعددية الحزبية ، توجد حتى في الحالات الاستثنائية التي لا يعود فيها مثل هذا التكتل ضرورياً . فاذا أكره الحزب المسيطر على أن يكون أقلياً من جراء تحالف جميع أخصامه ، فالوضع الحكومي يصبح ضعيفاً جداً لأن الأكثرية تكون مشتتة ، وغير منسجمة ، وغير منضبطة ، بوجه اقلية متراصة ، قوية وموحدة . ومن جهة ثانية ، قد تصطدم النسيكولوجية الشعبية ، التي الفت ان ترى السلطة بين يدي

الحزب المسيطر عملاً شرعياً، بتكتلات مشابهة الأمر الذي يخفف من اعتبار الحكومة .

ويستطيع نظام التحالفات الضيقة المستقرة أيضاً أن يبدل الصور السابقة وان يقرب التعددية الحزبية من الثنائية . فبمقدار ما تستقر ثنائية التحالفات فعلاً ، يتم الاقتراب من ثنائية الأحزاب. وبالرغم من كل شيء ، يبقى الانسجام والانضباط دائماً أقل داخل التحالف منهما داخل حزب موحد . وهذا يجعل سلطة الحكومة أدنى ، وحرية عمل البرلمان أوسع . فاذا اتخذ أحد المتحالفين موقف المسيطر بالنسبة الى الآخر ، لسبب عدم التناسب في الأحجام وفي البنيات ، فان تماسك الاحلاف يمكن أن يزداد كما يزداد التشابه مع الثنائية الحزبية ويتضح . أما مفاعيل المركزية والانضباط الحزبيين فتبدو أقل وضوحاً . فهي ،من جهة تجعل التكتلات الحكومية أصعب وأكثر سطحية بسبب قوة التضامن الحزبي ، التي تحول بين الشخصيات التابعة للأحزاب المختلفة وبين التعاون على عمل مشترك . ومن جهة أخرى ، انها تزيد في استقرارها بتخفيض تأثير المشاغبات ، والتقلبات في المواقف الفردية لدى البرلمانيين . ويمكن القول تقريباً ان الأحزاب المنضبطة والمركزة ، في النظام التعددي ، تعطي حكومات مستقرة نسبياً ولكنها غير قادرة . والأحزاب غير المنضبطة واللامركزية تعطي حكومات أكثر قوة ولكن أقل استقراراً . وتوضح المقارنة بين الجمهورية الثالثة وبدايات الجمهورية الرابعة هذا التناقض . فقبل سنة ١٩٣٩ ، كان ضعف الأحزاب يعمل على تأليف حكومات متماسكة نسبياً ، حيث تقبل الشخصيات الآتية من التركيبات السياسية المختلفة بسلطة رئيس مشترك بسبب ما له من اعتبار (فالديك روسو ، كلمنصو ، برياند ، بوانكاره)(١) . وكان لبعض الوزارات وجهات نظر موحدة حقاً وقوة لا بأس بها. ولكن عدم انضباطية الأحزاب المتكتلة ، ولعبة المكائد الفردية الدائمة كانا يفرضان عليها عدم الاستقرار . في سنتي ١٩٤٥ -١٩٤٧ حالت انضباطية الأحزاب الصارمة دون وقوع انسجام وزاري ، وحرمت الوزارات من قوتها ، وحرمت رؤساء الوزارات من أي سلطة فعلية ، وأوقعت الوزارات في العجز . ولكن هذه الانضباطية بالذات أمنت تماسك الأكثرية ، وأكدت الاستقرار الحكومي فلم يعد أي نزع للثقة ممكناً . ورغم كل شيء ، تعتبر التعابير السابقة واضحة جداً ومطلقة جداً بحيث يشك في أن تترجم بصورة صحيحة الحقيقة الواقعة المبهمة دائماً والمتحركة دائماً .

في النظام الرئاسي تنزع التعددية الحزبية أكثر الى تقوية سلطة الحكومة والى اضعاف سلطة البرلمان . واذا كان هناك من تصادم بين الحزب الرئاسي والحزب الأكثري في البرلمان، فان تزايد هذه السلطة يبدو أكثر وضوحاً بالقياس مع الثنائية. فبدلاً من أن

---

1) Weldeck-Rousseau, Clemenceau, Briand, Poincaré.

تجد السلطة التنفيذية بوجهها ، في المجالس ، أكثرية متجانسة ومتماسكة فانها لا تجد الا تكتلاً متنافراً يساعد على قيام مناورات انقسامية وتباعدية. وتعتبر الحالة بالنسبة اليها، أفضل مما هي عليه في حال اقتران الثنائية بغياب الانضباط في داخل الأحزاب حيث تشتد الخصومات بين الأحزاب المختلفة أكثر مما تشتد بين الشخصيات داخل الحزب ذاته (وفي الولايات المتحدة بلغ التنافر بين الأحزاب حداً كبيراً بدا معه الفرق غير محسوس). فاذا وقعت الرئاسة والأكثرية البرلمانية بين يدي حزب واحد فان التعددية الحزبية تنتهي الى سلطة حكومية أقل قوة من الثنائية فلا يستطيع الرئيس استعمال سلطته كرئيس لحزب أكثري لكي يؤثر على المجالس. وبالرغم من ذلك، تبقى الحكومة أقوى قوة منها في النظام البرلماني. فهي تحتفظ هنا بالعنصرين اللذين تخسرها اياهما التعددية في هذا النظام الأخير وهما: الانسجام والاستقرار. فالبرلمان يستطيع الوقوف بوجه مشاريعها التشريعية ولكنه لا يستطيع قلبها، ولا تفكيكها، في حين تستطيع هي أن تنمي المؤامرات البرلمانية بواسطة النواب الذين يدعمونها، من أجل تفكيك تكتلات الأحزاب التي تضايقها، ومن أجل اعادة تشكيلها على هواها، وان تبعث تكتلات موقتة بشأن كل مشروع خاص.

فالتعددية الحزبية تحول بعمق أيضاً بنية النظام الرئاسي حيث تفاقم صفته الذاتية. في النظام الثنائي تكون الأحزاب من الكبر بحيث يتيسر لها أن تحيط بالرئيس الذي يبدو وكأنه زعيم لأحدها أكثر مما يبدو شخصية مستقلة. وبالعكس من ذلك تبرز شخصية الرئيس الكبيرة، في النظام التعددي، وحدها في وسط جماهير الأحزاب. وانتسابه الى أي واحد منها لا يزيد في اعتباره، اذ انها جميعاً أحزاب اقلية لا تستطيع أن تحكم بمفردها. فالأكثرية الشعبية التي تلتف حوله انما تفعل من أجل شخصه. وليس باستطاعة اي حزب أن يدعي لنفسه تمثيل البلد اما الرئيس فوحده يستطيع. والاكثرية البرلمانية هي حصيلة التكتلات بين الأحزاب، حيث تلعب ارادة الأركان أيضاً دوراً كبيراً كدور الاجراءات الانتخابية. فالرئيس يستطيع الادعاء بحق أن أكثرية شعبية تكونت حول شخصه. ويتهم العجز البادي في التعددية بوضوح أكثر، موقف الرئيس الممتاز، القادر وحده على الاستمرار وعلى الفعل. وبحركة طبيعية، تساعد الأنظمة الرئاسية التعددية على قيام الحكم الفردي، فالمتبوئون للرئاسة يجب ان يتحلوا بكثير من الفضائل لمقاومة الاغراء الذي تجعله طبيعة النظام لا يقاوم تقريباً. ويفترض مفهوم الفضيلة هذا اعتبار الصفة الشخصية في السلطة كثير ولكن تطور السلطة داخل الحزب دل على أن هذا المفهوم يسير تدريجاً نحو الزوال.

الاحزاب ووظيفة المعارضة : سبق ان قورن الفصل الأفقي للسلطات، الفصل المرتكز على تصنيف قطاعات نشاط الدولة، بالفصل التقليدي القديم

بين التشريعي والتنفيذي . وعلى هـذا الصعيد العمودي بالذات يخسر هذا الفصل الأخير تدريجياً من أهميته لمصلحة تمييز جديد بين الوظيفة الحكومية ووظيفة المعارضة . فالديموقراطية « الغربية » تتميز أساساً بوجود معـارضة منظمة . أما الديموقراطيـة « الشرقية » فتتميز بغيابهـا . ويمكن ان نجد آثاراً عدة لمثل هذا التنظيم، منفصل عن المعارضة، خلال حقب التاريخ . فوجود خطباء الشعب في ظل الجمهورية الرومانية، المزودين بحق التدخل intercessio يتوافق تماماً مع هذه الفكرة، على الأقل في البداية . وفي ما بعد ، لعبت الكنيسة دوراً من هذا النوع تجاه الملوك الاقطاعيين في القرون الوسطى . وانطلاقاً من القرن الثامن عشر ، لم تعد مهمة المعارضة منظمة على حدة . فبدلاً من اقامة مؤسسات معارضة ، داخل الدولة ، تقوم بوجه المؤسسات الحكومية الذاتية ، اقيم تنافس في ما بين هذه الأخيرة . فحد «السلطة بالسلطة» وانشاء معارضة داخل الحكومة بدلاً من معارضة خارجية ، من شأنه ملاحقة الهدف العام ذاته . والتفريق بين التشريعي والتنفيذي نشأ أساساً من هذه الفكرة . فالى جانب الملك اقيم مجلس ليحد من سلطته . وكانت الغاية الوحيدة من التمييز اللطيف بين الأعمال التشريعية والتنفيذية هي اصباغ الشرعية على هذه الثنائية عن طريق توزيع المهمات توزيعاً تقنياً . فجعل فصل السلطات نتيجة لتقسيم العمل ، حتى اذا زال الملك ، دلت التجربة اليعقوبية على مخاطر تركيز السلطات بين يدي الجمعية العمومية ، فجرى البحث عن تجسيدات جديدة لوظيفة المعارضة ، ودائماً بشكل خصومة داخلية بين مختلف الأجهزة الحكومية . وتتمشى البكامراليسم (نظام المجلسين) مع الفكرة نفسها . والنمو المعاصر للأحزاب السياسية مع ادخاله تعديلات على نظام فصل السلطات الكلاسيكي حوّل وظيفة المعارضة فجسدها من جديد خارجاً عن الحكومة ، وحصرها بجهاز مميز . ان الأحزاب الأقلية تعتبر اليوم الوريثة لخطباء الشعب .

الا أن المعارضة الخارجية في نظام الحزب الواحد ليس لها وجود . ففي السوفييت الأعلى في موسكو يوجد نواب « مستقلون » . كذلك في داخل الجمعية الوطنية في انقرة ، بعد خسارة فتحي بك . ولكن هؤلاء وأولئك ينتخبون على لوائح الحزب وينتقون من قبله . والمعارضة الحقة ، في نظام الحزب الواحد ، توجد داخل الحزب بالذات . فهي ترتدي فيه شكل شيع منشقة ، وميول أقلية ، تنتقد الحكومة بحرية لا بأس بها داخل اجتماعات الحزب . هذه الميول يمكن أنّ تترجم على الصعيد البرلماني ، كما رأينا ذلك في تركيا . ففي الاتحاد السوفياتي بقيت شيع منظمة موجودة داخل الحزب ، الشيوعي حتى سنة ١٩٣٢ تقريباً . وفي أيام لينين ، وفي السنين الأولى من حكم ستالين ، لعبت هذه الشيع دوراً مهماً . وفي ايطاليا ، يمكن دائماً ، التمييز داخل الحزب الفاشستي بين يمين ويسار ووسط . أما في ألمانيا فكان الاختلاف جدياً الى حد ما داخل الحزب

الوطني الاشتراكي قبل سنة ١٩٣٤ . ومن جهة ثانية ، يعمل الحزب الشيوعي الروسي المعاصر على تطوير نظام معارضة داخلية اصيل نوعاً ما بشكل « انتقاد ذاتي » حيث يلزم اعضاء الحزب وقادته ، على مختلف مستوياتهم ، وبصورة دائمة ، بانتقاد اعمالهم بأنفسهم والتأكد من عدم كفاءتهم بأنفسهم . والحق يقال ، ان هذا الاجراء هو أقرب الى الاعتراف العلني منه الى وظيفة المعارضة . فليس هدفه تجسيد المعارضة للنظام بقدر ما هو العمل على القضاء عليها . فالانتقاد الذاتي يستعمل ، على ما يبدو ، من أجل المحافظة على الارثوذوكسية ، ومن أجل الحصول على الطاعة العمياء في كل المستويات وهو اكمال لنظام التطهير والاستبعاد . فعملية الانتقاد الذاتي تعني الاعتراف بالأخطاء الذاتية تجاه ادارة الحزب ومن ثم الحصول على الحق في البقاء ضمن الطائفة الحزبية . وتحليل تأثير الأحزاب على وظيفة المعارضة ، يجب ان يتناول ، بقوة الأشياء الذاتية ، وبصورة أساسية ، الأنظمة التعددية .

فالتعددية والثنائية الحزبيتان تولدان بنيات مختلفة جداً . فالنظام الثنائي يعمل على جعل المعارضة مؤسسة فعلية . فتقسيم المهمات بين الحكومة والمعارضة يتوافق مع التمييز الواضح بين الأجهزة في الحزبين الأكثري والأقلي . وتطابق الاثنين يؤدي الى فصل حقيقي للسلطات ، بالمعنى التقني المعطى للكلمة من قبل الحقوقيين . ففي انكلترا ، تعطي عملية تخصيص معاش لرئيس الحزب الأقلي ، من قبل الدولة وتلقيبه رسمياً بلقب « زعيم المعارضة في حكومة جلالته » للمعارضة صفة الوظيفة العامة . والمعارضة لا تنسجم ، في النظام الحزبي التعددي ، مع الشكل المؤسسي ، لأن الحدود بينها وبين الحكومة لا تبدو واضحة . فبعض الحكومات تتكل على أكثريات متقلبة ، فهي تتجه نحو اليمين للموافقة على بعض الاجراءات . وتتجه نحو اليسار من أجل الموافقة على مشاريع أخرى ، وبعدها يتلاشى الفرق بين الحكومة والمعارضة . وحتى حين تعتمد الحكومة على أكثرية محددة المعالم بصورة أوضح ، فان وضوح هذه وتحديدها لا يكونان كما هما عليه في النظام الثنائي . فهناك افراد او جماعات صغرى تنتقل مرة ذات اليمين ومرة ذات الشمال من الخط الفاصل ولا تنفك المكائد تحبك من أجل قلب التحالفات . وأخيراً تتألف المعارضة من عناصر متنافرة ، وغالباً ما يكون تنافرها أكثر من تنافر الأكثرية مع انه من الأكثر سهولة التفاهم ضد سياسة لا معها . وربما أمكن التلاقي على المعارضة دونما أي اتفاق حقيقي ، كما يحصل في حال «تلاقي الأخصام. فهنا لا يوجد أي جهاز حقيقي للقيام بمهمة المعارضة .

الا ان المعارضة الموحدة تبقى ، في النظام الثنائي ، معارضة معتدلة . فشروط الخصام السياسي ذاتها التي تستدعي نوعاً من التناوب بين الأحزاب ، وامكان المعارضة الحالية ان تحمل مسؤوليات الحكم وحدها يوماً ما ، تحفظها من الديماغوجية الطبيعية

المبالغ فيها والتي يمكن ان ترتد ضدها . ويتحرك المنحى نحو الوسط ، في المعركة الانتخابية ، في الاتجاه ذاته. وبالعكس تنزع المعارضة الى ديماغوجية طبيعية في النظام التعددي ، نتيجة عملية معاكسة . فالأحزاب المعارضة تستطيع بنتيجة عدم خوفها من احراج موقفها ، ان تنتقد وان تعد بما لا حد له . وحتى مقتضيات الصراع الانتخابي المؤدية الى مقارعة الجار الأقرب ، تدفع من جهة ثانية الى المزايدة بين المعارضين والى سيطرة الجهات المتطرفة . ولكن هذه المعارضة العنيفة تبقى معارضة مشوشة . فتعدد الأحزاب التي تحمل عبئها هذه المعارضة ،والخصومات المتبادلة ،تحول دون اتخاذ مواقف واضحة امام الرأي العام تمكنه من اظهار ارادته. ويزيد في هذا الابهام كون الخط الفاصل بين المعارضة والحكومة، يبقى أحياناً غير واضح المعالم، بالاضافة الى وجود معارضتين في الغالب، تقفان في أقصى الطرفين . وبالعكس تبقى المعارضة ، في النظام الثنائي ، واضحة بالرغم من اعتدالها . ويقصد بذلك ان الرأي العام يستطيع أن يفهم نوعاً ما ، بدقة ، الفارق بين وجهة نظر الحزب الأكثري ووجهة نظر الحزب الأقلي ثم يختار اختيار العارف في المناقشات البرلمانية، كما في الحملات الانتخابية، اذ يتصارع حلان كبيران مبسطان ولا شك ومختصران ، ولكنهما يمكنان النواب والمواطنين من الرؤية الواضحة . ويبدو ان وضوح رؤية المعارضة يشكل عنصراً أساسياً في فعاليتها وفي الوقت ذاته يقوي النظام الديموقراطي .

في النظام الحزبي التعددي يزداد الابهام من جراء وجوب التمييز بين معارضة خارجية ، تمارسها الأحزاب الأقلية ، ومعارضة داخلية ، بين الأحزاب ذاتها التي تشكل الأكثرية . فالقرارات الحكومية هي حصيلة اتفاق بين الأحزاب المشتركة في الحكم ، ولكن كل واحد منها يحتفظ لنفسه بحق الدفاع عن وجهة نظره امام مناضليه وامام ناخبيه ، وبالتالي بحق انتقاد الاتفاق الحكومي بالقاء مسؤولية النقائص على حلفائه . فكل متحالف حكومي يعارض حكومته بالذات . وتنحصر تقنية هذه المعارضة الداخلية بالتفريق بين الضرورات العملية الملحة وبين الاصلاحات البنيوية ذات المدى الطويل التي يتضمنها مبدأ الحزب . واعذار النفس بالاشتراك في الحكم يكون بالتذرع بهذه المقتضيات الملحّة . اما الانتقاد فيكون باسم الثانية. وبالنتيجة تكون المعارضة الداخلية اسهل واكثر فعالية كلما كان مبدأ الحزب أكثر تماسكاً وأكثر ثورية ، بحيث لا يظهر أمام الرأي العام كذريعة غايتها جلب العذر من أجل الاشتراك في الوزارة . وهذا يفسر براعة الأحزاب الشيوعية في حقل المعارضة الداخلية ، البادية جداً في تحالفات سنة ١٩٤٥ في فرنسا وايطاليا وغيرهما . فبنية هذه الاحزاب وكادراتها ومعتقدها تحول كلها دون الظن بها بتهمة البورجوازية وبترك اهدافها الأساسية لمصلحة المكاسب المباشرة الناتجة من الاشتراك في الحكم. وهكذا تبدو غريبة

نوعاً ماداخل الحكومات البورجوازية والاجتماعية الديموقراطية، مما يتيح لهم الانفصال عنها بسهولة . واعتمادهاعلى الأجهزة التابعة (النقابات والجبهات ، الخ) التي تظل خارج الحكم ، يزيد في فعالية هذه المعارضة الداخلية .

ولا يؤثر عدد الأحزاب وحده في طبيعة المعارضة وشكلها . فالتحالفات ، والاحجام والبنيات الداخلية تتداخل معه في هذا المجال . ووظيفة المعارضة لا تمارس بالشكل نفسه من قبل حزب كبير يكتل مصالح متعددة ومختلفة وفي الغالب متناقضة ، ومن قبل حزب صغير يجمع فقط بين عدة رجال من طبائع متنافرة أو بين بعض المصالح الخاصة المحددة تماماً . فالحزب الثاني هو حتماً أكثر ديماغوجية واكثر تعصباً من الأول. والتنافر الاجتماعي في الحزب قد يكون أكثر أهمية من حجمه . فالحزب الذي يمثل طبقة اجتماعية واحدة متجانسة نسبياً ، يمكن ان يتخذ موقفاً أكثر وضوحاً وأكثر حزماً من موقف الحزب الذي يمثل عدة طبقات ذات مصالح متنافرة ، أو طبقة غير متجانسة (مثل « البورجوازية » أو مثل « الطبقات المتوسطة») . الا ان الأحزاب اخترعت تقنية « اسلوباً» يتيح تفادي مغبات التنافر ، يمكن ان يسمي «المعارضة المقطعة» Opposition cloisonnée .

ويقتضي الأمر دعم مطالب كل فئة اجتماعية على حدة ، بدعايات متخصصة جداً مع الابقاء على ما يشبه الفصل بينها ما أمكن . ففي آن واحد يتم الدفاع عن مطالب الفلاحين بأسعار زراعية مرتفعة وعن مطالبة العمال بأسعار للمواد الغذائية منخفضة الى أقصى حد ممكن ، ثم عن رغبة التجار والصناعيين بالليبرالية ثم عن النزعة«التوجيهية » لدى الأجراء، الخ. وتدل مطالعة الصحف الحزبية المتخصصة (العمال والفلاحين الخ) على نمو هذه « الدعاية المقطعة » المتزايد .

ووجود حزب مسيطر يجر أيضاً الى بعض العواقب في ما خص المعارضة. فاذا استطالت السيطرة ، وقعت المعارضة في العجز ، وهذه الفرضية تتحقق على الأخص في النظام الثنائي . اذ هي تعدل فيه الى حد ما بعمق. وقد يتأتى للمعارضة ، المستبعدة طويلاً عن الحكم ، ان تتخذ موقفاً أكثر عنفاً وأكثر ديماغوجية . وقد يحصل خصوصاً ان يتناسى البلد تدريجاً النزاعات السياسية والانتخابات بسبب عدم فعاليتها . ومقارنة الولايات الأميركية في الجنوب بسويسرا قبل النظام النسبي مفيد جداً بهذا الخصوص . فهنا يمارس الحزب الراديكالي سيطرة مطلقة منذ سنة ١٨٧٤ حيث يمتلك الأكثرية المطلقة (بالرغم من التعددية الحزبية) ويحكم منفرداً ، دونما خوف من أن يقلب . وهناك يسيطر الحزب الديموقراطي منذ حرب الانفصال (كما ان الحزب الجمهوري متضائل في بعض الولايات حتى ليمكن الكلام عن حزب وحيد) . وفي كلا الحالين يعتبر وجود حزب مسيطر نتيجة لحرب أهلية . ولكن الحزب الراديكالي السويسري

يمدد التفوق الفدرالي للغالب (كما فعل ذلك الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة حتى سنة ١٩١١ ، باستثناء حقبتين قصيرتين) ، وبالعكس يمثل الحزب الديموقراطي الأميركي ردة فعل الأراضي المغلوبة (كما هو حال الحزب الكاثوليكي في مقاطعات سوندربند Cantons Sonderbund) ومهما يكن من أمر ، فقد تجلت الظاهرة نفسها المعبرة عن التنكر للحياة السياسية في البلدين . وكان عدد الممتنعين أكبر في سويسرا منه في أي بلد آخر أوروبي قبل النظام النسبي ، حتى تجاوز ٥٠ في المئة من الجسم الانتخابي سنة ١٩١٤ . وهو بعد أكبر في بعض الولايات الأميركية في الجنوب ، حيث يتجاوز ٩٠ في المئة من عدد المواطنين في سن التصويت .

وقد عمل نمو الاستفتاء الشعبي referendum والمبادرة الشعبية initiative populaire في سويسرا على الحد من هذه المساوىء ، نوعاً ما ، واعاد الى المعارضة فعالية حرمتها منها السيطرة الطويلة الأمد . وفي اميركا ساد نظام الاوليات (الانتخابات الأولية primaires في الاتجاه نفسه وانما بفعالية أقل ، نظراً الى ان الأوليات في الجنوب لا تجري بانتظام كبير والاقبال عليها قليل ، وذلك بفضل عمله على تسهيل نشوء الفرق factions في الحزب الديموقراطي ، واستشراء المعارضة الداخلية .

فالتحالفات القوية والمنسجمة يمكن ان تعطي لنظام حزبي تعددي هيئة تشبه النظام الثنائي two parties system ، وتجعل المعارضة أكثر تماسكاً واكثر اعتدالاً وأكثر وضوحاً . وبالعكس تعرف الثنائية المؤلفة من أحزاب غير منضبطة ، وغير مركزة من ثم ضعيفة التنظيم أو آلية mecanisme والمعارضة والتي غالباً ماتكون أقرب الى الصورة التعددية منها الى الثنائية . ففي الولايات المتحدة ، تعتبر المعارضة أقرب الى النظام الفرنسي منها الى النظام البريطاني ، على الصعيد البرلماني . وعلى الصعيد الانتخابي ، تختلف الأمور قليلاً ، لأن المعركة تبقى محدودة بين خصمين ، الأول يساند الحكومة والثاني ينتقدها . وتبقى الحملة من أجل الرئاسة معتدلة ، واضحة ، وديماغوجية قليلاً ، بسبب امكان تكليف كل مرشح بالمسؤوليات الحكومية . أما الحملات من أجل مجلس الشيوخ ومجلس النواب فمختلفة تماماً .

وأخيراً تبقى طبيعة المعارضة متعلقة تماماً بالاطار العام للصراع بين الأحزاب ، وهنا يمكن التفريق بين ثلاثة انماط مختلفة : الصراع بدون مبادىء ، والصراع على مبادىء ثانوية ، ثم صراع على مبادىء أساسية . وحال الولايات المتحدة ينطبق على الفئة الأولى . والحزبان يشكلان فيها مجموعات متخاصمة ، احداها تستلم السلطة ، فيما تعمل الأخرى على ابعادها عنها . ولا ترتدي هذه المعركة بين من هم في الداخل ومن هم في الخارج طابع التعصب ولا تخلق ابداً انشقاقاً عميقاً داخل الأمة . ويمكن ان يؤخذ عليها انها تحرم المعارضة من كل معنى حقيقي ، وانها تختصر وظيفتها في الدولة ، وانها

تطعن الديموقراطية بحرمان الانتخابات من صفة الاختيار بين السياسيات . وتترجم الانتخابات الاميركية ، الرأي العام ترجمة سيئة . وحتى عملية الصراع بين الأحزاب تمنع هذا الرأي العام من أن يتكون بوضوح وان يكون له موقف في القضايا الكبرى التي تسيطر على حاضر أول امة في العالم ومستقبلها. ان « اقليمية » localisme السياسة الاميركية ليست نتيجة الاقتراع الفردي uninominal وصغر المقاطعات الانتخابية فقط (وبعد كل ذلك ، ينتخب الشيوخ في الولايات التي هي أحياناً مقاطعات ضخمة). بل وأكثر من ذلك أيضاً . انها نتيجة غياب أي عقيدة واي مبدأ عن الأحزاب السياسية الأمر الذي يعطي المقام الأول ، للمصالح الخاصة والاقليمية التي هي أكثر قرباً وأكثر وضوحاً . وفي الانتخابات الرئاسية يزيد غياب المبادىء هذا في صفة الصراع الشخصية.

وتدخل بريطانيا العظمى، وأوروبا الشمالية (بما فيها ألمانيا الغربية) في الفئة الثانية وتقسيم الأحزاب فيها يتوافق مع الانقسام العقائدي والاجتماعي . فالمحافظون والعمال مثلاً ، لهم مفهومان مختلفان للانتاج ولتوزيع الثروات ، ولتوزيع المداخيل، ولتركيب وتناوب النخبات . وهما يمثلان انصاراً مختلفين . فتقسيم الأحزاب يتوافق تقريباًمع التوزيع الاجتماعي. وبالرغم من كل شيء، تبقى هذه الأحزاب متفقةعلى المبادىء الأساسية للنظام السياسي . فهي لا تتجادل حول الاطار الديموقراطي ، وحول حق كل واحد في ان يعبر عن رأيه بحرية وحول ضرورة الانتخابات الحرة المخلصة التي تقتضي كثرة الأحزاب . فكل حزب يقبل قاعدة اللعبة التي تتيح لهم جميعاً البقاء . ولا يمنع الاختلاف في المعتقدات وفي البنية التحتية الاجتماعية الأحزاب من التعايش معاً . فالمعارضة تقوى وتتوضح بشكل لا يتاح لها في الولايات المتحدة ، وانما بدون أن تقضي على وجودها بالذات . ولا يأمل أي حزب بالتوحد وبالسيطرة الأمر الذي يؤمن قوة النظام .

أما في فرنسا وفي ايطاليا فالنزاع السياسي يرتدي مظهراً مختلفاً تماماً . فهو لا يتناول مبادىء ثانوية بل اساس الدولة بالذات وطبيعة النظام . فالأحزاب الشيوعية لا تقبل بالديموقراطية الغربية ، ولا تؤمن بالتعددية في الأحزاب لأنها تريد استبدالها بالحزب الواحد . ولا تعترف بأي حق للمعارضة ولا بالتعبير الحر عن جميع الآراء . وترفض الأحزاب غير الشيوعية نظام الحزب الواحد ، والمفهوم الجماعي للدولة ، والقضاء على المعارضة والغاء الحريات العامة . وبين هاتين المجموعتين ، لا ترتدي المنافسة شكل المعركة الرياضية بين فريقين متنافسين ، بل صراعاً حتى الموت ، مع هذا الفارق أن الموت لا يمكن أن يكون الا وحيد الطرف . فاستلام الحكم من قبل الشيوعيين يؤدي الى القضاء على الأحزاب الأخرى وممارسته من قبل هذه الأخيرة يفترض بالعكس انها تتسامح بوجود الحزب الشيوعي ، والا لتنكرت لمبادئها . وهذا النمط الثالث من الصراع الحزبي لا يختص بالدول التي يوجد فيها حزب شيوعي مهم بل هو شائع

بين كل الدول التي تعترف بحزب ذي بنية عصبوية de Bund وذي طبيعة جماعية ، بعد أن تصبح هذه ذات قوة ما . وعلى هذا سارت ايطاليا سنة ١٩٢٠ بالرغم من انه لم يوجد فيها حزب شيوعي . والاعتراض على المبادىء الأساسية هو في الغالب من فعل الأحزاب لا من فعل ناخبيها : ففي فرنسا مثلاً ، يتعلق الناخبون الشيوعيون ، دون شك ، حالهم في ذلك كحال الآخرين ، بحرية التعبير وباحترام المعارضة وبالاشكال السياسية للديموقراطية ؛ وفي ايطاليا ربما لم ترد الطبقات الوسطى ، التي أوصلت الفاشستية الى الحكم ، قيام الديكتاتورية . ولكن طبيعة الأحزاب الجماعية واساليبها (تقنياتها) في الاحاطة تتيح لها اهمال هذه المعارضة الداخلية ، عندما تستلم هي الحكم . وانه لمن النافل الالحاح على وهن النظام . فبتعريفه يبقى حياً فقط طالما ان الحزب الأكثري يبقى في المعارضة أو طالما هو لم يشترك في الحكومة الا بنسبة ضئيلة . فاذا استلمها بمفرده قضى على أخصامه ، واذا اشترك فيها بنسبة عالية جداً ، فانه يتبع بصددهم عمليـة التهشيم المشار اليها اعلاه .

اذاً فالبنية السياسية المماثلة ليست قابلة للحياة الا في النظام الحزبي التعددي . ولا يمكن تصور وجود الثنائية عندما يصبح أحد الأحزاب ذا طبيعة شمولية لأن التناوب يعطيه الحكم آجلاً أو عاجلاً ويقضي في الوقت ذاته على الثنائية. ويمكن تصور اقامة النظام الحزبي الاثنيني two parties system في ألمانيا ، يرافقها اقرار قانون انتخابي أكثري . انما ليس في ايطاليا أو فرنسا لأن واحداً من الخصمين سيكون الحزب الشيوعي. لا شك في ان الاتجاه الطبيعي نحو الاعتدال الذي تخلقه العملية الحزبية الاثنينية ينتهي الى تحطيم الطبيعة الجماعية للحزب الشيوعي ببطء والى نزع الصفة العصبوية عنه (de Bund). هذا اذا اراد الحزب ان يلعب اللعبة . ولكن هذه الطبيعة وهذه الصفة تستبعدان بالضبط هذه الفرضية. فعقب الفوز الانتخابي الأول للشيوعيين ، تلغى حتماً عملية méca-nisme الثنائية الحزبية .وفي نظام متعدد الأحزاب ، يمكن لوجود حزب شمولي ان يعمر طويلاً وذلك بمقدار بلوغه حد المعارضة، أو الاشتراك الرمزي في الحكم . فقانون النظام يحول عادة دون امكان حصوله على الأكثرية المطلقة وبالتالي التنطح للحكم منفرداً . ويكفي ان تعي الأحزاب الأخرى الدور المسيطر والمحطم الذي يلعبه الحزب الشيوعي في كل تحالف ، بسبب بنيته ، لكي تلغي عزلته كل خطر يداهم النظام . ومع ذلك يمكن لهذا ان يحيا حياة أصعب، لأن معارضة الحزب الشمولي هي بطبيعتها عنيفة لا تتراجع ولا تلين ، وفي الوقت ذاته تكون أكثر فعالية (بسبب بنيته ، التي سبق ذكر تفوقها التقني) .

فالوضع السياسي الناتج منها يشجع ولادة الأحزاب الجماعية المتعارضة . وهنا يكمن أكبر خطر على النظام . فالدعاية الفاشستية تجد غذاء قوياً جداً في استغلال

اللاتعادل الأساسي بين الحزب الشيوعي واخصامه الديموقراطيين . فمبادؤهم تمنعهم من القضاء عليه ، كما يفعل هو لو كان في مكانهم . فبنيتهم الأقل كمالاً تجعلهم في مرمى دعايته ، في حين انه اقل منهم تأثراً بها . وتضائل مسوولياتهم الحكوميــة شعبيتهم . في حين ان موقفه كمعارض دائم يترك له حرية استعمال الديماغوجية . وبتنمية هذه الأفكار ، استطاعت الأحزاب الفاشستية تنمية الخوف الطبيعي من الشيوعية لدى اعدائها واستجلاب الزبائن تدريجاً من الأحزاب الديموقراطية . وضعف هذه الأحزاب يعطي للدعاية الفاشستية قوة اضافية ، تسارع في وتيرة الظاهرة . فالأحزاب غير الجماعية ، بعد حشدها بين حزبين جماعيين متخاصمين ، توشك ان تنهار . واليوم كبح جماح هذه الديالكتيكية الفاشستية بذكريات الحرب . فتعاون الأحزاب الفاشستية المولودة قبل سنة ١٩٤٥ مع المحتل او اشتراكها في جرائم ضد الانسانية قضيا عليهما ثم ان الاستنكار الذي يحيط بها يحول أيضاً الرأي العام عن مقلديها المحتملين . ولكن الزمن يمحو ببطء هذه العقبات . فبمقدار ما تعجز الأنظمة الديموقراطية عن تجميــد الأحزاب الشيوعية واضعافها . ليس بواسطة الاجراءات البوليسية التي تتعارض مع مبادئها ، انما بتغيير بنيتها التحتية الاقتصادية والاجتماعية ، فهي تبقى عزلاء تجــاه الفاشستية الجديدة عجز ألمانيا ويمار تجاه الهتلرية . وهي (أي الأنظمة الديمو قراطية) لا مفر لها في المدى البعيد من العدوى من الفاشستية ، اذا تركت ظروف هذه الفاشستية تنمو .

الخاتمة

ليس من غير المجدي ان نذكر ،مرة أخرى أيضاً ، بأن الشروح الواردة في هذا الكتاب هي ذات طابع موقت وافتراضي ، اذ انها في الغالب مرتكزة على عـــدد من الملاحظات المحدودة جداً والسطحية جداً بحيث لا يمكنها ان تولد نتائج دقيقة . لقد قضت الضرورة ، عدة مرات ، بربط بعض النقاط المضيئة المتناثرة في الظلام بخيوط وهمية . واذاً فالصور المرسومة هكذا لا يمكن أن تعطي عن الواقع الا صورة تقريبية تماماً . فتطور علم الأحزاب السياسية (أو ليس بالامكان تسميته ستاسيولوجي Stasio-logie) يقتضي بدون شك اعادة النظر بالكثير من البيانات السابقة. وبالرغم من كل شيء ، تبدو بعض الظواهر العامة شبه مستقرة ، وانطلاقاً منها يمكن استخلاص بعض الاستنتاجات الكلية .

فأخصام « نظام الأحزاب » سيجدون حججاً كثيرة في هذا المؤلف . فتنظيم الأحزاب السياسية ليس بالتأكيد منسجماً مع الأورثوذكسية الديموقراطية . فبنيتها الداخلية هي في الأساس أوتوقراطية أو أوليغارشية : فالقادة فيها ليسوا معينين من قبل المنتسبين ، بالرغم من الظاهر ، بل مختارين أو معينين من قبل المركز . وهم ينزعون الى تشكيل طبقة قائدة ، معزولة عن المناضلين ، مجموعة Caste ، شبه مغلقة على نفسها. وبمقدار ما يصبح هؤلاء القادة منتخبين ، فان الأوليغارشية الحزبية تتسع ، ولكنها لا تصبح أبداً ديموقراطية لأن الانتخاب يتم على يد المنتسبين الذين هم قلة بالنسبة الى أولئك الذين يعطون أصواتهم للحزب عند اجراء الانتخابات العامة . وبما ان البرلمانيين ، يخضعون أكثر فأكثر لسلطة الزعماء الداخليين فذلك يعني ان جمهرة الناخبين خاضعة لمجموعة قليلة من المنتسبين والمناضلين ، وهي بذاتها تابعة للاجهزة القيادية . ويجب الذهاب أبعد من ذلك : فبافتراض ان الأحزاب تقاد من قبل البرلمانيين فان صفتهم الديموقراطية تبقى وهمية لأن الانتخابات بالذات تسيء جداً التعبير عن طبيعة الرأي العام الحقة . فالأحزاب تخلق الرأي العام بقدر ما هي تمثله . وهي تكونه عن طريـــق الدعاية ، وهي تفرض عليه اطاراً جاهزاً . ونظام الأحزاب ليس فقط ظل الرأي العام بل هو نتيجة عناصر خارجية وتقنية (مثل أسلوب الاقتراع) تفرض نفسها عليه .

ونظام الأحزاب ليس صورة فوتوغرافية للرأي العام بقدر ما ان هذا الأخير هو امتداد لظل نظام الأحزاب .

ويبرز تطور الأحزاب العام المفارقات بالنسبة الى النظام الديموقراطي . فالتركيز المتزايد يقلص أكثر فأكثر دور المنتسبين عن دورة ، وذلك بزيادة تأثير الثانين على الأولين . وتفقد الاجراءات الانتخابية تدريجاً مواقعها في تعيين الزعماء : فالتعيين أو التسمية من فوق ، اللذان كانا خفيين عملياً ، أصبحا اليوم ملحوظين جزئياً في الأنظمة ، وأحياناً معلنين بصراحة كاشارة على التقدم (في الأحزاب الفاشستية) . ان نمو الارتباطات العمودية وما ينتج منه من التقسيم الى شقق ذات حواجز فاصلة ، تضعف حرية تصرف القاعدة وتنمي امكانات تأثير القمة . وهذه بدورها تسمح باحاطة الحزبيين احاطة محكمة ، من شأنها منع كل حركة استقلال تجاه المركز ، والابقاء على أرثوذوكسية صارمة . وتزداد انضباطية المنتسبين ، في آن معاً ، بواسطة هذه الوسائل المادية وبالجهد الأكبر أيضاً في مجال الدعاية والاقناع ، هذا الجهد الذي يحملهم على احترام الحزب ورؤسائه ، وعلى الاعتقاد بعصمتهم . فتراجع الروح الانتقادية أمام روح العبادة . وحتى البرلمانيون انفسهم يخضعون لهذه الطاعة التي تحولهم الى آلات تصويت يديرها قادة الحزب . وعندها يتم الوصول الى هذه الأجهزة المغلقة ، المنضبطة ، الممكنة ، الى هذه الأحزاب الأحادية المتراصة monolithique التي تشبه بنيتها في ظاهرها بنية الجيش . ولكن وسائل الاحاطة ، فيها أكثر مرونة وأكثر فعالية بكثير ، هذه الوسائل التي تستند الى ترويض النفوس أكثر من ترويض الأجسام . وتتعمق السيطرة على الرجال ، وعندها تصبح الأحزاب شمولية فتفرض على أعضائها انسجاماً حميماً وتشكل انظمة ، كاملة ومغلقة ، لتفسير العالم . ويسود العنف والايمان الأعمى والحماس وعدم التسامح في هذه « الكنائس » من الأزمنة الحديثة . ويصبح الصراع الحزبي حروباً دينية. ولكن هل يمكن لنظام بدون أحزاب ان يكون أكثر ارضاء ؟ — ذلك هو السؤال الحق . فالرأي العام هل يمكن أن يكون أفضل تمثيلاً اذا تواجه مرشحان منفردان أمام الناخبين بدون ان يستطيع هؤلاء معرفة ميول هذين على حقيقتها ؟ وهل يمكن للحرية ان تكون مصانة أكثر اذا لم تجد الحكومة بوجهها الا أفراداً متفرقين ، غير متكتلين في تشكيلات سياسية ؟

نحن نعيش على مفهوم للديموقراطية خاطىء تماماً لأنه مصنوع من قبل المشرعين بناء على فلسفات القرن الثامن عشر . «فحكومة الشعب بالشعب» «وحكومة الأمة من قبل ممثليها » هي تعابير جميلة ، يمكن ان تستثير الحماس وتسهل نمو الخطابات .

تعابير جميلة لكنها لا تعني شيئاً. فلم يُرَ أبداً شعب يحكم ذاته ، ولن يُرَى ذلك أبداً. فكل حكومة هي أوليغارشية لأنها تستلزم بالضرورة سيطرة عدد قليل على الكثرة . وقد رأى ذلك روسو بوضوح ، ولكن شارحيه نسوا ذلك . « وبأخذ الكلمة في المفهوم الضيق ، لم يكن هناك ديموقراطية حقة أبداً . ولن يكون ذلك مطلقاً . انه مناف للنظام الطبيعي ان يحكم العدد الكبير » (١). ان ارادة الشعب هي في أعماقها فوضوية . فهو يتمنى أن يعمل كل ما يرضيه . وبصورة غامضة انه يعتبر الحكومة كشر لا بدّ منه . ولذا فهو تجاهها يقف موقف المعارض بالغريزة . وقد وصف آلن Alain ببراعة ، التناقض الطبيعي بين الحاكمين والمحكومين. فكل حكومة تفترض الانتظام. وكل انتظام مفروض من خارج . حتى « الانتظام الداخلي » هو حصيلة التربية التي تقتضي انضباطاً أولياً من خارج . ثم انه يظل محدوداً جداً . فالحكومة والاكراه صنوان. ولكن الاكراه بتعريفه بالذات هو خارج عن المُكْرَه . فالشعب لا يُكْرِه ذاته بل يأتيه الاكراه من خارج . انه لا يحكم ذاته انه يحكم من قبل غيره . فالمناداة بوحدة الحاكمين والمحكومين ، بوحدة القاهرين والمقهورين ، تشكل وسيلة مدهشة لتبرير طاعة المحكومين للحاكمين . وكل ذلك هو مجرد لعب على الكلمات ومجرد افكار خيالية .

ان الديموقراطية الحقة هي شيء آخر : انها أكثر بساطة ولكنها أكثر حقيقة . فهي تعرف أولاً بالحرية « للشعب ولكل قسم من الشعب » كما كان يقول مؤسسو سنة ١٧٩٣ . انها ليس فقط حرية المحظوظين بالولادة ، أو بالثروة ، أو بالوظيفة أو بالتربية . بل هي حرية الجميع حقاً ، وهذا يفترض نوعاً من المستوى الحياتي ، وبعضاً من ثقافة عامة ، ونوعاً من العدالة الاجتماعية ، وشيئاً من التوازن السياسي . ان التمييز الماركسي بين الحريات الشكلية والحريات الحقيقية ليس صحيحاً الا في جزئه . صحيح ان الحريات السياسية المعترف بها من قبل الأنظمة الغربية تظل شكلية بالنسبة الى قسم كبير من الجماهير الشعبية ، لانعدام مستوى معيشي كاف ، وتعليم كاف ، ومساواة اجتماعية أو توازن سياسي كافيين . ولكنها يمكن أن تصبح حريات حقة ، واذاً فلا يجب البدء بالغائها. ولكن ملاحظة الظواهر السياسية المعاصرة تكشف عن واقعية أكيدة. ففي البلدان التي بلغت درجة من الحضارة المادية وحداً من مستوى المعيشة (أوروبا ، أميركا الشمالية ، بريطانيا العظمى والدومينيون ذات العرق الأبيض) تتوافق الحرية مع نظام الأحزاب . في القرن التاسع عشر ، حيث كانت الدول الاقتصادية والمالية تتحكم وحدها بالصحافة ، وبوسائل الاعلام والدعاية ، وبجهاز لاحاطة الناخبين ،

---

(١) العقد الاجتماعي ، الكتاب الثالث ، الفصل الرابع .

لم يكن للديموقراطية وجود . وحده ، نمو الأحزاب ، وخصوصاً الأحزاب العمالية ، هو الذي أتاح مساهمة الشعب بكامله ، مساهمة حقة ، وناشطة ، في المؤسسات السياسية. وحتى الأحزاب الجماعية ، كالحزب الشيوعي مثلاً ، ساهمت في بعض البلدان في وجود الديموقراطية. والغاء هذه الأحزاب في فرنسا وايطاليا قد يساعد على تقوية (على الأقل موقتاً) العناصر المحافظة ، وبالتالي على الاخلال بالتوازن الذي يؤمن الحد الأدنى من الحرية لكل « قسم من الشعب » . ان تعدد الأحزاب هو في آن معاً مصدر هذا التوازن وصورته .

في البلدان التي يكون فيها مستوى المعيشة والتعليم الشعبيين متدنياً جداً (آسيا افريقيا ، اميركا الجنوبية) لا يلعب هذا التوافق دوره أبداً. فهنا تأخذ الأحزاب مظهراً شكلياً فتقوم شيع متخاصمة تتزاحم على السلطة باستعمال الأصوات كعجينة طرية تدعك حسب الطلب فيستشري الفساد وتستغل الطبقات المحظوظة النظام لتمكين سيطرتها . وفي بعض الظروف يمكن للحزب الواحد ان يقدم أول اطار للاحاطة بالجماهير ، اطار يسمح باعطائها تدريجاً شكلاً سياسياً. فالنظام التسلطي الذي يولده هذا الحزب الواحد يمكن أن يقضي على الاقطاعيات من كل نوع ومن كل درجة وان يخلق الظروف الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لنمو الحرية السياسية في المستقبل . ثم يجب أن تكون بنية النظام الانتقالي بحيث لا تلغي كل أمل في التطور الليبرالي اللاحق .

وفي الوقت ذاته يتيح النظام تكوين طبقة حاكمة مصدرها الشعب تحل محل القدامى. وحول هذه النقطة الأخيرة يلتقي الحزب الواحد والانظمة التعددية . واعمق معنى للاحزاب السياسية انها تساعد على خلق نخبات جديدة . تعيد الى مفهوم التمثيل معناه الحق الذي هو وحده الواقع . كل حكومة هي أوليغارشية بطبيعتها ، ولكن منشأ الزعماء الأوليغارشيين وتنشئتهم يمكن أن يختلفا تماماً ويحددا عملهم . ويتوجب ان يستبدل التعبير « حكم الشعب من الشعب » بما يلي : « حكم الشعب من قبل نخبة منبثقة منه » . والنظام بدون احزاب يؤمن استمرارية النخبات الحاكمة المنبثقة من الولادة أو المال أو الوظيفة . وللنفاذ الى الأوليغارشية الحكومية ، يتوجب على رجل الشعب أن يقوم بمجهود ضخم لكي يخرج من وضعه الأول. ويتوجب عليه في الوقت ذاته أن يسير في خط التربية البورجوازية ، وان ينقطع عن الاتصال بطبقته الأصلية . ان النظام بدون احزاب هو بالضرورة نظام محافظ. فهو يتوافق مع الاقتراع المشروط suffrage censitaire الذي هو عبارة عن جهد لشل الاقتراع العام عن طريق فرض قادة على الشعب ليسوا منه ، وهذا النظام يبعد عن الديموقراطية أكثر من نظام الأحزاب . ومن وجهة نظر تاريخية ، نشأت الأحزاب عندما بدأت جماهير الشعب في الدخول حقاً في

الحياة السياسية . فهي التي خلقت الاطار الضروري الذي يتيح لها أن تنتقي من بينها نخباتها الذاتية . وكانت الأحزاب دائماً أكثر تطوراً في اليسار منها في اليمين . فالغاؤها يعني بالنسبة الى اليمين وسيلة لتجميد اليسار. والاحتجاجات التقليدية ، ضد تدخلها في الحياة السياسية ، وضد سيطرة المناضلين على النواب ، والمؤتمرات واللجان على المجالس التشريعية ، تتجاهل التطور المهم الحاصل منذ خمسين سنة ، هذا التطور الذي ابرز الدور الشكلي للوزراء وللبرلمانات . في السابق كان هؤلاء وأولئك أدوات طيعة في خدمة المصالح الخاصة ، المالية والاقتصادية ، اما اليوم فقد أصبحوا جميعاً أدوات بيد الأحزاب . ومن بين هؤلاء ، تحتل الأحزاب الشعبية مكاناً متزايداً . وهذا التحول يشكل تطوراً للديموقراطية وليس انتكاصاً . من هذه الزاوية يعتبر الحزب الواحد بذاته دلالة على التقدم ، هذا اذا لم يعتبر بالنظر الى الأنظمة التعددية ، بل في اطار ديكتاتورية ، هي ديكتاتوريته . وديكتاتورية الحزب الواحد الشعبي النازعة الى خلق طبقة حاكمة جديدة هي أقرب الى الديموقراطية من الديكتاتوريات الحالية من الأحزاب ذات الطابع الشخصي أو العسكري ، هذه الديكتاتوريات التي تقوي مركز الاقطاعيات في الحكم .

ليست الديموقراطية مهددة من قبل نظام الأحزاب ، بل بالاتجاه المعاصر الذي تسير عليه بنياتها الداخلية ، وليس الخطر في وجود الأحزاب بالذات ، بل في الطبيعة العسكرية ، أو الدينية أو الجماعية التي ترتديها أحياناً . ثم هناك أيضاً حدثان مهمان تجب الاشارة اليهما بهذا الشأن . فكل الأحزاب لم تتبن تنظيماً مماثلاً . في انكلترا ، وكندا ، وأوستراليا ، وأوروبا الشمالية ، التزمت بهذا الخط فقط مجموعات صغيرة جداً ليس لها أي وزن كبير . وحتى في الولايات المتحدة ، حيث كان من نتائج انتشار الانتخابات الأولية Primaires أضعاف هيكل الأحزاب لا تقويتها. وظلت الأحزاب الجماعية المغلقة ، ذات الصفة العصبوية Bund ، بصورة استثنائية حية تعيش في العالم . واذا كان التطور يسير نحوها ، فانه لا يزال مبتدئاً ، وهناك عوامل كثيرة يمكن ان توقفه أو تحوله .

ومن جهة أخرى ، فان بعض عناصر هذه البنيات الحزبية الجديدة تؤمن تشكيلاً بديعاً للكادرات السياسية وفي الوقت ذاته اتصالاً أوثق وأخلص بين الجماهير الشعبية ونخباتها القيادية . فهذه النخبات اذا عزلت عن ظروفها ، يمكنها أن تزيد في الطبيعة الديموقراطية للأحزاب بدلاً من ان تحطمها. والوسيلة الحقة من أجل الدفاع عن الديموقراطية بوجه السموم التي تفرزها هي بالذات ، بفضل تطورها الذاتي ، لا تكون بعزلها عن التقنيات

المعاصرة التي من شأنها الاحاطة بالجماهير. واختيار الكادرات — عملية جراحية من شأنها أن تجعلها شكلاً فارغاً ومظهراً وهمياً — بل بالعودة بهذه التقنيات الى استعمالها الأصلي، لانها هي، في النهاية، أدوات قادرة ربما على الخير وربما على الشر، حالها في ذلك كحال أساطير الشيخ ايزوب les langues du Vieil Esope. ورفضها يعني في النهاية رفض العمل والتصرف. واذا كان صحيحاً ان الديموقراطية تتنافى معها، فذلك يعني بدون شك ان الديموقراطية تتنافى مع ظروف عصرنا الحاضر. وكل المحاضرات حول منافع الصناعات اليدوية وعن مساوىء الصناعة الثقيلة لا تنفي أن عصر هذه الصناعات اليدوية، قد انتهى، واننا نعيش في عصر الانتاج الكبير. وكل التأسي على أحزاب الكادرات في القرن التاسع عشر، الفردية، وغير المركزية وكل اللعنات ضد الأحزاب الجماهيريـــة المعاصرة، المركزية، والمنضبطة، لا تمنع كون الثانية وحدها توافق بنية المجتمعـــات المعاصرة.

شركة الأمل للطباعة والنشر
(موراف‍يتلى سابقاً)
ت:23904096 - 23952496

الغلاف ... د. خالد سرور



www.gocp.gov.eg
www.qatrelnada.com.eg
www.althaqafahalgadidah.com.eg
www.odabaaelaqaleem.com

الثمن : ستة جنيهات